

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232599

UNIVERSAL
LIBRARY

وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ

قد اجتمع الطبع على هذا العبد الحكيم على المقدمات الأربع واثبتها بهذا



بسمه من اثنى على الجود والاحسان فانظر خيرا الدخان صانه الدخان افاضت الدخان

دُرِّ طَعَّ بِحَابِهَا مَتْنِيَّةٌ مَحْمُودَةٌ عَظِيمَةٌ طَعَّ كَرْدِيدٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وهدى للناس ما يريدون
 والعيمان على كل حال من فضل الله الذي جعل في كل شيء حكما وهدى للناس ما يريدون
 نور على نور اجمع شأنا بسبب الاحكام من مزن السنة واتبع ما من بيننا القاصي
 جري ما يستخرجون منه حلية تلبسونها ولما طرأ الصلوة على من سلك من سلا
 ونه ورفعه فزود السالك وصمط فاصبيا حتى قال شاة لولا فضل الله بالرب لم يكن محمد محمود الحاد العا والى الله وجهه القاصين
 على قلبه والدايعن على سيرته القاصين فليكن قول العبد القريب عبد الله الملقب بالليث ان لا تقي بالحب الاتماس
 ما يحتاج اليه جميع اصناف الناس وهو ما يظلم به المعاش والمعاد واتبين به صلاحه عن الفساد ولا شك ان شوقه على العلم
 باحوال الادلة واجتنب عن احكام الحج الدينية وما صنف فيه التفتيح والتوضيح احق بان يتناول في التواؤم واليق بان اول
 عليه الهوا والكلوب يروح فيها كالزادى لكن فيه ايضا مواضع كالكلواوى فاذن لي من اذن مؤذن بالقدر ابي ما ياتي
 مؤذني في شدة عذابه لا يرى سوة اهل الحق جامع الحق والحق محمد الدين الميتين عبد الحكيم بن الشيخ شمس الدين اوان باقر عليه
 هذا الكتاب اثره الميمية وخشون ريق انساب ان اذل ما فيه من الصعاب ازيل عن وجهه خرايد القهاب فاستطاع مقبلا فانه
 السنة فلهما فغيره اسرارة الحقيقة ساعلا من الله التوفيق والهدى متمسكا بالجل الميتين والعودة الوثقى وحملت ما سبق منهم على المقدام
 الابرع جزا ومن هذا ليكون المختف بمقبول امثلة نواد واهمية بالتصريح بومض التلويح واجيا من اللدان يكون صريحا وجهه
 وعند الكرامة يستريح اللهم اجعله ذكر المن شار ان يستقيم ذكر المن العفيف وليس له عقل سليم قوله او تشمين للقوم في
 التضمين نه بان فرب بعضهم الى ان الفعل المذكور في مناه الحقيقة مع حذف حال او حذف فعل آخر نيا سببه معذور في
 اللفظية فهو من قبيل الحذف واللفظ الذي هي قرينة الحذف لما علق في الظاهر بالمدكور فكان المحذوب بغيري شدة في

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وهدى للناس ما يريدون
 والعيمان على كل حال من فضل الله الذي جعل في كل شيء حكما وهدى للناس ما يريدون
 نور على نور اجمع شأنا بسبب الاحكام من مزن السنة واتبع ما من بيننا القاصي
 جري ما يستخرجون منه حلية تلبسونها ولما طرأ الصلوة على من سلك من سلا
 ونه ورفعه فزود السالك وصمط فاصبيا حتى قال شاة لولا فضل الله بالرب لم يكن محمد محمود الحاد العا والى الله وجهه القاصين
 على قلبه والدايعن على سيرته القاصين فليكن قول العبد القريب عبد الله الملقب بالليث ان لا تقي بالحب الاتماس
 ما يحتاج اليه جميع اصناف الناس وهو ما يظلم به المعاش والمعاد واتبين به صلاحه عن الفساد ولا شك ان شوقه على العلم
 باحوال الادلة واجتنب عن احكام الحج الدينية وما صنف فيه التفتيح والتوضيح احق بان يتناول في التواؤم واليق بان اول
 عليه الهوا والكلوب يروح فيها كالزادى لكن فيه ايضا مواضع كالكلواوى فاذن لي من اذن مؤذن بالقدر ابي ما ياتي
 مؤذني في شدة عذابه لا يرى سوة اهل الحق جامع الحق والحق محمد الدين الميتين عبد الحكيم بن الشيخ شمس الدين اوان باقر عليه
 هذا الكتاب اثره الميمية وخشون ريق انساب ان اذل ما فيه من الصعاب ازيل عن وجهه خرايد القهاب فاستطاع مقبلا فانه
 السنة فلهما فغيره اسرارة الحقيقة ساعلا من الله التوفيق والهدى متمسكا بالجل الميتين والعودة الوثقى وحملت ما سبق منهم على المقدام
 الابرع جزا ومن هذا ليكون المختف بمقبول امثلة نواد واهمية بالتصريح بومض التلويح واجيا من اللدان يكون صريحا وجهه
 وعند الكرامة يستريح اللهم اجعله ذكر المن شار ان يستقيم ذكر المن العفيف وليس له عقل سليم قوله او تشمين للقوم في
 التضمين نه بان فرب بعضهم الى ان الفعل المذكور في مناه الحقيقة مع حذف حال او حذف فعل آخر نيا سببه معذور في
 اللفظية فهو من قبيل الحذف واللفظ الذي هي قرينة الحذف لما علق في الظاهر بالمدكور فكان المحذوب بغيري شدة في

ليحفظني ويأبى الله ان يثبته ^{المتطابقة} قوله للشرح المذكور الموصوف بان الحق يعني ان هذه الصفات
تعتبر حين ارجاع الضمير بقرينة المقام لا انها لفهم منه ذو الضمير ليس فيه باليقضي فهم الصفات بل لا يفهم عنه الا ذلك
قبل ومن هنا ظهر وجه آخر لوضع اسم الاشارة في قوله سميت هذا الكتاب موضع الضمير يعني للاشارة بان هذه الاوصاف
على التسمية وهذه موضع الضمير او هو في الاصل للمحموس الكتاب ليس محبوس حين كوفي الخطبة ^{بأنه} كما هو الظاهر فلا بد
من اعتبار الاوصاف المذكورة بصيغة كالمتبادر المحموس والتعليق بالوصف شعر العليان قال ابي العبيد الكرم الجليل في
الضمير الياء وعلى التبعين المصحح هو الدلالة او الملك على تقدير انباء اللفاظ على المصحح هو الدلالة من تقدير
لفظ النفس لا اتحاد اللفظ والمفعول كما في نصرتك ^{التي} قوله افتتح غريب اذ لم يستيق الى مثله في الاقتباس لطيف حيث
اتي ما هو من القرآن على وجه الاستعارة بقرينة منه ووصفه باللطيف لانه اقتبس على وجه من هو المراد من المقبس قوله من جاء
ولا يستعان يكون وجه لطافة الاقتباس ما ذكره الشارح رحمه الله من الدلالة الاشارة الى ان هذا اللفظ لا يشتمل على التفسير
الذي ياتى لفظه في المقبس ^{التي} بالاقتراس ^{قوله} اني بالضمير الخفية اشارة الى ان النكتات انما هي اللاتيان بالضمير قبل الذكر
المقتضى للافتتاح المخصوص للافتتاح بكم يتوهم من ظاهر عبارة الصرح رحمه الله وانما عبر عنه بالافتتاح فكونه اذ على حضوره كما اشار
الشرح رحمه الله اليه بقوله سيعاخذ الافتتاح الخ وقد يقال انه اشارة الى ان ليس فيه افتتاح حقيقي بالضمير بل بحكمة الى قوله
افتتح بالضمير فيضين اي افتتح كتابا بالضمير لا يخفى عليك ان عمل الافتتاح على الحقيقي غير لازم على تقدير حمله على ان يكون
ايتان الضمير مقارنا لزمان الافتتاح الحقيقي فلا يصح حمله حالاً فكيف يصح الضميرين ثم المراد ايتان الضميرين وذكرهم جميعاً لفظاً
تحتفظوا نحو زيد ضرب او تقدير نحو ضرب غلامه زيد ومعنى نحو اعدوا هو اقرب للقوى واما اذ لم يكن الذكر الحكمي الصريح
في ضمير الشأن والعقد ونعم رجلاً نحو ما يكون الكلام فاسد امحور الا لولي به نحو ضرب غلامه زيد اذ لا يعمل مثله سكتة ولا
يعتبر مثله على خاصية ومنه في العمل به لا يعتبر عليها بما فيه الذكر الحكمي وانتم في اللفظ الضمير والمعنى فافتح جعله استطراداً
المرجع لفظاً للمعنى او حكماً والبيان من جعل ما فيه الذكر الحكمي كضمير الشأن والعقد ونعم رجلاً من خلاف مقتضى الظاهر و
وضع المصنف موضع المحذور الاضطرار لذكر لان الاعتداء غير المذكور لفظاً ومعنى ذكر احكام خلاف الظاهر كون
سكتة فانهم احتفظوا من القواعد المهمة قوله دلالة على حضور ذكر الله تعالى في قلب المؤمن يعني ان ضمير حضوره
ارجح الى الذكر لظايق قوله فان ذكر الله ان كان الذكر في الذهن هو حضور الذكر فيه وان المصنف جعله ليعتبر
الذكر والمفعول في ذلك حاضر في الذهن بما روى من الذكر الله في قلب كل مؤمن ارشاده اليه قوله كيف لا يكون فانه يدل مساً
على ان حالة الافتتاح اقوى من الدلالة دلالة على كون الذكر في الذهن فنهنا حالة اخرى والله اعلم وسيكون مسلماً

المتطابقة

المتطابقة

المتطابقة

مؤمن على ما ورد في الحديث والقياس في اعتبار الذكر كما الى ان اعتبار النكته حضور الذكر او من حضوره تعالى لان
هذا الحضور لغير ذكره وسبب فكر الحكماء اعتبار حضور الذكر اقرب واولى من اعتبار حضوره تعالى فذكره او اهتم حضوره الذكر
اسهل واعلم من حضوره تعالى فان حضور الذات من غير ما خطته سهم من الاسماء لا ينسب الى النفس الكلمة هذه وكذا ما ذكره
ان ما اعتبر لصحة الكلام اذ لم يكن اعتباره البناء على النكته بحيث عني في البيان حيث انه اعتبر النكته وان كان من حيث
انه لا يصح اصل الكلام الا بغيره ان لا يثبت عنه فية قد برزوا قائل انه اريد به التقييد على ان قوله المصنف رحمه الله
على حضوره ليس من قبيل الاضمار قبل الذكر فية انه لا احتمال لكونه من هذا القبيل فاللام في قوله قبل الذكر انما للمعنى ذكر
المرجع او بدل عن المضاف اليه عند من يحجزه فالمرجع المذكور قوله واسشارة الى ان الصدق في متعين الخ لما كان هذا النكته
لاضمار قبل الذكر متوسطا بعده من الكلام من حيث الاول قال فية إشارة وفي الاول دلالة وكذا الثالث انما كان نكته
مبجوزة حال المستقيم وهو كونه في اوائل العلوم الاسلامية لكن لما كان هذا البعد من الثاني اذ هو من نفس اللفظ وحال خارج
قال فية اياما وتلك اياما جعل الثالث مستقلا يمكن من الايام الى الاضمار للدلالة على التقييد بالنظر الى حال الشارع بعيدا
فالثالث ايضا وجه التعيين وعدم الالتفات الى ما سواه كما تقرر فكان الاولى ان يقول إشارة الى التقييد بالنظر الى توصف
الحاجة بالنظر الى حال الشارع الخ ثم لا يخفى عليك انه لا دخل للمحصر في افادة هذه النكات اذ هو قال بعد الحكم الطيب
اليه لكان اليهم مفيد لها ولكن ان يقال في الاضمار قبل الذكر إشارة الى ان هذا القول واقف الفنون الاسلامية فيحتاج الى
تفكير وامان نظر اذ الضمير كمن يتبين في حصول المقصود من تأمل وزيادة كذا خصه صا اذ لم يكن مرجع قوله الى التفسير
بذكره هذا كما لتفسير منه بما ذكره من ان النكات انما هي ترك التفسير بالذكر لفظا ومعنى لترك الذكر مطلقا
حيث لم يقبل التفسير الى ذكره **قوله** اذ لا يعظمه الزجر والتعليل فان الى نوعي الحمد المتعلق بالفضائل والمتعلق بالافضل
فيضيه تقييد توجهها والعظمة والجلال ليسا بذكر في التقييد مطلقا قال الله رحمه الله في المطول يوضح المضمون من قوله لانه
من علم شأنه الى ان صام معتقل الاذنان نحو هو الخ الباقي **قوله** وايضا الى ان الشارع الخ حاصل انه اني بالضمير قبل الذكر
لا دعاء ان الدهن لا يفتت الى غير كونه في المطلق اذ كانت عليها الاطلاء بواق والدعاء بالنظر الى حال المستقيم فان النظر
الى كونه شارعا في العلوم الاسلامية يقتضي ان يكون قاصدا الى جانب يقتصر على طلب رضائه فيكون غير ملتفت الى ما سواه
قوله يعني في العمل بالنسبة الى آخره تزويد السؤال انما هو بالنظر الى مطلق الاتية او سواه كان بطريق الجزئية او عدمه على ما
هو الثاني فالجواب باختصار الشئ الاول يعني انه ابتداء المتن بها على وجه الجزئية فالاضمار قبل الذكر لا يلزم مطلقا اذ اذ قوله
يكنى استظهارا في الجواب إشارة الى ان ذلك الابتداء كاف في حصول ما هو المقصود منه وعمل موجب موجب بل العمل به قد يحصل على

مرجع

على قوله
في قوله
في قوله

تأمل
في قوله

في قوله
في قوله

وجه تسميته الجزئية كما اذا كان بالاختصار او الكسب وجنبت لغيره فائدة زيادته الاختصار والكسب والافنيكية ان يقول كمن
في العمل بالسنبة ان يذكر دون الجزئية ان هو الوجه الطاهر القوي القريب وقد يجعل جوابا لمنح ملازمة قوله ان لم عند
يترجم ترك العمل بالسنبة وانما يصح ان جعل تزييد السؤال بالنظر الى الانتداء على وجه الجزئية وايضا يفتو قوله وعلى كل تقدير
يترجم الجزاء ان يجعل وقد تلوهم عدم لزوم الاضمار على تقدير الذكر باللسان وهو بعيد وقد يجعل بيان لما تنبى عنه جواب
باختصار كل من الشقين لكنه منبى على تفسير معنى الانتداء فاذا اريد به الافتتاح على وجه الجزئية فبخلاف الشق الثاني ومنع ملازمة
وان اريد مطلقا فاختار الاول ومنع ملازمة وهو ايضا لا يتخلو عن بعد **قوله** من غير ان يجعل جزء من الكتاب المحيى
ان يجعل جزءا منه لعدم كونه صالحا لان يجعل جزءا منه لكونه مخفورا بالبال او مكتوبا بالكتاب هو بالفاظ فلا يصلح
يكون المخفورا او المكتوب جزءا للمخفود او هو صالح لكنه لم يجعل جزءا وهو فيا ذكره باللسان فان قلت داخل لعدم الجزئية
في الجواب للقطع بان من يجعل التسمية من السور لم يجعل ان انزلناه التفاتا ولا لم المسمى وضع المخفود موضع المضمين
لم يجعلها منها قلت قد علم من تفسير المصنف رحمه الله ان في كلامه الاضمار قبل الذكر وهو على تقدير عدم الجزئية فظهر فيه
وعلى تقدير ما محتمل او على تقدير قصد استقلال كلام المجد وعدم احتياجه بوجه من الوجوه الى غيره كونه في الاضمار
قبل الذكر الا لا فاشج رحمه الله حمله على يقينه في فائس ما قيل من انه يفهم منه ان الكتاب عبارة عن القوش والمحذرة
الفاظ فمناه تسمي القوش من غير ان يجعل الجزء بالآخر واعتبار الصلاحية في مدخل غير لازم **قوله** الى العالي لا بد من القول
بانه خارج عن مفهومه وان في الية يصعب تجديدا **قوله** استعير للتوجه الجزء فان قلت حثيثه لا فائدة في التبيين الطيب
اذ الكلمات الخفيفة الصغرى قلت المراد من هذا التوجه الذي هو بعد الوقوع في معرض العوض في الحاضرة الاولى كما يجي مع
ان الخفيفة توجه لا انها تتوجه الى الطيب كما انها تتوجه لما فيها من جهة المقبولية لانه صرح بنسبة التوجه الذي هو من الافعال
الاختيارية اليها **قوله** الكلام في الكلمة بقرينة التمرز كقوله نعم على رضى الله انت منى بقرينة بارون من موسى كلمة من استبد
لكن لا عني الاتصال فيها تسمى اتصالية والمعنى ان الكلام حال كونه ناشيا من الكلمة متصلا بما يميزه التمرز حال كونه
ناشيا من التمرة متصلا بها **قوله** لا يستعمل في الواحد البنية وكذا في اثنين الا انه اكتفى بالاول اذ هو كاف لتفريع
توسم عدم كونه اسم جنس كثره وكونه جمعا اذ لا يمكن ان يكون اسم جمع اذ يفرق بينه وبين مفرده بالناس والاسم
الجمع لا يكون كذلك ولا يحتمل غير **قوله** بتدكير الوصف يدل الجزء على ما هو الاصل الطاهر وعلى هذا انما وجميع
تمسكات العربية فلا يغير احتمال التاديل في الصرف عن الظاهر كقوله لغاى رحبالا كثيرا اى جمعا قيل لام الشعر لفظ الطل
لم يثبت لفظه وليس لشي لان اللام اذا كان للمجنس سيطر معنى الجمعية لما فيها من التنافي فيجعل الجمع الموقوف بها اجارا

الجزء من الكتاب المحيى

الجزء من الكتاب المحيى

الجزء من الكتاب المحيى

عن الجنس وهو اقل المصنوع العبد والاستفراغ صغير الشارح رحمه الله انه جمع مستغرق قوله لو كان باقيا الخ فاني انما
لا يقتضي ثبوت الحكم لافراط الجاهات معاني زمان بل يقتضي الثبوت للجهات ولو بان ثبوت لكل فرد فرد في ازمته مختلفته
لنعم ياتي في ثبوت الفرد واحد فقط من غير ان يثبت لغيره ولو سلم جميع ذلك فلم يحجز صاحب الشرح النساء والشيخ قوله فني قوله
والحكم ان كان جمعا الخ فني لما علمت ان الحكم ليس بجمع صحت عدم كونه من ثبوت الجمع لا لانه كونه في مصنفه ان كان فني اليه
لنقض النجاة وتخرج جنسي لاطلاقة على الكثير من غير شك وتزد فيها فاعلم ان في قوله والحكم ان كان جمعا حذارة لا تعطيه ان
يعيد الزود والشك والصواب وان كان بالو او بان المستعمله للحصول والربط انه لا على ان الجزاء اولى بتقييد الشرط والمواد
من الجمع صفة معني لا يقتضيان لم يكن جمعا اصلا وصدقه لا معني وبالعكس وكل ذلك اولى بالجزاء من الشرط وهو كونه جمعا
صيفته ومعني اعم الجمع معني لا يقتضيان لم يكن جمعا معني القيم والاولوية ظاهرة والجزء واجب تقديره ان كان جمعا مطلقا او
بحسب المعنى فانه يوصف بالذكرا وكل جمعة يفرق الخ تاوية ان بدون الوجود لهذا المعنى غير معلوم فقياسه على لو كان في قوله نعم
لنعم العبد صيب لم يوصف بالعدم لضعفه قياس في اللغة نعم العلم ان جميع اسماء الاجناس واسماء الجمع التي لها آحاد من
تركيبها كقمة وتزدركب وراكب عند الفراء جمع وعند الاقنوش اسماء الجمع فقط واما اسم جنس اجمع لا واحد له من لفظه كابل
ونعم و اسم جنس لا واحد له اصلا كالتراب والمارفليس بجمع بالافاق تحقيقه ان الجمع الصنعي حذرة فسان قسم تقسيم الى
جمع قلة وكثرة ولها اوزان محصورة وقسم آخر يخالفه في الوزان والاحكام وهو المسمى باسماء الاجناس والجمع عند بعضهم
مذهب خلاف مذهب مجرؤ التسمية لاني المعنى ولا شاذ في الاصطلاح لا يرى ان ابن مالك جعل اسماء الاجناس كلها ذاتا في
اسماء الجمع مع ان قد اقر سعد بن محمد ان يفرق بين مفردة بالباء لا يكون اسم جمعة فانفرد ما اورد عليه محمد النجاة
كافة من ان انها لو كانت من الجمع لكانت جمعة كقمة لان القلة لها اوزان محصورة وهي ليست منها ولو كانت جمعة كقمة
لرود في النسبة والتضغير الى مفردة انها والمصنوع ارجاء الضمائر المذكورة اليها وتذكر الوصف فاذا عرفت هذا فاعلم
ان قول المص رحمه الله والحكم ان كان جمعا الخ معني على ما قلنا اسي كان جمعا فهو جمع يفرق بين مفردة بالباء وكل
جمع كذلك يجوز في وصفه التذكير والتانيث اذ هو الجمع مخالف للجمع الاصطلاحي في كثير من الاحكام وعديله عند ترك
الظهور مثل هذا الجمع غير عشرين في كلهم فليس فيه شيء من المزاولة فتنظر المص اذ من نظر الشارح رحمه الله في قوله
حال من الحكم فاعلم بجمعة صفة لها يلزم زيادة تقديره في الكلام وانه على تقدير كونه حال لا يصير قيد المصنوع وعلى هذا
قيد الكلام والادل اشده لا محالة مع ان يلزم على تقدير كونه صفة حذف الموصول بمبعض صلته ان قدر المعلق
اسم فاعلم معنى الحدوث وهو غير جائز عند المهرين وحده معني الثبوت خلاف المبدأ وقوله بالباء على ما قال السني صلي الله

هذا هو
الوجه
الذي
هو
الوجه
الذي
هو

الحكم ان كان جمعا
الفاعل وهو المصنوع
اللام في المصنوع
والفعل هو المصنوع
والفعل هو المصنوع

عليه وسلم لم ينحصر العلم ان راسب القول والطبيب تتفاوت منه والمراد من الكلام ما يكون من كلام البشر او مطلقة فان كان المراد
من كلام البشر فان اريد القول التام والطبيب الكامل بحيث لا يكون شئ من غيره مثله فالمراد الكلمات الدالة على التوحيد المتعبر
شترعافه لا يقول والطبيب شئ من الكلمات غير ما شملها بل لا يقبل غير الالهية وهو اختيار القاضى فى تفسيره وثن اريد القول
والطبيب بان يكون احب عند القالى ولا يكون شئ غير احب منها فالمراد فى الحديث روى مسلم احب الكلام الى الله
اربع سبحان الله الحديث وايضه روى قال عليه السلام افضل الذكر كعب كتاب الله سبحانه الحديث وانما كان هذه احب لاشتمالها
على جملة انواع الذكر من التزويد والتعظيم والتعظيم فليس المراد خصوص هذه بل كل كلمة مستقلة على هذه المعاني وكون كل منها
ظاهرة اذ هو القول المشعور بالتعظيم معنى الاستعراق ايضا ظاهرة لاستسرة به وهذا هو المراد الماتس الشارح رحمه الله وان اريد على هذا
من الكلام مطلقا يشتمل قراءة القرآن وهو ما قيل الحكم الطبيب لقول لا كذا دعا وقراءة القرآن وان اعنى ان يثبت القول ايضا
يشتمل على ما يعطى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك ما يكون فيه شئ من الخير هذا هو التحقيق عندى فعلى هذا لا حاجة الى ما قالوا من ان
مراد الشارح رحمه الله ان المحامد الموصوفة بقوله لا لله وها من مشايخ الزيدان لفظ الحكم الطبيب مع كونها نوعا من انواعه كون
المراد منه فى هذا المقام هو تلك المحامد وبما به بعض الانواع فكنة تنبى على فى الحديث فانه من فيه بعض الانواع اشتراكا يكون نظم
الانواع مثلا وان كان هذا البيان من قبيل حصر الحديث نوع منه مبالغة لكنة كما ان الحديث يستعمل فى ذلك فيكون تاما لهبهذا
الطريق ولا الى مثله تصحيح الاستعراق بالنظر الى بيان الحديث من اعتبار تعدد هذه الكلمات المحصورة بحسب المحال واجعل
الكلمة الطبية عبارة عما يصدق على واحد من هذه الارباع لا غير حقيقة او ادعاء فاذا اريد الحكم مجموعا لظاهر الاستعراق فان
مغشاه ارادة خصوصها وانفرد ما قيل ان جعل المحامد الموصوفة بانه الحكم بمعنى ما فى الحديث غير صحيح انتهى العلم ما ذكر فى الحديث
قوله هو سبحان الله من العجايب ما قال الفقيه ابو الليث فى تفسيره ان سبحان مركبة من كلمتي سبح العجب لعقول عند
سب والعجم فان انتهى ثم لم يعتبر هذا الترتيب فى كونها مقبولة وطبها وحب ام لا روى فى اخر حديث احب الكلام
الى الله لا يغيرك آهين آيات وذلك لان المقصود غير متوقف على هذا الترتيب لا استقلال كل منها وقال اهل التحقيق تحقيقا
غير اعنى هذا الترتيب لان المتدرج فى المكاتب يعرف الله بمتنزه فانه علم لا يتقيد به ثم بالصفات الثبوتية التى لا يتحقق بها العلم
ثم يعلم من هذا ان غيره لا يستحق اللوامة ثم كيف لم يجده ولم عظمت **قوله** عجب بها الملك الى الله ما لا يتوهم ان يخرج
الملك بايتس من معبوده الى السماء فيكون الاستعارة فى الاله لا فى يصعد كما ذكره لانه يلزم حينئذ مجاز ان اذ هذا العروج
لا يتلزم نفس الحكم الموجود فى الخارج بل صعود لقوته فى المحال كيف فيكون معنى يصعد الحكم بعرج الكعبة يصحفتها فيكون
نسبة يصعد الى الحكم كما روى فى الية ايضا تنزيهه ثم عن الجهة فجلا ما اذا كان عبارة عن التوبة كما هو بعد العروج هذا

الجملة آية الشفا شرح رحمه الله بقوله يردنا الخ قوله وهذا الطريق أثبت الخ بمعنى قبول العبادة جعل منزلة محبوب الروح طوع
 انوار الشمس كونه محبوب لطاف الرحمن ومطلع انوار النور ان ثبت له روح الصبا تخيل قوله المستوى اى اذ لم يمتنع باله يكون
 على جوبها العيسى قوله العرب تنزعكم الخ المرض من بيان بسبب الصبا لها على جوبهم منه وجب تسببها بالقبول ومقابلها بالرد
قوله ثم ينزل مطرا اى ينزل مطره على ثم الاشجار فيكون نسبتها لها الى الصبا بواسطتين قوله لم يمتنع له شأن على اهل الارض
 على عروبته العار والافتقار الخ الخ لكونه الخ عند الاكثرين اما لو قودوا وحسنوا فقد ذكر الافتقار اليها بالفتحة المحط الى ما بالضم
 الفعل وزعموا انها لغتان بمعنى واحد قوله في اقطار الجحيم اى جسيما خرج به السبح كانه ليس في جميع الاقطار او لا يزداد به الطول
 قوله على تناسب طبيعي خرج به الورم اهو لا يكون على تناسب طبيعي فكيف على قوله ثم يزدل على ان معنى لاصولها من مشاع
 لاصولها غلبة غير متناهية وهو ان لا يقطع وهو بان يكون الاعتقاد مستند الى دليل قطعي فليس من ان تصححها على المتكلمين
 في الاعتقادات ولا يكون من الحكم العيب هو بعيد من انوار المنصوص فالاولى ان يقال معناه ان اصولها مستقيمة من ايمان بان يكون
 مطالبها لغوا فيشرع فان قول المتكلم في الحمد ليس بكلمة حقيقة وليس اصلا مستقيا كما في الشرع حيث يفقد في الصفات الجوهرية وادارة
 هذا المعنى من كون الاصل ثابتا بعيد بل قوله فالحمية شجرة فيكون استنارة بالانتماء اليها اصل هو الايمان بالاعتقاد وادارة
 هو الاعمال والاطاعات فيكون في الاصول والفرع كل منهما استنارة حقيقة قرينة للاستنارة بالكانية ومنه آمنه معنى على ما
 قال في المطول قد استشهدنا من كلام صاحب الكشف ان قرينة الاستنارة بالكانية لا يجب ان يكون استنارة تخيلية
 بل قد يكون تخيلية كاستنارة النقص بالاطال العهد في قوله تعالى وينفذون عهد الله وحمل الاصول والفرع تخيل ودم
 اذا التجمل يكون وهمية الاعتقاد والاعمال المرادين بهما محققان وقد صحح الشراح بارادتهما بقوله فاشارة المصنف الى ان شجرة
 الحماد الخ قوله وتحت ذلك اى كون الاعتقاد است الاعمال اصلا وفعلا الحمد للمسا في معنى حمله محققا ومثباتا بالدليل
 يدل عليه قوله فالاعتقاد اصل الخ وليس غرضه جعل الحمد مجموع الاعتقاد والاطال العمل ليكون اعتقاد الاصول والفرع
 لطريق التجربة فيكون داخلين فيه كما انها داخلان في المشبه به وهو الشجر على ما توهمه النظار ان كيف واشتات التجربة
 لا دخل له في اصل التشبيه ولا في كماله لان وجه الشبه قد يكون داخل في الطرفين وقد يكون خارجا عنهما وان احدهما
 ولا ثقافة في التشبيه لاصلا ولا كمالا كان وجه الشبه غير كونه ذات اصل وفعلا فعدم المدخلية لها في ذاتها في الطرفين
 في جميع الوجوه غير لازم قوله من عتقدها بقصده الخ الى كل واحد منها عبارة الامام بهذا الحمد المدعى ليس عبارة
 عن قولنا الحمد لله لان الحمد لمد اخبار عن حصول الحمد والاختبار عن الشيء مغاير الخبر عنه فوجب ان يكون تكليم الله
 مغاير لقولنا الحمد لله فنقول الحمد لمد خبر عن كل فعل اشيع تعظيم المنعم بسبب كونه منها وذلك الفصل اما ان يكون

فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح انتهى **قوله** والترجمة عن ذلك اى الاعتقاد بالاعتقاد ان كل من لهقول ما ذكرنا
من عبادة الامام فليس فيه كون الحمد للسانى ترجمة عن الاعتقاد بل صرح بعينه بان فعل اللسان هو ان يذكر كونه
موصوفاً بصفات الكمال لكن انما يعتبر ذلك لان هذا الذكر انما يكون حمداً اذا كان عن اعتقاد والافعال استهزاء
فغير تعريف قوله فالاعتقاد اصل الخ لکن لا يجوز وجه تعريف قوله والفرع عمل لولاه الخ اذ المذكور فى السابق ليس
اللاكور ان تيان الاعمال والاممية وهو لا يستلزم كونه فرعاً له بهناوه وقوله وان كان الاتيان فى نفسه فرعاً له
والترجمة كما عينية الا ان يقال ان الدال فرع المدلول وان الشئ يعبر به انما يحاط به بالدال فانهم **قوله** والاتيان
بما يدل عليه من الاعمال كون هذا فرعاً للاعتقاد المذكور ظاهر لا خفا فيه واما الترجمة المذكورة فكلها عينية لك
الاعتقاد فتمهنا شئ محمداً موجود فى الاعتقاد واللفظ ولذا يدور الاحكام المترتبة على ترك الترجمة الا ان العنى عليه
السلام مجرد الاقرار بان يحكم بالاسلام وحكامه وعلى هذا اعتراف الوجهه رحمه الله تعالى **قوله** وقبول عنده
اى قبول تام كما يكون بوله اذ كان من العمل يدل عليه قوله اذ العمل هو الوسيلة الى نيل الخيرات **قوله** ورفع
الدرجات مختلف تعسفى لئيل الخيرات فان رفع الدرجات بالاعمال لا يمكن دخول الجنة بها بل بالبعد المصدق بها
انفع التراض بين قوله عليه السلام ان يدخل احدكم على الجنة وقوله عليه السلام من آمن بالله ورسوله واقام
وصام وصعد الى الله تعالى على هذه حلة الجنة ما جرى بسبيل الله اذ وفى رضه التى فيها **قوله** قال الله تعالى
والعمل الصالح يرفعهم الى الله تعالى على ان يرفع منته الى العمل الصالح الى الكلام فى الكريمة وجوه اخرى
ان يكون يرفع منته الى الكلام او الى الله تعالى او الملك الصغير العمل به يتحقق هذا التحقيق وقد اشبهت على الناظرين
قوله علم التوحيد والصفات اى علم الكلام وهو عبارة عن المسائل من الدلائل العقلية والنقلية والاعتقاد والبرهان
عليه اذ هو لا يحصل الا بقله اذ قالوا الاعتقاد واليقين ثمرة الكلام **قوله** فاعاننا الى الله بقبول عنده هذا قول المص
رحم الله ولفظه عاين قول القبول ناء يدل على ان القبول الفرع وقوله عليه السلام فاذا لم يكن عمل صالح لم يقبل
وقول الشارح لما كان الحمد ناء الى الله وقبول عنده يدل على قبول الحمد نفسه والتوفيق ان ناء الحمد وقبوله التام
هو ان يكون له فروج نامة مقبولة وعوده عنده وان كان نفس قبوله غيره فانهم **قوله** اشار الى الاختصاص
بالنظر الى حال الخاطب فى نفسه واذكر من كانت الاضمار قبل الذكر بالنظر الى الادعاء وخلاصة ان الاختصاص
ليقتضى اعتقاد الخاطب خلاف الحكم وقد سبق انه تمهين لتوجه المحامد لا يوجب الوهم الا غير **قوله** اشار الى
غظم امر العلم اذ قلنا الحمد المستقر بهذا الجعل معنى على تنزيل ما سواه من النعم متروكة لعدم فلكا النعم كلها غير

غفر الله له وجميع ما مضى من ذنوبه وجميع ما مضى من ذنوبه وجميع ما مضى من ذنوبه
 لئلا يشكوا على ما هم وقيل الاول ان يقال انه لما بحث على هذا الغرض من الحمد اعني الانسان
 المحامد كلها اليه تعالى فيكون قيدا للانسان او الاخبار لا محالة فعلى هذا لا حاجة الى اعتبار المبالغة في التأييد
 خاصة قوله من الامور الثابتة الخ خصها بالسمعيات وقد مر فيها قبل ما يعلم بالسمعيات وغيرها بقية الشافعية
 والاصول اذ المراد منها الاول اربعة وتلك الاول اربعة الامور الثابتة بالسمع لا بغيرها من الشرعيات والاعمال
 يجعل اضافة الاول الى الشرعية اضافة الجزاء الى الكل فيكون المراد من الشرعية ما يعلم بجميع الشرعيات والاعمال
 من اضافة الدليل الى شيء انه لا دلالة له في ان يثبت الاول اربعة خارجة عن الشرعية قوله اذ انها الكلية اي الكتاب
 والسنة والاصح والقياس قوله ما يعتني به عليه اي من حيث الذات فهو علم الكلام اذ هو ثبوت الائمة الاجرة اما
 علم الوجودية فهي اهتمت عليه من حيث اشتراط الاحكام قوله من علم الذات والصفات والنبوات الطالان
 في الصفات لا استراق في كل كون جميع مباحث الصفات بمنزلة اصول شرعية ومنها اثبات حقيقة الكلام وهي دخلة
 في الامور الثابتة بالادلة التسمية فخرها بالاشريعة فيعلم كونها بمنزلة اصول الشرعية المتأولة لها والجواب ان المشهور
 المتبادر في مقابل الجمع للجمع فتوزع فليس المراد ان جميع مباحث الصفات بمنزلة لكل واحد من الاول والاولان
 جميع الاول اربعة اوله لكل واحد من الامور الثابتة بالسمع فصفته الكلام بمنزلة الكتاب في الجملة وثابت لان
 هذا لكن هو عليه ان السمع والبصر من الصفات والسياسة من شئ من الاول والاولان ليقال انما يتناول البعض احكاما الى العلم
 من حيث تعلقه بالسموعات والنبوات وهو بمنزلة الكتاب والسنة وقد سيجاب بجواب العلم في الصفات للخصم بطلان
 الحقيقة وبان المراد من قوله علم الذات والصفات والنبوات علم الكلام لا معناه العلم وان كان علم بمنزلة شئ
 لا يقتضي ان يكون جميع مسائل كذا وبان المراد من الامور الثابتة بالسمع ما لا طريق لثبوتها الا بالسمع اثبات
 صفة الكلام ما يمكن بالتعلل ايضا لكونه معجزا او لكل ليس بشئ اما الاولان فلان فيها حاصل الكلام على ما هو
 خلاف الظاهر المتبادر وهو ان لا يثبت على الثاني وجه اختيار قوله علم الذات الخ على علم الكلام مكرونه
 اخضره اشبه واما الثالث فلان الممكن اثباته بالتعلل لكونه معجزا هو القرآن المجيد لصفته الكلام مطلقا
 والغير هو غير مستلزم له اذ لا يلزم من ثبوت القرآن المجيد ثبوت الكلام القديم فان المقصود من الثبوت
 ينون حقيقة الكلام القديم ماثبوت القرآن عندهم على ان النقص بالسمع والبصر لا يذبح فيه قوله
 وخرج من الشرعية احكامها الخ هذه الاحكام واخلت في الشرعية واطرافها الغرض الى شئ لا يقتضي خروجه

مستحق السلام

هذا هو العلم
الذي هو العلم

هذا هو العلم
الذي هو العلم

تحتج بخلاف الاصل لمعنى الدليل فكل من الاضافتين حل على ما هو مقتضاه وحصل الاضافات الواضحة في كلامهم على تيقن
 واحدة غير لازم وان كان المضافان متقابلين والمضاف اليه واحد كما لا يخفى فلا حاجة الى حمل الاحكام على
 الوجوه المتعلقة بالاشخاص المندرجة تحت مسائل الفقه لا على كليتها ليكون خارجا عن الشريعة وتخصيص فروع
 الشريعة بالاحكام الشرعية مع اشتغال الشريعة عليها مع بعض مسائل الكلام كما مر في كلامهم فلفظ الفروع في عرف المفسرين
 في تلك الاحكام حتى قيما وي عند الاطلاق قال المصنف رحمه الله تعالى في قوله ان المراد بالجوهر شي اطراف
 المسائل من الحكم عليه وبذلك لفظ الجوهر كناية عن رتبة النفس الفروع التي هي كناية عن كونها لطيفة مرغوبة بآثارها
 اللازمة اليها وقيل المراد بها اللطائف والاسرار المودعة في الاحكام لانها في الارادة ولقصدي في طرف من
 المسائل **قوله** جميع ذلك اى جميع ما ذكر من الامور الثابتة بالسمع والادلة الكلية وعلم الذات والصفات كونه
 وفق الحق والاحكام الشرعية السليمة **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها
 ما شرع الله لعباده من الدين فليس يشمل الجميع ما ذكر فيكون **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها
 الكلام مبنى لموضوع اصول الفقه وموضوعه اصول الشريعة والفقه فرعها والاشياء في فوقيته المبنى عليه فوقيته **الاصول**
الفرعية **قوله** لان معرفة الاحكام بالمودع في فوقيته والدونية لا الاشياء رتبة عليه ان التوقف لا يقتضي فوقيته **الوقوف**
 اذ ما يتوقف شئ مناشرة في الشريعة على آخرتها في الحسنة ولا يقال ان الثاني في فوق الاول بل الظاهر ان
 الفقه على الاصول توقف ذى الآلة على الآلة اذ لو لا الفقه لما دون هو لهم العلم الكلام رياسة مطلقا واما
 استند العلوم منه فهو بطريق لا فاضلة منه لا الخدمية والجواب ان التعلق بهذه العلوم في جهات الشرف معلوم
 لا يفتقر احد على آخره لا بحسب التوقف والاعتناء وفيه تأمل **قوله** بمنزلة البديل اى بدل الاشتغال العلم بالبدل
 الاول اذ كانت غير واقعية تمام ما هو المقصود بالافادة بايرادها والمراد منها وكانت فيها بعض قصور
 وكانت الثانية وفيه تمثيل الثانية بمنزلة بدل الاشتغال بشيء وتصاوق المفرد من المسبوكين منها ولما كانت
 الثانية بينها وفي النظر الى الغرض المسوق للجمع وهو تعليم امر العلم وعلانية قدره كما لا يخفى لا بالنظر الى ما هو الاول
 الاول والمقصود بالافادة ايراد ما بل بالنظر اليه بينهما فان تام فان المقصود بالاولى ان مبادي الادلة من علم
 الذات والصفات جعلها محمدا وبالذات في قصور الاحكام الشرعية بناء على اركان الادلة قال بمنزلة البديل ولم
 يقل انه بدل او توهم ذلك بما قالوا من ان لا يتصور حمل عن قولهم سواء عليهم ان تدبرهم فان العلم
 غير واقعية جيلان فافيه الاستواء وهو بعض ما هو المقصود بالافادة بايرادها **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها **قوله** لا بد منها

في قوله لا بد منها

في قوله لا بد منها

في قوله لا بد منها

في قوله لا بد منها

بعض ما يفتي لانه تصرف فيها واتباع الوصول اليها قوله ما دام في اعوانها تسبق بالاطلاق المستفاد من سبوتى و
 انوار القضي الاسرار يقال لها الزوج على الصريح قال نعم اسكن انت ذروك الحجة قوله وفي هذا الكلام نوع خزانة لم
 توضحه ان المعاني والاحكام التي بالنسبة اليها جهات النصوص خصوصا وخصه بها ليست نتائج احوال المجتهدين بل انساب
 اليها والاسمي بنتيجة بل انساب الى الشارع ويسمى باحكامه فقط بخلاف الاحكام الاجتهادية فانها منسبة الى الاجتهاد
 ويسمى اجتهادية ايضا والاسمي في ذلك ان المعنى الذي يحصل بالنظر اليه للفظ الانقسام من النص وغيره كدرا فدراما
 هو العلم باللفظ ومعاني التركيب ولا دخل للمعنى والفكر في اللغات والخطا وفيها ما يقع للجهل باللفظ ومعاني التركيب
 لا الخطا في الفهم والخطا فيه ممتنع شرعا لا يفتي بخلاف الخطا في الاحكام الاجتهادية وحل للمشقة الى ان يقال
 احكام الحق اى الثابت بحجة كدرا وعند المعتبرين المظهر فان كان المراد من الاحكام معنى النصوص ففى اضافته
 الى الاحكام جزارة وان كان يحتاج الى الاختلاف ففى اضافته الغضبة اليه والجواب ان المراد منه هي النصوص والنصوص
 كما انها منصفة لمعانيها كدرا منصفة اليها اذ هي لغيرها مثل ظهور العروس على المصنف فان المجتهدين يتناولون في
 النصوص ومعانيها فمعلوم ان على اى حال احكام ودقائق غير كما فهم ابن عباس من قوله ثم اذا حال اليهم
 والفتح قريب اجل سوال مدلوله فيخرجون احكاما وحقايق بل وجه التشبيه للمنفرد العروس كما في غيرها غير ما يظهر
 على المصنف بغير مشقة وهي تختص لما فيها من الجوار كدرا كذا نتائج الاحكام لغيرها كدرا وجه اختلاف معانيها فانها فائدة
 عليها بنفسها او المراد منه هي معانيها كدرا فغيفت الى الاوامر لانها من حيث الاطلاع عليها واستخراج الاحكام من نتائج
 وان كانت من حيث الغزات احكام الحق المبين ويؤيده ما نقل عنه ومقاصد النصوص ومعانيها ليست نتائج
 الاختلاف من حيث هذا المفهوم بل ان الناطقين بها كدرا غير مضبوط قوله او خطا في المصنف لا يتبعه العلم
 رحمه الله لكون الاول انساب فان المراد منه كاشف محلات الكتاب من كلامه ثم قوله من عطف الخامس على
 العام الخ يمكن ان يكون ضمير خطابه راجعا الى المدغم كالمضامير لسا بقية ويكون المراد منه مبين الجمل من
 الكتاب فيكون كالتعني المبين المذكور او ثانيا قوله صلى الله عليه وسلم لتاسب القوانين السجدة للاجتناب
 عن وقوع الكلام الخويل بين المعطوفين والاجتناب عنه اولى وان صح قوله مرفوع لا يؤمنه فمضبوط
 لا يفتى بشارة الى عدم نسخ الاجماع انكان المراد منه القطعي فعلى مذنب الجهور خطابه والاعلى مذنب فخر الاسلام فانه
 يجوز النسخ لاجماع القطعي فكأنه مبني على المدرة وكذا اذا اراد اعم من القطعي والخطي قال باقوى الذريعة للذرية
 فخطبه بمعنى ما يتوصل به الى شئ والمراد به هنا ما يتوصل به اليه من علم الاحكام الشرعية ودين الاسلام وغير ذلك من

الطاعات والعبادات ولا م الاستغفار اغنى من ذكر المضاف اليه جمعا او المراد الذرية القوية قال مبدئ سجد
 حبه اى غظم عليه ويمن تحبته قال لما ريت من الرواية القلبية على سبيل الاستغارة للنبوة قوله من ركزت
 البصر فيه فاشارة الى ان صوته به فهم معانيه ليس بعد ما عن الالفاظ بل ليجز الله تلك الالفاظ والطائفة تلك المعاني
 لانه يدل على ان الركز عز الشئ في الارض بحيث لا يكون مغطى ولا مستورا **قوله** والكنة اللطيفة المنقحة
 القاموس الكنة المنقحة فعلى هذا الاقرب ان يقال انها نقلت الى اللطيفة المنقحة لتقلتها ودقتها كالنقطة قوله يوضح
 العين كمن مالى الصدع ومقدما محسن ومنظم يلى الالف **قوله** في لباب النخل قايها والى نص من كل شئ **قوله**
 والحكام لا يتخلون تعريض قيل فى الكلام تعريض كالتعريض فما وجه التحقير قلنا ان حقارة بالنظر اليه فى نفسه لا بالنظر
 الى بعده من العبارة يعنى ان هذا التعريض حقير لا ليجاب لعدم مبالاة المشايخ بذلك او انه قدس سره اعقبه المعوض به
 وجود الزوائد والشتات والمغالق واجبة الخذف والتعظيم والحل لمطلقة التعريض الى هذا البعيد عن العبادة اذ
 ارادة التفتيح وما عطف انما يستند وجوده ما مطلقة لا واجبة الازالة فانها كثيرة ما يكون فى مرتبة لا يلتفت اليها لمحصل
 المقص كما اشار اليه قدس سره لقوله لا يلتفت اليه المشايخ وقد سيجاب بان التنوين للتعظيم كلمة مازيدة للتأكيد
 وميل ليس لشيء لبعده تسليم صحته لا يناسب قوله قدس لا يتخلو فان المناسب حقيقته ان يقول وفى الكلام تعريض
 ما كما لا يتخفى **قوله** وفى التقسيمات عدم تداخل الاقسام يعنى ان الامام باعاء بخلاف المصنف رحمه الله
 مراعى له وان وقع بعض تقسيماته اليف من تداخل الاقسام ضرورة فاندفع ما قيل من انه ان اراد عدم تداخلها
 ولو بالاعتبار فهو محتق فى اصول الامام وان اراد بالذات فليس بعض تقسيمات المصنف رحمه الله كذلك
قوله موداد فيه اى فى ذلك المنهج الموصوف يعنى كتابه اسمى مریدا ايراد الزبدة فى ذلك الكتاب ليتجدد
 الحال وعمله وانما فسرنا الضمير للكتابهم انه راجع الى اصول فخر الاسلام كالضمير لسابقة وانما اعتبر المرجع
 الموصوف اياها بان ايراد الزبدة متأخر فى المرتبة عن التفتيح وانما له لانه الذى كان مطلع نظره الفضب
 عليه ولذا اورد بطريق التقيد وعبارة الحال لم يقل اوردت فيه زبدة كالسابق واعتبارا لوصفا فى مرجع الضمير
 ممكن وان لم يدل عليه كما مر وانما لم يفسر ضمير تاسيسه وتفسيره ذكره على ما هو النظم من رجوعه الى اصول فخر الاسلام
 كما يقتضيه السياق لئلا يلزم الصرف بلا صا ولفوت النسبية على ان اصول فخر الاسلام كان غير موسس مقسوم
 على قواعد المعقول فاسم للمصنف رحمه الله وقسمه واليق ارادة التأسيس انما يصح بالنسبة الى اصول فخر الاسلام
 موسس مقسوم لا معنى لارادة تاسيسه بخلاف ايراد الزبدة فى المنهج الموصوف فانه ايراد الجزئى فى الكل ولذا قال يعنى

ان التفتيح هو
 حذف الزوائد
 حذف الزوائد
 الوجودية والظنية
 والارادة والاعتقاد
 والنفوس
 على التمسك
 بما لا يتغير
 من خدام

بهنبا الا قبل في القاموس من ان الكلمة البيرة هو بالقد من الجلد يعني دوال جرم وفي بعضها بالياء والاشارة للشيء
 واليه معان اية لا يناسب بهنبا الا قبل في المذهب الكليته كما نفيكون المراد بهنبا مطلقه قوله وهي اقوى لذل
 قال في العروة متمسكا وهو الاخذ بالقوة في الهدى متشبها وهو المتعلق في الجدة قوله الاخذة وهي العودة الى القوة
 وخزرة تؤخذ بها السناد الرجال قوله كانه يتقرب الى السحر المراد ما قال قدس سره في شرح الكشف من انه فاوله
 النفوس الجديثة لا فعال واقوال يتقرب امور خارقة للعادة فلا يرد ما قيل من ان السحر بالمعنى السابق يتحقق في كلامه
 وجعل قوله كانه يتقرب قوله الاول ان كون الزني انك قد تحققت ان ما ذكره المصنف رحمه الله ليس تفسير لفهم
 الاعجاز بل هو طريق تحققة عند الجمهور كونه ابلغ من جميع ما عداه يكون شرطا لتحقيق الاعجاز كافيا في عينه سم البتة كما لا يخفى
 فحان ان اريد من ما عداه الطرق المحققة الموجودة لا يكون كافيا وان اريد اعم منها لا يكون شرطا فانهم قد اذل في
 اقدم الفحول قوله يخالف في الاعجاز اى كونه ابلغ من الطرق المحققة الموجودة غير كافية لتحقيق الاعجاز لاحتمال ان
 في الطرق المقدرة لا ياراهه فيمكن ان يارض به فلا يتحقق العجز عن المعارضة وفي الاعجاز لا يجرى من تحققة بل هو غير ممكن
 ايضا لان كل مقدرة مرسومة من القرآن مجزأة فان قلت لا نسلم كونه غير كاف لان كونه ابلغ من الموجودة ينبغي احتمال تحقيق ما
 ياراهه في المقدرة بناء على ما تقر من ان مجزأة كل بنى فيها يتامى فيه فهو مرجح لا يتصور المراد عليه كما مر في الفات
 فلا يكون كونه ابلغ من المحققة شرطا كافيا بذاته بل بالنظر الى ما هو لازم له بواسطة ارجاعه وهو كونه ابلغ من الجميع وهو
 شرطا وهو الشئ الثاني قوله انه ابلغ من كل ما هو كلام المدققا ومقدرا وطريق العلم ما ذكرنا في تعريف الاعجاز
 والذوق السليم قوله ان الاعجاز سواء كان الخراسى طريق الاعجاز على حذف المضاف او الكلام السابق في القدر
 الطريق وحدثه لا في الاعجاز قوله الكتاب مرتب الخ اى مقصود الكتاب الخطيبه اليه منه واما قول المص رحمه الله
 فيها بعد فقه الكتاب على تصنيف فمنها مقصود الفرض من الكتاب قوله على مقدمته لا بد في تعليل كلمة على بالترتيب
 من تصنيف معنى الاشتغال او الحصر او الجعل او لا يصح تعليلها بالمتنوع في شمس العلوم مرتب الشئ يجعل في مرتبة الا
 ان افعال تعلقت باقية من معنى الاستقراء الى الترتيب يك اذ ليس ويكون اكد ان افعال رتب الطلاب به مضم كذا
 والترتيب يدل على استقراء وانتصاب انتهى ويكون المراد من المقدمة والتصنيف مرتبتها فلفظ الكتاب مرتب
 مستقرا جزاءه على هذه المراتب ولا بالمتنوع الاحتلاحي وهو ظاهر واليه الدليل المذكور تايد على اشتماله على هذه الجزأ
 لا على وضعها في هذه المراتب استقراؤها عليها كما يخفى والمقدمة ما هو من مقدمة الجيش فقدم معنى تقدم افعال مقدمته
 العلم لا يتوقف عليه مساويه ولا يفيد فيها بصيرة ولا يعين على الشروع فيها كمرته حمده وغاياته وموضوعه ومقدمته الكتاب

في القاموس من ان الكلمة البيرة هو بالقد من الجلد يعني دوال جرم وفي بعضها بالياء والاشارة للشيء
 واليه معان اية لا يناسب بهنبا الا قبل في المذهب الكليته كما نفيكون المراد بهنبا مطلقه قوله وهي اقوى لذل
 قال في العروة متمسكا وهو الاخذ بالقوة في الهدى متشبها وهو المتعلق في الجدة قوله الاخذة وهي العودة الى القوة
 وخزرة تؤخذ بها السناد الرجال قوله كانه يتقرب الى السحر المراد ما قال قدس سره في شرح الكشف من انه فاوله
 النفوس الجديثة لا فعال واقوال يتقرب امور خارقة للعادة فلا يرد ما قيل من ان السحر بالمعنى السابق يتحقق في كلامه
 وجعل قوله كانه يتقرب قوله الاول ان كون الزني انك قد تحققت ان ما ذكره المصنف رحمه الله ليس تفسير لفهم
 الاعجاز بل هو طريق تحققة عند الجمهور كونه ابلغ من جميع ما عداه يكون شرطا لتحقيق الاعجاز كافيا في عينه سم البتة كما لا يخفى
 فحان ان اريد من ما عداه الطرق المحققة الموجودة لا يكون كافيا وان اريد اعم منها لا يكون شرطا فانهم قد اذل في
 اقدم الفحول قوله يخالف في الاعجاز اى كونه ابلغ من الطرق المحققة الموجودة غير كافية لتحقيق الاعجاز لاحتمال ان
 في الطرق المقدرة لا ياراهه فيمكن ان يارض به فلا يتحقق العجز عن المعارضة وفي الاعجاز لا يجرى من تحققة بل هو غير ممكن
 ايضا لان كل مقدرة مرسومة من القرآن مجزأة فان قلت لا نسلم كونه غير كاف لان كونه ابلغ من الموجودة ينبغي احتمال تحقيق ما
 ياراهه في المقدرة بناء على ما تقر من ان مجزأة كل بنى فيها يتامى فيه فهو مرجح لا يتصور المراد عليه كما مر في الفات
 فلا يكون كونه ابلغ من المحققة شرطا كافيا بذاته بل بالنظر الى ما هو لازم له بواسطة ارجاعه وهو كونه ابلغ من الجميع وهو
 شرطا وهو الشئ الثاني قوله انه ابلغ من كل ما هو كلام المدققا ومقدرا وطريق العلم ما ذكرنا في تعريف الاعجاز
 والذوق السليم قوله ان الاعجاز سواء كان الخراسى طريق الاعجاز على حذف المضاف او الكلام السابق في القدر
 الطريق وحدثه لا في الاعجاز قوله الكتاب مرتب الخ اى مقصود الكتاب الخطيبه اليه منه واما قول المص رحمه الله
 فيها بعد فقه الكتاب على تصنيف فمنها مقصود الفرض من الكتاب قوله على مقدمته لا بد في تعليل كلمة على بالترتيب
 من تصنيف معنى الاشتغال او الحصر او الجعل او لا يصح تعليلها بالمتنوع في شمس العلوم مرتب الشئ يجعل في مرتبة الا
 ان افعال تعلقت باقية من معنى الاستقراء الى الترتيب يك اذ ليس ويكون اكد ان افعال رتب الطلاب به مضم كذا
 والترتيب يدل على استقراء وانتصاب انتهى ويكون المراد من المقدمة والتصنيف مرتبتها فلفظ الكتاب مرتب
 مستقرا جزاءه على هذه المراتب ولا بالمتنوع الاحتلاحي وهو ظاهر واليه الدليل المذكور تايد على اشتماله على هذه الجزأ
 لا على وضعها في هذه المراتب استقراؤها عليها كما يخفى والمقدمة ما هو من مقدمة الجيش فقدم معنى تقدم افعال مقدمته
 العلم لا يتوقف عليه مساويه ولا يفيد فيها بصيرة ولا يعين على الشروع فيها كمرته حمده وغاياته وموضوعه ومقدمته الكتاب

لا يبرهن الجبرية وكذا ما قبل من ان المطلوب كل واحد من الكثرة ولم يتصور ولتصور المطلق المبادى صرح ان طلب الكل غير
 طلب كل من طلب كل تصور بخصوصه فقد طلب الكل ليس كل واحد مطلوب بل جزء منه واحدا مطلقا ان الغرض ان يورد في
 المقدمه جبرية واحدة العلم بتميزها عند السالكين في نفسه وهو تعريف الموضوع لا غيرهما ولذا قال لا يتبين ويرمي بتجديدهم
 الجاد والناحية والموضوع فانما يحصل الاقتران بينهما عند الطالب اذا اخذ عنها لازم القياس الى العلم فيكون تعريفها فانهم
 فانه قد منته قدس سره فيجيب عن كثير من الشبهات **قوله** للكثرة المصنوعة جبرية واحدة هي تلك الجبرية سائر بحيث
 لا يشدها شي من تلك الكثرة ولا يشترك فيها شي من غيرها انما قال للكثرة اذا لو احدها لم يتصوره كذلك وانما قال
 المصنوعة بجبرية واحدة الكثرة التي ليست كذلك يجب تصور كل واحد منها **قوله** ليس من قوت المقدم الاشتغال بغيره هذا
 اذا تصور باليعين غير انما بان انفع الى طلبها انها جزى المقدم العام او بما هو اخص منه ظاهر وانما اذا لم يتصور بان يستحيل طلبه
 او تصور كل واحد منها بجبرية واحدة لا يجوز ان يكون غير متناهية او تصور ان لم يكن كذلك فتترك ما يلزم على البعض الشقوق
 لطوره وانما ينبغي ان يسلط المعنى على المطلوب ومنه قوت المقدم على الشقوق حيث قال لانه ان لم يعرفها تلك الجبرية
 فانما لا يعرفها الصواب لا يمكن طلبها وانما هو في الحال الذي حاصل التحصيل او يعرفها لاس من جهة الوحدة بل من حيث الكثرة فلا بد
 من معرفة كل واحد من تلك الكثرة لوجوب ما قبل الشقوق في تحصيله فيضع قدم في معرفة تلك الوجوه لوجوب تحصيل تلك الكثرة او يعرفها لا
 جهة مساوية بل جهة اعظم فمجموع حصل بها انما قام الى اخص كنهه بخلاف ليعم بها الانقام الى فرد اخر من تلك الاعمال تحصيلها ليعلم
 وقته فيما لا يعينه هو الفرد الآخر لوجوب ما يعينه اعنى الاخص او يعرفها بجبرية اخص فوجبت عنه بعض ما يعينه ليعلم وقته بقدر يحصل
 الاخص بخصوصه فانهم قد نزل فيه اقسام النظمين انتهى لا ينبغي عليك ان تكون انصاف بعض الكثرة تلك الجبرية غير بدوى
 مشترك في جميع الصور فلا بد ان الامس محل الخفاء لا يجوز ان لا يكون انصاف بعض الكثرة تلك الجبرية بدويا **قوله** وكل علم
 فهو كثره قال القاضي وقد دخل الفاء على خبره ان كان مضافا الى غير موضوعه يحول حل فله درهم لمضافا الى الكل المشروط
 في الابهام وقد جعل الكثرة التي اصبحت اليها كل موصوفة بالفعل اى كل علم لا بد له من احد ليعرفه بالمتدوين العلم فيكون لكل
 كل حل بدوي فله درهم على ذلك الجبرية لا تخفى بخلافها في خبر المتدوين مطلقا **قوله** بتعريفه الذي هو موضوعه كان الكثر
 ماخوذا بالاعتناء الى موضوعه او غائبة او غير **قوله** الذي يبرهن في نفسه اى في حد ذاته وليس معناه انه يميز ما هو في ذاته
 داخل فيه كما فهم ولم يميزه ووجه الجمع الى ما يعينها كالموضوع فيكون جهة لا تميزه لانها صفات مطلوبة لذوات الموضوعات كذا
 قال السيد السند في حاشية على شرح المختصر فلا بد ان العلم الذي لا يكون موضوعه الغن موضوعه مسائل اصلا بل هو موضوعه او جزء منه
 او لزم عرضه لا يميز بالموضوع كالكثر والافاق لا تميز بالغاية ليعرفه في المقدم من المحمولات استثناء الغاية فانهم **قوله**

فحينئذ يشترط جرتا فلهذا كقولهم هذا على تقدمه قد عرفت ان القيمة عند الطلب انما هو بالتعريف لا بالغير فليس هو في الحقيقة
فان قلت المناسبات لا يخفى انما هو في الحقيقة ان يذكر التعريف مكان هذا الكلام فيترك هو قلت ان ذكر نفس التعريف المطلوب
مكتسب وهو اللقب فيكون مذكرا وذكرا دون ما يندرج فيه من اذ ذكر المعنى الاصنافي مما يندرج فيه بالمعنى اللقبى وان ذكر ما يندرج فيه بالاشتراك
ان المقصود بتعريف مرادوا بالغير وجه الاستيعاب عن السؤال **قوله** هذا الذي اذ ذكره كان ينبغي ان يقول اصول الفقه هذا لان
السامع يعرف الحد ودينه واهله ولا يعرف القاصد بما اشير ولذا قيل الصواب ماؤه لقعة في سبت السقط نحو سب سبج لقعة ماؤه
كذلك قدم ما هو عبارة عن المشتق اليه **قوله** فكل اعتبار انما الضمير راجع الى اصول الفقه لكن المراد بالمرجع اللفظ وبالصيغة
كذلك قال قدس سرته في شرح الشرح المختصر في بيانها على ان التعريف اللفظي هو عند قدس سرته فان التعريف اللفظي من
القصود في سبج تحقيقه على ما ينبغي قوله بمقتضى البسيط من المركب فتنزل من الاصناف في تنسب من البسيط من المركب لكونها بمنزلة
لكلي واحد هو المقدم بمعنى ان منزلة المقدم كما ان منزلة البسيط فذلك لانها اعتبار ان شئ واحد ياجدها لا يدل جزو لفظ على جزو
معناه فحاشا للاخوة وثمة الاول المتقدم ولو في الجملة وليس مرادوا بالبسيط والاصنافي مركب فقدم له دليل البسيط بمعنى لا يدل جزو لفظ
على جزو معناه غير معروف انه يمكن ان يقال لا جرم لا تقدم على ما جزو بل اذ كان جزءا لجزء ومنها ليس كذلك **قوله**
والى ان الفقه المسمى على ما هو في الحقيقة في قوله فان تقدم تفسيره اجماع الى اللفظ **قوله** امكن ذكره في اللقبى الى على الاشتراك
في التوقيف والافقه يذكره في التعريف لفظ ثم تفسيره **قوله** والا حقيقه المسمى الى ان الملقم قد تفسيره تقدم الاصنافي في التوقيف
اللقبى اجماع الى اير لوقته في اللقبى الى تفسيره فقط اذ هو الماخوذ في المعنى اللقبى فان اورد المفسر الفيلسوف ان اير لوقته في المعنى
ان اورد هو فقط بدون تفسيره فان لم يفسر فلما بعد سبج في تفسيره محجوب لا وان فسر كان خلاف ما هو المتعارف في التوقيف **قوله**
وتارة في الاصنافي اذ لا يكتفى بذكره في اللقبى بها لانه لا يدل الا على ان مجموع هذا اللفظ معناه هذا يتبادر فلا يلزم منه ان الفقه معناه جزو
من اجزاء المعنى قوله ولما كان اصول الفقه عند قصد المعنى الاصنافي حصصا لمراد بالادنى من هذا الكلام من تكلف اذ يفهم من ذلك
نفس جميع عند قصد المعنى الاصنافي ومن عند قصد المعنى اللقبى ليس كذلك اذ لجمعها هو جزء منه والجزء مائة وحر في ذكره
الضمير في ذاته يتكلف في بعض النسخ مركبا بل هو صحيح لا يتكلف او معناه ان اصول الفقه عند قصد المعنى الاصنافي
مركب من اقسامه والافقه الابد والاضافة ولذا قال فسرهما بما غلبت الضمير وقد سجل الجمعية على هذا هو بعيد **قوله** وقال في
لغزوه باعتبار ان لقب علم مخصوص فان لم يورد ذلك لم يفسر فيقول المصنف لعلنا نينا باعتبار ان لقب علم مخصوص معناه جزو
وقررنا للعبارة التي فيها ان غلبت لاحتمال ان يكون التذكير فيه باعتبار الجز **قوله** والقب علم شريف مدم اذ هو سواء
كان معصدا للعلم واهم اول الفرق عينة وبين الكيفية انه يمدح الملقب به اذ يمدح معناه به في تعظيم الملقب لعدم التعريف

المراد بالمرجع اللفظ وبالصيغة
الاصنافي في التوقيف
اللقبى الى على الاشتراك
الافقه يذكره في التعريف
اللفظي ثم تفسيره
الافقه يذكره في التعريف
اللفظي ثم تفسيره
الافقه يذكره في التعريف
اللفظي ثم تفسيره

[illegible][illegible]

فصل في اختصاص من
 يتقدمه اختصاص الملكية
 من هو حاصل الاضافة
 قبل الاضافة في الملكية
 محلل لاداء صلاحه
 ولا اعتبار بكونه
 رتبة فان الكون
 قبلها ملك الكون
 على علمه في وقت
 فانه غير اختصاص
 والحق وكلها من
 حاصل قبل الاضافة
 الا ان التناول اما
 في حق اختصاصه
 دباها صلاحيات
 كل من ان يعبر
 الشئ كذا كذا
 منه

والنقصان في الخصم عليه لغيره فيما دل عليه لفظ المصنف فالمراد بالمراد مطلقا ولو انما قلنا بمراده ان ضارفة
بالليس مشتق فليدفع اختصاص المصنف باعتباره دل عليه لفظ الاضافة المنعوية كما يتحقق في المشتق تحقيق في غير دل برادلي
كذلك ينبغي ان يفهم وينقح المرام **قوله** من حيث انه بمعنى له مستند اليه هذا القيد انهم لا اعتراض بان ما قال منها لفظه في كلامه
الاوله باللفظ انه قدس سره قد صرح في قوله اصول الشريعة انها لعم الغفلة وغيره **قوله** فالاصول جمل اصل اعلم ان المصنفين اذا
احتجوا الى التعريف بان الله تعالى فيها من حيث الاضافة فتعريف المصنف اليه اولى بالتقديم وان اردت حش في ايتهما فتعريف
المصنف لتقدمه في ذلك لكن لما كان بينهما تعريفيهما من حيث الاضافة متحدة فتعريفهما من حيث الذات اذا اشتهر بهما من حيث
المدلول قدم تعريف المصنف لتقدمه في ذلك **قوله** ثم نقل الاصل في العرف الى همان اخبر ليس المراد منه العرف العام بل هو
قدس سره في حواشي شرح المختصران في معاني اطلاق الاصل في اصطلاح الفقهاء والاصوليين عليها من معانيها المصنفين
ومناسبة هذه المعاني بالمعنى اللغوي ظاهرة **قوله** فذهب بعضهم بحسب التحقيق الى ان المراد بهما الدليل وقدرته الاضافة
الى العلم دل على تعيين المراد **قوله** النقل لفظ الاصل لا يتحتاج الى وصف سابق ثم يتجوز عنه بوجه والاصل عدمها باللفظ
اذا وادبرين كونه متوقفا وغيره كان المحل على عدم النقل اولى كما تقرر في موضعنا كذلك والعبارة يستعمل المعنيين لان قول المصنف
رحمه الله هو ترتيب الحكم على دليل ان جعل تفسير الالفاظ والتعليق فمحمدا انه خلاف الاصل لا يذهب اليه فليقل ان الاصل فنقل
الى الدليل لصدق معناه اللغوي على الدليل لفظا والراجح لفظا والعبارة الكلية وان جعل مثالا فمحمدا انه خلاف الاصل فلم نقل ان مقتول الى
شي من هذه المعاني لصدق معناه اللغوي على كل منها **قوله** يعلم ان الاضافة بينهما عقلي اى الاصل بينهما مستقل في المعنى
العقلي لانه مراد من بيان ذكر العام اريد الخاص فيكون مجازا **قوله** ولا معنى مستند العلم مثناه الاول دليل اى بحسب ما بينا في
العرف فلا يرد ان العلم يستند الى الاجتهاد والترجيح ايضا وانما زاد قدس سره لم يفسر المصنف رحمه الله الاصول بالادلة فيما يجي
ان يترك على عمومته مثل ما بحث الادلة والاجتهاد والترجيح وشرها كما في اقباء لفظه عليها كما في المعنى واصل هذا الكلام متفاد
من الاحكام حيث قال فيه اصول الفقه في اوله الفقه وجهات ولا نهى على الاحكام الشرعية وكيف حال المستدل بها في
الجملة وكذا في المحصول حيث قال فيه هي مجموع طرق الفقه على سبيل الاجماع وكيفيته الاستدلال بها وكيفيته حال استدلالها وما
اطلاقيها على هذا العلم مخصوص فنقل قدس سره في حواشي على المعنى انه على خلافه في اى علم الاصول او على صيرورتها
بالعبارة علما والحق هو الاول اذ على الثاني نيزم النقل والكلام على تقدير عدم فافهم **قوله** او اورد ما هو المتعبر في العرف الخ
حاصله ان يكون مبدءا انتزاعا لا ابتناء محسوسا كالوضع في اقباء السقف على الجدار **قوله** والحق ان ترتيب الخ
لما كان الظاهر من عبارة المصنف رحمه الله ان الاضافة متحصرة في المحسوس والعلم وان ترتيب الحكم على دليله تفسيره لفظي

بما هو مقتضى الجواب
على ما بينا في شرح
المصنف رحمه الله

فانه قريب **قوله** غرضه باز آيا **قوله** وضع الاسم غير مشروط في كون الماهية اعتبارا لكن لما لم يكن التعريف الاسمي للماهية مقصداً
باز آيهاد الكلام هنا في ذلك اعتبره لشرح مراده **قوله** كالاصل الموضوع بازاء الشيء القيد والمذكورة في مفهومه الاصل
والجانب النوعي سميت قيود المفهوم بابل وازاءها قاعدة مما بعدت هي عليها كيدل عليه قوله قدس سره فوضع بازاء اسما وقوله
القبيل بالكتابة من عدة امور وقول المصنف رحمه الله اذا ركبنا شيئا من امور هي اجزاء **قوله** في جواب ما يتحقق
بالقول في الموضوع **قوله** والقبيل بالكتابة في الماهية يتقبل التعريف الحقيقي تجريقات الماهيات الحقيقية والمثل فيه يتحقق
انه هنا اليك ذلك اراد وقوله فقال القبيل في الماهية ان القبيل ظاهر عدم الاختصاص فلا معنى لقوله قبيل الماهية ان قبيل
عدم اختصاصها به في قبيل الكل بالجزء والكتابة بالكل في الجزئية كما في ما نحن فيه فظاهر الاختصاص كما لا يخفى **قوله**
مقول يتقبل الماهية في الشرح في شرح المعاصي بحث العلم بصورة قد توخذ من حيث الحصول نفسها فيكون عرضا فاما
بالنفس حاصله لا يحصل لاسا صلا التضافا فيكون موجودا حينئذ كساير الصفات قد توخذ من حيث الحصول غير ما فيكون صورة
وما به الموجود العيني فلا يتصف بالنفس بل لا يحصل للنفس حصولا لاسا صلا هي بهذا الاعتبار مفهوم لا يتحقق الا في الذين اطلاق
المعلوم عليها تجوز ان المعلوم بالصورة في الفعل بالنفس الصورة بالمعلوم تلك حقيقة تلك الصورة فقد فهمت ذلك من بيان
الصورة بما معنى كانت متغايرة للمعلوم في الجملة لانها على المعنى الاول عبارة عن نفس العلم الموجود واصل على الثاني
المفهوم الموجود في ضمن تلك الصورة لوجوده على ما هو موجود في الماهية في نفس الفرد في الخارج المعلوم الا ان له صفات
تلك الصورة العلمية اشارة به ثم علم انه يجب الجهور الى ان الالفاظ موضوعه بازاء الصور العلمية دون الامور
الخارجية يتحقق الوضع في المبدأ والمشتبه في ما بينهم ان المراد بالصورة هنا المعنى الاول والتحقيق ان المراد بها المعنى
الثاني في ذلك لان الغرض من احدث المصنوعات اللغوية ايقاظ التغيير في المعاني من حيث هو ثم قطع النظر عن حصولها
الذهنية وان كان شرطها في الوضع وعلى هذا التحقيق خيل النزاع بين الفريقين لفظيا اذ انهم قد افترقوا المراد بالمعنى قوله
ما يتقبله المعلوم وصفه بجمعية المصداق اشارة الى ان المراد من شأنه ان يتقبله الواضع ويذكره وذلك لان الالفاظ
اليها يكون له ماهية حقيقية الا لا يختص بما يتقبله الواضع وصفه بالاسم او ضميره بازاءه ارجح الى ما نحن فيه حيث نقله
وحصوله في الذين اصابه او استجاب على الاصطلاح الذي هو كذا التفسير لمرادهم اليه والتباين بينهما وبين الماهية الحقيقية
كالتي لا اعتبره ولا يتصحح الاضافه في قولهم حقيقة الشيء وماهية من الفرق بالاجمال والتفصيل والمراد بقوله
الصورة الخاصة في الفعل اصابه او استجاب معنى العبارة الشيء الذي شأنه ان يتقبله الواضع يضمه بضمه بازاءه من
حيث حصوله في العقل اسما وان يكون لذلك المعنى ماهية ثابتة في نفس الامر ولا يكون له ماهية كذلك بل عبارة

Handwritten musical notation on a single staff, featuring various notes, rests, and bar lines.

وعلى الاول ان يكون الصورة التي حصل في عقله اصالة او تبعا ليعظم بازاء اسمها نفس حقيقة ذلك الشيء المعلوم فكيف
مفهوم الاسم على تقدير تحقق الوضع والحقيقة وتحدين بالذات متغايرين بالاعتبار او المصادق عليه فيكون متغايرين
بالذات مثلا الانسان مخلوق له ماهية في نفسه وهي ما به هو و ما حصل في ذهن الواضع اما عين تلك الحقيقة بان
تصوره بالحجوان الناطق ووضع الاسم بازاءه او امر صادق عليه بان تصور به بالاضاحك مثلا فتعريف الماهية الحقيقية
الحاصلة لمفهوم الاسم على تقدير تحقق الوضع المعاصرة له بالاعتبار او بالذات من حيث انها ماهية حقيقة اى بعد
العلم بكونها ماهية ثابتة في نفس التعريف حقيقي تعريف مفهوم الاسم اعني بالتحقق الوضع ووضع الاسم بازاءه فوله
و ما تعمله عطف تفسير بمفهوم الاسم كإلا يبرز اليهم من لفظ المفهوم الى المعلوم اختارنا صيغة المفرد إشارة الى انه
لا بد في التعريف الاسمي من تحقق الوضع بالفعل بخلاف الحقيقي سواء كان له ماهية حقيقية متأخرة بالاعتبار فيكون
المتعلق نفس الحقيقة وبالذات فينا اذا كان المتعلق وجها اولم يكن له ماهية حقيقة أصلا كالمعد و ما تعريف اسمي فله
تصوير ذلك المسمى بالذات او بالصفات او بالكمك منها على قياس ما مر في التعريف الحقيقي و لذا انكر كنهنا و ما حذر
اذ فرم ما قيل ان تقرير الشارح رحمه الله يقتضي ان يكون لنا في مقام التعريف الحقيقي مسمى باسمه و ما يتحققه يتخلل ان
يكون المتعلق نفسها وان يكون غير ما لا يخفى في صدقته لقصوره و ان ثبت فراجع المراد انك في الانسان الذي
هو احد مظان التعريف الحقيقي بل تقدير على تعيين ما ذكره انما نسخ نظري الكليل والفضل و هنا مكنت ما منها ليعين الانصاف
وجدت فيها تكلفات كثيرة اكبر ما تصحيح هذه العبارة و الداعم العلم براد عباد و فوله و تعريف مفهوم الاسم بالتحقق
الواضع الخ اى تعريف بمفهوم من حيث هو كذلك فلا يرد ان تعريف المفهوم كثيرا ما يكون حقيقيا اعلم انه يفهم من
ان المقصد بتفسير قول اللفظ الذي يقال انه تعريف اللفظي تعريف اسمي لفظ كلامه في شرح الشرح لغير ما مر فانه مراد له حيث
قال في اللفظي المحققين هو ان يقصد بيان بالتحقق الوضع فوضع الاسم بازاءه سواء كان بلفظ مراد به او بالوازم
او بالذاتيات و هذا من قدس سره بناء على انه عنده قدس سره من المطالب التصورية و عن كثير من المحققين من المطالب
التصديقية قالوا التعريف بالتحصيل ليس بحاصل فهو حقيقي ان كان لهايات لعينية و الا فاسمى و احد منها يكون
هذا و مراد ما اتميز الصورة الحاصلة ليعرف اللفظ باذائها فائدة يميز بلفظ مفرد هو الاكثر و فائدة مركب لا تفيد
تفصيل بل تعبر المجزوء من حيث هو فهو في حكمه نصف بالترادف فماله التصديق بالوضع و هذا بخلاف الاسم فان كنهه
مشحونة بخلاف الاول و ما ذهب اليه الشارح قدس سره في حقيقة انه اذا قلنا بالوضوح موجود و لا محال فان كان الاسم
عالم بالوضع لفظ بالوضوح و لا بالصورتين المخترعتين و الماهيتين اللتين حكم عليهما بموجود و محال فهو غير داخل في سلطنة

فلم يكن في معنى الـسبب فلا حاجة الى ما قبل من ان وجه الاستدراك ان العدول عن الظاهر للضرورة وان كان مصححا للعبارة لكنه ليس يحتاج اليه ليس بتحقيق الحقيقة بل بتحقيق ان تميز بين الحقيقة والباطل بخلافها لان ذلك شايء ولو ان العدول اسهل لا يراد على المصنف فينبغي ان يوجه عدم التحقيق فانه يتكف سحر قوله لا جواب لما التي تطلب الى قولها انما بهذه الاعتناء جواب في الحق لما التي انما تفرعها بهذه الاعتناء يكون هذا ورساوا المطلوب بما يحققه التصور مفهوم الحكم في العلم بوجوده وجوبه بحسب اصطلاح الحكم التام فقط فان قلت جرح كيف ثبتت بهذه الدليل كون ذلك التبريف مطلقا حقيقيا قلت اذ علم من ان بعض افراد ذلك علم ان السابقين في ذلك كونهما من جنس واحد فذكر في قوله وفي متاخرة عن الـبسيطة المطالبة لوجود الشيء المتاخرة عن الثاني علم ان لما في الشيء العلم باسمه اذ لو لم يستحال الطلب لم يطلب طلب التصور مفهوم الاسم اجمالا لان يكون بلفظ شهورا وتفضيلا وهو مجرد اسم تام وانا قصد اوجه العلم او اخص او مباحث من قبل علم الطالب بوجوه الشيء بقسمي طلب الشاهد لكن جوابها في القسم الثاني بحسب اصطلاح ليس الا بالذات بحسب الاسم ووجه مطلب الحقيقة لكن لا يحتاج عنها مطلقا بالذات من محسب الحقيقة وفي شرحه الاشارة وحكمه الاشراف انما بانها تمت الرسوم تمامه وتوسطا واضطرار فطلب الشاهد بحسب الاصطلاح تصور احوال فقط اشهر وتفصيلي بالذات من قبل العلم بالوجود الحقيقة هو الاخر فقط لعدم العلم بالوجود في محسب الذات والحقيقة لا يكون الا بالذات يعرف ان الذات لوجوده حتى ان البعض في اول التاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اشياء التاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها برهن عليها بانها لحدودها وبينها واحد وبحسب الذات الحقيقة كذا ذكره في الاشياء او طلب وجوه الشيء اذ لا وجوده في نفسه فهو مطلب الـبسيطة او الشيء اخذوه هو مطلب الـمركبة والتزبي الاحسن الاتي من يده المطالب في حدودها كما ذكرنا واما بالقياس الى الطلب فان قصر التصور على مطالب الشاهد والحقيقة فاعده طلب الـاولي على التبعين مقدم على الـباقى البتة لانه لم يتصور مفهوم الاسم اوجه من الوجود لا يكون العلم بوجوده وتقدم مفهوم طلب المفهوم لتفضيلا عليها اولى لكون الاشياء لطلب الـبعد الفاعل من طلب الشاهد لانه قد يكون في شرح المفهوم لتفضيلا داخل في التصديق بوجوده وكذا تقدم طلب الحقيقة على البعد اذ قد يكون فاعله من مسلكتهم اشتغال بخبره وكذا تقدم على البسيطة على المركبة وان لم تقصر التصور على ذلك فاعده مقدم على علمها على الاخره والشارح قدس سره حصل طلب الشاهد مقدما على طلب الـبسيطة وطلب الـهئية البسيطة مقدما على المائتة الحقيقة البتة لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استعماله من طلبه وذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود فاحال من طلب حقيقة ما عليه اذ لم يعد واما ما في رد لا حقيقة لان المائتة لا يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هو تميزه اذ لا ينبغي عرفان وجود المفهوم من طلب الحقيقة وكثيرا ما يكون ما عليه اسم هو حقيقة

[illegible]

على ان اطراف القضية هي صلة بالطرز محصلة واطراف القضية المحصلة بالحس معدولة **قوله** وهذا الاصل في بيان
التعريف انه يمكن ان يقال ان بيان فساد ما قيل في شرحه لفظ الاصل لا يتوقف الا على كونه تعريف اذ لو كان التعريف مشروطا بغيره
لا طراد كان في ذلك تعميم التعريف وبيان تسميته وذكر ان التعريف الاصل تعريف اسمي توصيف المقام وتكثير الخاتمة **قوله** لا شك في
على مدخوله ان في قوله علم التعريف الخ **قوله** والاول ان يكون وجود الشيء الخ المراد ان المادة لا يكون الوجود والوجود
في الصورة الصورة لا يكون وجود الشيء مع الفعل القيد لا يتحقق بان المادة اذ احققها الصورة يكون وجود المعلول معها بالفعل
ولا بالتفويض يخرج عن تعريف المادة ويدخل في تعريف الصورة كذا في شرح المقاصد **قوله** والثاني ان كان ما منه الشيء فهو
الفعل ولا يتحقق بالتركيب من الواجب الممكن فانه يمكن محتاج الى علته فاعليه وهو خلافه فلا بد من كون مادة لا يتحقق
قوله كالتجسس السير على شفاهم العرف والا فهو معه باعتبار حركاته المخصوصة لا فاعل **قوله** كالجلبوس على السير لا يخرج عليك
ان الجلبوس نفسه غاية التصوره على غايته فان كان المراد من قوله فهو الغاية العلية الخ لا يمكن ان هو مقتضى السابق فالتقدير كقول
الجلبوس والا فهو محمول على الظاهر **قوله** وسهنا بحث الخ اي في تحقيق تعريف الاصل لما فرغ من شرحه فقال المصنف فيه اورد
عدة البحوث يتبين به ان في تعريف تعريف الاصل **قوله** الاول منه اشترط الطراد الخ بحث على قوله شرط ككلام
التعريف الخ لا يتبين به انه شرط لمطلق التعريف مطلقا فلا بد ان الامام لا يشترط مطلقا حيث يعترض على الشيخ وغيره لعدم
اطراد التعريف وقد صرح به في شرحه الاشارات والمحصلات فالتباني في هذا المضمون من قبله وليس الغرض فيه الاعتراض عنه على انه
لاذهب لما نوه ان اعتراض الامام يمكن ان يكون على عدم صاحب تعريف فانه ينبغي ان لاكتساب في التصور مطلقا **قوله**
الثاني منه عدم صدق الاصل والآخره اعتراض على قوله لانه لا يطلع على فاعل لطلاقات بينهما بمعنى الصدق لانه دليل لقوله
لا يطرده الا طراد صدق المحدود على جميع افراد الحد فان كان ببناء لم يتم تعريف اذ عدم الاطلاق عليه يستلزم في تسليم
عدم صدق المفهوم وقوله المحدود لا يصدق عليها فانه ينبغي عن ثمرات الخايرين ومن قال انه اعتراض على
قول المصنف رحمه الله من ان تعريف الاصل لا يطرده فقد سمي **قوله** والفعل مترتب عليه الخ بمعنى الاستبعاد وترتبة التعريف
المفعول بالطريق الاول خصوصا اذا اعتبر من حيث كونه مفعولا او مفعولا فلا بد ان ما ذكرتم يقتضي كون الفعل اصلا
بالنسبة الى الفعل المفعول امداد المصنف رحمه الله ان السير محتاج الى التجسس فاعلى ان المصنف قال ان الاصل لا يطلع على فاعل مطلقا
من غير تعبد بالنسبة الى امر **قوله** ولا معنى لالتقاء الا ذلك بناء على انه لا حقيقة قدس سره من ان قوله وهو ترتيب الحكم الخ
مثال لا تفي **قوله** بل على ان كل محتاج اليه اصل حيث قال الكل محتاج الى الجز فليكن الجز اصلا فانه لو لم يكن كل محتاج اليه
اصلا لم يتم التعريف **قوله** اربابنا اذا قلنا ان هذا الاعتراض على تعريف المصنف رحمه الله لا يصل بنا على تفسيره الا انه

هذا هو المقام

وقم بها على المفروض فانه قيل ان اللازم من المثال كونه معنى المفروض لا يشمله **قوله** بخلاف اطلاق الحرام الى آخر
واما في الوجه الخامس فانها ادخلت في ما يحرم وهو لا يستلزم اطلاق لفظ الحرام اصطلاحاً كما لا يخفى **قوله** من صفات
فعل المكلف خاصة فعل الفتح الفاء وخصصاص كونها صفات له بلاضافة الى عدم الفعل لان في نفسه فانها لما حصل من
المصدر ايضا صفات حقيقية او انه بمعنى المفعول فهو قيدا والبقاء والحاصل من المصدر فالأخصاص حقيقة **قوله** والملازم
سهاها اي المعنى الاعم هو المراد منها وانما كان ذلك محرم ان الواجب قد فرضه به بانها على فعل تكليف يصح تعميمه وعدم
ليس من افعال المكلفين فلا يتحقق حمل العلم به من الفقه لان عدم فعل الواجب داخل في ما يلحقه قطعاً يجب ان يخرج
في الحرام والاحتياط الى جملة ما استخرجت من اقسام العلم بالبقية ايضا فتناولته للاعدام لتناسب والتفسير المذكور انما هو لتأويل
الحقيقة وتوكل عدم فعل المكلف ليس من افعال المكلفين الخ فلهذا من الفعل الواجب يستحق العقاب فمعرفة هذا الحكم صارت
من المهمات والاعلام سوى الفقه يكون جعل هذا من التيقن من ان المصنف رحمه الله قد صرح بان الفقه عند الامام شامل
للاعتقادات والواحدانيات فعل به كيف يمكن ان يكون المراد من الفعل حقيقة **قوله** او لو اريد به كف النفس كان
الشر قد يمتنع من اشتد بانه يمكن على تقدير ارادة كف النفس لعدم الفعل ان يراى بفعل الواجب يظهر منه اشرفى الخارج
فلا يكون ترك الحرام فعل الواجب وهو مردود او هو خلاف اللغة والاصطلاح وما يجب عنه بانه ليشكل بالصوم فليس
لشيء او يظهر منه ايضا اشرفى الخارج كما للزوال تغيير اللون **قوله** كان ترك الحرام مثلاً فعل الواجب بعينه لان الترك
اذا كان محلاً عن كف النفس بالمعنى لمصدرى المتعلق بالهئية كان هو بعينه القيد ياتي به المكلف فانه قيل
انه لا غرض من كون الترك بمعنى الكف كون ترك الحرام فعل ياتي به المكلف ولا يمكن ان يكون المعنى كان انما ان تركه كما
مثلاً فعل الواجب لان الكف قد يعتبر من حيث انه فعل في نفسه فيعتبر به وجوه ويجوز ان يكون مدلول كف عن الزنا
وقد يعتبر من حيث انه حال لفعل آخر فيعتبر به وجوه لا غير معتبرة ويكون جزمه مدلول لا تنزه وبهذا الاعتبار يكون تفسير
ترك الحرام الذي هو مدلول التبرؤ واصله الا انما كان اليه وغيره من الاحوال انما يصح بناء على الاعتبار الاول فانهم **قوله**
فان قلت الخ لغير ذلك قد عرفت ان المراد من الواجب واخواته ما يعم الفعل والترك فامى وجهه الى اعتبار الفعل والترك
وجعل الاقسام اثني عشر حيث قال وكل واحد منها طرطان الخ وحاصل الجواب ان الواجب بالمعنى الاعم عدم فعل الحرام
دخل فيه وعند بيان شمول ما ياتي به المكلف كان ان القول مثلاً الواجب يدخل فيما ياتي به عليه ولم يصح ان لا يستلزم
الى عدم فعل الحرام لا يوجب عليك كان الا فلهذا لا حصران لا يخفى المصنف رحمه الله لا يوجب وجوب الحرام والخ
سواء صافاً او قسماً بالنفس ياتي به المكلف لا لا فلهذا لا حصران لا يخفى المصنف رحمه الله لا يوجب وجوب الحرام والخ
سواء صافاً او قسماً بالنفس ياتي به المكلف لا لا فلهذا لا حصران لا يخفى المصنف رحمه الله لا يوجب وجوب الحرام والخ

والشرع هو نفس الايمان وغيره لا وجوبها بما لا يصدق من غير المانع بان وجوب الايمان مثال الخطاب بالاعتقاد فلا يمان
 مثال الاعتقاد يتوقف وضعه على ما لا يمان ولا يتوقف على الشرع نفس الصلوة والركعة نحو ما خطبوا بها
 وذلك بخلافه على ان الايمان الذي هو الخطاب متوقف بالوجوب انا ومغايرة عقابا وانه لا يتوقف بالاعتقاد على كلام المصنف ثم قال لا بد
 على توليف الحكم المصطلح انه مثبت بالخطاب لا الخطاب فلو كان الخطاب هو الوجوب لا توجهه لا اعتراض فقال في مباحث الحسن
 والفتح ان وجوب تصديق النبي عليه السلام لا يتوقف على الشرع لزم الدور وينقل الشارح عنه في شرح قوله وبعضهم عرف الدور
 اذا كان لتوليف الحكم الشرعي فتمنع الشرع ما ورد به خطاب الشارع لا ما يتوقف على الشرع والا كان الحكم من المجدد لا انبعاذ له عدم
 توقفه على الشرع فهذا هو الصحيح ان وجوب الايمان مثال لما يتوقف قوله سواء اريد بالشرع الحكم كان الاول ان القول ان
 اريد بالشرع خطاب الشارع لا يتوقف على الشرع لانه على تقدير توقف الشرع وجوب الايمان انما يلزم الدور ان اريد
 بالشرع خطاب الشارع لا اريد بشرعية النبي فلا لان الشرع يتوقف على وجوب الايمان وهو على تقدير كونه شرعيا لا يرد
 لولا خطاب الشارع على خطاب الشارع ثم لا يخفى عليك ان على تقدير ارادة الخطاب القول بتوقفه على وجوب الايمان ايضا الدور غير
 لازم لان المتوقف هو ادراك وجوب الايمان المتوقف عليه نفس وجوبه لان المراد من توقف الشرع عليه توقف ادراك ان الشرع
 ثابت بالنفس الشرع قطعا والمتوقف ادراك ثبوته المتوقف عليه نفس الشرع اى خطاب الشارع قوله لا يتوقف توقفه على
 وجوب الايمان قد عرفت انه على تقدير توقفه عليه ايضا الدور غير لازم فلا بد ان يقال فيه مجرور الاستظهار واقيل انه ناظر الى
 توقف نفس ما خطب به على الشرع فاستحييت المعية والمعه لا يشعر به كلامه بل المعبر عنه توقف العلم بما يدل عليه الشرع
 والكلام معه قوله ولا على العلم بوجوبها ولو سلم فلا لازم توقف التصديق بثبوت الشرع على العلم بوجوبها والعلم على خطاب
 الشارع فلا دور قوله غايته انه يتوقف على الايمان التصديق بغير مفيد الى آخره وغاية توجيهه ان يرجع بغيره
 الى جنس التوقف المذكور اى متوقف التوقف من حيث الثبوت في هذا المقام هذا التوقف المخصوص بما قيل انه لا يتوقف على العلم
 غايته للعلم فالاولى ان يرجع بغيره الى الامر او اشارة الى ما هو متوقف عليه لان التوقف المخصوص امره ان يكون
 غايته للعلم والفرق بانه غير مجرد بل يفظ العام غير محدد قوله وهو غير مفيد ولا منافا في غير مفيد في لزومه للدور لانه لا يثبت
 وهو انما يتوقف وجوب الايمان وغيره بالتزامه الدور لا منافا لانه لا يتوقف وجوب الايمان وغيره على الشرع يقال ان توقف
 التصديق بثبوت الشرع على الايمان ينافي توقف وجوب الايمان فاذا تحقق الاول استلزم الثاني ولا يلزم اجتماع المتعينين
 وهو المدعى وما قيل انه يلزم توقف وجوب الايمان على الايمان لا يتوقف على الشرع المتوقف عليه هو لغوا ولا غرض من وجوب
 الشيء الا لا فضا الى وجوده لان المتوقف على الايمان هو التصديق بثبوت الشرع بالنفس الشرع وجوب الايمان انما يتوقف

الاعتقاد الذي هو خطاب الشارع لا دور له

انما يتوقف على نفسه فثابت **قوله** اى المتوقف على الشرع الخ انما لم يقل اى ماورد به الشرع والمتوقف عليه ليكون ثابتاً
 لقائده ائتمد على الاختلاصين بعبارة لسانى ان المصنف لم يقل الحكم شرعى وغير شرعى وفلسه الشرع بقوله اى خطاب الدعا لى
 بما يتوقف الخ فقال ثم اشرع على ما علم ان الشرعى منها بالمتوكل كونه سابقاً لقسامه بهذا المعنى الخ انظر الى المعنى المستلزم لقسامه
 اليها مع ماورد به الشرع كونه اعم من الاول ليكون بياناً لقائده ائتمد على التقديرين ولذا اقال وهذا لا يصح على التقديرين
 هذا ليعنى ان قول المصنف لم يكون الاجماع حجة بوجه من هذا البيان مخضف بالتقدير الاول فالاولى ان القول لكون الاجماع حجة
 ولا لخطابات البنى وقعت فى الاعتقاد **قوله** وفيه كلام سحر به ما ذكره فى آخر قواعد ويلين ان تعريف الحكم لا يشمل لانه
 قد خرج به بقية الانتفاء فلا يخرج بالتعريف بالعلية **قوله** قد يتوهم ان قوله من العلم قايلاً للعلمانية لكثرة ذكره ليس من جمل متعلقا
 بالاحكام ان الاحكام نفسها عاصلة من الاول لا يتوهم من قبله من حيث هو بل مراده انه متعلق بالاحكام باعتبار العلم بها يكون
 العلم العلم المتعلق بالاحكام متى علمها من الاول ولو لم يكن العلم بالاحكام مستلزماً لكونها متعلقاً بالعلم بالاحكام
 اخذوا بخلافه فان قيل متعلقا بقوله العلم فانه يقتضى انها وخصوص هذا العلم اليها **قوله** ومعنى حصول العلم الخ فان قلت
 كلامه العلمانية على تعريف ابن الجاحظ ليس منتهى حصول من الدليل بالنظر فيه ولذا اوقد استدلال قلت قد رد المصنف
 عليه ايضا بان العلم من الدليل بدون الاستدلال محال فانه ما وجبه بشارة كلامه ليس للاحتراز **قوله** لا يكون العلم بالشرع
 قال قدس سره فوشرح الشرع من العلم كونهم الاول لا يعنى واجاب بسيد السند بان الاستفاضة بين المعينة زماناً وادنى خرفاً
 ويدفع بان المتبادر معروف العزيمى كماله عن التاخر انما يتوهم **قوله** والمصنف رحمه الله تعالى لم ينكر ان العلم بالشرع هو العلم بالشرع
 حيث اخرج علم العلم بهذا التعريف لم يتعرض لغيره فقال بعده ولا شك انه مكرر قد صرح به فى النجاشية حيث قال انما زاده لاخرهم
 التقليد وقد خرج بقوله من اولها لانه ذكر العلم بالاحكام شرعية من اولها العلم من الاول بدون الاستدلال محال **قوله** او انما
 لذلك كون الشرع مأخوذاً من شئ على التعلق بقسمه المطلوب بالمأخوذة ومعنى الاستدلال بخلاف حصوله عنه فانه لا دليل على
 نقله باحصل منه فالحكم بما خاره بالاستدلال انما يتوهم بان معنى حصوله عنه هو الاخذ عنه فى الملاقات فانه قد مر بما قيل انه لا فرق
 بينه وبين الحصول الاخذ عن الدليل لستدل على اشتراكه بالمدليل كونه بمنزلة الآخر **قوله** لو سلم اشارة الى منه كون معناه ذلك
 اذنى الحدس بصديق انه حاصل عنه ولا يعقد انه مأخوذة عنه فانهم **قوله** للتصريح بالعلم بالشرع انما كان العلم بالشرع لا بالشرعية
 مبحورة فى التفرقات **قوله** اوله فخر الوهم اى التنبه على هذا اللازم ودفع عن ان مثل علم الرسول من الاول **قوله**
 اول البيان اى البيان ان الفقه علم استدلالى **قوله** تعريف الحكم الشرعى هو العلم بالشرع الى الوجوب واخوانه لا وجه ذكره
 وتيقنهم على ما ذهب من قال انه هو موضوع هذا العلم وهو الاول ظاهره واما على ما ذهب من قال ان موضوعه الاول فقط

يعني انه لو عوقب بذلك كان ملما بما نظر الشارع لانه حق لازم لانه ليس يتجانب **قوله** لعقوب من اللداعي يجوز فنيها ليعاقب بقوله
 او سبها فان عوقب السامعي والناهي هم استحقاقها العذاب للسب والنسيان وانما قلنا هم استحقاقها العذاب لان علة استحقاق من لم يأت
 الواجب العذاب هو لغيره لانه قدرة فعل الخير وترك الفعل القبيح على تقدير كون عدم الفعل غير متقدمه كما هو الامر ومن لم يمتدوا
 فكسب العقوبة لا التقييد فقط وهي موجودة في الناس السامعي فان قلت ان كان علة ذلك الاستحقاق اضاقة قدرة فعل الخير لكان
 قصد فعل الشر محريا لاستحقاق العقاب لمحصل التقييد مع انه معفو بالعلل قلنا المعفو هو الخطو بدون القصد والما يقصد فلا كثر
 تهديد المعرفة **قوله** واتي كلامه واضعاهي بالنسبة الى اسبابه وان كان هو هذا محتاجا الى تبين المراد من بعض الالفاظ
 كما بين قدس سره بان المراد بالجواز الوجوه الاربعة الخمس **قوله** الا انه فيه مباحث اى دفع اعتراضات اوردت على ظاهر
 عبارة المصنف رحمه الله لذا اوردنا بعد تحقيق كلامه في نفسه **قوله** ان المراد بالجواز في الوجه الرابع عدم منعه من فعل وترك
 وانما اعتبر عدم منعه من الفعل مع انه لم يمنع عدم منعه من ترك الفعل بل الوجوب لان اطلاق الجواز عليه غير متعارف ولانه حينئذ يصير
 على الحرام اليق والاطلاق الجواز عليه لان ترك الحرام فعل الوجوب واخطان في ما يجب والاول ممنوع فيه الفعل والثاني ممنوع فيه
 الترك فكل من التقييد باعتبار ما يجوز متقابلة لكل قسم من مقابلة ولا يتخفى عليك ان الامكان الخاص سلب الضرورة على الطرفين
 والتساويهما ايراد على مفهومه فلا يرد ان الممكن انما هو ما تسمى طرفه لا التساوي في طرفي المنع والامكان لا ليعاقل قوله عدم
 منه الفعل والترك ليس محسنا في الجواز بل في شال الاطراف اى ان لا يكلف ليس لفعل وترك بل في نفسه اذ المراد منه عدم منعه من الفعل
 والترك لا عدم منعه من فعله وتركه فانه دقيق **قوله** وفي الثاني عدم منعه من فعله في ترك الواجب فانه لا منعه من فعله
 وفعل الحرام المكروه متحركا في ما يجوز **قوله** والمراد ان ليس المراد بغيره ما عليها الخ اورد عليه انه يدل على ان المراد
 من بالها وما عليها موضوعات السائل لا من كون موضوعات مسائل الكلام كذا انه نعم والنبى عليه السلام من بالها وما عليها
 وهذا ليس لشبهه او المنع من نفسه النفس بالها وما عليها من حيث العمل كما في موضوعات مسائل العقبة او الاعتقاد كما في موضوعات
 مسائل الكلام او الوجدان كما في موضوعات مسائل الوجدانيات فانهم فالتعلم به من ثمرات ان طرئين بها بانظر الى في
 الشرع واما كلام المصنف رحمه الله فهو صريح في ان المراد منها العمليات والاعتقادات والوجدانيات لا موضوعات السائل
 قال وزيره على ما يخرج الاعتقادات والوجدانيات وقال آخر اعظم بالها وما عليها فتناول الاعتقادات والوجدانيات العمليات
 فصرقة بالها وما عليها من الاعتقادات وقال بعده سواء كان من الاعتقادات والوجدانيات او العمليات **قوله** وحكام الوجدانيات
 الى آخره لما فيه المعرفة بالادراك على دليل فيه سهم الوجدانيات المدركة بالوجدان خارجة عنه بدون ازيد او قول على خلاف
 وحكام الوجدانيات فاعلم المصنف رحمه الله ان ادوت بالفقه الى آخره ومثلا الى البنية في الوصفية من غير تأدلة

مادة بان الوضوء يترتب فيه الزينة وكذا ان الوقت سبب وجوب الصلوة ماول بان العمل به يجب بسبب الوقت وكذا ان الزينة
 الذي هو باب في التقدم موهو قسمه الزكوة لا الزكوة مستحبها فلا يخرج شي منها بقية قوله **قوله** ثم لا يخفى ان غير هذا الى
 آخره يمكن سيجاب عنه بان ذلك الاختراض غير وارد فيمكن ان يقال ان المراد منها جميع الاحكام ولا يختص الا من قد كل
 نفس جميعها وما لا عليها يمكن ان لا يخفى لكن يكون حجة في دفعه كل احد من غير دفعه الاخر **قوله** اما ان يتعلق بكيفية عمل وانما لم يقل بل
 اشعارا بطريق الحكم او المراد العمل المكلف المحذور ان يتعلق بالعمل المكلف لعل في الغاية بغاية **قوله** جميع الاحكام الشرعية الشرعية
 لا يصدق في العمل على شيء من العلوم التي سينكرها وليس شيء منها علم بجميع الاحكام المذكورة الا على علم الله تعالى وعلم محمد صلى
 الله عليه وسلم علم الله تعالى ليس بما يتجاوز هذه العلوم من التعريف بل وفيه ما قد يتوسم من كونها من اجزاء او اشرف
 في فهم المراد بجميع الاحكام الاحكام التي صلته لاظهاره ان السبيل لتزايدها ما فيها من التعريف فكل ما كان من جملة
 الثبوت لا ادري منه حين من الاربعين واجاب عن الزينة **قوله** وخرج العلم بالاحكام الى العلم المتعلق بالزينة او غير الزينة
 انما هو او غير ما يتعلق بالزينة انما هو سواء كان غير متبعية او متبعية غير مائة لقوله وكذا بان من غير اعتبار حصولها ولا حصولها في نفس
 الامر او باعتبارها لا لا حصولها لكن لا على وجه الادعاء بل على وجه الرد وكما في الشك والاعلى وجه الادعاء في تبقي العلم
 بالاحكام الى الثبوت من حيث انها تنسب بين الطرفين حاصلتها بينها خبره موسى الشك والشك بقوله من ادلتها او لا يكون
 من الدليل ما قيل من ان المتبادر من العلم بالحكم التصديق بل منه ما حذرنا فيه لك وفي بيان هذا الاختراض من القصور والاختلال ان
 الذوات لمصفاة فيقال في الزينة الغير الثابتة ولا المشكوك في العلم بالاحكام لا على وجه الحصول والاحصول وقول الناس الى القصور
 فتشمل اذ العلم المتعلق بالمشكوك في القصور لم يخرج بقية بالاحكام الا ان يقال ان العلم بها ليس من حيث الحصول او عدمه بل من
 حيث التردد وبينها ايضا ولا وجه تفسير العلم بالذوات والمصفاة بالتصورات مطلقا ولو سلم فلم يقل ولا يخرج التصورات
قوله كما لعل بان الفاعل من نوعه فان الواضحة وضوء مصطلح الفاعل والرفع والمصطلح ان الاول متصرف في الثاني والثاني
 كان مصطلحا في ما اخذ من متصرفات متبعتها وحاس زير في ضرب زيد واما لفظ العلم فلهذا المصطلح حصل العلم
 بحيث يعرف الجزئيات من هذه الكلية ليعلم العنصر السبعة المحصول والحكم يمكن ان يعلم الكلية بالانتفاء وسماها الجزئيات
 كما لو اضمت بخلافها المتحركة فانه لا يميل الى معرفة النقصه بالاحراق الا الاحساس والاعتبارات كل منها يدرك بالحس وقيل
 من الملائكة او كون الفاعل وجب الرفق وهو ما لم يكن اذ ليس من الوجوب هنا الا للزوم وعدمه ان الحكم كى النقصه بالرفق علم
 وجه الكلية وهو من الكلية الكلية بانها علم من نوعه فلا فرق بينه وبين الفاعل وجب الرفق ثم الظاهر ان مسائل اصول الفقه
 سخا الى من وجب الحكم قطعاً فاعل من نوعه في العلم يخرج بهذا القيد قوله كذا لكون الاحكام حجة في الاجابة بحجة والاعلى

ما هو العلم بالاحكام

بأن يكون ليس علما بالحكم ثم المشهور أن هذه المسئلة مشتركة بين الأصوليين المنهجين بحجة البحث بناء على أن موضوع الحكم
المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية فمن حيث تعلقاتها بالاعتقاد مسئلة الحكم ومن حيث تاديتها إلى المسائل العلمية
مسئلة الأصول والقول بأن إيراد ما في أصول الفقه لطريق المبدئية وكما قيل الضائفة سهو لا يبحث عن الدليل الشرعي من حيث
الاستنباط فهو في التحرير أن البحث من جهة الإجماع وخبر الواحد والقياس من مسائل الفقه لأن موضوعاتها أفعال الخلقين
ومحمولاتها الحكم الشرعي ومن جهة وجوب العمل مقتضاها انتهى وفيه ان الإجماع عبارة عن اتفاق المجتهدين أي اشتراكهم في
الاعتقاد أو القول أو الفعل ولا يشترط أن ليس بفعل لهم بل هو وصف لفعلهم كونه القياس فانه قد يفسر بسبيل المجهدي في استخراج
الحكم وهو ليس من أعمال الجوارح وقد يفهم المساواة الكافية عن تنويع الدلائل من الأصل والعرف في العلة من حيث حجج
مسئلة لأن حججها لمساواة المذكورة مضروبة بدئية يهتدي في الدين ثم خبر الواحد حججته بمنزلة القراءة واهتبه فينبغي أن يكون
من الفقه وكذا القياس حجته على التقسيم الأول بناء على عمله بالأعمال على ما علم أن أفعال العقيدة في ذلك وأخراج الاعتقاد قديمة آخر
قال الفقه المتقدمين بأعمال المكلفين التي لا تصيد الاعتقاد بالحكام الشرعية الحقيقية قوله في خبره أيضا علم الله بالجزء أي كما
خرج العلوم السابقة عن التعريف خرج هذه العلوم عنه أيضا بدون احتياج إلى قديم آخر كما ذكرنا من الواجب قوله يستدل بالأخبار
قوله والرسول عليه السلام أي علمه في الجزئية هو علمه بها والكان من الدليل ابتداء ولكنه بعد ما نزل وحى فهو ليس من الدليل مطلقا
قوله لأنه لم يحصل من الأدلة التفسيرية وكذا ما علم بالضرورة الدينية كوجوب الصلوة الخمس وصوم رمضان لم يحصل من
الدليل فلا يكون ضمن الفقه وسجي الكلام فيه قوله لأنه علم والفقه ليس علما بالعلوم الشرعية وعمل الحكم بناء على أن
يجعل العلم عبارة عن المسائل أو الملكة فيكون المنهج هو العلم أي المسائل أو الملكة المتعلقة بالأحكام الشرعية بعد جبر قوله تكرار الجزئية
بالمنهج المتبادر المشهور وهو ما ورد في الشرع مفهوم من إضافة الخطاب إلى الله تعالى وأما معنى ما يتوقف على الشرع في مفهوم
منه كما توهم والأفيلزم التكرار على تقرير المصنف هم اليفع والتكرار العناية فلا فها منها من تلقى الخطاب بأفعال المكلفين بناء على
تزداد الفعل والعمل قوله العلم بها التصديق أي العلم بها على بعض الوجوه فتدبر في إذا العلوم المتعلقة بالعبادة ثلثها شأن التصديق
أحدها التحصيل التقيض والثاني تحصيل الثالث التصديق لأن النسبة التي بين زيد وقايم قد يتصور في نفسها من غير اعتقاد حصولها
ولا حصولها في نفس الأمر قد يتصور باعتبار حصولها أو لا حصولها ونفس الاعتراف تردود فهو مشترك وإن أذن من باعدها
فهو تصديق قوله فيكون الفقه عبارة عن التصديق بالقضاء الشرعية أي التصديق بما حكاهوا أو أطلق القضاء بأدلة
الأحكام التي هي بمنزلة الجزئية الصورية لها إطلاقا لكل على الجزئية الذي هو دور منه وجوه وأعدنا فنعلم التفسيرية وإن لم نقل
عبارة عن التصديق بالأحكام والنسب بناء على ما اشتر من أن العلم عبارة عن التصديق بالمسائل ثم المراد بالتصديق

سواء كان في الجزئية أو في الأدلة الشرعية وعلى كل حال قد ورد في قوله تعالى لا اله الا الله ان قال ان علمه

بالشرع هو نفس الايمان وغيره لا وجوبها كما لا يصدق من غير الايمان مثال الخطاب بالاعتناق فلا يمان
مثال الاعتناق وهو غيرهما الايمان والتصدق على هذا يكون ما يتوقف على الشرع نفس الصلوة والركعة نحو ما خطبوا بها
وذلك بناء على ان الايجاب الذي هو الخطاب متحد بالوجوب اما في خارجها او في الاستيعاب بالنظر الى كلام المصنف ثم قال ووجه
على توقيف الحكم المصطلح انه ثابت بالخطاب بالخطاب فلو كان الخطاب بالوجوب لا وجوبه لا يعترض فقال في مباحث الحسن
والفتح ان وجوب التصديق الذي عليه السلام لا يتوقف على الشرع لزم الدور ويستعمل الشارع حجة في تشرحه قوله وبعضهم عرف اليه
اذا كان التوقيف على الحكم الشرعي فليس هو الشرع ما ورد به خطاب الشارع لا يتوقف على الشرع والا كان الحكم من المحدث لا من الله ولا يمان ولا عدم
توقفه على الشرع فهذا هو الصحيح ان وجوب الايمان مثال لما يتوقف قوله سواء اريد بالشرع الحكم الاول ان يقول ان
اريد بالشرع خطاب الشارع الى كذا معنى فهذا التقدير يكون انما على تقدير توقف الشرع وجوب الايمان انما يلزم الدور ان اريد
بالشرع خطاب الدعوى اما اذا اريد بشرعية الحكم لان الشرعية تعني على وجوب الايمان وهو على تقدير كونه شرعيا لا يرد
لولا خطاب الشارع على خطاب الشارع ثم لا يخفى عليك ان على تقدير ارادة الخطاب القول بتوقفه على وجوب الايمان ايضا الدور غير
لازم لان الموقوف هو ادراك وجوب الايمان الموقوف عليه نفس وجوبه لان المراد من توقف الشرع عليه توقف ادراك ان الشرع
ثابت بالنفس الشرع قطعا ووجه الموقوف ادراك ثبوت الموقوف عليه نفس الشرع اي خطاب الشارع قوله لا يقتضي توقفه على
وجوب الايمان قد عرفت ان على تقدير توقفه عليه ايضا الدور غير لازم فلا بد ان يقال فيجب ان لا ينظر في ما قيل ان غايته الى
توقف نفس ما يوجب على الشرع فاسد حيث لم يتغير المعنى ولا يتغير كلامه بل المستبعد ان توقف العلم بما يدل عليه الشرع
والكلام منه قوله ولا على العلم بوجوبها ولو سلمنا لازم توقف التصديق بثبوت الشرعية على العلم بوجوبها والعلم على خطاب
الشارع فلا دور قوله غايته انه يتوقف على الايمان التصديق بغير مفيد الى آخره وغايته توجيهه ان يرجع الغيرة
الى جنس التوقف المذكور اي متوقف من حيث الثبوت في هذا المقام هذا التوقف المخصوص وما قيل ان لا يخفى لعل الخاص
غايته للعلم فالاولى ان يرجع الغيرة الى الامر او ايشان المعنويين تنهت لان التوقف المخصوص اردشان مخصوص فليكن
غايته للعلم والفرق بانه غير مخصص لمعظم العام غير محدد قوله وهو غير مفيد ولا منافا لغيره غير مفيد في لزوم الدور لا يشك في ذلك
وهو انما يتوقف وجوب الايمان وغيره بتكامله الدور لا منافا لتوقف وجوب الايمان وغيره على الشرع ليقال ان توقف
التصديق بثبوت الشرع على الايمان ينافي توقف وجوب الايمان فاذا استحق الاول استحق الثاني ولا يلزم اجتماع المعنيين
وهو المدعى وما قيل ان يلزم توقف وجوب الايمان على الايمان متوقفه على الشرع الموقوف عليه وهو لغوا فلا عراض من وجوب
الشرع الا انما هو الى وجهه لان الموقوف على الايمان هو التصديق بثبوت الشرع بالنفس الشرع وجوب الايمان انما يتوقف

الاعتناق على الشرع والاعتناق على الايمان من غير الشرع

انما يتوقف على نفسه فثابت **قوله** اى المتوقف على الشرع الخ ان لم يقل اى ماورد به الشرع ولا يتوقف على كيان سائيا
 لقائده ائقيد على الاختلافين على السبيل ان المصنف لم يقل الحكم شرعي وغير شرعي فمصر الشرع بقوله اى خطاب الله تعالى
 بما يتوقف الخ فقال ثم المشرع فالظاهر ان الشرع سببا بالعلم المذكور في السابق وانقسامه بعد العلم الخ انظر الى دواعي استنباط نفسه
 اليها بما هو ماورد به بشرع كونه اعم من الاول فيكون سائيا لقائده ائقيد على التقديرين ولذا قال وهذا لا يصح على التقدير الثاني
 هذا يعني ان قول المصنف لم يكون الاجمال بحجة بوجه ان هذا البيان مخفف بالتقدير الاول فالاولى ان يقول لكون الاجمال حجة
 ولا لخطابات التي وقعت في الاعتقاد **قوله** وفيه كلام صحيح ما ذكره في آخر قوله ويرد عليه ان تعريف الحكم لا يشمل لانه
 قد خرج بقيد الانحصار فلا يخرج بالتقدير العلية **قوله** تدعيه ان قوله من الخ فائدة العلم بالكثرة وكذا ليس من جنس حجة متعلقا
 بالاحكام ان الاحكام نفسها حصة من ذلك لا يخرج منها غير خاضعة عن تعديل مراده انه متعلق بالاحكام باعتبار العلم بها فيكون
 العلم المتعلق بالاحكام على علمها من الاول ولو لم يكن من العلم انه هو يقتضي استنادا وجلس علمها الى الاول ولو لم يكن من العلم
 اخر ما بخلاف الاول حصل متعلقا بقوله العلم فانه يقتضي استنادا بخصوص هذا العلم اليها **قوله** ومعنى حصول العلم الخ فان قلت
 كلام العلم على تعريف ابن الجاحب ليس عند المحصول ان الدليل بالنظر فيه لانه اذا قيد استدلال قلت قد ورد المصنف
 عليه ايضا بان العلم من الدليل بدون الاستدلال محال فائدة ما وجهه فيشار كلامه ليس بالآخر **قوله** قد يكون خبر في الخبر
 قال قدس سره فوشرع المشرع ان هذا العلم يكون من الاول لا عنها واجاب السيد بهد بان لا فائدة بين المحيضة زمانا والآخر فاما
 ويدفع بان المتبادر معروف العزيمتين كماله عن التماثل **قوله** والمصنف لم يدعيه ان العلم هو الحكم هو المتبادر من ظاهر عبارة
 حيث اخرج علم الحكم بهذا القيد ولم يتعرض لغيره فقال لاجده ولا شك انه كذا قد صرح به في الشريعة حيث قال انما زاد لاختراجه
 التعليق وقد خرج بقوله من اولها لانه ذكر العلم بالاحكام الشرعية من افعالها والعلم من الاول بدون الاستدلال محال **قوله** اذا ذكر
 ذلك يكون الشرع مأخوذا عن شيء على فتلحق القصد والطلب بالماخوذ عن معنى الاستدلال بخلاف حصوله عنه فانه لا يميل على
 نقله باحصل منه فالحكم بخاره بالاستدلال انما يتوقف بان معنى حصوله عنه هو الاخذ عنه في العلاقات فانه قد يرد باقيل انه لا فرق
 بينه وبين الحصول الاخذ عن الدليل لستدل على اشعار واحد بما بالدليل كونه بمنزلة الآخر **قوله** لم يسم الاشارة الى من ذكره معناه كذا
 اذ في الحديث الصحيح انه حاصل عنه ولا يصديق انه مأخوذ عنه فافهم **قوله** للتصريح بما علم الترافعا ان الدلالة الاخرى
 مبرجوة في التفرقات **قوله** اوله قد فهم اى التنبية على هذا الاذوم وقد فهم ان مثل علم الرسول عن الاول **قوله**
 اول البيان اى لبيان ان الفقه علم استدلالى بالفتنة **قوله** تعريف الحكم الشرعي هو ما يقتضي الوجوب واذا لم يوجبه ذكره سم
 وبقي فهم على من ذهب من قال انه هو موضوع هذا العلم او هو موضوع الاول فظهر والاعلى على من ذهب من قال ان موضوعه الاول فقط

التعريف فهو الا ان اعتبارية التكليف فيا يتحقق بخطاب لا بما فيه بل المذهب الاكبر انه موضع تأمل والجواب عن الاول
ان ليس تلك المقصود خطابا متعقبة بالفعال المكلفين بل هي حيث التكليف بل هي شعرة بها وتسلية لها والعلوم باشرت
هي بها واذلة في القصة عن الثاني بان خطاب الابطاح وغيره لا يصدق عليه انه خطاب متعلق بالفعل المكلف من حيث هو مكلف ولو
بخطاب آخر او بان المراد من حيث التكليف وجوده او علمه او الابطاح قد اعتبر فيها سلب التكليف وكذا غيرها وبالحمل قد
عدت من اقسام الحكم التكليفي **قوله** الخطاب عندكم قديم اي مسمى به وان لم يسم به في الازل عند البعض وما قيل ان هذا
السؤال لا ياتي على من لا يسمي الكلام في الازل خطابا ليس بشي لان كون الحرف عبادة عن دولات الفاذا التعريف غير
باعتبارها بالخطاب بل باعتبارها بالاسم في الازل الخطاب لا الكلام لا اللفظ وقيل بحديثه لم يرد هذا السؤال **قوله** الاحكام
الحكم الوضعي عند الخفية القسم اعلم ان الحكم بالركنية وبالعلوية وبالسيادة بالشرعية وبالاعتقادية بالان الموقوف على الحكم
بحسب عدده ما لم تكلف العزة والمال من صحة الصلوة او بحسب وجوده المكان واذا كان في اللفظ المكلف كمن يريد ان لم
حكم للركب بتفاد لا تارني الايمان وان اتقني فاصلي وان كان خارجا فاجم فهو النسيئة ^{التي} الموقوف عليه الاربعة عشر
الموقوف عنه وعليه كالمقصود للقول بعد العود وان بدونه مما انفا والا في الجملة بسبب كالمصنف الموقوف على الزكاة في
صورة النمو وهم كونه دال على الحكم علة والافطره قد ساء الشرط بسبب من اختلاف النية كوقت الصلوة فانه شرط لا يها
وسبب لوجوبها واشتاقية قسمه الى علة السبيبة والشرعية والاعتقادية والافطرية فلو لم يصف لم يسل بالافطره المقتضية لاشاقية
والافطرية المقتضية والركنية والعلوية والافطرية انما اهل الكفار باليقين **قوله** بالتصديق انك هو المتعلق به هو المذهب عند
بن فلان واما مذهب الشيخ الاشعري فالمتعلق اليه قديم والتصرف في حدوثه هو المظهر وحاصل الجواب ان الحادث
هو المتعلق بالفس الحكم فان حيزه في الحرف جهة المتعلق كون الحرف والحرف ما خذوا من جهة الحدوث وان اعتبر
من حيث نفسها يكون تعريف القديم بالقديم وما قيل ان المتعلق داخل في مفهوم الحكم فلا وجه لتفسير حدته ومنه
حدوث الحكم وهم لان الدخول في المفهوم لا يقع في حدوثه فيصدق عليه فالمتعلق خارج من ذات الحكم وصف لذكر
في التعريف لكشف **قوله** زاده في التعريف قيد اليه فان قلت زيادة القيد على ما في حيزه لفي وجوب العموم انا
في الاثبات فلا قلت به ما لا زيادة ليست قيد للمزيد عليه بل هي عند التحقيق في قوة حد آخره الحمد معنى قوة ثلثة
حدود تدبر **قوله** فقال بالافتقار او التخيير او الوضع قبل دخل القيد او الوضع خارج قيد الافتقار او التخيير لكن
من الاسباب والشرط وليس فعل المكلف كدال الشمس وطهارة الجسيم فلان لا بأس بخرج ذلك لعدم كونه حكما
بل الحكم الوضعي هو الخطاب بتعلق بشي يكون جبالا او شرطا او مانعا لافس سبب وغيره وقد سيجاب بان المراد

[illegible]

انه تعريف للمذكور في تعريف الفقه قوله تعريف الحكم بدون البعثة المذكورة مع اى البعثة قوله معنى الشرع اى فى
 قوله بالحكم الشرعى كما صرح به لهم مع فى حاشيته قوله الحكم الشرعى الموصوف به البعثة المذكورة فى تعريف الفقه
 الشرع المذكور منقولة فيه قوله والا كان الحد اى خطاب الله اعلم من المحدود وهو الحكم الشرعى المذكور فى تعريف الفقه
 لقوله مثل وجوب الايمان بما علم ان المراد من الافعال بالعلم افعال الجوارح القلب ببرد عليه اذا جعل الشرع بمجرده
 خطاب بشارة بل من ان يكون المحدود اعلم من المحد لقوله المقصود والمثاله ان الموصوف هو المركب من القيد والمضيد
 وجهه تفسيره اى بل المراد من المجموع خطاب الله تعالى فى الجملة مثل قوله وهذا امر الى آخره ورد عليه ان تفسير الحكم
 الشرعى بهذه البعثة بالخطاب غير صحيح فانهما متغايران كما مر من المصنف ثم دان الثابت بالافتقار يخرج عنه ثم لانه انما
 والحكم المنفرد امر الى آخره اى النسبة اليه بيجابا او سلبا كما صرح به قدس سره فيما سبق لا يصيد الا على الجوارح
 ليس الشئ اذ انما خطاب الحكم الشرعى وبلا سنا وحلقه المصنف ثم ما جعلها متغايرين بالتقر الى المراد من الحكم المطلق
 والاشارة انه هو المشتبه تحصل الا ان ثبت نحو الصلوة واجبة قوله الاول انه كما اراد الحكم الخ فان قلت لا يصح انما
 ما هو عليه الى الله ثم ولا تعلقه بافعال المكلفين بالافتقار او الخير منى ما سبق من انه منها هو الكلام النظم الى ان
 المجازها هو الخطاب بالمقيد بذكر السبب وادارة السبب لاني الخطاب فقط او هو بيان لم يصل المراد والى ان الكلام
 ان يراد ما خاطب به الله تعالى فى الجملة قوله الثاني ان الحكم هو الايجاب الخ لاني ان الحكم المصطلح على الفقهاء هو الايجاب
 مشابها لكن مطلقا على الوجوب ثلاثا مما لا يخفى عليك باقى هذا الجواب من القلف قوله الثالث ان الحكم هو الايجاب
 اما الاول فلان الحكم كما لا يخفى هو خطاب الله تعالى لغيره واما الثاني فلان القول لا يفيد صفة تحقيقه الفعل بل هو ثابتة
 الى الفعل وجوب بالنبذة الى الحكم ايجاب فانه ما قيل من انه لا غاية فى القول لكون الايجاب نفس افضل اى الخطاب
 فان المقتضى لم يدر الا غاية الوجوب للايجاب قوله وليس للفعل صفة حقيقية مسماة بالوجوب وتضاف به بالاعتبار
 المستمى بل كونه بحيث تعلق به الايجاب لا ينافى اتحادها بالذات بل ذلك يختلفا بالاعتبار قوله ما متحد الى ما لا
 اى ذات واحدة يصيد كل منها عليها من حيثين فلا يرد الايجاب فعل والوجوب الفعل فلا يصيدتان على شئ واحد
 لان صدق القولات على واحدة لا يقتضى من حيثين لامن حيثين قوله مختلفان بالاعتبار وسواء على هذا الاعتبار وجه قوله
 فوجب ومقصود تعريف ذلك الامر نفسى الذى هو الحكم هو الاشعار بالنسبة والتعلقين فله تعريف فلا يرد ان ذكر
 والتعليقات فترفعها عن التسمية فوجب الاعتدال المراد وخطاب الله تعالى بالتعلق بالافعال ليس فانه فى السبب
 الى الافعال وان نسبته الى الله تعالى لانه لا يجب اذ قصد تعريفه من حيث الاعبات لا اذ قصد نفس الله تعالى

واما ان كان الخطاب بالوجوب فلا يصح ان يكون له غاية فانه لا غاية له

في قوله
فان
العقوبة
في العباد
الذين
يعتصرون
الدين
على
العباد

في قوله
فان
العقوبة
في العباد
الذين
يعتصرون
الدين
على
العباد

من حيث الذوات لا يجوز الاحكام المستقلة بفعل العباد فان قلت اسوال تجري في الاحكام المستقلة بفعل العباد
والحكم لا يتأثر بتخليقهم قلت يرجع ذلك الى تحقيق انتفاء تخفيف الباطن العقل في بعض احواله **قوله** رده المصنف
اولا بانه لا يصح في قوله ثانيا بان تعلق الحكم لا يتحقق فيه من مخالفة بل من حيث لم يتصور المصنف في الرد نحو السبع
وكون الصلوة مندوبة وتعرضها اشارة من سائر ذكروا من حيث قال اولاد ثانيا بخلاف المصنف لم يجعل غرضه
بان لا فرق بين الصلوة والاسلام غير سائر الاحكام فان نظروا فيها فلا يصح جعل كل ما يتعلق بفعل الولي فلا يخصص
بصلوة واسلام وان نظروا في بقية غيرها الف حكم متعلق به لا يربطها وتعرض عليها قضي كانه من الترخيص المصنف فان قلت
الاسلام لم يفعل لم تعلق داخل فيه وليس المراد منه الاطلاق الذي هو فعل التكليف بل انقضاء الظاهر على ما في الحديث فيكون
فعل الجواز **قوله** فانهم مصرحون بان الحكم النسبة الى العبد في الاخطاء بل فعل غير البالغ العقل عند سبهم علم سبهم
انخطايت وترتب الاثر على افعالها لانها في ذلك لان محبة عبادتها المتأثر عليها ليس لانه ما رويها كما في البالغين ليعتادوا فلا
تتركها بعد طوعها انما قلنا **قوله** وذلك على الولي فان دل العبد كذا المجزون في طلب باره واجب في ما يلزم كركوة
وضدان المتعلق كما يتأثر حسب البهيمية ليعتدوا في غفلتها لتزول فعلها في بزه الى بزة فذلك في شرحه محرم الجوز
قوله ثم لا يتحقق ان تعلق الحق الذي في الخطاب المتعلق بالادوة فتفي العبارة سائر العبارة المصنف **قوله** وبان الصلوة
الفساد والتمحلف على قوله بان لا حكم قوله لان كون الماتى به الجزاء الصلوة بشارة لعبادة المالكين في موافقة الفعل
الذي هي غير تارة موافقة للشرع لا تتجوز في شرع عاداته فالحال لا يتقارن ذلك عبادة كانت كالعصاة او غير ذلك كالمسلم للشرع
واستنادا في مخالفة وعلى هذا يصح كلامهم في رد وجه الدلالة ان نفس هذه الموافقة كذا المخالفة حركة بالتعلق بتوسط الحسن
والكانت باعتبار احد طرفيها موافقة علمي بشرع وهو عند العقاب في العبادة كونها مستقلة للعقوبة فصوله من حيث انه مستلزم شرع
له حذره يسمى صحيحا على الاول ودون الثاني وفي المعاملات ترتب اثره المطلوب عنها عليها شرعا كحل الانتفاع في البراءة والانتفاع في
الحكام لا يصح على هذا لا يعرف بالتعلق لان صفة المصالح المستقلة لا يقيم لها احوالها في كسب الشافعية التي عند
ان لا فرق بين التفسير لانه ان ارد من استجابه ما يعتبر فيه شرعا من كونها مستقلة للعقوبة بحسب نفس الامر لا يصح بطلان التفسير
قد باعقل وان ارد بحسب علمه في بطلان التفسير من كونه بلا فائدة فان قلت الحكم سبهم بالتكليف او صفة الصلوة والعبادة
ليس من شرعي بل من فائدتها لا بد في الاحكام من الاحكام الوضعية فاما **قوله** ومن كون صفة مندوبة الى الولي في
بين ان في هذه المسئلة في هذا فان انساب الى الصلوة ودون في الحقيقة تنوب الى الامر بالقول عليه السلام وسبهم
نبا على انهم الامر انصب من ترتيب التواضع ليس من ادوات التكليف بل من فضله فانما لا يصح من احسن علما

في التوضيح عطف على النصف فالمراد بهدق عليه التثنية او ثلاثة ارباب وسواها لا يفهم فيكون من التوقيف ثم العلم اكثر الاشياء
 لانه يجب ان يقول لا اكثر ليكون عطفه على العطف له نسبة معينة فقي هذا التثنية من بين المثلث لطلالته بالاطلاق
 النصف او التثنية اليه بشارة قوله وانه لا يصح قوله فلا يعلم الحكمها جزئيا فجزئيا لما كان المجموعا بالكلية احدهم
 فيقوم يدخل في الوجود على التفضيل فيثبت اليه من المجتهد كما سنبينه على علم المجموع وحين بان يكون علم مجموع الاحكام
 والاشياء مفصلا عن بعضها ايضا بطريق الجزئيات وكل ما يصدق عليها فترض الحكم الاحتالين قيدا لكل بالتفصيل لا
 بان علم الجزئيات بكل مطلقا يصدق عليها لكونها حكما او اذ كانت لئلا ينفك الضرورة بل لا بد ان يكون ذلك
 الحكم منه مضافية لتفصيل الجزئيات خصوصياتها بحيث لا يؤثر في منها على العالم به عندنا خصوصا يمكن ان يسمى العلم فيها
 فانهم ما قيل ان قوله جزئيا فجزئيا لا يناسب ارادة المجموع ان العلم ترك قوله لتفصيل الحكمين مقابل جزئيا فجزئيا والجواب
 بالنظر الى الشق الثاني وهو ارادة كل واحد والكل بالنظر الى الشق الاول وان هذا الحكم منه مضاف على ما عاده من عدم
 الفرق بين معرفة الكل وكذا عندهم جدا كما لا يخفى ولا يذهب عليك ان قوله فلا يعلم ان يتفرع على ما سبق باعتبار قوله جزئيا
 فجزئيا لان الطالان ارادة الحكم لا تتعاير لاختلاف الحوادث سواء كانت متماثلة ومقطوعة او غير متماثلة وغير مقطوعة
 عطف في التوضيح قوله لا لاضا بطريق علم على قوله لا كما ومتساوي قوله لانه يستلزم بان الاستلزام من الفقيهين قابل للنفق
 فاذا كان الحكم التام به دخل في الفقه لزم ان يكون هو فقيهاه او قيل ان منتهى ذلك بان الفقيه كان في الاصل من
 تمام به الفقه لكن صراحة ملاحظة في المجتهد فلا يلزم ان يكون كل من قام الفقه فقيها قوله العلم سواء كان مستقلا
 في ذلك او بمؤنة غيره بان يتعلم من علمه فانه علم الله الى الابد على ما حققه السيد في حاشيته المطالب قوله وليذكر
 اصطلاحا اى في عرف المتأخرين فان الفقيه عندهم هو المجتهد فلا يكون علمه فقيهاهم ودخل في حده قوله ومسا تاليف
 اى حكمه على الكل وعلى كل واحد لا يختلفان صحة وفساد لكون حكمه على احدهما عين الحكم على الآخر فان حل الفقه على كل
 التوهم انما لا عين حكمه على كل واحد ومعرفة حكم من هذا القبيل فطلالته نسبة المعرفة للاحدهما عين لطلالته في الآخر
 فانه قد يبينها ويستألف كل منها لطلال غير موجه لادعى الشك الاستدلال من المعرفة وحيث قال او معرفة جميع الاحكام
 معرفة كل واحد ولم يدع الاستدلال من المجموع وكل واحد يعرفه ما قيل انه ان اراد ان استدل بها ففهمها ففهمها وان اراد
 الاستدلال ففهمها معرفة من ففهمها الاستدلال منه كذا ما قيل من انه يمكن ان يجاب بان المواد
 معرفة الكل المعرفة الاجمالية وبكل واحد التفصيل لانه ان اراد المعرفة الاجمالية المعرفة بكل مصادق على كل واحد
 بالجملة المجموعية لا يكون معرفة الكل بل لانه ذلك الامر ليس به لو سلم ففهمها يكون ذلك الامر الذي هو معرفة لمعرفه المجموع

يكون جهة معرفة كل واحد واحد كما ينبغي والا فيكون تفصيلا لنعم روي عنه انه حمل العلم الاحكام بالكل الصدوق وعضاها
 معرفة الكل سابقا ثم لثا في معرفة كل واحد واحد مفصلا فانهم قولهم وان التزم بان يحمل لفظ الاحكام حينئذ يجوز
 الاستغراق للجماعات فيكون العلم من كل واحد كما قال صاحب المفتاح في قوله تعالى الى جوف النعم من ان وجوب المجموع
 العلم من وجوب كل علم كقيل ويرد عليه انه جم لا يصح قوله لعدم تناسي الحوادث لانها في ذلك لان عدم التناسي
 بمجر عدم الانقطاع كما مر فينا في ذلك ولا ساء القول بالانقطاع حدوثه في اجتماعها اقلها ثلثة بل اثنان وعدم انقطاع
 الافراد عند بروز الاولى ان يقال انه منبر على الاعراض كما يدل عليه لفظ التزم او على انه يصح نسبة الحكم الى الكل
 باعتبار البعض مجازا لا الى كل واحد واحد قوله رد المصنف ثم المصنف ان قوله ولا تنسوا لكل جواب جوابا
 باعتبار الشق الاول حصل العلم على التبعينغاه ولا يرد الكل بان يحمل العلم على التبعينغاه فانه قيل لا يرد في السابق في الاحكام قوله
 ولا التبعينغاه بيان لمعرفته بالكلية في قوله لا يتصور لما عده العلم لا تترسم انه يترسم من هذا ان لا يكون دليل المحل في جملة هذا
 يكون المحل محتملا لان هذا الاجتماع لا ينافي محارضة الوهم الفعل ومثاله الحى الباطل كما سيجي فيكون الخطاب لهذا لعدم
 الاجتماع قوله ذلك متعارض الاول في حيث لا يمكن ترجيح قال الشارح في باب المعارضة والترجيح ان تحقق المتعارض من غير
 ترجيح جاز على ما هو الصحيح الاول ان من ذلك والحكم هو التوقف على الدليلين بمنزلة عدم فاذم ما قيل ان معرفة
 سبب الرجحان من جملة لفيض الى الحكم فاذم في المتعارض لم يكن عالما بهما فكيف في جوابه بل يمكن ان يشيخ اراهم
 من الفكر في الترجيح غير المتعارض قوله اوجوه المانعة لا يخفى عليك ان المعبر في شرطها الاجتهاد وانما هو معرفة هو الترتيب
 الحكم لان بينهما كما تحققت فاذم تحقق في محل انه بثبوت الحكم لم تسميه محتملا رغبة ثم انه يستعمل في ما ذكرنا من الكفاية هو
 المعبر عنه في نفس الامر فاذم ما قيل من ان الشرط الوجودية بدون ارتفاع الموانع لا يكفي في الاستدلال لان مراد
 بالكفاية عدم الحاجة الى وجوب شيء قوله اوصارضة من معرفة غايرها في قوله لا يلحقا في الاجتهاد كما ان المتعارض الاول اوجوه
 المانعة في قوله عدم التيسير قوله لم يقل الزعم عليه وسلم فان قيل يمكن قلبه بان يقال انما لم يقل لعدم سائر الاجتهاد
 وعدم التكليف لجهة قلنا خروجه من هذا الحكم الذي لا يكون معرفة بالكتاب والسنة والاجماع والاجتهاد وكفاية فانهم قوله
 والسنة ان لا دلالة قيل حينئذ اذ التبعينغاه لا يكون العلم من الاول قلنا لا بل مناه التبعينغاه لا يحل بالحكام
 من الاول او هو اذن مجموع العلم بالاحكام من الاول لا العلم بقوله علم كذا وكذا يمكن ان يقال معناه ملكة متحصلة
 المسائل والتفديلات لا ملكة استقراءية بل ملكة استنباطية قال المصنف جعل هو العلم بكل الاحكام من قبل طلاق الفقه على
 العلم من الملكات المشبهة اسماء العلوم انما تطلق على التفديقات وعلى الملكة وعلى المسائل وعلى المجموع المركب من

اثبت منها اجيب بان الملكة تنهنا شرط لا دخل لها في الفقه ولا ينبغي عليك ان تطلق العلم على واحد منها مشروطا بآخر منها لانهما
 خلاف المشهور والحق في الجواب ان الملكة تنهنا بمعنى صفة لا بمعنى يمكن بها من استحصال الغرض القياسي من الاحكام والاحكام
 من الادلة والتي اطلق عليها العلم في المشهور بمعنى صفة لا بمعنى يمكن بها من استحصال المقصدات او السبل لمعناها بل بمعنى قوله
 تعريف مختصرنا يحل على بيان المراد من الاحكام لقوله في التوضيح فلا بد ان يكون الفقه علما يحل معناه انما اولوكان مقصود
 بيان المراد كان ينبغي ان يقول فلا بد ان يراد بالاحكام جملة متناهية لان ارادة هذه الاحكام من لفظ الاحكام ارادة مخصوص
 وقد رده في العلم انما لا دلالة للفظ عليه اصلا قال لمصنف لم ير ادراة انما اقال لا يحل الدر على ابي شي يحل قوله
 الا انه يدل على انه انما منتهى بناء على ان الجملة لا تتفرق الجماعات وهذا هو منه ولا يهاجم في الحق بل بتعريفه كما قد راد
 اليد المتهمة بطلان في المحل قيل فيمكن ان يجاب عنه بان ليس بآلة انقض تحتققان اولها بغير نزول الوحي من الاحكام
 العلمية الحكم بموجب الصلوة وهو منقطع مثل علمه بوجوب الاحكام كوجوب الكراهة في السجدة وغيره باعتبار ما توقف عليه من الصفات
 على الاحكام اخره بان الجملة منها من قبيل الدلائل لا تنزل لاسنا وافية بحيث تنزله بسنة واحدة فغير الفقه العلم على علم غيره
 انما فائدة لفظ العلم لا تنزل عن العلم بمحض الاحكام التي بغير نزول الوحي وقد يجاب بان هذا فرض محض اذ قد اعتد عادة جمهور
 الملكة مع علم او يمكن ان يراد ملكة الاستحصال لا ملكة الاستحالة كما يمكن ان يحصل منها وان حصلها من ثلثة احكام بعد
 ومقتضى انما حصلها بأكمل ذلك ليس بينهما فرق معتد به وبذلك ليس في ذلك من الغرض المجيب انما يتحقق من ثلثة احكام الادلة
 للترافيع عليه الفقه فاهم قال لمصنف نعم من اوليتها متعلق بالعلم ويجوز ان يكون العلم بالاحكام التي بغير نزول الوحي بها ولم يكن
 من الادلة كما لا يتقارن فاهم قيل ان وصف الاحكام بغير نزول الوحي بها وافق والاجماع عليها يعني عن ذلك بل توهم
 ان الاحكام الموصوفة اذلة اخرى غير الوحي والاجماع وانما لم يذكر بسببه لانه ان هو الوحي بوجوهي قال لمصنف نعم الصحابة
 لعرضهم كما لا يمكن باذكارهم اى الصحابة كانوا عالين بالاحكام المذكورة من الادلة ولم يطلق اسم الفقيه الاعلى من الملكة
 استنباط منهم والملكة تميز العلم بالاحكام من الادلة فاهم قيل ان العلم من الادلة مشعر بالاستنبال قطعا عند المصنف على
 ما سبق فيصير معنى كلامه ان الصحابة من كونهم مستدين لم يخلق عليهم اسم الفقيه الاعلى المستنبطين منهم ومنسوده ظاهر
 اذ الاستنباط هو الاستدلال بجائز عليه فنذكر قوله والاداء به بالنظر الى عبارة المصنف في الحديث قال لا يسأل
 الفقيه عن علمه الا استنباط الصحيح ولان الظاهر ان المراد بغير نزول الوحي بها فهم المجتهدون لا ما يثبت به البصيرة او الاشارة
 او الدلالة او الاقتضاء وما كان الوحي من تمام الظهور والنقص فلا يتقي بالاحكام القياسية وانما قلنا الظاهر لا يمكن
 ان يكون المراد منهم لايام من النصوص الظاهرة الدلالة فيبقى سائر الاحكام الاجتهادية مستفاد من النصوص

بطريق الاجتهاد من الاحكام القياسية وهذا يناسب الاحتمال الثاني ولذا قال اوجه **قوله** كونها فروعا مستنبطة للاجتهاد
الذي كونه جميع المسائل القياسية فروعا مستنبطة في الاجتهاد وفيه توقف العلم بجميعها على كون شخص فقهيا فلا توقف
والفقهية على العلم بجميعها لان العلم بالدوران قلت يمكن ان يشترط فيه العلم بجميعها فلا يلزم المورد لعدم توقف العلم بجميعها
على الاجتهاد او يجوز ان يكون المقطع عالما ممكنا من استنباط بعض الاحكام الفرعية من اصولها بعد حصول ملكة استنباط
الكل له وبالجملة القياس مطلقا غير متوقف على الاجتهاد ولم يحسم القياسات متوقفة عليه قلت هذا خبر صحيح بل ارجح فانهم
قوله قلنا يجوز للمجتهد بغير ان التقليد يغني عن الاجتهاد فلا منعه من ان يشترط له في قدره باقتيل من السوال ان يجوز ان يشترط فيه رتبة الثاني
بعلومه مستنبطات الاول لانه بعد ما صار مجتهدا في الشرع فله العلم بها بغير دليل ان لا يجوز للمجتهد ان يقلد ليس كلاما بل
في الاشترط بالتقليد للمجتهد الاول بل بالعلم بمقتضى طائفة قلنا العلم بها بالشرع التقليد لان من يعتقد ان مستنبط هذا المجتهد في مطابق
لواقعه كما يشترط العلم بحسب التقليد او اما اشهر من ان قول كل مجتهد حق منه انه حق بالنسبة اليه الى تقليد قوله ثم يشترط
ان يعرف افعال المجتهدين اي موافق الاتفاق دون الاختلاف وهذا يرجع الى معرفة الاحكام **قوله** لاق لواقعه ولا يحد
المجتهد الثاني والمراد من ظهور نزول الوجه بها الظهور في الواقع بحيث تفهم ويلجز على كل احد عرفت اليه او عند العالم الذي يصير
بواسطة العلم ففهمها قوله هو عند فهمهم العلم بخصوص معين ان اريد انه مخصوص بحسب الموضوع فهو لا ينافي بتبدله وفيه
بحسب ادعاء المسائل انتفاضة وان اريد انه مخصوص ما يرد على معين من الاحكام فهو لا ينافي ما اشهر ان العلوم مترتبة
تتلاحق لانها قال السيد في شرح الموافقات ان اهم كل علم موضوع بذاته فهو على اجالي وفي حاشيته على شرح المحقق اصول
الفقه من اعلام الاخبار مقدم تفصيل **قوله** بحسب النواحي قيل لا يتعاضد بحسب النواحي او قال تعالى لا ينسخ من شيء الآية
قلنا الآية الثانية لا يجب ان يكون مشتقة على الحكم العملي كالاولى والخيرية والتمنية انها بحسب النظم والاعجاز ومن ان الغضائ
قد تتحقق لكن الثانية خبرية تعني ان ظاهر تعريف المصنف من شال العلم بالحكم المنصوص به حكمه جازا والذي نفقه الاخبار على
خلافه فلا يلزم لا يتعاضد الا ان يقال المراد من العملية كون العمل مقصودا منه وهما ليس كذلك فانهم **قوله** فكانه كانه سبهم
الناسخ وقد صرح به المصنف ثم **قوله** منكم مسائل وافقه يمكن ان يقال انها لم تحققت بتكميلا لفق **قوله** المولى انه ان اريد
المراد بالظهور بالنسبة الى العالم مختلف الفقه بالنسبة الى كل مجتهد وقد علم من تورود كون الفقه الفردي لا يتم فيه اشارة
ثم هنا قال المصنف ثم انه ما قيل ان الفقه على المراد وعلى تفريع الفقه اشكال وسواء افقه من ان يتميز الاستنباط بقبض
والظن ليس كذلك والاول فلا يمتنع ومن يسميها على تعدي الارض الفقه لانه ان بعض السميها على منسبة افعال
على الاول لا على رتبة الاصل من العلم من العلم شيئا لم نوجب ان كل استقيد افقه منها على لكان محبوس من احتمال

الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد

الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد

لا مشترك ونقل المحاذر والاضداد لتخصيص التقدم والتأخير والسنخ المعارض القضي في كلها باقى وعدم علمها بالاجزاء حسب القطع
لعدمها بل عدم القطع بوجودها وما قيل من ان لا دليل على وجوده بحسب نفيه والا لا يمكن بحسب تنجبال شافعه لانها لم تكن
في توقعه وان فقدنا لقال انه لو لم يحصل القطع بسطل فائدة التماثل وهو مردود او فائدة التماثل بسطل العمل لا حصول القطع
وبالحكمة كون لفظة قليا مسلم لا تراه فيه لاحد من ان لا يخفى عليك ان هذا انما يرد اذا اراد من العلم التصديقات ما اذا اراد ان
ومن الانكشاف النسب الملكة والتميز فلا بد من السؤال ودرء على تعريف المصنف لم الدال فيه فارد وواجب عنه تمسكه او حبه
قوله مشربان الظاهر القيس الخ من ان كلامه مشربان المسائل القياسية يمكن ادخالها فيها فخره بنزول الوحي كما ذكرنا
في جواب البحث الثالث بقوله اللهم ان ان قال الخ فخره قدس سره من ان القوي لم يثبت الثالث فانه قدس سره ما قيل من ان فائدة
فيه لا حاجة الى ذلك اذ قد صرح المصنف لم بحج المسائل القياسية وقد اعترض الشارح قدس سره عليه الفقه وما يجب عنه
بان القوم قد اعترضوا على تعريفهم قلنا قل تعريف المصنف لم الدال ان لفظة العلم صحيح فاجاب المصنف لم عنه لا غرض
الشارح عليه بخبر وجهاته وما صرح به المصنف لم الدال اعترض به بالشارح سابقا بخبر وجهاته على التعريف الرضوي فلهذا ليس بشي اذا
يمكن فيه جواب المصنف لم هذا بالنظر الى تعريف القوم حيث قال فان المجلد التي ذكرنا انها فقه الزمان صريح في ان غرضه
وقد السؤال عن التعريف الرضوي نعم ليد من الجوابين يستقيم بالنظر الى تعريف القوم **قوله** القطع بأنه فسخي اى بالنظر الى
نفس القيس وان كان قد يعيد ليعيب اذ خارج ما من كما اذا كان علمه الحكم منصوصه من الشارح **قوله** اذا كان غرضنا
قطعيه فخره قسلا في ان يمكن غرضنا او فقير فالد اولي بها قال القاضي في تفسيره الضمير ارجى الى ابدل عليه المذكور وهو غرضنا
النفي والفقير لا يرد الا وحده قال الشارح الرضوي مطالعة التفسير في حطه دوام ولكن بل ولا تركها موكولا الى ان قصد
المستحكم ان قصد اصحابه وجب اخراجه من ان قصد بالضمير عليها وجبت المطابقة والحق ان غرضنا الى الحكم المنسوب الى الضمير
فان كان بحسب البحث لا يجتمعان فيه افراده الاشياء كما فينا نحن في هذا النص والاجماع يجتمعان في الثبوت لا في الاشياء بل حكم
ولذا قال في ردودها نفس اولها جامع وذلك في الآية فان التعمد اخرج جيمعنا في الاول ولا في ثبوتها شخص احد في ان
واحد وما قيل من انه من قبيل قول الشارح وكان يمكن ان لا ندره وانما ندرت السمع ليس بشي لان اوفى مشعره هو
كما صرح به الشارح والوضوح والاصح منهما ذلك لما من انها لا يجتمعان في الاشياء بل حكم المصنف لم وثنا ان العلم
الخ ان اريد انه يطلق عليها ما على ان حصول صورة الشيء عند العقل يرد عليه ان هذا المعنى غير ثابت فيهم من انهم لم يرد
ان يكون العلم الاحكام غير مطابق للواقع فيها الا ان يقال انه على تقدير كون الحق واحدا لا يتصور ان فقه الحكم كذلك وان اريد
انه يطلق عليها مخصوصها فقد قال القاضي في الموقف لتبرير الرضوي والمجمل في تقليد الشك والوم علمها في الفقه يستلزم الاخذ

الحجج

تصانيف

الاشعار

تنبيه

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

الاشعار

والعرف المشهور قال السيد في شرحه انه لا يخلط على شيء منها الا الاعتقاد فانه يخلط عليه مجازا لا حقيقة **قوله** ان الحكم معلوم بالظن
 في طريقه تقريره لوجهين احدهما ذكره الشارح قدس سره وثانيهما ان الشارح جعل ثلث المجتبهات على الحكم عند الحكم بالظن لفظا لا عقود
 مثلا على ما ذكره سببا لثبوت قضيته في حقها بل هو بعد ان علم قطعها بثبوت ما يثبتها اجماعا بل ضرورة من الدين فخذ انفسه في العلم
 بالاحكام انفسها وهذا البصير لا يتم الا على رأي المصنوع كما لا يتم ما ذكره الشارح قدس سره الا على ان عند غيرهم يجب
 عليه اتباع غيره ولو خطأ فلا يكون وجوب اتباع غيره موصلا له الى العلم كما ذكره الشارح قدس سره ولا مانعا للاحكام كما ذكرنا
 ويمكن ان يقال الاحكام احكام مباحة حكم الله تعالى في نفس الامر كما هو رأي المصنوع او في الظاهر كما هو رأي غيره فلهذا حكم
 الله تعالى ظاهره خالق الاثر ولا هو الذي ينظر لظنه واصله وجوب اتباعه الى العلم بثبوتها الى اصل ان الظن متعلق بالحق تعالى
 الى نفس الامر العلم تقسيما الى الظاهر وقد يوجد كون ظنه من الظاهر موصلا له الى العلم كما هو رأي المصنوع علم بالاشك
 انه حكم تكليفي سواء كان مخطيا او مصيبا وهذا القدر كفي في اطلاق لفظ العلم فافهم هذا هو محل الكلام في هذا المقام من سبب
 تفصيله لموجب الاجتهاد انشاء الله تعالى **قوله** لما دلل الاجماع النجود وبه بشرطه للاشارة الى وجوب تخصيص كل مجتهد
 وحاصلا ان علم القطع وجوب العمل بالظن وهو يفيد ثبوت فو علمه تعالى فكل ما في كل مجتهد ثابت فو علمه تعالى فيكون مصيبا
 والا فاما المطلوب مثبت من ذلك ان كفي ان يقال كل ما في كل مجتهد ثابت فو علمه تعالى فكل ما في كل مجتهد ثابت فو علمه تعالى فكل ما في كل مجتهد
 يثبت له الى انه قوله قدس سره هو انه قد علم كونه مخطئا **قوله** قدس سره في ذلك اي وجوب العمل بالظن وجب لظنه الا لاجتماع
 بينه وبينه الثانية غاية النبيل المتبينة اليه اذا الظاهر هو من قول الشارح بالانوار **قوله** صادك اي وجوب العمل الذي دل
 على القطع والقطع الدال على وجوب العمل وانما صادك اي فاصلا مطلقا عليه لا يستلزم وجوب العمل بثبوت في علمه تعالى بنا على
 مقال المصنوع من انه لو لم يكن موثقا بتأثيره بل غيره لم يزم ان يكون الخطا وجوب العمل والعمل بالصواب الذي ادى اليه
 رأي غيره حرا لم حرمته اعتقاده عليه وهو مستوفى منه ظاهر اذ كيف لو وجب العمل كونه خطأ بالنظر الى الدليل او بحسب علم المجتهد
 وان لم يكن حقا ثابتا في علمه تعالى في سبب بحث الاجتهاد **قوله** قل ان العلم انما هو مسافة لغير ان الحكم المخطو لا يمكن
 ان يكون مطلقا مطلقا فالتأني بينهما والتأنيان لا يثبتان وحاصل الجواب انها لم يثبت ان كل ما مخطو فانه صاد
 مطلقا **قوله** فيصير معلوما فان قلت الفقه هو حاصل من الادلة فيصير بذلك هو العلم في هذا العلم اليقيني ليس عنها
 قلت النسبة المخطو هو بعينها صاد مخطو فان كان العلم المعلوم متعديا فلو تها من الادلة لو كونه منها والا فاما
 العلم باعتبار ان صفة العلم معلقة بتأنيها الى العلم من الادلة ولو بالقياس الى هذا القياس وبه القدر كفي في اطلاق
 فقه في ذلك كما انه سهل لان النص القطع علم وجوب العمل محقق **قوله** ان يقال هو بالنظر الى الدليل **قوله** او هو ثابت

الى الدليل انما اعتبر ثبوتية بالنظر اليه توسط نقص تعليم ليكن القول بقطعية والاعتكاف لول ثابت بالنظر الى الدليل على وقوع
اقتضائهما ان قطعاً قطعاً وان قطعاً قطعاً سواء اعتبر البعض او لا قوله عن العلم بوجوب العلم بالحكام فلا يكون العلم بغير
الوجوب من الاحكام العلم بالحكام كوجوب الصلوة والصوم وغيرهما قطعاً لا يكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب
العلم من ان المذكور هو ان يقرر بوجوب العلم بقطعية اذا ناسب القطعية والخطئية الى شئ الا باعتبار علمه من ان الكلام
في تصحيح تعريف الفقه بالعلم بالاحكام هو الجواب بان المراد ان ثبوتية العلم بالاحكام علم من كونها تكون وجوب العلم بقطعية
فيكون قيل المطلق المتعلق على المتعلق من غير ان يراد ان الفقه بوجوب العلم بوجوب العلم بالاحكام تحمل لغيره فان قلت المراد
من قوله وجوب العلم اي وجوب على المجتهد الحزم بطلنه سواء كان وجوباً او غيراً بان يكون المراد من العلم فعل الفقيه قطعاً
من الاعتقادات لا الفقه من انه لا يتم الام على الرأى المصونة اذ عندنا لا يجب على المجتهد الحزم بوجوب فقه في قوله وعلى
ان يكون الحكم اجيب عنه بان الحكم على معنى احدهما الثابت فهو الرأى بان يكون عيناً بغيره والعدد الثاني في الثابت بالثبوتية
الى الدليل سواء كان عينية ام لا وهو قطعاً وبقيتية اليه غير انه بحيث استبطل ما هو من ط استفاضة لغيره عناية الشرع وبذل الجهد
فانما يخرج من بانه بحيث يال عليه الدليل وان لم يخرج من بانه مطابق لها عند الدلائل تعلم ان هذا الرأى اصطلاحاً واخرها في معنى
القطع وما ذكره عليه بان العلم بثبوت الاحكام من هذا الوجه ليس من القطع بل هو العلم بالاحكام نظراً الى الواقع فهو ودون
الطلاق العلم عليه بغيره بالثبوتية لا يتيقن ان لا يكون قطعاً بالنظر الى الواقع ولا ان يكون غير معتبر بينهما الوجه قوله وهو ان
المجتهد لم يقرر على طبق القانون كل ما هو مضمون المجتهد بحسب العلم بقطعية وكل ما يجب العلم بقطعية مضموناً فالحكم المضمون
معلوم قطعاً او المصنوع في الدليل القاطع وانما الكبري فلان كل حكم يجب العلم بقطعية علم بغيره وكل حكم يجب العلم بقطعية
علم بغيره وكل قوله فكل ما يجب العلم بقطعية مضموناً عليه هو بالعلم وجعل نتيجة له وعطف قوله وكل حكم يجب العلم بقطعية
باعتباره بغيره بالثبوتية فانها كبري له فلهذا قيل انه لا دخل للمقدمة الاولى في النتيجة الاولى ولا للنتيجة الاولى في النتيجة الثانية
هذا والفرق بين هذا وبين من قوله وتقريره انه انما حاصل سابق تنكرام وجوب العلم كونه ثابتاً في علمه فاني قد هذا
يصح على رأى المصنوعة وغيره دون السابق ولذا قال السهم غاية ما يمكن في هذا المقام ولم يخصه بفرقة قوله
الدليل القاطع اي الاجزاء وكثرة الاخبار وقد يقال انه لو لم يعمل بالعلم فاما ان يعمل بالعلم فاما ان يعمل بالعلم فاما ان يعمل بالعلم
ليتم بغيره من اجزاء التام في تعيينه وانما الثالث انهما وفيه ان المحال انهما على نفس الامر لا على قولنا لا فقه
علم بغيره ان الفقه مضمون المجتهد وكل مضمون المجتهد علم بغيره فالفقه علم بغيره قوله وان بني ذلك اي كونه معلوماً قطعاً
على انه مضمون المجتهد وكل ما هو مضموناً حكمه المضموناً ثابت في علمه في حدوده كمن هو راعى المصنوعة وكل ما هو مضموناً

سبحان الله
شبهه الام

العلم بالاحكام
هو العلم بوجوب العلم

اليها فذكر قوله وكذا المعقول ومنه الكثير ما يستدل به صاحب الهداية مثلاً قال قل المهر عشرة دراهم عندنا لا يفي بشرط
 وجوبها لغيرنا لا يشرف المحل فيقيد بالشرط وهو بشرطه لا يشترط لغيرنا لا يشترط لغيرنا لا يشترط لغيرنا لا يشترط لغيرنا
 على ذلك قوله وصحة الاستدلال قال لا بد من أن يشترط في قولهم وجوب السبب أو المانع أو فقد الشرط فوجد الحكم أو فقد شرطها
 الحكم لا يشترط ذلك منها الدليل الموقوف من قولهم من تسليمها هذا أنها قول آخر ثم قسمه إلى الاقتران والاشتراك وذكر الاستدلال
 الاقتران وشروطها وضوابطها والاشتراك في بقية المقصود والمفضل ما يتبناه الفقه ثم قال منها استصحاب الحال في المصداق قد استلزم
 في النوع الاستدلال بالاحتراز أنه ثلاثة فلا يزم من الحكمين من غير تعيين عظم ولا كان قياساً استصحاب الحال بشرط من قبلنا
 قال الحقيقة والاستحسان اليقين وقالت المالكية والمصالح المرسلة اليقين وقال قوم من المدرك في الأحكام العددية ولا يخفى
 عليك إن إرجاع هذه الأقسام كلها إلى معقول البعض والإجماع لا بد فيه من تأمل قوله لا يتنازع على علمه بما يدل على أن
 المصالح من كونه فرعاً لها أنه يقتضي عليها لا يتنازع على علمه مستنبط من موارد ما هو بصيرته قوله فيكون الحكم الثابت بالقياس
 ثابتاً بتلك الأدلة وإيضاحه هو أن المصالح لا تأمل تحتها الصواب إن يقال إن ادعاء منه ليس باصل كامل لقصوره عن الصالة
 فيه لكون الثابت للثبوت عليه ثابتاً بالثبوت بالتحقيق لكون العلة التي بدت ثبوت الحكم مستنبط من موارد ما لكون القياس
 مطعراً بمبدأ عموم الحكم في بعضه وعدمه لا اصل لا مشتقاً فان قلت بمنع أن لا يصح أصلاً لعدم اعتبار شيء عليه
 وثبوت حكمه قلت انما يسمى بـ الثبوت به ظاهره لكونه هو الحكم مشتقاً بها بالثبوت قوله وادع القياس إلى آخر كلام المصنف صريح
 في أن كونه مطعراً لا مشتقاً دليل آخر على صحة مذهبنا لا صحة فيه لكون العلة فيه مستنبطاً كما بينا وإشهادهم لم يميز بين السكتين قوله
 وادعوى وجود المبدأ الأول والثاني غير وارد على كلام المصنف حيث قال إن الثابت به بالتحقيق ثابت بالثبوت وهو على
 المختار فلا حاجة للإشارة إلى اندفاعها من تقريره وذكره الباقى إلا أن يقال عرضة هذه الوجوه أو ردت في هذا المقام إن
 لم يرد بعضها على تقرير المصنف ثم ولذا لم يقل عرضة عليه قوله إنما لا بد من العلم حاصل الجواب إنهم يعمون الأصل كونه مشترك
 فمطلق الأصل مقسم إلى أصل مطلق وهو المستقل في نفسه لا صادرة عنه وهو ما ليس كذلك قوله حيث يكون فرعاً عن الحقيقة أي بالنظر
 إلى اعتباره في معنى الأصالة على ذلك الشيء يكون فرعاً منها على ذلك الشيء فليس المراد أنه لا يتغير في الفرع بل هو فرع فيه هو
 ذلك الشيء فلا يرد عليه إن هذا المختص الجواب عن الثاني فلا حاجة لإيراده على حدة فإن لم يخصص في الفرع عن القياس مطلقاً ولم
 يتعرض لغيره أصلاً قوله وإنما نحن جازين في ليس مثبت قد تعرض في موضعنا أن السبب الحقيقي للحكم هو الجواب القديم النفسي أما
 اللفظي فهو بسبب طائفة من العلم من هذا أن ليس شيء منها سبباً حقيقياً ومثبتاً في نفس الأمر للحكم بل طائفة بالنسبة إليه ثم
 اليها انما هو في ماسوى القياس فليس له الصورة الثابتة لأننا قد قلنا وجب أن الحكم كان ثابتاً بسبب آخر طائفة له

هذا هو المقصود
 من قوله
 لا يشترط لغيرنا
 لا يشترط لغيرنا
 لا يشترط لغيرنا
 لا يشترط لغيرنا

بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهري لهو القياس الظاهر بخلاف ما سواه من معنى قوله انه ليس بثبوت بل هو مظهر وقد خشي على البعض ان يظن انهم
 ان من هذا ان ما سوى القياس مثبت في نفس الامر فمخالفه لا ينبغي في الجواب عن الخامس حيث توهم ان معناها ان القياس
 يحتاج في تحققة وانتساب الحكم في نفس الامر الى السند بخلاف القياس وهو في قد غلط فيه ايضا فان معناه ان الاجماع
 الى السند في تحققة وجوده لا في الدلالة على الحكم كونه سببا مثبتا ظاهرا بخلاف القياس فلهذا لا يقتصر في الاستدلال
 بالاجماع وتعيين السبب الظاهري للحكم الثابت به الى اخطائه بسند بخلاف القياس **قوله** بعد تسليم وجه المتن ان الاجماع
 قد يكون خلقا للدينهم علمنا ضروريا وتوقيفهم اختيارا بالصواب كما ذهب اليه البعض **قوله** وقد يجب بان الخ لا يعني
 ان الاجماع بالنظر الى نفسه واجب القطع كذا الكتاب واستسناد بخلاف القياس من ان يصير الاول لامر عارض فلهذا ولا
 قطعيا ولا يرد في ان العام المخصوص خبر واحد والاجماع المنقول انما بالاحاد ليست بقطعية **قوله** لا يثبت عندكم اذ كان
 السند خبرا لاحاد بل بالبرهان انما في نفس الحكم المراد من الحكم كالجواب المحررة في الجواب الثاني في قوله
 ليس غير الثابت في الاصل كغيره وقد ذهب كثير من علماء المذهب الى ان ثبوت الحكم بالقياس بطريق التعدية وان
 بعضهم ومنهم الان لا يفرق بين القياس في الاصل وبين التعدية فان ثبوت القياس بقضاء
 في الحكم فانهم لا يثبت ان الثابت لم يصير فلهذا لا يثبت في الاصل ولا في التعدية فان ثبوت القياس بقضاء
 الاختلاف في ثبوت الحكم بطريق التعدية او الاثبات ابتداء قال المصنف بوجوب تعرض منه الزام المخصص اذ جعل
 اطلاق الصواب وجعل غرضه اذ جعل فيه كذا حيث استقرت في الاصل فلهذا قال المصنف بوجوب ثبوت القياس بطريق التعدية
 وجه الاجمال في الاصل فلهذا قال المصنف بوجوب ثبوت القياس بطريق التعدية فان ثبوت القياس بقضاء
 له محلي منه حتى اذا قيلت عن ثبوت الحكم بالقياس كمن ان تبيينه بهذا الاستدلال وليس مراده ان ثبوت الحكم موقوف
 على تفصيل هذا الاستدلال فتحريره فانهم لا يقبلون التحقيق للتعدية الحكم الى القوم وعلم انه ثبت بالقياس لم يتجه الى ترتيب
 المقدمات في ثبات ذلك الحكم قال المصنف ثم وعلم انه يمكن ان الخ اشارة الى السؤال وجوابه ان الاول ان بعض
 الكبريات ليس من مسائل اصول الفقه فكيف يصح ان يقال المراد من القضاء المذكورة ما يكون احد مقتضى دليل الفقه
 اي كبرى له فان قيل لا تان في حينها لان كون كل قضاي اصول الفقه كبريات دلائل الفقه لا يقتضي ان يكون غير
 كبريات لها ولا بالعكس فلهذا وردت اسئلة خا على ما هو المقرر عند من ان تلك الكبريات لا يكون الامن مسائل
 اصول الفقه وقد يقرر السؤال بان تعريف اصول الفقه من مقتضى تلك الكبريات متناوفا بالقضاء التي لم يقع
 كبريات مجزا اذ بالاول التوصل القريب بالثانية لا لا تقرر الجواب ان تلك الكبريات وان لم يكن نفسها المذكورة

سنة
 جدي ١٢

شيخ الاسلام

من ان يريد من الحكم القضية قطعا الا ان يقال ان التسامح في الاطلاق او الترخيف ثم انه قد تقرر ان اجزاء الفصحى حملات موجبات
 كليات فلا بد من اخراجهما من الكليات والشرطية للكليات اذ اوجه جزئيات موضوعية يخرج الثاني للادول ولذلك قيل المراجعيات
 لها زيادة تعلق تلك القضية بان يتوقف صدقها على وجودها وهي جزئيات موضوعية الموجبة ضرورة ان صدق السالبة لا يتوقف
 على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوعها لكن المصنف قد صرح بشمولها للملزمات الكليات قوله
 والتوصل القريب الخ فان قلت اصول لفظة العلم بالقضايا الكليات التي يكون احدى مقدمتيه الدليل والتوصل القريب بالدليل لنفسه
 لا يخرج فلا المدان التوصل من قريب بالنسبة الى سائر العلوم فان كبرى الدليل اخذ منه كما بينه المصنف من خلاف ما سواه من
 العلوم وان الدليل هو الكبرى فانها منظم اجزا يؤول عليها ارباع فهم قوله لم يخلق غشاوى لم يخلق تعلقا بل يستند بجاذبي على
قوله لم يترك سدى اى ما لا يحيف ولا يجازى **قوله** بل تعلق بكل من اعاد له الجزئية لتسامح اذ لم يعلق بكل عمل حكم منوط
 بالدليل بل يتعلق ببعض الاعمال وبعضها متعلق بغيره فمتعلقا به بغيره مثلا حزمة الوطى في حالة الجحش المنوطه انما ينبغي ان يقال ان حزمة
 النساء في الجحش نفسها متعلقة بذلك الوطى وعلتها هي كونها محل الاذى متعلقة بالوطى اذ ذلك ظاهر اذ لو تعلق بكل عمل حكم منوط
 به ليل يستبعد عنه كل عمل محقق **قوله** منوط به ليل اى ثابت بدلول الفطر يرف بمعرفة تخفيف ذلك الدليل ذلك الحكم بان
 لا يبرهن بدلول لفظا او كونه الوطى في حالة الجحش من قوله تعالى فاغترلو النساء في الجحش **قوله** ليستبعد منه الجزى منوط به
 بحيث يتجسد ليستبعد هو عند الحى جزء لقياس عليه مناسبه فانه لو لم يبرهن بدلول لكان مستتبنا طر لو لم تخص به ليشيل بان ياسبه الضم لما امكن
 القياس **قوله** لتدرا الا حاطة الجزى انما ينطبه الاستنباط والقياس لم يملك حكمه بل يتوقف على ما لو لم يلق بالدليل
 بحيث يشيل الحكم بان ياسبه شكل ان يعبر العلة المشتركة في الموضوع هو فيقال كل موضع اذنى اعترلو اعم وطيه وكل مسكرو اعم
 فتدرا حاطة جزئيات فكانه لتعليل المعلل واحاطتها لازمة على التقديرين اى على الاول فطر داما على الثاني فلان المقصود
 هو الفعل والترك وشي منها لا يكون الا بالنسبة الى الجزئيات فيخرج الخطاب بكل موضع اذنى اعترلو اعم وطيه وكم لا يخطئ
 الجزئيات بخلاف قوله تعالى فاغترلو النساء في الجحش هذا وعلى قبل من انه اذا لم يعبر العلة المشتركة في الموضوع لم يبق لغيره
 المتجهدين مجال في القياس فوايد كثيرة يصير قوله فتدرا الا حاطة الجزى لكونها حاطة اليك لا يخفى هذا ما تيسر من التوجه هذا
 التحقيق ولذا ظن كلام لا يرضى به الطبع المستقيم قوله فتوصلت قضايها موضوعاتها الفاعل المكففين واما بعض الاحكام المتضمنة
 الى الاحكام كونه الميزة العمدة الامهات فشيى تحقيقه في ما بحث الحكم فانظر فيها **قوله** ولفظ القواعد مشعر على
 قوله اجمالافى الموضوعين قوله اخره اعم من علم اختلاف علم يتوصل به الى حفظ الاحكام المستنبطه المختلف فيها اذ عدمها
 وعلم الجدل علم يتوصل به الى حفظ ارامى او مداهم العلم ان يكون فوالاحكام الشرعية وعبرنا وتيل عبارة عن فم

توضيح كلامه على الجزئيات

البني لانه في قوله كان كبرى وصغرى من فواتها حصداً ود على ارض من الذنب **قوله** لصغرى سبيله الحصول
 قال السيد سند واما مصنفها فكونها سبيله الحصول كونهما من قبل حمل الكلي على الجزئي ودير عليه انه يسلم من ان يكون النتيجة
 اعية كذلك كونهما من حمل الكلي على الجزئي فلا يظهر ان يقال ان من قبل حمل الكلي على جزئي اذا اراد التغييرية اطلق قسم
 ذلك الكلي عليه قوله فاما بحث المتعلقين بذلك فهو لد حمل بعض مسائل الوصية من الاصول باعتبار جزئية التي من مسائل
 الاصول بحمل كبريات الاستدلال على مسائل الفقه فتوهم وصية الامير على طلب الامور لها او يندرج تحتها سبيله الاصول اعني
 قوله مقدم الامر من الشارح يدل على طلب الفعل ايها باهذه المسئلة مشتركة بين العلمين تحتين **قوله** وضعم الفاعلة الكلية
 الى قوله بمعنى متصل لغير ان المتوصل بالفاصلة لا يكون مقبضاً فاذا متصل المنسوب اليها ليس الا بان يكون بهذا المقبض والقسم
 من ان لا يحتاج في خروج المقطع بعد الضم الى امر آخر يكون الخارج عليه هو المقطع الحقيقي فتوهم الاصول الفقهية تحتها اعم
 وهو الحكم فان الخارج منها بعد الضم ليس هو المقطع الحقيقي بل ينبغي عليك ان المتوصل المنسوب اليها تفرقة بينا لا غير الاصول
 المستند بتعبه وان كان المتوصل القريب مطلقاً بالنسبة الى المقطع هو الدليل بكل فاعلة فاقبل من ان التفرقة في الميزان ان المتوصل
 التفرقة هو الدليل بل ومن التعريف كون الكبرى هو صلة قريباً حاصل الفرق ان القريب بينها واما مصنفه المتوصل الحقيقي فليس
 كون الكبرى هو صلة قريباً مطلقاً ولا ينبغي كون الدليل هو صلة قريباً مطلقاً بالنسبة الى المقطع فاحترقوا ان تخيف وتقال ان المراد
 من المتوصل القريب تحقيق المتوصل القريب هو الدليل لصغرى وصية التوابع بالنسبة الى المتوصل الفقهية او يعنى بان
 القريب الاقرب بحمل القريب المطلق على الدليل على الاقرب على المطلق على الكمال قال مصنفهم انما يصدق كونه كونه حال
 من الصغرى يقتضي الحكم بما هو مقرر فاحترقوا انهما القريب وفي صدقها وجوب من قال انه لاحاطة الزينة توهم قال مصنفهم
 فان الفقه هو العلم الزمان قلت معنى كون التوابع متوصلاً بها الى العلم حاصل من الادلة التفصيلية فان حصول العلم من
 شيء يأتي ان يكون المتوصل به اليه غير قلت معناه ان التوابع لصغرى كيفية لذلك الحصول فتوهم انه كان حاصلها
 قبله فيحصل به اليه بان ان المتوصل بالقضاء على ما قرر لمصنفهم بان يكون كبريات انما يفرق بالنسبة الى مسائل الفقه
 واما بالنسبة الى العلم فمقتضى التفرقة فاحترقوا ان يقول بان المراد هو المتوصل بها الى الاحاطة بجميع الاحكام من الادلة الاقرب
 المصنف فلو لم يكن محمولاً عليه فاقبل من المصنف ثم يكون هذا الشيء على ذلك تنظيراً لتيسل الاقرب من الاحكام الوضعية
 ومسائل الفقه لا يكون الاحكام الحقيقية قال المصنف ثم في المباحث المتعلقة بمبته وجزء مما يندرج وكذا بالبداهة مستند
 وجزءه من تفرقة يحصل ان يكون محمولاً على التوابع الحكم وقوله مما يندرج في ذلك ومنه خرجت الاحوال المصنفهم وهو من المكلف
 كونه عبادة لا يقيد لاقتيل لغير ان فعل المكلف الموصوف بالعبادة مثلاً محكوم به وان كان مطلقاً فعل المكلف هو صفة محمولاً

الفقه يستقيم كالمرام ما فصله المصنف ثم بعد هذا من ان المراض الذي له الحكم فيها انما في تقديره محمولاً على مقتضى ما فصله المصنف
 ذكره الصبر بجوابه واقضيا بأكبرية محمول الكبري محمول النتيجة تكونه فصل عبادة الملوك يكون محكوماً به في مسئلة الفقه **قوله**
 فيما سبق اجتماعه والمراد والاجتماع لا يقتضيه اجتماعه الا اذا اطلاق لانه اذا سبق بطريق التساقب بان يتميز في كل عصر اجتماعه والى طريق
 الاجتماع هم وجوده بخلاف وجود القياس على خلافه الى اصل انما يستبين فيه الاجماع بشرط القياس ان الاجتماع لا يقدح في كونها كبراً لا بد
 ان يكون القياس قس اوى اليه الذي يجتهد من امله **قوله** الغابر انما يعيد قيل حدث ثم المحمول في نسخة التي قرأت علم المشاهير
 قدس سره فقلت صاحبها قال حضرت الخط بامر قدس سره ووجدت بعض النسخ مكتوبة في الحاشية **قوله** لا الى الفقه الذي هو العلم
 الا لا يرد عليه ان يخرج المقلد ان يخرج من اعدا الاصول يتوصل بها الى معرفة الاحكام الفقهية عن الادلة والموجوب في الفقهية لم يكتسب
 ودفعه على ما ذكرنا من التناول فان المقلد ليس يتوصل بها الى احاطة بجميع الاحكام من الادلة الا بقريل عن قول المجتهد
 هو ان علمه الفقهية بحيث يكون من لا يصل ويشترط في علمه الفقهية انما هو عن قول المجتهد وان علمه حكمه وان اعد من الادلة
 را على تعريف المصنف ثم في ظاهره قائل قال المصنف ثم انقسم الثاني في تميز الخويل بالاجتهاد بحيث الاجتماع واما في قوله
 ولو دخل في الثابت ليس بموضوعه فمزيداً وهو محمولاً في مسائل الاصول بعد كلامه لا يجوز له صلاح ان الحكماء منها في تقييد العلم
 الذي لا يقدح في الادلة الاجتماعية ليس منها ووجدنا المصنف لم يثبت عنه ما يتفق بالادلة الا بقريل قال المصنف ثم قد كان حد الاصول
 الفقهية لم يزد المكارمة وهو موضوع لتقرير المدلول عليه بالقريل في قوله فثبت بعد ما لا خط التفصيل الذي ذكره المصنف في بيان
 من هو المتوصل في هذه غاية الظهور ان لا يخرج من مضمون المصنف ثم بان الادلة المختلف فيها وقلته في يتفق بالادلة المذكورة
 كما قيل من ان المصنف لم يجرى بهما بالنظر الى كون الحكم بالادلة المختلف فيها اليه موضوعاً ليس بشي **قوله** المراد بمضمون
 العلم ما يثبت في التفصيل هذا الكلام ان كمال الانسان لما كان التشبيه بمبدأ ويعرفه الاحيان وكان مضمونها مخصوصاً
 متشعبة في بعضها لغيرها اخذوا المفهومات الكلية الصادرة عنها اية كانت ادعوية ولما كان احكامها متشعبة ومضمونها
 متشعبة فمتشعبة اعتبروا الاحوال التي لا يعرفون مضمونها جعلوها اهلها متشعبة سواء كانت تلك الاحوال شاملة لجميع افراد تلك
 المضمون على الاطلاق او بطريق القابلية متشعبة التقاد او لعدم الملكية دون مقابلة السلب والاحكام لا تتشابه جميع
 المفهومات منها **قوله** عن اصوله الذاتية من حيث انها اوضاع ذاتية لا يرد النقص بجزء من موضوع العلم وحده
 الذي انما ثبت لها ما هو عرض ذاتي لها فان العرض الذاتي لها عرض ذاتي للموضوع قطعاً لكن البحث فيه ليس
 من حيث انه عرض ذاتي لها بل حيث انه اجبر الى المرض الذاتي للموضوع منها ثم المراد عن العرض الذاتي انما يرد
 موضوعه بحيث عن عرض ذاتي واحد له معلومه مجرد فرض قوله بان يلحق الشيء لذاته الراي يصل على الشيء من حيث انما يثبت

[illegible]

ذلك انما يريد لم يثبت فيه عن الاحوال التي لو كانت محصورة وعن ان كانت انما لا يتصور ان يكون موضوعها في الاصل
الاخص وهو ان العلم ان غايته ذكر كثر من ان لا يحدث عنه في الاصل فيكون محجوزا عنه فلا علم ان لا يكون من انما المطلقة
لموضوعه الا في قولهم كالتحريك في الزمان المتحرك او لا يكون الحيوان وبو اسطر الا انسان **قوله** والمراد بالبحث عن الاخص
الذاتية جعلها علم انهم يشبهوا الاحوال الشاملة لمجمل غير المفهوم على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة من غير اعتبارها في الاصل
الخارج المسامحة في موضعها الذي يتم ان الاوضاع الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق او على التقابل في وقتها
الشاملة على الاطلاق لنفس الاوضاع الذاتية والشاملة على التقابل في وقتها تلك الاوضاع وكذلك عوارض تلك العوارض وهذه
العوارض في الحقيقة فيقوى الاوضاع المتغيرة لموضوعه ولا واعد الا انها لكثرة مما شملت محمولات على الاوضاع في وقتها وحفظ
فانه فينفيك كثيرا في تحريك عن كثير من الشبهات **قوله** كقولنا الكذب ثبوت الحكم في ثبوت الكذب والافساده ان يكون الكتاب السنة
حجة ليس من مسائل الاصول او على ان يكون الامر في قولنا الامر والسبب في الخبر والاستفهام والحمد لله خمسة في الواجب الكلام
لا يوجد الا في ضمن واحد منها بخلاف العام الذي من المشترك والمأول في العموم والخصوص وغيرهما اوضاعا عارضة فلهذا
عن حقيقة ذلك فيجب وجوده على هذه الاربعة على القول بواحدة **قوله** فيكون موضوعه لا دلالة له فيمكن المسائل التي
موضوعها الذات لا فيقيم بنفسها كبريات والا فيلزم ان لا يكون النتيجة من العفة لان محمول النتيجة هو محمول الكبرى فيكون
الاشياء والاشياء لا يغير محمولها على المكلف فالكبرى حرام اجماعا والمسائلة مثلا اذ قلت هذا واجب لانه ثابت بالامر و
كل ثابت بالامر واجب فهذا واجب يكون كل ثابت بالامر واجب ارجح الى قولهم الامر فيفيد الوجوب وقس على هذا
وما قيل من ان المراد بالاثبات فيقيم في مقدمته الملازمة الكليانية في مسائل الفن كما اذ قلت كلما كان الامر متعينا لوجوب
القرارة ثابت فليس شيء اذ ليس النتيجة من العفة لان موضوعه ليس على المكلف ولا محمول الحكم الا ان يقال انه ارجح
الى ان القرارة واجب **قوله** فما بالهم يقول المظهر ان اثبات الحجية لا دليل مطلقا حتى القياس من المبادى فاذ كان
حجية الموضوع قلنا هذا مبني على انه لا يصح البحث عن الحجية مطلقا وسيأتي تفصيله عن ترتيب **قوله** اثبات الاحكام
والقياس للاحكام المراد من الاثبات في الجواز لا في القياس ليس بثبوت اذ تقديره اثبات القياس ثبوتها ليس
الحجيم في الحقيقة المبني على ان الاحكام العملية لان بيان حجية الاحكام مطلقا سواء كان بالنظر الى العملية او في تقديره
مسائل الحكم **قوله** ان يكون الدليل حجة فيه انه قد يستدل بسمية الحجة على استمرار الحكم مثلا وقد ضل محمد رحمه الله في كتابه
سلكي انه اذ قيل ان دخلت الدار فافت طابق وعبدى يتبع الحق في العتبة ايضا بشرط كون الحجة انما هي اسمية بما سب
عليها على الاسمية السابقة لا على محمولها بشرط ان يكون مقتضاها مثل هذا في الكتاب والسنة ايضا فيكون كونه اسمية

بالبدوين والاصل ان تختلف لونها الموصوفه وكذا المحمول كل منها معتبر عند المصنف ثم موجب لاختلاف المسائل المحجب
 لاختلاف العلم عند الجمهور هو الاول فقط واختلافها شخصيا غير معتبر لمراد بقوله العلم انما يختلف باختلاف المسموئيات لاختلاف
 باختلافها مطلقا لكن اختلافها بسبب اختلاف لونها موضوعا عنها ومحمولاتها او الموضوعات فقط معتبر متضمن بسبب
 اشخاصها باقرنا انه نعم قليل من المسائل تختلف باختلاف المحمولات ايضا فانهم **قوله** لان ارادة الحق ان السيد يستفاد
 قليل لا يجوز ان يربى لاختلاف غير من الغنيين قلنا لان جلي في مقابلة الاحتجاج مشعر بان المراد به التمسك بقوله من غير رعاية معنى
 لوجوب الاحتجاج مشعر بان المراد عدم التماسك بالطلال الامر من جهة ارادة من اراد لم يلزم مختلف العلوم فان معنى لم سوى علم
 الاحتجاج الموصوفه بالالذات لا باعتبار اجتماع الاشتراك في ذاتي او عرضي **قوله** بشرط تساويها اي تناسبها معتد به كما هو مقتضى السيد
 في نحو شرط المطالع ما قد يكون معتدا بما فيه قدس سره في شرح المتفصد بقوله لم يبحث عن احوال الاشياء اذا كان من جهة
 اشتراكها في امر ومصدرة ان يقع البحث عن كل شياء كما في ذلك الامر فالتناسب معتد به لعدم احدوا المتفصد **قوله** ثم كذا
 في ذاتي قليل فيبحث لان ذلك الذي اولى بان يكون موضوعا من جهة شياء وروا الى شي واحد هو اردو ولا نه انما يصح
 اردو لم يبحث في العلم عن الاحوال العارضة لانفس تلك الاشياء بل المطلوب هو العلم بحال الاعيان الذي هو موجب للبحثية
 بالمعبود واما الاحوال العارضة لذاتها فليست بمقصودة من حيث كونها عارضة لها بل هي من كونها من الاوضاع التي لا تتغير
 لتلك الاعيان فانهم **قوله** من ناقض نفسه ليعقل عنه فهو ان الموضوع فيها متغير كغير المتغيرين فلو كان هذا محجبا
 لاختلاف العلم كان الاصول ملما واحدا وكذا المنطوق يتصور قد بان لك كما ذكرنا في توجيه كلام المصنف ثم الغاء انما هو
 فنذكر في **قوله** ليست احوالا ذاتية لمفهوم الدليل لغير ان الدليل مفهوم كونه افراد شخصية فليست هذه احوالا لمفهوم
 اذ لا يكون الاوضاع التي هي المفهومات وليس بشي يصيد عليه بالاطلاق لكونه هي عارضة له لذاته او لا فسادا ولا وجودا
 الا علم بل هو اوضاع ذاتية لا فارقا لكونها لعلها لان العالم مثلا ليدل على الصانع وليس شي من هذه الاوضاع المذكورة في العلم
 الارضية وغيره فبما لا يتغيره ولا يتغيره بل متعاقبا لعدم الملكة او تضادها متعاقبا لا لاجاب والسبب فيه معتبر كما ذكرنا
 سبق بل الكتاب والسنة والاجزاء والقياس فانهم باقرنا ثمرات الناطقين منها **قوله** عن احوال الموجودات المجردة
 قد يطلق الالهي على علم يبحث فيه عن احوال بالاعتناء بالمادة كالوجوب والاقول وقد يطلق على ما يبحث فيه عن احوال الا
 فيفقر اليها وان كان لا يغيرها كما لا صور العارضة هو المراد منها لانه عند العلوية والمعلومية من غير ارض موضوع في تصنيفه الذكر
 بالموجودات المجردة لشرقتها المراد من المجردة المجردة من اشتراطها المادة لوجودها فانه **قوله** في الموجودات والوجود
 المطلق الذي الموجودات المسماة بقوله عن احوال الموجودات راجعة الى هي موضوعات المسائل **قوله** والوجود بالامكان

والقديم المحدث اورده عليه ان الامكان يعرض للمحدوم اليه فكيف يصبر عدمه من الاعراض الدورية للموجود منها بالكلية
ما حققه السيد في قوله اشترطه العين من ان ثبوت الامور تعرض للماهية من حيث هي فالحال حال عدم تنصيف الامكان
من حيث هو لا بشرط عدمه وقال ابى وستاندى في تعليلاته على ان التحقيق ان ثبوت الامور تنصف بها الماهية
فوالفعل التصانف اشترطه عيانا لما هو تنصيفها بمفهومها بحيث اذا اخطبها العقل لم يتغير عنها تلك الصفات وتام تحقيق
هذا التصانف في الحاشية القديمة والى قوله ولا من ثبوتها للموجود الى المطلق والكان يثبت لبعضها ولا يوجد
لاوجب لغيره بل في الانقسام ليه والى غيره بان يقال الموجود اما ممكن او واجب والممكن ان يوجد او عرضي او جوهري
طبيعي وغيره **قوله** بالتحقيق ان الموضوع هو حاصله لا هو الموضوع للبحث والبروز اذ هو ما يبحث عن جميع احواله
الذاتية لثبوت قدس سره يقول ان قيد البحثية يتعلق بالبحث لا بالعرض ولا يتغير عليك ان الاشكال المشهور وارد
على هذا انها كما ليست مما يعرض للموضوع من جهة نفسها كذا ليست ما يكون البحث عنه باعتبار نفسها وبالنظر اليها في الظاهر
ان مراده قدس سره تحقيق قيد البحثية لا الجواب عن الاشكال فقل من انه يريد عليه تلك الموضوعية مستلزمة على ان
واعتبارا لعدم اختلافها لا بسبب المحمول فاما اذا كان محمولا على البحثية ليس بشيء لان جهة الثبوت للموضوع وتخصيصه
فيها والكان ذات الموضوع تحت التعمير عليه لا يلزم كون البحث عن الشيء باعتبار نفسه هو الاشكال المشهور في السور العدل
الى ان التحقيق هو ان الشيء قد صرح في اهل طبعات الشفا بان القيد للموضوع بحيث ان يكون منشأ للعرض انه ان اعتبر
كونه منشأ لنفس الامر فزاد ان لا يكون مسأله المظهر من الفرض ان اعتبر في الاعتقاد وان لم يكن في نفس الامر منشأ
فهو اجزم الى كونه منشأ في الاشياء والبحث فاقول قيد البحثية ترتبه على ما سبق غير ظاهر فلا بد من اعتبار شي بان
يقال لما كان الموضوع عبارة عن البحث في العلم عن احواله لا في احوال جميعها لا في جميعها لا في احوال كثيرة لا بحيث عن كلها
في علم بل قد يبحث عن بعضها في علم من بعض آخر في غيره قيد البحثية ليكون الاعراض الموجبة جميعها بحسب تلك البحثية
قوله لما يباين عن احوال **قوله** في تعريف الحكمة اي معرفتها في غاية لينة العلم انها ما يحطو علم يعرفه لا بد من
اختيار حذف التعريف الجوهري بما هو منه الا ان يحل علمها لانه او علم احوال بقدر ما يحل اي يحصل فيه تعريف من قبيل
ما هو متبناه وما يرد او لا بد من اعتبار ان كل مسألة يحصل منها شيء من الغاية يصبر نسبة الحصول فيها لا تقدير حصولها
منه ويمكن ان يكون محط علمها لباين فان تعريفها كذا في صفتها من احوال الاجسام بان لم يكن نفس تعريف الحكمة منها
وفي بعض النسخ يعرف الحكمة كالمصنعة المصنوعة بالمعلوم **قوله** تنصيفها الترتيب علم وجه مخصوص بان يكون
الاجسام ماسا لا اخر لا يكون بينها خلا **قوله** من حيث التغير في مقابل الثبات تقابل عدمه الحكمه باعتبارها بتلخيص اعتبار

مفهومها
في تعريفها
في تعريفها
في تعريفها

في تعريفها
في تعريفها
في تعريفها

في تعريفها
في تعريفها

اعتبار الثبات والافلا بد من ذكره وقد صرح قدس سره بهانها بعد قوله ولا يخفى ان الحقيقة لا تخلو توجيها
 خفاه وعندى من غرض قدس سره ان الحقيقة في الطبيعى مجتهد عنها من ابا على قد صرح بانها قيد العروض يمكن ان
 يكون علم السامو العالم الذى هو من قسم الطبيعى حقيقى نعم كونها مجتهد عنها قيد العروض لا ينافى لا اعراض الذاتية كما توهم
 المصنف غير فيكون موضوعه من غير الموضوع البتة واما قيل من انه وعلى المصنف حيث زعم ان الحقيقة في الطبيعى ليست قيد
 للموضوع بل بنائها للمبحث عند ذلك لان شيخه جعلها قيد العروض مع انها مجتهد عنها فلا بد من التاويل المشهور ليس كشي
 اذ لم يتوضر المصنف من ذلك في الطبيعى بل كلامه في علم السامو العالم نعم يمكن ان يكون ردوا عليه انه زعم ان قيد
 الحقيقة فيما بحثت هي في بيان الاعراض الذاتية لا جزء الموضوع والاهم حيث عنها يمكن حذافا عنه في قوله وعلم السامو
 والعالم علم كذا وكذا وهو من قسم العلم الطبيعى مع انه لا يوجد الا في هذا البحث بل ينبغي ان يذكر في البحث الثاني و
 كذلك لا يقبل من انه تأييد لقوله على هذا الوجه ان الحقيقة في القسم الثاني اليه قيد الموضوع وبعض الناطقين بها كلام
 لا ينبغي ان يذكر قوله فقد عرفت ما فيه وهو ما ذكره بقوله على هذا الوجه ان الحقيقة في القسم الثاني في الحقيقة قوله تعالى ان
 يقول انما اعتبرنا الإشارة الى هذا لان المعنى المذكور فيه بقوله لا نسلم انها في الاول جزء من الموضوع غير معتبرنا قوله لما
 تأييدنا انهم لم يحصل ان ذات الموضوع معتبر معلوم او ليس المحمولات معلومة في تلك المرتبة اصلا فانه قد قيل ان
 مرجع محمولات المسائل اليم معلوم بوجوبها كمجرب موضوعاتها وهو موضوع العلم لان في مرتبة وضرب الحقائق ليست محمولات
 معلومة اصلا فمخاطبة بعد بحسب احوال فدية لكل واحد واحد من الحقائق وبعد ذلك كما يميز بين بنسب الاعراض التي
 في علوم وبين بنسب آخره بحيث في علمه هو ليكون الضبط سهل اسن فيحصل العلم بالمجملات على وجه الاجمال فانهم قد ينفرد
 به باقيل من ان قوله فلا منظر للعلم الواحد الى آخره عادة الدعوى وقوله ولا معنى لا مضافا للعلوم الخ عين النزاهة وغير ذلك
 من الشبهات قوله وضرب الحقائق فيه إشارة الى وجه تسمية الموضوع قوله من اعراضه الذاتية الصغير اجماعا الى كونه
 من الحقائق قوله الا ان لو يضر في بعض النسخ يصنع شيئا وهو يستحيل ان يكون على صفة المتكلم والخطاب والكتاب
 وكذا بعد في بحثه ويطلبها واما اذا كان يضر شي على صفة المجمل فقوله في بحث على صفة العلم بالمعلوم بناء على الخطاب او
 نون المتكلم كون قوله يطلبها كذلك وفي تفسيره لا سلب إشارة الى ان الباحث لا يلزم ان يكون الواضحة للمدرك
 قوله واما ثالثا الخ في غير ان تنوع المحمولات لا ينافى ان يكون موجبا لتأثير العلوم لان كثير من العلوم للمعرفة وضوح
 كل واحد منها مثل علم الاعراض فدية متشابهة فكل واحد ان يجعل كل واحد من تلك العلوم علما متفردة فلا يضر بها التباين
 والاختلاف بخلاف الموضوع فان ما اعتبره من تلك العلوم ليس في ذاته قيد اصلا فانه دعوى شارح من الحقيقة

تجارب

حقيقة

علم

بقوله لا من علم الا ان يتبرع منه تتم مقصوده بدوفا فهم فانه ينفع به بالشاء لا لظاهر من سواء القدر او قل الله بر
قوله بان الواحد الحقيقي الزائغ انما ينفي في الواحد الحقيقي لان ما في ذاته تعدد او تشكلا تعدد او احوال متغيرة نوعها ساهما منه
 بان منه استحال محلهما لكونه متعددا في ذاته وقيامه فردين من نوعه مجلدين جائز وليفهم تنوعها في الواحد الحقيقي ليعيد
 جواز استحال موضوعه على كل قطعا بخلاف تنوعها فيما في ذاته تعدد او الاختصاص بان يدعى ان ما يجب فيه من هذا النوع
 موضوعه شي ما في ذاته تعدد وما يجب فيه من نوع آخر موضوعه شي آخر منه لكونه متعددا في ذاته ثم تنوعها فيما في ذاته
 تعدد ليعيد جواز اختلاف علمين بالمحمول كالموضوع كما لا يخفى لا جواز اتحادها بالموضوع قطعا كما عينا فهم قوله لاكثره في ذاته
 بوجه من الوجود لا ذنها ولا خارجا ولا ينبغي عليك ان هذا الواحد ينحصر في ذاته تعالى اذ لو كان غيره لكان مكنيا والممكن ينحصر
 في المقولات المتشعبة وكل منها حبس وفصل منكوب في ذاته تعدد ذنها وقد فرضنا ان لاكثره في ذاته بوجه من الوجود قال
 المصنف ثم ومنها ان الشيء الواحد له حاصل كلامه ان الشيء الواحد يمكن ان يكون له اعراض متنوعة فيكون موضوع
 علمين ويكون تأثيرها بحسب الاعراض المجتبه عنها فكذلك يكون تأثير العلوم بحسب موضوعها والراجح اليه موضوعات المسائل
 التي بها يتجدد العلوم بخلاف كونها يمكن ان يكون بحسب الاعراض والراجح اليها محمولات تلك المسائل بان يكون
 محمولات مسائل علم اجتهاد في نوع منها وادخا في آخر فلا بد في بيان جواز تشترك علمين في موضوع من اثبات تنوعها
 والافيد ان موضوع علم العلمين لما كان مجردا تعدد الاعراض متشكلا متنوعا توهم انظر ان لا حاجة في بيان الجواز
 الى اثبات التنوع مجردا والتوقف على كون المعروض احدا تحقيقا واما قل من ان كون صفاته تعالى متنوعة
 مما يظهر على كل احد بغير شك فتدبره عن تزييفه اعترف به ايضا حيث قال عند قول الشارح مع ضرورة ان اختلاف
 الخاتم خبيره لا يسلم ذلك والصفات التي ادخلها في الانتهاف قال المصنف ثم يخفى بعضها لا بد ان يكون لذاته لا يمكن
 ان يكون لذاته لعارض لان المعارض انما يحتاج الى المعارض من حيث كونه عارضا وهو من هذا الخلق لا يقتضيه الوجود
 كما لا يخفى في موضوع العلم لا يقتضيه العلم لا بد ان يكون في ذاته خصوصية تقتضي هذا دون غيره قال
 المصنف ثم لا يزعم كما لا يفيده نقص العلم لان المكان غير اذ لا بد منه متغير في جانب المعلول اذ يحتاج هو للمعلول الممكن تمام
 تحقيقه في موقعه **قوله** وان كان بعضها حقيقيا لم يتبرع المصنف به لانه حيث قال لا لا يعجز ان يكون بعضها اضرافا لبعضها
 سلبية كما وجدنا في النسخ المتقدمة لان تعصده تميم بدنه من العالمين باذنه تعالى واحدا حقيقيا لا تعدد منه بوجه من الوجود لا يشوب
 له صفات حقيقية **قوله** كما لا قدره لا يتوهم ان القدرة اضافة بل صفات اضافة كما علمت في ثبوت الارادة فلو ان المصنف
 لصفات كثيرة الزائغ اكل حقيقته متصف لصفات كثيرة انما لا يقرر الاستدلال ان الشيء يكون له اعراض متنوعة لا تدنو

المراد من قوله لا من علم الا ان يتبرع منه تتم مقصوده بدوفا فهم فانه ينفع به بالشاء لا لظاهر من سواء القدر او قل الله بر
 قوله بان الواحد الحقيقي الزائغ انما ينفي في الواحد الحقيقي لان ما في ذاته تعدد او تشكلا تعدد او احوال متغيرة نوعها ساهما منه
 قوله لا من علم الا ان يتبرع منه تتم مقصوده بدوفا فهم فانه ينفع به بالشاء لا لظاهر من سواء القدر او قل الله بر
 قوله بان الواحد الحقيقي الزائغ انما ينفي في الواحد الحقيقي لان ما في ذاته تعدد او تشكلا تعدد او احوال متغيرة نوعها ساهما منه
 قوله لا من علم الا ان يتبرع منه تتم مقصوده بدوفا فهم فانه ينفع به بالشاء لا لظاهر من سواء القدر او قل الله بر
 قوله بان الواحد الحقيقي الزائغ انما ينفي في الواحد الحقيقي لان ما في ذاته تعدد او تشكلا تعدد او احوال متغيرة نوعها ساهما منه

واحد تحقيقاً متصفاً بصفات كثيرة وكل واحد تحقيقاً متصفاً بصفات كثيرة متصفاً بالشيء يكون له اعراض متبعية
 اذ اكان احد تحقيقاً متصفاً بصفات كثيرة لكنه قد يكون احد تحقيقاً متصفاً بصفات كثيرة فيكون له اعراض متبعية وقد
 ان الواحد الحقيقي بالمتن لا يكون له اى اجزاء فانه قد قيل من ان الكبري يتوحد عليه المنزلة ولا يزم عدم اعتبار كل متصف
 الى منفصل **قوله** لا شيء من تلك الصفات لاحتمال انهم اسي محمولاً عليه ليقولوا جزمه اى عروضة بغيره لعدم التجزؤ للواحد
 الحقيقة ولا عروضة لمباين له يزم حرماً احتياجاً الى منفصل منه انه لا يمكن ان يكون الواحد المنفصل بسيطاً في العوض والنقض لغيره
 مع انه اى عروضة ذاتي ليست في القدم والقدوم بعيداً عن وجوده اذ استحال وجوده علمين قطعاً كما بنينا **قوله** وكان ينبغي ان يتعرض لهذا
 اليعاى كان ينبغي ان يتعرض المنصف عنه في حقوق البعض الاول كما تعرض له في حقوق البعض الآخر فلو كان الخيرة والحقان
 قلت مراد من هذا ان يكون الخيرة بسيطة في العوض لا حاجتها الى العوض كونه بسيطة في الثبوت فلذلك لا بل غير ان يحيل كلامه على علم سابق لا
 فانه قد تعرض للخيرة مراد انه لا حاجتها الى العوض ولو سلم فلان ينبغي ان يتعرضه ههنا كذلك **قوله** وهو بحر البرهان المذكور في الكلام ذلك
 بناء على ما حقق من ان هذا ليس بسلسلة او كانت ثابتة في نفس الامر بحري في برهان التطبيق سواء كانت موجودة او لا كما قالوا ان
 لا بحري فيه البرهان مرادهم لا مورد التحقيق لها لا باعتبار التعقل فانه يتفهم جرمه بقصده فانه قد قيل ان الواحد غير صحيح لان
 البرهان يتخصص بالموجودات والمراد من الصفات ههنا اعم ما قيل من ان شرط البرهان اذ اكان مجرد ثبوت الاعداد غير حتمية
 على هذا في السلوب الاضافات من صفاته تقوم بغير تنافس في الوجود فوهم لا، لانهم انما يفتننا بعبية كيف هم مقتبرون بالثبوت
 الى الموجودات والجواب بان الكلام المنصف هو معنى على راسي الحكم والاسمين لا يعني من جوبل قد عرفت ان كلامه ما يتم اذا
 اشترط لصحة جزمه بالثبوت فقط وهي راسي المتكلمين **قوله** اى عروضة ذاتي لكونه لا احتياجاً بسببه الامر ليسا في جوبل
 الاول اذ لا يمكن ان يكون علم لا نه انما يكون كذلك اذ اكان عارضاً بسببه الخيرة والاسم قد ثبتت لخاصة **قوله** ضرورة
 ان اختلاف تشخيص الخيرة انما يتم في الاعراض بناء على ما قيل من جواز عادة العوض لا نه فوهم محمل خصان من لونه واحد
 فمن الاعراض يزم وحدة الاثنين وذلك لانها متحدان في المايتية تشخص العوض لمحمده وهو احدية متحدان بعبية تشخيص
 قد منه جزمه عادة العوض ولا يتم الصفات مطلقاً او منها هي سلوب واضافات والكلام ههنا في صفاته تم وهي ليست بغير
 سواء كانت حقيقية او غير ذلك عندنا لان العوض عندنا هو الموجود في حقيقة ولا عند الحكم لانها عند الحكم الذات **قوله** لا شيء
 ان البحث في المعين ان البحث في غير المعين من الاول والاحكام الكتاب فوهم الغرض فوضفنا على ما هو البحث في الغرض لا في المعنى
 على تعيين المخصوص فوهم جزمه جمل ولا نسب **قوله** اى مقاصده اى الالفاظ الدالة على المسائل المتعمدة
 لان الكتاب في الالفاظ والحاصل ان ذكر الكتاب المراد بعبه هي المقاصد او المضافات فوهم **قوله** لكونه غير دخل

التوفيق من جعل بذل تعليم السوي يدل عليه قوله لا يفي اذ كان المراد لضمه متعاضداً لغيره ليعتبر تحت التوفيق
 والمرصود كما ذكره في قوله لا يفي قوله لا يفي ان القول القسماً دل على مصدوره وانما قال
 مرتباً بينهما فمقتضى قوله لا يفي ان مقتضى ما تقدم بالغات في شرف نقل عن قدس سره فان الكتاب
 مقدم بذات على الكل لا يحتاج اليه كذا في الشرف في ظاهره وكذا في نسخة ان جعلنا بحجته الاجامه والقياس ما يقتضيه بالنسبة الى
قوله اسم المكتوب غلب الخ لا يتوهم انه من الاعلام الغالبة لان العلم الغالب من صنف او ذوالالام كما بين على ما سبق على
 عبد الله من بين اخوته كما نرى انما لم يذكر العلم بصدى الكتاب هو الغالب وذكر القرآن في قوله لا يفي في معنى قوله لا يفي
 على المجموع المعين كما قال ابنه لان الكتاب في اللغة جاء بمعنى الكتابه اسم المكتوب قد ذكره بينهما هو الاستطاب في معنى
 القرآن فانه لم يذكر الا بمعنى القراءة **قوله** في العرف العالم قد مر في شرحه فانه في غير مقتضى طلب ما ثبت كما ذهب اليه
 الامامان قوله لا يفي من لفظ الكتاب والخبر فان الكتاب غلب استنباطاً في كتاب الله فانه باعتبار انه مكتوب لكنه كثير المطلق
 بحسب الشرح على سائر الكتب السائدة بحسب الاصطلاح على كتب مخصوصة كما ان النحوي يريد بالكتاب كتاب سبويه **قوله**
 فانه جعل لتفسير اي كونه شهراً واظهر ذلك على تقدير التعريف بالمجموع ظاهر واما على تقدير التعريف بالكتاب في ظاهره والمراد ان القرآن
 جزء اخص مما يسمى به قدس سره لان الغالب كونه شهراً واظهره في بعض المعنى كجاءه في تفسير قوله لا يفي المجموع
 الكتاب بغيره لا يمكن ان يقال ان المجموع تعريفه لفظي كما في آية فقط فلا يميز له وجه البعد فانه يميزهم متدراك باللفظ
 القرآن بمصوده فقط مع ان الاصل في التعريفات اللفظية ان يكون في المعرفات والظاهر في التعريفات ان يكون حقيقية
قوله لا يفي في لفظه لا يفي من انه غلب في العرف العام على المجموع المستعمل في العلم لا يفي من انه اشتهر واظهر فيه بخلاف
 ما استدل على المعنى الا انهم في الحركات اللفظية فانه ليس مخالفاً للعرف ولا بعيداً عن العلم فانه كما اطلق مرادوا باللفظ اطلق بهذا المعنى
 العلم اليقيني بالغاوت قال في تحرير في شاميل الحكماء يكون الطلب علم او فن فليس بغير ادق لا يكون غلباً به كما في حديث تفسير
 فلهذا حصل الشاهد قدس سره لفظ العرف في تعريف النسخ وهو الحكم الذي يطلب به علم او علمته فن علم العلم العلم حيث قال في شرح
 المتفحص المراد بالعلم المعنى العلم وهو غير المحقق للفظ والمجده فصل له واما جعل العرف في لفظه واحد والعدد بالترتيب لهما
 فمقتضى ما سبقه مثله في التعريفات انتهى ومن جعل القرآن بمعنى المعرفة ومنها فافهم **قوله** لا يفي في شئون على صينية المبني للفعول
 قوله في القرآن اللفظ الوهم اي اننا توهم كون القرآن من التعريف ابتداءً في ذلك انما هو احوال التفسير المعرف في لفظ
 غير متعارف واما فلهذا ابتداء لان قوله هو اللفظ يدل على ان التعريف بعده لا ابتداء فانه قيل انه لا دخل لمعرف تفسير
 قوله في العلم بل هو انما يزال بقوله وهو قوله لا يفي في لفظه لا يفي في المعنى المصاحف توهم ان قيل لا بد من ان يحيل توهمه في

اى فى عدد الآيات عند الحروف واكثر من الآيات الحروف اكثر من السورة فعدد الحروف بعضها يساوي بعضها
 بمجوز وليس كلامنا في قولهم المصنف لم يقصر على ذكر نقل هذه اليفة صفة مشتركة بين الكل بل هو مختصة بها
 سم بعد ذكرها في التعريف جعل التعريف لكل المعنى وهو اليفة فاذن لم يقل انه لا حاجة الى ذكرها اسما لان اليفة هي
 التعريف الكلامي عند الصنف المشتركة بين الكل وهو المصنف لم عرف الكل الكوا قبل من انه يريد علينا تعريف
 ثم شغل على قيد التواتر ونقل حيث قال نقل النما تواتر فلم يقصر على النقل تواتر هو وصف واحد بل ذكر وصفين وهو
 مشغول وكونه متواترا فليس يشيخ ليس الاختلاف عبارة اذا التواتر فيها قد لا نقل واحد التواتر عليه لا يجعله وصفا
 اوله فلو كان متواترا من حيث النقل بل لا معنى للتواتر الا على انه لم يقل انه يقصر على وصف واحد كما قبل من النقل
 وقتي المصنف شغل على نقله تارة ليعلم ان نقله يقوم بالنقصان ان يكتب في قوله مصادفهم في نقله على ان يقر الاول على
 الثاني بمرتين فحينئذ يكون الثاني في قوله فلا نسلم مشترك على بل هو لازم في التحقق فلا يدل عليه مصادفهم فانية لا لا التواتر
 وهي موجودة في التعريفات ثم ان معناه انه اقصر على ذكرها من الاوصاف المتبعة عند اسم اليفة كذا لا يدل على مساواة من
 الاوصاف ولعمري لو لم يكن مثل هذا مورش فخط الطلاب لما اعلنت بمرادها الجواب عنه قوله لان سائر الكتب التي
 الكتب وخطها غير منهم صاحب القاموس الى انه يجوز ان ياتي في سورة بالهجر لا يجوز او قد يستعمل مقابله وجماعهم فيهم
 والبيروني والجبلي في الامم والجموع في السيرة وقد عرفى كل واحد منهم في الاعراب والخاصة قوله فاما في الجارية تطهيه
 بطريق محرم في سائر في دوى ومن امثالهم سائر اليوم قد ازال الخط يضر فيهم بطريقه في اعلان من كل جارية اليوم بأسره
 الخط وجب ان يأس كما يأس منها بالعبود قوله ولا تذكروا تواتر قوله بل لا بد من هذا التأكيد لقوله شناه
 المشهور بالمشهور اسرى ان المصنف لم يسل الى المشهور داخل فيه قوله واما التسمية التي اعلم ان التسمية قد ثبتت فيهم
 كونه في المصنف مقروء في ادراك السورة فالتاسمي هو قول انهم القرآن فلو لم يكن منه كتاب كتبها من قبلها في التواتر
 تجرد القرآن كما هو حتى لم يقرب الامين في سقطه قوله في الحقيقة وذاك ثم قال ان تواتر نقلها لا يشيخ بل لا بد من
 قرأتها اليه وقال القاضى في تفسيره ان ما خفيته لم ينص لشيء منها ولا يصح من المذهب ان القرآن وليست بخبر
 التواتر كما تبين في المصنف وقرأتها في ادراك السورة لا كونها جزء من السورة بل عليه ما روى ابو البرية ثم قول سمعت ابا
 صلي الله عليه وسلم قال ان الله تعالى سمعت الصلوة بيني وبين محمد بن الحسين فاذا قال العبد بحمد الله رب العالمين قال لا اله الا
 الله في حديثه لو كانت التسميت من الفاعل لكانت التسمية لا يكون الا بتدبيره من الله تعالى لا بد من قيد ما يشتهر بان
 الشارح قدس سره من قوله بالتسمية التي وقع ما لو شك ان لو يد من ان لا بد من قيد ما يشتهر بان

في الخط

عدم اشتباهه في القرآنية يخرج من استحقاقها له لبيت من القرآن كيف ولا يجوز الصلوة بها ويجوز مثل الحائض قرائتها ولا يخرج
جاءه ما وجعل الدعاء كذا كذا على ما يشهد به الصحيح منها من القرآن والجواب عن ادعاءه في القرآنية مفصلا قوله بعض آية
بدل من ما تواتر ابله فرغم من ذلك قيل ان يكون **قوله** وان قولهم بلا شبهة عطف على قوله انها ليست من
القرآن فكيف خبر القول في المشهور بل بدون الاضافة فيقيد السابق وهو قوله من ذهب بخصيصه من اهل الاحترار من من
رجمه **قوله** بلا شبهة اتزانها بلا شبهة والافاضة عن غيرها بقية التواتر حاصل لكن فيه شبهة لتواتر التسمية في الجملة
ايضا اي نفسها بدون القرآنية وما قيل من ان المشهور من التواتر عند البعض فزيادة بلا شبهة لا كيد وانما اخرا
الدين على المذهب بالاختلاف فليس بشي لان نفس البسطة تواتر بالانفاق وقوايتها تختلف في ذلك لعل احد المشهور شي
البسطة قوله دليل انما كتبت في المصاحف الخ يعني انها وجدت مقرونة بما قرأه في آياتها مشتركة في وصفه من المصاحف
من السلف منهم توحيدهم بحمد ما ليس بآيات من قوله الحق شيئا مما ليس بآيات من قوله غير كتبه بالوفاة وخفاة وعلما كما ساء لسوء
وعدم اياتها كونها مدنية وكنية فانه ما قيل من ان الاجماع على توصية التجردين بالسبال مرم عن غير ما لا يفيد لكن لفي
وان الدليل دليل على كونها منزلة الفصل الا ان يقال كتبها في اواخر السور غير ان يكون جزءا لها يدل على ذلك فزيادة
قوله عدم جواز الصلوة به هو الصحيح ورد في عن بعضهم جوازها بغيره في شرح الجامع الصغير **قوله** بلا شبهة في كونها آية فانه
اورد عليه انه على ما ينبغي ان لا يجوز الصلوة عند المفسرين بل يختلف في كونها آية فانه والحال هو الامانة لا فورا اذ يطول
في كل كعدة بعضها عانتهم على ما يجوز في الكافي هو الاصح وما قيل من ان الاول ان لعل عدم الجواز بلا شبهة هو القرآنية
فان في شي لانها عند المفسرين قوله ان قلنا فكيف لعل عدم بلا شبهة فيها عند من لم يقدم لعل ان قرائتها متجوزة
فيما في الحديث بها فرض القراءة المقطوع به اتفاقا كما قيل في التيسر تراسلها ليس ان طهات الصعدي ثبتت بغير
القطب فلا يأتى ما ثبت بالحدث الظني وان القرآن وقع مطلقا فيصرف الى الكل والقرآنية في التيسر
بكاله خلاف فيها فانه يمكن شبهة عدم في قرآنية فلا يفضل في مطلق لفظ القرآن انصرف الى الكلام **قوله** انما
هو لقوة شبهة في ذلك فيقيم من كلامه قدس سره في شرح البشراح المراد من قوة الشبهة قوتها عند من تمسك بها وهو
غير مدرك بل من ان لا يخرج احد حتى الكفر بالمتأدين اليه كيف وقد كفر الاما لا يخرج احد من الاجامد ان لهم
فيه شبهات في غاية القوة عند من لم يظن ان يقال ان قوة شبهة المنكحة لمثبت بحكم من تكفير المنكحة بالفساد
على ما اخبرني في داره عليه من ان اولي وجبات شبهة التقوية ان يورث شكها ودهانها في الطرف الاخر عليها
مدفوع لان في قوة الشبهة فسادا جديا بحيث لا يقدر على ان التمسك بالاستصحاب كثيرا واما ان جديا وعبدا انما

هذا ما قاله
شيخنا
في كتابه
في التيسر

على ما

في كتابه في التيسر

ولو بالامكان لم يقدّر شيئا منه وهذا القدر مئونة عن التكثير **قوله** فان قيل فليكن ان كان الظاهر ان يذكر حسب الشافعي مع
 قبل هذا لكن تذكره كونه مشتهرا **قوله** بعد ذلك ان كان له مثل مجموع في القاموس الزايف بالسكر من التثنية او
 التثنية بالبناء والخطا ومن لا يؤمن بالاختراة وبلوغه بعبارة يعين الكفر بغير الايمان وهو مضرب من دين ابي دينا
 انهم وقيل الاصح انه مضرب من دينهم لو كان كتاب من ذلك الفارسي الذي عطل الشرائع امام الفروع فكسر وكسرى لو شرف
 وقد يقال المصلحة المباحة في اللفظ ولا يصح منها شي من هذه المعاني فالكلام محمول على التعليل كما لا يشعر به لفظ بعد او يقال انه يصح
 كمن يعين الكفر بغير الايمان تكلمه بالقرآن ونحوه **قوله** وان خص بالكلام التام بان لا شك ان المراد من الكلام
 وكامله التام وقيل من انه يمكن ان يخص الجزء بالزعم انقصا بالقرآن او يكون مناط الحكم من الاحكام من جزء من
 وغيرها وكل خير يدل على الحكم فصحته ليس محل الكلام عليه وجب موجه **قوله** فان قيل فالكتاب المضاف في قوله فالكتاب
 يدل على ان منشأ السؤال ايضا سابق لبيان الاصوليين لطبقون الكتاب والقرآن على اكل الجزء وقد علم ما ذكرنا سابقا
 من ان الكتاب غلب في عرف الشرع على كتاب العدل مثبت في المصنف ان اطلاقهم الكتاب على الكل لا ينعض حقيقة
 لصديق غلب هو فيه عليها حقيقة بالغاوت بخلاف اطلاقهم القرآن على الجزء وقد علم سابقا ان غلب في اللفظ على المجموع المعين
 فكان محتمل ان الكتاب باللفظ في ابي يمشي على الكل لا ينعض بل يصح تفسيره بالقرآن فانه قد قيل من ان لا حاجة
 الى هذا السؤال الجواب بعد اصرح بان كلام الكتاب بالقرآن اطلاق على المجموع على اكل جزء منه فافهم قال المصنف بعد بل
 في كتاب ترتيب هذا ما بعد من المتن وشرحه صريح في انه تعيين لاحد تحت اللفظ المشترك وليس تعريفا صلا اما تحقيق
 قطار واما الاستمارة فيكون التبين ان هذا الاسم لا يسمي شي وضعه لا لا شي شيء يريده **قوله** ان هذا التعريف المراد منه المعنى
 وكلام التلويح تصريح بانه تعريف حتى قال في الآخر تعريف المكان للتمييز لا بد وان يساو في المعرف واما جعله تعريفا
 فغير خلاف اذ الاصل في التعريفات اللفظية هو **قوله** فميز له اي الكتاب باللفظ **قوله** لاكتفاء بالعرف او لاكتفاء
 اشار الى المراد من قول المصنف ثم المصنف معلوم في اللفظ انه معلوم موجه سواء كان بالعرف او غيره قد ذكر تعريف على وجه
 التمثيل فانه قد قيل من انه ان اردوا المصنف ان الحقيقة العرفية معلومة فلا حاجة فاما الجواب الى المراد ان المراد من قوله
 ما فلا حاجة الى زيادة في المعرف **قوله** لا معنى له لا يكتب فيها القرآن اي ما هو المراد من هذا هو غير هذه العبارة
 لولا كان لقال في الكتاب النازل على محمد عليه السلام والوجه المتلوه **قوله** مرادف الكتاب في تشابه المراد
 ان المراد منها واحد **قوله** ويخرج منسوخ التلاوة الظاهر انه خارج عن المكتوب في المصاحف ان السيل في هذا التواتر
 اخرج الشاذة المشهورة **قوله** قلنا عدول الزعم انه لا يصح بالنظر الى تعريف المصنف من لان بعض الاحاديث والتكاتب

ع
 يستند
 فانه
 قدس

والكتب المولفة للعلماء منقولة اليها بالتواتر في الصحف والاوراق نعم يصير بالقبلة الى تعريف ذكره في الانزال على الرسول عليه السلام
قوله ولو سلم لعني الناس جميعا من مائة شخص جردا من مائة الكل الذي يمتد له خبره ولو سلم على انه ليس واثما لعني كل من لم يصرف
على التعريف للجو شخصي فاصح وهو الذي يعرّف بهذا الطريق بالنظر الى كل مبدء وكان المصنف في تعريفه قد فقه قبل من
ان مقصود السائل وهو الذي زعم ان الحق واجب بدون التكليف الذي ارتكبه المصنف فخلا وجهه لوجه الله على خلاف
ما ينبغي لمصنف لم عليه كلامه لان اعتبار الشخص ناجو بالنظر الى التحقيق وليس الامر بالتقصير عن وادرس الى حيث انزال
على ان الشخص لا يحد ولم يقبل على ان يجزئنا الشخص في السمكوت والآفة السمكوت ترك الكلام من مائة مائة واثم على الآفة هي
عدم طاعة الآلات انجب النظر كما في الخبر من حيث بعضنا وعدم طاعتها هذه القوة كما في الخفولية ولم اوافقها السمكوت
والآفة الباطنية ان بان لا يبر في نفسه العلم او ايقدر على ذلك مكان ان الحكم لفظي فنعني فكذلك هذه قوله في اختلاف الى الامر
ان في الاختيار بل ذلك فيما لا ينزل فانه يصير اختلاف القسام عند العلاقات واما في الازل فلا تقسام اصلا **قوله** كالمعلم
والمقدرة فان كلامها وادوية قديمة والكثرة بعدوث الناس في العلاقات والاضافات **قوله** ليس كلام القرآن
على معنى انه لا يتوهم منه ان القرآن في الكلام لفظي مجاز بل هو حقيقة فيه ايضا وهذا ذكرنا نسبة للسمية والوضع وقد صرح
الشراح قدس سره في شرحه القائل بانها مشتركة بين المعينين قال المصنف في عبارة عن ذلك الشخص اي مثلا تخصيصه في
تميزه بجزئيل المظهره بالنسبة اليها او بالقوله عليه السلام انزل القرآن وفعله الى سماء الدنيا فحفظه كقوله ثم ترثه بها
جزئيل بل علوانه كان قبل النزول لمسان جزئيل ايضا شخصه قال المصنف في هذه الكلمات المركبة تركيبا خاصا الى الكلمات
المخصوصة خصيصات لم تتغير باختلاف المجال والازمان وغير ذلك وما قيل من ان الالهيان يكون موضوعا للاشخاص
كالضما في غير ظاهر لان مدار الوضع على التبادر والاشخاص الحقيقية غير متبادرة عند اطلاق القرآن كما لا يخفى قال المصنف
هم موقوفه على الاشارة لعني انه اذا مر معرفة القرآن وما وضع قوله لا بد من الاشارة الى ذلك بخصوص وكيف ذكر
المفهوم الصادق عليه لا مجرد قراؤه الالفاظ المخصوصة او لا يعلم انه انزل القرآن حتى لم يشتر له ليل يقل انه يورد في الكلام
قال المصنف هم باعتبار محلهما مثلا كان تميزه باعتبار قد الزمان وقوله فقط مناه لا باعتبار الذات فهم بالمتنوع عادة الحكم
المضروب عنه تأكيد او كونه مستبعدا مثال التأكيد وكذا المحصر في قوله لا يحجب محلهما ايضا **قوله** كالمستعينة بسمه العلم
فانه يجب تعيين الشخص فيجسمل من مائة شخص بعد العلم بالوضع والعلم بالوضع لا يقتضيه العلم بذلك الشخص بذاته حيث
هو شخص ومضوءة بغيره بل كونه مختصا به بوجه كما يجب ان يكون في الخارج محض فرد ذلك الشخص فبعد ذلك اذا عرّف
ذلك الشخص بغيره ذلك الشخص فبذاته من حيث هو شخص لانه المحصور له هو الوجه انما هو الالوهية فقط فافهم فانه

هذا هو الوجه
في تعريفه
بأنه لا يحد
ولم يقبل على
ان يجزئنا
الشخص في
السمكوت والآفة
السمكوت ترك
الكلام من مائة
مائة واثم على
الآفة هي عدم
طاعة الآلات
انجب النظر
كما في الخبر
من حيث بعضنا
وعدم طاعتها
هذه القوة
كما في الخفولية
ولم اوافقها
السمكوت

حقيقة ويدل عليه بالمراد من ان السامع النحان عالما بالموضع لا يحصل معرفة به لانتفاء تحصيل الحاصل وكذا اذا لم يكن عالما به
 لان الغرض من اللفظ مشروط بعلم بالموضع الا ان القائل للمعرفة يتأمله لتذكره والانتفاء **قوله** لان غايته ان الغرض
 اشارة الى توجيه كلام المصنف هو ان المراد من قوله على ان الشخص لا يعرف ما عليه بالمراد لا بالمراد فهو قوله
 فان الحد هو القول لا الطائفة فالشاهد قدس سره اشار الى ان مراد المصنف هو نفي افادة الحلقام الذي هو غايته
 في الافادة من غير الافادة عن غير ويتفاد بطريق الاولى قوله على قومات اشتمالى الاجزاء العقلية بمعنى الحس والعقل
قوله القائل ان يقول المراد من قوله لا يحصل الاستيعاب متبناه بمعنى الاسلام غير ان شخص لا يحصل الاستيعاب شخص
 لان الشخص مركب من الماهية والشخص معرفة لا يتوقف الاعلى عن معرفتها المستخص فان قلت الشخص البصر البصر الاله لانه
 من الاجزاء العقلية قلت قد تقر في موضع ان نسبة الشخص الى النور كسببه لفصل المراد من الحس يكون
 من الفصل حقيقة فيقول الحق فانهم **قوله** مركب اعتباري امي اعتباري تركيزه الا ان كل من الماهية والشخص موجود في
 الخارج على التحقيق **قوله** لو سلم ذلك امي الاسلام قولك المركب الاعتباري لفظي وان الكلام في التحقيق **قوله**
 وقد يقال ان اقتصر الخ جواب فتايل ان يقول تغير الدليل **قوله** فان ذلك انما يحصل بالاشارة لا غير من المحصر
 من ان لما تقدم من ان التعيين المستخصات يكون بالتعبير باسم العلم البصر فلا بد من ان يقال ان المراد في ما سبق التعيين
 المستخصات في المحل وهو يحصل بالاشارة وبغيره ايضا بخلاف افادة التعيين المستخصات في المحل لا يشترط كسب الفصل لا يحصل
 الا بالاشارة وان المراد من الاشارة هنا ما لم يعلم العلم وان العصور اضافي بالنسبة الى التعريف فتدبر **قوله** ليعاد
 كل واحد من هو الفرقان النجباء على ما هو المتعارف وعليه بناء الاحكام اللاحقة كصفات قائمة بالهواء المتصور من
 تركيب السيان فما هو متوقفه غير المتزل مثل له وكذا المقود الا ان غير المقود في وقت آخر مثل ان لم لا يعاد كما
 ذكرنا سابقا **قوله** الفاي السيان جبريل هذا اللفظ مبني على المتعارف والافاد لا غير قائمة بالسيان حقيقة **قوله**
 ولا يخفى ان الكلام في الخ فمذ المراد من قول المصنف هو فانه لا يعرف اصلا امي لا يعرف حقيقة **قوله** فانك الخ
 البسيط الذي من الدخول نحو مل منه قصيدة من القصائد السيم المتعلقة على باب الكعبة فزان الجاهلية **قوله** والمصنف هو
 اصطلاح التسمية مثل هذا المؤلف الخ الظاهر من كلامه انه يقول في مجيب الاعراض ان الوجودات تعرض لما مستوفى في القام
 بالمحل فليتجه الى حد ما يتقوى في ذاتها لتدويل لا بتدويل الاستدلال في حال ما اذا انفس اليها شخص للمحسنة شخصيا
 حيث قال فان الاعراض ينتهي الخ وهذا ايضا اصطلاح منه والافاد تقر في موضع ان الشخص الاعراض ليس لها
 فهي قبل قيامها بما لها مستندة في ذاتها العتقة لبعدها لا مستفاد من ظاهر كلامه ان شخصها متضمن كسب فصل

لصحة قبل القيام بقوله منها التقد وفي ذواتها لبعضه بعده والى علم حقيقة الحال قبل القراءة فمختلفة فان اعتبرت في القرآن
كلها لم ينم خلاف العرف والشرع وان اعتبرت في احد معنيته فهو يتحكم على الاطلاق بوجوب تعدد ذواته بدون تعدد الحال
قلت المراد واحدة معينة بآية معينة كانت كما قيل في عدل الصوة للسوي فلا يلزم تعدد ذواته مع ان هذا اصطلاح من المصنف
فله ان لا يحيل مثل هذا الاختلاف موجباً للتعد والذات **قوله** ظاهر تعريفه للمجموع الشخص الذي اعلم ان من يريد التخصيص
الحقيق فقولنا في من الناس من يقول اذا كان اللام محسوساً بالتخصيص المجازي اذا كان اللام المعهود المعهود
المصهور كما في حمل الفاتحة في جملها بعضها منهم لم يكن صفة لهم من جنس الكفر مثلاً للمناقضين فان حمل في التوليف على الالاد
وهو الظاهر يكون التوليف للمجموع الشخصي فخصه بالان المراد كل سورة فان محسوس المنكر اذا قرئته التوليف المسموع مخزونه جز
من جردية لا ينفصل مثلاً لا يصدق عليه انه كلام منزل الاعجاز لكل سورة منه اذ كل سورة ليس بعضها منه فصلاً عن ان يكون انزاله
لا اعجاز به فالذي كل سورة لبعض ليس لكل القرآن والاصل انه ان اعتبر عموم السورة لتعقيدها بمعية الصديق على
النصف البين وان اعتبروا فلا يصح تعقيدها بالانفسية الى الكل والعالم المفيد يجوز اعتباره على الوجهين بحسب اختلاف
المواقف فان قلت لا يحيل في التورية اليه سورة فلا يصدق على الكل انه انزل الاعجاز بها قلت هو غير متعبر فانها وانما
داخله في عموم كل سورة لكنها خارجة بتعقيد الاعجاز عن معنى اوصاف الاعجاز المستفاد من السوق معتبر قبل المجموع فقيده وفاقاً لمع
حينئذ لا حرج من المعنى الكلي هذا ما عني واما ما هو المشايخ من اخرجهم سور الاشكال والتورية حيث قال ولذا احتج الى قوله
سورة منه في حليله لفظ النصف مثلاً الا ان يقال انه ليس كلاماً متراً للاعجاز بكل سورة مثل منه ومن غيره وان المراد
مجموع الكلام على حال اللام المعهود وان حمل على الثاني بان يكون وصف الكلام متراً للاعجاز لسورة مثلاً للسورة وهو جنس
البيان العامة كان التعريف صادقاً على الكل لبعض منه ان السبب في ان لا يميل الى الشيل كل ما هو دليل او دليل قد لا يكون
معيبر فان المعبر به قد اورد السورة قد **قوله** الا ان يراد بسورة من جنس الذي يحيل الكلام على حذف لمصنف المراد ان
المثال ان فصاحه وعلو الطبقة السورة تامل المجموع في ذلك فيصدق انها من جنس كذا في شرح الشرح فيه انه يفهم منه ان غير
منه جازم المجموع والتقدير ان التعريف مفهوم الكل في بعض مقدم اوله في فهمين معتمداً له واخره بتوقيف الشرح غاية
الاتيان فيخرج الآية اذ ليس اولها وآخرها معنيها مثل السورة كما لا يخفى وقد زودوا لآخرها اسمها يسمى باسم من عند الله
غير ومثل آية الكسرى الا ان يقال انه ايضا في بعض خلاف سورة وهذا هو العلم وعرفه صاحب الكشاف بالباطنة
من ان القرآن المترتبة التي اولها ثلاث آيات **قوله** اي ذلك الكلام المنزل اي مجموعاً او مفهوماً الكلي اذ الكلام على
التقديرين وسور الانجيل والتورية ليعت من ذلك المجموع ولا عن جنس المفهوم الكلي لعدم كونها في غاية البساطة

الحق
مع كون
البيان
في غاية
الوضوح
والبيان
البيان
البيان
البيان

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الحكم الشرعي موقوف على إفادة العلم بهما متغايران ولو اتفقوا فيما إذا كان المعنى عين
 الحكم الشرعي كما كانت التحريم قوله في الحكم في تعريفه خارج عن البحث بالمعنى المنطوق وهو وإن كان شاملا للتعريف
 اللفظي لكل المراد من الالفاظ بخصوص ما بين الأقسام والأحوال المتعلقة بالتعريف فالتعريف ثابت بمقتضى سبق ذكره وإنما قدم المصنف
 التعريف وأخرجه عن الالفاظ بخلاف التقسيم مع كون كل منهما بحثا بالمعنى المنطوق لا الاصطلاحي لانه قد ضبط الالفاظ
 بما بين ولم يكن للتعريف اختصاص بمباحث أو ان باب بخلاف التقسيم فان له فضلا اختصاصا بإفادة المعاني ولم
 يحسن ان يخلف للتعريف فقط بابا على جهة قيل بخصوص العموم والشمول هما من الأغراض الذاتية للدليل المستعمل في
 اثباتها لنجعل من المباحث بخلاف التعريف وهو دهم لان التقسيم هو ما تضمن لما هو قيد مثبت له ولا تضمن اثبات له
 وكذا ما قيل من ان المناسب ان يحل البحث في المعنى الاصطلاحي ويجعل التقسيم من طية المسائل ليس بشيء لان التعريف
 اللفظي كذلك والافعال وصد لا يراه **قوله** والمراد بالالفاظ الخ لا يفهم من هذا المراد من قوله وأحوال المتعلقة بالالفاظ
 واليقول التي يحصل فيها الاتساق كالمخصص وغيره والحاصل ان عني في تحصيل الأقسام وصفها لها من تعلق العلم
 في العلم العربية فانه ما قيل من انها قول المعرفة اذا أعيدت في تعريفها لانه لا ألعاب والبناء والتعريف لا يفهم
 لم يغيره وما في تحصيل الأقسام وإنما ذكر ما من حيث إفرادها العموم والخصوص **قوله** ولم يبين الزماني لم يبين على وجه
 ببناء في هذا المعنى فانه ما قيل من الحقيقة والمجاز مبين في في علم العربية لانهما مبنيان في هذا المعنى فانه ما قيل من علم
 العربية على اختلاف بين علماء هذا المعنى والحق في العربية في تفسيره ولكنانية كما ينبغي في التقسيم الثاني **قوله**
 والتعريف قيل لا يميز الفرق بينه وبين الاشتراك فاجل الثاني من مباحث الأصول الأولى من العربية وهو وقوع
 الفرق طارئة وهو ان الاشتراك يتعدو به المبدول والموصوف له بالكلية قطعاً فله من تعلق بإفادة الاحكام بخلاف التعريف
 والتكثير في تخفيفها الا وصف المبدول فله **قوله** لا يقال المراد من هذا صلا لانه لا حاجة الى اعتبار قيد الزماني فليقل بالافادة
 ولم يبين مستوفى في العربية لا يخرج مباحث العربية **قوله** الدال على المعنى بالوضع الدال بالوضع ولا نه صحيحه مختص في
 والمجاز باللفظ الى ذلك المبدول على ما ذهب اليه المشار به في الاستشكال الثبوت الواسطة هو الدال بالافتقار ودلالة النص
 كما سنذكره في موضعه انشاء والدلت على ذلك بالجملة لا بد منها من ان يراد عن ان يكون حقيقة أو مجازاً أو غيره فالدال على
 المعنى شامل للدال على المعنى الحقيقي والمجازي وغيرهما كالدال بالنية المبدول يدل على تطبيقه للاقضاء والدلالة لاجزاء
 او الاشارة فانه ليس بحقيقة ولا مجازاً كما هو حقيقة انشاء والدلت على فلو وضع النحان بمنزلة تعين اللفظ للدلالة على معنى معين بنفسه
 فسيبينه للدلالة بالنظر الى المعنى الحقيقي لا واسطة وبالنظر الى المعنى المجازي وغيره بالواسطة بالتم والنحان بمنزلة تعين اللفظ

هذا هو المعنى
 الذي هو المراد
 من الالفاظ
 في هذا الحكم

في هذا الحكم

للدلالة على معنى مطلقا فعلى غير الحقيقة البنية يعين انه عين الدلالة على معنى دلوا بقرينة فالسببية جرمي الكل باو رخصة قوله
من وضع الحكم النحويان المراد من الوضع السابق المعنى الاول فاعادة شكرها اشارة الى ان المراد منها غير وهو المعنى الثاني
والافهم عذبة المعرفة اذا اعيت كلمة يكون غير وليس بجمل واعاد المعنى من معرفة اشارة الى انه حين لا هو المعنى المدلول عليه
فانهم قوله واستعمال صيغة كل واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة للدال يستعمل لا يقال قد سبق ان القسم الاخير ليس بحقيقة ولا مجاز
فكأن يكون مستغلا لا يختصا وفيما اذا انضمت فيها الكلمة المعرفة المستعملة في الدال ليس بمفرد كما استغنى ولو سلم فالمراد استعمال
في الجملة ولو بالنسبة الى بعض الدالات فان الدال لا يقتضيه وغيره مثل قوله المعنى ويمكن ان يقال مثل هذا في قوله وفيهم المعنى
ويكون المراد الوضع المعنى الاول وهو لا يتوهم ان عرض الشارح بيان توقف الدالة لفظ الدال بالوضع على هذه الاشياء الثلاثة
بل انما لا زمة لها وهو ظاهر فانها غير ما قيل من ان توقف الدلالة على الاستعمال غير ظاهر كونه ينبغي ان يعبر كلام الشارح قدس
وقد روي التاخر في جرح بعض قوله والاشارة الى الدال بطريق الاشارة وكذا بعده ولا بد ان يعبر بالعطف او لا ثم
الحل على قوله فاقسام **قوله** وكذا الامحار بتعليق بالبيان الذي يوجبها على اصح المذهب **قوله** وهي من الصفات الحقيقية
الظاهر ان المراد من اللفظ اللفظ المنطوق فان لم يوصف بها وهو فاعاد اللفظ الشيخ عبد القادر جرحها من الصفات الحقيقية
المعاني الاول ويسمى هذه المعاني في الظاهر وتفضيل من في شرح التلخيص للشارح قدس سره **قوله** فان روحيات ما ينبغي ان يقد
الطاقة يعني ان روحيات تلك الاعراض بعد والطاقة هي وقت ابدان ذلك النظم فالكلام بلفظ فلا يمكن من شخص
واحد في وقت واحد ايراد كلامين متغايرين في البلاغة بالنسبة الى مقام واحد فانها حق بلا ريب **قوله** والجماع
ان هذا ايضا الخ لما كان الظاهر من كلام السائل حيث قال كما نقل ان تفسيرها مستحذافا من العلم ان مجاز
المعنى عدم الاحكام على اكثرية بالنسبة الى الالفاظ العقلية الدال على كيفية ولا بد لاحقا بالنسبة المعنى الى الالفاظ في كونه
منحصر بحسب اكثرية كما لا يخفى فاجاب عن المجاز في الحقيقة هو مجاز النظم بانه محتمل من المعاني ولا يتحمل غيره فانهم
ما عرض لنا من بينها قوله ترتيب الالفاظ لا زمة بالنسبة للمعاني الخ الى المعاني في الشارة الى علم المعاني في تارة
الدلالات اي في الموضوع والخطا والشارة الى علم البيان على وفق باليقينية النظم اسم في ذلك المقام متفق بها على
سبيل التنازع ومن جعل مستوفى مستحذافا من يكون كلها خارجا عن نظام التعقيد فقد اخطأ قوله اللهم ان تعال الخ
وبذا الوجه المناسب بانقضاء المصنف هو من ان المراد من القرآن المجبور المستحضر فانه عبارة عن اللفظ المعبر المذكور
فالاقسام متعلقة به بانه صفات لا اجزاء الا ان يقال ان المراد من القرآن في قول المصنف هو كما كان القرآن
لفظا لا للمعنى فكيف برفق **قوله** فلما انظم حقيقة الخ ليعني ان ما هو المراد منها ليس من نظام النظم فاللفظ هو من اللغة حقيقة

المراد من اللفظ اللفظ المنطوق
فان لم يوصف بها وهو فاعاد اللفظ
الشيخ عبد القادر جرحها من الصفات الحقيقية
المعاني الاول ويسمى هذه المعاني في الظاهر
وتفضيل من في شرح التلخيص للشارح قدس سره
قوله فان روحيات ما ينبغي ان يقد
الطاقة يعني ان روحيات تلك الاعراض بعد
والطاقة هي وقت ابدان ذلك النظم
فالكلام بلفظ فلا يمكن من شخص
واحد في وقت واحد ايراد كلامين
متغايرين في البلاغة بالنسبة الى مقام
واحد فانها حق بلا ريب
قوله والجماع
ان هذا ايضا الخ لما كان الظاهر من كلام
السائل حيث قال كما نقل ان تفسيرها
مستحذافا من العلم ان مجاز
المعنى عدم الاحكام على اكثرية بالنسبة
الى الالفاظ العقلية الدال على كيفية
ولا بد لاحقا بالنسبة المعنى الى الالفاظ
في كونه من منحصر بحسب اكثرية كما لا يخفى
فاجاب عن المجاز في الحقيقة هو مجاز النظم
بانه محتمل من المعاني ولا يتحمل غيره
فانهم ما عرض لنا من بينها قوله ترتيب
الالفاظ لا زمة بالنسبة للمعاني الخ الى
المعاني في الشارة الى علم المعاني في
تارة الدلالات اي في الموضوع والخطا
والشارة الى علم البيان على وفق باليقينية
النظم اسم في ذلك المقام متفق بها على
سبيل التنازع ومن جعل مستوفى مستحذافا
من يكون كلها خارجا عن نظام التعقيد
فقد اخطأ قوله اللهم ان تعال الخ
وبذا الوجه المناسب بانقضاء المصنف هو
من ان المراد من القرآن المجبور المستحضر
فانه عبارة عن اللفظ المعبر المذكور
فالاقسام متعلقة به بانه صفات لا اجزاء
الا ان يقال ان المراد من القرآن في قول
المصنف هو كما كان القرآن لفظا لا للمعنى
فكيف برفق قوله فلما انظم حقيقة الخ
ليعني ان ما هو المراد منها ليس من نظام
النظم فاللفظ هو من اللغة حقيقة

فانها اطلق منها لا يكون الا بالجاروف في الجواب يكون اشعارا بالمتن في جميع العلامات والعلق اللفظ لا يشارة بالمتن في جميع العلامات
 لرعاية الادب بخلاف النظم على فيه شبهة واشارة الى تشبيه الكلمات بالدين فانهم ما قبل ان النظم حقيقة غير فنية الشعر
 فالتحرر عن توجيهه وان اللفظ اذا اطلق على نحو حقيقة او مجاز يجب وضعه لا يمكن فيه بخلاف ايهام الى معنى حقيقة او مجازي
 له يجب وضعه آخر واما النظم في اللفظ في حدوده لا يفيد ولا يفيده **قوله** لان معنى النظم على التوسعة الزمانية ان القرآن
 انزل بلغته فوشى فيها تعبير قراءته على سائر العرب نزل تخفيف حتى جاز لكل من يقرب من العرب ان يقرأ بلغته ولغته غير قال
 النبي عليه السلام نزل القرآن على سبعة احرف كلها شاف وان يجوز ترك العربي لغته الى لغة غيره من العرب به كمال
 قدرته على لغة لغته بترك غير العربي لغة العرب مع قصد تدرجها لاكتفاء بالمتن الذي به المقصود بالنظم خصوصا في حاله المبالغة
 في خفض في اسقاط لزوم النظم رخصة الاستطاعة وانما قال لزوم النظم ذلك ان النفس النظم مستطاعة ثم من قرأ بالعربي كالمساوق
 وجوز القراءة بالعربي لا يجب لزوم النظم وقصد عن الغرض كونه بالقرآن الذي على اصل الغرض في الصلة فضاويل
 سقط رخصة التخيير والتزويد وعدم قصاصه بالبعد بينه بخلاف رخصة الاستطاعة لا يحصى بحال تياما للعدل فيكون في
 حاله كمال الميزة مضطرا وقد يكون لاني حاله كماله **قوله** لا يتهم في شيء من البدن اى في شيء من الامور الشرعية ولا يعاتبه
 الى التقييد بالنسبة الى القرآن كما قيل **قوله** ولا تتحلى للمسا في قبل النظم ان يتبين في آخره هو كونه معنى لما ليس شبيها في قرأته
 كما التسمية قلنا في غير هذا لان عدم الجواز في هذا التسمية في القرآنية لا الفارسية ولذا لم يسم بالمتن في النظم بخلاف المأول
 ومتمم للمسا في **قوله** من غير انتقال النظم بان يقرأ في مكان معيشته فكم معيشته في مكان او مكان خور او كسا سائر او كسا
قوله اتفاقا اى من الآية الثالثة والا فالامام الزاهد الصغار قال يجوز كيف ما كان الا ان كان مجنونا اى ان لم يكن من
 يتقدم بل من يعمد وقصد لا يتوهم ان لا قصد للمجنون فان المجنون اختلال القوة البكره كما يسمي به هو لا يقصد بها ولا يقصد قوله
 حتى في حيث الزيادة رخصة **قوله** فان النظم حاصل ان القول يجوز الصلوة بالفارسية تسليم كون النظم بدون
 النظم العربي قرأه لا يتكلم عدم عبارته والاعمال متعلق به وعدم صدق الحد وعدم ضرورة قراءة القرآن في الصلوة
 وقد فرض من نفاذ ما ليس من القرآن **قوله** فام العبارة الفارسية الجواب باختيار الشئ الاول ليعنى على تقدير كون النظم
 بدون النظم العربي قرأه لا تسليم عدم اعتباره اصلا انما التسليم انه لم يعبر عنه شيئا آخر في مقامه وهو العبارة الفارسية
 فلا يلزم عدم اعتبار النظم وعدم صدق الحد ومن جلي حوايا باختيار الشئ الثاني في هذا اختصارا في عبارة تكشف صريح
 في نفي الجواز ان قوله في النظم النظم يصير لغوا ما قيل من انه تحقيق للمقام غير مناسب للمقام **قوله** متوقفا في المصاحف
 حال من النظم اى اذا اقيم العبارة الفارسية مقام النظم فحين النظم المكتوب المنقول في المصاحف المتقول متواترا بالكتابة

وحيث ان قوله في النظم النظم يصير لغوا ما قيل من انه تحقيق للمقام غير مناسب للمقام قوله متوقفا في المصاحف

بالكتاب والتمتع حقيقة والتقدير **قوله** او مل قوله تعالى الزجواب باختیار الشئ الثاني لغير العيس العيس في الصلوة قراءة
 القرآن بل عاية المعنى ما ذكره صاحب الجهادية من ان لا يجتنبه سم في حوزة القراءة بالغة رتبة قوله تعالى والله اعلم بما لا يعلم
 ولم يكن فيها بهذه اللغة معنى على اختيار الشئ الاول **قوله** ليل للاح وهو ان كلمة من التبعض فيكون معناه من بعض النعم
 فيقال البعض البعض الذي لا يملكه او ما ذكره صاحب القياس ان النبي العظيم على التمتع او ان معنى فرضية القراءة في الصلوة على التمتع
 قال ثم ما ليس بركتها السقط من المقدس في احتمال الامام عندنا ونحوه فركبت عند الخالف **قوله** فان قيل لم يذكر في
 من العرف والفتوى ان القرآن حقيقة فهو النظم العربي المجازي في غيره قطعاً يكون المعنى من العبارة الفارسية قراءة لا يمكن الاطلاق
 المجاز في قوله تعالى فاقرؤوا منه آياتاً متواترة لا يجمع بين الحقيقة والمجاز او لو كان المراد حقيقة لم يكن قاريها آياتاً بل ما موهبه **قوله**
 وثبت الحكم في الحكم المذكور بعبارة النص على تقدير اعادة الحقيقة فرضية قراءة ما يقتضيه من العربي ولم يثبت هو في المجاز اذ لم
 قيل بفرضية الفارسية فلابد ان يقال حكم حوزة قراءة العربي المذكورة بالاشارة وثبت ذلك في المجاز بالقياس الى القول
 ان علم من النص ان النظم العربي فرض وقواعده ثبتت بالقياس كون الفارسي ايضا فرضاً وقواعده عليه ان التماس
 بالقياس من نافي عبارة النص فانه يدل على فرضية قراءة العربي وانتم تاركها والقياس على عدم ثبوتها لان القول
 ان مثل قوله تعالى والله اعلم بما لا يعلم الزجوابين وقرآن العجميا اوجب تأدي الغرض بقراءة الفارسية وهو على النص يكون التغير
 متعارفاً بتعليل القياس بالسبب على ما بين في فصل شرط القياس من حوزة فقه شاة الزكاة مثال **قوله** او بدلالة النص
 او المتيقن فيها الاولوية والحكم فيها كالتقاس قوله لفظ النظم متعلق ب**قوله** ما سبق من حديث التواترة كون المعنى
 هو المقصود قوله قبل الخلاف في الفارسية لا غير لزمها على غير ما تقر بها من العربية في بعضها قل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لبيان بل الجنب العربية والفارسية الدرية اى الفصحى قوله بشارة فو كلمة وقوله بل المتعطل ان قال فقط
 اشارة اليه ويمكن ان يكون معناه بل لنقول اشارة الى عدم حوزة اعتبار المتعطل فيه ويمكن اشارة الى وجه آخر في كلام
 المصنف وهو ان يرجع ضمير قوله في غير المصداق مطلقاً قوله ما قاله من كون النظم كذا غير لازم لظن ان فخر الصنوة
 سيخلف كتاب اللامع وحده المتزل بالعربي اذ ليس المراد من القرآن قوله تعالى فاقرؤوا الآيات الا ذلك المنزل
 هذا لكن قوله تعالى والله اعلم بما لا يعلم الزجوابين يؤيد قوله الاول قوله ولعل ذلك البحث غير لاسلوب بناء على انه مسبوق غير سابق
 فلا يصح عطفه ثم على خبر سابق ثم ادلفظ البحث اشارة بوجه التاخر قوله ثم الاستعمال مرتب على ذلك اى على الترتيب
 في المعنى في ان الاقسام الحاصلة بحسب الظهور والافتقار الى التفرع المتكلم في المعنى والاشكال فيها متاخر عن الترتيب في المعنى
 وخصاها بالنظر المتكلم في الاستعمال متاخر عنها والمصنف سم اعتمده بالنظر الى السامع فيها متاخران عن ان شاء الله

فما على النظر وهو انما هو حاصل النظم كبريل وادنان وال على الاشتراك بين الافرقتين فادهم فانه قال على
 ما هو مشترك على الاشتراك قوله ان منبر راو وجب كثره الاستعمال بصيريه فالمعبر في الصيريه مطلق فلهذا قسم القسم
 الافرقة الى صنفين مختلفين بختلاف مراتب النظم وكلها وكذا الكناية لتمامها فانه في قبيل من ان الصيريه وكما في الكناية
 ان الظاهر والحق لا يذات لا باعتبار هذا ولا ينبغي عليك ان تعبرم اللفظ الى الصيريه والكناية مستترة كالقسم
 الى الحقيقة والمجاز لكن جعلت هذه الاقسام لتمامها نسبة بعضها واحد اضبط الاقسام واما الاقسام فلهذا قلت
 هذه التقسيمات مستندة الى المعنى انما لا تسلم ان من حق هذه الاقسام كلها التباين والاختلاف لانها خارجة عن تقسيمات
 مستعدة فالان لم يكون التباين والاختلاف بين الاقسام الخارجة عن تقسيمات كلها ولو سلم ان يجعل كلها قسما
 متعاطفا لاختلافها بالجهيزات كافي وهو حاصل قوله وجوه النظم لما كان منها من اقسامه الى انقسامه
 ستبرض لبيان من هو الوجه مختلفا لبعده وتعبير من الاقسام بالوجه كونه جهات متباينة للاحكام قوله والواضع
 النظم لولا لم يقل مضاعفاتها كونه من النظم قوله كما عين حروف ضرب اى هذه الحروف الثلاثة لم تقيد واما ما هو
 المحذور في ذلك عين البنية التحويل على المعنوية في خصوصية التقيد التاخير من خصوصية الحركات والسكنات بانه مستعمل
 الماضي ومن غير النظر لك ان خصوصية الحركات لم يصدر وسكانته لا تدخل بها في الولا لانه على الحديث والافيد من ان
 لا يدخل في خبره عليه لولا تلك الحركات والسكنات هذا لا ينبغي عليك انه قد يكون لبعض الجواهر من غير خصوصية
 ولقد يميز ما يميز في كل م انه يدل على التاثير القوي في اى ترتيب كان بحيث ان الالف صنف في بيان
 مثل هذه المعاني كما بمسوطا قوله من تقسيم الثاني في ترتيب المصنف هم وكما قوله عن الثالث قوله ومرتبه
 منه إشارة الى ان المستبرها من استعمل هذه الاختلاف على وجوه مخصوصة بخلاف سبق في الثاني من تقسيم الثاني فان المعبر
 فيه مجرد اللفظ والاستعمال على اى وجه كان فانه في قبيل ان في قوله في حق جريان النظم انه لا بد ان يترافعا
 الطريق للمعبر الاستعمال الجوان لان ان المعبر الى كل منها عديمة لا يتفرق بين الصيريه والكناية وقسم التقسيمات
 وان لا يفرق بين الصيريه والكناية والاستعمال قوله من احادهم انه سيم الصلوح بحيث يشمل الافرقة ايضا تقنيه على اللفظ
 هو هذا ما ينبغي تامله من الظاهر قوله ما وضع لم تكن بوضع كثير ليس المراد من الوضوح المعنى النوعي الذي هو الجاز
 والافيد من ان يكون اللفظ بالنسبة الى المعنى الحقيقي المجازي اليف مشتمل على حاشية السيد على شرح مختصر الاصول
 ما يتجسس منه من ان اللفظ الموصوف للمعنيين على السوية لا يصف بالاشتراك الاسباب استعمال وقد يفرق كما في الحقيقة
 والمجازا فاشترك لا يكون اشتراك الاسباب استعمالا فلهذا قوله وهذا لتركيب شامل هو التقسيم المشتمل على الصيريه والمجازا

في بحث الحار قد اختاره العلامة في شرح الحطالة ان اللفظ اذ لم ينفذ هو مفاد ان لم يتحقق بينهما فاعل فهو مشترك وان تعلق
فان لم يكن التعلق منسباً فمقتضى القول بان بجزءه الاول والاخرى الاول حقيقة في الثاني بخارجه من كون مشترك متقابلاً لمقتضى
مطلقاً متخفاً لما يكون موضوعاً مشتركاً بدون ملاحظة تقدم وتأخر في تحليل المشترك كما لا يلتزم مطلقاً متخفاً لا لقسمة
فيها واليد في باب الحارج حيث قال اللفظ واحد لم ينفذ حقيقة مشتركة وهو في السبكي في محله ام لم ينفذ هو منها
من المتأخرين فليس هو اخذته انما قدس سرته في محله لفظ وضعه وضعاً واحداً لكثير اللفظ وضعه وضعاً واحداً
بمجرد ان يخلص فهو مقتضى الالبعاد واللفظ جنس وضعه اخر من غير الموضوع وضعاً واحداً عن المشترك لكثير اخر من
الخاص سوى اسما بعد وعن المنكر لثبته لفظ لان المراد وضعه لكثير من جنس لانه كثير بان يكون لكثرة ملحوظة لا وضعه
حين وضعه الكثرة ليست كذلك وان كان لصديق على الكثير وكذا الجرم لحد والمنكر ان لثبته ان بالنبذة الى خبرها
والما بالنبذة الى ما فيها من اختلاف فيه وغيره من خصوصيات من اسما بعد والنبذة الى الاجزاء مرفوعة كانت او منكرة واما
معرفة بالنبذة الى الجزئيات فكما عرف المطلق مستغرق في النوع المنكر لثبته بالنبذة الى الاجزاء واما المرفوعة بالنبذة الى الاجزاء
اولاً الجزئيات فكما عرف المطلق لا عند من القول بالفرق بين استغرق اللفظ ونظام عن مشترك بالنظر الى هاتين الامرين لم يجر من
الساكن ما ينفذ استغرق ان قيل انما يصح للجميع من اللفظ والافقيد الصلوح من اجابة معناه اجمعاً فلهذا بالنبذة الى الجميع
اقسام العام سوى مثل من النكرة والنبذة لفظ الجرم والمرسلان المعروف باللام المفرد على تقدير كونه حقيقة متوافقة
الكثرة ملحوظة وضعه الجرم المعروف ان قيل بطلان محجوزة فكما المفرد واما لافيد الكثرة ملحوظة في وضعه بالنظر الى الجزئيات
والاجزاء البعد واما من فبينا ان الجرم هو الذي ان المصنفات واما الاشارة والموصولات كلها موضوعات للمعروفات
الكلية يشهد الاستعمال في الجزئيات لتعريفهم بعض المحققين لا تفصيله لطلب في موضوعه وذهب الى انها موضوعات للجزئيات
بالوضع العام من حق فيكون في جزئياتها على المطلق في الاول باب احوال المسند ان قال القولين واحد القولين
ابداً الفرق بين الموصولات واما من اسما الاشارة والمصنفات بحيث يصح عدان من الفاظ العموم وانه مركب منها
معدود من السالف فلا يمكن ان يكون متناهي موضوعه للمفرد الكل والجنس من المفهوم من حيث هي والافيد عدة
من المعارف والدليل على اشتغال في الجزئيات والافيد العام من غير اعتبار المراد اخر كالمصنفات لذلك
ان ما حفظ مواقع اشتغال الموصولات بالقرينة صارت في نفسه ليس كذلك وهو مفهوم المتبادر من فحين موضوعها
له لانه الدليل على الوضع الذي ظهر في ان من مثلاً بالنظر الى ذاته من غير ملاحظة خصوصية اذ لا تشمل ان لا يفهم من رتبة
في ذلك الاستعمال الواحد كل التعيينين الصالحين لوقوع من عليهم من حيث كونه متمتعين من غير دلالة على الاستعمال

في بحث الحار قد اختاره العلامة في شرح الحطالة ان اللفظ اذ لم ينفذ هو مفاد ان لم يتحقق بينهما فاعل فهو مشترك وان تعلق فان لم يكن التعلق منسباً فمقتضى القول بان بجزءه الاول والاخرى الاول حقيقة في الثاني بخارجه من كون مشترك متقابلاً لمقتضى مطلقاً متخفاً لما يكون موضوعاً مشتركاً بدون ملاحظة تقدم وتأخر في تحليل المشترك كما لا يلتزم مطلقاً متخفاً لا لقسمة فيها واليد في باب الحارج حيث قال اللفظ واحد لم ينفذ حقيقة مشتركة وهو في السبكي في محله ام لم ينفذ هو منها من المتأخرين فليس هو اخذته انما قدس سرته في محله لفظ وضعه وضعاً واحداً لكثير اللفظ وضعه وضعاً واحداً بمجرد ان يخلص فهو مقتضى الالبعاد واللفظ جنس وضعه اخر من غير الموضوع وضعاً واحداً عن المشترك لكثير اخر من الخاص سوى اسما بعد وعن المنكر لثبته لفظ لان المراد وضعه لكثير من جنس لانه كثير بان يكون لكثرة ملحوظة لا وضعه حين وضعه الكثرة ليست كذلك وان كان لصديق على الكثير وكذا الجرم لحد والمنكر ان لثبته ان بالنبذة الى خبرها والما بالنبذة الى ما فيها من اختلاف فيه وغيره من خصوصيات من اسما بعد والنبذة الى الاجزاء مرفوعة كانت او منكرة واما معرفة بالنبذة الى الجزئيات فكما عرف المطلق مستغرق في النوع المنكر لثبته بالنبذة الى الاجزاء واما المرفوعة بالنبذة الى الاجزاء اولاً الجزئيات فكما عرف المطلق لا عند من القول بالفرق بين استغرق اللفظ ونظام عن مشترك بالنظر الى هاتين الامرين لم يجر من السابق ما ينفذ استغرق ان قيل انما يصح للجميع من اللفظ والافقيد الصلوح من اجابة معناه اجمعاً فلهذا بالنبذة الى الجميع اقسام العام سوى مثل من النكرة والنبذة لفظ الجرم والمرسلان المعروف باللام المفرد على تقدير كونه حقيقة متوافقة الكثرة ملحوظة وضعه الجرم المعروف ان قيل بطلان محجوزة فكما المفرد واما لافيد الكثرة ملحوظة في وضعه بالنظر الى الجزئيات والاجزاء البعد واما من فبينا ان الجرم هو الذي ان المصنفات واما الاشارة والموصولات كلها موضوعات للمعروفات الكلية يشهد الاستعمال في الجزئيات لتعريفهم بعض المحققين لا تفصيله لطلب في موضوعه وذهب الى انها موضوعات للجزئيات بالوضع العام من حق فيكون في جزئياتها على المطلق في الاول باب احوال المسند ان قال القولين واحد القولين ابداً الفرق بين الموصولات واما من اسما الاشارة والمصنفات بحيث يصح عدان من الفاظ العموم وانه مركب منها معدود من السالف فلا يمكن ان يكون متناهي موضوعه للمفرد الكل والجنس من المفهوم من حيث هي والافيد عدة من المعارف والدليل على اشتغال في الجزئيات والافيد العام من غير اعتبار المراد اخر كالمصنفات لذلك ان ما حفظ مواقع اشتغال الموصولات بالقرينة صارت في نفسه ليس كذلك وهو مفهوم المتبادر من فحين موضوعها له لانه الدليل على الوضع الذي ظهر في ان من مثلاً بالنظر الى ذاته من غير ملاحظة خصوصية اذ لا تشمل ان لا يفهم من رتبة في ذلك الاستعمال الواحد كل التعيينين الصالحين لوقوع من عليهم من حيث كونه متمتعين من غير دلالة على الاستعمال

والا فلو بان لا يتحقق الثاني واحد يتحقق في المتن ولكن من غير اعتبار اهتمامه بالصلوة قد يعين الاول نحو قوله تعالى فاعلم ان
 في السموات والارض قد يعين الثاني نحو من دخل هذا المحسن او لا ومن دخل المحسن فعلى ما ينبغي ان يقال انه موصوف بالمصطفى
 الكلي من حيث الصدق على كل المتعينين كذلك ولكون المتعينين من حيث التعيين معتبرين في وصفه عدس المعاني فان
 الكثرة كالمضمرات ولكون المقتر فيه كلهم لا واحد تعين عدس الفاظ العموم المضمرات لان المفهوم مثلا اذا سئل لا يدل
 يراد منه ولا يتحقق في ذلك الاستعمال الواحد الا الواحد المتعين فيه ولا يمكن ان يقال ان يكون من مثله موصوفا لكل المتعينين
 انفسهم كمن كان بالوصف العام او لا وصفا متعددا لانه يلزم تعامل اللفظ في اكثر من معنى واحد في اطلاق واحد
 الا ان يلزم من هذا انما يستحيل اذا كان باوصاف متعددة او بالوصف واحد فلا يفهم من هذا ان الكثرة ايضا ملحوظة في
 وصفه بالنظر الى ذاته او بالوصف المصنفه فتعريفات بالنسبة الى المعنى المحدد في الواقع لك اختلاط من وصفه في نفسه
 بالنظر الى الجبرئيات ووصفه موصوفا بالصفة موصوفا بالصفة بالنظر الى الوصف النوعي ملحوظة فيه الكثرة وكذا لفظ جميع
 فانه موصوف بالمجموع الوحدات واما قيد الاستغراق لما يصلح فهو ظاهر بالصدق على الكلي بناء على حمل الصلوة على الاعم ولا بد
 عليك انه لا بد في مثل قوله حيز من جردية والكثرة الموصوفة بالمعرف بالام الحس اذا اقترن بحرف الاختصاص وغير ذلك
 مما يدل على العموم بالوصف الشخصي ان لا يخبر الوصف النوعي ايضا او يحيل مجازا في هذا المعنى في الوصف في التعريف في مثل
 الوصف المجازي او يحيل التعريف بالعام الحقيقي او يقال ان هذا المعنى يستلزم لفظا لا التزام التعريف بالعام في
 وانه لا فرق بينه وبين الكثرة المنفردة الكلام بعد محل تأمل بدأ معذري في بيان هذا التعريف من غير شبهة من مخالفة
 احده بالصفة وحدت انه الحق الصريح والمكابير الجوهل منه فخره العديهي بسبيل الحق منه الرشد وقوله والا فلو
 ان يقال انهم ان لم يصفهم ثم يفتح كلام القوم ويؤخروا ويجردوه عن الزوائد فالقرب بالنظر الى تقييده الوصفية ليعال
 هذا القيد للتحقيق لا يفيد فائدة لغوية بدون فكون من غير الحس غير مقصود وهو الاتقرار بخلاف ما اذا قيل انه لا يحترز
 فانه يحصل بدون الوصف فيكون زائدا ينبغي استغاطه فانه قد اورد عليه من ان القديس اذا كانا مخبرين في
 الاخر اجماعا لم يخرج وقد تكلف في توجيهه ليعال ان مدار العموم على الاستغراق والوحدة صفة الوصف ذلك اللفظ المستغرق
 مكانه قيل العلم لفظ مستغرق لما يصلح له بالوصف الواحد قوله قلنا فخرج اللفظ عنه قدس سره اي على تقدير
 تفسير الاستغراق باقتضائه المشترك بالنسبة الى معانيه وبالحمل بالنسبة المشتركة الى مفهومه بالنسبة الكثرة بالنسبة الى افراد
 مفهومها من غير تفاوت في الاستغراق وعدمه متى الوصف الاستغراق على سبيل البديل بان قصد الشمول لكل فرد
 لكن لصفة الافراد حتى لا يتحقق الحكم دائما بالعبارة كان متساويا لاشل من دخل وادى اولادون الكثرة في الانبات

بالمعنى
 الاستغراق
 او في كل
 موصوف
 بالصفة
 المستغراق
 المستغراق
 المستغراق

في المراتب لكن لا ينبغي ان لا يتناول المشترك بالعبارة الى معانيه انتهى بعد ليس المراد من قوله في اي حين كون المراد ان الاشتراك
 في جميع حيث يشمل على سبيل البديل لانه لا بد من ارادته كذلك كيف لا وكلمته من في من دخل وادري اذا ما علم الاستغراق
 فيه على سبيل البديل بل المراد منه حين التسمية حيث يشمل المشترك غير صحيحه شمول الكثرة المنعقدة ايضا لاعتلاقات بينهما في
 الاستغراق بوجه **قوله** ولو سلم ان لا يسلم ان لم يوضع للكثير بل هو موضوع الكثرة بمعنى انه وصفه لاشتراك فيه وحدان الكثير
 وهو الغرض المبهم او المفهوم الكل **قوله** دون الجرم المنكرف انه موضوع للكثير ما شبهته اقله ثمة ولما كان ملحظة ان يقال
 ان لا ينقض الجرم المنكرف اعمى قول من قال بمحمومة فلهذا رد على قول القائل بعد محمومة والحكم موضوعا للكثير فلهذا
 غير متفرق للاحاد عنه فقال فانه يستغرق الاحاد اعمى الجمعا اذ في احاده وافراده على سبيل البديل عند القائلين ان
 محمومة الغرض المتضمن هو الاستغراق على سبيل الشمول غير ان ينقص به على قولهم قوله فانه ملته لما استغاد وهو ان ينقص الجرم
 المنكرف واد الربيع غير مدفوع فانهم **قوله** والعلم لا ينبغي عليك ان يفيض الغطاء العموم موضوع للكثير بان وصفه لكل واحد من
 الوجودات بناء على ما ذكره بعضه الملة والدين من اعتبار الوصف العام في الملوكت اذ كانت موضوعه للمفهوم العلم فيكون
 موضوعا لاشتراك فيه وحدان الكثير ولعقبها بان وصفه لاشتراك فيه وحدان الكثير كما لم يف علم الاستغراق فانه
 موضوع لتحقيقه الجبس عند البعض والعهد والاستغراق بمعنى القرائن وبعضها لم يحجم وحدانه كلفظ الجرم والوسطا لوقوم
 وابن الحاجب عرف العام بادل على سميات باعتبار احراز اشتراك فيه خلقا ضرورة بلا غير ضرورة على مثل لفظ الجرم على
 من علم الهندس المشهور فتم **قوله** در جل و فرس لا اخرا للماد وصفه له جل و فرس اللهم لان القائل بناء على ان الكثرة
 موضوعه لغرض المبهم ان لغرض المبهم اخرا **قوله** المنجز هو الاجزاء المتفرقة ليس المراد الاتفاق في لفظها او الاتفاق في متفرقة
 في لفظ البعض بل الاتفاق في اسم مقصودا لفظا على الجزئيات وابتداءا وكما يدل عليه قوله كما حاد الملة اى الاجزاء المتفرقة
 كاتفاق آحاد الملة فان المقصود الملة اطلاق الواحد على الاجزاء او كذا في لفظ الجرم المصنف بالاجناس المختلفة الملتصقة
 الاجزاء او لفظ المحسن فقد يجاب عن السؤال بان المراد بالوصف للكثير يجب الاجزاء وان يكون الوصف باعتبار بان يكون
 فيه ذرية مثلا ليس كذلك والاعراض ان يكون اطلاقه على تلك الذات بعد قطع امتية مجازا **قوله** فانها اعمى الاجزاء
 المتفرقة في الاسم او اعمى الملة من حيث كونها اتحادا لها تناسب جزئيات المعنى الواحد المتفرقة تلك الجزئيات فذلك
 المعنى والمتفرقة فيه فيصير اعتبارا بالنسبة الى الكثير كما في الجزئيات البية **قوله** فان قيل المنكرة المنفية عام لم يمكن ان
 يجاب عنه بان لا يسلم انها لم يوضع للكثير بل هي موضوعه له بمعنى انه وصفه لاشتراك فيه وحدان الكثير وهو الغرض المبهم
 او المفهوم العلم فلهذا قلنا الوصف علم المنجز حاصل الجواب على وجه التحقيق ان المنكرة موضوعه لغرض المبهم فاذما سحب

عليها التقى افاقت به تقابل الفرق والمبهم فالسكرة المنقضية مستقلة وموضوعه له كون حرف التقى موضوعا للفظي والسكرة للفرق
المبهم واليهما تراكبية وضعفت باعتبار ما وضعنا لوهي انما الحكم عن الكثير الغير المحصور قال الشاعر قدس سره في المثل ان
السكرة في سياق التقى والضمير والاستفهام ظاهرة في الاستعراق وتخييل عامة احتمالا مخرجها الاستدلال القرنيته نحو ما في محل
بل بطلان وفي الاستجاب ظاهرة في عدم الاستيعال فيه مجازا نحو مخرجه من جراحة وعلقت نفس فاقدم هذا اذ كان بدون
من ادما مظهره او مقدره نحو لا اجل في الدار فهو نفس في الاستعراق **قوله** لا يقال في جواب ان بعض تعريف العام
بالسكرة المنقضية **قوله** المنقضية المحمودة من خروجها عن تعريف العام لا يفران المعروف هو العالم الحقيقي وهي مجاز يمكن
خارجة عن المعروف **ايه** **قوله** لا نقول الجزم ليزان **قوله** انه مجاز ممنوع سواء اريد انه مجاز لم يستعمل في ارضه لكنه المجاز
او اريد انه مجاز في معنى العموم كما يدل عليه قوله في تعريف العام حقيقة الاول ثلاثة السبل الانيا وضعفت له بالوضع المنقضية
فيكون حقيقة المجاز في الدلالة الثانية فله موضوع له بالوضع النوع والسبق ذكره قليل لم يعد فافهم فان الناظرين قد يجدوا في
توجيه هذا الجواب ثم الشارح لا يذكر في مسئلة العموم المجاز ما يدل على ان السكرة المنقضية مجاز وحيلة وليلا يشمل الوصف في العام
لوضع المجاز في وصفه ما يدل على ان البعض ما ذكرنا في تعريف العام لكن لم يرد على هذه التسمية اللفظ بالنظر الى المعنى الحقيقي
والمجازي المشتبه كالمثل الى المعاني المجازية فقط اليعود وقد جعل قوم منه انه مشترك كما سيصرح الشارح في مسئلة الجهم
بين الحقيقة والمجاز في النظر الى معنى النفس ذلك الكثير لا بالنظر الى اللفظ كما سبق **قوله** ولفظ افعال موضوعها
الكثير غير محصور فانه لا يدخل تحت الضبط والمحدود بالنظر الى نفسه من قطع نظر عن اللفظ فانهم **قوله** لا نقول الجزم
ان المراد من الصلوح انما لما مثله صالحا لا حاد صلوح الكل لا جزاء في النظر اليها يكون داخل في قوله مستغرق لجميع
ما يصلح له فيخرج بقوله فهو محصور واما بالنظر الى جزئياته فاذا كان معروفا لا مطلقا لمعرف وان كان منكرا فالكثرة متبينة
ومستفيدة فانه ما قيل من ان قيد غير محصور لا يجوز استعماله وطلعا فانها غير محصورة بالنسبة الى الجزئيات وتكلف
في جوابه انه قد تم في سياق التقى مقتضوه انهما محصورا وهي محصورة بالنسبة الى الاخرى ما قيل من ان التعميم الصلوح
لا يخرج الجزئيات من كونها يصلح فاما ان لم يستبقوة بالنسبة لبعض يصلح وهو الجزئيات فوسم لان الشارح لم
يرد التعميم بل مراد من الصلوح ان يكون الصلوح احد افعاله او في كلامه الشارح مع علمه الجهم والصلوح لما في الجزئيات
الى الاخرى لا بد من ان يكون الصلوح احد افعاله او في كلامه الشارح مع علمه الجهم والصلوح لما في الجزئيات
غيره لا جزاء وقد سبق **قوله** او لكل لا جزاء وكذا الصلوح الاسم مشترك في كل واحد من دلالاته وانما لا يخصصه لانه داخل
لنفي الجواب **قوله** فاعتبر لانه عاقله ليس الجزئيات الاسم الصلوح لا حاد صلوحا لانه ان يقال ان استعمال الاسم

الطاهر لا يطالب الصغير فقد كما هو الظاهر وهو خارج عن الاقسام لكونه بحضرة وهو ضمير الفاعل في ما قبله المجرم في قوله مشتقا او هم
 جنس مثلا كما انه تأويله في الترفيف والتفكير صرح به بشارة الرضى ويدخل اسماء الاشارة والموصولات في اسماء الاجناس
 فانها على رأي الجمهور موصولة للمفعول الكلية ان كان هذا خلافا لما عظم عليه النحاة **قوله** فكانه تأييدا ليدل ان
 يذكر لقوله الاسم الظاهر معقوبا بالنظر اليه ليصح اخرج اسم الاشارة دون الموصول قال المصنف ثم ان كان متناه عين ما ضم له
 المشتق منه موزن المشتق فمضغنة فقل عنه اي لفت الفاعل والمفعول والصفة يشبهته فان الضارب مثلا متناه عين ما ضم له
 ما وضم له المشتق منه وهو الضرب موزن المشتق وهو وزن فاعل فان المعزب. وضم له المشتق المعلوم وزن الفاعل
 وضم له من قام به الحدث بالحق الحدث دون البثوث فمضغ الضارب عين المعزب المشتق من الضرب موزن المشتق الفاعل المتجر
 يعني ان المراد من وزن المشتق بنية موزن فليكون وزن المشتق معتبرا في جانب الموصول جزاء منه والمضغ ان كان
 سنا عينا ما وضم له كلا الامرين المشتق منه بنية المشتق فمضغنة وهذا صادق على جميع الصفات كما لا يخفى مكن الصديق على
 اسماء الزمان والمكان والآلة ولعل المصنف لم يجعلها من الصفات معطلا عامرة كما انه جعل الصفات معطلا لا اسم الجنس
 خلاف اصطلاحهم ثم التوجيه الوجهي الكلامية وقد ادى على تحقيق تلك سماعه منه ولشانه قدس سره جعل موزن متعلقا بها
 فاعتبر وزن المشتق جانب الموصول لجزء منه حيث قال فالضارب لفظ مشتق من الضرب متناه مع الفاعل دارا
 مدلوله وقيد به باسمه التعيين عند وزن المشتق شايه ليخرج اسم الزمان والمكان والآلة وهو لصيد عند الفعل او تعينه عليه
 اذا التبعين عنه بالفاعل المعقول شايه فورد عليه ما ورد قدس سره تعقبه وتعالى ان يقول هذا التفسير الى آخره وقيل ان
 المراد بوزن المشتق وزن عينه ولا شك ان جميع الصفات كالعشان وغيره من جنس اسم الفاعل والمفعول ككلا
 الآلة مثلا اولن المراد منه مطلقه لاحضه ص الفاعل المعقول كما نرى بشارة قدس سره ولما ذكر المصنف الموصولة
 مقدما وادخل كلمة موزن المشتق الدال على الغدت شارة الى ان الاول مقصود واصالة ما دللنا في تباع فمضغ
 الزمان وغيره لان المعزب المصنف فيها ليست مقصودة بل ذات بل لا بد والعكس وان موزن مشتق بوزن كما في جميع
 لكن المراد من وزن المشتق هو المشتق لا هو المتعارف لا الهية فيكون المعزب ان كان متناه عين ما وضم له كلا الامرين الضرب
 وللفعل الفاعل الذي هو وزن الضارب مثلا وهذا صادق على جميع الصفات فان المنكر مثلا متناه عين ما وضم له
 الاكسار ولفظ المتفعل الذي هو وزن المنكر فان لفظ المتفعل موصوف لما قام به الفعل ما في هذه الوجوه من
 التعلقات الباردة اسمية الخبز عليك بالتأمل فيها تتركنا ما مخافة الالطاب فتأمل قال المصنف ثم فان الشخص
 متناه فعلم ان المراد من الشخص الخارجي شخصه الا علام المحفظة وان اراد به الشبهل الذي في لفظه اي موصوفة

الطاهر لا يطالب الصغير فقد كما هو الظاهر وهو خارج عن الاقسام لكونه بحضرة وهو ضمير الفاعل في ما قبله المجرم في قوله مشتقا او هم
 جنس مثلا كما انه تأويله في الترفيف والتفكير صرح به بشارة الرضى ويدخل اسماء الاشارة والموصولات في اسماء الاجناس
 فانها على رأي الجمهور موصولة للمفعول الكلية ان كان هذا خلافا لما عظم عليه النحاة
 يذكر لقوله الاسم الظاهر معقوبا بالنظر اليه ليصح اخرج اسم الاشارة دون الموصول قال المصنف ثم ان كان متناه عين ما ضم له
 المشتق منه موزن المشتق فمضغنة فقل عنه اي لفت الفاعل والمفعول والصفة يشبهته فان الضارب مثلا متناه عين ما ضم له
 ما وضم له المشتق منه وهو الضرب موزن المشتق وهو وزن فاعل فان المعزب. وضم له المشتق المعلوم وزن الفاعل
 وضم له من قام به الحدث بالحق الحدث دون البثوث فمضغ الضارب عين المعزب المشتق من الضرب موزن المشتق الفاعل المتجر
 يعني ان المراد من وزن المشتق بنية موزن فليكون وزن المشتق معتبرا في جانب الموصول جزاء منه والمضغ ان كان
 سنا عينا ما وضم له كلا الامرين المشتق منه بنية المشتق فمضغنة وهذا صادق على جميع الصفات كما لا يخفى مكن الصديق على
 اسماء الزمان والمكان والآلة ولعل المصنف لم يجعلها من الصفات معطلا عامرة كما انه جعل الصفات معطلا لا اسم الجنس
 خلاف اصطلاحهم ثم التوجيه الوجهي الكلامية وقد ادى على تحقيق تلك سماعه منه ولشانه قدس سره جعل موزن متعلقا بها
 فاعتبر وزن المشتق جانب الموصول لجزء منه حيث قال فالضارب لفظ مشتق من الضرب متناه مع الفاعل دارا
 مدلوله وقيد به باسمه التعيين عند وزن المشتق شايه ليخرج اسم الزمان والمكان والآلة وهو لصيد عند الفعل او تعينه عليه
 اذا التبعين عنه بالفاعل المعقول شايه فورد عليه ما ورد قدس سره تعقبه وتعالى ان يقول هذا التفسير الى آخره وقيل ان
 المراد بوزن المشتق وزن عينه ولا شك ان جميع الصفات كالعشان وغيره من جنس اسم الفاعل والمفعول ككلا
 الآلة مثلا اولن المراد منه مطلقه لاحضه ص الفاعل المعقول كما نرى بشارة قدس سره ولما ذكر المصنف الموصولة
 مقدما وادخل كلمة موزن المشتق الدال على الغدت شارة الى ان الاول مقصود واصالة ما دللنا في تباع فمضغ
 الزمان وغيره لان المعزب المصنف فيها ليست مقصودة بل ذات بل لا بد والعكس وان موزن مشتق بوزن كما في جميع
 لكن المراد من وزن المشتق هو المشتق لا هو المتعارف لا الهية فيكون المعزب ان كان متناه عين ما وضم له كلا الامرين الضرب
 وللفعل الفاعل الذي هو وزن الضارب مثلا وهذا صادق على جميع الصفات فان المنكر مثلا متناه عين ما وضم له
 الاكسار ولفظ المتفعل الذي هو وزن المنكر فان لفظ المتفعل موصوف لما قام به الفعل ما في هذه الوجوه من
 التعلقات الباردة اسمية الخبز عليك بالتأمل فيها تتركنا ما مخافة الالطاب فتأمل قال المصنف ثم فان الشخص
 متناه فعلم ان المراد من الشخص الخارجي شخصه الا علام المحفظة وان اراد به الشبهل الذي في لفظه اي موصوفة

موضوعه لا يتناول المذنبية بل يتم عدم إطلاقها على الأفراد الخارجية والجواب ان المراد بالعدل في هذا المجال ان
عليتها التقديرية لصورة الاحكام وهي واحدة في الانفراد من الشخص ليس هو الشخص الحقيقي بل التعيين في المراتب
ان العلم المجزئي فيه اشارة الى التعيين بالجنس من سائر النجاس قوله ولا يصح التمثيل بغير جنسنا اصفى على نفسه
لا جعل الصفته مقابل الاسم بالجنس بخلاف تقييد المجرى فان الصفته عند هم داخل في اسم الجنس لا ينبغي عليك ان تقول
نحو مقول العلم لا يصح بنا على ما سبق من انه داخل في الصفته على توجيه كلامه قوله سواء تجد بين الفطنين في العلم
انه تعريف المطلق لا اشتقاق بحيث يصدق على الصغير والكبير والا كبر والافا لم ينفذ الاول لا اتفاق في الترتيب ايضا
كعزب من العزب وفي الثاني لا اختلاف فيه كعزب من الجرد وفي الثالث التماس في اصل المسمى ثم اتعاذ بالحق
وفاق وان الترتيب الثاني لا يصح لاحد الترتيب فيه ويمكن ان يقال المراد من التركيب في الاول هو الترتيب فيكون
كالثاني قوله ولا ينبغي ان العلم بما يقتضيه العلم لعبد ان صار علما لا يكون مشتقا وليس له اولاد في التسمية
بين الشيعين لا العقل الا باعتبار صفته لها اختلاف اسم الجنس في ذلك مشتقا منها والجنس في ان يكون العلم مشتقا باعتبار
مسمى لازم لبا سبب المشتق منه فيكون كما قال صاحب الكشاف ان الاسم مشتق من اسم الله تعالى متميزة عن المسمى
واشارة في قوله وان الله لم يجز المجرى مشتق من ذلك كعزب في قوله لان الاول مشتق في معرفة المجرى قوله ليرى ان
المراد في المطلق نفس المسمى وان العزب حيث جعل المسمى مقابل الاشخاص في تامل من كلام المصنف هو مسمى على ان اسم
الجنس هو صوره لا غير المنتشرة في المسمى على الفرد ايضا فيكون المسمى نفس العزب فيكون تميز المطلق والكثرة بالاعتبار
فان باعتبار التسمية غير اعتبار اعتبار غير مسمى في العلم لا يضافه اشتقاقه وان صحت كون الفرد منتشرة مساويا لغيره
قوله للعقل بان المراد بالحق حقيقة المجاز او يؤيده ما قال بعض المحققين من ان العلم لا فرق بين المطلق
والمتكثرة في كون المراد من كل واحد منها الفرد عند الاصولين في تحقق المطلق في موضعه على وجهه فيك الشا والعلاني
قال المصنف ثم اذا تأملت السامع انه مشتق من المصنف ثم المراد بالحق بالقرارات على ان يقال ان مراده
من كونه مضمينا للكل ان مراده ذلك المعين من رجل وهو متعلق بما وضع له لان المتكثرة هو صوره لا فرد المنتشرة
التعيين ليس جزوا لا تشرط اذا استقلت في المعين يكون حقيقة الكثرة فردا كما ذكره صاحب التمهيد لكن يلزم على هذا
ان يكون ذكر المطلق في ارادة التخصيص من المجاز فاقول له يستعمل في شيء بعينه في معين في الجملة ليس على كلام
الشخصية والجنسية من حيث انه معين للترتيب معنى على ما شبه من ان المعارف غير العلم موضوعات لغوية كونه شرط
الاستعمال فوجزينا بها فالمراد من شيء اعم مما وضع له الفاعل لما يصدق عليه والحق انها موضوعات لغوية

وصفا علميا ليلزم كم كونها مجاز لا اشتراكا لعدم تعدد الوضعية قوله فالمعنى في التبيين الخ فيكون في لفظ المعرفة
 إشارة إلى تعيين مدلوله بخلاف المكرة والخاصة معلومة وانما يقع ذلك من قوله الاستيعمال لان استعمال الكلمة في المعنى
 ان يكون المرص الاصطلاحي لا يتألف على ذلك المعنى تصدرا وادته منها قوله ولا عبرة بحالة الاطلاق ولا بما عده السامع
 لا عبرة بالتعيين وعدمه في حال الاطلاق فقط بدون دلالة عليه وكذا عند السامع دون المتكلم وليس المراد انه لا عبرة بحال
 الاطلاق مطلقا وقيل مراد المصنف ثم ما وضعه شئ بعينه اي معين بحسب الدلالة عند الاطلاق وقيد للسامع لا فائدة ان
 من وضعها اشتغافا لاسامعها من غير تعيين عنده لكن هذا لا يعبر به اعتبارا كذا في تعريف المصنف ثم اخذ حسن
 واعلم انه لا شك في ان التبيين وعدمه متغير في المعرفة والمكرة فان الحجاب اعتبر بما يجب الوضع حيث قال المعرفة ما هو
 لشيء بعينه المكرة ما وضعه لشيء بعينه المصنف ثم اخذ بما يجب الاطلاق والاشارة الرضي بحسب الدلالة عند الاطلاق وما
 اختاره الشارح قدس سره وتفضيل كل منها لطلب عن موقعه قوله والحديثان ايتيان في التبيين ان اللفظ الواحد
 في استعمال واحد قد يكون التبيينان يستبان فيه كالاشترار والعموم فدل لا يستبان فيه كالعموم فان العين في
 نحو جئت اليوم يعتبر الاشترار فيه فيوجب قرينة التبيين احدى معانيه يعتبر العموم لا فائدة ذلك المعنى بخلاف العموم
 والخصوص ليس المراد اجتماعهما وعدم اجتماعهما في اللفظ في حد ذاته والافيجوز ان يوضع كثر كثر غير محصور واللفظ
 واحد المعنى احد فلتأني في بين العموم والخصوص في عبارة المصنف ثم اشار الى ما قلنا حيث اورد لمثال حيث المعين
 قوله والكلام بعد جعل لفظ نقل عنه قدس سره للفظ بان الواقع موقوف على اشتراك هو الموضوع للكثير بان يكون
 كل فرد من الكثير نفس الموضوع لا اعم من ذلك على ما يتوقف عبارته ولان تفسير الموضوع للكثير ما ذكرناه من تعليل اجزاء الكثير
 متفقة على حقيقة ما اخترعناه لتضيح الكلام ولادالة اللفظ عليه صلا لان الموضوع الواحد النوعي لا يعامل الموضوع الكثير
 المعنى بل يندرج فيه لانه اذا كان المجموع واسطة بين العام والخاص فبالله على قرينة عدم الاستغراق لم يكن من قسام
 النظم صنفين ولعله كما ذكره في المأول لانه لا وجه ويجعل جميع المنكرات جميعا القلة موضوعا لكثير محصور عند من لا يقول بالمجموع
 لا يتخلف وهو ان يراد انه لا دلالة في اللفظ على تعيين عدد اجزاء الكثير فالحق في ذلك بمعنى انه لا دلالة
 فيه على تعيين عدد جزئيات الكثير ولان معنى الفاظ العموم بالقياس للخصوص من اللفظ بان لم يوضع الا وصفا واحدا
 ذلك الموضوع لكثير محصور لم يكن خاصا او محصور لم يكن عاما ولانه جعل للصفة مغايلة لاسم الجنس خلاف الاصطلاح
 ولانه جعل المطلق من اقسام الخاص حيث وضعه الواحد النوعي وقد جعله قسما للمكرة حيث جعله موضوعا للمبني
 والمكرة لبعض من المسمى من غير تعيين لا شك ان مثل رقبة مطلق مكرة سمران المراد منها واحد والعدد اعلم

المراد باللفظ

المراد باللفظ في قوله لا دلالة في اللفظ على تعيين عدد اجزاء الكثير

وادعاهم انتهى انهم وفيها نظر اني الاول فلان اسم الله اذ هو متوهم لنفس بل هو عرض عام والتوقيفات المحاصلة
 للاقسام رسوم واحد وتختلف في بعضها كقوله في الحد والميراث من غير تعريف الكتاب ولو سلم فهو بالحق المتخصص
 لا يمكن ان يكون جنبا كيف وهو بهذا المعنى لا يوجد في غير المشترك الا ان يقال انه يوجد في سائر الاشياء متشابهة في بعضها
 لكل واحد من الاكثر لكنه لو سلم احد لا متقد وان لم يقل المشاهدة قدس ستره وتوهم فيها ولو سلم فيهم كما انه بالمعنى الاخص جنس
 كدلك بالمعنى الاسم لكن التفاوت يكونه قريبا وبعيدا وذكر جنس التعجب في التعريف غير لازم وليس من المصنف مع المجدد
 انما من اشتد على الجنس الفصل الثامن والعشرون واما في الثاني فلان المصنف مع جعل الموصوفه ككثيره لا لعموم المشترك واسم العدد
 وهو والى واضع في غاية الوضوح على ان المراد اسم قوله وان كان الاكثر محصورا كالعده والتعريف بل على ان المراد الاحزاب
 في الاسم والحد واما في الثالث فلان الموصوفه لعموم النعمى موصوفه لم من حيث الوحدة والموصوفه لاكثر باعتبار اشتراك
 فيه الاكثر موصوفه لم من حيث كونه مشتركة في كذا فلا يرد جهلا في الثاني واما في الرابع فلان المجموع المتكامل من ذكره لا يمتنع
 اقتسامه في صنفين ولعل من سبب عدمه انه مختلف الماثل وقد مر ان القرينة لا يخرج من كونها قسم من النظم
 واما في الخامس فلان عدمه غير محصور في الاول بل هو فوق الشبهة في عدد وان كان مختلف المفرد فممكن المنافقة بحجب العقلة
 لكن لا فرق بين الكثرة والقلية عند هذا المصنف كما سيجي واما في السادس فلانه عام بحسب الوضوح موصوفه لاكثر غير محصور ولا يمتنع
 وقوعه على الخاص واما في السابع فلانه جعل لصفة مقابل الاسم مطلقا لا بالشمس فقط وهو ليس خلاف الاصطلاح قال صاحب
 الكشف اسم هو وصفة ولو سلم انهم قالوا ان الاستعارة باعتبار اللفظ مستعارة لسان لانه اسكان اسم جنس فاصليته الا
 فبقية كالفعل ما يشترط منه وحرف استهوه الفعل بالحرف بها خبر من القسم هو الاسم الظاهر فحمله في انوافق لما قالوا عبرانه لا
 يتجاشى عن مخالفة القوم بتجديد الاصطلاح واما في الثامن فلان تأثيره في الاقسام الحقيقية والاعتبارية متدبر قوله
 الثالث في قسم العام انما هو موصوفه من احكام العام لكثرة مباحثه من انه قد يختلف في ان العام المقصود بل هو بان
 عموم اسم لا قوله وقد علم ما سبق الى استخلاصه ليس في موقعه اذ لا يتعلق لافضل حكم الخاص اصطلاحا في موقعه قبله الا
 ان يقال انه لو لم يثبت ان يقال ان ذكر حكم الشيء ما يمكن بعد العلم به من موقعه قال وقد علم انهم قد ذكر تعريف الاسم
 تعريفا قوله اشترطوا ان الرقيل الاشارة في قوله المراد بالوصف لكثيره الى قوله بحسب ذلك المفهوم انتهى ولا يخفى عليك
 ان هذه الاشارة في غاية الخفا وتقل الاشارة في السؤال المذكور بقوله لا يقال ان هذه القضية مستدرك انهم في جوابه انتهى فيجوز
 ان يعلم منها صريحا ان لفظ العامة صالح لغير بانه وقضية اشارة الى انه موصوفه واحد هو لعمى الصديق على الجبريات ولو استقر
 على مجرود السؤال كان احسن واما عليه من ان اعتبار استعراق الاحاد بطريق النظم كور في مجرود السؤال كلام

من الخطأ الفاحش في هذا المقام ما قيل من ان العموم يكون في الالفاظ الموصوفة للامكان لا للمعاني بما يستفاد من
 شتر مختص بالاحول وجوashi اشارة قدس سره عليه عذري ان معنى قولهم ان العموم لا يجري في المعاني لا يستفاد من
 التعميم من انه لا يتصور انتظامها تحت لفظ واحد الا اذا اختلفت في انفسها باذنا اختلفت تدفعت ولم يتفق فيها
 تحت اسم واحد بل بصير كل واحد منها تحت اسم مطلقا مثبت مراد بالاحتمال فلهذا الاسم معنى مشترك لا للمعاني بخلاف
 الاسماء فان الشئ مثلا اسم لكل موجود وكل موجود اسم على حدة وما ذكره ابو بكر الجصاص من ان العموم لا يتقدم
 جمعا من الاسماء في المعاني غلط في العبارة لا المذهب والمراد من المعاني معنى واحد عام كالخشب فان عموم الالفة
 منه بمعنى واحد لا بمعنى فانهم قوله وجوابه ان المراد بالعموم ان يحجب بان اللفظ مقدم على اللفظ لا بالعكس لئلا
 يترجم ما ذكرتم فترد قوله قيل المراد من هذا النوع معتدرا الوصفين لا اشتراك اللفظي بخلاف الاولين قوله
 في وجوب الحكم بثبوت العلم اى لوجوب الخاص ان يحكم بان العلم ثابت له بالضرورة لانه لا يوجب ثبوت في نفس الامر
 فانه قد ما قيل انه يجوز ان يكون حكمه بالعلم قوله ولو فسره بالحكم الشرعي اى بالوجوب وبغيره بناء على ان الكلام اى
 حقيقة وقصد بالذات فلا يراد ان وصفه الباب لبيان افادة الخاص فليس هو الحكم الشرعي لانه لا يمكن ان الوصف ولكن
 الحقيقة حقيقة هو اننا في الواقع لمصنف في صحة التعميم ان القرآن كان لفظا لا على المعنى فليست اللفظة المستدلى
 بالمعنى بل هو الذي يصل ان الوجه الاول ما ظهر الى ما هو ظاهر مسامح الباب له والثاني بالاسم المقصود حقيقة قوله المتعلق
 بالاحكام هم من الذين لاضافة الى تلك ليست للاختزال المراد الخاص المتعلق بالاحكام سواء كان الكتاب او غيره
 فانه قد ما توهم من انه يتأني ما سبق من ان اباحت الباب الاول ثم الكتاب لونه قوله كما انه اراد ان لا خلا
 في ذلك وفي اذ كان احد طرفي الكلام خاصا والاخر عام لا يوجب الحكم من حيث ذلك الطرف الخاص لا مطلقا
 فانه قد ما قيل انه لا يمكن ان الكلام موجبا للقطع فيما اذا كان احد طرفيه عاما وليس كذلك قوله وعبارتهم في هذا
 المقام ان الخاص يتناول الحكم ان يحل كلام لمصنف هو على هذا بان يقال معتمدا قوله لوجوب الحكم قلنا ان وجوب
 الحكم بان مدلوله لا يصدق في الحكم المدلول في الكلام ليس المراد من الحكم الحكم الذي في الكلام لكن الاسباب عدة قوله
 فزيد خاص فيوجب الحكم بالعلم على زيد الا ان يقال ان المراد انه لوجوب الحكم بان مدلوله مراد في الحكم بالعلم فزيد
 قدس عليه قوله والجميع العالم بالمراد بالمراد قدس سره بقوله فان قيل الموجب للحكم هو الكلام المراد
 فنقول قوله اى على وجه تحقيق الاحتمال المراد حاصل النقل ان لمصنف ثم وبهذا الخبر ان النقل من اصحاب
 الشافعي هو في الميزان وعنده من ان الخاص في قوله مدلوله ظاهر لاحتمال المجازة في اللفظ لان الاحتمال

الناشئ من دليل منتف بالاتفاق المطبق على معنى قال المصنف نعم في قوله ثم تقرر والحمد لله الذي هدانا لهذا
 من المجتهدين يصرفون هذا الخاص بدلائل وقوانين الكلام فهو الخاص من حيث هو خاص بالقرينة صادرة عما يصح
 التزيم لها لا بعد تسليم كونها صادرة انتهى صادرة للفظ القولا لاسم العدد فان ثلثة بالاتفاق غير مذكورة في قوله
 ان منتهى كونه قطعيا انه لا يحتمل احتمالا ناشئا عن دليل فيقال بله الخ في معنى انه يصرف دليل قرينة فان قيل انه لاحقة
 في تقرير هذا المبحث في كون الخاص قطعيا لان الظن ايضا لا يجوز صرفه بلا صاف **قوله** اما انقصان فكما في إطلاق
 الاشهر والتمتع لغيره على ما هو الظاهر ان الاشهرين في بعضا ليس موجب الاشهر كما ان القرينين في بعضا ليس موجب ثلثة
 قروء مهران الاشهر اطلاق عليها في قوله ثم الحجج الالوية ولو ردوا انقص حل بعض الاصوليين هذا المبحث من تقررات
 ان اساء العدد لا يرد بها غير مدلولها وان كانت منقرضين لا يرد بها انقص لان الاشهر ليس منها **قوله** فقل لكم
 زاده نالاشارة الى ان الاول مستفاد عليه بنحو بين الخصم والخاص عند مالك مع ذلك المحجة كونهما ايضا مخالف الثاني **قوله**
 وجيب عن الاول ان من قرره انقص بان يقال ان كونه قطعيا لا ينافي في المحل على انقصان فان العالم الفاعل في
 مرجع على الحق كما سيأتي من ان الاشهر في الكمية محل على انقصان لا يدرجهما الجواب والفرق بين قطعية الحكم على
 العالم كحكم جدي في الجواب الظاهر انه مصرف بيان عليه السلام ايا بالشرهين مخصوصين في قوله وعن الثاني
 بانه يجب تبديل الحكم في زمان تلك الحقيقة معتبرة لكنهما لما كانت واقعة كذا في الشيء من الزمان جبا تمام الحق
 لعدم التجربة **قوله** لا قبيل التجربة اى في الاحكام الشرعية فان قيل من ان الحقيقة الاولى اما ان يكون حاصلا
 لعضية او لا على الاول لا يجب شي من الزمان على الثاني يلزم التجزى وعلما انك لم يلزم بها الزيادة لانا
 فختار انهما بعض جفيا لا يلزم التجزى في الاحكام الشرعية لانه صامت تجزى لو قووم الطلاق في اثنا فيا عتبر بعضه مالا
 باخر لانه صامت تجزى في الحكم الشرعي وكون الشيء تجزى في نفسه جبا لعضية مالا باخر في الحكم الشرعي على كونه متجزيا
 في الحكم الشرعي والفرق بينهما ظاهر فانهم **قوله** وليس الواجب عندنا حتى هو المانع ان لا يمكن ان يقال من
 قبل الشافعي سم ان المراد العهر والظهر الذي وقفه الطلاق معتبر لكن كمالا بالزمان كانت في الجفيا لانه لا يقول بل
 فلا يمكن ان يقال معتبر من قبله ولا يجزى عليك ان هذا الشق غير الشقين المذكورين في الاستدلال لان من قوله
 اعتبر العهر الذي وقفه الطلاق اى اعتبر بهم الطهرين الاخرين فقط لا يثبت في آخره اهلا ومعنى قوله ان لم
 يعتبر اى لم يعتبر في العدة اهلا لكون العدة ثلثة اظهارا كما لا يخفى فاعتدنا بكلاما بالزمان جفيا من الاعتراف
 كما لا يخفى قوله حتى يتأتى مثل ذلك ممرانه يد عليه انه يجب بان يقال يلصق ثلثة قروء وبعضا لان الزم

الوقت لا اعتبارا لها فانها لا تطلق على الاشياء حقيقة فيها كما يعرف من المحيط او حقيقة في الزمان في محالها
 الاول فلا يدرك اليوم ان اريد منه بيانها فليس من الامور المستمرة التي تطلق بها على اجزائها وان اريد
 الوقت فعدمه لا يطلق ممنوعا والحاصل على سبيل التفصيل انه لا بد في كون بعض استمراده من الاحاد ومن الاحراز
 من الطرفين اما حقيقة او اعتبارا العقل كخاتمة احدها متفتحة كالانتهاء مثلا تحكم غير متعين فهو كونه باطلا به غير
 نافية ايضا فان بعض الثالث قد احراز من طرف الانتهاء او على الاول لم يوجد في الاول وعلى الثاني يمكن الاعتبار لبعض
 الثالث بل في البعض ظهر احد اقل قلت قد احراز الاول من الطرفين بوقوعه لطلاق في الانتهاء اقل حيث
 من الممكن في الثالث بالضرورة الهدم او الفرق او الفرق او ضياع المال فبني ان يكون ذلك لان الطلاق
 كما هو موجب للعدالة كذا يخرج من مناف لها محرم عليها فيها فكما يتعين الانتهاء بالاول ايتي به في ان يتعين الانتهاء بالثاني
 والقول بان لا بد من جانب الانتهاء الاحراز بالحيض بخلاف الانتهاء الا انهم يحكمون فليتأمل قوله فلو كان آخره لا يحكم
 انه اطلاق اليوم عليه في قوله تعالى قال فليست لي يا بعض يوم حيث قيل انما كنت لي في بعض المرات قبل الغروب
 وقال قبل انظر الى الشمس لو لم تفت فرائي لفتت منها قال بعض يوم على الاضرب فانه يدل على انه قبل روية يفتية
 اطلق اليوم عليه من وقت الضحى الى الغروب لان المختار ان معناه قال كقول الطحان اى لم يتبين انه يوم او بعض يوم
 مما قبل قدره الشارح في شرحه للكتاب بانه على تقدير ان لا يرى بقية الشمس لم يكن له يدوية ما تالاه مات ضحى انتهى
 مدرك ان الكلام بينهما في كونه يوما او احدا او لا يطلقوا ايضا اليوم في الآية بمعنى بيانها قوله فان جاز اطلاق الطهر
 الخ من دون السؤال على تقدير لم يصف به ودفعه على تقدير يقوم بعينه منه وهو ان يقال انه ان جاز انما هو على البعض من الانتهاء
 جاز طارقه عليه بخلاف الانتهاء ايضا فيلزم نقصا والعدا يظهر من ان يعتزل الاول وآخره واول الثاني في حال لم يصف به
 بلخصها صريح الطلاق انما قال صريح الطلاق لان الكليات كلها عند الشافعي يوم لو ان قال لم يصف به فان قوا فان
 طلقها ثم دعى بعض النسخة ان قوله الواو على النسختين لا يعلق لعلقه بالسابق الا من حيث كونه وقدره لو شك ان لو يدعي
 من ان فان طلقها يدل على ان الطلاق يعلقها بانه متعلق بالاول لانه لا يصح ان يكون دليلا لان وصل قوله
 فان طلقها بالاول لانه لا يثبت ان لا يعلق الحكم بصريح الطلاق بل ذلك ليعودتها اجنبية بالجملة لان كون الاول
 من ثم الباب ليس الظاهر مع ان الثاني لا يثبت في قوله النسخة بل هو من الحكم بل هو من قوله وطلاق قولان الصحابة وجمهور العلماء
 وليس في الآية ما يدل على تعيين واحد منها قوله ولديك مستقيم لان قوله النسخة ان قوله ثم قال فان طلقها
 اى بعد المرحلين بيان يكون قوله ثم ان طلقها بياناً للثانية ولعل من ان يكون السابق من الطلقة فيكون

الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

والله كونه من قبوله ثم الطلاق مرتان لليتين ما بين بقونه ثم فان طلقها ثالثة بالنسبة اليها فكان الصواب ان لا يكون مرتين
 في قوله ذكر الطلاق للمعقب للرجعة مرتين عبارة عن تكرير ذكر الطلاق فمرة بقرينة الطلاق بان يحصل حال لا يمنع من العلم
 ثم ذكر الطلاق للمعقب للرجعة حال كونه مشروطا بان يكون مرتين وقوله اي انه ثم ذكر الطلاق الذي يكون مرتين
 بيان ان حاصل المنع لا يقتضي الحكم الا بغيره محذوف الموصول ثم بعض صلته والبعض لو ان لا يجوز ان قوله لم يثنان هذا
 التفسير لانه انما هو على ندره لاشياء حقيقة ثابرة على ان الله ثم قوله ثم الطلاق للمعقب في الطلاق السابق فاعلم ان الطلاق الذي
 عليك فيه الرجعة هو مرتان والثالث لا عليك للرجعة واما على ندره للرجعة فاما لو ادان طلاق السنة المندوب هو مرتان
 على ما نقل عن ابن عباس وهو المنع وذلك لتفرق الطلاق اذا ارد ان يطلق ثانيا وهو مقتضى لفظه لانه لو طلق فليقتضيه
 معناه في نفسه واحد اما ان يقال طلقها مرتين فان من لم يعلم في مرتين في الطلاق على مرتين لكن لم يعلم على هذا
 انه اذا قال طلق مرتين القير الا واحدة لان مرتين حينئذ هو لا يمكن تعلقه بالسابق لانه لفظ واحد وادلوله واحد لم
 يوجد مرتين الا ان يفرق بين الاثنى والاخبار هذا ولا ينبغي عليك ان بدلول مصبغة ثنية هو ثنية على هذا النوع لملوا
 منه التكرير فقط كما في فاجزم بالمعبرتين لان المطلوب ان المندوب في الطلاق مطلق التفرق في خصوص الاثنين
 ومن هذا ان تقييد الطلاق بالرجعي او للمعقب للرجعة على هذا الوجه غير سديد لانه مختص باثنين بقى ان قوله تعالى
 فاما مسك لم يعرف اي بالرجعة وجس المماثلة لو كان المراد الرجعي بناء على ان الله في الاصل للمعقب في الحكم الا
 ان يقال انه تنجيز لم بعد ان علم كيف يطلقون بين ان يسكنوا بحسن العشرة وبين السر والجميل الذي علمهم يكون الله للمعقب
 في المذكور ما قيل من ان التقييد في العلم يمكن لتشفيع الواحد بل مجرد التكرير لكون المراد التكرير مرارا كناية لا لاقتصار على
 الثلث فان مرتين المراد منه الرجوع البعير مرارا كناية وكذا في عليك وسديك وهما مقتضيان على انك فليس شيء
 لان المراد منها مجرد التكرير والاقتصار على الثلث انما جاء من قوله ثم فان طلقها فاما يحل له او غيره فليقال قوله
 اي علمتم فلفظهم نشر لافعال الواقعة في الاية قبل ان ان صيته بالعلم واليقين في كثير من التفسير كالمعقود والاربع
 والتمهيد المذكور وغيره وادعى السهم على ما قال لم يخش في قوله ثم ان ثلثا ان يقسم ان تفسيره لفظ العلم ثم
 لفظا لا لك لتقول علمت ان يقوم زيد ولكن علمت ان يقوم زيد ومعنى لان الانسان لا يعلم في العذر والتمهيد
 فلما بان ما قاله اولوا القول بالعلم انما هي ان يقول علمت ان يقوم زيد فاحمل علمت في ان
 وقال بعض السامع انما وجه الجمع بينهما ان العلم قد يستعمل ويراد بها القطع فلا يجوز وقوعه ان بعد ما ذكرنا في
 وقد يستعمل ويراد بالظن التقوي فيجوز قال جريه يرصني ان ان قد علم ان لا يديننا من خلقه احد قال

هذا هو الوجه
 في قوله ثم فان طلقها
 فاما يحل له او غيره
 فليقال قوله

ثانياً فإن الانسان قد يعلم شيئا وكثيره مما يكون فوالله سبحانه وتعالى لا يشرك به احد والاشهاد الى الوهمين قوله
 ايها الحكماء جئناكم في الخطاب في قوله ولا يحل لكم انتم الايمان بالافعال والاشهاد وقيل ان الخطاب
 وجه يشوش على النظم على قوله المشهور في قوله يخافوا ليقينا وهي على تشبيه الغائب لان الخطاب في صدر الكلام ليعلموا
 آخره بمعاينة اخرى مرادهم تغليب الغائب على المحدث على الخطاب المذكور في ان لا يخافوا ولا ليقينا قوله هو الذي تقر به
 ان السابق ولاحقهم متعديان وذكر فعل الزجر في ذكره مراراً يدل على انه المذكور سابقاً بطريق الضرورة قوله هو ترك
 العطف الخ ليعتبر جعل الكلام الاقرب الذي يصح ان العطف عليه لابد منه ضرورة ان يكون يمكنه ان يكون متعدياً وعطف
 بالعبء على ما هو الباقى قوله كل ما ادا احد ما علمه واقتداه وليس شيء منها كذلك واما لم يتبرع له منهم فعلق الغرض بالحق
 عليك ان يكون كل ما علمه ادا احد ما علمه واقتداه واما ادا وقعها على سبيل التفرقة فكل من الناس في خطا يحتاج
 الى ثبوت ملك آخر كما جدد قبل غيرهم جواز الرحمة بعد الخلف لان فاما مساك حرم يدل على تعقيب الموقوفين
 والى كذا ان طليعة كل ما يكون بعد ثبوت ملك جديد كذلك يجوز تعقيب الثالث لانه ان يكون كذلك فلا يدل على مسرعة
 الطلاق بعد الخلف والجواب عن الاول انه قد ذكرنا ان هذه الفاء على ندرج بحقيقة التعقيب المذكور في الحكم قوله ثم ما كان
 حكم مستند لبيان التعقيب كما بنا على نفسه ولكن الفاء عن الثاني بان توقف الحكم على كذا جديداً فهو يدل على
 جعل التعقيب الثالث لهما بان يكون عقيب المسكاه الذي بعدهما التية الطال لمدلول الفاء الذي هو تعقيبها مطلقاً
 فافهم قوله علام موجب الفاء لغير ان الفاء لا يقتضيه مشروعية الخلف بعد الطلقتين واما لم يكن كذلك فهو على الاصل فيكون
 غير مشروط لان عدم مشروعية لغيره باعتبار مفهوم الخلف لغيره وعليه لا غير منه عند الخفية قوله علام موجب الفاء لغير ان
 انه للترتيب واما ادا جعل على التعقيب فوالله انما هو فاما مساك فان هذا الوجه تنويع آخر للطلاق فاسب ذكره بعد تعقيب
 والتجيز وحمل على تفسير الا ان يخافوا فلا يرد هذا الاشكال قوله وذلك لان الحكم المشرع على غير ترتيب العطف كما هو ظاهر
 قوله بل انه على تقدير الخوف لاجتماع فوالله لا يقتضيه وليس بخلف بل الخلف هو الطلاق وهو كذا قبل الفاء كذا فعل عنه لغير
 ان اللازم هو انتفاء عدمه من اجماع فوالله لا يقتضيه فقط قبل الطلقتين وليس يمنع بل هو مجموع الطلاق المذكور قبل الفاء
 والاقضاء ولا يرد من انتفاء عدمه من اجماع فوالله لا يقتضيه فقط قبل الطلقتين عدم مشروعية مجموع الطلاق والاقضاء
 فافهم قوله لا يكون المراد الخوف عرفاً انه ليس مراد على ندرج بحقيقة بل المراد منه الطلاق الشرعي المندوب
 قال القاضي في تفسير الطلاق مرتان اى بتطبيق الرجعي اثنان وقيل مستند بتطبيق الشرعي بتطبيقه على
 التفرقة وذلك قاله بحقيقة المجموعين والثلث بدعوى قوله وجب عن الاول انه يمكن معنى الآية

منه

الآية الطلاق الرجوع مرتان لعبد ذلك امسك لم يعرف او تسريح باحسان فان خضمتم ان لا يقيا حد وولم تداخا
 فنيا اخذت به وجه يصير بانما يكون قوله الثاني بيان الحكم نوعي الطلاق بال وبالما لا فانه من ما قيل ان قوله تم الطلاق
 مرتان ان قيد الرجعي لا يستقيم قوله نوعين وان اطلق لا يستقيم قول منصفهم وذكر الطلاق لمحب الرجعية
 الا ان يقال ان معناه انه يصير الرجعية لعبد تام الحجة قد يجاب عن اصل الاشكال ان المراد من الرجوع اليه الرجعية فيه
 بلا تحليل وفيه انه كلام على خلاف الاصطلاح **قوله** نزلت في الخلفه روى ان جملة بيت عبد الله بن ابي كانت تحت
 ثابت بن قيس بن ثمال وكانت بينه وبينها فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما انا
 ثابت اليك راسي فراسه شي ما عيب في ديني ولا خلق ولكن اكره الكفر والاسلام والطهارة فغضاني فغضت جابا
 الحياء فزانية اقبل في عذرة فادبو اشد هم سواد او اقصر هم فامته واقبحهم وجاب فزنت وكان احدتها ببيعة
 فاضلعت منه بهاء وهو اول خلمه كان فوالاسلام كذا في المكشاف وحاصل الجواب ان بيان الضرورة وهو الصالح
 شامل للخلفه ايضا فافهم وما قيل من ان الآية لبيان على بال وعلكم حكم الخلفه بلالة انفس او القياس فهو ركيك **قوله**
 لم يصير نزاعا على القيل لم يكن لزمها اشارة الى ان ما نقل عن الشافعي يعني قول من ان الخلفه طلاق ولا يجزى حريم
 الطلاق غير صحيح **قوله** ان قيل الخلفه اعتراض على اصل الاستدلال **قوله** لو سلم الخلفه ليعني الاسلام لزم الزيادة لان
 قوله فان طلقها من قبل الطلاق مرتان وهو يقتضي ان يكون انما لثمة بعد هذا الطلاق متحققا في احد نوعيه ما لم يطل
قوله فبالاجزاء الخلفه ليعني الاسلام لزم الزيادة على الكتاب فبالاجزاء والخلفه المشهور ولا يخفى عليك ان الزيادة على الكتاب
 بمعنى اثبات حكم لم يثبت في الكتاب جائز بدليل آخر مطلقا ومبني على غير مقتضى لقطع اذا كان موجب الكتاب فليست **قوله**
 كحديث الخليفة وهو ما روى ان امرأته فافهم قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا طلق امرأته فافهم فافهم
 الرحمن بن زبير فلم يجد معه الا كهدية تربيته فافهم قال تريد ان تقول روى الى رافعة فقالت نعم فقال لا حتى تزوتني
 من عسيلة ويذوق به ومن عسيلة فافهم ثبت به وقوم انما لثمة التحليل من غير بيتي افتراد طلاق على بال حديث
 انها قالمت طلقني ثمانا من غير ذكر افتراد واما فافهم عسيلة ان كسانا عن العنصرين لكونها مملوكة لا لثمة افتراد وصنعت
 بانها وان الثالب على العسل الثاني اذ ربيده لم يسلطه وهي العسيلة منه كالهذبة من الذهب او على غيبة الذمة او اذ
 الواحدة والمتعرض للجانبين للمأكدة اشارة الى انه هو المقصود فباب التحليل وفي مذوق اشارة الى ان الشبه وهو لا زال
 ليس مشروطا كذا التصغير اشارة الى ان القدر القليل كاف **قوله** لا يقال في جواب فان قيل الخلفه فان
 قلت الترتيب المذكري فهو كرون الذكر على هذا الوجه مناسب كما في ذكر المجلد في الفصل في الحساب مختص بالقاء

الآية الطلاق الرجوع مرتان لعبد ذلك امسك لم يعرف او تسريح باحسان فان خضمتم ان لا يقيا حد وولم تداخا

الرجوع مرتان

الرجوع مرتان

لما من ان اثر الغاية في انها قبلها في المكاتب ما بعد ما تميل من ان كونه غايته لانها في كونه متبعا للمحل الجديد او ليس
من ضروريات كونه غايته ان لا يكون متبعا لمحل ريفان انتهائهما الشيء قد يكون غيوت هذه كما في قوله تعالى ولا تحبوا
الا عابري سبيل تغفلوا فالانفسال مشقت للذخارة ومنه لمجانبة ليس بشئ لان ثبوت بعده ليس بسبب الغائية
بل بسبب الاصل في ان الانفسال من المجنبة العارضة على الطهارة ومثبت الطهارة بسبب الاصل فافهم قوله
ان المراد بالكتاب منها العقد الخ اذا تعرض في الجواب لبيان كون النكاح في الآتية بمعنى العقد مع ان الاشياء مع اليف
قابل به وشرط الدخول بالبحث اشارة الى ان بناء قولهم بالعدم على الاشياء لمحل بسبب الجديد وهو الوجود في
لهم في اثباته هو الحديث الآتية لان النكاح فيها معقد ولقد تمسك في الجواب بالحديث وانما الحكم حتى في النكاح يحكم حتى
في الآتية بالاعتاد فانه يمكن ان يقال في الآتية ان النكاح فاية لعدم محل فاذا ثبت لمحل كان يمكن ان يقال بان
سبب جديد هو الوطى بالنظر في الآتية ومدار الجواب عليه وانما لم يجعلوا نفس العقد سببا لهذا الحديث ليعرف الحاصل ان قولهم
بالعدم ليس مستندا الى محمول حتى في الآتية او الحديث بل هو مبنى على بناءهم لمحل السبب الجديد وهو الوطى المعول
عليه فذلك الحديث الآتية لان النكاح فيه معقد لا الوطى فافهم فانه قد غلط فيمنع على مدعى وقدره نظروا في ان يقال
معنى الآتية حتى يصيب زوجا غيره ومعنى اصابتها ان العلاء بالزوج وبقدر استبعاد من لفظ الزوج قوله فاذا وجد
غيبت العود والخبر معنى اذا وجد الذوق غيبت العود كما لو انها يصير الحكم وهو اذا لم يكن وقت المحرمة لا سبب له سوى
اذا قد ثبت بعده فيكون الذوق هو مثبت له لا سبب سابق ليس المراد بالعود صيرورة المحرمة مسكوحة كما كانت
كما قيل اذا لا يصير المحرمة بمجرد الذوق مسكوحة بل صحته ان الحكم هو ان يصيرورة اليع امر عاذا مثبت لبعده الذوق فيكون
الذوق مثبتا له لا سبب سابق بذا او ثبت بسبب جديد يثبت من كل وجه ما لا غير متفرقة عليه حديثه هذا
فاحديثه في قوله ان يقال على الزوج الثاني سبب لمحل النكاح من كل وجه فكلما مثبت بسبب الحديث فثبت
لعبه الخلقين لم يتم ثبوت اليع بخلاف اذا ثبت بسبب السابق على النكاح فانه مثبت من وجهين فثبت من ذلك الوجه
ففي ما اذا كان متفقا بالمحرمة المعلقة مثبتا لانه لان متفقا بها من كل وجه بخلاف ما اذا كانت غير متفقا فان صحته ان
نكاح لم يكن متفقا بها بل هي متفرقة عليها مما اجتمعها اجتماعا واحدا من كل وجه فثبت على وجهين بعد نكاح الثاني اليع كذا
غير متفقا ابتداء فاما كان الزوج الاول كالخالقة الواحدة قبله يعني كذلك بعده فانه فاقيل ان النكاح من الوجهين
جديد كان او قديما فلا وجه لما ذهب اليه الاشياء في قوله فانه وثيق قوله وهو حادث الخ يعني ان سببية الوطى له انما
هذه المقدمه لا بد لول حتى يرد في الحديث اليع يلزم البطلان من قول قوله وقوله نعم الله الزم مخلوق على سابق

هذا الحديث

والبحصاص من ذهب أكثر المتأخرين من ديارنا مثل القاضي الامام الى زيد ومرتج لا بعد بقل عاتمة المتقدمة وذكر القدر
 ليعلم من اصحاب الحديث كانوا بالعموم ظاهر اني حتى الاعتقاد وليس لا قطعا وردوا ذلك من الشافعي وقال ابو منصور الماتريدي
 من تبعه يوجب العلم ثم لا يتبعه فيه على الابهام بل ان ارادوا تعالى بين العموم والخصوص فهو حق اني قبل العموم على العلم
 والخصوص في الاختصاص وصرحت في التوقيف بان العلمين بالخصوص نوع من الواقعية فعلى هذا الواقعية ثلث فرق فرق الاختصاص
 ثنائان اما التوقيف واصحاب العموم ما ذهبوا على المذهب لكونه على بصيرة في ضبطها وسوق الادلة اليها ثم لا ينبغي على كمالنا
 في الاختصاص انما هو في المدلول المراد في ما وضعه له فهو نوع من الواقعية كما في دليل المذهب ليجتاز التفرع والادلة على توقيفهم
 قال بعض الاقدمين من سلف في القرون الثلاثة ان حكم العام لا يوقف فيه حتى يبين الحدود كما لا يشترك وقال بعضهم ان ثابت به
 والخصوص حتى يقوم الدلالة التي ينفذ امره في ان التفرع في المراد والثبت به والحق ان التفرع في الموضوع من حيث هو مفروغ
 عن الدلالة انما يمكن حينئذ من هذا الفن بغير التفرع الاستعمال والارادة عليه وبين الحاجب حرر التفرع بان العموم صديقا حقيقة
 فيه اذ هي للخصوص حقيقة في العموم كما لا تفرقه وضمنه صديقا اصل او كذا الوضعية لا تفرقه حقيقة متفرعة او كذا التفرع كما لا تفرقه
 على التفرع في الموضوع لظهور الفرقين على هذا حاصل التفرع اليه المراد وان استلزامها موضوعا في الموضوع حقيقة
 فيراد لها تفرع في الموضوع فيراد هو متوقف فيراد ذلك حتى يظهر دليل وقضية فيراد مجازا ولا يعلم الموضوع شيئا والعموم هو حقيقة
 ظاهر وشي منها حتى يظهر دليل لكن يرد على الواقعيين في اصل الموضوع ان ليس الاستعمال فيه لونه تفرعية وعبر دليل معنى
 لتوقفهم في اصل الموضوع والاستعمال بدون الموضوع ولو توسط الفرعية متناه فيعلم بالاستعمال الوضعية فلا معنى لتوقف فيه
 فالتوقف ليس هو كونه حقيقة او مجازا **قوله** قلنا واقعية حتى يجب الاعتقاد اليه ولا يجوز تخصيصه بخر او هو القياس
 ابتداء **قوله** تارة ببيان ان الحد يفرق بين الوجهين ان في الوجه الاول لا يمكن التوقف على المراد بالبيان في الوجه
 الثاني قد يوقف عليه بالانكشاف في الكشف **قوله** واخرى ببيان انه مشترك فيه بشارته ان قوله لا يدركه الجمع في
 مسطور هو قوله لا لا يخل فليكون دليل التوقف ويمكن ان يجعل معطوفا على قوله لا اختلاف اعدا لجمع بناء على ان قال
 لبعض اشرار حين للمنا من ان الاشتراك من ادلة الاحمال **قوله** قلنا اعدا لجمع التفرع الدليل لكونه يعم
 التقريب ان يقال ان لفظ العام يطلق على جميع التفرع فانه يطلق على الثلاثة والاعتقاد المحسوس وما فوقها بالصدق
 عليه وهي مختلفة فمفسدات في موضوعها فليكن موقوفة باسم المراد بالمثل فواقعية حتى تنفي البيان والدليل
 تام على من يعتبر العموم بانتظام مجرى رسم التسمية لا على من يفرضه بالاستتراق والاعمال لم يصفه من هو مبرمج في ان
 المراد من الجمع الجمع الاصطلاحي ولا يمكن الصلح ان يحيل على المعنى اللغوي كما لا ينبغي فليكون الدليل اخص من المدعى

في التوقيف من ذهب اشد من ذلك فليكن حقيقة وقد انما يشكك في ان اصل الامر ثبت

من ذهب اشد من ذلك فليكن حقيقة وقد انما يشكك في ان اصل الامر ثبت

والان يقال انه تصور لا اجمال في خبري القياس عليه سائر افراد العموم فانها تجري فيها مثل من فاتهم قوله ما يفيد
 بينه لثبوت لم يفيد اشارة الى ان مثل الفعل كل اجمعين عندنا قابل بالتوقف ليس مراد منه تفيد لثبوت القول ولا استلزام
 هو بين لثبوت ما هو محتمل فانه قد مر ما قيل من انه منقطع لنفسه حيث اعترف بالعموم المتناول في كل اجمعين قوله واصل
 في الاطلاق الحقيقة اى الاصل ان يكون اللفظ حقيقة فيما اطلق فيه وموضوعه له خصوصه فاقبل من انه لا يلزم من
 ذلك ان يكون مشتركا لمجرد كونه موضوعا للفظ المشترك بين الواحد والكلية مدونه قوله والحجاب عن الاول انه يحمل
 الكل الخمسة قال المستدل من ان الاول لا يوجب لبعضهم البعض انه لا ينسب ذلك بل الكل اولى مما سواه لكونه نجما من الترجيح بلا
 مرجح فانه قد قيل من انه لا يثبت في اللفظ والبراهيات اذ ليس چه قصد واثبات العموم كذا ما قيل من ان كلام من
 الاعداد سوى الكل مدلول له بصفة الانفراد وداخل في مدلوله اللفظ فاجعل في ذلك ان يكون مدلوله الفرد اجمع
 ما مرجح لانه كلام على سند من ان فوجده داخل القابل وصف المدلولية في الجملة بخلاف ما اذا قيل مدلوله في العاطلة المدلولية
 الكل مطلقا فافهم قوله والالحان فاسيا لان كيدا اورد عليه انه لا يلزم اذا كان المستدل سكر الصلوة حارة فثبوت
 وليس كذلك بل هو مشترك لكونه ايضا في العموم قوله ان يوازيه العام القابل اى ياتي لاجل القابل قوله سببه خبري
 بدر بغيره فافهم قوله اى التيمم من مسود فاناس عامم اريد بالخصوص وهو غير العام بالخصوص مستحضر
 الفرق بينهما ان المستدل على المذهب الذي في توجيهه على القابل مما قلنا من التوقيف والميزان من ان الكل سوى فقه
 من اصحاب التوقف فاقول بالوضع للعموم فافهم لان حاصل المذهب الثاني المنسوب الى الجمهور انه موضوع للعموم
 لكن يحل على الاقل للثبوت يتوقف فيما وادوا الجواب بانه اثبات للغة الزعماء على قولهم ان المراد من العام المطلق الاقل
 لغويا ليس لثبوت القول بالوضع الا لانه كذلك لا الموضوع له وان لم يصححوا بالوضع ولم يتصوره لانه هذا حكمي المتخردون
 هذا المذهب بمقتضى الدعوى الوضعية وسفر الجواب بغيره انما فطروا انهم ان اصحاب الخصوص فاقول بالوضع الاقل
 فاحتمل عليهم الامر عليك بالترجيح لانه من كلام سلف لم يخبرك بعلية الحال قوله فهو داخل في المراد بخبره لما قلنا في الحكم
 سواء يتعلق به الحكم ايضا كما اذا كان حكم الكل المجرى عين الافرادى او كما اذا لم يكن كذلك وبه اقد يكفي مرجحا
 لا راد عليه ما فوقه فانه قد قيل ان حكم الكل المجرى جازان يكون مخالف لافرادى فلا يصح ما قلنا انه داخل في المراد
قوله فليزم ثبوت على التقديرين اى الحقيقة لا يكون عين المراد بخبره لانه لا يكون متعلق بالحكم وان كان على تقدير كون عين
 المراد كذا فكذلك تدبر **قوله** ولو سلم في العموم بشر الى ان السابق نقض اجمالى عينى ان ما ذكره كقولنا لانه اثبات للغة
 بالترجيح وهو باطل الثاني فليذكر في موضوعه الاول فاما في ثبوت لثبات اللغة بالترجيح لان من ثبت للغة مدلول من

المراد من العام المطلق الاقل
 هو ما هو مشترك لكونه ايضا في العموم
 قوله ان يوازيه العام القابل اى ياتي لاجل القابل
 قوله سببه خبري
 بدر بغيره فافهم قوله اى التيمم من مسود فاناس عامم
 اريد بالخصوص وهو غير العام بالخصوص مستحضر
 الفرق بينهما ان المستدل على المذهب الذي في توجيهه على القابل
 مما قلنا من التوقيف والميزان من ان الكل سوى فقه
 من اصحاب التوقف فاقول بالوضع للعموم فافهم لان حاصل المذهب الثاني
 المنسوب الى الجمهور انه موضوع للعموم لكن يحل على الاقل للثبوت
 يتوقف فيما وادوا الجواب بانه اثبات للغة الزعماء على قولهم ان المراد من العام
 المطلق الاقل لغويا ليس لثبوت القول بالوضع الا لانه كذلك لا الموضوع له وان لم يصححوا
 بالوضع ولم يتصوره لانه هذا حكمي المتخردون هذا المذهب بمقتضى الدعوى
 الوضعية وسفر الجواب بغيره انما فطروا انهم ان اصحاب الخصوص فاقول بالوضع الاقل
 فاحتمل عليهم الامر عليك بالترجيح لانه من كلام سلف لم يخبرك بعلية الحال
 قوله فهو داخل في المراد بخبره لما قلنا في الحكم سواء يتعلق به الحكم ايضا
 كما اذا كان حكم الكل المجرى عين الافرادى او كما اذا لم يكن كذلك وبه اقد يكفي
 مرجحا لا راد عليه ما فوقه فانه قد قيل ان حكم الكل المجرى جازان يكون مخالف لافرادى
 فلا يصح ما قلنا انه داخل في المراد قوله فليزم ثبوت على التقديرين اى الحقيقة لا يكون
 عين المراد بخبره لانه لا يكون متعلق بالحكم وان كان على تقدير كون عين المراد كذا
 فكذلك تدبر قوله ولو سلم في العموم بشر الى ان السابق نقض اجمالى عينى ان ما ذكره
 كقولنا لانه اثبات للغة بالترجيح وهو باطل الثاني فليذكر في موضوعه الاول فاما في ثبوت
 لثبات اللغة بالترجيح لان من ثبت للغة مدلول من

من المدلولات بتبرجيعها لبعضها البعض غير مركب فيه بالوضوح والاستعمال وانبات الاقل لكونه متقنا كذا لكان
 حجة له لول اللفظ تستعمل مقبولة وادواته مستلزمة للوضوح فيكون انبات الوضوح لمدلول تبرجيعها على الباقي بعض الالفاظ
 ويمكن ان يقرر منقضا تفصيليا باننا لا نسلم ان كونه غير المراد وادواته لا تسيلزم ثبوتها على التفتيرين لان ثبوت المعنى
 لا يكون الا بسبب الوضوح لعلهم بالتبادر وغيره لا يكون مراد في الجملة اذ انبات اللفظ بالتبرجيع ولو سلمنا على ان
 المنقبات بالتبرجيع انما هو بدلالة من حيث الارادة واما المراد لمدلوله فمحددة مطلقا والباطل هو الثاني لان الاول ان
 الارادة غير ملزمة وان المراد من الثبوت الثبوت من حيث كونه مراد الا من حيث كونه موضوعا فلا فليس صريح كلامه
 في المدلولات بل في المراد فلا يكون انبات اللفظ بالوضوح بالتبرجيع على الايراد وادواته لا تسيلزم ثبوتها على الجواب
 من ان المستدل لم يدع الوضوح ليكون انبات اللفظ بالتبرجيع بل الارادة **قوله** باكان احوط لا يتوهم ان الاقتضا
 دليل العموم وكلامهم فيما لم يقر دليله لانه سبب محبان الحمل عليه لانه قال على انه المراد فانهم **قوله** فيكون ارجحيا
 اذ كان الاحتياط مقصودا فيحمل عليه التبرجيع لاجب استيعان الحمل على الاقل مطلقا فاذن قيل من ان الحق من ان لم
 يكون الحق مطلقا من ان يكون مساويا لدليل الاحوط **قوله** على ان لا يكون الجملة ان الاقل ان يقال ان التبرجيع
 وان جملة الكثرة كثيرا بالخلق على ما دون اربعة ولو صحنا فالتعريف هو التسمية بمعنى ما اشار اليه كصنف سم في دليل الاحمال
 من قوله وجملة الكثرة مراد منه كل عدد من اربعة انتهى اي مراد اربعة ناشئة من الوضوح فلا خلاف واقيل من ان ما اورد
 بالنظر الى اللفظ اصطلاحا لا هو كذا ناسا على غرضه لا صوليلين فهو خفيف جدا **قوله** فلا بد من ان يضمن اللفظ
 لفظ سوى غيره الالفاظ المتوازي على عموم لان جميع ما سوى تلك الالفاظ موضوع للتخصص بالاتفاق قبل هذا المذهب
 انما يدل على كون اللفظ موضوعا للعلم لا على كون جميع الالفاظ التي ادعى عمومها كذلك قلنا لما ادعى المخالف التوقف
 او الخبرم بالخصوص والتوقف فيما فوق ذلك في الجمعية بكيفية انبات موجبة جزئية او انما في تلك الالفاظ فانهم **قوله**
 لكثيرين المعاني التي وضعت ليدل التعديدا لكثير في المتن وداك كتيب فالظاهر انه كبرى كبري فيكون الاستدلال قريبا
 واما على ما في الشرح فيكون تمثيلا الا ان تعديدا كثره بالنسبة الى المطلوب لا الوضوح لكنه خلاف الظاهر نعم يمكن ان يستبر
 حيث ان اللفظ كناية بناء على ان لا كثر حكم الكل فتمت التبرجيع بالوضوح يدل عليه قوله ان المعاني المقصودة هي التي يطلب
 قد وضعت لالفاظ لها **قوله** في نظر لان معنى الظاهر انهم مناهم كناية الكبرى ان كان الاستدلال قريبا وان كان
 فهو بيان ان تخلف الحكم عن العلة فان التمثيل لا يتم فيما اذا علم تخلف الحكم عن العلة في بعض الصور لعلها فيهم فانه قد
 زل فيه اقدام **قوله** خاصة بذلك لان فرض المستدل انبات كونهما والله على العموم بطريق انفس **قوله**

كخصوم الروادع الملهي انهم لم يكونوا معاني ظاهرة في الحق بل الى التعبير عنها بل انما هو لخصومها فالمراد من
 قوله لان المعنى الظاهر المعنى الظاهر الذي مست الحاجة الى التعبير عنه وانما ترك هذا التفسير لانه لا خلاف في الاستدلال
 ليس بمجردها بل هو من اجل انهم ساس الحاجة الى التفرقة بين المعنى وبين المعنى في القصد اليه و ساس الحاجة الى التعبير عن المعنى
 ما غير ظاهر لان المقصود بالوضع ليس الا ما ذكره الكل فيه سواء اذ اختلف عنه في موضعين كانا يختلف في غيره وما قيل من ان علم
 علم احد الوضعة الحقيقية عدو ليس لشي لان الاحتمال لا يفيق الاستدلال بل لا بد له من الاثبات وكذا ما قيل من ان خصوص
 وان لم يكن لها الفاعل مفردة لكن لها عبارة مركبة يعقدها وهذا القدر كاف لان مقصودنا بالاثبات انه لا يجوز ان لا يكون للمعنى
 عبارة يعقدها مفردة كانت اكره لان الكلام في تلك الالفاظ التي ادعى عمومها هي مفردة لا يقال عمومها بل لا متفهام
 والموصول وغير ذلك لا يتحقق الا بالالفاظ لكل منها وضع عليها فيكون كناية متفاهة من عام معنى كونه و غيره يحصل
 لفظ آخر الذي لان الازم ما ذكرتم لوضعها على التركيب لا كون الدال مركبا **قوله** و ساس ذلك و ساسهم من غير كناية كان اجابا
 سكونها في تلك لان الاستدلال لم يكن مبنيا على الوضعية فيتم التعريب **قوله** يودي الى ان ثبتت اللفظة فيهم فظهر
 لا يثبت للفظ اللفظ فيمن الواضحة فيهم فظهر لان في الفرض فيه الواضحة فيهم ثبت في مفهومها بغير نصب **قوله** وجيب
 بانه يخص الزمان قلت الكلام في ان قبل التخصيص فلا بد ان يذكر فيها اجتهاد الصحابة من العمومات لا يكون مخصصها
 فلا يكون ذكر المصير بها سببا قلنا انهم اجتهدوا بمعية و ساسهم لاصول التمسك والافرق بين اصول التمسك و ساسها
 لانها انما خصت منه بدليل فمالم لم يخصص تلك اصوله كان محتجا بما يستفاد من لجمية اذ **قوله** فاستألفه في
 الى ان التحريم لا يقتضي النفي في الشجر ان الهام التحريم المذكور في اول آية اعم من كونه عقدا او طيا وقال القاضي في هذا
 بعد تعبير قوله وان يجوز من الاثنين الظاهر ان المحرمات هي حرمت عليكم آية غير مقصورة على الحكم فان المحرمات
 المحددة كما هي محرمات في النكاح هي محرمات في ملك السمين وذلك قال عثمان وعلي رضي الله عنهما عنهما آية جللتها
 آية فخرج على التحريم عثمان التعليل وقول علي رضي الله عنهما ان آية التحليل مخصصة في غير ذلك لقوله عليه السلام ما حرمتم التحليل
 الا غلب المحرم انتهى يعني انها مخصصة فيكون طهيرة آية التحريم طهيرة فلا رضاء فان قلت وعلى الاهل والذوات ملك
 السمين مستفاد غير مقصور على ما تضمنه الملك فحق ومنى المحرمات منه والمنع من غير المنع حيث فلا بد من ان لا يحجب النكاح
 و ليعرف قوله في قبلها ولا يحكم بالآية كما ذكرتم قوله في ما بعد ما واصل لكم ما ذكرتم ان يجوز ما ذكرتم لان على ان المراد
 التحريم بحسب النكاح فلا ان المحرمات الرضاء عنه واهلها والرباب وحلها لا يتناول و رضاء الاب اذا لم يكن
 والدلة لما لاك لا يتيقن من قبل تلك وهذا القدر يكفي في الدلالة على التفسير المراد ان جميع المحرمات المذكورة محرمات في ملك السمين

اليمين ويطاعهم ان يقولوا نفس الوطى فيما يتحقق فيه الملك وعلامة صوره وان لم يجاميه غير ما كاف ولقد روي بحيث
شرا غير لازم اليه على تقدير ما حدث من ملك وادعهم محرم من هذه الآية يكون الوطى ملك اليمين مجامعا منه شرعا كما
تقدم عليه غير معلوم وقوله ثم حرمت الآية مستأنف مقطوع مفصول عما تقدم من انه يمكن ان يكون المراد بالملك الوطى
وقوله ثم ان يتعدى الآية غير مقصور على الحكم قال القاضي بالمراد بالملك الوطى
على الظاهر من قوله مصدر مرفوع نحو قوله المضاف باللام المضاف لغيره المفعول ففعلوا وجماعة افراد الجموع قوله
سواء كان في الحكم غير مشارة الى ان المراد تقييد الحكم لافراد الذين يشهدون من ساق الآية وهي الجموع كما هو ادعى الملك
بين الجموع افراد مطلقا فغير ما قيل ان التعميم يقتضي تحريم الجموع بينا ملكا وبيعا وشرأد مبدية وغير ذلك قال المصنف نعم
فموسوعة الدنيا يقتصرى ارادها بسورة الطلاق وسورة النساء مطلقا سواء يابها الناس التي يركبها بالوطى سورة البقرة
آية النساء وكذا فيهما ويمكن ان يراد بالوطى سورة ياربها الناس لقوله كما ان البقرة اول نزلت في المدينة ولفها في السواقة
والطلاق في الثانية عشر على ما في المسالك واما خروجها عن هذا فممكن ولكن بدخولها في المصنف ثم شأنا باطله لعلها في المطا
من المسالك اي الفتنة وذلك منهم عند الاختلاف في شيء كالواحد يجهلون فيقولون بطله بعد على الظاهر من ان المصنف سمى قوله في
واولات الاعمال النوازل فليس هذا لان ما في سورة البقرة عند مقتضى ما في جملة آيات من جملة آيات تلك بل لاكثر منها
قوله اي وازواج الذين تقدموا لغيره بالمراد بين المستد او اعني والذين في الجوارحى تبرصين ثم اعلى من ذلك الجوارح
في مثل من التمسك بالاختصاص بقدر في الجوارحى تبرصين بعد هم كقولهم من منوا ان بعد هم اي منزه ولقد روي تبرصين لهم
لم يبعد قال الشافعي في جوابه ان الربح حاصل بحدود الضمير الى الازواج المذكورة لان التمسك بتبرصين الازواج الاطراف
بذلك من مقتضى المصنف منها تبعا لمجهولهم من معتدل من تقدير الازواج منها الصحة والقول بالتبادل للماثل المتوفى زوجها
ولعبه حاصل مطلقا ليس بشي لان بعد رجاء الضمير الى الازواج المذكورة بطل الآية وصح القول بالتبادل وعدمه
كما لا يخفى فلا حاجة الى التمسك بما قل قوله منهم من ذبح الى ان التمسك بالاختلاف على التمسك من التمسك الى الازواج
مبنية على حكم الحقيقة لا على احتمال الازواج ثابت حال التمسك بفتة احتمال التمسك بغيره المعلن في الموجب بتمسك من قال
ان موجب العلم بكونه لا بد له على من اقرق معتبره وبين الخاص وبين العلم بفتة فتا لا دلالة ان هذا احتمال
استند الى التمسك في العلم بفتة فتى وهذا كما استند الى دليل فتة الخاص وفي الثاني انه لما لم يحفظ العلم بالعلم
في وسعنا فتة فتة الازواج فتى في العلم بغيره العلم بغيره فتا بحدود العلم بغيره من الازواج الباطنة بفتة
الازواج معتبرة فتى في العلم بفتة فتا في وسعنا الذي يقول بفتة فتة فتا بحدود العلم بغيره الازواج فتا في

اليمين ويطاعهم ان يقولوا نفس الوطى فيما يتحقق فيه الملك وعلامة صوره وان لم يجاميه غير ما كاف ولقد روي بحيث
شرا غير لازم اليه على تقدير ما حدث من ملك وادعهم محرم من هذه الآية يكون الوطى ملك اليمين مجامعا منه شرعا كما
تقدم عليه غير معلوم وقوله ثم حرمت الآية مستأنف مقطوع مفصول عما تقدم من انه يمكن ان يكون المراد بالملك الوطى
وقوله ثم ان يتعدى الآية غير مقصور على الحكم قال القاضي بالمراد بالملك الوطى
على الظاهر من قوله مصدر مرفوع نحو قوله المضاف باللام المضاف لغيره المفعول ففعلوا وجماعة افراد الجموع قوله
سواء كان في الحكم غير مشارة الى ان المراد تقييد الحكم لافراد الذين يشهدون من ساق الآية وهي الجموع كما هو ادعى الملك
بين الجموع افراد مطلقا فغير ما قيل ان التعميم يقتضي تحريم الجموع بينا ملكا وبيعا وشرأد مبدية وغير ذلك قال المصنف نعم
فموسوعة الدنيا يقتصرى ارادها بسورة الطلاق وسورة النساء مطلقا سواء يابها الناس التي يركبها بالوطى سورة البقرة
آية النساء وكذا فيهما ويمكن ان يراد بالوطى سورة ياربها الناس لقوله كما ان البقرة اول نزلت في المدينة ولفها في السواقة
والطلاق في الثانية عشر على ما في المسالك واما خروجها عن هذا فممكن ولكن بدخولها في المصنف ثم شأنا باطله لعلها في المطا
من المسالك اي الفتنة وذلك منهم عند الاختلاف في شيء كالواحد يجهلون فيقولون بطله بعد على الظاهر من ان المصنف سمى قوله في
واولات الاعمال النوازل فليس هذا لان ما في سورة البقرة عند مقتضى ما في جملة آيات من جملة آيات تلك بل لاكثر منها
قوله اي وازواج الذين تقدموا لغيره بالمراد بين المستد او اعني والذين في الجوارحى تبرصين ثم اعلى من ذلك الجوارح
في مثل من التمسك بالاختصاص بقدر في الجوارحى تبرصين بعد هم كقولهم من منوا ان بعد هم اي منزه ولقد روي تبرصين لهم
لم يبعد قال الشافعي في جوابه ان الربح حاصل بحدود الضمير الى الازواج المذكورة لان التمسك بتبرصين الازواج الاطراف
بذلك من مقتضى المصنف منها تبعا لمجهولهم من معتدل من تقدير الازواج منها الصحة والقول بالتبادل للماثل المتوفى زوجها
ولعبه حاصل مطلقا ليس بشي لان بعد رجاء الضمير الى الازواج المذكورة بطل الآية وصح القول بالتبادل وعدمه
كما لا يخفى فلا حاجة الى التمسك بما قل قوله منهم من ذبح الى ان التمسك بالاختلاف على التمسك من التمسك الى الازواج
مبنية على حكم الحقيقة لا على احتمال الازواج ثابت حال التمسك بفتة احتمال التمسك بغيره المعلن في الموجب بتمسك من قال
ان موجب العلم بكونه لا بد له على من اقرق معتبره وبين الخاص وبين العلم بفتة فتا لا دلالة ان هذا احتمال
استند الى التمسك في العلم بفتة فتى وهذا كما استند الى دليل فتة الخاص وفي الثاني انه لما لم يحفظ العلم بالعلم
في وسعنا فتة فتة الازواج فتى في العلم بغيره العلم بغيره فتا بحدود العلم بغيره من الازواج الباطنة بفتة
الازواج معتبرة فتى في العلم بفتة فتا في وسعنا الذي يقول بفتة فتة فتا بحدود العلم بغيره الازواج فتا في

اليمين ويطاعهم ان يقولوا نفس الوطى فيما يتحقق فيه الملك وعلامة صوره وان لم يجاميه غير ما كاف ولقد روي بحيث
شرا غير لازم اليه على تقدير ما حدث من ملك وادعهم محرم من هذه الآية يكون الوطى ملك اليمين مجامعا منه شرعا كما
تقدم عليه غير معلوم وقوله ثم حرمت الآية مستأنف مقطوع مفصول عما تقدم من انه يمكن ان يكون المراد بالملك الوطى
وقوله ثم ان يتعدى الآية غير مقصور على الحكم قال القاضي بالمراد بالملك الوطى
على الظاهر من قوله مصدر مرفوع نحو قوله المضاف باللام المضاف لغيره المفعول ففعلوا وجماعة افراد الجموع قوله
سواء كان في الحكم غير مشارة الى ان المراد تقييد الحكم لافراد الذين يشهدون من ساق الآية وهي الجموع كما هو ادعى الملك
بين الجموع افراد مطلقا فغير ما قيل ان التعميم يقتضي تحريم الجموع بينا ملكا وبيعا وشرأد مبدية وغير ذلك قال المصنف نعم
فموسوعة الدنيا يقتصرى ارادها بسورة الطلاق وسورة النساء مطلقا سواء يابها الناس التي يركبها بالوطى سورة البقرة
آية النساء وكذا فيهما ويمكن ان يراد بالوطى سورة ياربها الناس لقوله كما ان البقرة اول نزلت في المدينة ولفها في السواقة
والطلاق في الثانية عشر على ما في المسالك واما خروجها عن هذا فممكن ولكن بدخولها في المصنف ثم شأنا باطله لعلها في المطا
من المسالك اي الفتنة وذلك منهم عند الاختلاف في شيء كالواحد يجهلون فيقولون بطله بعد على الظاهر من ان المصنف سمى قوله في
واولات الاعمال النوازل فليس هذا لان ما في سورة البقرة عند مقتضى ما في جملة آيات من جملة آيات تلك بل لاكثر منها
قوله اي وازواج الذين تقدموا لغيره بالمراد بين المستد او اعني والذين في الجوارحى تبرصين ثم اعلى من ذلك الجوارح
في مثل من التمسك بالاختصاص بقدر في الجوارحى تبرصين بعد هم كقولهم من منوا ان بعد هم اي منزه ولقد روي تبرصين لهم
لم يبعد قال الشافعي في جوابه ان الربح حاصل بحدود الضمير الى الازواج المذكورة لان التمسك بتبرصين الازواج الاطراف
بذلك من مقتضى المصنف منها تبعا لمجهولهم من معتدل من تقدير الازواج منها الصحة والقول بالتبادل للماثل المتوفى زوجها
ولعبه حاصل مطلقا ليس بشي لان بعد رجاء الضمير الى الازواج المذكورة بطل الآية وصح القول بالتبادل وعدمه
كما لا يخفى فلا حاجة الى التمسك بما قل قوله منهم من ذبح الى ان التمسك بالاختلاف على التمسك من التمسك الى الازواج
مبنية على حكم الحقيقة لا على احتمال الازواج ثابت حال التمسك بفتة احتمال التمسك بغيره المعلن في الموجب بتمسك من قال
ان موجب العلم بكونه لا بد له على من اقرق معتبره وبين الخاص وبين العلم بفتة فتا لا دلالة ان هذا احتمال
استند الى التمسك في العلم بفتة فتى وهذا كما استند الى دليل فتة الخاص وفي الثاني انه لما لم يحفظ العلم بالعلم
في وسعنا فتة فتة الازواج فتى في العلم بغيره العلم بغيره فتا بحدود العلم بغيره من الازواج الباطنة بفتة
الازواج معتبرة فتى في العلم بفتة فتا في وسعنا الذي يقول بفتة فتة فتا بحدود العلم بغيره الازواج فتا في

المشهور انه ممنوع عنه كما ذكره بعضهم في تفصيله سقوطا راد في حق العمل دون العلم به على انه لما كان كلفا باليسر
 وسهلا ليس في سبيل التفتيش على الباطن العلم الابدال لا يراه في كل حال حجة صلا في حقنا يستطفي حق العلم ليس وجعل الحجة في
 الحقيقة لا يغير الباطن الباطن ان كان سبيله لا حجة حقيقة وكان الحجة حقيقة هو لا يغير به فانه السبب الظاهر مقام
 حجة باطنة فعملها تيسير على العباد قوله فطعننا على انه لا حجة قطعية لخاص قوله وبان كل عام له حجة
 ان كل عام محجوع عن قريضة تخصيص عدم تيسير لشيء غير كثر فيه في هذا الاحتمال الميراث الخفية فاذقم ما قبل من المتبادر
 من العبارة ان الخلو عن التحفيع اى عدم بطلان التفتيش والتفتيش وادعوا عدمها غير وادعوا عدمها فاعلم ان كل عام له حجة
 عن القرينة مطلقا بل عدمه لان التحفيع عند عدم قريضة عدمه ليس بواجب بل محتمل فيكون العموم مطلقا لا عدمه نعم يمكن
 ان يقال ان التحفيع لما كان غلبا فلا يقل ما يتحقق به فوجب ان لا يطين العموم بل يطين عدمه والوجب ان لا يثبت
 عدمه فنية العموم لان العموم من لول الفطر احتمال عدمه لا يوجب بلفظة فانهم فان الناظرين قد غلبوا فيه قوله
 ما من عام الا قد خص منه البعض حتى ان هذه الكلية لغير تخصيص منه مثل قوله نعم والى على كل شيء تقديره كيف ولولم
 يكن مخصصا لانقص نفسه فكيفها مبنية على مشيئة تخصيص في الفروع والحق اقليل بالعدم هذا القدر كغيره من العموم
 وهذا هو معنى ابن عباس معنى الدلالة في قوله تعالى فاعلم ان الله تعالى على كل شيء شهيد
 انه عز في الاحكام الفرعية وقد استخرجت ليد العكارة فيها وهي قوله تعالى حجت عليكم انما الله تعالى قد خصص فيها
 بالحق غير ما كلفه قوله تعالى والى على كل شيء عليم ان الله لا يعلم الا ما يشاء ولا يعلم الا ما اطلع الله الذي خلقكم من كتاب
 ثم من الحق الذي خلقكم ثم زكاهم لئلا يعلمكم ثم ينجيكم الله الذي جعل لكم الاصل في كل امر قرار قوله وهذا بخلاف ما هو جواب القول
 وقوله فان قيل الجواب آخر عنه قوله حتى ينشأ وعنه اى عن مشيئة المجاز في الخاص فلا يكون احتمال المجاز ناشئا عن
 دليل هو مشيئة قوله واما الثاني فنقوله انهم لا يستلزم البطلان ذهب بعضهم فمكران مخالفة والحاصل ان القول
 بان العام في باطل الا لا يعلم الا ان العام الذي ليس من قريضة صانعة من عموم ليس محمولا او افعال محجوزا ان
 يكون المراد منه الغيرة هو البعض من حوزة راد البعض من غير قريضة صانعة من العموم انه عليه سلم لم يتلبد في العلم مطلقا
 وحوزة التكليف بالمحجوزات الخطابية التفتيشية الشرعية العامة لانه لا يستلزم حوزة التكليف بايد الخطاب على غيره هو البعض المسماة
 فان الخطاب يدل على جملة اسميات هو محال فيرفع الا ان كان فيها من التفتيشية او ملاحا في الثاني فانها لم يسن ارتفاع
 الا ان عن التفتيشية حكما مبنية على الشرع حيث قال ولما استقام الحكم اذا اسلم كل خطاب غير لازم الا كلفا غير المتبادر
 قوله وهذا هو معنى عدم استقامة الحكم لانهم عدمه قوله من غير قريضة على اعادة البعض المسماة

على ما هو
 في المتن

في المتن

المسببات وما ذكر من شيوه فهو ليس بقضية الارادة بل هو دليل بجواز التخصيص وهو غير الارادة لعدم تسليم جواز الارادة
قوله فان قيل هذا الكلام لا ينافي مع الوجودية البسيطة او رده من قبل المحققين متبادر في بيان ان تفرقة بين العلم والعمل كما ذكرنا
 وانشاءه هو اردو في جواب ما ذكر من لزوم تكليف بالحد والتبليس بخبر ان تلك الارادة ساقطة في حق العمل فانما قسم العمل
 بالعموم والشرعية من غير لزوم التكليف بالحد وبالقضية في حق العلم معني انه لم يلزمنا الاعتقاد بقطعنا بالغير انه لا يعلم منتهى حتى
 يلزم التبليس وعدم استقامة انهم وصحت العمل العموم هو في احتمال الخصوص من القول بالوجوب العمل بالعموم الظاهر بان العلم على
 احتمال الخصوص دليل بقطعنا لا يغيره الامان ولا يلحق عليك ان تقاين في حق العلم تخلف العلم بالعموم المستند الى ان العلم
 الخاص **قوله** فلما كان التكليف الفرعي ان قولنا جواز الارادة لتسليم التبليس والتكليف بالحد في لغة الامان معني على
 انه لا يمكن اعتباره في حق العلم دون العمل مستنداً اليك التكليف بالبين في النسخ كما ذهب اليه المفسر لان الوقوف على الباطن
 والعلم بالبين ليس وسعنا فيسقط في حق العلم فيسقط في قطعي مطلقاً كما في ص فلا يمكن التخصيص باعتباره الا بان يعتبر من كل وجه
 فليس لم تبليس التكليف بالحد في لغة الامان هذا انما يتحقق في المقامات العاظون ما تكلموا منه فاردوا على المصلحة والمنفعة
 وجوابه بان يمكن دفعه بادي في ما ذكر في ما حوت لك **قوله** اقيم السبب الظاهر بمقام الباطن كما قام له في مقامه
 الفعل والسر مقام المشتقة **قوله** وقد قيل ان جواب فان قيل هذا الجواب لا ينافي مع الاسلام في التكليف باليقين المصداق
 في بعض تصانيفه ولما سقط اعتبار الارادة في حق العمل بالاتفاق يسقط في حق العلم بطريق الاولى لان العلم على القلب
 وهو اصل العمل لتقوم الجوارح وانها تابعة للقلب سقط في حق التبع فحق الاصل اولى انتهى واطن ان تثبته في جواب شبهة
 المستفول سالتقامه لزم تقوية حيث قال ان العلم على القلب لم يقل ان العلم هو الاصل من انه كان كافياً في الاستدلال بطريق
 الاولى وسماه انه لما سقط اعتبار الارادة في حق العمل لان العلم لم يكلفنا بالبين وسعنا فلان يسقط في حق العلم
 اولى لانه عمل البصر والافق بين عمل القلب عمل الجوارح فكلمنا لم يكلفنا العلم بالبصير في وسعنا فعمل الجوارح كذا لك كلفنا
 به في عمل القلب من انه اصل له لا يمكن تحقيقه الا بعدة فما لم يعتبر في حق الفروع فلان لا يعتبر في حقها هو اصل تحقيقه اولى لان
 الاعتبار فيها هو اصل تحقيقه لتسليم الاعتقاد فيه دون العكس فلا يصح اعتبارها في حق العمل دون العلم بها بالنظر الى في
 الشرع وفيه فاعلم انما لفظة المقامات من الكشف حيث اعتبر اننا اصل العلم انتم العمل وفي ما قلنا اعتبر اصل القلب
 والتبليغ الجوارح ولا يلحق عليك ان فيه اشارة الى احقنا حيث قال العلم على القلب ولم يقل متعلق بالقلب هو اصل
 الجوارح **قوله** لانه فيسقط جواز الواحد والقياس فان لها احوالاً لم يعتبر في العمل واعتبرت في العلم كذا في الكشف **قوله**
 ودون العلم لان العلم لم يعمد قطعي بالاحتمال بخصوص ما هو وجوبه من احتمال الجهل والقياس بخلاف العلم بما هو واجب من

ان لا يكون واجبا لمن ترتب الثواب فانه اخذ بالاحوط على تقدير عدم الوجوب لا يلزم نقص ولا يكون غنيا
 ترتب الثواب كفيك فانه يجوز ان يكون فوائده عاجلة على ان عدم الوجوب لا يلزم عدم الاستحباب
 الثواب ايضا حجة فانه قيل من ان كل العمل في وجب ليقضي ان لم يترك العمل فيما وجب ليقضي الاستعجال والتكثير
 فالاحتمال في جانب العلم اكثر ولا يقل من المساواة لان المقصود للتكثير هو ان يوجب الموجب القطعي وهو غير محتمل منها لانه
 على تقدير كونه قطعا لا يلزم بعينه لا على وجه القطع الكراهه فانهم **قوله** على انبات الاصل اي على وجه القطعية اذ
 نفس الاصل هو العلم ثبت هو مدفوع **قوله** ليصير حكما المراد من الحكم شيئا المنع النعوى لا الاصطلاح وهو المالم
 ليقبل المنع **قوله** وفيه نظر لان مراد الحكم انما هو السيد الشريف باحاصله ان الشارح رحمه الله حل كلام المصنف مع
 على وجه تيسر اي من طاهر وضار لئلا يكون توجيهه بان يقال ان مراد المصنف من التخصيص التقيصص العاقل فاصفه
 باليورث شبهة اشارة الى ان التخصيص باطلا لا يورث شبهة في اختياره فيه لان الكلام في العام لا يورث شبهة
 يتحمل ان يكون مخصوصا بالعقل او المحس او غير مستقل والا كان مقرونا بالقرينة ولا يحتاج مستقلا لانه شامخ
 عند التخصيص بقى احتمال تخصيصه بكلام مستقل موصول لم يتقبل البناء به قليل جدا ليس دليل على التناهي في التخصيص
 فظهر ان قوله لا يورث شبهة فانه حال من العام قوله لا يورث شبهة بيان التحقيق لكون التخصيص بالعقل نحوه في حكم
 الاستثناء لا نفى للشبهة المذكورة فمقرره يورث شبهة ويحل عليه تكثيرا لمقتضى ان هذه المحصصة التي لبعضها في حكم
 لا يتحملها المتنازع فيها لا يصير مقارنا بالقرينة لا يقال ما ذكرت يدفع احتمال التخصيص لكن يمكن نزول التنازع ولم يتقبل
 الدنيا فلا يكون العام قطعا لا نقول هو الخاص في مستوية الاقدام فيه الكلام شيئا فيما يعبر في حجة العام من حيث
 هو عام متهم والمراد من قول المصنف ان لا نسلم انه شايئ منه شيوعه في حدوده لا بالنظر الى سائر الافراد لان سائر الافراد
 في المتنازع فيه تنفي بانها متحققة ليست لشيئ فلا بد من اقل من التخصيص بالمصطلح الخان نادرا
 بالنسبة الى سائر اشياء لم تقصر كنه شيئا بالنظر الى عدم اقتصره في حكم عدم تعميمه على توجيهه بان المتنازع فيه نادرا
 العام الذي لم يطرحه تخصص وهو باليقيني عدمه لا القطع بعدمه فاما في التخصيص في التنازع في التقيصص من التخصيص
 او المحس او العادة او كون بعض الافراد ناقضا لغيره او مقتصره بالكلام المتنازع في ذلك الموصول كما احتج به مقتصر
 بالصفة لجواز حذفها وان لا ادلى ان يسل قوله لا يورث شبهة على العموم كما هو مقتضى تركها لفظا شبهة ليكون فائده بطلان المقام
 فيكون المنع من التخصيص بالعقل نحوه في حكم الاستثناء لا يورث شبهة البهنية لاني الباقي ولا في العام الآخر الذي
 لا يحققت خصوص لان كل ما وجب العقل كونه غير داخل لا يدخل وما سوى ذلك يفضل كما في الاستثناء فيكون دليل العموم

على وجه
 مقتضى
 التخصيص

على وجه
 مقتضى
 التخصيص

على وجه
 مقتضى
 التخصيص

على وجه
 مقتضى
 التخصيص

على وجه
 مقتضى
 التخصيص

العموم كما ان الاستثناء دليل العموم فانهم قد يجاب عن استدلال من قال لغيره العام بان حاصله على ما وجه له ان
 وقوعه يقتصر على البعض في الأكثر دليل على جوازها في الكل فلا يقتصر فتقول ان هذا ليس احتمالا لانها على دليل ان العظم فان
 وقوعه يقتصر في الأكثر عند القيمة لا يطرح دليله عليه عند بعضها كما ان وقوعه المنطوق في البداهات كبرها انساب لا ينافي
 الجزم عند بعضها فتدبر **قوله** والمصنف ثم توهم ان مراد المصنف المبدل عليه قوله فاعلم ان لا يجب التعلل كما انه غير داخل
 لا يدخل واسمى ذلك يدخل تحت العام وقد عرفت ترجيبه على وجه يكون مراد المصنف من من الشخص من غير العام قوله
 وجه ما فائدة في منكره كونه لا سلم انه لا فائدة فيبيل غرضه لا سلم انه محض ليكون موزنا للشبهة بل لا ينافي فيقال
 المصنف ثم فان لم يعلم التاريخ ان مراد علم تقدم احد البصير وجه الواصل والناهي فان كان المراد العام فمواظف
 في قوله ان كان العام متاخر منه في الأصل لانه ينبغي سوا كان مفصولا او موصولا وان كان المتأخر من من فالحال في كل ما
 غير مستقل بحال الواصل قطعا فهو داخل في قوله ان كان موصولا تحقيد بقى اذا كان في كلامه متعللا بوجه حكمه في كتبه
قوله حل عليه فتدبر في كنف في اول باب العموم ثم قال العام قوله ليس من ادون خمسة او ست صدقة نسخ قوله
 عزم ما سقت السواء ففيه لتسقط على الفوائد العينية ان لم يعلم تاريخها بحال العام آخر الاحتياط **قوله** قوله ثم تراخيا في ان كان
 المتأخر هو الخاص وانما اذا كان المتأخر العام فلا حاجة الى التراخي فانه ينبغي سوا كان موصولا او متراخيا **قوله** وانما قد نجا
 التراخي فائدة الى ان قطع المصنف لم يكون احدها ناسخا والاخر منسوخا ليس على وجهين لان الموجب للحمل على المتأخر ليس
 هو الجمل المتأخر المتراخي بل الجمل المتأخر مطلقا سواء كان موصولا او متراخيا فكان الادنى ان يقول من ان الواقع قدما
 ناسخا والاخر منسوخا اذا كان المتأخر العام وانما من تراخيا ومخصص لا تراخا كان المتأخر الخاص موصولا لكن لما كان المتأخر
 والمنسوخ في صورتين مختلفتين صورة واحدة غير مختلف من التثنية بالناسخ والمنسوخ تعليل **قوله** من الاثنين
 عام الى كل من البصيرين في باب **قوله** المراد من الخاص منها المراد من بينها مقام إطلاق لفظ العام الخاص
 على الاثنين لبيان احكام تعارض الخاص مع العام فيكون هذا تنقيح الاشياء او معنى قوله مثال ذلك اى نظير ذلك لا جزمه لا
 لصحة ما ذكره في انها اذا تعاضدا جعل التاريخ حمل على المتأخر فندلنا في تحفي بل لا نطرحه في الخاص قطعه فلا يثبت
 حكم التعارض باذ لا يميز ان يكون الخاص من وجه العام من وجه آخر فلعيا فندلنا اشارة الى انه قد خرج من وجهه على وجهه في الف
 اذا كان احدهما متراخيا الزم ان يكون المتأخر ناسخا المتقدم موصولا كان او مفصولا لكونه عاما لكونه خاصا لا ينبغي
 مفصولا بل لا يمكن ان يقال ان الخاص والعام من وجه التعارض فلا يكون تعارضهما في جهة مخصوص او العموم
 واللازم بين بينهما عموم مخصوص من وجه كما لا يخفى فلاب ان يكون تعارضهما على اختلاف نحو ما يجحد ان يكون الخاص

من وجه المعاض من جهة الخصوص للعالم كذلك من جهة العموم المحمول على المقارننة بطلعي عند التفاضل من جهة الخصوص
بالنسبة إلى ذلك العالم من جهة العموم نفس عليه إذا علم ما خاخرها فانه إذا خاخر ذلك العالم ينبغي ان ينتج موقولا كان او
مفصولا لانه ليعارضه من جهة عمومها خصوصه غير معتبرا ما اذا خاخر الخا من غير ان لا ينتج الا مفصولا لانه لا يعارضه
من جهة خصوصه فهو غير معتبر كذلك ليعرف العلم بالصواب **قوله** فيكون العموم الخصوص من وجه كما في المثال
فان اولات الاحمال عام من جهة تناوله الحاصل المتوفى عنها زوجها وغير المتوفى وخاص من جهة تناوله المتوفى عنها زوجها
الحاصل لا غير الحاصل والذين يتوفون عام من جهة تناوله المتوفى عنها زوجها الحاصل لا غير الحاصل من جهة
تناوله المتوفى عنها زوجها لا غير المتوفى واما من ان العموم والخصوص لا يجتمعان فالمراد منهما التحقيقات **قوله**
وان علم التاريخ نحتاج الى معرفة على العبدى انه لم يبين حكمه اذا علم المقارننة وذكر في محصل انه يجب ان يكون
الخاص مخصوصا للعالم في اصول الخفية على حكم المقارننة والجمال بان يرد واحد هو ثبوت حكم التعارض في مقدار تناوله
ولكن لا يخفى ان المقارننة على الحقيقة ما يتصور في فعل خاص للشيء ثم قول عام **قوله** فعل الادال لاهام ناسخه طلقا سوار كان
موصولا ومفصولا اشار في حاشيته على الشرح المختصر الى انه لا يجوز ان يكون في صورة الوصل الخاص المتقدم منية
على المراد من العالم كما في صورة ما خاخر الخا من الموصول قول ذلك لان الخاص المتقدم مثبت من كل وجه كذا العالم لما خاخر
وان كان موصولا فينتج بخلاف ما اذا خاخر الخاص لان العالم هو الموجد والموجد موصولا لا يتوقف بغيره عليه على ما تقدم من ان
الكلام يتوقف ثبوته على المعية ولذا كان الخاص المزجى ناسجا لان العام مذهب من كل وجه لعدم توقف في البديل
قال الشافعي والشافعي البوزيد وجميع من شابه الخا الخاص مذهب من كل وجه لعدم توقف في البديل
مما **قوله** وناسخ له فقدر ما تناوله لانه استدلالا بالعام لعل في موجه ما ذكره في محصله فممن ادعى نسخا منه
لانسان ثم بالنقص من الاخر في كلامه مفصول ان الحلقة الاول والنقص بينهما انتهى فان كان الخاص المفصول ناسجا طلقا
لكان كل النقص لثاني فلا بد من التمهيد باننا يكون ناسجا او يقبل المحل المشتركة بالنظر الى الحكمين كما ان الخاص بعد
الخاص الية كذا كان في البداية اذ ادعى ناسجا لم يبين لعلان ثم ادعى به لعلان آخر يثبت المشتركة لان المحل بينهما قوله
فاستننا راعى متصل فان الاستننا اذ اطلق براء ومنه في الاكثر المتصل اذ المقطع ليس ناسجا حقيقة قال المتصف
والشرط لوجب قصر صدر الكلام على بعض التعادير التي تساقدها وان كان قد نص في اخرج الافراد في كل حال
ان كانوا علماء فكذا الغاية فان اخرج الافراد ليس هي ساقدة البعد وان كان ليعا وقد كما في التوصل الى السبل
الصحيح علم من ميسر ساقدة ساعين واكثر لوم وبيان منه تدا بالي لطيل صاوت تحصيله بالخير والافراد

في وجه المعاض من جهة الخصوص للعالم كذلك من جهة العموم المحمول على المقارننة بطلعي عند التفاضل من جهة الخصوص بالنسبة إلى ذلك العالم من جهة العموم نفس عليه إذا علم ما خاخرها فانه إذا خاخر ذلك العالم ينبغي ان ينتج موقولا كان او مفصولا لانه ليعارضه من جهة عمومها خصوصه غير معتبرا ما اذا خاخر الخا من غير ان لا ينتج الا مفصولا لانه لا يعارضه من جهة خصوصه فهو غير معتبر كذلك ليعرف العلم بالصواب قوله فيكون العموم الخصوص من وجه كما في المثال فان اولات الاحمال عام من جهة تناوله الحاصل المتوفى عنها زوجها وغير المتوفى وخاص من جهة تناوله المتوفى عنها زوجها الحاصل لا غير الحاصل والذين يتوفون عام من جهة تناوله المتوفى عنها زوجها الحاصل لا غير الحاصل من جهة تناوله المتوفى عنها زوجها لا غير المتوفى واما من ان العموم والخصوص لا يجتمعان فالمراد منهما التحقيقات قوله وان علم التاريخ نحتاج الى معرفة على العبدى انه لم يبين حكمه اذا علم المقارننة وذكر في محصل انه يجب ان يكون الخاص مخصوصا للعالم في اصول الخفية على حكم المقارننة والجمال بان يرد واحد هو ثبوت حكم التعارض في مقدار تناوله ولكن لا يخفى ان المقارننة على الحقيقة ما يتصور في فعل خاص للشيء ثم قول عام قوله فعل الادال لاهام ناسخه طلقا سوار كان موصولا ومفصولا اشار في حاشيته على الشرح المختصر الى انه لا يجوز ان يكون في صورة الوصل الخاص المتقدم منية على المراد من العالم كما في صورة ما خاخر الخا من الموصول قول ذلك لان الخاص المتقدم مثبت من كل وجه كذا العالم لما خاخر وان كان موصولا فينتج بخلاف ما اذا خاخر الخاص لان العالم هو الموجد والموجد موصولا لا يتوقف بغيره عليه على ما تقدم من ان الكلام يتوقف ثبوته على المعية ولذا كان الخاص المزجى ناسجا لان العام مذهب من كل وجه لعدم توقف في البديل قال الشافعي والشافعي البوزيد وجميع من شابه الخا الخاص مذهب من كل وجه لعدم توقف في البديل مما قوله وناسخ له فقدر ما تناوله لانه استدلالا بالعام لعل في موجه ما ذكره في محصله فممن ادعى نسخا منه لانسان ثم بالنقص من الاخر في كلامه مفصول ان الحلقة الاول والنقص بينهما انتهى فان كان الخاص المفصول ناسجا طلقا لكان كل النقص لثاني فلا بد من التمهيد باننا يكون ناسجا او يقبل المحل المشتركة بالنظر الى الحكمين كما ان الخاص بعد الخاص الية كذا كان في البداية اذ ادعى ناسجا لم يبين لعلان ثم ادعى به لعلان آخر يثبت المشتركة لان المحل بينهما قوله فاستننا راعى متصل فان الاستننا اذ اطلق براء ومنه في الاكثر المتصل اذ المقطع ليس ناسجا حقيقة قال المتصف والشرط لوجب قصر صدر الكلام على بعض التعادير التي تساقدها وان كان قد نص في اخرج الافراد في كل حال ان كانوا علماء فكذا الغاية فان اخرج الافراد ليس هي ساقدة البعد وان كان ليعا وقد كما في التوصل الى السبل الصحيح علم من ميسر ساقدة ساعين واكثر لوم وبيان منه تدا بالي لطيل صاوت تحصيله بالخير والافراد

كلها الى الاقسام المذكورة من ان مثالي الاخيرين ليسا من قبيل التخصيص بل ترك الحقيقة بلا تارة محل الالحاق قوله
او انفصال بعض الافراد فيجعل مثل هذا التخصيص بالتقتل بناء على ان المراد من النقل ليس بكلام متعلق بعذر الكلام
قوله لا يتأخر الى ارجو الضميمة مقتضى هذا مثل قوله ثم وحرم الربو فان فيه محتاج الى حرج الضمير كونه مستقلا وما اذا
وضعه الظاهر موضع الضمير في هذه الصور يجب ان يكون الاول بان احتياج هذه بصور على سبيل الاطراء بخلاف قوله وحرم الربو
وعن الثاني بان خلاف الاصل فهو على الاصل لم يفد المعنى فذكر متفردا فيكون غير متعلق قوله وهذا قول مفهوم
الصفة والشرط خصها بالذکر لان المصنف لم يخص خلاف المذهب فيها لاني الاستثناء والتأخير في غير فصل مفهوم
المخالفة قوله قلت بل المراد بان العلم اعترض سيد الشرف بانه على هذا ينبغي ان يكون جازيما من باب انقصر لانه
يدل على الحكم في البعض فقط وجيب بان قوله ان يدل على الحكم في البعض مشروا بان يكون في ذلك الكلام اختيار بعض
من الكل وليس جازيما كذلك اذا نكل فيه حتى يكون زيد بعضا منه وهذا الجسم مادة اشبهت لانه شقيق بعض مثل جازي
بعض القوم فالجواب ان العرض بينهما بيان المراد من قصر العلم فلا بد من ذكره اولاً لانقصر مطلقاً سواء كان جازيماً
من انقصر بهذا المعنى غير متشكك في ان هذا المعنى لا يتناول الفسخ لان النسخ متعرض لنفي الحكم عن المخرج والاشهاد فله
نص يتبادر ويمكن ان يقال ان النسخ في نفسه يكون كلاماً تاماً مستقلاً مفصلاً في حد ذاته لا يدل على الاطلاق على حكمه
و اما يدل على الحكم الاخر فله حكمة المسند فصدق انقصر هذا المعنى على نفي نفس ولا يجرد ان يقال ان المراد من قوله
ببينا اي في الاطلاقه غير المتعلق لاني اصل المقسم بل المراد فيه منه هو الجنس ودلالة الحكم في البعض مطلقاً سواء كان في الدلالة
على الآخر كما في النسخ او لا كما لصفة وغيره ولا يتحقق ان انقصر بينهما معناه هو الحكم بالثبوت على البعض بشرط عدم اقتران
بعض الآخر من ذلك البعض فذلك الثبوت الدال عليه الكلام سواء كان له ثبات في نفس الامر او لا ولا يلزم منه
القول بالمفهوم المتعلق لان معناه ان يكون الحكم على البعض من الحكم لعده على البعض الاخرين من ان ذلك ذلك
ان تحمل قوله ان يدل على الحكم في البعض الخ على مقتضاه لا بد ولا عترض سيدنا صلاً كما لا يخفى قوله وهذا يخرج
الجواب عن اشكال النسخ حاصل هذا الاشكال انه قد تقرر في موضعه ان مذهب الشافعي هو ان الحكم في الجزاء والشرع قيد له وبه
ايحقيقه ان الحكم بينهما القول بان الشرط لا يقتصر على بعض التقدير انما يلزم على مذهب النسخ انما هو اذا الجزاء في الحكم
فولفقه عنده والشرط لا يقتصر على مذهب الشافعي فانه لا حكم في الجزاء وعند حتى يقتصر الشرط بل الحكم مستقلاً
والجزاء بمنزلة انت في انت طالع هو حاصل الاشكال السابق بقوله ان قلت الحكم ان تقولون مفهوماً بشرط ان يصدق
والقول بانقصر لتلزم من بين الاشكالين بان بعد من لم يعين قبل انه لا فرق بينهما في التبريد والتأخير

والمشوى ان كان مسافرا دخل بلاد كثيرة في سبيلهم كمن في الهداية ان امر غير متبرو كبحر فزوجه امرأة لا تخافه كان
 ائمة او عبادا او مشوقا للدين او مثل ذلك لم ينجذ به لان المطلق يقتيد بالعرف وهو التزويج بالاكفا وجاهز عند لان
 العرف مشترك او معروف على الصلح مقتيد باللفظ وفي بعض شروحات هذه الكنتية بناء على ان المعبر عنه المتعارف
 بالتفاهيم عند ما بالتعامل حتى يوصل الى ما يكل لم يخزوا او حتى حيث عند ولا حيث عند ما انتهى فمذ ايدل على
 ان العادة والعرف العلم بالصلح مقتيد به والفرق بين التقيد والتخصيص غير طاف ويمكن ان يقال ان المداين
 العرف على ما هو مشهور والمداين الراس الناحج حقيقة في كل راس لكن اذا وقع متعلقا بالاكفا لا يستعمل الا فيما هو
 المتعارف فيكون المخصص للعرف اللفظي وهو صحيح مقتيد او مخصصا بالاتفاق والتقدير بالتي لم يطرح لها به حال المسافرو المقيم لا
 بالعرف العلم بخفية بصيرة او افعا لما في الهداية التي هو الاول وقد جعل في بعض كتب الاصول مسئلة متبذرة وقيل العرف
 العلم بمخصص عند المحنة خلافا للشافعية واما القول في بالاتفاق فعليات بالاكفا في مسائل الفروع والاصول لم يترك
 ما هو الحق المبين قوله في اختلاف المدبر ادم الولدان الملك فيما كمال فان يسجل للمولى وطهها فان الوطى لا يجل
 كمال احد الملك ليقول له انما على ازواجهم او ملكات ايهاهم تلك الخواصي نأوى الكفارة باعتبار العرف فلو كانت
 فتحرير رقبته فان التخرج جعل الشخص حرا اي اهل التصرفات الممنوعة عنها وهو بآلة الرق وهو في اللغة انصف ومزقة
 انقلب ونوب وقيق وفواشر وعجز حكى بمنية كونه اهل لبعض الاحكام كالشهادة والقبض والولاية ثبت في الكفا خزا
 للكفر وتيرت عليه الملوكية وهي كوان الشيء محل التصرف فاهتم لما اوعى النظر بصحح جعلهم للعلم لا بها ثم عبد العبيد
 متملكين متبذلين وسما غير متبذلين على اسم فان الكفار خردا الحرب ارقا وليسوا بملوكين والامتعة والبهائم ملكوت
 ولمست ارقا ورق كقول المكاتب لان الكنتية كذلك اذ للمولى فسخها متى شاء وكذلك الحج فانه لا يوجب نقصان
 فارق المحج والملك فيه ناقص لان المولى لا يملك مكانة شيئا ولا على المكاتبة فلو كان ملكا كذا المدبر ادم الولدان الكفان
 الرق فيها ناقص ولا تتحقق فيها التمسك لانه ليس للمولى فسخها والملك كامل لانها ملكه كان رقبته ويدا ان نقص
 مملوكية الرقبة فلو لم يتصرف فيها بالخدمه والوطى ملكا سبها واما عدم حوازيها فممنوعا فنعقدان الرق لانها
 حران موجد لاد الحوازي بصيرة وهذا التحقيق ما ذكره في الكافي حيث جعل الملوكية كاقعة تجب الرقبة العبد في المدبر ادم الولدان مع
 نقصان الرقبة وما ذكرنا من ان القول بنقصان الرق في المكاتبة ونقصان الملك في المدبر ادم الولدان على ما ذكره بعض
 من قلة المتدبرين كذا في حديثي الذي سلمه الله في هذا المقام ليعلم من هذا ان دليل كمال الرق هو كونها متعلقة بغيره ولا دخل
 لقوله عليه السلام فيهم يمكن ان يقال ان مقتضى بيان تحقق الرق فيه ولا بد منه لان مقتضى تصرفه دون المدبر

هذا هو الحق المبين قوله في اختلاف المدبر ادم الولدان الملك فيما كمال فان يسجل للمولى وطهها فان الوطى لا يجل
 كمال احد الملك ليقول له انما على ازواجهم او ملكات ايهاهم تلك الخواصي نأوى الكفارة باعتبار العرف فلو كانت
 فتحرير رقبته فان التخرج جعل الشخص حرا اي اهل التصرفات الممنوعة عنها وهو بآلة الرق وهو في اللغة انصف ومزقة
 انقلب ونوب وقيق وفواشر وعجز حكى بمنية كونه اهل لبعض الاحكام كالشهادة والقبض والولاية ثبت في الكفا خزا
 للكفر وتيرت عليه الملوكية وهي كوان الشيء محل التصرف فاهتم لما اوعى النظر بصحح جعلهم للعلم لا بها ثم عبد العبيد
 متملكين متبذلين وسما غير متبذلين على اسم فان الكفار خردا الحرب ارقا وليسوا بملوكين والامتعة والبهائم ملكوت
 ولمست ارقا ورق كقول المكاتب لان الكنتية كذلك اذ للمولى فسخها متى شاء وكذلك الحج فانه لا يوجب نقصان
 فارق المحج والملك فيه ناقص لان المولى لا يملك مكانة شيئا ولا على المكاتبة فلو كان ملكا كذا المدبر ادم الولدان الكفان
 الرق فيها ناقص ولا تتحقق فيها التمسك لانه ليس للمولى فسخها والملك كامل لانها ملكه كان رقبته ويدا ان نقص
 مملوكية الرقبة فلو لم يتصرف فيها بالخدمه والوطى ملكا سبها واما عدم حوازيها فممنوعا فنعقدان الرق لانها
 حران موجد لاد الحوازي بصيرة وهذا التحقيق ما ذكره في الكافي حيث جعل الملوكية كاقعة تجب الرقبة العبد في المدبر ادم الولدان مع
 نقصان الرقبة وما ذكرنا من ان القول بنقصان الرق في المكاتبة ونقصان الملك في المدبر ادم الولدان على ما ذكره بعض

ليومهم قية المدبر وولده لانه العجز عنها ومن قوله والكتابة التي ابرأها انقص فيه بخلاف القية في المدبر بالثاني فظاهر
 الاول بطلان السبب وهو خلاص الموضع من لسان النصف والمراد انه لا يباين النصف المتبعية بالثانية اصلية بل هي على غيرهم
 وصحة تصرفاته عما هي باذن المولى لكف الجحلا بالثانية اصلية الذي انية قوله وانك تتب فان قلت الفتا سبب نوال
 الرق وان لم يكن لازما يورث نقصان وان كان دون نقصان لازم سبب فلا يكون محررا كما يجب ان
 لا يقيم قلنا انقصان السيرة غير معتبر في باب التكليف فان تحرير المملك الخردف لما يورثك ان يقال ان الرق وان كان فيه
 كمالا للملك نكاحا فليس في ان لا يصح تحريره لكفاته تقرره ان المدعى ان ذكر تحريره الرقبة وما ذكر المملك في عقاب المملك انما هو
 لضرورة ان المتق لا ينفذ الا في ديني نادى بملك الرقبة فقط لان الاعناق لا تارة الرق ذلك الرقبة وكما له كما هو
 بها كمالا وانما خرج من ملكه فحق للعدو الاعناق لا يتصل به كذا في الكافي يروى عليه السلام انه قال ما ذكر المملك لان
 الرقبة هي ذات موقوفة مملوكة لمن كل وجه فكان ذكر ما ذكر المملك فالظاهر ان يقال ان كمال التحرير بحال الرق
 لان الملك اذ هو عبادة عن اثبات القوة بشرعية ازالة الملك انما هو بطريقا فغير الكمال في المقصود ودون الطريق
 والوجهة **قوله** بخلاف المدبر اول المدبر فان الرق فيها ناقص للزوم التسليم وان كان المملك كمالا لان
 نادى الكفاية على الاول دون الثاني فان قلت تحرير الرقبة هو اعتاقها وهو عند المجتعية مع عبارة عن ان المملك
 الذي هو حق العبد للرق الذي هو حق الشرع فوجب ان يعتق منه محال للملك لا الرق قلنا منه ان الاعناق
 من حيث كونها تصرفا صادرا من العبد هو ازالة للملك لان حقيقة ذلك مطلقا **قوله** ولا يثبت له اذ عند الفتية
 لان اللفظ مختص بها والنية يؤيده والقوم **قوله** وهو التزمية وقوم البدن فان العبد الطيب ما يعتق
 به مطلقا والريان قد يعتق في بدو ارفلا نخل تحت اسم مطلق الفاكهة الا ان اليايس منها من القوم كالزنان
 او من القوات كالعنب وفيه معنى مطلق الفاكهة طيبا بالنية او اذ كان في الفاكهة موجودا فيها بل هي اعز الفواكه بحيث
 بها ولمسك على غلته واجبة بحيث في كل ثمرة طيبة ياليسه سوا راسي الثلاثة المذكورة ولا بحيث في القسود والحيات
 وغلته في الثلاثة المذكورة واثبت من ان هذا اختلاف زمان ففي زمانه لا يبعد ونها من الفواكه بخلاف زمانها لا ياسب هذا
 استدلال فانه صريح في ان مناه على اعتبارها الفاكهة اطلاق الوفاء الان يقال ان الملاق الوفاء واقوعناه في
 زمانه ثم قال لغير زمانها واول محل السرانها اعتبارها مطلق الفاكهة فاعلانا واولا واعتبرها الفاكهة المطلقة فخرجها لوجود
 ايضا واللفظ مختص بالجهين لانه مطلق فيقيد بالاطلاق او يعبه مطلقا والاول حقايا فوجب ليايس وانما حسا لا يختص
 بعدد الامكان **قوله** تختلف احوال العام الذي خرج منه بعض ان هذا المعنى على ان شرط اللفظ العام هو الاشارة

مستوفى احوال المدبرين في زمانها كمالا لعلهم لا يفتقدوا في الزمان

في زمانها كمالا لعلهم لا يفتقدوا في الزمان

فوسجي في فصل الاستثناء الخ اور عليه انه لم يصير بينهما بانه مدغم وهو موكلا على السند مدفوع بانه قد جعل في
 مسني الشريف قول من عرف الاستثناء بانه اخراج ^{الاصح} واخوانها وحكم بما عليه بان قوله بانه المستثنى من دخول
 بعض ما لا يدخله الكلام في حكمه اجمود الترتيبات وهذا صريح في ان ذلك مختاره وكل ذلك يلزمه بالنظر في كلامه
هناك قوله واليه تنك على فائدة محكية الخ حاصل ان الوضعية النوعية قد يكون بنفسه وقد يكون بتوسط القرينة والاول
 حقيقة والثاني مجاز والوضعية عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ لا الالة على معنى بعبارة سواء كان ذلك التعيين بقية
 والى على التعيين او بغير اللفظ والفرق بينهما انه يستلزم منه حجب النظر في تعيينه ان مراد المصنف من الوضعية
 تعيين اللفظ لا الالة على معنى بعبارة او هو المراد منه عند الاطلاق لكن يكون بينهما بتوسط قاعدة والى على ذلك تعيين لان
 اللفظ غير متعين فيكون العام هو موضوعه الباقي بوضعية نوعي يكون بنفسه لا بتوسط القرينة وقد عرفت ان هذا القسم
 الوضعية النوعية حقيقة بل اكثر الحقائق من هذا القبيل وحاصله ان المراد هو الوضعية النوعية لكن بنفسه لا بتوسط القرينة
 في ضمن قاعدة كناية هي ان كل عام قرن بالاستثناء فهو موضوعه الباقي قرينة بتوسطها يدل على الباقي بل الاقران
 به ما هو في كناية بتوسطها تعيين والوضعية فافهم واجاب القاض عن هذا الخط في شرح مختصر الأصول بوجهين حاصل احد
 هما على ما قرره الناظر ان فيه انما لا نسلم عليه من كونه حقيقة فيه الاشتراك لان ذلك انما يلزم اذا ارادته بخصوص
 الباقي دون الاستعراق ليكون معنى آخر ويلزم من عدم مجازية الاشتراك وليس كذلك بل العام مستعمل في العموم المراد به
 الشمول بخصوص يدل على اخراجه لبعض وفيه انه اذا كان مستعملا في العموم مراد به الشمول لم يكن مخصوصا بالباقي مراد به
 يمكن حقيقة في الباقي وان كان اللفظ حقيقة لا مجاز فان العام لم يطلق اذا اراد منه الخاص اشهد بان مجازا قطعا اذا اراد
 منه معناه واطلق على الخاص لم يمتد بحيث يقع عليه من غير ارادته منه يكون حقيقة لكن في الخاص والتعديد بل فومعا فالا على
 ان يقال ان الاشتراك انما يلزم اقل انه حقيقة في خصوص الباقي دون الاستعراق وليس كذلك بل بتوسط حقيقة
 اعتبار الاستعراق بما لا يكون المنهوت منه ويلزم الاشتراك فان المعنى المنهوت هو له العموم هو تعميم اللفظ له ومنه الاستثناء
 الجدير به انما لا يتعد المعنى فانها انما لو سلم ارادة الباطن ليس بوضعية واما ان بل بالوضعية استعمال الاول فلهذا
 المخرج على وجهه بخلاف المجاز على وجهه انما يصح على ما حوز من ان يكون اللفظ معاني مستندة يكون كل منه حقيقة بوضعية
 ولا يكون مشتركا لمضادات والطاهر من كلام القوم ان المعاني مستندة وكذلك لا يمكن الا ان يكون بوضعية ولا يمكن
 مشتركا لارادة الباقي بالوضعية استعمال الاول انما هو من حيث كونه داخل في تمام المعاني لا يكون من غيره انما هو
 ولما انما يكون حقيقة لان ارادته من حيث كونه تاما للمعنى وذلك لا يمكن بوضعية الاول بل لا يمكن الا بوضعية اخرى

يكون مشتقا **قوله** كالمشنى الجرم قبل الاولى تركها لطلابعه النكرة قلنا المذكور سابقا هو حشيل وتصير القاعدة **قوله**
 حشلية بالنسبة اليها واما النسخ العقائلي فاقين بناس من ذاك **قوله** وعامة الافعال الخمسة كانت انا زاد لفظ العامة
 احتراز عن الافعال التي تخصه فعل المرحم ولزم صميم الصفات التي تبهتها فانها ليست بقرينة **قوله** والركبات عطف على
 لان وصفها مطلقا النوعي **قوله** بالهيئات الاولى بالهيئة كما في كثير من النسخ **قوله** وقد يكون ثبوت قاعدة كلية قبل
 الكثرة اليه وهو نوعه وفيد مثل في مخرج القسمين الاول فلانها تستل في الملكة عنده على المذهب الصحيح ولا بد ان يكون مفعولا
 والا لكان مجازا من ان تسميه لم وليس موضوعا بوصفه شخصي كما لا يخفى فيكون نوعيا واما الثاني فعدم دخوله في القسم الاول لانه
 يلزم تخلفه ان يكون حقيقة ومن البين انه على تقدير استعماها في الحكمه ليس كذلك وفيه تأمل وقد قسم الثاني في الما من انه
 قسم لمحميا ولانه لا يكون فيه القرينة المانعة عن ارادة المعنى المتعين له لفظا والجواب انه وان كان تمسها آخر من الوضع
 النوعي لكن لا يتحقق النقص بينهما لم يتصوره لو قال بديل قوله القرينة المانعة عن القرينة الدالة على ارادة ما يتعلق بالرمز
 لكان شاكنا كناية لغير **قوله** فلفظ الاسود الخ لغير ما يقتض من كون الوضع الماخوذ في تخلف حقيقة شاملة للقسم الاول من
 النوعي وحاصل ان لفظ الاسود اجتمع فيه وصفان شخصي وهو وصف جرم الجبر ان المفترض وهو نوعه وهو وصف غير معمول به
 بحسبها مجازيا بالنظر الى الاول حقيقة بالنظر الى الثاني قال المصنف لم علمائي في فصل المجاز المضرب للمجاز لتصلاب لعلاقه لم
 غير كونه شيئا مناسب له الخ والله نعم ذكر في التفسير انه فيكون حقيقة مجازا في معنى واحد من وجهين فالاول من لفصل معناه النوعي
قوله وفي نظر ان ذلك يعني ان يتحقق شيئين اما الصحيح كونه حقيقة مجازا بالنسبة الى معنى واحد لغيره قريبا وضعيين بل قد يكون
 لغيره اعتبارها حقيقة ومجازا في معنى واحد لغيره كمن باعتبار من كما صرح به اشارة في التفسير الثاني من ان لفظ الداء لغيره
 باعتبار انه من الداء ب حقيقة لغيره مجازا وباعتبار انه من افرد ذات الاربع بالعكس لا لغيره بوصفه في اللغة للمعني
 كخصوه لاني لفظ لفظ بالطلاقة فهو في الفرس بحسب اللغة حقيقة باعتبار مجازا بقا وكذا بحسب اللفظ واما مجرد تحققها بان
 اعتبار وضعيين فلا ينبغي فاني اشارت الى الداء قبل من بينها وضعيين شخصيا لكل نوعيا لما سبق ولم يلزم الاشارة الى عدم
 كون وضعيين من جنس واحد لغيره بر اهل عن كلام المصنف لم لانه لم يكون حقيقة مطلقا في الباقي باعتبار وضعيه ومجازا
 مطلقا باعتبار اخر من حيث الاقتصاد والتناول **قوله** واما بحسب وضع واحد الخ الطاهر ان السابق منه وهذا
 اشارة الى العلامة **قوله** وهو غير سواء كان خبره وهذا وخارجا عنه على ما هو ابي الجهم والحواس بخلاف ان ذلك
 المعنى لبعض المفهوم له حقيقة فيه فوجه كلام المصنف لم على رأي الامام وسيله قوله لا يقال قوله لا يقال مراده المسمى في
 مراد المصنف لم من قوله حقيقة من حيث التناول حقيقة قاصرة **قوله** لا يقال مطلق المجاز الخ هو فرد لا يقال لم

انما هو المجاز المطلق وقد تجلده لمصره مقابل الاول حيث قال مجاز من حيث اقص حقيقته من حيث التناول اي لا يشارة
الى الحقيقة القاهرة على ذمها بل ينحصر الاسلام في قصر المجاز هذا على ما مر من تقرير رسال امان قرآن من المصنف ثم قوله
انه مجاز مع تبره حقيقته من اخرى الحقيقة القاهرة بمجاز من وجه حقيقته من وجه على ما مر منها بالوجه الجواب لان كل
الحقيقة القاهرة مقابل المطلق المجاز بل حيث كونها مجازا اجمعه كونها حقيقة نعم السجل الموجه الاول من في فصل المجاز ان اللفظ
في بعض الموضوع له حقيقة من وجه مجاز من وجه بل المذكور فيه ان اللفظ في المعنى الواحد يكون حقيقة ومجازا من حيثين الا ان
ليقال انه اهم من ان يكون المعنى الواحد بعض الموضوع له ان يكون حقيقة ومجازا من حيثين او تمامه فيكون كذلك كما سيجب تخصيص
كالصلوة في الدعاء **قوله** وقد يجاب عنه ان الباقي اورد في المصنف جوابا عن هذا السؤال المحمدي على انه مجاز في الباقي
بانه لو كان حقيقة فيلزم الاستشراك وقد سبق تقريره وبالعلة اشراد اورد معناه على انه لا يصح كون حقيقة ومجازا في المعنى
الواحد بوجه واحد ولما كان كذلك لا يترك المعنى على قوله فلا استدلال او غير فيكون مجازا وتقريره ظاهر فان فرض انه ليس
الا بالاحتمال المعارضة لعل هذا هو مراد السيد الشريف من قوله ان هذا الجواب لا يفيد المصنف بل لا ينبغي ان يكون حقيقة
مطلقا وكلام المصنف هو الحقيقة من وجه مجاز من وجه لكن في فهمه لا اعتراض المذكور انتهى مما مر ان يقال ان مراده
ان الباقي ليس نفس الموضوع له من حيث الاقتصار اللفظ لا يكون مجازا فيه مطلقا اذ كانت ارادته باستعمال ثاب
مطلقا وليس كذلك ههنا لانه مرادنا بالاستعمال الاول بل من حيث التناول وعدم ارادته لبعض طائفة وهو لا يوجب
التغير في الاستعمال الاول بل من حيث التناول بل حيث الاقتصار كل ذلك يدل عليه صريح ما قوله فكلما ان تناول السيد انه قوله
وعلى هذا يكون المقصود على البعض غير المتقبل الحقيقة في الباقي من حيث التناول وما قرنا يظهر لك ان هذا في بعض
من انه يلزم ما قلتم من ان عدم ارادة البعض طائفة وهو لا يوجب التمييز ان يكون اللفظ المجازي المستعمل على هذا
حقيقة والظاهر ان قصد اللفظ السلب للقرينة المقتضية الحقيقة الى غير ما نفيكون المستعمل فيه غير كما قلتم في
موضعكم ثم يرد عليه ان الطوائف من الكلام المستعمل المتراخي واما في غير الكلام فلا المتقبل مستعمل اولاه في البعض
المخصص من المراد كما في الكلام الموصول ذلك ان أقل ان المخصص المستعمل كما لم يكن بمتمة فيصل به يتم فيه ولا
ينظر الى شيء سواء فالمخصص المستعمل لا يطرد عليه بعد تمامه بخلاف المخصص غير المتقبل فان المخصص من
ينظر حتى يتصل به به وهو لا يتم بدونه فهو المخصص غير ترك لا يتم لا بحسب جزاءه فندبر **قوله** وعلى هذا يكون
المراد انه يمكنه لاحتمال تحقيق ذكر في هذا المعنى فظهر من ان المخصص غير المتقبل كما هو حقيقة في السابق فظاهر
الوجه المذكور كما سبق كذلك حقيقة في الكل من حيث التناول في ذلك الاستعمال كما هو محتاج الى فصل الكلام

قوله فان قيل فما وجه التكرار الفاعل والشعر بان محذور السؤال ومشأوه ما تقدمه من الاول فظاهر ان الثاني في ظاهره لما لم
 يلزم ما ذكر سابقا وجه الفرق بينهما بل يعنى بعض كلامه السابق الى كون كليهما من قبيل واحد يقال فما وجه فرق **قوله**
 بين المستعمل وغيره حيث جعل المحض الثاني حقيقة مطلقة في الباقي والمخصص الاول حقيقة فيه من جهة مجاز من جهة قوله
 قلنا لما كان الخ حاصله ان غير المتعلق من حيث كونه محض صالة صينية وسهيات محض صنة من تلك الحقيقة بكل اعتبارها وصغير
 الباقي حال كونه محض صا واخصا بهما وصفا لخواصها انما استعمل في غير محصور من حيث كونه محض صا وان كان محصورا
 حذوا له الحاصل التعلق بعدا لتحقيق ما ذكرنا من الحقيقة لغيره انما كان له فاشبهات الظاهر بل نظرنا شرح الفاعل انما استعمل في
 غير منبسط في حد ذاته لكن بينهما مبط من حيث تخصيص فانما تخصيص الاثر للغير ليس موصوفه جعل استعمل في ليس له ضابطه
 من جهة الحقيقة فلا يعلم انه يخرج الافراد من حيث هي كاستثنا او من حيث التقدير كاستثنا واما من حيث الوصف **قوله** فيه
 نظر لم يكن وجه نظري اصل التسمية بل المحذور في نفسه وهو قوله لا تعاضد بالصفة **قوله** لا تعاضد بالصفة لئلا يمان ما ذكرنا
 يقتضي ان لا يصح القول بالصفة النوعي اذا كان المحض صفة لعدم انضامها لانه قد يكون بالمجوز قد يكون بالمفرد المعرف وقد
 يكون بغيره انما في ذلك فان قلت ليعضد لانه يميل على معنى في متبوعه قلنا يمكن ان يقال المتبوع في انما في المتعلق فيعبر عن
 بعض المتعلق ايضا محصورا لخص **قوله** والمنقول من انما لئلا كان الاصل انما في ذلك كونه حقيقة في التنازل لمجازا
 في الاقتصار ذكر ما هو متصور انما في تميز البيان كونه مجازا في الاقتصار لظهور حيث كان غير مقصود فصار مقصودا فيه انما
 مجازا في الاقتصار انما ليعبر اذا كان مستلغيا فيه وليس كذلك بل متعلق في الباقي ملازمة زيادة والاقتصار لازم له وان كان
 على استعماله في ذلك فهو انشئ العمل كذا في التخيير وهو ممنوع لان انشئ الاول هو كونه مستلغيا فيه لا من حيث الاقتصار الثاني
 هو كونه مستلغيا فيه من حيث الاقتصار وعدم الزيادة **قوله** وذكر نفس الاثر الخ حاصله ان حقيقة صفة لعموم متناول
 جميعه بالعلم ولوجه التحصيل بالعلم هو ما ذكرنا من اختصاصه فيكون حقيقة كالحل وهذا بناء على انه لا يقي الصلة حقيقة بالبناء
 الى نفس اللفظ فقط بل بالنسبة اليه من ما يخصه فانه فيقول ان الكل من متنازل ان يكون مجازا فانهم **قوله** وان كان
 بصيغة الخ مكية ان الوصول ضميمه وان راجع الى الكلام **قوله** نظرا الخ متعلق بقوله هو كل الضم **قوله** فاعلم انما في ذلك
 احراز الخ حاصله ان استثناء الكل من الكل ان كان بعين اللفظ المستثنى منه لا يصح وان كان بعين اللفظ المستثنى منه لا يقتضي
 اذا قال انت طالق ثلث الا واحدة واحدة حيث لغيره ثلثت عند الحقيقة وهو في رواية من ابى يوسف لمعه ان استثناء
 بعين اللفظ المستثنى منه قلنا المراد انه يصح اذا كان لفظ المستثنى محتملا لان يكون المستثنى بعضا وان لم يكن لفظي الخارج الا
 لا افراد محذور هو المراد من **قوله** لا فاعلم ان يكون الخ وجهه ليس كذلك لان رسا الا اعدادا لخصوص من في محذور

لا يتجمل فيها أصلا كما تقرر في موضعنا وقيل في الجواب من أن المصنف لا يفرق بين المصنف والمصنف عليه كما هو المصنف والمصنف عليه
 قال ثانياً لا ثانياً منصف طاهر **قوله** إذا الكلام في معنى المصنف عند الإطلاق من إضافة اللفظ إلى شيء إن يكون له خصائص
 إليه ولو لا ذلك ما سيجرهم به قدس سره في الحاشية وإنما قال الحسن لأنه لا يمكن تصحيحه بأن يقال المراد أن اللفظ الذي هو من أفعالهم
 فلا إضافة لادني مائة سنة من الكونيين جواز إضافة الموصوف إلى المصفية وحل الإضافة على اليمينية أو القول بأن إضافة اللفظ
 اللفظ العام ويكون من إضافة العام إلى الخاص إذ اللفظ الأول عام والثاني يحدد كل واحد من جملة من غير جسد **قوله** على
 ما يشيرونه المستعمل في اللفظ وقوله في الاختلاف إشارة إلى الاختلاف في اللفظ العام ويمكن أن يكون متعلقاً باللفظ ويكون
 الإشارة إلى الاختلاف في لفظ العام والمنعونه مشتركة ليس الاختلاف في لفظ العام لأنه مبني على الاشتراط والاختلاف
 المذكور ليس مبني عليه **قوله** لأن ما يقتضي العقل الخرد ليس بعد مورت أشبه به ما صدر له ما ذكرنا من مورت أشبه به غير
 متحقق هنا لأن ما يقتضي نفس العقل آخر جبره ومخرج غير سابق فلا جهالة ولا احتمال للتعليل أما الأول فلفظاً والثاني في المكان
 المتخصص العقل سواء أخرج من نفس العقل الحكم من غير إضافة جهة ولا يمكن أن يقال الحكم على وجه جهة وعلة لا يتخصص العقل
 فانه قد مر وأورد عليه من أن حال الناس في حكم العقل متفاوتة وكذا جهات التخصص كحسبها فخصص عقل فرداً لجهة رجل
 أن تخصص عقل آخر فرداً آخر تلك الجهة لوجه آخر من أن احتمال تخصص عقل آخر ليس من شأنه ويتخصص السابق من
 يكون ناشياً عن دليل غيبي في الحقيقة بل هو ثابت في العلم ليس قبله التخصص أصلاً ثم في صورة اتحاد الجهة يكون الجهة بآثار
 لتعريف لكن ليس مبدأ الأول منشأه وليس كذلك الثاني كما لا يخفى بخلاف فيما إذا كان المخرج مجزئاً لا محتملاً لتعريف فإن
 بهما بدأ التخصص فيكون الاحتمال ناشياً عن دليل **قوله** بعض مجزئاً أي من وجلا من كل الوجوه حتى يراد أن اختصاصاً
 لمعقول من معقول **قوله** فلا دلي أن يفضل لهم وإنما قال فلا دلي لأنه لا يمكن تصحيحه بأن يقال أن المصنف لهم على كمال الاستشارة
 فنقصه ما قيل من أن التخصص للمجمل بالتعليل ليس في الخطأ بل اشتراطية من أن قوله المختص بالتعليل ينبغي أن يكون قطعياً
 مطلقاً كلياً ودرصان ما ذكره على الإطلاق ليس بصحيح ليس بصحيح لأن كون هذا التخصص في الخطأ بالاشترطية
 غير لازم كيف والمصنف هو الذي مثل التخصص بحسب العادة باليس منها من أن دعوى عدم تخصص المجزئ بالتعليل
 موقوف على الاستعارة التامة وقد لم يرد ذلك فإن التخصص بالتعليل لا يورث غيبته فإن كل ما يوجب العقل تخصصه
 شخصي دالاً فلا طاهر في دعوى الكيفية **قوله** لا يقال سمجها أن يكون قطعياً فهذا اعتراض على المصنف ثم لا يرد
 أنه يجوز أن يكون قطعياً الأحكام الثابتة بخطأ بات التي تخص منه العصبى والمجنون وكيفية جاداً بما عاينوا من
 افتقار الأحكام عليها لا لكونها ثابتة بخطأ بات لا شبهة فيها كما زعم المصنف بل اختصاصه بآثارها في الحقيقة

في اللفظ العام
 في اللفظ الخاص
 في اللفظ المشترك
 في اللفظ المشترك
 في اللفظ المشترك

والاحكام انما سارت قطعية كغيرها بالاشهاد والاجماع والا قرب على هذا ان يحيل مستلحا القول الشارح كما في الخطاب
الشيء والحد وتقرير بان قطعية الاستلزام كون المخصوص بالتعلق قطعيان فان قطعية مثل هذا الخطاب والاجماع ليس شيئا ان
المخصص لم يدرهم الاستلزام المذكور بل استدلال قطعية المخصص بالتعلق مطلقا ولا فرق في عدم التعلق بالقطعية مثل ما يروى
فيها الذين وتقرير دليل على استلزام قطعية المخصص على غيرهم في الشرع على وجوب كبر هذا الفرق عدم توهم قطعية الخطاب
التي تخص منها المعلوم قوله انه كيف جاز على ان يكونها قطعية لا شبهة فيها وقوله ان التخصص دليل على عطف
الاستلزام المذكور لانه لا معنى لاجماع على قطعية خطاب هو في نفسه مني وقد يحيل جوا بالخطاب ان يحصل لانه لا يمكن التفصيل
لان العام المخصص بالتعلق قطعي والاجماع هو ان المخصص معلوما او مجهولا ويرى عليه لا معنى لما عارضا لاجماع على قطعية
المخصص بالمجهول على تقدير كونه غنيا من ان ثبت قطعية لا يقتضي رجوعها الى الخطاب وان كان كذا في الجواب بغيره
واليقين بانها لا ينفك جواز الاجماع على قطعية لا يعني ان التفصيل لا يفيدها بل يخصصها وعلى القول بالقطعية كيف يدعى الاجماع
عليه من قبل الجواب بان المصنف يستنبط الكلام من اجماعهم على ان مثل هذا العام كما كغيره ليس شيئا ان اجماعهم على ان
في الخطابات التي تخص منها المعلوم الصبي المجنون كالخطابات الواردة بالفرع في لافي العام المخصص بالتعلق مطلقا بل كلامه
صريح في الاستدلال عليه تدبر من غير استنباط من كلام القوم كما قرنا قوله لانا نقول ان الزعم في قطعية من تلك الاحكام
كما في الخطابات التي تخص منها المعلوم الصبي المجنون كالخطابات الواردة بالفرع في لافي العام المخصص بالتعلق مطلقا بل كلامه
صريح في الاستدلال عليه تدبر من غير استنباط من كلام القوم كما قرنا قوله لانا نقول ان الزعم في قطعية من تلك الاحكام
كما في الخطابات التي تخص منها المعلوم الصبي المجنون كالخطابات الواردة بالفرع في لافي العام المخصص بالتعلق مطلقا بل كلامه
صريح في الاستدلال عليه تدبر من غير استنباط من كلام القوم كما قرنا قوله لانا نقول ان الزعم في قطعية من تلك الاحكام

قوله لا يكون حجة فلا يحتاج سلف الخوفا حجة بالعمومات المخصوص منها المعلوم سابقا لما عليه كاجتناب على ان يضل
 جواز الجبر بين الاختيارين بملك العين قبل ان يملكها ملكا كماله كماله المستند الى ان الحق من الرضا قد وُجِدت بالملك حجة
 مخصوصة منه واحتجاج على حقيقته على ان لا يملك بالشرع من النبي صلى الله عليه وسلم عن غيره بشرط مهران بشرط الحيا قد حصل
 منه واما بالعمومات المخصوص منها المجهول فتشعر على ثبوته غير متصور ثم قد يصح استدلالنا بقول انه ليجب تخصيصه بمسبب
 حجة كما في بشرطه الاصول ان ليس بشيء ما وجد ذكر الشاهد له بالمتكلم لم يصفه بوجهه وبوجه حيث يمكن ان يشبهه بقوله
 لا علم في غير محرم الخ وكونه حجة بقوله لا لا يسقط الاحتجاج الخ **قوله** ودعائية توجيهه ان هذا توجيهه يدفع به الوجه
 الادل والنظر والناظر في جوابه ظاهر وهو ان الدليل المذكور والحال ليقضي عدم حجة مطلقا لكن الوجه الآخر كاحتجاج سلف
 مثلا ان ثبتت باطلا على ما ذكره الشاهد ثم ادق قول المصنف بملك لا لا يسقط الاحتجاج بل بالحق ليقضي حجة مطلقة فدخل
 الشك في سقوطه فلا يطل بالشك والى اصله جعله في سبيل حيث انه له في خلافه في ثبوت يمكن الشبهة لانه كان في
 ثبوته في دفعه بقال الغافل بشرط من ان هذا التوجيه لا يدفعه الا بالرد المذكور وهو الايراد الثاني في صورة كون
 المخصص منه لا يوافق فعله ان يكون قوله الخ ويكون علمه صورة المعلوم هو لا احتمال خروجه لبعض آخره لتعليل مترددا ولكن
 ان يكون المراد من المرجح ان يثبت الدليل القاطم فتعلمه لانه ترجيح يجري في صورة المعلوم اليقينية لانه خلاف المتعارف واد
قوله لان القياس لا يصح معارضا الخ واصله معارضا للملك المذكور حيث هو تخصيصه فان التخصيص انما يكون بطريق
 المعارضة من حيث الحقيقة كما ستعرف كذا في الكشف البقية فادفعه في ان المذكور ان علمه جواز تخصيصه بالقياس انه دون
 جزا الواحد وبذا انما ثبتت او ثبتت ان القياس لا يصح تخصيصا بجزا الواحد وثبت ان التخصيص معارضة اصطلاحا
قوله خبر القصة هو وهو ما رو عنه في الحديث ان النبي كان يصلي فدخل المسجد فوجد في بيته بالوجه كان هناك فسبحك بعض
 من خلفه فقال عليه السلام لا من فسبحك منكم فليد الصلوة والوضوء **قوله** وكذا خبر الاكل فاسيا وهو قوله عليه السلام
 الذي اكل او شرب فاسيا ثم فسبحك انما اطعمك الدود فسبحك **قوله** وذلك اي كون العالم المخصوص قول خبر الواحد
 وقوله لان ثبوت الخ واصل الخ **قوله** فخرجوا ان معارضة القياس ما ينبغي في باب المعارضة والبرهنة من ان النص
 والقياس لا يعارض من جهة المعلوم فتشاورهما في التوفيق فانه لا يعارض بينهما ما دام انهما قطعيان ولم يصح فظنا **قوله** فانه لا
 في اصله فليكن ان ما ذكره في اصله لا يكون قطعا **قوله** لا يجب ان يكون مقارنا اي هو معارضا فذكر عقيب العام
 وليس المراد منه الحقيقة **قوله** لان القياس مطهر لا يثبت اي بالثبوت النص فان ثبتت بالنص والقياس
 مطهر فلا يرد ان الاجاهم والتمسك بل الكتاب البغي مطهر لا يثبت لان كلاهما انما هو مطهر بالنسبة الى اسباب الدوام القديم

ان قال من حيث
 العينة فانه
 ان قال من حيث
 المخصص
 انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو

انما هو
 انما هو
 انما هو

القديم ان انصافا من حيث الحكم وهو مظهر له **قوله** فالمنخص بالحقبة هو نفس النوع حاصل ان تخصيص القياس
 انما هو باخراج بعض افراد العام من حكمه الخاص له باصل منصوص عن حكم مخالف لحكم العام لا مشتركة كما في العلة فانخص
 بالحقبة فذاك النسخ القياس من غير قيد فلهذا ينبغي ان يصير القياس لمعارضة خبر الواحد لان المعارض بالحقبة
 ولا يصح قبحه العام لان النسخ بعض ما لا يميزه بالقياس لان القياس لا يميزه نفس الا ان يقال ان هذا النسخ لا يميز
 ولا يميز الحكم بل يميز خبر الواحد لا يميز المدرك بالقياس التعليل فيكون دون هذا النوع من خبر الواحد فافاد الحكم
 فان معنى قوله لم يميز العام خبره المدرك بالقياس التعليل لا يميزه نفس الاخر فتر **قوله** ولا يلزم اخره يطبق
 الفهم لما ادعى لم يستدل ان القياس مترسخ قطعافا جازية تخصيص جازية لم تقارنته تخصيص اجاب بان
 هو القياس يكون منحصرا بمنزلة من نفس وكونه مترسخا ممنوعا والمادة بكيفية هذا القدر فاحتمال التميز لا يميز
 من ان يكون من كونها لا يكون عليه من لا يتصور من غير قيد وقد شرط تخصيص العام بالقياس تخصيصا بغيره قبله ان
 كان يمكن ان يجاب عنه بان المراد من القبلية ظهوره السابق على ظهوره فانهم **قوله** وان لم يتقدم العام على قوله
 يشبه اول قوله مفيد الحكم لا يتوهم ان علمنا في لا يكون القياس الشرط اولي بالجزء لان كونه مخصصا العام لا يتقدم به عدم
 افادة الحكم دون القدر على تقدير تقدمه يكون مفيد الطريق الاولى **قوله** لان حكمه بان اثبات الحكم العام لا يشبه
 الذي من جهة التعليل الاستثناء هو عدم دخول المنصوص في كونه غير متعلق كما عرفت في قوله بيان اثبات الحكم العام لا يتقدم
 محجبه وتبين ان العام لا يميزه بانها غير نافذة ما قيل ليس به التمييز باله بالاستثناء فيما لا يجل من التعليل وفي وجه اخر لا يوز
قوله اي متناو لا لما هو مجبول الخوا ليس نفس المنخص مجبول **قوله** وقد كان ثانيا تبيين اي قد كان انظر
 الى ذاته فمفهوم النظر عن التخصيص ثانيا لكونه قطعيا وفيه اشارة الى ان كلام المصنف ثم اذ قيل بالتخصيص كان معمول لا يخلو
 عن مناقشة وهو ان يقال ان الكلام المنخص الاول هو كونه من غير المصدر تريف المصدر على كونه يكون معمول لا
 قبل التخصيص يمكن ان يجاب بان المراد من القبلية تقدمه في الحقيقة من كان معمول لا جلاية كونه كذلك **قوله** وال على
 عدم دخول المشتكى الخ لا يقال انه يوزن القول مفهوم الاستثناء لان المراد انه حال على عدم دخوله في حكم المتكلم واما تحت
 الحكم بحسب نفس الامر فسكونه عندنا هو المذهب **قوله** فالماصل الخ حاصل المذهب كلها ان الحكمي اعتبر
 شبهه بالاستثناء اذا كان مجبولا واعتبره مستقلا اذا كان معلوما وهذا المذهب الثالث بالعلل صاحب المذهب
 الثاني واعتبر شبهه بالاستثناء في الباين وذهبنا واعتبره بالبينين فيها وهو الاصل فيما تروى من الشبهين **قوله** غلب
 الصغية لا يميل الى سقوطه فبغيره كونه كلاما مستقلا مجبولا واعتبر الحكمي سبطا متعدي جهالة الشبهة بالاستثناء في الحكم **قوله**

قوله والمعلوم بالعكس يعني انه بما قبله يصح تبديل لا يجب ان يكون الاصل فيه التعليل للاستقلال واما بما قبله الحكم لا يصلح لعدم
 تعليل شبهة الاستثناء في الحكم **قوله** لما كان معنى سقوط الحكم حاصله ان قوله لا يريد بقوله الخ قد علم الموسع السابق من الكلام
 السابق **قوله** فان قيل الخ حاصله ان لم يمتد شبهة بالناسخ في عدم التعليل فكان هو شبهة بالاستثناء وكلاهما متعدي
 لعدم التعليل وحاصل الجواب ان الاصل في الناسخ التعليل وعدمه ثبت لما نه خارج فلم يتعدى غيره باقيل ان قول المصنف
 لا يريد بقول الخ من معنى السوا ال الجواب الا ان يريد قوضه ما ذكره **قوله** يصح دفع شبهة الموردة من قبل الكرخي الخ
 نقل عنه قدس سره قوله الماشية المقصود الاصل من كلام المصنف هو في هذا المقام انه لما كان كلامه يقوم وتقريره في جواب
 الكرخي لا يخلو عن الاشكال المذكور دفعت شبهة الموردة من قبل الكرخي على وجه لا يرد عليه الاشكال لما سبق البعض
 الا انه من ان قول المصنف هو على ان احتمال التعليل الخ جواب عن الاشكال الوجود على كلامه يقوم على ما من النظر فانه من مال
 الاقدام انتهى ونقل عن المصنف هو البعض من ان قوله قد دفع شبهة الموردة من قبل الكرخي على ما يستفاد من السابق على
 قوله يد عليه المعنى ان القوم لما رددوا في اثبات دعاه ودفع شبهة الكرخي ما يرد عليه انه لما كان الخ فلا يميز فيه شبهة
 قال لدفعها على ان احتمال التعليل الخ وهذا ظاهر لا شبهة فيه وقد يحيل في اجوابا من شبهة الموردة على القوم بان المراد من
 قوله على ان احتمال الخ ان احتمال التعليل ان كان موجبا للجهالة وعدمه بقا حجة لكن لا يجوز حصر المحيطة مطلقا بحجة لا في
 حجة أصلا لا قطعا ولا فاعلا كما ذكره الموردة وادور بل لا يجب زوال وصف كونه ليقين فليس فيه تسلط بل المقدرته
 الغاية بان محذور التعليل لا يجب جهالة العالم بل بيان المراد منها بحيث يدقم الايراد المذكور وقدرته لا لا حاجته
 اعتبار شبهة الثاني وهو شبهة بالاستثناء لانه مثبت المدعى وهو كونه حجة ثم يمكن شبهة بالشبه الاول فقط كما سبق في القول
 بانه جواب عنها بتعريف السبل اعتراف بحاصل نقل عنه قدس سره **قوله** فان قيل المخصص اذا لم يدرك الخ معارضة
 لاستدلال المصنف هو بقوله فان المخصص ان لم يدرك في جعله الخ على عدم حصره من المحيطة بسبب احتمال التعليل وحاصل
 الجواب ان ما ذكره القضي في ال حجة اصطلاحا بل لو ثبت شبهة **قوله** لكن تخصيص النص العام الخ فيه إشارة الى ضيق قوله ان
 تخصيصه اجزاء النص كما هو المشهور فيكون النص في تخصيصه النص في الجواز اذا كان مخصصا قبله الى العام كما انسخ بعض
 ما عليه ويكون متعلقا بقوله لا نسخ بالقياس لان العام منسوخ عنه بعض قطعي فبالتالي ولا معنى تخصيصه بعد النسخ **قوله**
 لان العمل المخصص الخ انما قال المخصص لان تخصيصه معارضة بحسب الضمنية كما قلنا من الكلف والكسب بالقياس لانه قد قيل
 من انه في قوله لا نسخ فيجوز ان يعارضه القياس وقوله ان تعارض النص العام انما هو مخصص لا نه مخصص الخ
 ان يقال ان المراد من المخصص ضيقه العرفي لمراد من المشبهة العرفي بالاداء وهو المراد من الكلف من ان العمل

على
 المصنف بالحق
 كما في ظاهر النسخ
 في كلامه
 في كلامه

على
 في كلامه
 في كلامه
 في كلامه

ليأكلوا المشتري الحق للفسد بالبيع في قبول العقد في العقد ما دون الآخر ذلك مستخدم اذ البيع الصحيح الايجاب في احد ما
 نصارى كما اذا اشترى عبد اهلكا تاو دبر افا لعتقه لفسد في المدة حتى صحيح في العبد او جنيته لم يقل ان البيع حقيقة
 واحدة ويجوز جمعها الايجاب اشترى منهم ليعتدوا ليعتدوا لان اشترى لا يملك قبول العقد في احد ما دون الآخر فهو بشرط
 فاسد وقوله ان هذا عند صحة الايجاب قبل عند صحة الايجاب فيما يكون بشرط صحيح وعند فساد فاسد او المدة في المدة
 والحاصل ان هذا المشترى يتحقق عند مجرى البيع في الايجاب وعند ما يتحقق قوله لم يدخل تحت الايجاب الموافق لعدالة
 التصحيح تأخير في القولين اللذين بعده **قوله** وصورة البيع بالحقصة اى ابتداء صريحاً فلا يتوقف على هذا في
 ما ذكره صاحب الكشاف ان هذا يدل على ان النظر لا يفي في المشتري ليس فيه صورة البيع بالحقصة ابتداء صريحاً وحسب
 الكشاف جملته ما ذكره الشارح نعم مثلاً لا حيث قال البيه بالحقصة ابتداء لا ينقد لمعنى الجاهل كما لو قال لعت منك هذا الصبيته
 من الالف اذ قسم على قيمته على قيمة هذا العبد الآخر قال لعت منك من العبدان الالف بحصة من الالف لان كلامه
 لا يدل قطعاً على انها مثلاً لا لصريح صورة البيع بالحقصة ابتداء واما الشارح هذا كما لا يخفى **قوله** وذلك لانه لما جمع
 بينهما في الايجاب لم يفرق بينهما في التسمية ابتداء لانه من قبل ان يبيح نفسه واما من قبلها فلا لان الاشتراط على ما اتفق عند صحة الايجاب
 كما سبق فلها هو الوجه الاول مع انه لا يخفى هذا المشترى في النظر القائل لان الاستثناء لا يملك الباقي لعداها على ما هو
 فيكون الكلام من الواو الاستثناء موصوفه ما لم يوصى المشتري فلم يكن المشتري داخل في العقد فكيف يكون العقد غير المشتري
 مشروطاً بالعقد في المشتري اللهم الا ان يقال انه منبسط على تناول صدر الكلام فهو منبسط فاقول **قوله** احسب بان الكلام
 في كونه لم يفسد الجواب انه ثابت للمقتضى الممنوع في المشترى عند عدم صحة العقد بانه يجوز الايجاب هنا قبول العقد
 في احد ما مشروطاً بقبوله فمما لا يخفى لا يمكن منع لان البيه حقيقة واحدة لا تفصيل فيه فاذا جمعها في الايجاب كما يجوز شرطاً
 لقبول العقد فمما لا يخفى فمما لا يخفى لان العبد في احد ما دون الآخر فثبت ان الاشتراط يتحقق سواء كان
 العقد صحيحاً او فاسداً ان يكون في الاول صحيحاً وفي الثاني فاسداً او اصحته في العبد او اشترى عبد او مكاتباً مثلاً فلا يفسد
 فيه اشتراط قبول العقد في البيه بقوله في البيه مطلقاً لصحة بيعه سواء في نفسه من غيرهم في مكاتب براءه في غيره اذ
 قضى المقاضي فانجيب لم يترتب له افساد العقد في البيه عند من له كلام ما ذهب اليه ابو حنيفة في من له المقام وتقرض لبيان
 منشا اخط السائل من انه لم يفرق بين عدم اشتراط فساد وقال ليس الا شترى اذ لم يصح الايجاب ولم يفهم ان الكلام
 انما هو في كونه شرطاً فاسداً بهذا انما في نظر الشارح رحمه الله وما عرض لبعض الناظرين من السكوت فانهم لم يلقوا
 صحة البيه لاني انه بالنظر في العقد لا يقتضي صحة او ليس بالنظر اليها لموجب لفسادها وان كان فاسداً بالنظر الى غيره

وكون شي آخر فسد الاصل بمقتضايه كما لا يخفى فانه قد ما قيل من ان جعل المصنف المستثنى في الخبر استنادا واخلاف في الاستصحاب
 ومعه ذلك حكم لغضا وليس له وجهين احد هما جعل غير المبدع شرط القبول البعدي في الآخر فيجوز هذا الشبهة بالفساد لا يلزم صحة المبدع ليس
 المراد انه يلزم صحة المبدع كما قرنا **قوله** فلم يثبت له شبهة بعينه بل يثبت له شبهة بغيره لان ما ثبت له شبهة بغيره لا يثبت له شبهة بعينه
 على سبيل التوفيق وان وجد له شبهة بعينه صورته في وجه اختصاص صورته بشبهه اخرى باخرتها من قبيل
 ان في لانه لا يمكن اجمال الصفة وانما هو كمالها في تحريم الصور بانها لا متوسط بينهما بل من التوفيق ووجه الاختصاص ما ذكره
 الشارح ومعه بعد ثبوت وجه الاختصاص لا بد من تنزيل الشبهة الاخرية لانه قد فسد ما قيل من ان المبدع وانما يثبت له
 الشبهة يكون بانبات المتوسط وبالجملة عند تحقق جهة مفصلة لا معنى لاعتبار شبهة الصفة فقط وان تعد جهة الصفة لان اعتبار
 تعد جهة الصفة انما هو لتبطل في اختصاص واعتبار شبهة الصفة فقط عند تحقق جهة الفساد وانما على تنزيهه لانه قد فسد ما فهم **قوله**
 وشبهه الاستناد لا يجب فساد ولا يتوهم ان الفساد في هذه الصورة والاخرتين يثبت على مجرد شبهة بالاستناد فلا يظهر فيها
 وجه العمل بهما لان شبهة الصفة مقتضى الصفة لا بد من اعتبار انها لغرض فاقوم انك في الجواز والاصل عدم مثبت
قوله وانما ثانيا فان الاصل في التعود الخ امي بالنظر الى ذواتها فلا يكون الفساد أصلا في هذه النوع من التعود بالنظر
 شرط الحيز شبهة علم ان شرط الحيز خلاف القياس على ما فهم فليدبر **قوله** وجيب بان حكم القدر الخ حاصل ان الحيز
 والتدبير كل منهما قائم بثبوت الملك لكن الاول مثبت من كل وجه بثبوت بالفساد لا الضرورة في ضرورة الملك والقدر البصر
 فيمنه خلاف الثاني فانه انما من الحكم للضرورة فيقدر بقدر ثانيا في ضرورة الحكم وان كان الاول انما ضيقا والثاني ثوبا
 فما قيل من ان العبرة بقوة المانع والتدبير اقوى بهم لان القوة انما يعتبر بقدر ما يثبت منه لا يقتضي ثابته فيما
 يثبت منه له وبالجملة القوة المصنعة انما تعتبر بالثبوت في المصنف هي اما عام الخ كذا في كثير من النسخة في قوله تدبير
 الضمير ووجه انما يثبت رعاية لفظ المرجح ويمكن ان يكون هذا التقدير لم يقسم الكل الى الاجزاء الكلية والجزئية فالمراد
 هو التام في كل واحد ولا ينافي في كل واحد وعلى ما حقق في خواص شيئا على الطول قال المصنف وم هذا ان يقال ان المجموع الخ
 ولا يكون تناولا لكل فرد من افراد المفرد كالمجموع فان لا الم استغرق بطل المجتزئة ويعسر استغراقه كاستغراق المفرد
 على ما ذكره المحققون لان المفرد لا يتحقق ان الفرد لما لم يكن مدلوله لا يتوسط المفرد لان المفرد لم يكن مدلوله
 لكل فرد من افراد المفرد بخلاف المجموع فانه مدلول له متوسط مفرد سواء كان من لفظه كالحال او من غيره كالفساد
 بل ليعقد له لفظ واحد من لفظه قال الشارح الرضوي في الفرق بين اسم المجموع ومعه لا احد له ان الاول مفيد لغير المجموع
 لان ذلك المجموع انما صفة بالمجموع مشهورة منه والثاني كونه ذواتا خاصا بالمجموع كعابدة وعبادة ومشهورا فيه نحو شجرة

يحيى بن خالد العمري

ما وجب ان يكون من المجموع فيقتله واحد وان لم يستعمل لعباده وعبد وولدا وصغير النون كغلام وغلقة وغلقة فغلقة فغلقة
 لئلا يكسر النون نسوا بعضها كعباده وهو لا يتوهم ان لاسم الجعير اليع قد يكون مفرد ككب لربك باقر لقر وجامل لجلال
 الشارح الرضوي صرح بان ليس ككب بنفرد ككب ان اتفق شئت منها في الحروف الاصيلة لبقى ان العالم بصيغة واحدة
 وهو الجعير اليع قد يكون تنادوا له مجموع الافراد وقد يكون لكل فرد معنى ان يحيل اليع قسمين ويمكن ان يقال ان اللفظ لا
 سنها واحد اعتبره دلالة على وجهين فالحسين تقسيم القسمين باعتبار اختلاف العالم عنه فان الدلال المتناول للمجموع غير
 الدلال المتناول لكل واحد اذ انه لم يتعوض له لغيره او ان في عبارة المتن إشارة الى مطلق العالم الى القسمين
 كما جعله الشارح وتذكر تمثيل الجعير المذكور ثم التنبية على اقسامه قوله هو في معنى الجعير فانه قد يندفع به ما عرض من ان
 من الشك قال المصنف هم وهو في معنى الجعير لان الجعير قد يكون تنادوا له مجموع ولا يتوهم ان كل واحد من الجعير الغالب في عموم الجعير
 واستقره شمول المجموع من حيث المجموع لا شمول كل فرد الا بانكس قال المصنف هم او كل واحد على سبيل الشمول لنقل
 عنه من علم ان كل واحد على سبيل الشمول مستوفى لغيره اكل المجموع كما قال كالعشرة فانه بما مجموعهم عشرة فاذا قال
 هموا احدهن اذ لو عشرة غير عشرة فانه لا يراد بالمجموع بل كل واحد من غير ان يكون همدة على احصى الافراد ما
 من همدة على بعض آخر وانما السبيل الدليل فغناه من المصنفين المذكورين ولما كان في معنى المشترك اليع فانه اذا قيل كل
 من ياكل هذا الخبز يشبع فانه لا يراد كل واحد من السبعين فانه من همدة على السبعين فانه من ياكل هذا الخبز يشبع
 انتم ان يكون غير دلالة في المشترك الا يراد كل واحد فانه اذا ذكر العيين تحيل ان يراد الباهرة او الشمس لانه يراكم واحد
 منها فانه اذا قل رايت عينا لا يجوز ان يراد كل واحد من الشمس والباهرة بخلاف ان ياكل هذا الخبز انتهى قوله على ما ذكر
 المصنف ثم حيث فسره قوله في المتن انها المجموع قوله اي من الفاذا العام قوله الاول الفاذا العام فاعلم عنه وجه الاشارة الى
 المفهوم عند الاطلاق من الضميمة اللفظ الى الشيء دلالة على فردا فانه لا يكون من جزئية افراده وما ذكر المصنف
 من قوله ترك الفاذا الاسم فاعلم من افراده جزئية انتهى والمراد من قوله ان المفهوم من الضميمة اللفظ الى الشيء دلالة
 عليه ان يكون المصنف لا يريد دلالة المجموع ان يكون تمام دلالة فانه قد قيل ان المجموع ليس بدلالة اللفظ بل هو
 وصف له فانه قد يوصف كالمصنف ثم بان الضميمة اللفظ الى العام باقرا فانه لا ياء فان العام قد الخلق على ما هو مستوفى
 للمنفرد ايضا وفيه ان العام بهذا المعنى غير مذكور في المتن قوله ولا يتصور ان يكون العام التحليل الغرض ان لا يوجد
 لهذا القسم لان الجعير المذكور متعدد لفظا وليس مستوعب بل المراد انه لا يمكن جعله من قبيل انتم انتم لانهم من قبيل
 قوله ان يتناول اي فردا ان يتناول الفرد الواحد كالمصنف في قوله باسم العالم المصنف في جيب التناول

المبته بما هي حاله او بقدر العام حاله المعلن فتبادوا التخصيص على كسائي من امثاله قوله كالمسألة هم لمدون اشترط
 السبط ويحرك قوم الرضوخ قسامة ومن ثلثة اوسن بقدر الى عشرة وقيل الى سبعة او مدون اشترط واما ينسبهم انما ذكره في العام
 والكشاف قوله والقوم هم جماعة الرجل خاصة بدليل قوله وما ذكره سوفه خيال ادرى انوم آل احسن اليه وكذا
 بدليل قوله الملقب وقوم القوم جماعة من الرجال والنساء معا او يدخله النساء والذكور بقوله قوله كالنخل النخل حركة الغيبة
قوله من غير ان يثبت لكل في بعضهم من هذا ان في قول المستثنى في حكمه المستثنى من قوله الاستثناء على وجه الجزئية فقط
 من غير شبهة بل الحكم لكل في غير كاف فيقولنا جاءني ابو الازيد وقول زيد في الحكم لم يغير الاستثناء وليس على وجه الجزئية فقط
 بل على وجه الجزئية بحيث ثبت الحكم له كما ثبت لكل من سائر افراد القوم والاستثناء لخاصة بخلافه في قوله يطبق من
 هذا الوجه القوم لا ينفذ انما هو على وجه الجزئية فقط لا يصح فانه قد قيل من ان له ليعبر ان ليقال يطبق من هذا الوجه القوم لا ينفذ
 له دخول زيد في الحكم على وجه الجزئية لم يغير الاستثناء لما في جاري القوم لا ينفذ واما قال المحققون من العلماء والاصحاب
 من ان معنى قولنا جاءني القوم لا ينفذ انما جاءني القوم المحض من غير زيد فهو لا يدل على ان يكون الدخول على وجه الجزئية كاف
 في الاستثناء كما لا يخفى فانهم قالوا المستثنى من هذا الوجه ما في معناه المميز ان صيغة الجمع بعد الالف الامم نحو رجال نساء
 قتال الثلثة فصاعدا لا يتناول ما ذكره من اقل الجمع الصحيح الثلاثة وقال النفا وقوم من ذرئ الاشترية اقل الجمع الصحيح اثنان
 وثلاثة والثلثة بخلافه في ان تصديق ما ذكره يخرج من الهند بالعرف الى اثنين على الثاني دون الاول وفي
 استبعاد نحو هو صنف فاذ انفس الاثنين يتوهم حقيقة على الثاني دون الاول انتهى والظاهر ان هذا هو المراد
 من قوله فانهم المحض ان زاد ما في معناه ونسبهم ان المراد ان له صيغة المطلق للجمع والقوم والرسط على كل عدد معين من
 الذوات على ما فوته وما كان الظاهر منه ان يكون المطلق على كل عدد معين من حيث كونه مينا فلا يدل على افراد
 ذلك في دو احاده التي هي كالاجزاء في الاعلام المستحقة حروفه بقوله فاذا اطلقت معيوانه اذا اطلقت على عدد
 معين على جميع افراد ذلك كما على ان مفهومه جميع الاحاد سواء كانت ثلثة او غير ذلك ان مفهومه للمعين من
 حيث كونه مينا فمثل ذلك بالجمع المعروف نحو عبيدك او راياك الى ان هذا المعنى يجمع مع العموم لا ينافيه فنبه
 بالحق على ان ثلثة او اكانت ثلثة او على عشرة او اكانت له عشرة فهو مكية ودل على جميع افراد الثلثة او
 لكون مفهومه جميع الاحاد لا عدد كان متيقن جميع العبيد ثم قال ليس المراد المباشرة الى غاية التغيير بقوله
 نصيبه الماحصل ان ليس من القبول المطلق على الثلثة فصاعدا انه يحمل كل منها مثلاً اذا كان اربعة كما عبيدك
 محتسماً بها وثلثة والاربعه غير مطلق على جميع افراد عشرة لان هذا من غير اعتبار اجتماعه مع مفهومه لان شرط

كذلك حتى ان تخمين في الحكم غير انما كالاخوات فلو ذكر جسمه لبيان لا منقطعها كما ان الاخوين كالاخوة في المحب فانتميتها اخوة
 فانه غير ما قيل من ان الدليل انما يتم اذا وجدت هيئة الاخوات مذكورة في قضية الميراث فثبتا له ولها الشئان قوله
 ما جعل السد رجل من قبلين اقتباسا للكرامة وليس ذكر الرجل في الآية تخصيصا اذا المدة بل كل الرجل كذلك قوله ولانه
 يصح جاري في زيد وعمرو والمطلان الخ قال قدس سره في حواشيه على المعنى ان لا يمكن ان يقبل ابن النطف بالولد الاول كما
 المختص بالولم لا لاسلامه بل مقتضى صورة وفي الاسباب المختصين كالنفس في مقتضى صورة فذلك مما لا دلالة في واجبا
 الا بمرى عنه بانه اذا جاز اطلاق هيئة الجسم على الاثنين كان صورة الجسم صورة الهيئة فيجب ان يصح زعم عمرو والمطلان
 بل يلزم ان يكون ادلى بالصحة من زيد وعمرو وكذا العالمان اذ ليس فيه صورة لمشببه بصورة ائشبه وقد استدلوا بحسب الاتحاد
 في الصورة وهو ليس الشيء لانه ينبغي ان يقول اولاً انه ليس لمشابهة صورة لفظ لانه اذا جاز اطلاق هيئة الجسم على
 الاثنين كان صورة رجال متحدة مع صورة اثنان فلا وجه لعدول المحب عن مثال فيه هيئة الجسم الى فيه الصورة
 المحبوبة بالوادع ان يثبت قوله اذا جاز اطلاق هيئة الجسم على الاثنين كان صورة الهيئة في حيز الحكم كيف لا على بنا
 يلزم ان يكون عالمان للمطلان صورة لكون كل منهما كزيد وعمرو صورة فالجواب ان منح قولهم ان الجسم يعرف الجسم
 كالجسم لفظ الجسم ان الوادين الاسباب الثلثين بمنزلة الالف بين المتحدين كما نقل قدس سره في بحث الوادين اسقط الجسم
 ليشتركان في علم الجسم فهو لا يقتضي مطالعة صورتهما فالوجه في القدم المحبوبة جاري في زيد وعمرو والمان لا العالمان بناء على
 اعتبار المطالعة الاحتمال الحقيقية والحكمية فالمحقيقة يكون المطالعة بحسب اللفظ والمخبرية بالحكمة ما يكون بحسب المنطق
 فانهم قوله لكن لا باعتبار ان هيئة الجسم الحقيقية دفع لما توسم من فانه قول مصنف لم يلائمنا هذه الارث والوصية من ان
 الجسم في الارث والوصية حقيقة في الاثنين اتفاقا وهو خارج من محل النزاع وهو بعيد لانه يلزم ان يكون هو في غيرهما
 حقيقة فلو قدر فيهما فوفى الوعد قوله بل باعتبار ان ثبت بالدليل الخ فثبت انما ثبت بالدليل انهما سلم
 الجسم فلم يذكر جسم لبيان حكم في ذلك الباب لا تسلم اثنين مجازاً بهذا المعنى لا بل لوصفهما حقيقة وقد يجاب من
 الاستطاعة والاستناد في الحكم بل آخره لا يستلزم مدعى حجة انه في قول من ان كلا الشئان متحدان يدل على الجواب فثبت ان
 ان الاضيح مما لم يدخل في عدول الكلام لانه ثبت بالدليل انهما في حكم الجسم كلامه لا يدل على ان الجسم باختیار
 ان الهيئة في الارث والوصية تتولد على طريق التجوز في الاثنين دفوفهما قوله اني ثبت لالاخوة ليعان التفتية في
 محظوظ في اسم كان يكون في تور ائمين فائدة ما قيل فانه كانا كما قيل من كانت اكل كما انت من غير من المكان
 فثبت بهما كذلك نفي ضمير من حيث في كانا لكان عنديته الجرك في الاكشاف وقال القاصي شفيعة محمولة

هذا هو الوجه في قوله
 انما يتم اذا وجدت
 هيئة الاخوات
 مذكورة في قضية
 الميراث فثبتا له
 ولها الشئان قوله
 ما جعل السد رجل
 من قبلين اقتباسا
 للكرامة وليس
 ذكر الرجل في الآية
 تخصيصا اذا المدة
 بل كل الرجل كذلك
 قوله ولانه يصح
 جاري في زيد وعمرو
 والمطلان الخ قال
 قدس سره في حواشيه
 على المعنى ان لا
 يمكن ان يقبل ابن
 النطف بالولد الاول
 كما المختص بالولم
 لا لاسلامه بل مقتضى
 صورة وفي الاسباب
 المختصين كالنفس في
 مقتضى صورة فذلك
 مما لا دلالة في واجبا
 الا بمرى عنه بانه
 اذا جاز اطلاق
 هيئة الجسم على
 الاثنين كان صورة
 الجسم صورة الهيئة
 فيجب ان يصح زعم
 عمرو والمطلان بل
 يلزم ان يكون ادلى
 بالصحة من زيد
 وعمرو وكذا العالمان
 اذ ليس فيه صورة
 لمشببه بصورة
 ائشبه وقد استدلوا
 بحسب الاتحاد في
 الصورة وهو ليس
 الشيء لانه ينبغي
 ان يقول اولاً انه
 ليس لمشابهة صورة
 لفظ لانه اذا جاز
 اطلاق هيئة الجسم
 على الاثنين كان
 صورة رجال متحدة
 مع صورة اثنان فلا
 وجه لعدول المحب
 عن مثال فيه هيئة
 الجسم الى فيه الصورة
 المحبوبة بالوادع
 ان يثبت قوله اذا
 جاز اطلاق هيئة
 الجسم على الاثنين
 كان صورة الهيئة
 في حيز الحكم كيف
 لا على بنا يلزم
 ان يكون عالمان
 للمطلان صورة لكون
 كل منهما كزيد وعمرو
 صورة فالجواب ان
 منح قولهم ان الجسم
 يعرف الجسم كالجسم
 لفظ الجسم ان
 الوادين الاسباب
 الثلثين بمنزلة الالف
 بين المتحدين كما
 نقل قدس سره في
 بحث الوادين
 اسقط الجسم ليشتركان
 في علم الجسم فهو
 لا يقتضي مطالعة
 صورتهما فالوجه
 في القدم المحبوبة
 جاري في زيد وعمرو
 والمان لا العالمان
 بناء على اعتبار
 المطالعة الاحتمال
 الحقيقية والحكمية
 فالمحقيقة يكون
 المطالعة بحسب اللفظ
 والمخبرية بالحكمة
 ما يكون بحسب المنطق
 فانهم قوله لكن
 لا باعتبار ان هيئة
 الجسم الحقيقية دفع
 لما توسم من فانه
 قول مصنف لم يلائمنا
 هذه الارث والوصية
 من ان الجسم في الارث
 والوصية حقيقة في
 الاثنين اتفاقا وهو
 خارج من محل النزاع
 وهو بعيد لانه يلزم
 ان يكون هو في غيرهما
 حقيقة فلو قدر فيهما
 فوفى الوعد قوله بل
 باعتبار ان ثبت بالدليل
 الخ فثبت انما ثبت
 بالدليل انهما سلم
 الجسم فلم يذكر
 جسم لبيان حكم في
 ذلك الباب لا تسلم
 اثنين مجازاً بهذا
 المعنى لا بل لوصفهما
 حقيقة وقد يجاب من
 الاستطاعة والاستناد
 في الحكم بل آخره
 لا يستلزم مدعى حجة
 انه في قول من ان كلا
 الشئان متحدان يدل
 على الجواب فثبت ان
 ان الاضيح مما لم
 يدخل في عدول الكلام
 لانه ثبت بالدليل انهما
 في حكم الجسم كلامه
 لا يدل على ان الجسم
 باختیار ان الهيئة
 في الارث والوصية
 تتولد على طريق
 التجوز في الاثنين
 دفوفهما قوله اني
 ثبت لالاخوة ليعان
 التفتية في محظوظ
 في اسم كان يكون
 في تور ائمين فائدة
 ما قيل فانه كانا
 كما قيل من كانت
 اكل كما انت من غير
 من المكان فثبت
 بهما كذلك نفي
 ضمير من حيث في
 كانا لكان عنديته
 الجرك في الاكشاف
 وقال القاصي شفيعة
 محمولة

في قوله لا تخشون الله الا في ما تحبون
 في قوله لا تخشون الله الا في ما تحبون
 في قوله لا تخشون الله الا في ما تحبون
 في قوله لا تخشون الله الا في ما تحبون

على المعنى وفي الآية الاخبارية بالثبوت على ان الحكم باقيا بعد رد وان لم يردوا كبر وتوهم وتقول الشرح
 بمعنى لا تخشون ما ظنوا ان الشافي قوله ان لا تخشون حكم الاخوات اذ قد علم من ان لا تخشون الشك ان
 حكم الاخوات هو انها لا تلتزم من قولهم فان كن ماى العبادات فوق استحقاقهن فلما تركوا دليل على ان
 طاعتها فلا تخشون فيكون الاخوات من بعد قرايتها بطريق الاول والى ان الاجماع قد انعقد على ان فرض العلم لم يرد
 على ثبوتها فاذ كان ذلك لا تخشون كان الاخوات ايضا لا يكون ليعض فيها قولهم فيكون للثبوت العلم الخ
 صلا ان الحكم المذكور فان كانا من حكم الاخوات بدلالة قوله فان كن الاجماع فدل على استحسان حكم الاخوات
 والاخوات لعلم الدلالة والاجماع الحكم المذكور فان كن من سبلها لثبوت بدلالة فان كانا فدل على استحسان حكمها
 بعض الدلالة فنعلم من كل منها استحسان حكم الاخوات من الثبوت من البتة فدل الدليل على ان لا تخشون حكم الحكم
 فباب الدلالة استحقاق الثبوت قوله فانه يدل على استحسان الاين الخ فالصدق المذكور مثل حكم الاخوات قال القاضى
 في التفسير اى لا يخشون الا في ما تحبون حيث اجتمع الصنفان فيصنف نصيب واحد ان لكل نصيب واحد الخ لا يخشون
 في حال استحسان بعض نصيب واحد في الكافي وروى التفسير يعرفه ما قيل من انه بيان للمجهول اذ خط الاخوات في غير هذا
 فيه وهو المادى من انه يدل على ان الاشارة على خط الاخوات فهو مذكور فيمن الابن انما يعرف بمقتضاها في خطها
 لان منها جزء ان النسبة بينهما بالتصنيف والتصنيف ولانه كما يكون خصوص كون خط الاخوات الثلثين من قولها على ان
 النسبة بينهما بالتصنيف والتصنيف والى ذلك من هذا الطوفان فيمن كلام صاحب الكشاف ان معناه انه اذا اجتمع الذكر
 والاثنان كان له سهمان كما ان له سهمين على التفسيرين قد ادعى انه يدل على خط الاخوات بطريق الاشارة
 ثم لما بين ان خط الذكر مثل خط الاخوات اذ كان معدا على التفسير الاول بطريق التفسير وهو علمه في ان
 لما دل صرحا على ان المذكور اجتمع من خطها دل على ان له واحد منها خطها بالضرورة كون خطها
 خطها وذلك ثلثان لان الصنف بالها يقتضى ذلك ان فرضها الثلثان وذلك لانه يعرف بهذه الاشارة ان
 النسبة لها الثلثان فوالله ليس ذلك الاحالة الا افراد اذ من الابن فيصنف بينهما اذ من الابن يكون لها السهمان
 ما في شرحه لغير السيد اذ لا بد ان كان له واحد من خطها وهو الثلثان بحسب اى يكون ذلك النسبة لان
 حكم الاخوات حكم الذكر كالحالات الاجماعية مهيما على قوله قدس سره في شرح الكشاف وهو يتوجه لسؤاله بقوله فان قلت
 يجب ان لا يخلف ما روى السيد من قوله فان قلت يجب الخ فوالله بعض النسخ هي ان خطها الثلثين من الابن
 مثل خطها من النسبة لكن من ابن ابي عمير ان خطها ذلك بدون الابن وهو المرفوع لغيره قدس سره في شرحه

في قوله لا تخشون الله الا في ما تحبون

الكشاف حيث قال فان قيل المطلوب ان حكم الاثنين حال افتراءهما حكم الذكر حال اجتماعه مع الواحد وادناه لا شك ان
 ان حكم الاثنين حال اجتماعهما حكم الذكر حال اجتماعهما على امرين اثنين انتهى وقوله ذلك إشارة الى مثل قوله
 وليس من نحو كلامه ان خطبهما مع الاثنين مثل خطبه مع الواحد قوله على ايها ليس استغنيين لان الاول لم يثبت
 الشئان بل المراد ان المعلوم من الآية على تقرير سابق هو هذا المعنى الغنيمة فبالشئان مع الاثنين لكن من حيث الخبر
 اليه صحيح بما على ما سبق من ان مرادنا المعلوم من الآية على تقرير سابق هو هذا لان الشئان خطبهما مع الاثنين المعلوم
 ليرد عليه ان خطبهما مع الاثنين لا الشئان في بعض النسخ في تعليم ان خطب الاثنين مع الاثنين مثل خطبه مع الاثنين
 المردون قوله مع الثبوت ويرد عليه ان قوله ذلك إشارة الى مثل خطبه مع الاثنين المعلوم بيان ان خطبها مع الاثنين
 معها والجواب إشارة الى مثل خطبه مع الاثنين اذ كان مع الثبوت اواني الشئان وقوله فانه يدل على ان خطب الاثنين مع الاثنين
 الشئان واما الجواب بان المراد من كون الاثنين حال الافتراء الاثنين مثل خطبه مع الاثنين لا الشئان بل المراد
 عرفنا لبيان ان المقصود من خطبهما حال الافتراء الاثنين في معلوم من الآية لان كون خطبهما حال الافتراء مثل خطبه
 معها في كون كل منهما مع غيره معلوم منها ففهم قوله قلت من حيث ان الثبوت الواحد هو هذا الوجه على كل
 السابقين في بيان استحقاق الشئان كما يدلى عليه كلامهما حيث قال انما لا يعجزا بتقدير حصولهما في الاثنين
 حكم الجاهل الذي يخلل بقوله من قوله لا الشئان في الشئان قد دل على ان حكم الاثنين حكم الذكر وان الحكم لا يكون ان الحكم
 كما يجوز الاثنين مع الواحد فلا الشئان كذا لا يجوز ان مع الاثنين فلما ذكرنا دل على حكم الاثنين قبل ان كان
 لئلا فوق الاثنين فليس ثلثا من كل مفرق ان كان جازما بالثبوت بالجن من العدد فليس بالاثنتين مع الواحد الشئان لا
 يتجاوز لكثرته من يعلم ان حكم الجاهل حكم الاثنين بخلافه وقيل ان الثبوت من حيث ما ليست من الاثنين في حكمها
 لها ما واجب الله الاثنين لم يرد ان المقصود بهما من خطبهما هو العبدان هما قديرا ان الثبوت لما وجب لها
 مع اخيهما الشئان كانت احوال سجودها لثبوتها اذ كانت معجزة مثلها ويكون لاختصاصها مثل ما كان سجودها لغيرهم
 اخيهما لا الفرد مع وجوبها الشئان انتهى هو لا يدغم الاستحالة للمذكور من الوجوه السابق كما لا يخفى فالحق هو وجوبها
 مستقلا بالوجوب عن الاستحالة با اجاب عنه قدس سره في شرحه لكشاف وهو انه لما ثبت لما ذكرنا ان الاثنين خط
 الاثنين في صورة ما وليت صورة الاجتماع قطعا وليس الاثنين مع الاثنين الشئان خطه من حيث حال الافتراء ومنه
 ان تقرير السيد لهذا الوجه اخذ من كما ذكرنا ان كان ما خذ من كلامه قدس سره كما لا يخفى قوله مع جرت لها
 بطريق الا في شرحه قدس سره لكشاف فان قيل الثبوت لهما مع الاثنين الشئان حكمه التعقيب فمن اين يجب لهما

في قوله لا الشئان في الشئان قد دل على ان حكم الاثنين حكم الذكر وان الحكم لا يكون ان الحكم كما يجوز الاثنين مع الواحد فلا الشئان كذا لا يجوز ان مع الاثنين فلما ذكرنا دل على حكم الاثنين قبل ان كان لئلا فوق الاثنين فليس ثلثا من كل مفرق ان كان جازما بالثبوت بالجن من العدد فليس بالاثنتين مع الواحد الشئان لا يتجاوز لكثرته من يعلم ان حكم الجاهل حكم الاثنين بخلافه وقيل ان الثبوت من حيث ما ليست من الاثنين في حكمها لها ما واجب الله الاثنين لم يرد ان المقصود بهما من خطبهما هو العبدان هما قديرا ان الثبوت لما وجب لها مع اخيهما الشئان كانت احوال سجودها لثبوتها اذ كانت معجزة مثلها ويكون لاختصاصها مثل ما كان سجودها لغيرهم اخيهما لا الفرد مع وجوبها الشئان انتهى هو لا يدغم الاستحالة للمذكور من الوجوه السابق كما لا يخفى فالحق هو وجوبها مستقلا بالوجوب عن الاستحالة با اجاب عنه قدس سره في شرحه لكشاف وهو انه لما ثبت لما ذكرنا ان الاثنين خط الاثنين في صورة ما وليت صورة الاجتماع قطعا وليس الاثنين مع الاثنين الشئان خطه من حيث حال الافتراء ومنه ان تقرير السيد لهذا الوجه اخذ من كما ذكرنا ان كان ما خذ من كلامه قدس سره كما لا يخفى قوله مع جرت لها بطريق الا في شرحه قدس سره لكشاف فان قيل الثبوت لهما مع الاثنين الشئان حكمه التعقيب فمن اين يجب لهما

يعلم حقيقة كل من جهة لانه ذلك على ما بيننا من القرب من حيث الالاء **قوله** الا اذا بنا القوية كالتنين
 من الجانب الاخر ان الفضل ويجوز ان لا من الثلث الى السدس **قوله** ان المحجب الجزاء لا يسئل دل على الاثنيتين
 حكم بينهما **بالمجب قوله** وليس الاخوان اخوة في لسان قومك اى حقيقة بلانية لقول زيد الاخوان اخوة
 كما ذكره العنقدي وغيره ولا تجوز اليلان الاختلاف في اقل الجهر كان الصبي تبا الصبي كما نقل في كنف البكر حيث قال
 في الجهر ثمانية من حيث عبد المدين عباس وعثمان واكثر الصحابة وعامة الفقهاء والمفسرين اهل اللغة ومجب
 بعض الصحابة الشافعي وعامة الاشيعة الى انه اشان وهو عبد عمر بن زيد ثابت كذا ذكره العنقدي في قول ابن عباس
 سلام الله عليه عثمان بن عفان عدو له الى الجمل على خلاف الظاهر بالايجاب احد اوتين بقول انه حقيقة في الثلاثة فما جاز الاثنيتين
 بقى ان يمدى على ان ردوا من حيث الثلث الى السدس بالاخوين كان بالايجاب ولذا عدل عثمان لهم الى تعدل الآتين
 وهو صحيح لان ابن عباس بن الجمل فيكون اجماعا الا ان يقال انه اجماع سكوتى فانهم **قوله** واما الوصية
 فلهما بنوه وقد يقال لان الوصية فلكل الارث فرض تكافؤ الوصية تابعة لارث كما ان الوكيل يتبع الموكِّل
 وهذا قيل الموصى به يتكافؤ ما يقبل كما ان الارث كذلك **قوله** بل يلحق الخلاف الوصية خلافا مطلقا عند فخر
 وفي حق الموصى عنه يتم العناية ايا حكم الوصية فمحق الموصى له ان يكون الموصى به ملكا جديدا كما بالهبة وفي حق
 الموصى له قاتل الموصى له في ارضى ببقائه لنفسه كالوصية في الذخيرة ايضا مثل ذلك وما وقع في الهدية من ان الوصية
 عند موتها ثابتة كذلك سديد فاما اذمة انه في حق الموصى به كذلك مطلقا بخلاف الوارث فله خلافا من كل وفيه فهم
 ان كلاهما مختلفا في الجهة **قوله** او تشبه الواحد بالآخر اى تشبه كل واحد من الاثنين بالكثر فمطلق عليهما الجهر يكون
 استعاره وعلى الاول مجازا ويكون باضيفا اليها متضمنين للمضامين فان كان متضمنان لفظ واحد فافراطه
 المصناف اولى بالحكم اولى من كثر المتشبه في الاضافة للفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع متشبهين مع بعضها لفظا لا حقيقة
 ومع كون المصنف جزءا للمصنف البيه اختونية محمولة عليها وانما كان الجهر الحسن التثنية كثرة ودوامه في الكلام
 ومن المفرد لمن يشبه بالثنية به عند الكوفيين اذ الحكم الى اللبس والافا التثنية لازم وعند غيرهم مطلقا لقوله
 فاقطعوا اليد براد الخى ثوب الكوفيين والمراد من الآية اياها بالجزء لا جازم وقراءة ابن مسعود اياها وان لم يقطع
 واحد لم يقطع بل المصنف اختير الافراد عليه ما نحو نفس زيد وعمر وليوافق ظاهر المصنف البيه وما اذا لم يكن باضيفا
 اليها متضمنين بل متضمنين فمنه خوف اللبس منه فدا بدته وعدا منه جازمة قياسا فاقطعوا اليد وليس خلافا
 فانما فهم مجازية سماها عن ضرر عا لهما وانما اللبس لانه لا يكون للبيد الارسلان ولو غير المراد اجماع الى المصنف

قوله
 قوله
 قوله

قوله
 قوله
 قوله

يختلف معناه والوصف والاشارة ونحو ذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى هذا لقوله لا يكون من الشخص الواحد قوله
 من موضوع ان المراد بل من المجموع الاثنان بل على انه ذكر كما هو الحق من ذهب الكوفيين **قوله** قد يجاب بان القلوب
 الميول والدواعي الخفية المحصول ان القلب قد يطلق على الميل الموجود فيه ولما خالفه خففته وانما لئلا يرد المراد من عليه
 الاسلام في شأن ماريه وقدره في قلبها ودواعيها مختلفة انما هي متباينة فليس ان يقال المراد من القلوب هي الدواعي ودواعيها
 وجب حمل اللفظ على ان القلب هو وصف الصفة للميل لا انظر بوا انما يوصف بالميل انتهى ايجاب ان القلب لا يرد لفظه
 بل دواعيها قد يخفى عن شيء الى شيء فلا حاجة الى اقل من ان اسما وصفت له لم يرد كما من قبل جوده انما
 انما هو محل القلب علمناه **قوله** وذلك اى نادى الحديث باحد هذه الوجوه الثلاثة لان الحق **قوله** على تقدير تامة
 الى ما ذكره الحضاف وغيره من ان هذا الحديث لم يثبت من جهة النقل ومعناه انه على تقدير عدم كون الماد الاخر
 المذكورة **قوله** فانه وافق الظاهر ان معناه انه وافق في اطلاق الجرم على ما شئت فيما ذكره حقيقة وهو انما هو في موضوع
 عن التثنية ان اطلاق الجرم عليها في مثل صفت قلوك كما يحاجز فاقهم **قوله** فاعلم ان الاحاطة بالمراد في قوله اى تامة على
 ابن الحاجب لاحاطة بالمراد وان كان بناء على ما ذهب اليه في الاسلام من ان فعلنا بمعنى فعلهم واما في محل الزمان
 فيحتاج اليه الجواب انما هو اقول كذلك لاحاطة على هذا ما ذكره المصنف في جواب ما عن نحو صفت قلوك اى العلم ان كل
 كلامه على ان نحو صفت قلوك ونحو فعلنا خارج عن محل التزامه الاول بخلاف الثاني في قوله لا يكون كلامه فانه غير تمام
 واما في محل التزامه فاستقل عن الجواب فيها بخلاف الارشاد والرواية فتدبر **قوله** ومع ذلك يجب ان يقال في
 غير ان الجواب لاحاطة اليه من انه غير مفيد لانه لا بد من حمله على الاشياء التي لا تكون في موضوعه على ان اثنين في مثل
 هم فاعلموا على الثلاثة فكما ان هم فاعلموا او توجه على الثلاثة ليقينهم ان يكون الثلاثة جميعا لا ان يكون في فعلنا
 على الاثنين موجبا لكونها جميعا لعدم التفاد بينهما فيصدق فانهم قيل مراد ان الجواب لاحاطة اليه من حيث
 عما رده فان الظاهر من قوله انه مشترك بين التثنية والمجموع حيث لم يقل من الاثنين فاعلموا هو الاشتراك على
 وليس كذلك يجب ان يقال على الاشتراك المعنوي فيقال معناه انه مشترك بين المدلول بالتثنية والمجموع واليه يرجع
 تقدير الاشتراك المعنوي ان لا يستعمل اللفظ فيها وقوله اصلا ايجاب المعهود من العلم وهو تخفيف عباده لا اشتراك في كونهما
 سورة الى هذا اصلا مع انه على قوله كما يصح فهم فاعلموا انما لا يخفى **قوله** والبدن من ان الجسم اى البدن من ان
 ناقلا لا من غير الاسلام الجواب من ان اطلاق فعلنا على الاثنين مجاز وهو حقيقة فلو انهم انما كان البدن لانه
 ما قال المصنف هو صحيح فغفلة ولا يرد جوابا وما قال الامم غير صحيح فغفلة لانه يستعمل في الاثنين والمجموع من غير انما

المراد من

على كونه في الاول مجازا وفي الثاني حقيقة فانه موصوفه لما يصدق عليها على السواء كما نقل عن السيد العبدية انه
انقابت اللغة بالترجيح ثم مخالفتها لما صرح به الحكمة اللغوية وقال بعض النحويين ان ذلك يشهد الى الاشتراك في اللفظ
وبني عليه ما لا يرعى به التعبير السليم قوله في هذا المقام اى مقام بيان اقل الجمع وقيل اى في مقام بيان عموم الجمع على
اللام هو ظاهر لفساد حال المحققين من الواحدة شيطان والاشنان شيطانان والاشنة ركب الشيطان وهو كسب مقترن بغيره
من الناس والجمع الدواب شيطان وهو فيقال عند من قال ان من شغل قوته صليته جرحه صرفه فغلان عند من قال انه
من شغل فلان انك لونه زائفة جرحه فلم تعرف كذا في الصحاح والقاموس وكلا المعنيين يتبعهما الحديث لان المراد انه يتقدم
عن العمل بمقتضى الشيء عن السفر لا في جملة تكون مبالغة في الشيء عنه وان من سافر دون الجماعة كذا في ذلك
مما قاله المحقق لم يقتضيه ان اقل الجمع لا يخبر عليك لانه لا بد من اعتبار عطف قوله وهو داو لا ثم تقريره فيكون
المعنى المجموع باعتبار الجوز الاول لانه لا يمكن تقرير كل منها استغلا لا قوله قد اختلفوا في منتهى تخصيص فرب المجموع الى اقل
الى الواحدة جدير باللفظ ومنهم من جوز في اللفظ من داو نحوها واما اجناس الموقوفة الى الواحدة لم يجوز في المجموع
الا الى الشئ تحت الشئ ان يجوز الى الواحدة المجموع لا في المجموع المتكلمة هيئة وفيه كمال وهو كماله فان في الياء في الشئ
الكشف الكبر في الغالب في التحقيق المختار انه ان كان التحصيل يشهد له بدل جاز الى واحد نحو عشرة الاشنة واثنتي
العشرة اعداد والافان كان يحصل فان كان محصورا قيل جاز الى اثنين كما يقولت كل زنبق وهم ثلثون والعبية
وقد قلت الاثنين وان كان غير محصور عدو كثر فلا بد من العا وجمه لغيره من مدلوله دليل انه لو قيل قلت كل
من في المدينة ولم يقل الاثنين عدلا غيا محليا وفيه انه ان المراد انه عدلا غيا على تقدير ارادته مثلاً في مسلم لكن يجوز
من العام الذي اراد به الخصوص لا العام المحصور من ان المراد انه عدلا غيا على تقدير ارادته العموم المستغرق
ثم تخصيص فهو مضموم من الظاهر كان ان يقول قلت وليس قريبا من مدلوله عدلا غيا محليا قوله لا بد من
تقريبه بقرب النفس الواجب البصر واما لم يحرم واكثر اصحابنا فهم هذا بما فوق نصف قال قدس سره في جوابه
على السعدى اخفا في استناد الاطلاع عليه لا فيما يعلم عدد افراد العامة قال الابهة اذا كان اهل مدبر غير محصور
كل من في البلد مؤمن بالله واحد من اهل الى ماية مثلاً علم قطعاً تابع بعد تخصيص اكثر من نصف انتهى والظاهر ان
ليس مراده ان يعلم عدد افراده فيحصر عدل ان يعلم عدد مدلوله بوجه محتمل لكونه اهل هذا البلد مثلاً فانهم قوله
والنساء اى معتابه الحقيقي قوله فيصير نسجها اى اخراجها وازالة عن مدلوله هو المجموع المراد انه لا يعبر بتخصيصها سواء
بما شاعها او لا وانما يصير في اللفظ فلا يجوز في النسج لانه لا يخلو الى كونه اخراجا له كونه على كونه على كونه

في قوله لانه لا يمكن تقرير كل منها استغلا لا قوله قد اختلفوا في منتهى تخصيص فرب المجموع الى اقل

الجحيم ليس بخاد ان كان بالنظر الى ان النسخة انما يكون بعد الارادة والتحصيل بيان انه غير مراد لا يمكن ان يكون
 نسخا ايضا فغيره **قوله** كالتساوي اذا كان مجازا عن المفرد **قوله** على ما هو اصله ومنه المفرد وما في معناها للنساء
 محمول عليه ان لم يكن موضوعا للمفرد والمفرد من المفرد اعلم من التحقيق والتقدير في خان لا تزوج النساء
 لقيد بلا تزوج امرأة فانها باقيل انه مخصوص بالزوج ولا يتناول في معناه **قوله** الاول ان الجحيم الجحيم حاصله
 ان تقريره بهذه المسئلة على ما سبق من مسئلة اقلية الجحيم غير صحيح لو جهل احداهما ان الثلثة اقلها حقيقة ومقتضى
 انما يطبق عليها مجازا لكونه مما عاين حقيقة في جميع الافراد فبانها ان التزام سابقا في الجحيم العيا حام بها الكلام
 في العام **قوله** اذا تنازع اى الجحيم **قوله** عدلا عن عاين عقلا فان قيل قال نعم وانما لم يحاطون المراد بوجه
 وحده لا شريك له فيكون ان يكون كل رتبة شدة قلنا فهو خارج عن محل النزاع لانه لم يكون التعليل ملائسا
 من التعليل فخصه في **قوله** ولكن الجواب عن الاول ان الجحيم لا يدعى لادل نفس صيغة الجحيم المفرد من المومني
 حال التخصيص لانه كان بناء على مفرد وهو الجحيم معارضا وهو اللام وبالتخصيص رتبة في العارض فحكمنا بمقتضى
 الحقيقة للمفرد ومن اقله الثلثة فصحة تقريره بهذا القدر وان كان صيغة العام لانه الكلام فيه في تقريره وهو الاستحسان
 الترتيب شرط او شرط مجازا في ذلك المعنى ويمكن ان يقال ان صيغة العام لغير حقيقة في بناء على ما سبق من
 الى العام بخصوص حقيقة فيما يخص حيث التناول في لؤيه ما نقلت من الميزان من ثمة الخلاف في معنى الجحيم ان اذا
 انتهى التخصيص الى اثنين لا يتحقق حقيقة على ندرج الجحيم بل يبقى انه في القصر لغيره من المومني ان يكون
 منها ايضا الثلثة رعاية لاول المفرد لان يقال انه لما لم يلاحظ النوع اعتبر مقتضاها ولم يراهم مدلوله قوله
 والتخصيص انما يفهم المومني ما قالوا من ان العام المخصوص منه البعض يخص بالقياس وبخلافه احواله فيقصر على
 بعض منسباته والتخصيص يطبق على هذا المعنى ايضا **قوله** في الصيغة لانه ان المراد ان ارادته صحيح بالنظر الى
 مفهومه اللغوي لانه يستعمل لقية كذلك في اللغة ولذا قال في ما سبق ان لفظ الكل والجحيم **قوله** لا يقعان خاصين
 بان يراد الواحد والتخوف الجواب عندي ان يقال انه اذا قال لدوت واحد يكون عاما ليريد المخصوص الكلام
 في العام المخصوص منسبها فمفرد قد ذكرنا ما سابقا فاذا ذكر لقيت كل رجل مراد منه العموم لا التفريق ثم لحقة
 التخصيص الواحد لا يلائمها معلا كما لا يخفى **قوله** وتبينه على ان القصر لغيره مني ان لا يفرق بين مستقل
 وفيه في الجحيم المفرد قد تقر ان اقيمت الرجال في معنى لقيت كل رجل لان يقال انه لما كان في غير
 المستقل الوضع النوعي لم يفرق فيه المفرد والجحيم بخلاف مستقل فان للجحيم انما كان مثل المفرد من حيث عاين

في الجحيم
 في الجحيم
 في الجحيم
 في الجحيم
 في الجحيم

الاشتراق والعوم وقد ارتفع به فروعي مدلول اصل حقيقة كما متبها وهو الثلاثة للادل والفرق في قال المصنف
 والطائفة كالمفرد نقل عنه اى يصح تخصيص الطائفة الى الواحد قال ابن عباس واكثر من العلم انه يقدر على الواحد
 لانه اسم لبعض الشيء يقال طائفة من المال وطائفة من الليل وطائفة من الناس داخل الالباض واحد لها
 لغت من الحاف واقل من الجوف واحد لكنها صارت للجنس لعلها لا يتوحد هي التا ولان التا دخل للتأنيث
 وشبه التا تانيث اى العنونة والتا فيه ليست للتأنيث فيكون تشبيه التا عنيت وهو الجمعية اذ الجمع في قوله
 فاذا صارت جنبا للعلامة الجمكية كانت بمنزلة الاسم المدخل عليه للماد والمقال كما كان لغت فرد لغت اليها علامة
 الجمكية يراد في المصنفان كما يراد في خصوصية الجمكية الفصل بها الاسم قال الحسن بن اسم الله في قوله وقال الزهري في قوله
 وقال عطاء اللاتين قوله يعني انه اسم للواحد كما فوقه على هذا وان كان دخل في المفرد لان اسم الجنس المفرد
 اليع هو مفرد لما يصدق على الواحد والكثير وهو المادية لكن اذ وعنده كان الاختلاف فيمن انه اسم لما يصدق على
 الواحد والكثير وهو حقيقة من الشيء اذ ان بان للجمكية لكن بروعي فيه معناه الاصل من ان كونه اسم للواحد فما فوقه
 ايضا يختلف فيه للاشارة الى هذا قال في الكشف الطائفة التي تكون لانه اسم لقطعة من الشيء كذا الوجه في مصححي لاطافة
 على الواحد من فوقه لا محضها لان الاقل من الواحد الية لقطعة من الشيء لهذا قال في القاموس الطائفة من الشيء
 القطعة منه اذ الواحد صاعدا قوله وفي الكشف في اول سورة النور قوله يمكن ان يكون حلقه قبل عتبه هذا المعنى
 فيه بعيد عن اللغة لان الطائفتين محل الكتابة يدورن حولها لانهن يصيرون حولها حلقه قال المصنف لان اللفظ الذي
 يدخل عليه الاسم الزهري انما يتبادر انما كان اسم الجنس موضوعا للمادة لانه لا يفرق والمنشأ قال المصنف ثم فقوله ولا بعض
 الافرد والجميع كان المطابق السابق ان يقال في المتن لان المعروف ليس هو المادية والجميع ولا يمكن حمله على هذا الم
 يكن علة على الجميع في في الشرح لكن قبل بل قوله ولا يمكن حمله على البعض الافراد والجمكية لا يمكن حمله على هذا الم
 يكون لبعض الافراد اولوية للتعهد قوله وتقرى الاول ان المعروف الزهري اول ما في المعروف بالجميع على
 ثم بين قوله والاسم الاجمالى المسمى والاسم المحيى به الاسم الاربعة للمعرف بالاسم بين جميع منها كما هو متفق في الحقيقة
 هذا وقيل في هذا الاستدلال بحيث يجازيه الجمع المنكر ايضا وليس بشئ لان قوله والاسم الاجمالى المتعارف الجميل على ان
 هذه المعاني الاربعة فروع تحقق آية التلويح والاشارة فتدبر قوله قد يكون نفس الحقيقة من غير ظهور الافراد
 فخرج علم جنس كاستاته قوله وقد يكون جهة معينة نحوه علم شخص كيدية الحقيقة وهو عند من علم واحد الفرق بينهما
 انها هو اصطلاح النطق ولذا قال قدس سره في شرح المفاهيم وانما الى جهة معينة من الحقيقة فردا او فردين وانما

٩
 الحق سبحانه
 من المصنف
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

واما اختار لفظ الحقيقة لان المتبادر من فرد الشخص الواحد والمعهود الخارج قد يكون نوعا وقد يكون اكثر من
 واحد **قوله** وقد يكون حصة غير مبنية ونحوه المكرة كرجل **قوله** وقد يكون جمية افرادا ومثله كل مصنف الى المكرة
 اما الى حصة مبنية من الحقيقة فمؤثر بل ياربها الرجل الفاعل انك على تقدير كون المندى هو المعروف باللام كما اودى
 المية الشيخ ابن الحاجب بقوله اذ اذ الودى المعروف باللام قتل ياربها الرجل فيكون المندى هو الرجل المعهود
 والحضور مستغنى عن النداء لا يحتاج الى تقدم الذكر والاعلى ذهب اليه اشراج الرضى من ان المندى
 هو اى الوصف لانه لا يهاهم وبيان الماهية فالعرف فيه الجنس وانما في نحو هذا الرجل فقال به قدس سره فو
 المطلق انه ايضا المعهود قال شيخى وابى سلمة لا بد فيه عليه شىء بشرى ما معنى كون الاسم للبعد فانه ذكر الرضى في
 بحث المندى انه لا يوصف اسم الاشارة الى اسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية
 من بين الاسماء المحتاج اليه في نعت اسم الاشارة ببيان ماهية الماهية بالعرف باللام فلان تعيين
 الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التام في المطلوب بين الجنس
 المتعوت واخصرتى لتعرف بى اللام اذ هى اقل من المضاف اليه **قوله** وهو تعريف الحقيقة والماهية للطبيعة
 ولا يخفى عليك ان لفظ الطبيعة قد يكون للاشارة اليها من حيث صدقها على الافراد فممكن ان الحكم على الماهية لا على
 الافراد لكن من حيث صدقها عليها كاللحم المتعوت نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موصوفه مفرد لان التعريف
 للماهية قد يكون كذلك ومن قد يكون لشرطه لا ليعتبر الوجود الخارجى نحو الانسان ونوعه وقد يكون للاشارة الى نحو
 الرجل خريم من البراة فمفهومه قد يكون كذلك ومن قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد في الحكم بان يكون الحكم عليها كاللحم
 الماهية فما يكون فيه الحكم الماهية من حيث صدقها على الافراد فالماهية الطبيعية فانه قد سبق **قوله** واما
 ان يوجد قرينة البعضية فمفهومها المحصر بى على ان لا يسطر بينه وبين الخارج وهو لا يدل على عدمها في الافراد فبعد اتفاق
 دليل البعضية لا يخلو اما ان يوجد دليل الكيفية فيحمل على الكل او لا فيجب على اطلاقه من يكون قضيتهم ملة من انا
 اليه البعض واليقضى لصحة الحمل لكن الجمهور على ان ذكره كذا نقل عنه نقل قدس سره فمفهومه المطلق **قوله**
 اختار اعراب ترجيح بعض المتشابهة لا يافيد كذا يدل عليه صراحة بعض الموصوفين مثل الاستشاد والاشكال
 والمقام الاستدلال الى احد قرئين البعضية فانه قد قيل من ان قرينة الاستشاد قد يكون صريحة كالاستشاد
 ان كيد فليس الاستشاد لا اختار من الترجيح ومن ان اللفظ في المقام الاستدلال الى محمول على العهد المذهبى وان
 لم يوجد قرينة البعضية اذ لم يتحقق الا يود الاستشاد **قوله** فالعهد المذهبى والاستشاد من فرد متوهم

ما كان في الماهية

شيخ الاسلام

مطلع

توليف الحقيقة وانما يحيل العهد الخارجي كالذهني والاستغراق اجمالا الى الجنس لان المغنبة العهد الخارجي حيل الحقيقة
ومعرفة السامع لها بخصوصها وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلافها فان المغنبة فيها معرفة الجنس من حيث هي وكون
الحكم حسب الوجود في كل فرد او بعضها مستفادة من حقيقة خارجية عن الاول للفظ وبهذا الخبر انما فاقيل من
ان توليف الحقيقة عبارة عن تفرعها من غير اعتبار الافراد فكيف يكون لتوليف فرد منها او جميع الافراد من فردها
بقى بل ان اسم الجنس انما هو صفة بالذاتية من حيث هي فلا بد من القول بوضع آخر في الموضع باللام الخارجي ووضعا
سوي وضع اعمامه المادية كالمركبات كما صرح الشيخ الرضوي في المركبات كلها بالذاتية اما ما زاد من خصوصية
مستوفى كما قال السيد الشريف في حواشي المصطلح لانه انما يكون فيما اذا كان الموضوع انما يخصها الموضوعات الخارجية
المختصة بالذاتية والذاتية الموضوعات لوجوب كل اسم الى الاسم الذي دخله اللام وضع باعتبار القيمة التوكيدية للحقيقة
المعروفة بل الحكم والمطلب من ذلك الاسم الذي تقدم ذكره حقيقة او تقدير الاسم اللام الذي عليه موضوعه بالوضع
العام لكل واحد من جزئيات خصوصية الحقيقة ذكره لا فيما سواه لان اسم الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام
الوجودي في ذين المطلب والفردية كما لبعضها مستفادة من خارج وان كان موضوعا للفرد المستفاد من اليه
كثير من النماذج فالحال بالعكس تقدم الذكر في المعنى الخارجي شرط لصحة استعماله كما في المصنف الغائب لانه قد يطلق او لا
علم واهم فيكون مجازا ما يستفاد من حواشي شيخي والى سلكه لانه لا يخلو من قدر فيه فانك بعد التبرهن من
دفع ثبات النظمين بنا قوله ذهب المحققون الى ان اللام الذي قد حصره في حواشي في الفصل فائدة اللام المستفاد
والتوليف في العهد والجنس عند السكاك اللام للموضوعية لا انما في معنى وهو حادثة في الزمن سواء كان نفس الحقيقة
او حقيقة منها متفرقة بالجنس عند الجمهور قسيم للعهد وقسم منه عنده ولعل هذا هو الحق قوله لانه حقيقة التبيين وكما
التيه في ان الموضع بالاسم حقيقة فكيف يكون فردا هو اقليم جنس مثل قوله فاذ جازا برقم حسنة قالوا بالذات فان
المراد منه حقيقة معينة من الحقيقة وهي الحصة الزائدة عن المراد من الجنس والرضا مطلق من غير تعيين لبعضها
كما قال بقدر من سطره في المصطلح لا صلاح كلام حسب المقادير حيث جاز ان يكون فيه توليف عهد من المراد
بمعناه اطلاقه فاذ ذكرنا الفرد سابقا يجوز ان يحيل اللام فيه للعهد الخارجي من عدم كمال التميز والواجب ان
فيه كمال التميز بالنسبة للعهد الذهني والاستغراق المعنيين بالنسبة لاشمل هذه الافراد بالذاتية الى الجنس
الذي اعتبره حسبها وان كان فيه نوعا بها من خلفه من ان مثل هذا في غاية اقله بل غير موجودا فانه
احتمال عقلا ما لا جواب بان الكلام بالنظر الى بعض افراد العهد الخارجي كونه الفرد المحسوس المستخلص

عليه يكون الفاد ولفظ اذا كان في موضع العهد لا فاد وجب دخولها جميعا بنا على ان البعض ليس البعض
فكذلك اذا حصل على الجنس جب ان يراد به كل الجنس بعين ما ذكره لعل هذا هو وجه التسليم ووجه المنة ان الافادة على تقدير
كون الجنس موضوعا للفاد لا ينتشر ظاهره لان انا في الفردية على تقدير كونه موضوعا للخصية هو التخصيص **قوله** ان
دلالة النكرة المنة ان اسم الجنس هو محروض التذوين والنكرة بمرادها عرض تختلف الاول انه موضوع للفاد المنتشر
او المانية وفائدة التذوين على الاول تنقيص التفكير والفردية المنة كما ان فائدة تعريف الجنس على الثاني التخصيص
على المانية والنكرة موضوعه للفاد ليسهم قطعاً فان المراد من النكرة معناه فان تقريب غير تام لان موضوع تعريف هو
اسم الجنس فالمراد ان يكون موضوعاً او ثبت عدم الفائدة فيه بالنسبة اليها النكرة فلما بد من ان يقال ان تعريف التفكير
ان كان كما في الاصل عارضين لاسم الجنس لكن بالنظر الى الاستعمال التام في تعريفه التفكير فيك تقول اجل ثم تقول
اجل فبالنظر الى العربية في الاستعمال من عدم الفائدة فيه بالنظر الى النكرة وم يكون تعريف الجنس مفيد الفائدة **جديدة**
وهو انما للفردية التي هي محل النكرة وان اريد منه اسم الجنس فمعناها تمام اذا كان موضوعا للفاد المنتشر وانما
تقدير وضعها للمانية فانه ظهر ظاهره لانه لغير الفردية ان يقال انه وان كان في الاصل موضوعا للمانية لكنه لا
يسئل النكرة منفية للفردية **قوله** بان المهور الذي في المعنى كالنكرة اي فيما اريد منه وان كان في نحو الارادة في
على ما حقق قدس سره في الحل وهو ان العهد لا يشرم الا بهن في المعرفة المذكورة اما جاز باقتدار الوجود ولا باعتبار
الوضع لان موضوع الحقيقة المنتجة في الذهن وانما يطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه اريد
هو منه بتوسط القرينة كما دخل في ادخل السوق بخلاف النكرة فان الابهام فيها باعتبار الوضع وان الفردية
في النكرة مستفادة من الجنس للفاد في المعرفة المذكورة من القرينة التي رتبته قال قدس سره في شرح المفاهيم حاصله
ان المعرفة بالجنس او اريد بالجنس من حيث الوجود في ضمن فرد لا بعينه وهو المستعمل في تعريف العهد الذي فهو
كالنكرة بعينه سواء كان اسم الجنس موضوعا للفاد او المانية كما ذكرنا واذا اريد به المانية من حيث هي فهو ايضا
متشابهة لقطع فيه النظر عن التذوين سيما في المصاد الذي ليس فيها شئ مميّز لونه كرجو ذكرى ولتفكره التفاد
بالخصوص في الذهن وعدمه يختلف وانما اعتبر قطع النظر عن التذوين او من التذوين مبيها لكون بعيد لان المراد من
الذكر المانية من غير لائحة الوجود ومن النكرة فرد منها منهم لكن هذا انما يتيم بنا على كون اسم الجنس اعم من
التذوين موضوعا للمانية لا الفرد المنة فافهم قوله بالجملة توقف العهد الذي في العلم اعلم ان المهور جعله المهور
الخارجي اذ لا لا شاة الى الحقيقة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب بتقدير ذكره صريحا او كونه في قوله

الفرق بين اسم الجنس والنكرة

[illegible]

كونه غير ممكن عرفا وعادة وانما هو غير بداهة عند الميتة كقولنا لنعادوه كونه مقصورا ولو غفلا بخلاف اذا عدم الغيبة
 فانه صرف الكلام من الظاهر وقابل له وتكلف اليجاد الغاية بلا موجب وهو الغيبة من وجودها الصحيح حل الكلام عليها
قوله كانه لا يوزن المجاز في نية المجاز لا يصح قضا وادراكه في تخفيف كما قال عزت بين اطلاق من الوثوق
 وانما قال كانه لا المجاز لان الظاهر ان مثل استعمال حقيقة في عموم النظم وفي العموم فيكون المجاز في الاحتياط في الغيبة لبعض
 الاشياء وان كان كل من ان يقال ان حقيقة الاول لا تثبت دليل التبادر في فهم فيكون مجازا حقيقة **قوله** لان
 انما هو انما هو الجحيم كذا في كل واحد منها لان كل من يصدق لكل فقير او صرف كل صدقة فقير واحد غير ممكن كقولنا
 فيه انه اذا حصل الاول علم الاستراق لا يلزم من صدقة في حق واحد بل هو محض لو في ضمن افراد المتعددة نعم غير
 التي يكون كل صدقة لجميع الفقراء كما يلزم من علم الاول ان يكون جميع اصدقات كل فئة لان ختمها من ضمن المستغرق
 الاول لا يقتضي اختصاصا بكل فرد منه من ان فيه العيظ لان ثبوت حكمه لا يقتضي ثبوت كل فرد منه مستقلا
 فان ثبوت الفرد لا يقوم بغيره في العجز القوم لا يقتضي ثبوت كل فرد فلهذا لا يمكن جعل كل واحد من هذه الاشياء في
 بعد جعل **قوله** يقتضي انقسام الاحاد في ان لمعار فيه ان يكون لكل فرد فلا اكثر من ان لم يكن في كل
 القوم ليسوا بانهم لم يكن من ان شرعا يجوز صرف اكثر من صدقة الى فقير واحد يلزم من ان لا يجوز فقير **قوله** فالعلم من
 لا يجوز ان يكون الجرح المحل للاقسام المستطاع في من لا يمكن ليس يحصل حقيقة ومنه هو لم يلزم لا ما ذكره من جواز صرف الزكوة
 واحدة كذا نقل عن السيد الشريف في نقل عنه في ما هو لم يلزم بالذات وان لم يتبين الطريق وهو الحقيقة فان المسئلة
قوله وقابل ان يقول لا يجوز ان يكون ان يجازي بان جعله على المجلس اولى منها فقرر من ان المعهود في المنع
 كالنكحة وان كان بينهما فرق باعتبار ما في المصنف تشبه الى كون ما يميز ذلك الفرد معلومة وليس في النكحة هذه الاشياء
 هذا الفرق لا يجب الفرق بينهما في المصنف كما ذكرنا تفصيلا سابقا فلا يكون في الاقسام حقيقة فائده مثل اذا حصل على المجلس من انه
 قد سبق المجلس مقدم على العهد الزمني فتوقف على وجوده في بعضه فان قيل فلهذا ينبغي ان لا يكون الاقسام
 وصلا لعدم الفرق بينه وبين النكحة في المعنى وتتم الامتياز والاحاديث والكلام في فهمه من ان الشارح قدس سره صرح في
 شرح المتفاج بان الفرق بين المجلس وبين النكحة فلهذا حكمه عليه عند وجوده في الاستغرق والعهد الخارجي والمجلس من ان
 المجلس لم يقل في شرح المتفاج ان الفرق بين المجلس وبين النكحة مطلقا بل اذا قلنا بنظر من بعض المتأخرين والاشياء
 لم يبعد كما نقلنا سابقا ويمكن دفعه بان المدلولية لانه لم يقدِّر صفة على العهد الزمني وان لم يكن في الاقسام متناهية
 لكن ينبغي ان يكون من كل وجه بخلاف المجلس فاما **قوله** ولا استغرق حقيقة واستغرق الجسم كالمفرد لكل فرد

شهوان فان قيل عند الحساب والطلاق العادة انما هو على الايام السبعة التي اولها السبت وآخرها الجمعة وكذا الشهر هو
 مطلقا قلنا انتم كنتم تلك التخصيصية الغريبة لتعلق القصد بها حال السنين وانما قدرة العادة بالاشهرية لتلك
 مثل قوله في حكمة وخصاله ثلثون شهرا وانما قدرة ان كان الطليق عليها ازيدنا الى وقته ما قيل ان ينبغي ان يحل الايام
 على اقل من الاسبوع يوم شهروا على اقل من السنة لان بدون الاسبوع يتقطعان اذا وصل الى تمام الاسبوع
 و السنة هنا غاية ما يتكلف اصطلاح ما قيل في هذا المقام فاعلم قوله وان الطليق يمكنه كل يوم وسبيل اليوم
 هذا من ان لم يصح في المطلق من ان القول بان الجبريد لتعلق الحكم بكون احد من الافراد متباين كالمثل فيها ما لم يرد
 الاثر وشهد به الاستعمال وهو صريح في الكشاف في غير موضع انتهى لان ليقال ان قدس سره من المصنف صرح
 بهذا والتحقيق ان حل الجملة المحل على الاستتراق لا يقتضي ان يكون مثل هذا السلب العموم ملحا لانه ان اعتبر في اليوم
 في الكلام ولا يتم دخول النفي عليه نيا كان النفي واردا على مقتضى نافية نفيه انعم الله بنا على ان النفي توجه الى
 قيد الكلام لا الى صلبه وان عكس كان مقتضى واردا على المنفي مقتضى العموم نفيه والتحويل في تعيين احد الاعتبارين على القول
 فعلى هذا ينبغي ان يجاب عن استدلال المتن لانه على اعتبار رتبة قوله ثم ولا تذكره الا لصبار كونه عموم سلب لا يلائم
 عموم الاشخاص قطع لا يمكن ان يكون النفي فيه واردا على القيد لا بالعكس فيكون معناه لا يراه كل احد ولا يمكن
 لان الكفا لا يرونه اتفاقا وان كان اشيا في الاستعمال كون الجملة المعرف باللام في النفي عموم سلب حتى لا يوجد
 منه كثر في التميز لا بهذا المعنى لكن غاية الظهور والبرهان ومثله انما يعتبر في العليات ودون العليات وقد يدعى ان يدل
 على جواز الردية به سبق الملاح فلو اتفقت لما حصلت نفيها بالعدم كالمعروف لا يدرك لعدم رديته وهذا انما يتم اذا كان
 الشيء مانعا عن التقدم بنفيه وقد قال في التقدم وهو يلحق بمتى الشريك واتحاد الولد وعدم المعدوم ليس لا يقتضيه
 بل لكونه معدوم كل نقص وهو عدم قوله لا يقال كما ان الجملة المعرف باللام في الظاهر انه معارضة للسابق انما
 يكون قوله ثم لا تذكره الا لصبار سلبا يمكن ان يجعل منغلا تقصدا وكونه الاستتراق لكونه سلب العموم قطع مستند بان
 يمكن ان يكون سلب الحكم عن كل فرد كالاثبات لا سيما بله على ما ذكرنا من انه يمكن ان يكون مقتضى واردا على النفي
 لا بالعكس وعلى التقديرين الجواب بان سلب الحكم من كل فرد باعتبار النفي لا يحسم ما في الاستحالة كما لا يخفى على
 وما قيل من ان الجواب بيان لان استفادة عموم النفي في تلك الامثلة اى مثل قوله ثم وما لا يدريه فلما لم يرد
 باعتبار الجواب على الاستتراق بل على الجنس فالمناسبت قوله ثم تذكره الا لصبار المحل الاستتراق لانه اصل وغتقد
 ليس شيء لان عدم تعذره غير مسلم عند الخصم وهو اول المسئلة ثم انه كلام في المثال الثاني فاصل الاستحالة

ففي الاغراب لم يستثنى على المحل الغريب لاسم لا يحويه لقبه وهو مقتضى انه يستلزم دخول النفع على الله لان السبل في حكم تكرار
 المعامل وهو كذا وانما في مثل قوله كذا في القوم لا زيد القليل من ان القليل يقتضيه ان يكون زيد القوم
 بناء على ان ما ينبغي ان يلقب به لا يستلزم ان يكون معنى الآية استنفاد السموت والارض والافتقار الى الله تعالى في وجوده
 معيهم فلم يلقب بالتوحيد خلافاً اذا اصل على غير فانه يكون معنى الآية نفى الشبهة فيلزم نفى التحد ومطلقاً لان التحد يستلزم
 المتخيرة ضرورة ان التحد في الواحد هو كذا كان الواحد دخلاً في الاخر خارجاً عنه والافتقار اللازم لوجوب افتقار الملائكة من قبل علم
 فعلهم فانه معنى قوله لو كان فيها آية في ما آتته غير الله باعتبار كون الجموع من حيث الجموع غير الله ولا ينبغي ان يستلزم
 من وصف الجموع بالمنايرة شيء من كل جزء منه غير ذلك الشيء فان قولنا جلاء في رجال غير زيد معنى ان كل جزء منه
 غير زيد فذلك الجموع من حيث الجموع لا فائدة في وصف الجموع بمنايرة الواحد فانه لا يكون المنفرد وجوده آية فيكون
 كل واحد منه له تتم في وجوده التحد بمنايرة غيره فلا يحد التوحيد كما في حصوله الاستنفاد والواجب ان يقال وصف الآية
 بكونها غير الله لان فرض وجود الآية يستلزم من غير ما واحد منها له تتم لان التحد يستلزم عدم غيرها من العلم بمنزلة
 ذلك فلا يكون شيء منها الله بهند البعده لا استغناء التحد عن وجود الآية يستلزم كون الله متمشياً منها ليس
 هذا البيان فاحسن التامل قول الاخفا في ان لفظ غير ايراد على منوارة ما انصف اليه بوصوفه اذا كان بوصف مجموع ما
 يبعد من غيرته هو كذا كان باعتبار كل واحد من الاجزاء او باعتبار البعض لكن في الاثبات لما لم يكن البيان من غيرته باعتبار
 البعض الاجزاء فانه من غيرته على كل جزء وانما في النفي وما في معناه فيجوز ان يكون هو الظاهر المقصود نفى معانيه بل
 حيث هو له يستلزم ذلك نفى من غيرته كذا احتجنا في كلام رب الفرة فان في ذلك سلوكاً للاطلاقة لبر ثمانية التي
 هي في ضمن البلاغة حيث يستلزم نفى من غيرته المحذور على نفى التحد ومطلقاً وانما ذكره من الاوجه غير وعليه ان الوصف
 بالمنايرة لما كان الاشارة الى انه لازم لوجود الآية لا استلزامه التحد المستلزم للمنايرة لا بد في الشرط من ان لا يخطر بخل
 الصواب لغير وجه التوضيح وهو يرد من غير التحد بل ان التحد والآية الموصوفة بالمنايرة لانه المستلزم للتحد لا يستلزم
 الفقد وسواء اريد منه المحذور عن النظام او عدم الكون بل لا بد من فرضها في الشكوك كما قد تاهت العقدة وان كان يلزم
 من التحد المحذور نفس الامر لغيره في عدم المحذور وليس ذلك وقال القاضي في تفسيره بيان الاصل منها فيكون
 من التحد والتامة فانه انما ان توفقت في المراد تطاربت عليه لغيره وان تاهت فيه لقوة محنة وانما ذكره
 في بيان التامة لو فرض صانعان تاما العقدة لا يمكن بينهما تامة المحذور اذا علمت ذلك علمت عدم صحة الاستنفاد
 على التوجيه الذي ذكره لا تخداه في البيان ثم علم ان حقيقة الجموع من قبل على ان فوق الواحد كما في قوله ثم ان

من وصف
 الجموع
 بالمنايرة
 شيء من
 كل جزء
 منه غير
 ذلك
 الشيء

كان له اخوة فلا بد من السد فافاد الآية فلكونه في النسخة قد هو مذهبنا في تحقق واحد غير المدقق جملة غير المدققين انما هو ان
 حصل من النسخة نصا بعد فنقول ان النسخة منها ليس من وجهها الى الحقيقة حتى يغيد انه لو كان واحدا في النسخة لم يكن له نص واحد
 تتحقق جملة غير المدققين الى النسخة وهو انهم لم يجمعوا فيه نسخا من غير المدققين معنى الواحد احد الاثنين وان النسخة في اختيار
 صيغة الجملة مطالعة الآية لما قبلها اعني قولهم انهم اتخذوا الله من الارض ولتستعير على الكثرة بانهم اخذوا من
 لا يمكن له ان يكون كذا كشيء والى سلمه المدعي حواشي هذا الكتاب **قوله** على ان الحمل على القدر المشترك كالتجزي في العلم
 على ما دون الحمل هو بسطة حملة على القدر المشترك وهو اجماعهم كجرحه في قولهم بالقرائن الحالية او الحالية لانه اجماعهم
 الحفظة الذي لا يمكن الاجماع من اصل وهذا انما قد قيل من ان الظاهر من تقريره ان القائل بالاشتراف ارادوا
 دون الحمل في الالة لال الثالث المنفرد الحكم المشترك بين الحمل وسائر مراتب الجملة وهو خلاف الظاهر لكنه قد قيل
 ان اراد به مذهبهم هو مذهبهم ككل مرتبة الحكم فيكون ان يقال ارادناه مذهبهم ككل مرتبة الحكم بالوضع العام لانه مستند بقا
 عصفه الملة والدين فكيف يحمل كلام القوم عليه قال المصنف نعم توليف لما بهتة لعل عنه قد منته صاحب الفقه
 توليف لما بهتة تارة على الحكمين والى على الماهية فلا فائدة في قولهم وان كان اسم الجنس والاعلى الماهية لم يكن له
 اللام لانه من دخول النسخة فيقول على ما تخرنا على الماهية كالنسخة والوحدة ونحوها فافاد اقتضاد المراد لعل في الماهية
 من غير زيادة متعين جى باللام على نفس الحقيقة انتهى لا يخفى عليك فانه من قوله عدم ما لم يكن سابق منه من قوله الحمل اللام على
 الفاعلة الجديدة الاولى من حمل على تعريف الطبيعة **قوله** السابق والسابقة قيل يجوز ان يكون عموم الحكم مستغاضا عن
 السابقة قلنا لا شك ان صحة استناد اى عدد زياد على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العمدة كذا قال السيد الشريف في شرح
 المختار وقال تبين هذا ان قرينة الاستدراك في ان الانسان ورد الاستدراك وفي المثالب الاخرين بينه السابق والسابقة
 ولا يلزم لساحر صحة ورودها انتهى وضادها ظاهر مما قلنا سابقا من المصنف هو مذهبهم بامساح قدس سره من ان المراد
 من صحة الاستدراك الذي هو من ادلة العموم متوقفة على كلام العرب الا ان يقال ان المراد من الوقوف اعلم من ان يكون
 فيه اولى فيمكن التخليه فهو العموم انما يثبت لصحة الاستدراك الجواب ان يقال ان لا ينافي بين جهات العموم فيمكن
 ان يكون العموم فيه من اللام من علمية السابقة وهذا القدر كفى لتعيين **قوله** مرافى المثال الاول الخويل في ان
 المثال الثاني مشتمل على تعليل بالمشقة وذلك دليل العموم لان يقال ان المراد من الدليل اللطفي هو التعليل ليس
 لطيفي وهو ليس نسي لان التعليل لا يدل الاعلى عليه لما ذكرنا سابقا في العموم فانه من عموم التعليل فليس التعليل
 فقط دليل العموم كصحة الاستدراك كما لا يخفى فافهم قال المصنف نعم لم يستغضه ارد عليه السلام لا يجاب المحرر لعل عنه فان قلت

فثبت الاسلام انما ايجاب جزئى بل تخفى قلنا وان كان تخفيا ليلزم الجزئى وهو انه انزل الكتاب على بعض البشر لانه
 انزل على موسى عليه السلام انهم تعرفون بدينهم الاستدلال **قوله** بان ينبغي عليكم انتم مقصود قدس سره
 ان النكوة فى سياق النفي فانتم اذا تعلقت بالفعل فنسحب عليها النفي لانه انتم مثل قولنا الايمان بالحيث الغائبة خرافاى
 من الجحيم جزئى من حروفه فهو ليس المراد من الجحيم حروفه وهذا من متفرعات اصل ذكرناه سابقا من ان الغنى
 قد يعبر داردا الى النفي وقد يعبر بالاس لا يخفى عليك ان هذا غير محقق بالنفي بل هو مجرد مثل بناء على ان ثبت ان النفي
 كما يكون سببا لمضمون الجوز فثبت ان سببا لمضمون الاخبار فلا علام به قوله نعم وانكم من نفي بعض الاعداد متعلق الامر
 يكون قيد للمطلوع قد يكون قيد للمطلب مثل سالنا هذا لفظة ذلك لا كفى ففى العدمى ان هذا اصل كثيرة السبب عزنا انما يجب
 التبيين والحق فليطالع **قوله** ضرورة انه اذا فرد به الذى هو مدلول النكوة اتفاقا فذلك كاف انما هو فى ما وضعه له نعم من
 وهو سرور من التنوين ما قد فنى عن كماله البعض ثم يرد هذا اختلاف فى النكوة المراد منه هو امر دون العارض كيف لا
 والتنوين يعيد الوحدة قطعاً فانهم يميلون الى ان هذا ليس لفظا على راس جمل انهم الجحيم موضوعا بازاء الما بالمتعلق
 انه لا يتم ان يكون ليس بعض من الحيوان انسان سالتهم كلمة معاً صرحوا بانه سالتهم جزئية وليس بعض صوره وان يكون
 المعهود والنهنى فى سياق النفي اليك ذلك لكونه لا نكوة فى المخفى فان اوله اليه فرد معهم هم انهم صرحوا بان بعض الحيوان
 ليس انسان بالاضافة العهدية سالتهم جزئية ولصدقهم قولهم وان انسان ويمكن ان يجاب عن الاول
 بانه انما جعل سالتهم جزئية اعتبارا لمدلوله المطابق فان مدلوله المطابق سالتهم بعض افراد الموضوع لكن لما كانت
 ذلك البعض منها لا يكون السالط بالاسل عن جميع الابعاض فغاية سلب جزئى مشكول بالكل غير متحقق بانه مع انه
 يمكن ان يكون بعض فيه مقطوع الاضافة وهم يكون متونية بدلا عن المضاف اليه قال السهل وهو اذا قطع كل بعض
 عن الاضافة فالأكثر ابدال التنوين وانما هو دخول الالام فيها وبعضهم جوزوا انتهى وعن الثاني ان المعهود والنهنى فى
 النفي يعلم لكن لا لما ذكرتم لانه ليس موضوعا للوجود المسمى بل لانه موضوعا للحقيقة المتحدة فى الذين ولعلوا فوجوده
 باعتبار كونه معهودا فى الزمنى وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى بل من حيث الوجود
 لا من حيث وجوده فى ضمن جميع الافراد بل بعضها فتوكل ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان توكل ادخل قرية
 دالة على ما ذكرناه على ما حققه قدس سره فى المطلب الجحيم فى النفي يعلم اما جعله ليس بعض الحيوان بالانسان سالتهم
 فبنا على ما هو المتعارفين ان لا يذكروا كونه المسمى بالكل كما ان بعض الحيوان انسان لا يذكروا لا سبب الكل مع انه
 بان يكون الاضافة لا تتفرق من ان المتوفيقين من المصطلح لا يرد هذا ما يقتضى ان المتوفيقين لا يرد هذا ما يقتضى ان المتوفيقين

والكلام من لغى الوجود لا المتيقنة لانه لو خطا المشركين في اعتقادهم انه لا اله الا الله في الوجود فافهمهم **قوله** بعد الايجاب
 الجزئي الخ الذي يكفي في تحقق فهمهم من البصديق به الايجاب الجزئي فيجب ان يكون المتبر في تحقق نفيقته وما به ذاته البصديق
 به اسباب الحكم وقس عليه قوله المخصوص بالاجاب الجزئي قال المصنف ثم كذا المكرة الموصوفة بالخ لا يتجوز عليك ان الكلام
 فمر ان المكرة البصديق عليه تفرغ من معنى فكونها للعلوم بالابوصف يعنى عند اقتزان البعض الاوصاف بالاستقلال فقط كالاعلام
 فيها حال كونها ووصاق النفي وموضعها بشرط وقد مر من الشاهد قدس سره في تحقيقه في اول التقييم **قوله** بخلاف ذلك
 اعترض عليه ان هذا الوصف يعنى عام على سبيل البديل مما في قولهم من دخل هذا الحصن او لا فكذا فيكون هذه المكرة
 البصغ عامة وجيب بان من قال بعموم المكرة الموصوفة قال بعمومها على وجه يشمل دون البديل بان هذا الوصف عام
 بسبب المعهود خاص بسبب البصديق والوجود فحين قرن بالعام لمصطلح كمن اعتبره جبهة عمومه وحين قرن بالخاص
 كرجل اعتبره جبهة فهو مخصصه فعمم بان هذا الحكم الجزئي القطع به يتم قطع النظر عن اشتق والتعليق بفاته يعنى عموم هذا الحكم لا
 من لا يعلمه مشتق ومصدر الاشتقاق والتعليق به اصلا فانهم يقول ان القطع باعتبار التعليق المشتق فيقول الى الدليل
 الثاني والموجب بان القطع باعتبار ان الايمان بامور بعضه الى النجاة الاليدية سواء وتم التعليق او لا ليس شئ لان
 كون الايمان بامور بعضها الى النجاة لا يقتضي عموم الحكم بالجزئية على عبد من عبد من المميزان ذلك الحكم انما هو من جبهة الايمان
 فبعمومه كما لا يتجوز بل داخل في عموم فانه علمه الحكم بالجزئية على عبد من عبد من جبهة الايمان فانهم **قوله** فيجب عموم
 البصغ لان الايمان لا يكون الحكم بالجزئية على البعض من الافراد انه لا يقتضي علم تمام الحكم المشركين كلهم لاحتمال كونهم خريفا
 آخر فانهم يقول ان عموم الحكم لا يقتضي العموم المشترك لاني عبد مؤمن وكذا ما قيل من انه استدلال بالمثل الجزئي على
 الحكم الكلي مدفوعا بانه لا يستدل انما هو بالاستدلال بالمثل شانه من ان المدعى ليس بكل بل هو كذا كيف لا وليس
 كل مكره موصوفه عامة كما في قولك لا كل من اليوم حلالا كوفيا **قوله** ويدل على هذا الصل اي يدل على عموم المكرة الموصوفة
 في الجملة لكونه مخصصا بالمكرة المستثناة من النفي **قوله** وقد قيل ان بيان ذلك اي بيان الفرق بين المستثنى والقابل
 صاحب الكشف الكبير حيث قال المكرة الموصوفة انما يتعمم الاستثناء من النفي والتمكان ذلك في موضع الاثبات انما كانت
 داخلة في صدد الكلام اخرها بان الاستثناء لا يقدرا والاستثناء ليس مستقلا بنفسه فهو قد حكمه من صدد الكلام فهو موضع
 نفي فتعمم داخل من الاستثناء ضرورة وقومها في موضع النفي وصاروا يتعدى كما قال الحكم حلالا كوفيا والبريد لا يكيا
 ولا يدعي ذلك الا حلالا كوفيا فاستثنى لما كان عاما في صدد الكلام لم يعم ذلك بعد الاستثناء ولانه عين ما دخل في
 والاستثناء ليس متبعا في نفسه فهو قد حكمه من المستثنى منه فصار كما لا بعد الاستثناء فهو موضع النفي انتهى ومن كلامه

يظهر لك انهم ما قيل من ان شيئاً لا يكون استثنى عما لا يرد فيه موضع النفي بل في موضع الاثبات فانهم جعلوا
 ان حكمه استثنى عما هو من المصدر فاذا كان حكم المصدر عالياً يجب ان يكون حكم الاستثناء كذلك من غير تفاوت بينهما الا
 بالنفي والاثبات فليس متعدي الاستثناء والاستثنا لا في جهة العموم والخصوص فانه قد قيل من انه ينبغي ان لا يكون استثنى
 عما لا يرد فيه موضع النفي بل في موضع الاثبات او يكون كل مرة في الاثبات خاصاً غير لازم فقل **قوله** لا يجوز ان يثاب
 البيان ان لا يمكن ان يقال ان الحكم فيه ما هو من المصدر وفيه التكرار في حاشي النفي لان النفي لا احكام
 رجل لا لمرأة ولا لرجل ولا لملك ولا لحر ولا لغيره بل ان التكرار على الوحدة فيقصد مصدر الكلام لا اجالس حلال ولا حليلين
 ولا رجلاً ولا يكون الكلام متعدي للعموم غير تام بالمعتبر ان الوحدة غير معتبرة في الاطلاق عالم الموصوف متوعين بالشيء
 شمس الاثنية غير متوحد في السابق اصلاً **قوله** والوجه بان الشيء الذي هو عموم التكرار الموصوفه استثنى من النفي ولا يجوز
 عليك ان هذا الذكر والسكان مخصصاً بالتكرار في الموصوفه مطلقاً كما لا يتحقق الشارح قدس سره **قوله**
 فالاستثناء باسم الجنس كانه في كثير من النسخ وهو ظاهر في بعض النسخ باسم الشخص هو الايصاح المتداول بان يقال المراد
 هو غير التكرار باسم شخص كونه متعدياً واحداً لا يعقد على متعدد **قوله** فيخص ذلك انما هو اي التجميع افرادة قوله وتعيين ذلك
 ان في التكرار انما هو عليه ان الوصف الغير يدل على الجنس من الوحدة فيكون لا اجالس الا حلالاً عالمه معناه لا احكام
 الا حلالاً واحداً موصوفاً بصيغة العلم في العموم والقرينة اخرى حالية ادقالية وهو ليس كذلك لانه اذا ذكر الوصف دل
 على ان الحكم متعلق بالصفة وليست الذات معتبرة الوجود بالصفة فلا يرد وحدتها وتكرارها كذلك الوحدة التي دللت
 عليها الوصف فان اعتبارها ليس الزعامة للاحاطة بالوصف لانه دخل بها في الحكم اذا نض على اعتبارها فيه كما
 اذا قرن به لفظ الواحد فانهم **قوله** قرينة والله انما لا علم للعموم بل العموم يلزم هذا القصد لعدم اختصاص بعض الافراد
 فمما قيل ان عموم التكرار لما استند الى القرينة وجب ان لا يذكر في هذا المقام ان الكلام لا افلا في الغنية للعموم
 بحسب الوصف ناش من الغفلة **قوله** كما اذا وصف النح فان الوصف يدل على ان القصد الى مجرد الجنسية والوحدة
 التي دل عليها الموصوفه الافلا كونه الوصف القصد الى مجرد الجنسية مطلقاً لالجنسية من الوصف **قوله** اي لا يكون
 متناوذاً لبعض متناوذاً لفظ آخر لا يتوحد ثانياً في سابق من تحقيق قدس سره من ان في التكرار من الوحدة و
 الجنسية فبدون الوصف شخص من الوصف يعلم ان القصد الى مجرد الجنسية فتعزم لا تخفى بعض الافراد وكذا قال
 المصنف من انه خاص بالجنسية والاطلاق لا يكون فيه هذا الغنية ثانياً لان سابق من انها دون الوصف
 شخص ومعتزم انها دون تحقيق لغز ولا يتم الجنس من قوله في الكلام اسبق في المخصوص والمعموم بالنظر في الجنس

والمراد منها انه متناول لبعض ما تناوله بالخطا آخره بالنظر الى الوصف فان جلا عالمنا يتناول بعض ما تناوله رجل فانه يتناول
 العالم والجماع بل وان كان خاصا غير متناول للجنس وقس عليه قول المصنف معلوم ومبرهن في ما ذكرنا فافهم **قوله**
 وذكر ابن الحاجب ان التحقير في الخبر تأييد لا إطلاق لعدم النقص على ما ليس كذلك حقيقة وتبيين على انه في معانيها
 ليس له لغيره **قوله** مثل الشبهة فانه يقال ان المعصية باعتبارها واحدة لا تعدل عن حقيقة الاستثناء فليس كذلك
 المسلمين للمعصية من غير اعتبار في مسلمون فالكثرة لمسلمين لا تزيد افعالهم بسمون المسلمون عامدا الاستثناء ومقتضى تخصيصها
 كذا في العنصر **قوله** ولا يخفى ان الكثرة لا يمكن ان يجاب عنها ان الكثرة لا تكون اذ ان الكثرة المعصية فبذلك
 الاستثناء لا يوجب فيما بعد وفي غير المواضع الشبهة فانه في الكثرة في معصية كذا وان المراد من قوله يخص ان الاصل هو ملك
 فلا ينافي في عروض العموم فخصص المقامات اذ ان نفس مائة اريد بها المعصية مجازا لا ليس مثل مائة اريد بها المصادق
 وهو المعصية لكن هو اريد به متعددا والكلية المعصية على حاله من ان يخصص اذ المراد به واحد من المعصية والعموم فكل فيه ان
 مثل هذا جازي الكثرة انفية مثلا **قوله** يدل على نفس الحقيقة على ما ذهب اليه المصنف وهو ان المعصية لا يوجب
 ولا يتوهم انه ينافي ما سبق من قوله لانها موصوفة للعدد لان الدلالة لا يعقبن الوصف والتحقيق على حقيقة المختصون ان اللفظ
 في المطلق والكثرة واحد لكن ان اعتدلاته على الماهية لا يقيدها مطلقا واسمها ليس ايضا واسمها الوحدة السام
 سمي **قوله** وهذا من قولهم انهم لما كان قولهم انهم لا يملكون ما يملكون من مائة منهم اذ المتبادر من
 ما صدق عليه الحقيقة من غير تعرض للصفات لتعرض لبيان معناه بان المراد من الذات الحقيقة لا ما هو متبادر
 بالمشهور من مذهبهم **قوله** وجعلنا بالامطلق الخ على ما هو المتبادر المتبادر من سوق كلامه حيث جعل ثبت الواحد
 بها متبادر بالكونها مطلقا وقوله يجوز السام انما هو لغير اشتباه الجاهل بالمتحد والمفاد بالاطلاق وليس مراده الفرق بينهما بل هو
 الاول يجوز له عند الحكم بالسام والذاتية مجردة عند السام فقط كما لو تم اذ لم يترفع في الاول اليها له وليتعرض الوحدة
 في ان غلبة مائة غير مجردة الاخبار نحو ساء ضرب جعله مثالا فافهم فانه قد غلط الناظر في غير جملة الجواهر من مائة الاله
 وابن الحاجب زعم ان المطلق والى الواحد مائة لثمة وسماه الكثرة حيث عرفه الاول بالكرة في سياق الاشياء انما
 بادل علوشا في جملة خبر الدال على ما يتبع في نوعه نحو قوله مائة وسماه غير ساء الدال على الماهية لا في الوحدة في
 اذ لا وجود للماهية المطلقة باقل من احد على الفرق بين المطلق والكثرة اسلوب المنطقيين في الاصولين وكذلك انفسها حيث
 اختلفوا ضمن قال لا مراد ان كان محكم ذكر اقسام طائفة وكان ذكر من قبل الاطلاق نظرا للتشكيك في الوحدة في
 طلق كلاما للمعصية انتهى وتحقيقه ان اللفظ الدال على الماهية التي هي من حيث هي ليست بواحدة ولا ممكنة

اللفظ
المتبادر

مكتوبة من غير تقييد بالموطن ومنه يترتب كثرة معينة في العام والوحدة معينة في الموضع فلو وجد غير معين في المكتبة
 ويعلم من كلام صاحب الكتب في المحنة ما ذهب اليه السيد ابن الحاجب حيث قال بالاصواب انه لا فرق بينهما اى المطابق
 في اصطلاح اصول او في قول محمد العلوي المكتبة في كتبهم لا يبعد عن الفرق انتهى بل هو ليس بشئ لما ذكرنا سابقا بان
 انها غير اللفظ متحدان وبالاختلاف في اللفظ **قوله** للعلم بان مناه ان يتجاوز اللفظ لا يسلم ان المنية في اول اللفظ ذلك بل
 الما يتعدى لطلقة واحدة وبما لو واحدة وحقا لو واحدة لكونها افضل بتحقق بها تلك الحقيقة لا انها معتبرة في اول اللفظ لئلا
 انما **قوله** وكان المراد ليس المراد ان يثبت من ذهب الجمهور **قوله** على انهم جعلوا اللفظ في الحقيقة واللفظ في العلم عليهم
قوله من انه من هذا القبيل لفرق بين من دخل في الحصن او لا وبين ان يتجاوز القبة مثلا في بيان السبابة في اول
 متفرقة لكل فرد مستقرة لان الحكم لا يعمم ثبوته الا على سبيل البديل بخلاف لا تخلفان العبارة فيه متفرقة ماعدا المشتركة
 بين الافراد وقيا من فرد متعام لا تخلفا بخلاف ثبوتهم عليه لا باعتبار متفرقة في العبارة لعدم اقل ثبوتها كانت متساوية كذا
 قال السيد الشريف ولو يثبتها ما قلنا من المصنف في اول البحث وما قيل من ان المكتبة الموصوفة في الحقيقة لا تفرق
 فيه للعدم في فرد واحد لان ذلك لم يكن ذلك هو المطابق لكن يفهم منه العموم لو يطبق المفردة بخلاف مثل بقية فانه
 لا يفهم منه ذلك اصلا كما لا يخفى **قوله** يصح عادة المفردة مكتوبة وبالعكس اى يصح كلا القسمين فانه لا يتصور ان
 في التعريف بالاضافة والام لا لا يتصور في العلم الموصول كذا المفردة مكتوبة فانه قد قيل من انه يجوز ان يكون المطابق
 الموصول بل العلم فيقال حسب المكتشف في صورة المسمى ان المسمى بالام العهد مكتوبة كقول العلم **قوله** ولا فائدة
 راجع الى الحقيقة فقط **قوله** لان المعرفة في دليل للعبارة في الصور بين اعمى عادة لمعرفة مكتوبة وعكس ذلك دليل صورة
 اعادة المعرفة معرفة ويكون التعريف فيها العهد الفرجي على ما هو الاصل في ظهوره وما اذا كان في احد ما العهد الثاني فلا تفرق
 في العلمين باذنه ويدل عليه ان المراد من العين ليس بخارج **قوله** يرخص من الرجوع الى الرجوع لان الثاني لازم
 والاول متعدي كمن عدى ههنا الى ههنا فلا بد من تضمنين من جعل المراد من الذي الحال اى يحسن حال قوم كمال
 كانوا عليه من المحبة والوداد ويمكن ان يكون الكاف مخبة الى فلا يحتاج الى التفسير في القوم والافراد باعتبار اللفظ
 محذوف كما في قوله ثم خضعتهم كذا في خاصوا فانه كثير ما يحذف من الذين ابتغاء للتحفة كما مر مراراً في اى جعل
 قومه مثل قوم كذا على المحبة والوداد كما حصل عفو من جرم مني ذملي ما عفو عنهم لعل بالام اذ تهم مدتهم الى المحبة
 ولوداد الذي كانوا عليه **قوله** ثم قطعهم بان الثاني عين الاول لان الملو من القوم المحسوف قبيلها عودى
 ذملي اذ ان في فقد ويكون المخبة فلما في ذملي اخوان لما ولا يمكن ان يكون المراد من الاول فقط لان قوامه قد قبله

منه في العلمين
 منه في العلمين

التعليل للعقد والعقد لا ينسب الا لقوله اني يحيل سبيل اللغو الى الذي يعقود فقلتم انهم لما استغفروا من العبد
قوله وفيه نظر الخ يمكن الجواب عن وجوبه لما عن الاول فبان ان قوله ان يعقود يستغرق الجنب لان حمله على العبد
اذا كان متقدما ليقضي لما قلناه في تقدم الكلام منها فيما لم يكن دال على المراد من قوله ان يعقود انما هو انما
فيما ذكرنا سابقا من ان مراده من العبد ليس سحابة وعذرا انما هو لفظي لان المراد بالعبد انما هو العبد
السكر بكرة بالعينية ومن ارادنا حقيقة حكمه بالصورتين بالغيرية وفي الصورتين بالعينية كما لمصنفنا من اثنان
بينما ذكره بقوله واعلم فان من قوله لان المعقود انما كذلك اذ لم يكن هناك صراف عنه فانه من اقل من الدليل
صاحب كلفه ليقضي الكيفية فلا ينفذ عنه اوردنا اننا لقوله واعلم **قوله** ثم جعل من بعد ضعف قوة الخ قوله قال العدد
ثم الذي خلقكم من ضعف اي اسد اكم ضعفا جعل الضعف اساسا منكم قوله خلق الانسان من عجل فكيف ضعف
استقارته كينته حيث شبهه باوة الانسان او خلقكم من اصل متعيف وهو نطفة على تاويل المصنف باسم الفاعل او تقدير
و ثم جعل من بعد ضعف قوة وذلك اذ بلغت الحكم على الوجه الاول او تعلق ببدء الحكم الروح على الوجه الثاني ثم جعل
من بعد قوة ضعفا ونسبية اذ اخذتكم السنف الضعف الثالث من ان المراد منه اخذ اس من الثاني
ان النطفة او المادة الانسية بنيتا على الاستقامة فلذلك لم تميزه بشيء قدس ثم نطفة الضعف الثاني على الاول
وهو غير كونه اسما **قوله** ثم بعد ذلك انزلنا لآية فان المراد الاول للفرق ان من الثاني في التورية يقال
العدتم وهذا الكتاب انزلنا مباركا فاتبوا حكمكم ترجون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وانما نحن
دراسهم لتأخيرين **قوله** ثم بعد ذلك انزل الذي انزل عليكم انهم انزلنا عليكم الكتاب لآية **قوله** ولما
كانت حمادة الحق تعجل عكس ذلك بل يحيل ان يكون بدلوله العينية فيما سوى اعادة الكثرة كما مر الكلف
بان يكون المشاء الذي به حكم الحكم قسم الثاني لاعادة الكثرة **قوله** منقول عن ابن عباس عن مسعود قال قلت
في مصحف ابن مسعود سورة واحدة فكيف يصح هذا القول من قلت كما قصد المفسرين في قوله ثم ليس من التفسير
فان ذلك مفسر الدارين وذلك سيرة الخ حقيقة كذا في الكشف ومن هذا ظهر فايده نسبة لمصنف اي بناء القول الى ابن
عباس رضي الله عنه فقط لا الى ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** ذات يوم نعيم من كلام الله رضي الله عنه
في مثل هذا في عدة وجهه هذا الاسم فيكون من اضافة الاسم الى الاسم اعلم ان ذات مؤنث واصل ذواته تعقل الواد
الثاني من ذواته بالذليل عليه لثابت يزيل انما نال في الوقت ما ثم قد يستعمل في نفس الشيء فصارت
الذات جزءا فلذا يطلق عليه ثم ومنيب من التي حيث يقال ذاتي ولصفات الذاتية يكتب عليها كما كانت حيث **قوله**

في قوله
عقل الانسان

في قوله
انما الانسان

في قوله
انما الانسان

العصك هو كذا بالانذار بالمال ويجوز **قوله** كونه مقفلا بالمال الثابت في هذا العصك فانما يعبر عنه بالثابت في
 مرتين وذكر ان المال المقيد بالثابت في هذا العصك فبذلك المقتضى وان ذكر في عبارة الاقرار لمصلحة المكرة كان ليعول
 على ان كسب في هذا العصك فانه قد تم ما قبل من ان المتبادر من تقرير المصنف هو ان لا يرد من المقتضى لالف المقتضى
 ويجب تقريره لان كسب في ذلك ممكن من التمكن **قوله** من غير ان السبب او عذريته في هذه العصوره قد يتجدد
 ويتجدد بانحاء مختلفة **قوله** على تحريمه المقتضى في الاتفاق به لانه على الاختلاف في تحريمه **قوله**
 فاللزم له واحد لان اشاءه الواحد لا يتجوز فاعادة الاحكام والامام والاعادة عند القاضي لا تسقط مؤثرات الالزام
 بالنية **قوله** يريدونها باعتبار اصل الزمان جعل مقابلا للثبوت المخصوص بالحجية المقترنة بحسب اللفظ الذي ولما يعبر عنه
 المستثنى **قوله** مرفوعه بحسب اللفظ كالمعهود الذي **قوله** ليس بكم اكمل احسن مما قال في خلق الموت والحيوة ليس بكم
 يساكمكم نامة التحجير بالتكليف ايها المكلفون **قوله** انكم احسن مما هو عليه بان يكون على الشهادة خلاصة بان يكون الواحد
 من هذه اذ قد مر في الفصول الثاني الفعل السوي المتضمن من العلم به من غير ان يتبين بان لا يخل به وقوم المحجوزة في
 البتة والذي هو المفعول الاول لان شرط التعليق ان يقيم الاشارة فيهم وادخلها فيهم فاعلم المعلقين في مثل علمت انه
 قائم صرح به الرضى **قوله** والاعلان عمومها بحسب الوضوح للفرق بينه لانه لو كان عمومها لم يصفه لكان الاول
 اعم مما كان في الاتحاد بالافرق بين اى درساير التكرار بالانفصال ذاته كما سبق مر ان المأمور الاول اعتناق عبد
 واما مستند دخول الدار في الثاني اعتناق كل من عبيده ودخل الدار ان كان يرد عليه ان كان عمومها بحسب
 لا يصح الفرق بين الصورتين المذكورتين في الحق لان افعال ان يراد الوضوح المتوهم في انه متى وصفت بفعل مني
 ضير بان يكون للعموم يمكن جعل قول من قال بمجرده عموم المصنفه على هذا **قوله** مثل من وباك ان تقول ان وصفتها
 على ان خصوص كالمكتوبة وعمومها بالهتفة **قوله** والا فالحق الى المولى ما هو المذهب كلام المصنف يعود على ان
 التحريم لا على المطلب مطلقا سواء ضربهم على الترتيب ولا حيث قال في قوله اى عبيدى ضربته منيت الهمد
 تحريمه الفاعل اذ منها يمكن التميز من الفاعل المطلب **قوله** وبخشيته ما يطبق حملها وادخلها بما عاين يمكن هذا
 الاعتبار في مسئلة السابقتين ان يكون المطلب متجها عاجزيا باسلا يصعب فيه بل واحد واحد فيكون المقصود من قوله
 اى عبيدى ضربك فهو حراما حلاوة العبيد فاذا ضربت الجميع فبغير ان لا يصفوا ولا انوات المقصود **قوله**
 واما يحصل مطلق فعل الحمل من كل واحد منهم وقد حصل اى صيغة التحشية محمولة يحصل مطلق فعل الحمل من كل واحد
 من العبيد سواء كان حلالا لها في ضمن الكل او مستندا وقد حصل مطلق الحمل من كل واحد فانه احملها جميعا فافادته

هذا هو المقصود من قوله
 ان كسب في هذا العصك
 فانه قد تم ما قبل من ان
 المتبادر من تقرير المصنف
 هو ان لا يرد من المقتضى
 لالف المقتضى ويجب
 تقريره لان كسب في ذلك
 ممكن من التمكن قوله
 من غير ان السبب او
 عذريته في هذه العصوره
 قد يتجدد ويتجدد بانحاء
 مختلفة قوله على
 تحريمه المقتضى في
 الاتفاق به لانه على
 الاختلاف في تحريمه
 قوله فاللزم له واحد
 لان اشاءه الواحد لا
 يتجوز فاعادة الاحكام
 والامام والاعادة عند
 القاضي لا تسقط مؤثرات
 الالزام بالنية قوله
 يريدونها باعتبار اصل
 الزمان جعل مقابلا
 للثبوت المخصوص
 بالحجية المقترنة
 بحسب اللفظ الذي
 ولما يعبر عنه
 المستثنى قوله
 مرفوعة بحسب اللفظ
 كالمعهود الذي قوله
 ليس بكم اكمل احسن
 مما قال في خلق الموت
 والحيوة ليس بكم
 يساكمكم نامة
 التحجير بالتكليف
 ايها المكلفون قوله
 انكم احسن مما هو
 عليه بان يكون على
 الشهادة خلاصة
 بان يكون الواحد
 من هذه اذ قد مر
 في الفصول الثاني
 الفعل السوي
 المتضمن من العلم
 به من غير ان
 يتبين بان لا يخل
 به وقوم المحجوزة
 في البتة والذي
 هو المفعول الاول
 لان شرط التعليق
 ان يقيم الاشارة
 فيهم وادخلها
 فيهم فاعلم
 المعلقين في مثل
 علمت انه قائم
 صرح به الرضى
 قوله والاعلان
 عمومها بحسب
 الوضوح للفرق
 بينه لانه لو كان
 عمومها لم يصفه
 لكان الاول اعم
 مما كان في
 الاتحاد بالافرق
 بين اى درساير
 التكرار بالانفصال
 ذاته كما سبق
 مر ان المأمور
 الاول اعتناق
 عبد واما
 مستند دخول
 الدار في الثاني
 اعتناق كل من
 عبيده ودخل
 الدار ان كان
 يرد عليه ان
 كان عمومها
 بحسب لا يصح
 الفرق بين
 الصورتين
 المذكورتين
 في الحق لان
 افعال ان
 يراد الوضوح
 المتوهم في
 انه متى
 وصفت بفعل
 مني ضير
 بان يكون
 للعموم
 يمكن جعل
 قول من
 قال
 بمجرده
 عموم
 المصنفه
 على هذا
 قوله مثل
 من وباك
 ان تقول
 ان
 وصفتها
 على ان
 خصوص
 كالمكتوبة
 وعمومها
 بالهتفة
 قوله والا
 فالحق الى
 المولى ما
 هو المذهب
 كلام
 المصنف
 يعود على
 ان التحريم
 لا على
 المطلب
 مطلقا
 سواء
 ضربهم
 على
 الترتيب
 ولا حيث
 قال في
 قوله اى
 عبيدى
 ضربته
 منيت
 الهمد
 تحريمه
 الفاعل
 اذ منها
 يمكن
 التميز
 من
 الفاعل
 المطلب
 قوله
 وبخشيته
 ما يطبق
 حملها
 وادخلها
 بما عاين
 يمكن
 هذا
 الاعتبار
 في
 مسئلة
 السابقتين
 ان يكون
 المطلب
 متجها
 عاجزيا
 باسلا
 يصعب
 فيه
 بل واحد
 واحد
 فيكون
 المقصود
 من
 قوله
 اى
 عبيدى
 ضربك
 فهو
 حراما
 حلاوة
 العبيد
 فاذا
 ضربت
 الجميع
 فبغير
 ان لا
 يصفوا
 ولا
 انوات
 المقصود
 قوله
 واما
 يحصل
 مطلق
 فعل
 الحمل
 من
 كل
 واحد
 منهم
 وقد
 حصل
 اى
 صيغة
 التحشية
 محمولة
 يحصل
 مطلق
 فعل
 الحمل
 من
 كل
 واحد
 من
 العبيد
 سواء
 كان
 حلالا
 لها
 في
 ضمن
 الكل
 او
 مستندا
 وقد
 حصل
 مطلق
 الحمل
 من
 كل
 واحد
 فانه
 احملها
 جميعا
 فافادته

هذا هو المقصود من قوله
 ان كسب في هذا العصك
 فانه قد تم ما قبل من ان
 المتبادر من تقرير المصنف
 هو ان لا يرد من المقتضى
 لالف المقتضى ويجب
 تقريره لان كسب في ذلك
 ممكن من التمكن قوله
 من غير ان السبب او
 عذريته في هذه العصوره
 قد يتجدد ويتجدد بانحاء
 مختلفة قوله على
 تحريمه المقتضى في
 الاتفاق به لانه على
 الاختلاف في تحريمه
 قوله فاللزم له واحد
 لان اشاءه الواحد لا
 يتجوز فاعادة الاحكام
 والامام والاعادة عند
 القاضي لا تسقط مؤثرات
 الالزام بالنية قوله
 يريدونها باعتبار اصل
 الزمان جعل مقابلا
 للثبوت المخصوص
 بالحجية المقترنة
 بحسب اللفظ الذي
 ولما يعبر عنه
 المستثنى قوله
 مرفوعة بحسب اللفظ
 كالمعهود الذي قوله
 ليس بكم اكمل احسن
 مما قال في خلق الموت
 والحيوة ليس بكم
 يساكمكم نامة
 التحجير بالتكليف
 ايها المكلفون قوله
 انكم احسن مما هو
 عليه بان يكون على
 الشهادة خلاصة
 بان يكون الواحد
 من هذه اذ قد مر
 في الفصول الثاني
 الفعل السوي
 المتضمن من العلم
 به من غير ان
 يتبين بان لا يخل
 به وقوم المحجوزة
 في البتة والذي
 هو المفعول الاول
 لان شرط التعليق
 ان يقيم الاشارة
 فيهم وادخلها
 فيهم فاعلم
 المعلقين في مثل
 علمت انه قائم
 صرح به الرضى
 قوله والاعلان
 عمومها بحسب
 الوضوح للفرق
 بينه لانه لو كان
 عمومها لم يصفه
 لكان الاول اعم
 مما كان في
 الاتحاد بالافرق
 بين اى درساير
 التكرار بالانفصال
 ذاته كما سبق
 مر ان المأمور
 الاول اعتناق
 عبد واما
 مستند دخول
 الدار في الثاني
 اعتناق كل من
 عبيده ودخل
 الدار ان كان
 يرد عليه ان
 كان عمومها
 بحسب لا يصح
 الفرق بين
 الصورتين
 المذكورتين
 في الحق لان
 افعال ان
 يراد الوضوح
 المتوهم في
 انه متى
 وصفت بفعل
 مني ضير
 بان يكون
 للعموم
 يمكن جعل
 قول من
 قال
 بمجرده
 عموم
 المصنفه
 على هذا
 قوله مثل
 من وباك
 ان تقول
 ان
 وصفتها
 على ان
 خصوص
 كالمكتوبة
 وعمومها
 بالهتفة
 قوله والا
 فالحق الى
 المولى ما
 هو المذهب
 كلام
 المصنف
 يعود على
 ان التحريم
 لا على
 المطلب
 مطلقا
 سواء
 ضربهم
 على
 الترتيب
 ولا حيث
 قال في
 قوله اى
 عبيدى
 ضربته
 منيت
 الهمد
 تحريمه
 الفاعل
 اذ منها
 يمكن
 التميز
 من
 الفاعل
 المطلب
 قوله
 وبخشيته
 ما يطبق
 حملها
 وادخلها
 بما عاين
 يمكن
 هذا
 الاعتبار
 في
 مسئلة
 السابقتين
 ان يكون
 المطلب
 متجها
 عاجزيا
 باسلا
 يصعب
 فيه
 بل واحد
 واحد
 فيكون
 المقصود
 من
 قوله
 اى
 عبيدى
 ضربك
 فهو
 حراما
 حلاوة
 العبيد
 فاذا
 ضربت
 الجميع
 فبغير
 ان لا
 يصفوا
 ولا
 انوات
 المقصود
 قوله
 واما
 يحصل
 مطلق
 فعل
 الحمل
 من
 كل
 واحد
 منهم
 وقد
 حصل
 اى
 صيغة
 التحشية
 محمولة
 يحصل
 مطلق
 فعل
 الحمل
 من
 كل
 واحد
 من
 العبيد
 سواء
 كان
 حلالا
 لها
 في
 ضمن
 الكل
 او
 مستندا
 وقد
 حصل
 مطلق
 الحمل
 من
 كل
 واحد
 فانه
 احملها
 جميعا
 فافادته

فانه قد مر اورد عاين ان الاظهر ان يقول من جميعهم لان الرض انه لا يطبق كلها واحد لان الخشية واحدة فيكون كلها احدا
 فالصادر من المجموع كل واحد لا يكون كل منهم حالها لبا حقيقة بل شئ لم يدخل في كلها لان غرض الشارع تبيين
 انه انما يتيقن الجمعية في كل واحد من الظاهر ان المقصود هو كل الخشية تامها يحصل فعل المجموع من حيث هو مجموعهم لان
 هو حال الخشية مطلقا سواء كان على سبيل الاجتماع او لا فلو ادعى يحصل مطلق فعل العمل من كل واحد سواء كان
 مستودعا او في ضمن الكل وفي نه بصورة حصل كونه حالها في ضمنهم ليس المراد ان فعل العمل فعل كل الخشية تامها كما يدل
 عليه لفظ المطلق على انه لو قيل من جميعهم لما كان لقوله مطلق فائدة كما لا يخفى فانهم فانه من ذلكا قدس سره قوله في
 من جهة الخشوع على ما جاز اصطلاحا لان الشق الاول من على التفت الخشوع الذي على ارجاء البصير او لان الصفة تعرف
 الخشوع على المعنى العام والخاص هي بالخير الاول يوجد فيها وبالثاني لم يوجد في شئ منها قوله في موصوفة في الضم
 في ممنوع لان المراد من قوله في الثاني قطع عن الوصف الوصف المسمي لا المطلقة في الثاني ليس كذلك لاننا نكمن مما
 اذا انما مبداء اتفاقا للبسيطة المحررة يقتضي الشفعية والمضروبة فيها كما قل صاحب الترجمة لا يخفى عليك ان هذا غير
 مسطور في مثل امي عبيدي اعطيتهم واما فهو حروا لمسئلة بجالها وقد لعل عدم كونه معا بانه فرم كونه عام فغرامى عبيدي
 ضربة مسند الى الخاص فيكون خاصا بخلاف ضربك فانه باعتبار سادته الى كل واحد من العبيد وفي بعض شروع المعنى انه
 لو سلم ان المضروبة وصف معنوي اليه لكن في الشك في ذلك ان لو كان التوصيف بمقتضى اعتدال القيام المعنى الفاعل
 صفة لشئ يعرفا وهو ممنوع ومنه في القول عن الفاعل ايضا **قوله** والحد لا تركب الا لولا ان تركب الفعل الاول من
 القرب والثاني من القربان او كلاهما متجه واحد المقصود انه لا قرب احديهما الا لولا ان تركبهما جميعا كذا قيل **قوله** واما
 صاحب الكشف المحرر اقول حاصل ما ذكره صاحب الكشف انه فرق بين امي عبيدي ضربة فهو حروا وبين لا اتركب الا لولا
 اتركب انما بان الا في الاول قطع عن الوصف فلا تعذر في الثانية الكثرة موصوفة فمتم وذلك بوجهين الاول ان الضرب
 في الصورة الاولى مسند الى المعنى فيكون قائما به لا متناهى الاسماء واولى القيام واذ كان قائما به لا يكون قائما
 بالمفعول لان القيام قيام حقيقة واحدة سواء كانت حقيقة او زمانية بخلاف ذلك مبرر في محله نعم ان تلقى بالمفعول
 بالوقوف بل بزم حصول حقيقة اضافية له هي كونه مضروبا بالمعنى طب لكتبه باختر مذكورة فهو مذكور لمست صفة تلاهي واما هو
 صفة لها بخلاف مذكورة فثبت انه مقطوع عن الوصف بخلاف المفعول في في الصورة الثانية فان التصادف بالحدث للمواضع
 ليس الا خفا بتركه لا الحجة على القول في موصوفة قيامه بالفعل لاني في تصادفه بهذا المعنى متصل حقيقة فيكون المكلف
 في تلك الصورة موصوفة فمتم لا يخفى على الفطن انه حين فرم الاسماء الذي هو الشارع لانه ان اردوا لقبول لا تخالفة

في قيام الاضافات بالمضافين انه يجوز ان يكون صفة واحدة شخصية قائمة بالمضافين حتى يجوز قيام الضرب بسند
 الى المضاف بالمفعول فبطل لان قيام المفعول بالاضداد لا اعتبار بمجلىين محال وقد عرفت في سطره بقا عددان
 او اداة الاستحالة في قيام الاضافات او صفة بالمتوهم بالمضافين فكل شخص منه لا اخوة القائمة بالاخرين باعتبار
 فردين فمسألة كذا نقول ان المذكورين هما ضرب بسند الى الفاعل الفاعل به وهو متمم لقيام بالمفعول المعلقة القائمة به
 اعني المعلقة بغيره كونه فان قيل الملامح لا يجوز ان لا يكون الضرب لكونه قائما بالفاعل صفة للمفعول لكن لم يكن
 يكون ضرب الفاعل على مفعول صفة للمفعول قائما به على ما قال في الموطأ في تعريف الدلالة ان فهم المتعني وان كان صفة للمسام
 او المتعني لكن فهم المتعني من اللفظ قد تحققت بسند من جهة اخرى فان فهم المتعني لم يكن من اللفظ ليس صفة للفظ و
 المحجوز المركب لا يمنع فلا بد ان يقال جملة صفة له باعتبار استلزامه لكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فحضر الفاعل المفعول
 ليس صفة له باعتبار استلزامه كونه مفعولا بالوجه الثاني ان المقصود اى عبيدي مرتبة فهو حقيق المرتبة بالضرب
 اى عبيد من عبيده وكلما هي منها متعلقة بغير الوصف الا انه التقصير معنى السند مقدم على الفعل وجعل الجملة مفعولا فيتم
 الى ضمير لا بد منه فصفة اى ليس مقصودا بالذات بل مثبت لضرورة الارتباط بما قبله من غير احتياج الى المقدم اليه فيقدر لغيره
 يحصل من الضرورة اعني الارتباطا فلا يعتبر فيه العموم ولذا لم يكن فيه عموم فلا يحصل توصيف بغير هذه الجملة عموم اذ وصفيتها
 انها انما هو باعتبار وصفها بصغيره فبطل المفعول فيه في الصورة الثانية فانه حرم بقصد بالذات وقصد وصفية لصفة
 عاتمة فيفقد العموم ما حرمنا انه غير متحقق الا ان لا شك ان كون المفعول به اى في ضمير منها فصفة في المقصود متقدمة
 لاجل الربط لانها في ان يكون اتصال المفعول به اشد من اتصال المفعول فيه لانه اذا لم يكن في الضمير تقييد لا يكون التقييد
 مفعولا لما عرفت من ان الوصفية ليس الا باقيا للضمير وان الفاعل ليس ضروريا بالمعنى الذي ذكرنا بل يجوز
 في المقصود ان يوصف بالذات فاقول فانه من المدهش ان قد استعمل في ما هو الحق التحقيق بالقبول كذا كتب شيخي الى سلك الله
 ثم في حاشي هذا الكتاب بهذا انه قد قيل من ان صاحب الكشف زعم ان اتصال الافعال بالانسان من غير القيام
 به وان التقييد لا وصف فيها انما يكون على تقدير اتصالها بما معنى التقييد بخلاف غير الانسان كالزنان فان الفعل
 متصل بهما فيكون متعلقا دون القياس است خبرنا في هذين الزعمين من الاتصال ومن الفعل المتعلق
 بالمرتب مثل على صفتين احدهما قائم بالفاعل والاخرى بالمفعول كل واحد منهما متعلقة بالاخرى ولا خلاف في جواز
 ذلك بل يتعلق الوصف بالوصف كانه في التثنية ان لا يفرم بها كما لا يخفى بعد التبدل فيها لغيرها بعض الناطقين منها
 كلام تركنا في هذا الاطراب انك تعلم على غشه وسهولة بعد ما تدبر في التعلق فتدبر قوله وفيه نظره انظر لوجوه

في صفة اللفظ

بوجه ذكر كونه مشروبا للدين الهندى للمفهوم **قوله** والناشئ اطلاق الفعل الزمان الشرع على ترتيبه للفت فان
 اوله جواب عن آخر ما ذكره في قوله ايضا المفعول به الجنس المتكلم من الفعل الزمان آخره وهو قوله انشأ فاعول
 به منها الجنس اوله وجعل قوله انشأ الفعل المتعدي الزمانا لاول كلامه من ان الفعل متصل بالزمان فيجوز ان يعبر
 به بآية قوله واما ما ذكره قوله انشأ المفعول به منها الزمان فذلك **قوله** والى المفعول فيه والوجه فقط المراد من
 اول المكان الذى يذكر بعد الفعل ظرفا له وما مطلق الزمان الذى هو جزء من اول الفعل فاما فيه ومن لم يفرق بينهما
 وقع في حصص **قوله** وانشأ المفعول به منها الهندى بالطريق هو الوجه يسمى في اصطلاحهم بالقول بالوجوب جاعلا
 انما لانكراه هو موجب وليك هو ان المفعول به مقتدر لغيره فانه انما هو في الربط لا يتقدم على الربط لئلا يتقدم
 بصورة المرجع هو صوابا بفعل بسببه **قوله** وظاهر انه لا يمتنع تحيز الفاعل الى غير ان في الصورة انما فيه يمكن تحيزه
 في ضربه بواحد دون آخر فيصنعين الواحد باعتبار ضربه للثبوت في المفعول بخلاف الاول فانه لا يمكن تحيز الفاعل لضربه
 لوانهم دون آخر لعدم تعدد الالفاظ اليه يمكن ان يجعل كل واحد من العبيد مختارا من الضرب وتلك او يجعل كل واحد من العبيد
 مختارا من عدد الضرب من واحد دون آخر فعدم تعدد المفعول لينا في التحيز لان الاول مثل هذا انما هو ليخبر في الضرب
 المتعلق باعتبار متعلقه لاني الضرب المطلق وتلك كما لا يخفى لكن بقى النقص بمثل اى عبيد من ضربك او ضرب واحد
 منكم قد لعل عدم التحيز في الصورة الاولى بانه لا يمتنع فيها بحسب الفاعل فانه نعم النقص المذكور لكن يرد مثل اى عبيد
 ضرب واحد من الناس فانه على هذا ينبغي ان يكون للمفهوم فرق القوم يقتضى خلافه فانه غاية التفصيل كلام المصنف ثم توهم
 على قرره انما هو ان قول في الفرق وباللذات فمقوله ان اذا اسند الفعل الى من ملق جرته به وعبر عنه باى كفى اى عبيد
 ضربك فهو جركون الكلام للمفهوم كقول اى موصوفا بعدم المانعة واما اذا اسند الى غيره دل على ان ما ملق به وهو
 الجرته يتحيز لغير مطلقا لعدم كون الفعل الذى ملق به جرته باعتبار ملق به جرته ولا جعل في التحيز ان يكون للمولى
 بتفويضه لغيره وذلك اذا لم يكن هناك ما يوجب التحيز في نفسه وهو اذا ضربهم مثلا معا واما في صورة انشأ فاعول
 لعدم المانع المراد من قوله مطلقا اى قبل تحقق الفعل ولعله مما ملق بالاصحاب ان نصف فان لا نصف خير ولا وصف
قوله فان قلت كون العلم اعلم ان ايا اذا اضيف الى اى العاوض معرف يكون لبعضه نحو اى الرجل احسن والاعلم
 ما اضيف اليه اذا العاوض مثل اى العظمة كذا اى رجل كذا بحسب حال مدلولها من الحكمة لغيره لئلا يضاف
 بتعيين وضعها المعنوية فاقترع اى الرجل عندك لعدم جواز توصيف بعض الرجل بالصفة جازية جازية
 لصفة بالاحتمالية وهو اذا كانت شرطية او استغنائية ككل اذا دخلت على التامة فيجب مطالعة العمدة لاسرارها

في قوله
 انشأ فاعول

في قوله
 انشأ فاعول

قوله هذا قول بعض الأئمة يختلف بل للثمة في كونه ما قيل انه يعيد لما قيل وما لا يعقل بل قيل قوله ثم سجد بعد ما في
 السموات وما في الارض وقيل يخص بالثمة لما روي انه لما نزل قوله انكم وما اتعبدون حصص جهنم قال عبد الله بن
 الزبير في حديث الملائكة والمسيح افرستم بعد لوان فقال عليه السلام ما جعلك لمعة قومك اما علمت ان لما لا
 يعقل وقيل انه له وحده والمختلط وذكر عاتمة لا صوليين انها عاتمة لمخج انها السيق في ذوات ما لا يعقل وصفات من
 يعقل قوله ثم واسباه وما ينهياي للقادر الذي بنا كما ذكره في الكشف وذكره صاحب لمحاته لان السؤال
 عن الجنس لقوله ما عندك لمخج اي الجنس الاشياء عندك وجوابه انسان او فرس او طعام او كتاب او رجل او وصف
 لقوله ما زيد وما لمزدوجا بالتركيب او الفاضل ولهذا وقع بين الفرعون ونوسى ما قد مسائل فرعون لقوله ما رب العالمين
 واجاب موسى عن الوصف انتهى بالجملة كلمة بالعلم العقلاء وغيرهم سواء ما لا يعقل او صفات من يعقل بالجملة
 مما روي ان المراد ما علمت ان يا يحيى لما لا يعقل لانها موصوفة فقط **قوله** فيصير كل جملة شبيهة بما الرقيق
 ان ذكره الصيغ كل زمان كقول كل الزمان لان قشرة الذي من جملة اجزائه غير ما كقول نحل الاول فانه يستفاد كل
 زمان وكذا لينة كل زمان لا يستفاد ما كولية كل جزء منه بل ما كولية ما هو المتعارف اكله من اجزائه وهذا بخلاف اذا
 قال اكلت كل زمان واكلت كل الزمان فان الاول چه كاذب قطعا بخلاف الثاني لاحتمال ان يا كل احد
 اجزاء زمانه والسر واحد **قوله** لم يكن لهم الا واحد منهم شئ لا يخفى عليك انه اذا كان لجميعهم العقل مقبولا عليهم
 كعموم جميعهم كان الواحد منهم شئ كحان قوله لا واحد منهم شئ كافيا لكن الشارح قصد التعصير بنفي مدلول لفظ جميع
 لا واحد منهم شئ بنفي صورتين احدهما ان يكون لكل منهم تمام العقل كما هو مدلول كل من دخل زمانها
 يكون الواحد منهم قوله لانه ليس عموم من دليل لقوله لا واحد منهم لم يترفع النفي للعموم على سبيل الاجتماع لظهوره
 والمضى ان من نفي نفسه ليس عموم على سبيل الانفراد وهو ان يكون العموم لكل واحد بشرط لا كما هو مدلول كلمة كل بل
 عمومهم وهو ان يكون لكل واحد بشرط شئ وانما قلنا في نفسه قد مررنا في اول الفصل ان الحكم في
 دخل هذا المحسن ان لا متعلق بكونه على سبيل الانفراد على الشرط لا واصل الفرق ان كلمة كل تجب تضافا لكونه
 على الانفراد كما انه ليس بغيره لانه عموم لا سيما على الانفراد كما ان كلما للعموم لا انفصال عنه ذكره في جمل سلكه جرد
 الدخيلين كان اللفظ تينا له خاصية وكانه ليس بغيره فيكون لكل واحد منهم عقل بخلاف من فانه لا يوجد عموم
 افراد كل واحد من الدخيلين كانه ليس بغيره بل عمومهم فاما لفظ لا في مفهوم كل من المجتمعين اوله في كل
 من لان لا متعلق بمصونة الاجتهاد من كل واحد طوعا مغيرة لغير من مفهوم من لانه عموم لكونه لا بشرط شئ فلا يتحقق

يتحقق بالنظر في مفهومهم اذ لم يمتد الفرق فكرته في سائر الكليات باحرارنا فلهذا انما قيل ان
 هذا معنى على من ينهك مكره موصوفة لا مفرقة وبني عليه ان منها موصوفة لصفة عامة والباقي موصوفة بها متفرقة
 على الانفراد ليس بسيد وكذا قيل من انه يعني ان كسبل اولها محار من السابق على المتخلف ويكون النقل بوجه
 وتيسر بانفيا القائل لان الكلام التشبيهي والتعبير على المتخلف ليس شئ لان المقصود بالذات هو التحريض على التجميع
 لان المقصود من هذا القول في المحسن والتعبير على المتخلف انما يحصل بطريق التبع والضم فلا بد من على جملة محار من
 من انما ثبت لغيره ان محوها انما ثبت لاجل ضرورة ناشئة من الابهام كعموم السكره في سياق النفي فان كان
 حيث انها من المبهات مدلولها فرد من الموصوفات لصلتها لا على التبعين فشارك السكره في الابهام غير ان العموم
 هناك من سياق النفي ومنها سبب ان ارادة البعض دون الآخر ترجيح غير جزم فليس على سبيل البديل كما هو
 اصل ومضمونها فانه ما قيل من انه يلزم ان يكون عموم من استعمالها كالسكره لا دصغيا **قوله** فلا مشاركة بين
 من ودخل جميعه وكل في كيفية العموم ليعبر بها الاستارة والى اصل ان كلمة من لا يدل على الاحاطة لا على سبيل التعميم
 ولا الانفراد قصد انما ثبت العموم فيها ضرورة ابهامها كما ذكرنا فلا اشتراك مع كل واحد منها في المعنى الخاص
 الموصوفه لكل واحد منها هو الاحاطة بصفة الاجتماع كذا فهم من كلف الكيفية فانه ما قيل من انهم قد استعاروا التجميع
 لمعنى كل من التباين بين عموميهما وان لا اشتراك في العموم كلفه مجوزا للتجزؤ لانه لا مشاركة له بالعموم والى اصل الموصوفه
 لكل واحد منها اصلا بخلاف جميعه وكل فانها تشراك في معنى الاحاطة متوقفة على تقسيم من مقام التجميع لكون الفعل لهما
 بطريق الاول في المشاركة في مطلق العموم غير صحيح للتجزؤ لانه ليس موصوفا له شي من مبهات عرضا عاما لما يناسبه نفس
 الافعال على توجيه قولهم لا عموم للمعاني فانهم **قوله** حاصل ان الاول هو السابق لانه موافق لما في التوجيه
 وعلى هذا لا دخل لقوله في التسمية فاذا اختلف الكل الى فهو إشارة الى جواب سوال وان كلمة كل قد لوجب التعميم
 على صرحه في الكشف الكافي على ما يكون كمن الجواب استعملنا عليه لم يكن اباننا جديده فليكن هذا اسوان
 واراد على الفرق السابق والجواب وما قيل من انه لو حمل على تأكيد من لم يكن لغوا فلو كان انما لم يكن لغوا
 جديده وهو المراد باللغوا عدم الفائدة مطلقا والى سبب ان من انما كيد عند احتمالها **قوله** بان عدم التسمية
 بالغيره دنا على انه مفهوم كمال السابق لانه عند الإطلاق خصوصنا في مقام التحريض على التجميع **قوله**
 فلانه يحمل مستارا لكل من ان القائل لاحاطة بالجملة متعارفان كمن من هذا الود احد حقيقة كما يتبادر في
 والجميع مضاف اليه فهو جدا لخل من الجماعة فهم جميعه من دخل في واحد من الود احد في جميعه من دخل في

مكان العمل بالتحقيقه في المصوتين **قوله** فان قلنا لا الاول يمكن ان يتجانب عنه بان عدم التقيد بالثاني في التفسير
فان يثبت شي لاننا في السبوطي ان الا ان يقال ان المراد من قوله من غير قيد عدم تحقق الزعم بقيد استحسان كل واحد
في ههنا قد اعتبر قديم عدم الاستحقاق فتأمل **قوله** على مجموع المجاز قليل على مجموع المجاز سبوتا معتد لان وجود مفهوم
شامل للمجاز معتد لعدم استحقاق كل واحد منها تام لنقل على سبوطي المنع الحقيقي والمجموع للفرق الاول في التعاقب مما
يكاد ان يحيد العقل وهو ليس بشي لان اللازم في عموم المجاز ان يكون المنع المجازي سائلا للمفهوم الحقيقي وهو سبوتا المجازية
وعدم استحقاق كل واحد ليس واخلافه منناه الحقيقي قليل لعدم دليل الاستحقاق كخاصه ليشارة بعد هذا **قوله** وعللم
انهم حلوا الخ وادور عليهم من انه لا عية لدلالة النفس في كلام الناس فانه لو قال رجل اعطته الدرهم لم ينفقه
لم يكن ان يعطى غيره اكونه انفقوا المتصوره بفتح الحصن من سبوتا لا ينفقه احد المعنى الداعي الى الحكيم يجب ان
يكون الخ متساويا للمفهوم اقول في ان المفهوم بل لا نفس يجب ان لا يسلط الخوق والافراد على مطلب حقيقة الخ
بالاول فلان عدم الاعطائه انما هو بخصه حقيقة ذكره سمعنا ان الدلالة لا تغير متبدا لاري انه لو قال اعطته
الدرهم للمفقور وبغيره وعمره فتركان له عطائه وعمره بطريق الاولى والى الثاني فلان لا نسلم ان المعنى العام ففتح
بل المذكور صريحا بالنفس الدخول منه انه لو كان المعنى الذي في ذلك ينفرد ان لا يتحقق المجزوء ولا ان النفس الدخول
بدون الفتح وعند الفتح يكون الواحد الفيد اوله ولو سلم فقد لا ينفقه بفتح المجزوء ليعقل في قديمه ما لا احد لا ينفقه
واحد يعقل الفاعل الثالث فلان ان المراد منه انه اذا كان الجسم مراد من اللفظ مراداة الافراد بطلان
المفهوم والمصحي المراد من اللفظ واحد غير واجب في دلالة وان اراد انه اذا ثبت الحكم بغيره بل عدم الثبوت
لكل واحد بثبوت على الافراد بطلان ممنوعه لانه انما يسلطه اذا ثبت على الافراد في تلك الصورة وانما في صورة اخرى
فلا كما ينبغي مخن فيه **قوله** في تحرير محل النزاع على ما صرح به اصول ايشافيه الخ ذكر في اصولهم ان الفعل المنسوب للعلم
اقسامه وجهان فاذ قال الرسول صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة لم يعلم الغرض والنقل والافي لازمان والدلالة لا بد من ثم ذكر
مسألة اخرى وهي اذا عكس الصالح على حاله فظ طاهر العموم كان يقول النبي رسول الله من بين الغر وقضى بالشفقة
ولم يصفهم اراد ان يصفهم بالمدح وبيان ان ليس الكلام سبوتا لانها اذا كان اللفظ من الركا ويكون فاعلم
شانه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز لا الفعل المنسوب الى سائر الناس كذا الحال فالقول ما قل من انما صلى الله
عليه وسلم صلى داخل الكعبة او قول من اقول ان النبي من غير ان حقيقة النبي هو القول بالمفهوم كذا انقضاء
والحكم دلالة ان المراد القول الذي لا يدركه عموم قطع الادلة عام قطع لفظ الركا والى عليه اما عام ادلا

ما هو مقتضى الشرائع ان العلم بالحق هو

العلم بالحق هو مقتضى الشرائع

العلم بالحق هو مقتضى الشرائع

في نسخة
في نسخة
في نسخة

فالانقسام الربعة فاختلف فيها لم الاتفاق على ان الاحتجاج بانما هو بالنقول والحكمي لا بقول المراد والحكاية ففي القولين
الاوليين لا عموم لوجود الوجه بالاتفاق المحكي عنه وهو البعض الواو فتمت على المدعيه سلم لا تحيل العموم اصل وهو
به والربعة البقية كذلك لانه وان كان القول المنقول تحيل العموم لكن لا دليل على عموم فمداخل عليه بن لفظ الراوي الثاني
مختلفا فحيل فحيل انما هو لان الحكمي يحل عدا بالثمة ولا يحل فانه من حله المطالب بالثمة فالحكمي في قول لا لا يحيل يكون
هو لقول الخاص المحكي به جهته في العموم واسم عينته خاصته فتعمم انها للعموم فحكماء هذا هو التحقيل لا الحق بالقبول فظهر
من هذا ان فيهم الفعل مثبت لا تعمم غير فتم وليس الكلام فكل فعل مثبت بل الفعل الذي السببه الراوي اليه صلى الله عليه
وسلم ويكون حكايه عن فعل من افعاله كما يدل عليه فيهم بصل في فعل المكتبة ولا في فعل حيث قيل القول لا في غير
فيه مثل بني عن يوم العز وهو مختلف فيه والمسله اتفاقه لا قال البعض المتأخرين المراد ان نقل فعله صلى الله عليه
وسلم بصيغته لا عموم لها لا تعمم الا في نقل تخومني عن يوم العز لكن يخرج منه اذا اقله بصيغته فيها عموم وهو ايضا بالاتفاق
لا تعم لما ذكرنا من الاتفاق على ان الاحتجاج بالحكمي لا بالحكاية بل هو لم يقيد لم يصح به بقضا حاصل قوله الفعل مثبت
الخر الفعل الذي الفعل الهدوي عنه صلى الله عليه وسلم يكون غير القول لا تعمم سواء كان في لفظ المراد وعموم او لا وهو معنى قول
المصنف في حكايه الفعل لا تعمم لقيدهم بتمثيت انما هو لان الحكماء في عموم الفعل الفعول سواء كان منصوبا اليه صلى الله
عليه وسلم ام لم يكن اخرى لم يصنف به استغنى عنه لفظ الحكايه لانه اذا مر المراد كما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعله من افعاله فتم قوله لم اكل الصبي في حاله الخ ليس المراد منه اذا اكل قولنا من اتوا اليه يصير طعاما للمسلمه تساءل
كما يدل عليه فيهم بن وقضى الا في فعله فتم اذا اكل فخلص انما لفظ ظاهره العموم وهو بالاتفاق لا تعمم المسله تخلف
فيها وبهذه التي انما اليها المصنف به بقوله انما هو قضى بالشفعة الخ بطريق الجواب لسوال ايعمل في ان هذه المسله
هي فينا او نقل قولنا من اتوا الخ بالمتن فقولنا عموم وليت من قيل سابق بل هي مسله اخرى وهو قوله وليس
حكايه الفعل الخ انه ان سلم كونه من حكايه الفعل نابع على ان يعمم الفعل للقول ايضا فالقول مجزومه ولو عدا البعض انما
هو لعموم لفظ الاحتجاج والمنقول به تحيل العموم لا من حيث انه حكايه فعل من افعاله فانه فعله التداخل بين المسلمين
جلية الحال هذا انما الى كمال تنعيم المصنف وهو فيهم بن وبهذه الخبر انه ليس مراد المصنف به ما عدا قوله انما هو عليه
ما ذكره المجتهد الحق ان منتهى التعديج الحق فيهم بن سواء السبيل قال المصنف وهو ان خرج المصنف بعض
المصنف ان المستقل لان السؤل عنه فهو مقصور عليه او يكون خض وهو جائز لانه ليس لسائل استنباه غير
المذكور منه من عرفته مع طه او هم فان هم من في السؤل عنه فهو باق على عموم اتفاقه فاقوله عليه السلام

حين سئل عن ما يجوز من الطهور ما لا يدخل فيه فمد عام في البيته وان كان فيه لغيره العموم لم يعم سواه وكان السبب
 له وقوعه في حادثة خاصة كان ادعاءه من ان لا يدخل فيه لا يحيد له خصوص السبب قال المصنف في محل علوم الحواشي الطائفة
 بحيل عليه في اتفاق فتكون مساوية ليدل على العموم المخصوص اتفاقا في محل العلم الذي بعض شراحه ممنون انما فيه
 وفيه شبه كلام ابن الجواب حيث قال هو السبب في استقلاله بالعموم اتفاقا في نفسه بان الاتفاق في العلم
 الاول انما هو في العموم فتقبل على سبب لولا ما بالبحر فقال لم كان ما في الحضور كما لو قيل بل يجوز في العلم
 ما بالبحر فقال نعم خلاف الشافعي حيث ذهب الى ان الله لا يحب بعض الاحوال فتقبل انما ذكرنا في ذلك فيما اذا كان
 الجواب مستقلا قال المصنف ثم سر زيادة علم قد روي وهو لفظ اليوم فانه لا يدخل في قوله لا يتغير الزيادة ولا يلحق
 لما في الصورة الاولى فانه طائر اجاب بدلالة الحال ما بوجزه من الجواب من غير زيادة وعندها في الشافعية في
 العلم والمقال هو اليوم بالبحر لان قوله ان فعلت فكذا يقول ان تعذبت اليه من غير زيادة
 لكنه قد عسر لو كان لا يتغير بخلاف ان تعذبت اليوم فانه زائد على الجواب فلا يتغير الزيادة ولا يلحق
 قال المصنف في العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص المعنى فانه يراى انه يجوز خصوص السبب لا يسقط عموم من الاستدلال
 وان كان قد يراى منه ذلك سبب لطريق ذكر العام وادارة الخاص فتعول على ما في الكتاب من غير كل المراد منه اني هو صاحب
 ان قال هو اني انكم لم تكن كل امر من باقى وجب ان يحيد عالم الفعل معذبا بغيره من جملة من ان عباس
 رضي الله عنه ان قوله نعم ولا يحسن الله فيلحقون الآية نزلت في اهل الكتاب جميع سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
 شيء فكتفوه اياه واخبروه بغيره وروى انهم اخبروه عما سألهم عنه واستحوذوا بذلك البيعة من ان المراد باللفظ
 خاص في خصوص هذه الآية من ان اللفظ العم من غيره وتفسيره عليه السلام الظاهر في قوله نعم ولم يسموا الايام عليهم
 بانه لم يسمهم الصحابة عمومه لكل طوطم قال ابن حنبل في قوله تعالى الآية نزلت في اهل الكتاب او اعيانهم انما
 هم انما يخص بذلك او يدعى ذلك فانه لا يقوله سلم ولا عاقل كذا قالوا العام لا يرد على تخصيص به اسم لا يمتنع
 ذلك وانما عاين انما يخص بنوع ذلك الشخص فمما يشبهه اذا كان اللفظ عاما وما اذا لم يكن فهو مخصوص على
 السبب بانزل فيه قوله تعالى في جميعها الا ان الذي يؤتى باله في منزلي مله استدل به الامام الزمخشري في قوله ان كل من علم الله
 التفسير على ان ابا بكر معنى الله افضل الناس بعده صلى الله عليه وسلم فانه نزلت فيه بالاتفاق ولا يلزم له وجود
 المعهود ومنه ما يقتضيه صحيحه على من التميز وقطعه المشاكة فليس فيه لفظ عام قوله لا يمتنع ان يكون اللفظ انما
 يعني انه لا يمكن ان يكون مخصص الجواب كلام كون ابتداء من كل واحد لا يمكن ان يكون جوابا لوجه من التخصيص

وفي هذا الوجه من كل واحد لا يتخصص في غيره من الجواب

بالتقياس الى مقابلته نحو سبي فجد فانه جوب من كل وجه لا يمكن ان يكون ابتداءا لوجوب الوجود فلا يمكن ان يكون
قطعا في الابد او يعلم حال السبب كما توهم لانه لم يكن جوا من وجه فلا يكون قطعا في الابد او اضافي في
المصوتين الاخرين نعم يتجمل صورة اخرى وهو ان يتجملها ولا يكون في شئ منها فاما الابدانه لا يحكم ان يتجمل لان الحال
والله قطعا على كونه جوبا واما ان يكون في المقابل لا يدل عليه على الابد او على الابد قطعا او الله في قطعا او لا
يكون اصلا فلا ولا في ذلك في الابد او في الحجاب لانه لا محال قطعا ومعه نقول بانه محال الثالث ظاهر
الابتداء لقوله في المقابل لان يوجد حال يتجملها **قوله** فانه مقررة لما سبق في المعنى سبي للتصديق بعد التجرد
كما في نفسيا واما بعد التجرد لا يتجملها م لا بد ولو بعد فعل ولا تفعل ماني معنا كما لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني
الا تفعلها نعم عمل جاك نفي فتقول نعم يتجمل في شئ من القول نعم فانه رده على ما في فاتها لا محال النفي
مجرد كان كان مبيها قالوا بل اوقف استقامت في قوله او توحيه يحجب الانسان ان لم يتجملها ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني
قالوا بل لذا قال ابن عباس لو قالوا نعم لكانوا لانه لا يتصدق مطلقا قيل الاستقامت في المقدم في السجود بل هو لا
نعم لكان التصديق واد بان الاسباب لا يحجب سبي الاتفاق ووقع في الحديث مثل ان ضربن ان تكونوا را
ايل المجتبه قالوا بل قيل لا يخرج عليه التميز بل من الشبه الوجوه ان قال فوسمتم التسهيل لم يهد الاستشهاد لم يهد
لانه دون ذلك القرن الثاني كما سمعتم الرواية فيهم من لا يحسن العربية قد دخل فيه من كبري قوله انما وقال اجاب
من الفقهاء لا اعتبارا بالاصل **قوله** لو قال ان التقديت اليوم قالوا لو قال لا تقديت في جوابه لم يعمل التقديت
نزول على التقديت نعم فعمله على الابد او م كونه مستقلا ظاهر في الابد او اجيب عنه بان ذلك لو كان خاصا
فيه من تخصيصه مثلا بالتقديت عن السائل بالاصل ما ذكرناه وتختلف لما نرى لا يقدم فيه قال فخر ربه نعم مستد
قوله اليوم قيل يومه واليوم لم يثبت عندنا فنحن لا نقدرى عند غيره وعندنا بحيث يعبر عنه الابد او **قوله**
والله اعلم بحقيقة المحال نقل عندنا ان هذا قيل ثلثة مراتب الاول ما هو العادة في آخر الاشياء الثاني توضيح الكلام
الاسبق وان مدلول الحال فاما يعلم على الانسان الثالث تصنيف الكلام بانه تم اعلم بحقيقة حال ما ذكرناه كما
نظام لاننا على نقل ان لسان الحمار انضم لغفان لسان المتقال **قوله** كاية السوء يمكن ان يقال ان
فيه قرينة موكدة للعلوم بانها على سبب الخاص وهو ذكر السوء فانه قرينة على انه لم يرد بالسوء فذلك اصل
دفعي الاتفاق انما نزلت في امرأة سرقته **قوله** في ردا وصحوان اومى سرقته الحزن عازف الرواية
وذكر بعض الحفاظ انما نزلت في ابن البرق سارق الدم وقطع سارق ردا وصحوان لانه لم يرد كونه وصحوان

بالتقياس الى مقابلته نحو سبي فجد فانه جوب من كل وجه لا يمكن ان يكون ابتداءا لوجوب الوجود فلا يمكن ان يكون قطعا في الابد او يعلم حال السبب كما توهم لانه لم يكن جوا من وجه فلا يكون قطعا في الابد او اضافي في المصوتين الاخرين نعم يتجمل صورة اخرى وهو ان يتجملها ولا يكون في شئ منها فاما الابدانه لا يحكم ان يتجمل لان الحال والله قطعا على كونه جوبا واما ان يكون في المقابل لا يدل عليه على الابد او على الابد قطعا او الله في قطعا او لا يكون اصلا فلا ولا في ذلك في الابد او في الحجاب لانه لا محال قطعا ومعه نقول بانه محال الثالث ظاهر الابتداء لقوله في المقابل لان يوجد حال يتجملها قوله فانه مقررة لما سبق في المعنى سبي للتصديق بعد التجرد كما في نفسيا واما بعد التجرد لا يتجملها م لا بد ولو بعد فعل ولا تفعل ماني معنا كما لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني الا تفعلها نعم عمل جاك نفي فتقول نعم يتجمل في شئ من القول نعم فانه رده على ما في فاتها لا محال النفي مجرد كان كان مبيها قالوا بل اوقف استقامت في قوله او توحيه يحجب الانسان ان لم يتجملها ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني قالوا بل لذا قال ابن عباس لو قالوا نعم لكانوا لانه لا يتصدق مطلقا قيل الاستقامت في المقدم في السجود بل هو لا نعم لكان التصديق واد بان الاسباب لا يحجب سبي الاتفاق ووقع في الحديث مثل ان ضربن ان تكونوا را ايل المجتبه قالوا بل قيل لا يخرج عليه التميز بل من الشبه الوجوه ان قال فوسمتم التسهيل لم يهد الاستشهاد لم يهد لانه دون ذلك القرن الثاني كما سمعتم الرواية فيهم من لا يحسن العربية قد دخل فيه من كبري قوله انما وقال اجاب من الفقهاء لا اعتبارا بالاصل قوله لو قال ان التقديت اليوم قالوا لو قال لا تقديت في جوابه لم يعمل التقديت نزول على التقديت نعم فعمله على الابد او م كونه مستقلا ظاهر في الابد او اجيب عنه بان ذلك لو كان خاصا فيه من تخصيصه مثلا بالتقديت عن السائل بالاصل ما ذكرناه وتختلف لما نرى لا يقدم فيه قال فخر ربه نعم مستد قوله اليوم قيل يومه واليوم لم يثبت عندنا فنحن لا نقدرى عند غيره وعندنا بحيث يعبر عنه الابد او قوله والله اعلم بحقيقة المحال نقل عندنا ان هذا قيل ثلثة مراتب الاول ما هو العادة في آخر الاشياء الثاني توضيح الكلام الاسبق وان مدلول الحال فاما يعلم على الانسان الثالث تصنيف الكلام بانه تم اعلم بحقيقة حال ما ذكرناه كما نظام لاننا على نقل ان لسان الحمار انضم لغفان لسان المتقال قوله كاية السوء يمكن ان يقال ان فيه قرينة موكدة للعلوم بانها على سبب الخاص وهو ذكر السوء فانه قرينة على انه لم يرد بالسوء فذلك اصل دفعي الاتفاق انما نزلت في امرأة سرقته قوله في ردا وصحوان اومى سرقته الحزن عازف الرواية وذكر بعض الحفاظ انما نزلت في ابن البرق سارق الدم وقطع سارق ردا وصحوان لانه لم يرد كونه وصحوان

بالتقياس الى مقابلته نحو سبي فجد فانه جوب من كل وجه لا يمكن ان يكون ابتداءا لوجوب الوجود فلا يمكن ان يكون قطعا في الابد او يعلم حال السبب كما توهم لانه لم يكن جوا من وجه فلا يكون قطعا في الابد او اضافي في المصوتين الاخرين نعم يتجمل صورة اخرى وهو ان يتجملها ولا يكون في شئ منها فاما الابدانه لا يحكم ان يتجمل لان الحال والله قطعا على كونه جوبا واما ان يكون في المقابل لا يدل عليه على الابد او على الابد قطعا او الله في قطعا او لا يكون اصلا فلا ولا في ذلك في الابد او في الحجاب لانه لا محال قطعا ومعه نقول بانه محال الثالث ظاهر الابتداء لقوله في المقابل لان يوجد حال يتجملها قوله فانه مقررة لما سبق في المعنى سبي للتصديق بعد التجرد كما في نفسيا واما بعد التجرد لا يتجملها م لا بد ولو بعد فعل ولا تفعل ماني معنا كما لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني الا تفعلها نعم عمل جاك نفي فتقول نعم يتجمل في شئ من القول نعم فانه رده على ما في فاتها لا محال النفي مجرد كان كان مبيها قالوا بل اوقف استقامت في قوله او توحيه يحجب الانسان ان لم يتجملها ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني لا تفعل ماني قالوا بل لذا قال ابن عباس لو قالوا نعم لكانوا لانه لا يتصدق مطلقا قيل الاستقامت في المقدم في السجود بل هو لا نعم لكان التصديق واد بان الاسباب لا يحجب سبي الاتفاق ووقع في الحديث مثل ان ضربن ان تكونوا را ايل المجتبه قالوا بل قيل لا يخرج عليه التميز بل من الشبه الوجوه ان قال فوسمتم التسهيل لم يهد الاستشهاد لم يهد لانه دون ذلك القرن الثاني كما سمعتم الرواية فيهم من لا يحسن العربية قد دخل فيه من كبري قوله انما وقال اجاب من الفقهاء لا اعتبارا بالاصل قوله لو قال ان التقديت اليوم قالوا لو قال لا تقديت في جوابه لم يعمل التقديت نزول على التقديت نعم فعمله على الابد او م كونه مستقلا ظاهر في الابد او اجيب عنه بان ذلك لو كان خاصا فيه من تخصيصه مثلا بالتقديت عن السائل بالاصل ما ذكرناه وتختلف لما نرى لا يقدم فيه قال فخر ربه نعم مستد قوله اليوم قيل يومه واليوم لم يثبت عندنا فنحن لا نقدرى عند غيره وعندنا بحيث يعبر عنه الابد او قوله والله اعلم بحقيقة المحال نقل عندنا ان هذا قيل ثلثة مراتب الاول ما هو العادة في آخر الاشياء الثاني توضيح الكلام الاسبق وان مدلول الحال فاما يعلم على الانسان الثالث تصنيف الكلام بانه تم اعلم بحقيقة حال ما ذكرناه كما نظام لاننا على نقل ان لسان الحمار انضم لغفان لسان المتقال قوله كاية السوء يمكن ان يقال ان فيه قرينة موكدة للعلوم بانها على سبب الخاص وهو ذكر السوء فانه قرينة على انه لم يرد بالسوء فذلك اصل دفعي الاتفاق انما نزلت في امرأة سرقته قوله في ردا وصحوان اومى سرقته الحزن عازف الرواية وذكر بعض الحفاظ انما نزلت في ابن البرق سارق الدم وقطع سارق ردا وصحوان لانه لم يرد كونه وصحوان

لعب الفتح قوله في نسخة مبرور عليه السلام لنا بميمونة فقال لها اخذتم اياها فبلغتموه فاشتمتم من ستم فعلوا الله
عقبتنا انما حرم كلها قال ايا اناب **قوله** للسؤال عن مير ايضا عنه قيل يا رسول الله انتو صا من مير ايضا عنه و
هو مير طبع فيه كبرياء لمحم الكتاب والاسم فقال انا لما لم يجر **قوله** لعلم دخول تحت الارادة قلعا وادب بعض
المراد انهم لم يخلوا من جوارحه بل اجابها بالاجابة فقال لا يلحق ولد الامم استغفر الله سيدي بالمعقبة فقد
من قوله صلى الله عليه وسلم الولد لغيره انما هو المحرم من ابيه وادب عليه ما رواه عائشة رضي الله عنها قالت كان
عقبت بن ابي وقاص قد عهد الى اخيه سعد بن ابن وليدة زمعة منى فاقبضه اليك فلما كان على الفقه اخذته
فقال انه ابن اخي وقال عبد بن زمعة انه اخي ولد علي فرش ابي فتنا وقال اليعلى سبنا فحكم عبد بن زمعة
وقال الولد لغيره بالجواب انه لم يجز بل لا بد له من القهر انما لم يسلط لغيره من ابيه وادب عليه زمعة فقتل اياها
كانت اسود ولد اسميت وليدة وقال عبد بن زمعة ولد علي فرش ابي بالجواب بانه يتحقق له سبب السبب
صنفه طاهر **قوله** بل قد يكون نفس معرفة باب النعم ان فيه معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشييد الحكم وعدم
صحة اخراجه عنه بالاجابة والوقوف على المعنى ولذا لا اسكال قال الواحد لا يمكن من تحقيقه الاية بدون الوقوف على
قصدتها وثمان نزولها وقال في حق الجديد بان سبب النزول عرفت فيهم من انهم اقران وقال ابن نمير من غير النزل
يقين على فهم الآية **قوله** ذكر المطلق التقيد التخييل من ضرب فصل الخاص ثم للعالم ثم للمطلق ثم للمفيد كذلك
سم اقسام الخاص على ما هو المشهور فيمنه وان يذكر في فصله ان نظرا الى كثرة ما فيها والاهتمام بها فيمنه وان يذكر
بعد التقييد كالامراء في التقيد في وجهها من فصل الخاص وذكر ما يتصل بالخاص من العام منها مقبها اياها **قوله**
ان المطلق هو السابق في حقيقته الى الحصول للفظة الدال على حقيقة من غير ان يكون فيه دلالة على شيء من توكيد
الحقيقة فهو مطلق والدال عليها من قيد هو التقييد في قول السككي هو الدال على الحدانية بانه من جهة وغيره من علم الله
وان ما يجب دلالة على الوحدة اشكارة وما اشكارة حيث عرفه الاول المكتوبة في سياق الاثبات والثاني ما يدل على
شاي في حقيقته على الفرق بينهما اسلوب المتقين والاصوليين والاعتقادات حيث تختلفوا فيمن قال لانه ان كان متوكدا
وذكر افاضت طالع مكانه فيكون قيل لا يخلق نظرا الى التوحيد وقيل لخلق على الجس انتهي وقيل هذا هو معنى قوله
المخلق ما يدل على الذات دون الصفات بالافعال والاثبات فعلى هذا اللفظ المطلق واسمى باسمه جنس هو هو وقيل
التعويض في النكوة هو لخاص من الموضوع لكنه لا ينفك عنها في الاستعمال والحكم في التخييل على الما بنية بل ايقدها لوجه
صنفه سابقا لوجودها باقل من واحد وقد يعبر عليها من الوحدة اشكارة ليس باسم ولا خاص لان الاول المذكور

قوله في نسخة مبرور عليه السلام لنا بميمونة فقال لها اخذتم اياها فبلغتموه فاشتمتم من ستم فعلوا الله
عقبتنا انما حرم كلها قال ايا اناب قوله للسؤال عن مير ايضا عنه قيل يا رسول الله انتو صا من مير ايضا عنه و
هو مير طبع فيه كبرياء لمحم الكتاب والاسم فقال انا لما لم يجر قوله لعلم دخول تحت الارادة قلعا وادب بعض
المراد انهم لم يخلوا من جوارحه بل اجابها بالاجابة فقال لا يلحق ولد الامم استغفر الله سيدي بالمعقبة فقد
من قوله صلى الله عليه وسلم الولد لغيره انما هو المحرم من ابيه وادب عليه ما رواه عائشة رضي الله عنها قالت كان
عقبت بن ابي وقاص قد عهد الى اخيه سعد بن ابن وليدة زمعة منى فاقبضه اليك فلما كان على الفقه اخذته
فقال انه ابن اخي وقال عبد بن زمعة انه اخي ولد علي فرش ابي فتنا وقال اليعلى سبنا فحكم عبد بن زمعة
وقال الولد لغيره بالجواب انه لم يجز بل لا بد له من القهر انما لم يسلط لغيره من ابيه وادب عليه زمعة فقتل اياها
كانت اسود ولد اسميت وليدة وقال عبد بن زمعة ولد علي فرش ابي بالجواب بانه يتحقق له سبب السبب
صنفه طاهر قوله بل قد يكون نفس معرفة باب النعم ان فيه معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشييد الحكم وعدم
صحة اخراجه عنه بالاجابة والوقوف على المعنى ولذا لا اسكال قال الواحد لا يمكن من تحقيقه الاية بدون الوقوف على
قصدتها وثمان نزولها وقال في حق الجديد بان سبب النزول عرفت فيهم من انهم اقران وقال ابن نمير من غير النزل
يقين على فهم الآية قوله ذكر المطلق التقيد التخييل من ضرب فصل الخاص ثم للعالم ثم للمطلق ثم للمفيد كذلك
سم اقسام الخاص على ما هو المشهور فيمنه وان يذكر في فصله ان نظرا الى كثرة ما فيها والاهتمام بها فيمنه وان يذكر
بعد التقييد كالامراء في التقيد في وجهها من فصل الخاص وذكر ما يتصل بالخاص من العام منها مقبها اياها قوله
ان المطلق هو السابق في حقيقته الى الحصول للفظة الدال على حقيقة من غير ان يكون فيه دلالة على شيء من توكيد
الحقيقة فهو مطلق والدال عليها من قيد هو التقييد في قول السككي هو الدال على الحدانية بانه من جهة وغيره من علم الله
وان ما يجب دلالة على الوحدة اشكارة وما اشكارة حيث عرفه الاول المكتوبة في سياق الاثبات والثاني ما يدل على
شاي في حقيقته على الفرق بينهما اسلوب المتقين والاصوليين والاعتقادات حيث تختلفوا فيمن قال لانه ان كان متوكدا
وذكر افاضت طالع مكانه فيكون قيل لا يخلق نظرا الى التوحيد وقيل لخلق على الجس انتهي وقيل هذا هو معنى قوله
المخلق ما يدل على الذات دون الصفات بالافعال والاثبات فعلى هذا اللفظ المطلق واسمى باسمه جنس هو هو وقيل
التعويض في النكوة هو لخاص من الموضوع لكنه لا ينفك عنها في الاستعمال والحكم في التخييل على الما بنية بل ايقدها لوجه
صنفه سابقا لوجودها باقل من واحد وقد يعبر عليها من الوحدة اشكارة ليس باسم ولا خاص لان الاول المذكور

قوله في نسخة مبرور عليه السلام لنا بميمونة فقال لها اخذتم اياها فبلغتموه فاشتمتم من ستم فعلوا الله
عقبتنا انما حرم كلها قال ايا اناب قوله للسؤال عن مير ايضا عنه قيل يا رسول الله انتو صا من مير ايضا عنه و
هو مير طبع فيه كبرياء لمحم الكتاب والاسم فقال انا لما لم يجر قوله لعلم دخول تحت الارادة قلعا وادب بعض
المراد انهم لم يخلوا من جوارحه بل اجابها بالاجابة فقال لا يلحق ولد الامم استغفر الله سيدي بالمعقبة فقد
من قوله صلى الله عليه وسلم الولد لغيره انما هو المحرم من ابيه وادب عليه ما رواه عائشة رضي الله عنها قالت كان
عقبت بن ابي وقاص قد عهد الى اخيه سعد بن ابن وليدة زمعة منى فاقبضه اليك فلما كان على الفقه اخذته
فقال انه ابن اخي وقال عبد بن زمعة انه اخي ولد علي فرش ابي فتنا وقال اليعلى سبنا فحكم عبد بن زمعة
وقال الولد لغيره بالجواب انه لم يجز بل لا بد له من القهر انما لم يسلط لغيره من ابيه وادب عليه زمعة فقتل اياها
كانت اسود ولد اسميت وليدة وقال عبد بن زمعة ولد علي فرش ابي بالجواب بانه يتحقق له سبب السبب
صنفه طاهر قوله بل قد يكون نفس معرفة باب النعم ان فيه معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشييد الحكم وعدم
صحة اخراجه عنه بالاجابة والوقوف على المعنى ولذا لا اسكال قال الواحد لا يمكن من تحقيقه الاية بدون الوقوف على
قصدتها وثمان نزولها وقال في حق الجديد بان سبب النزول عرفت فيهم من انهم اقران وقال ابن نمير من غير النزل
يقين على فهم الآية قوله ذكر المطلق التقيد التخييل من ضرب فصل الخاص ثم للعالم ثم للمطلق ثم للمفيد كذلك
سم اقسام الخاص على ما هو المشهور فيمنه وان يذكر في فصله ان نظرا الى كثرة ما فيها والاهتمام بها فيمنه وان يذكر
بعد التقييد كالامراء في التقيد في وجهها من فصل الخاص وذكر ما يتصل بالخاص من العام منها مقبها اياها قوله
ان المطلق هو السابق في حقيقته الى الحصول للفظة الدال على حقيقة من غير ان يكون فيه دلالة على شيء من توكيد
الحقيقة فهو مطلق والدال عليها من قيد هو التقييد في قول السككي هو الدال على الحدانية بانه من جهة وغيره من علم الله
وان ما يجب دلالة على الوحدة اشكارة وما اشكارة حيث عرفه الاول المكتوبة في سياق الاثبات والثاني ما يدل على
شاي في حقيقته على الفرق بينهما اسلوب المتقين والاصوليين والاعتقادات حيث تختلفوا فيمن قال لانه ان كان متوكدا
وذكر افاضت طالع مكانه فيكون قيل لا يخلق نظرا الى التوحيد وقيل لخلق على الجس انتهي وقيل هذا هو معنى قوله
المخلق ما يدل على الذات دون الصفات بالافعال والاثبات فعلى هذا اللفظ المطلق واسمى باسمه جنس هو هو وقيل
التعويض في النكوة هو لخاص من الموضوع لكنه لا ينفك عنها في الاستعمال والحكم في التخييل على الما بنية بل ايقدها لوجه
صنفه سابقا لوجودها باقل من واحد وقد يعبر عليها من الوحدة اشكارة ليس باسم ولا خاص لان الاول المذكور

للكثرة المبهمة والثاني للوحدة وهو مذنب لبعض مشائخنا وبعض اصحاب الشافعي والافران الوحدة متميزة فيه
 او لا فائدة لاحقا بالوضع المطلق الطبيعية لان الوضع انا هو لا استعمال ولا يمكن استعماله من حيث انه موضوع لها
 لا يكون الامر فاعلا ولا اعتبار الاحكام يكفي ان يكون موضوعا لها مالم الوحدة فيعبر الاحكام تارة عليها بدون
 الوحدة واخرى معهام ان القضايا الطبيعية في غاية العقل بالفتنة المتعارفة فاعتبارها في غير ما هو ان
 القضايا الطبيعية انما يقال بانها لو ان الحكم فيها على الطبيعية لان في تعصية الملقوفة لفظا موضوعا للطبيعة
 من حيث هي هي نقد والا عليها ولا يذنبه ما قيل من ان المطلق موضوعا للمصلحة انه ان كان موضوعا للطبيعة
 يكون موضوعا للطبيعة فلا فخران الدال على ثباته في حنبه خرج بالثبات العام لكنه شاعلا لا في الخارج كلها سوى
 انه معنى لعدم احتمالها لخصيص كثيرة وانما هي لم تحصل من غير قبول وقوله ولا تعين في بيان معنى الثبات
 لا يبعد ان يقال لا فائدة ان رتبة مؤمنة لعبد على مجموعها دال على المحبة المحلولة من غير قبول فزيد ولا تعين
 يخرج لان فيه نوعين تعين بقيد الايمان ولهذا قال بعض المشائخ انه الدال على ثباته لا فائدة مستقلة لفظا
 منه ولا تعين زائد على حقيقة دمج هذا اولى من قوله لانه يخرج منه المعهود الذي انما هو الدالام فبذلك انا قد استقلا
 لفظا فلام غير مستقل من قوله وان كانت ثباتا في الرقات الملائكة حقيقة محبة لها من غير قبول دال ان
 فيه تعين قال بعض مشائخنا ان الجواهر وقوله في حنبه خرج الدال على ثباته في وقوله في رتبة مؤمنة انتهى دمج كمال
 يقال ان قوله ولا تعين في بيان منتهى فاعلا الى قيده وهو في حنبه بان المعهود الذي انما هو الدالام فبذلك انا قد استقلا
 المحصور الذي في ثباته على ما صرح به المحل بان المحصور الذي انما هو في دلول داخل الدالام في قوله
 الذي هو دلول المدفوع باللام فلا باعتبار مطابقة للماهية الحاضرة وعلى هذا التحقيق بين المطلق وبين
 الكثرة الحقيقية مجموع من وجه واحد فاما في تحيز رتبة وافتراقها في اوقات فسياق النفي وافتراقه في شرايط
 انه هو المحل تحت الشرايط والظاهر ما سبق في كلامهم من قوله الكثرة فغير هذه المواضع خاص لكونها اذ
 على فرد ويكون مطلقة لانه المختار عنه هو الاول لانه قد اقصى منها الى الطبيعة المادية فيكون معلقة
 والمقيد اخرج من الشيوخ لوجه ان كان المراد منه ان لا يقع فيه شيوخ كما لم يرد من ان يكون فيه نوع
 شيوخ كان يكون تحتها لخصص لكن من قبول كلامهم ومن غير قبول اليع لكن فيه تعين كرتبة مؤمنة في الدالام
 بينها لانه في حال التعين دال على ثباته دال على اليقين لانه ان كان المراد انه الدال على ما خرج عن
 ويكون فيه شيوخ من وجه واحد فاما في ثباته لانه كانت مقيدة لعبد او لا ومصلحة لعدم الشيوخ فيها مما لا يرد

يكون نتيجة المثال بان يقال فيهم من قوله استحق في رتبة دلائلكم رتبة كفاية توافر الدلائلي الا رتبة مؤنة نصها
 كما انه لو فصل المطلق على غير قوله لا يخفى ان الحمل على هذا المبنى لا يفي بالاطلاق على مقيد كان
 قوله في المثال ان يقيد بقية في مقيد قوله خفياء اي غير مثبت كتمثيل الشئ قوله فاعلم فان السكوت على الجمل
 انما القيد لا يفي ذلك ويحتمل عليه قوله ولا يخفى ان هذا من التاميم الخامس اي الاضافي والافلاقي في رتبة
 البعد عام والمطلوب من باب افراد فرد من العالم حكم العام هو ليس بمتخصص للنام على المختار واجب غرضه حاشية على
 بانه متضمنة في المثال ان ذكر كاشيون لقوله عليه السلام او اذن كل امرئ عند ربك مسجلان اعماله
 والتخصيص سلب عليه لبيان العموم قوله او نحوه كانه كقولك عليه السلام لا تكلموا بالشيء ولا تكلموا بالامر ولا تكلموا
 قوله فان كان لاصل قبل لاصل من غير ان يفتقر خلافا لثبوتية انما ان المحقق عند الشئ فتعبد بالجماع وصدقها كالتاميم
 لبعضه لبعض قوله لوجب عدم جواز مخالفة المأمور به لبيان ان ايجاب ذلك لعدم المنسحب ولان اللفظ حتى
 يكون قولاً مقبوحاً المحقق بل ان الخطاب يجب ان ينفذ في غير مقيد في اللفظ المأمور به ولو سلم تسليم المقيد ان
 الكفاية باق على عدمه الاصل ومن المطلق انه من المأمور به فمهم اجزاء الكفاية على عدمه الاصل ليس من غير المأمور
 بل دلالة على الحكم فجزءه فمهم اجزاء الحكم فمهم اجزاء الحكم فمهم اجزاء الحكم فمهم اجزاء الحكم فمهم اجزاء الحكم
 كافر في دوى الصدقة عن مسلم يقتضيه من جهة من الجهة من المطلق عدمه فتدبر قوله ثبوت الحكم على سوار حجاب
 القيد اسم لم يوجد قوله فان قلت الآية اما يدل الخصال المفسرة ان شرطان قيد لا شيئا فلا بد من السؤال عن
 اشياء يقيمهم فعلهم ان تقرير الدليل وهو الظاهر من عبارة المصنف في الآية تدل على منها السؤال عما توجب التضييق
 لانه مما اردوه اشارة به وبعض الناطقين قوله ان الوصف في المطلق مسكونة عند اي بحسب تبيينه وان كان
 فيه من حيث كونه من المطلق قوله ولا يخفى ضعفه او الدليل على التبيين عن السؤال عن المسكونة مطلقاً
 بل عما كان موجبا للسكوت كيف السؤال عن المسكونة عند الاحتياج لكن لا بد من كنف الكيفية كما في توضيح
 يعلم منه ان مراد ان السؤال عن المسكونة عند الذي يمكن العمل به من نوع البهائم مني هذا انفس اذ ليس المراد فيه
 الذي عن السؤال عن المسكونة المحل لانه وجب ولا مفسر المحكم بل عما ذكر ان السؤال عن كون عقود الا يجوز
 والمطلق كذلك ما قيل في وجهه انه اذا كان الموصوف مصروفاً في المقيد يمكن مسكونة المطلق ليس بشئ لا في قوله
 محمولاً عليه اذا كان كل منها لفظاً بجماله لم يمكن التفسير فيه محلاً مسكونة عند قوله بل ضعف الاستدلال الوجه به
 ان ليس في الآية النهي عن مطلق السؤال ولا عن السؤال والبحث عن القيود والادعاء في المذكرة مطلقاً

حتى يقال إنه يدل على أن البحث عنها واجب التخليط والمساواة فلا يمكن إسباب التقييد إلى كيفية قولهم
 أهل الذكر أن التمسك لا تعلمون ميل على جواب السؤال عما يعلمه سوا المكان قيدا وغيره قال إمامهم أبو منصور هذا يعني
 عن سؤال الأشياء على وجه الاستبانة ولا يستفاد من غير حاجته **قوله** هذا لا يجوز حجة على ما عظم الكشف الكبير
 قال ابن عباس رضي الله عنه بهما ما ربهما المدرسي لا تقييد المحرم في اقتضاها بالداخل بالبنات فتعبر
 ما بين المدرس تقييد حرمة الرابض بالداخل بالأصوات وهو أي العمل بالاطلاق قول عائدة لصحة في اقتضاها
 لوروده مطلقه فعلموا لا يردوا له ولا يشاركونه لأن قول الصحيح إذا شاءوا وسكتوا مسلمين بحجة بالافاق فكيف إذا
 اتفقوا بما يكفي الخلاف فيما إذا لم يعلم التمسك ولا اختلا فهم معه وانما إذا علم التمسك وتلا فمعه قوله للأصل
 حجة في الثانية لا اتفاقا مع أنه يمكن أن يكون من قبيل الرد إلى المختلف فيه ولو سلم فمعه حجة قول الصحيح إلى معنى
 هو في الشرعيات وهذا وضع لغوي في الاتفاق قولنا يحمل المطلق على التقييد بل هو وضع للتمتع أم بالقياس إلى أن
 فعلى هذا قولهم نصف سهم وعائدة الصحيح نسبة إلى استقلال باجماع الصحيح ثم الاستدلال على أن قول ابن عباس مع
 التمسك مع حجة الاتفاق **قوله** وعليه اتفقوا إجماعا من بعد سهمي على إيهامها وأجروا ما علموا بالاطلاق لكونها
 مبنية مطلقه وقصار الأصل الكلام على ما عليه على هذا لا يتجوز قوله وقد يجاب أن العمل بالأمام لا يردنا فنقول
 هو ضرورة الدلالة لا ثم قال عليه بقية الإجماع ليعلم أن الجموع عليه بها مطلقا لكونها مطلقة. فيكون الأصل العمل
 مجمعا عليه لا إطلاقا مطلقا ليدل ما أورده بقوله وقد يجاب بوجه روي عن علي رضي الله عنه في شرط الدخول بال
 فالجواب عنه أن ذلك منه ليس لطريق الحمل بل باعتبار لو عطف فتدبر **قوله** لا يكون إجماعا على الأصل الحكمي لا نقضا
 لكنية بشايعته أنهم قالوا بالحمل المأمور به بأنه عنه أو باشتغال على الإجراء كما أن المحققين قالوا بالإجراء على الإطلاق
 ما لم يوجد عائدة أو بحث على الحمل **قوله** فإن قيل الظاهر أنه من مصادفة منه وأنه لو حصل يكون أحدا كافيا لا
 ينفي **قوله** أحجب بالزعمية استجاب التقييد لترض لبيان الفائدة لأن منهم من حكمه مطلقا من المطلق كما مبنة
 منهم من حكمه من حيث كونه تقييدا أسلم لكن جه مطالبة الفائدة باقية لأن حكمه نفس التقييد كان مستفادا من
 المطلق ولم يستفد من التقييد الا خصوصية التقييد فلا بد لها من فائدة ولذا ترضى التحقيق بعد منعه عنهم لبيان
 الفائدة فلا بد من الجواب من بيانها سؤالا وجيب بمنزلة لزوم الاتفاق ومنهم من حكمه منه فائدة الاستصحاب كلف
 الأصل بالتقييد لأن منعه أن يعمل التقييد بحسب كونه في الحكم دخل لأن التقييد التقييد بحيث لا يجوز العمل إلا به
 ما هم منه أنه لا تقييد كونه غير تقييد انما لا يجوز العمل إلا به بدون العذر **قوله** وسخو ذلك لا يخفى عليك أن ذكر

ما ذكر من فائدة استحباب كون خبرية انما يحكي فيها اذا اوردوا الحكم ما اوردوا في السبب فمما به مثل ان يكون
 المقيد ليسا على ان يكون له اولي البينة وان شرعوا لهم الشارح حيث جعله سببا بالنقل المطلق فمما به بالنقل المقيد
 قصد ان يكون نحو ذلك ما اشارت الى فوايد اخرى في صورة ورودها في الحكم او الى فوايد في صورة ورودها في السبب قوله
 وبالحكم هو اولى من الطال الخ لان العمل بهما هم ختمال الفائدة اولى من جعلها لفا واحد بالكل بطل المطلق
 ان عدم فائدة جديدة لا يجوز بطل صفة الاطلاق لطلب فائدة التقيد او يجعل مفهوم المطلق ثابته بالنقل
 ومفهوم التقيد بما وثبت شي من تعيين ليس يستبعد في الشرع قوله ولكن الخصم ان يقول الخواي لان يقول
 المعدي هو التقيد لا عدم اجزاء غير التقيد ليرد انه عدم اصله لكن من حيث اوبوب لاسيما لا اجزاء ليرد ان اجزاء التقيد
 منصوص فان عدم البحث الاول الثالث في موقع الثاني لقوله لا نسلم الخ ولكن على هذا كان الظاهر ان يقول اجزاء التقيد لا
 اجزاء التقيد كالتقصي من البحث الثالث فالتكثير على قوله لا اجزاء التقيد ختمور الثاني اذ لا يشك في وجوب التقيد اجزاء
 غير التقيد لوجوب فهم فغير من قوله المعدي هو وجوب التقيد مرعى على اشتباه بخلاف اجزاء التقيد اذ يمكن ان يكون
 التقيد ولو تجزوا ما قيل من ان الظاهر ان يقول بل لا اجزاء التقيد لا عدم اجزاء غير التقيد لانه المعدي عند الثاني ليس
 بشي لان الكلام على تقديرية التقيد كما قررنا فلو ان وجوب التقيد ليس بخصوص ان يقال انه حكم مخصوص به
 عليك ان المراد من وجوب التقيد انه لا بد ان يكون به فان لم يقبل ان ليس المراد بوجوب التقيد اجزاء ما يوجد فيه التقيد
 وعدم اجزاء ليس فائدة الاول ثابت في القياس بالنقل كما ان التعدية في الثاني الى آخر ما ذكره لمصمم قوله
 لان ان البعض المطلق يمكن اثبات الدلالة عليه بان وجوب التقيد لم يكن غير التقيد مجردا والمطلق يدل على اجزاء يدل
 على عدم وجوب التقيد وقد صرحه الشارح فوشر به القياس ان البعض بها دال على عدم الحكم المعدي في المزمع ان
 الاطلاق يدل على اجزاء والروية الكافرة وانه لا يشترط الايمان قوله وبما ينفذ الخواي ما قلنا من ان ليس
 هو التقيد لكن من حيث الوجوب ينفذ ما قلنا انه على تقدير صحته به التعدية اي تعدية التقيد لا يلزم الخ قوله
 التعدية ما اشارت الى ما هو مذکور في ضمن قوله المعدي هو وجوب التقيد على ما قررنا قوله بالنقل المعدي التقيد
 قوله والقياس اي النقل المقيد التقيد الذي يثبت القياس على ان نقول ان الوجود صاحب كشف على انال فخر
 الاسلام من ان كل تقدير يحتمل التعدية الخ قوله اذ اجتمعت المطلق التقيد منها قد اجتمعت المطلق الصريح هم التقيد
 التعدية في قوله فالحمل وجب اتفاقا ومبدأ الحمل غير عدم اجزاء غير التقيد في ان حمل المطلق على التقيد
 حادثة واحدة انما يجب بترجم التقيد بترجمها وادبها التقيد بترجمها مستند الى القياس لا يمكن ان

ببعض المطلق لصريح فصلنا عن ان يرجح من ان يقتضيه لما شدت لا يلزم الاجتماع الاطاهر على نقد المصلحة
 فتأمل الامام في الجواب ومثل ذلك في كلامه **قوله** على الناطقة السابق واسبق اما الاول فلما ذكر في السابق
 ان لعدم ليس حكم شرعي ولذا عدل عنه الى تعديته لقيده واما الثاني فلانه ابطال تعديته بانهما عين تعديته لعدم
 اوسى مقصود ومقتضاها وليس حكم شرعي فلا يصح القياس فلو سلم كونه حكما شرعيا لما كان له عدول و ابطال تعديته
 القيد وجعل ابطال المصنف هو قد قام بنزول الخبرين في كسفت المغارقة في السبب والحكم صورة ومقتضاها في السبب
 صورة فلان الظاهر انهم غير المتصل من غير ذلك وذكر المصنف لهم واما في الحكم صورة فلان حكم القيد وجوبه
 والصوم في قطع على ترتيبه والظهار وجوب التحريم والصوم واما ما علم من العيين وجوب البرغم الكفارة باحد ثلثه
 ثم صوم ثلثة ايام من غير ان جاز الاطعام في الظاهر وصوم الثلثة في العيين عند الخبرين على انهم ليسوا بغير
قوله واما مال صاحب الهداية وهو المحقق في المبسوط حلف لا اكلم مولاك بحيث تكلمه مما علون و اسفلون لان
 المستدرك في انهم يقيم قيل و حيدان المنقضي يسمى به اللفظ وهو متنازل لكل واحد من مسمياته قلنا على هذا يكون
 كما يؤول العلم بالمسمى عند تشكيكه وتثنيه وتجبده المستقول انه حقيقة والنحن ان التفرع كان فرع الاثبات يكون مجازا
 قطعاً واما فيجمل ان يكون حقيقة وليس من قبل النكته بل مقتضية انفي ما هو المراد منها في الاثبات وهو فرد لهم
 ليعيد العموم بطريق الضرورة نتجلا هذا **قوله** ما اذا امكن التفرع في الارادة و طاهر ان الامر و التهديد يقتضيه اجتماعهما
 في الارادة في وقت و استعمال واحد بخلاف اقراءت تفرعان بطريق التحريض لا يقتضيه ارادتهما بل اجتماعهما في محل
 في وقت واحد فانه من قبل ان لا يلزم فرق بين اقراءت تفرعان في وقت واحد و بين افعال **قوله** فبطل حقيقة نظر الوضوء لكل منهما
 مذنب القاضي الباقلاني والمؤلفه الشافعي على نقله امام الحرمين والزمالي والآدي لكنه ظاهر في عند الشافعي
 فيجعل عليها عند التجرد لطبوعه وعند غيره جعل غير متفرع المراد منه لكن جعل عليها احتياطاً وهو ايضا راية عن الشافعي
 على نقله الامام الكركي واما الى هذا قال وعن الشافعي ولا يخفى عليك ان الاحتياط لا يصح باعنا الجمل اطرافه
 لا تجزئ فيها اذا كان الاصل في الحكم المعاد بالمشترك في الخط **قوله** وقيل مجازاً وهو مذنب الآدي واما ما لم يلزم
 ومقتضى رابن الساجب **قوله** وقيل بخبر الجرح وان لم يخبر في المفرد لان الجملة قوة المستند بالخطف فكانه مستعمل
 كل مفرد من غير واجب انه ممنوع ولو سلم فمقتضى قوة المستند ومن نوع واحد شبهة الاستقراء او التثنية لمخى بالجمع
قوله وليس كذلك المرفوع حاصل قول المصنف هو الثاني في غير واقع لان الواضع الخبر في قوله ان الواضع
 لم يصيغه المجمع لا دخل لفراد المليل والافكيون مضادة وذكر المجمع في هذا هو الدليل امر ما بعده معناه ان

هذا هو المقصود
 في قوله على الناطقة
 السابق
 واما ما علم من العيين
 وجوب البرغم الكفارة
 باحد ثلثه
 ثم صوم ثلثة ايام
 من غير ان جاز
 الاطعام في الظاهر
 وصوم الثلثة في
 العيين عند الخبرين
 على انهم ليسوا
 بغير
 قوله واما مال
 صاحب الهداية
 وهو المحقق في
 المبسوط حلف لا
 اكلم مولاك
 بحيث تكلمه
 مما علون و اسفلون
 لان
 المستدرك في انهم
 يقيم قيل و حيدان
 المنقضي يسمى به
 اللفظ وهو متنازل
 لكل واحد من
 مسمياته قلنا على
 هذا يكون مجازا
 قطعاً واما فيجمل
 ان يكون حقيقة
 وليس من قبل
 النكته بل مقتضية
 انفي ما هو المراد
 منها في الاثبات
 وهو فرد لهم
 ليعيد العموم
 بطريق الضرورة
 نتجلا هذا
 قوله ما اذا امكن
 التفرع في الارادة
 و طاهر ان الامر
 و التهديد يقتضيه
 اجتماعهما في
 الارادة في وقت
 و استعمال واحد
 بخلاف اقراءت
 تفرعان بطريق
 التحريض لا يقتضيه
 ارادتهما بل
 اجتماعهما في
 محل في وقت
 واحد فانه من
 قبل ان لا يلزم
 فرق بين اقراءت
 تفرعان في وقت
 واحد و بين افعال
 قوله فبطل
 حقيقة نظر
 الوضوء لكل
 منهما مذنب
 القاضي الباقلاني
 والمؤلفه الشافعي
 على نقله امام
 الحرمين والزمالي
 والآدي لكنه
 ظاهر في عند
 الشافعي فيجعل
 عليها عند
 التجرد لطبوعه
 وعند غيره جعل
 غير متفرع
 المراد منه لكن
 جعل عليها
 احتياطاً وهو
 ايضا راية عن
 الشافعي على
 نقله الامام
 الكركي واما
 الى هذا قال
 وعن الشافعي
 ولا يخفى عليك
 ان الاحتياط
 لا يصح باعنا
 الجمل اطرافه
 لا تجزئ فيها
 اذا كان الاصل
 في الحكم
 المعاد بالمشترك
 في الخط قوله
 وقيل مجازاً
 وهو مذنب الآدي
 واما ما لم
 يلزم ومقتضى
 رابن الساجب
 قوله وقيل
 بخبر الجرح
 وان لم يخبر
 في المفرد لان
 الجملة قوة
 المستند بالخطف
 فكانه مستعمل
 كل مفرد من
 غير واجب انه
 ممنوع ولو سلم
 فمقتضى قوة
 المستند ومن
 نوع واحد
 شبهة الاستقراء
 او التثنية لمخى
 بالجمع قوله
 وليس كذلك
 المرفوع حاصل
 قول المصنف هو
 الثاني في غير
 واقع لان
 الواضع الخبر
 في قوله ان
 الواضع لم
 يصيغه المجمع
 لا دخل لفراد
 المليل والافكيون
 مضادة وذكر
 المجمع في هذا
 هو الدليل امر
 ما بعده معناه
 ان

لم يكن عدم الوضوح كان موضوعا لم يعجز الخ **قوله** فان من الملائمة المزمع ان حصل قول المصنف بعد الوضوح على
 تقدير الوضوح لانه لو قيل الوضوح وصحة الجواب على من الملائمة مستند الى ان الوضوح كذا حد يكون استعماله في تقدير
 في الجواب استعماله في الجوابين **قوله** فان قيل لا يجوز له الظاهر لتقديره علم من الملائمة لانه من مقتضى حقيقة
 علم كونه موضوعا للجواب كونه اعم ترتيب المتن فانه من مقتضى القول وان وجد الاول والثالث القول لا يشترط
 من عرف له الظاهر لانه اشارة الى وجود آخر لانه قد صرح بهذا الوجه قبل هذا القول وكل من جوب الجواب هو جواز
 فيها حقيقة بحيث يكون ظاهرا فيها او محمولا عليها للاحتمال كما ذهب اليه في بعض ما في جوب وقوله لا يشترط
 لانه حقيقة لا ابتداء ولا ايهام كذا في اعتبار الغلبة عن الوضوح وعدم علمه ومنه لو ضم الآخر انما هو لانه لو كان متبعا له
 وعلمه لم يصح عدم الوضوح كونه آخر في نظر كل واحد من كانه لم يوضعه من آخر الاستعمال لا يكون على طبق الوضوح في استعماله
 بالنظر الى كل من يكون كانه لم يوضعه من آخر فاذا استعمل في معنى حقيقة متضمن ان يكون في ذلك استعمال حقيقة
 في معنى آخر هذا الوجه واهم تام من غير ان يلاحظ فيه في الوضوح متجلبا بعينه بقوله فكل من جوب الوضوح فانه
 بالنظر الى ملاحظة في الوضوح **قوله** او لاختلاف الوضوح من عدم علم كل منهما وقوله آخر قوله الوضوح
 هو تخصيص اللفظ لاحتماله الى هذا على ما بينا **قوله** هذه مغلطة منشأه اشتراك اللفظ في منشأه واحتمال الحقيقة حقيقة
 الاختلاف لولا ان في كل من ضم قصر اللفظ على المعنى الموصوف له بحيث لا يتبادر الى معنى آخر او راجع الى اثنين في اللفظ
 وليس شي لانه قد علم ان الاستعمال لا يكون الا فيجب الوضوح ونحوه في استعماله في المعنيين لا يمكن الا بالانحياز
 وهو غير المتباينين ان كلام من تعين تعقبي ان لا يجاوز ما عين في اصطلاحه في ما اذا استعمل في حقيقة واحدة كذا
 وقد جاز في لا يخرج عليك ان ما ذكره ليس بجواب في حقيقة اعتبار فان الاختلاف في ما يكون بالنسبة الى البعض
 ما عداه وهذا بالنظر الى كل ما عداه لكن باعتبارين مخصوص **قوله** اشتراك لفظ تخصيص الشيء في الحقيقة
 اختصاصه بغير علم وجهه باو خال الباء على مخصوصه عليه كما يقال في ما زيد الا ان لم يتم التخصيص زيد بالقيام بمقتضيه
 قصر مخصوص على مخصوص جوب مخصوص علم دخول الباء بحيث لا يتجاوز عن كونها دخول الباء وقصوره عليه
 ودخولها على المقصود كما في جمعت فلان ما ذكره يخصك بالعبادة وتخصيص لم يرد اليه بالنسبة لاجل الباء
 او لانه فيكون دخول الباء اختصاصا ليس بعبادة ولا اختصاصا لشيء الاول لانه لا اختصاص حتى لا يبيد الاول مقتضاه
 الثاني مقتضاه علم وجهه في شيء عبارة المخلو جعل لتخصيص مجاز عن التميز فهو ان يعرف الوجه من
 باب التخصيص في الباء صلة التميز لمقتضى علم ما ذهب اليه في قال الشارح في شرح المقتضى في ذلك فان الاول

هذا هو الوجه
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في أكثر من واحد جازا لا بد من القول باستلزام المحرم ليكون منع مجازيا لا اكل واحد حقيقة لا في نفس الامر
 فان ادواة المحرم في المشرك ليست الارادة بكل واحد كما علم من تحريم تحمل النسيئة ثم ان المجموع منها خلاف كل واحد
 وحقيقة لا ودر نظر الشارع من عدم تحقق المعنى المجازي في نفس الامر ايضا وانما قلنا بلزيم للمجموعين الحقيقة المجاز
 على ما زعمه قوله فان قيل لم يجوز الخ لا يلزم لهذا الايراد مورد لا منشاء ولا وجه وجوب قوله بلزيم الاشتراك
 مع ان الاصل عدمه حتى ان قوله بانفوه والمشتبهين لا لا يقولون به الا اذا دل عليه دليل وقال بعض المتأخرين من تبارك
 الذين البينة الاطلاق فبالنظر الى نفس الفعل ممنوع ومتم حقيقة لمسه الذي يضره ليست مثبت لا اشتراك الفعل مع
 انه يلزم على تقدير الاشتراك ان يكون فعلا واحدا مختلفا عن غيره باختلاف لمسه وهو غير معروف في العروة اذا
 كان الاشتراك حقيقة واليه الرحمة تنبيه والصلوة قاصرة فلا يحسن تفسيره وانما قيل كان فعله عليه ما عليه فكيف
 وحق قراءته في صحة حلول كل منهما محل الآخر على ما هو المختار بخلاف ما لا قيل انه لم يجرى الدلالة حقيقة فعل واحد
 الى كل منهما بل واحد لكن بخلاف تحققه فيهما لا خلافا فيهم وكذا الرحمة ليست تفسيره بل هو حقيقة يحصل بعد استناد
 بمعنى الى الموضوع بخصوص ذلك الموصوف نعم يروى عليه انه اذا قيل ما عليه فكيف المعنى ان يقال ان ارادة
 دعاء من محرم صلى لله بصلته فاصلى فعلا ولا في ما قال السهلي من ان معنى يعطف وتبته ابن هشام في هو طبيب فلي
 لا فرق بين الملكية والمؤمنين والاستغفار والدعاء كل منهما يصح بالنسبة الى كل منهما قال السيد فوجه تنبيه على الفقيه
 شرح الكافية ان الصلوة من الله الرحمة ومن غيره الدعاء وما هو المشهور من تليث معنى بالتحقيق رجوع الى قوله
 لو لم يتوقف فيه لا يجاب اتحاد الصلوة فانه حقيقة صالحة فورد عليه بالورد وقوله فنية نظر لان ركانة
 لا شيء مختلف انما انتموهم لا شراك قوله وفيه بحث لانه ان ارادوا ان يكون ان يجاب عنه بان الداء انما اعنته
 له بالحب ويرضى وهو لا يوجد في جميع الناس او يقتل حكم التكوين والتحسين عدم صدور ما لا يلزم به ان يكون مستترا
 وحكمه عليه وجه ايضا لا شئ في جميع الناس لان يتم لقول بل يمكن الا لا بد منه او مثال او امر الله لا يثبت فيهما
 وغير العباد ايضا او امر كما يدل عليه ظاهر قوله تعالى ارض اعلمى ما ذكر في الحديث يقال لا فرض نعم عليه
 اى بسببه وادعى عليه اى على الشئ وقوله او خلوا في مساكنكم وقوله تم انما لو دعا ذكره قوله او حيا الى الخ
 ان اتخذ من الجبال موتا وغير ذلك فانه يدل على ان غير العباد ايضا او فرضا سوى بعض من الناس
 متمثل لا وادله ومنهجه ولها والجواب ان الداء كمال الانقياد فيها قصد من المشبه بقتالين من غير
 ان قتال حكم التكوين او الاستحسان لا بالقاء بالقاء مقتضى التكليف ولم يوجبه الجهاد استثناء حكم

البتة وقد وجدت لا يخفى عن كثرة **قوله** على حذف الفعل أي وليجوز ذلك إذا قلنا التقدير ان العدد ملائمة الآية
 ان العدد ملائمة الآية لا يبعد ان الآية مصحفة الكلام مثله ان القوم ذهبوا الى اشتراك مثل السجدة لصياح فمنهم من جوز
 عموم الاشتراك اكثر من جملة على الحذف وقد ذكرنا ما يرد عليه وما ذكرناه من ان شرط الدليل القطر ان يكون المتبوع
 المقدر من كل وجه فلا يصح ان يقال زيد ضارب وعمر دال على قوله لا يلام المقدر بوجه آخر غير دارد على ان الدليل
 عند عدم الحذف هو لفظة المذكور ثم خصوصية لفظة العمل وشرط المطابقة من كل وجه وانما هو فيا اذا كان الدليل هو لفظة
 فقط فكان اللفظ المذكور دليل خصوص اللفظ وخصوص المنع خصوصية الفاعل فالدليل هو المجموع لبعض
 المتشبهين وهو الى ان المراد من المذكور المنع الا انهم لم يصحوا به الى كل ما استدله به حقيقة او مجازا فلا حاجة
 الى القول بالاشتراك في الحذف **قوله** لادفعه الراس بل لا بد ان لا يكون في نفس العلوم اصل السجدة المستوعبة
 فلو حمل في اكثرية على هذا وقيل باختلافه باختلاف الموضوع السجدة فان الناس خصوصهم توافقتهم بوضع الجبهة
 وانما طعن الراس وهو لم يوجد في بعض الناس ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف من لا يبعد ان يريه بالسجدة
 شتموه وتوافقتهم جليل عادة بوضع الراس كما يشعر به قوله فاعلم ان وضع الراس خصوصاً عند التوجه وحيداً لا حاجة الى ان
 حقيقة الراس ملبس من قبل التسمية بالانقادات فان التسمية كما لا يحصل عادة الا باللسان كذلك تلك الهيئة
 لا يحصل الا بوضع الراس لكن متبعية صدورها باسما ولقدرة الآية فيها لبس لدراس واللسان لا من قبل
 بالارجل وليس جليلاً المستند الى الراس والجبهة ماخوذاً عن عدمه كالتسبي بالارجل لاجل لاجل بل انما هو حصوله
 به عادة كالنسيب باللسان **قوله** لا ياسب ان يقال انهم تركوا ان يقال انهم تركوا تسبيحاً على قوة ما يجزى
 العلم به وهو ايداع الحواس السليمة ونقل وقوة النظر في الآيات **قوله** ينبغي ان يكون إشارة الى من ان يكون
 إشارة الى حقيقة التسمية وقوله صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك تسبيحاً فليس بغيره من هذا المروي حكماً فبقابل
 لنا دل مثل المصنف في لا ياسب ان يقال انهم تركوا تسبيحاً فليس بغيره من هذا المروي حكماً فبقابل
 ليعقوبها لكن نكير ان هذا لا نقضاً ولكنه ايجاد على قوله ولين سألتم من خلق السموات والارض يقولون
 العدد وخلقهم العزيز العليم وحجوداً واستيفت به انفسهم وغير ذلك **قوله** بل لا ياسب حقيقة التسمية هذا غير مناسب
 لان المؤمنين والمؤمنين كلهم سواسية عدم سائر حقيقة التسمية فكيف يقال ولكن المشركين لا يسبحون بخلاف
 عدم الصفة فانه مختص بالمشركين لان المؤمنين كانوا يعقوبون التسمية ولما اعتقدوا **قوله** من التفسيرات
 الالغية ان العدد ساء ذكره اول الكتاب حيث قال قوله باعتبار وجهه بيان التفسيرات الالغية من ان العدد

في الموضوعين هذا حدنا على ان المشهور واحد الحد وهو لفظة كما في شرح اللب السعد زيكرونيث قوله اما
 الحقيقة او مجاز الحقيقة في الاصل فعمل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا غلبت او كمنه مفعول من حققت الشيء اذا
 اعتبرت ثم نقل الى الكلمة الثانية او المشبهة في معناها الاصل وقال القاضي في المنهاج نقل الى العقود المطابق كما اعتقد
 واحد انية الحد لانه اولي بالوجود من الاعتقاد الفاسد ثم الى القول المطابق ثم الى اللفظ المستعمل فيما وصله
 والظاهر انه منقول الى كل واحد منها بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينهما وبين المعنى الوضعية وتختلف في التأويل فقال صاحب
 المنهاج انها للتأنيث لانه لا يصل فيها عندنا على الاول ظاهر لان فاعلا معنى فاعل غير كرونيث ذكره وصوره اولاً
 واما على الثاني فلا بد ان لا يفرق اللفظ الحقيقة قبل النقل فلو كانت غير جارية على موصوفها وفعل معنى مفعول انما
 يستوي فيه المدح والذم اذ ذكر موصوفه سخر جمل فقبل وامرأة قليل اما اذ لم يذكر فالتأنيث واجب وفيه لا تباين
 نحو مررت بفتيل بني فلان وقضية بني فلانة وقال القاضي انها تنقل اللفظ من الوصفية الى الاتمية ونحو شرح
 المتحاج الشريفي ان المجبور على انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتأنيث فيها للنقل على الوجه الاول للتأنيث فزاد
 المذكور والمنوثة وحيث يكون النقل فيها لابد او خال التأنيذ واجزاها على الكلمة ولا يتجوز زيادة لفظة لا احاطة اليه
 المجاز مفعول من الجوز بمعنى الجوز نقل الى الكلمة المجازية عن معناها وقال الشيخ في اسرار البلاغة نقل الى الكلمة المجازية
 او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصل انتهى وكان نظري الى مقابلته للحقيقة وقال صاحب التلخيص
 انه من قولهم جعلت كذا مجازاً الى حاجتي اى طريقها على بان معنى جازا المكان سلكه فان المجاز طريق الى التصوفا
 هذا ولا يخفى عليك ان المدح من الحقيقة هنا مطلق الحقيقة المتداول الحقيقة المطلقة والمراد من المفعول بصيغته المحصر
 في مطابق الدليل ثم هذا المحصر اشكال وهو ان المدلول بذاته انفس والمدلول الاقتصار على ما عليه اللفظ دلالة مستحقة
 عادية على القانون وهو مراد منه محط للصدق والكذب كما يلعب فيها اذ قال غزالي تحت حجة عنك وما قلت لهما
 افي ولا يمكن ان يكون حقيقة ولا سجرا لكونه مستغنياً عن الحق الاول قطعاً واما المدلول بالامارة فانه يترادف
 ليس بمراد محط للصدق والكذب فلا اشكال فيه وقال السيد في حاشيته على شرح التلخيص ان سجعاً الكناية
 معتبرها على الشارح هو حيث قال اللفظ الدال دلالة صحيحة لا بد من ان يكون حقيقة او مجازاً بالنظر الى ذلك
 المدلول المعنى قد يكون مقصوداً من اللفظ اصالة وبديل عليه دلالة صحيحة كمن يباين لا بالاستعمال فلا يكون
 حقيقة ولا مجازاً لمستيمات التركيب بالمعنى المعروض به وتمسك في ذلك بكلام ابن الاثير في التلخيص وعليه ما
 يتحقق في اثنين حيث قال في حاشية الكشاف في تفسير قوله ويؤمنون بالغيب لفظ التضمنين مستعمل في فعل

الا على المعنى وقد يتبعه معنى آخر من غير استعمال فيه وليس كذلك لانه لو جوب ثبوت المضمين والمضمن فيه لا يمكن به
 وملاحظه كلامه ان الدلالة بالصحته وقصد المعنى من اللفظ لا يستلزم الاستعمال بل قد يكون بالسباق فلا يكون حقيقة
 ولا مجازا وعلى هذا الاشكال لكن قد مر ما فيه من ادراك الكتاب قوله حقيقة لا يمكن ان يراد منه الحقيقة المطلقة لانه لم يرد
 من خارج المرجح المستعمل في المعنى الاول كونه في الموضوع ليس جـ الوضعية الثانية وكذا المشتبه بل المراد بطلق حقيقة
 ولا يلزم تعاقب بين الاخيرين الا انهم قد استعملوا في اللفظ الواحد في الحقيقة والمرجع الى جعل المستعمل في
 غير الموضوع لما نسبته قوله وانما مرجح المرجح في المشهور يطلق على ما وضعه ابتداء من غير سبق وضعه كما قال
 العلامة لا يبرهن هو المفهوم من عبارة المستعمل قد يطلق على قسمي الحقيقة هو ما نقل الى المعنى الثاني بالوضع
 لانه سببه كما في شرح المفاتيح وشرح المطالع للحقوق الرد وعلى هذا صرح بعضهم بخلافه تحت المشتك ويمكن ان
 يقال ان المراد ما هو المشهور ان المرجح وضعه ابتداء من غير ملاحظة وضع سابق سواء سبق وضعه او لا فيكون شأنه
 لما وضعه ابتداء ولا نقل بين نسبته قوله قسم الحقيقة اي مطلق الحقيقة قوله لان الاستعمال لا يرد عليه
 ان الوضع قد مر على استعماله في المعنى لا عينه ولويده ما سياتي من ان المرجح يكفي فيه مجرد النقل التبعي وان
 الاستعمال الجواب ان في العبارة تشامخ المراد انه لا يستلزم وضعاً جديداً ويؤيد فيه ذلك سواء كان قبل ذلك
 الاستعمال او بعده فوضع الموضوع على الاستعمال اذا كان الوضع به مضمون قوله وانما جعله قسم المستعمل الخ
 ان المراد من قوله ان استعماله وضعه في الحقيقة ومن قوله حقيقة مطلق الحقيقة وكذا من قوله غيره وقوله
 بخلاف المرجح المنقول المشترك بالنظر الى كل واحد من معانيه كل واحد منها حقيقة تشمل فيما وضعه له من جهة وفي
 غيره من جهة ولكن ليس مجازا لعدم الاستعمال للعلاقة والمضمون جعل المرجح في المعنى الثاني من استعماله في غيره
 وضعه له مضمون داخل في المستعمل فيما وضعه له حقيقة تبارك على ان دخوله في المستعمل فيما وضعه له ما هو ظاهر
 الموضوع الثاني وفي غيره بالنظر الى الوضع الاول هو اولى بخلاف المرجح المنقول في المعنى الاول فان الامر فيها بالعكس جعله
 من المستعمل فيما وضعه له حقيقة وكذا المشتك ان ذلك لا يرتب اوضاعاً على ما ذهب من قال بان الوضع واحد
 المنقول في المعنى الثاني فهو وان كان كالمركب في المعنى الثاني في كونه من المستعمل في الموضوع من جهة الوضع الثاني
 وفي غيره بالنظر الى الاول لوجود العلاقة فيه جهة المجازية ايضا وتقتضيه زيادة التفصيل اخر حكاه عن كلامه في المراد
 من قوله فان قيل فالمستعمل في غيره فان الذي هو من تلك من نتيجة كلامه وما حقت وتيق حقيق بالقبول
 قوله مجاز من جهة وجود العلاقة انما قال لوجود العلاقة لما سيجي من ان الاطلاع على اعتبار ما او عدمه

من جهة الفرق بين المجاز والمقتول ان المصحح لاستعمال المجاز في العلاقة ولا بد فيه من القرينة ومنه المقتول انهم
 على قرينته والمصحح فيه الاستعمال هو المقتول وان كان العلاقة موجودة فانهم ما قيل ان وجود العلاقة لا يستلزم
 المجاز بل يستلزم انها هو استعمال العلاقة قوله فان قيل الاستعمال للعلاقة انه توصيفه فمصلح المقتول
 لكونه حقيقة من جهة مجاز من جهة لوجود العلاقة فيكون التخصيص لم يتخلل ايضا لكونه حقيقة من جهة
 وهو ظاهر ومجاز من جهة لان مدار المجازية على وجود العلاقة والاستعمال للعلاقة لا يجب مدحها
 ان يكون مجازا في المعنى الثاني من جهة الوصف الاول قوله قلنا لما قلنا لا اطلاع له فاعلم انهم جعلوا
 العلاقة فيه مقتولا لا لم يوجد فيه مستحكما اخذ الامر الظاهر لتبسط الاطلاع على اعتبارها وعدمه فلا يمكن ان
 يكون المرتحل مجازا او عند وجود العلاقة لم يمتزج مرحلا قوله بخلاف المرتحل فانه كفي فيه انه يمكن ان يقال
 انما اعتبر الاستعمال لان الوصف غالبا انما يعرف به لوقته يعلم بالفعل الصريح قوله تعينه للمعنى بحيث يدل
 سواركان شخصيا او نوعيا كما في المكاتبات على ما هو الحق والصفات وغيرها فان قلت فلو ادخل المجاز في
 الحقيقة لكونه موضوعا لوصف النوعي قلنا نعم لكنه لا يدل من غير قرينة بل بالقرينة والمراد هو الاول كما ذكره
 قدس سره وقد ذكرنا الجواب للوصف النوعي القاطبة الجسدية فان قلت فعلى هذا يخرج المسترك لا دليل على ان المستبين
 على التبيين بدون القرينة قلنا ذلك لا يرضى الا شتر انك فلا ينافي التعيين لانه على كل من المستبين نفسه قوله
 اى يكون العلم بالتعيين كافيا ليدلنا غير صحيح في الحرف الا ان يقال ان التبيين فيها اى تحقق معانيها
 من حيث كونها معان لها لكونها مرآة لها كما موجودات اخرى حيثية التعيين اياها من الحرف بعد الاستعمال فيجوز
 التبيين فانهم لم يدلو التحقيق على انهم من حاشى شتى والى على القواعد الضمنية قوله من انما هو مقتضى
 قوله عرفى حاشى لا يعرف ناقلة بخصوصه والتعيين كما صرح به قدس سره في المقتول ليس المراد عرف
 اكثر لطيف العلماء كما وهم قوله فان اتفق في الحقيقة هذا الكلام خفيف فان الادعاء من مقتضى بل باستيعاب عادة فلو
 الادعاء المتأخرة عن القاطبة وليس محمودا على الفرض والتقدير لا ساد بين القسمين في التبيين كذا نقل عن
 سره المراد من قوله ساد بين القسمين قوله ولا يشترط في الحقيقة وقوله لا في المجاز وهذا مدفوع عما قلناه من ان
 على التبيين والاتفاق وانما سادى بين القسمين ادلا عندنا على كلامه ثانيا قوله كالمصولة في الدعاء قال حسب
 الكشف على حقيقة لقوة في تحريك اهلولى اى طرف الا ليعين مجازى لوى في الاركان المخصوصة سارة في الدعاء
 تسبيها بالاركان لها جدي في التخصيص وقال الشهد قدس سره في شرح الكشف ان وردوه مع الدعاء قبل شروعية اهلولة

وفي كلام من لا يعرف الصلوة دليل المشهور قال الغنشي هو صاحب رطب بها وناها وبرزنا وعليها ختم قباها
 الرسيخه وناها واصل علم دنيا ورتسم الرجل كبر ودا قوله فيما هو غير الموضوع له بحججه الامضاء كلف الاسد لثاقل
 الشجابه قوله لكن باعتبارين كلف الدابة الخ فيه يجب ان الكلام في المتعذر الواحد وذكروا من الاعتبارين
 في الموضوع له فيقتضي تقدير المعنى وان احدهما موضوعا لغيره الاخر غير موضوع له فيها كما في لفظ الدابة فانه حقيقة
 فيما يارب على الاضطرار محاذية اذ اقيده بحصصه التوسماتين مختلفان عموميا بخصوصا وقيل
 من ان اطلاق لفظ الدابة على الفرس بطريق الحقيقة فلهذا ملاقة على المعنى العام الذي في الفرس فحق السادة
 بنسبته توجب كذا الفعل من السيد قدس سره قوله حمل على خطأ العوام من خطأ الخوص في هذا الكلام فلو ان المصنف
 اراد من الطين الحقيقة على المشهور ان اطلاق بعد لحظة للمناسبة التي بين اللفظ والمعنى فجزء الاخطاء صريح في
 من الخوص من حيث يكون حمل على خطأ الخوص من خطأ العوام كذا الفعل عن السيد قدس سره وهو ليس بالشئ
 لان مقصود المصنف قدس سره من هذا الاطلاق مشابه من وجود المناسبة الظاهرة وهو المعنى في الحكم بالمجازية اعتبارا
 في توجيه اللفظ وهو محتمل كونهما خطأ صريح قوله فان لفظ الصلوة في الشرع يعني انه الشرع بالنظر الى الدعا
 من افراد المجازية من عدم صدق التوليف عليه في الجملة كونه مستلما في الموضوع له في الجملة يخرج ما هو من افراد المجازين
 في توجيهه وغل في تعريف الحقيقة فانتقض الاول جمعا والنا في متعذر العنسية والاركان المخصوص من اوزار الحقيقة
 من عدم صدق التوليف عليه في الجملة كونه مستلما في الموضوع له في الجملة فخرج ما هو من افراد الحقيقة من توليفه وغل
 في توليف المجاز لان السيد قدس سره عليه مستعمل في غير ما وضع له للعلاقة او قد عرفت ان المشهور في العلاقة لا اعتبارا
 فانتقض الاول جمعا والنا في متعذر انه قدس سره قدس سره من التوليفين جمعا لصدقهما على مثل
 لفظ الصلوة بل في تعريف المجازية ايضا لا اعتبارا في العلاقة في الصلوة المستعمل في الاركان ان استعملت للعلاقة
 فجزء الاضحية كذا وقيل لانه لم يتعرض في البيان للاعتقاد جمعا بانه مذكور في المدعي قوله بل لفظ الدابة
 في لفظ الفرس الخ لا يخفى عليك ان الكلام منها في اطلاق الدابة على الفرس لا بخصوصه لانه اطلاق عليه بخصوصه
 وقصد منه ذلك فهو مجاز قطع من باب كذا الداء واداءه الخاص كما يتحقق قدس سره في الملوك في بحث التوليف
 باللام وفي بحث الاستعارة حيث ذكر الاختلاف في ان الاستعارة مجازية فتوى الامم عقيل فغيره الاصح قوله مكره
 مستلما فيما هو من افراد الموضوع له وقوله مكره مستلما في غير ما وضع له لان استعمال اللفظ في المعنى كما يحجب طلب
 دلالة عليه لاداءه منه فقد عرفت ان الخاص اذا قصد داريد من العام كونه العام مجازا فلي الان اقبال

في كلامه تجوز مراده اولاً انه يستعمل في معناه لا علم بالتحقق في الفرس لانه ريد وقصد هو منه كما اذا رتب فوسا
 فقدت رتبته فترتيب كون الفرس من افراد ذوات الاربع يكون الداتية مجازاً غير مستعمل في اوصافه لانه
 لو توهم على العيس من افراد ما ضمن له اوصاف الداتية في اللغة لذوات الاربع مكرولة من افراد ما ضمن له
 الداتية وهو ما يربح من حيث كونه من افراد ما يربح يكون حقيقة مستعمل في اوصافه لانه لو توهم على من افراد ما
 وضمن له الداتية وهو ذوات الاربع فمثل **قوله** من حيث انه الموصوف له العلم ان قيد الداتية يحكي التسمية والاعلام
 والتعليل ومنها لا احتمال للاول اذ ليس هو مستعمل في هذا المعنى بل في نفس ما ضمن له فهو لا يطلق بمعنى انه لا
 معنى شئ آخر حتى لا يطلق ايضا فيكون المعنى المستعمل في اوصافه باعبار يكون موضوعاً لمن غير اعتبار امر آخر
 والاحتمال متحقق كما انما لم يوصف وغير ذلك لكن لا يمكن اعتباره بهذا المعنى في تعريف المجاز اذ لا بد من اعتبار العلاقة
 وكونه من متعلقات ما ضمن له اللفظ والتعليل في الراء من علية الاستعمال ان هذا خلافه فيصير المعنى
 لانه مستعمل كما لو قسم اورد انه لا معنى لحيثية في تعريف المجاز لان علاقة الاستعمال فيها لعلاقة الداتية مرانه
 لا يصح حينئذ جعل المستعمل في قسمه على غير اوصافه لانه كان الشك في قدس سره وحمل المطلق على الاول حيث قل
 في تحقيق تعريف السكالي بالمجاز فافهم منها ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معنى موضوعه لانه حيث انها موضوعه لاي
 منظم النظم من امر آخر لانه على القدر ان تجديته اذ كان من المعنى يكون المطلق في جميعها كلام السكالي حيث
 ذكر فيه في اصطلاحه انما يجب في تعريف المجاز الحقيقة بانه انما تركه اعتماداً على ان قيد الداتية يعتبر في تعريف الحقيقة
 ولا يمكن اعتباره في تعريف المجاز لما سبق منها على النافي في حمل على الظاهر لانه من متعلق في التعريفين فافهم ان النافي
 لم يتمكن من التوفيق بل بعضهم لم يتنبهوا بكون كلامه قدس سره المحلول **قوله** وان الاتصال في غير الموضوع
 بيان لما لم يشمول في تعريف المجاز ان قوله ان الكناية النحويان له في مادة النقص والحجاب لا بد من ان حاصله
 ان الكناية مستعمل في غير اوصافه في تعريف المجاز شيئاً فلا يكون في الجواب مستعمل في الموضوع لانه الاتصال في اوصافه
 لا ينافي في اوصافه لانه لا بد ان يغفل انه مستعمل في اوصافه في تعريف المجاز الاتصال في غير اوصافه
 وهو ينافي ارادة الموضوع وكذا ان في تعريفه في الجواب بدون الاول كما لا يخفى فلهذا من جعله جوازاً آخر فقد قسم
قوله المجاز بالزيادة او النقصان خارج عن الحد اقول قد عرف هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير اوصافه
 علاقة بزيادة او نقصان منه تقدير الاعراب والمخاطبة في اصطلاحه بالكتابة فهو داخل في هذا الحد المطلق المجاز اذ ليس
 عليه لفظ مستعمل في غير اوصافه لعلاقة لكن باعتباره في امر آخر ايضا ما اورد قدس سره في المحلول من ان استعمال

و اما في تعريف المجاز فافهم منها ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معنى موضوعه لانه حيث انها موضوعه لاي منظم النظم من امر آخر لانه على القدر ان تجديته اذ كان من المعنى يكون المطلق في جميعها كلام السكالي حيث ذكر فيه في اصطلاحه انما يجب في تعريف المجاز الحقيقة بانه انما تركه اعتماداً على ان قيد الداتية يعتبر في تعريف الحقيقة ولا يمكن اعتباره في تعريف المجاز لما سبق منها على النافي في حمل على الظاهر لانه من متعلق في التعريفين فافهم ان النافي لم يتمكن من التوفيق بل بعضهم لم يتنبهوا بكون كلامه قدس سره المحلول قوله وان الاتصال في غير الموضوع بيان لما لم يشمول في تعريف المجاز ان قوله ان الكناية النحويان له في مادة النقص والحجاب لا بد من ان حاصله ان الكناية مستعمل في غير اوصافه في تعريف المجاز شيئاً فلا يكون في الجواب مستعمل في الموضوع لانه الاتصال في اوصافه لا ينافي في اوصافه لانه لا بد ان يغفل انه مستعمل في اوصافه في تعريف المجاز الاتصال في غير اوصافه وهو ينافي ارادة الموضوع وكذا ان في تعريفه في الجواب بدون الاول كما لا يخفى فلهذا من جعله جوازاً آخر فقد قسم قوله المجاز بالزيادة او النقصان خارج عن الحد اقول قد عرف هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير اوصافه علاقة بزيادة او نقصان منه تقدير الاعراب والمخاطبة في اصطلاحه بالكتابة فهو داخل في هذا الحد المطلق المجاز اذ ليس عليه لفظ مستعمل في غير اوصافه لعلاقة لكن باعتباره في امر آخر ايضا ما اورد قدس سره في المحلول من ان استعمال

اللفظ في خبره
اللفظ في خبره
اللفظ في خبره

اللفظ في خبره
اللفظ في خبره
اللفظ في خبره

اللفظ في خبره فلهذا النوع ممنوع او لو جعل القرينة مثلا مجازا عن الامل لعلنا ذكر كونها محلا كما ذكر في بعض الكتب
الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المصداك في وجهه بان المراد من اللفظ في الخبر
ليس مثل القرينة بل المجموع المركب بنحو مسائل القرينة فانه قد سبق ان المركبات ايضا موضوعات بنفسها وصدنا لونها
ما هو الحق فهو مثلا موضوع السؤال عن نفس القرينة وقد استعمل في السؤال عن اهل القرينة وما وقع في بعض كتب الأصول
ليس سائلا على تقديره من قبل هذا النوع بل هو وجهه مستبعد فانهم **قوله** كقوله نعم ليس كمنه شيء على تقدير كون
الكاف زائدة وعدم كونه من باب الكناية وعدم كون كمثل مستلزما من مثل مجاز ولا القرينة مجازا عن الامل كما تقدم
في الاحكام والافهام ليس من قبيل هذا النوع **قوله** بطريق الاشتراك اى الاشتراك اللفظي كما طلاق المستثنى على المتصل
والمنفصل **قوله** او انشا فيكون اطلاقه على الثاني مجازا **قوله** على ما ذكره في المصنف قال صاحب المصنف وراي في هذا
النوع ان لغيره مجازا ولهذا المراد الذي شاع لا يمكن التهمة في ذلك على سلف **قوله** هو مصدق الاستعمال في عبارة المصنف
ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هم الامم حيث قال المصنف في قوله تدور مسائل القرينة مجازا بمعنى كمنه مجازا وقال صاحب
التحصيل في طريق المجاز على تقديره حكمه او اربابا بنحو لفظ زائدة لفظية هذا على ما ذكره صاحبنا فيكون مصدق اللفظ للمركب
المفرد من منفرداته **قوله** منجود الذكر لا يكون استغناء لغيره ان اللفظ الزائد والحكم ان ذكره لا يمكنه ليس مستلزما لعدم
دلالة على شيء وادواته منه فهو ليس بحقيقة ولا مجاز لعدم كونه مستلزما قال المصنف ثم غلبه على غير النسب في التخصيص فان دفع
ما قيل ان يزيل على ما اذا وضعه لمعنى مناسب للمعنى المتكلمة على غلبة الاستعمال فيه لا يكون مستلزما قال المصنف ثم غلبه على غير النسب
من حيث اللغة اى مثلا ان المعنى المتناول كما يكون لغويا يكون شرعيا واصطلاحيا ايضا **قوله** معنى على تارة الايام
بالجمعية والاخرى على تقديره ان يكون المراد من قوله نعم الاول حقيقة مطلقة بحقيقة جديده غيرم التعادل بين
الاعم والاحص وانما جعل على حقيقة المطلقة يكون التميز بالذات مهران اعتبارا بحقيقة لا يصح جعل الاحصاء في الحكم
بل هو انما ينفع اذا كان بين الانقسام عموم وخصوص خاص وجه لان اى حينية لغيره في الاحصاء لا يميز عن صدق الاعم
عليه فلا يصح جعله مقالا الا ان يقال ان مراده ان ذكره المشترك والمركب المتناول مقالا للحقيقة بمعنى على تارة
وتخصصها باسم خاص سبب اعتبار خصوصية زائدة لم تعبر في الاعم لعلنا ذكرها بالجمعية والذات حينية لا يكون
تقسيمها على بل بانيا تخصيص بعض افراد الاعم بالاسماء المخصوصة بالخصوصية والذات حينية لا يكون
افراد المعنى الاول اشار الى انه لا بد من هذا المعنى في قول المصنف ثم غلبه على معنى مجازى اى غير فرد موضوعه
الاول بقرينة لمقاومة قوله كالدائنة لذكرى الاربع لغيره على ان كلام المصنف به هنا معنى على ما ذكره الامام

اللفظ كما يملوه فلا بد ان يكون المراد من المحل الذي دخل في الكناية ما يكون كذلك استقر من ان اشتراط المراد هو
 غلبة اللفظ فهو بصريح قوله وما يقال ان المراد هو القابل صاحب الكناية انما هو من عبارة لم تعتبر لقصدها بصريح
 بل في الكناية فقط حيث قال في تفسيره تعريف الكناية اي تحصيل الاستتار بما لا يستعمل بان يستعمله صديق للاستتار فانه
 مقصود عندهم لا غرض صحيحة ولا مكان معناه ظاهر اني لم يكن ان الامكان في تحصيل اللفظ بصريح ما يستعمله الامكان
 خصاني اللفظ قوله عن امثال ذلك اللفظ والمحكم المستعمل والمحل قوله فان الكناية لفظ قصد ان لا يقال
 قدس سره في شرحه انما هو ان اللفظ في تعريف الكناية طريقين احدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له هو جواز ارادة
 الموضوع له وانما بينهما ان استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصود بل ينقل منه الى غير الموضوع له انتهى ذلك
 منه اخذ من كلام صاحب المصنف حيث قال في موضع ما يشعر بالاول وهو ان الكناية لا تافى ارادة الحقيقة بل تافى
 قد يتغير في قولك فلان دليل النجاة ان يراد محل سجاده مرطوط فانه صرح في موضع آخر بالثاني كما سبق له
 قدس سره عنه وقال شيخنا في سلمه العدم في حاشيته على المطول ان المراد من عدم الكناية مقابل الاستتار
 كما يدل التفسير بقوله فلا يتبين له الامكان الخاص فلا تتخالف بين الطريقين فانهم قوله انما يستعمل في
 الموضوع له اذا ما صلح اللفظ ان يراد به اللفظ الموضوع له عند عدم القرينة الدالة على وجود القرينة الدالة
 على اراد الموضوع له من ارادته بخلاف المجاز فانه مع القرينة الدالة على ارادة الموضوع كما هو جواز قاطبة
 فيتم ارادته وتلك الحقيقة لمصر هذه لانها القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع لفظه الفرق بين الكناية
 والمجاز وفساد ما قيل من انه لا يجب ان يكون في المجاز قرينة لفظية ولا قرينة معنوية معقدة لا يستحال الموضوع
 قوله وميل صاحب الكناية الى ان صاحب الكناية قوله لا يعمل به مبسوطان والسموات مطويات بحسبه
 الرحمن على العرش وليس كمنه شيء ونحو ذلك كنايةات وقال في قوله لا ينظر اليهم نالقه الشارح قدس سره
 عنه فقيل ذلك من غير وجه بل هو من ان بعضهم التفت في الكناية يجوز ارادة المعنى في الجملة وان امتنع ارادته في
 المحل الذي يستعمل فيه وبعضهم يشترط جواز ارادته في محل الاستعمال فاما منتهم فيه الارادة في محل الاستعمال فهو
 عند صاحب المصنف على الكناية قوله او معناها او غير معناها الواو عن معنوية قوله وحده فيفيد ان غير معناها
 اصل في ارادة المقصود باللفظ فيكون اللفظ مستعملا فيها بان يكون احدها وسيلة لنقل به الى الآخر
 قوله لاننا نقول المنتزه عن وصف الكلام ان ارادة الموضوع وغير الموضوع معا بان يكون كل منهما متعلقا
 على كل واحد منهما المصدق والكذب ان لم يكن شيء منهما كذلك او يكون الاول كذلك كذلك في توطئة لا تتقال اليه

هذا هو المقصود
 من قوله
 لا يتبين له
 الامكان الخاص
 فلا تتخالف
 بين الطريقين

قوله اولها تابق شيئا منها كالانقوال الكاذبة وانما دخل به المقسم بنا على تعميم كونه فاعلا من ذلك على ان يكون
 كذلك في نفس الامر لا بان يكون بالنظر الى ظاهر كلامه كما جئنا به في قوله اولها تابق شيئا منها
 الاعتقاد نحو قول الجاهل انبت الزبيب قبل ان يوقم كقول المتن لمن لا يعرف حاله وهو يتخيل انهما معنى الامة
 الافعال كلها قوله لخرجه بالطابق الاعتقاد فقط لا بالطابق الواقع فقط اولها تابقا وهو ظاهر لا لا لفظا لهما
 اذ الكاذب مرجع حيث هي لم يمت فيها امتناع عقلي قوله عقل المتكلم اداسامه لا بد ان يعبر عن عقل المتكلم من حيث
 انه متعمد وعقل اسامه من حيث انه سامع والا فبقيا لا يطابق شيئا منها ليس في علا عند عقل المتكلم نعم فالعند
 عقله مطلقا بل من حيث كونه سامعا لكلام الله عز وجل لا لفظا عليه من كلامه قوله سر علمه بان لم يمت في عدم
 علم المعنى بل به عالما بعلم المتكلم عدم المعنى لانه لا يكون حقيقة حقيقة عقلية لعدم اسناد اللفظ الفاعل بل حقيقة وفي
 الظاهر بوجود القرينة الصادرة وهو علم المعنى بل بان المتكلم عالم بان لم يمت في ان كان الملازمة يكون مجازا وانما
 لا يعبر به ولا لا لفظ الحقيقة ولا المجاز بل من حيث قابلية الى الحقيقة وكثرة العلة كما صرح به في المقام وانما قلنا عالما بل
 المتكلم لانه اذا لم يكن عالما لم يعبر به من ظاهره انه اسناد الى ما هو فاعل عنه بنا على سهو اولها تابق شيئا منها
 ثم الضمير في غيره وجعل في الفاعل الجزية على عكس هذا التعريف مثل انما هي اقبال كما لا يخفى الا ان يقال ان
 هي غير الفاعل بالنظر الى ظاهر كلامه لانه مبتدأ بالنظر اليه والكان فاعله في نفس الامر وانه ليس مجازا كما انه
 ليس بحقيقة قوله ويكون الملازمة لا يخفى عليك انه لا بد ان يراد من الملازمة اعلم من ان يكون له سلطة في
 اوجدها كما لا يخفى مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم اولها تابق شيئا منها ليس بين الكتاب والحكيم الملازمة فان الحكم هو المحقق
 للكتاب والاسلوب وطاهر ان الملازمة بين الكتاب ووصف المحقق ونحو الفصلان للبعيد والغدا لا يراد من
 البعيد الفصل الا ان يراد من الغدا ان الاصل الحكيم في اسلوبه وكما به لبعيد واليه في ضلاله والغدا ولكن ان يراد من
 الملازمة بين الفعل وفعلك الغدا اعلم من ان يكون هو نفسه كالمسألة كالمسألة البعيد قبل او توسط في ملكه كما في هذه المسألة
 فان الكتاب وان لم يكن الملازمة بالحكيم كونه لا يسر فيقول فاعله وقس عليه قوله لا بد في المجاز من العلاقة العلية
 بالكتابة الاصل بالخلق انما يميزه واما بالقرينة فمعلق الحفظ من خصمه والمحبة كذا قيل في القاموس العلاقة و
 كسر الحرف اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحو ما وبالكسرة السوء ونحوه المعنى انه لا بد من ملاحظة مناسبة بين المعنى
 المجازي والحقيقة لانه اذا لم يلاحظ سوء وحققت في نفسها او لا فغدا الاطلاق على هذا المعنى ان تخصيص اللفظ
 وتعيينه بآية فهو من غير ايداء لا فلا يكون مفيدا هذا المعنى المقصود لا يعبر عنه بحسب الوجه من اولا لا لفظا بل به

المتكلم
 العقلية

ان حيث كونه متعلقا بمصدر الكلام والاداء على الفاعل غير متكررا اذ كان اسما مفعولا في الجمل

التي كتبت الي ساير المعاني في الملاحظة امر مطعون جمل شحقتها مدمر مصحح غير اننا لا نشتريها قوله وهي اتصال
 المعنى الي الاتصال معتبر الزعم عند العرب لبعضهم لا يشتركون الاعتبار قوله والوصف قال الشاعر قدس سره
 في شرح الشرح واعلم ان المصنفه المظاهرة المشتركة فيها اعلم من المحسوس المعقول كما في استتارة المورد والمحدث استتارة
 الاسد للرجل الشجاع حينئذ جديده في الشكل فلا يصح جعله شاعرا عليه في ذلك ولهذا قال المصنف ان المصنف اعم
 والاعلم العلاقات في اربعة انتهى واما على هذا المذكرة المصنف هو الشكل قوله في محل كالمجودة متصل في العلم علة
 صلواتها في محل واحد او محليين متشابهين ككلام السلطان لكلام الوزير لكونها متشابهين في نفاذ الحكم فتا قوله
 متماثلين في الوجود المظاهرة الخارج كالتأيد للفضلات وقال في شرح الشرح ان جعل اسم اللفظ بلفظ الشكل
 وجعل بل السجدة ان يربط كل الالوان في الاتصال والمجاورة انتهى وعلى هذا الجواب ان يثبت قصد المجاورة ملازمة الالوان
 في المجاورة في اللفظ لانه لا يتغير ويمكن ان يدخل المشاكلة في الخيال او غير ذلك وفيما لا نقاش في شرحه بربطه من جابر
 ذكر بعضه منها واسطه بين الحقيقة والمجاز قوله او نقل والذين كالمسبب والمفيد على المعلوم على اللازم
 وكسبها قوله او الخيال كاطلاق احد المتقابلين على الآخر قوله او غير ذلك مجردا بنا على التعميم الا ان كانا شيئا
 مما سبق لزم من العاكسة قوله او منصف الى الثاني محل المصنف هو المصنف العربي والمجازي المتشابه المتعلق على الآخر
 يتبين على ان ما مضى المصنف هو غير هو ايضا خارجا عن محل في العمالية والمحلية كالتأيد للفضلات والحق ان اطلاق الالوان
 عليها ان كان حيث السالبة فهو دخل في المخرج من حيث المتماثلين منها هو العرف فهو متقابل للمجازي
 بمعنى الخلق كما صرح المصنف مكن قوله فانه لما وقع في العرف المصضطرب بل نخل لان الوجود في العرف عيني على
 الملازمة لا بالعكس والمشرع في بيان الملازمة العرفية بينهما ان المكان المنخفض مما يقصد عادة لانهما مدمر ان توضع
 الذين من العمل في الحال شيعيان الاطلاقه عليها باعتبار العمالية والملازمة العرفية الا ان يقال ان الماد لا من حيث
 كونها حالا ومثالا قوله فان كان اللازم منصفة يتبين على ان تقديم السلب في المتن ليس على ما ينبغي قوله فهو
 الوصفية في تبيينه على ان تخصيص اسم الاستتارة بهذا القسم في المتن اصطلاح البيان واما عند الاصل في المتن
 بالوصفية قوله ولا ينبغي ان هذا ايضا مضطربا حبيب عنه بان مراد المصنف هو اوردتها بطريق هو طريق المحصر
 النقل وهو طريق التفسير والاشبات وليس مراده انه حصره على ما ليس شيئا لانهما بهذا الطريق في ذكره في كثير من كتب
 فلا يصح قوله هي مذكورة في الكتب غير مضبوطة لكن في الحق قوله اوردته لفظ التشكيك لانه مضمون الى آخره نقل من
 السيد قدس سره لا يقال فعل في هذا القول على معنى التشكيك لانه في مقصوده لانه في قول ليس كل سميح يجب ان يكون نكر

لفظ آخر القسم لان نسبتها لا تعلق بالموضوعة بالادعاء العامة وفيه تخلف انتهى يعني ان المسمي قد لا يكون منسجما للفظ لا
الان يعتبر الادعاء العامة فان الفرد يتبعه ايضا فيكون معنى قوله اى زمان وقوم النسبة لمقبل اول اثنين
وقوم النسبة لزمانه وتقر فيها الفعل على ذلك نفسه الشاهد وذكر في مقابلته حال الحكم وفيه بزمان الاطلاق مريد عليه
انه انما يصح في الاجراء انما في الطلب لان النسبة فيه هو طلب التقييم نفس الحكم وزمان وقوم زمان الحكم اذ وقوم
الطلب يحصل بالحكم ويمكن وفيه بان المراد من النسبة مثل النسبة انضرب الى زمني ضرب زيد وانضرب بالطلب
الى المطلب في انضرب بانه حدث يقوم به في الجملة وزمان وقوم هو زمان وقوم انضرب فالمراد من النسبة معناه اللغوي
والاشارة الى ان في الكلام تنجز السمع الاشياء اورد قوله والحكم بالنسبة عطفنا تفسيره بقوله القياس النسبة او بانه ترك
الانسان الى المقابلة في فهم قوله وفيه في حصوله في زمان بخلاف الحكم لفعل عن السند قدس سره واعلم ان قولك هذا
القول معتد اسس حقيقته وهذا منزه عن النسبة الى في ذلك كذا مما اعتدنا في حصوله في زمان وقوم النسبة فلا يكون
الا اعتدنا في ذلك الزمان ايضا لطلب الحقيقة ولا للمجاز في القسم وان يكون شرط المعجز بحسب الكون والاول انتهى و
قال في حواشي الكشف فالجواب ان يرجع الى وصف الحكم فانه كثير ما يعتبر زمان النسبة وربما يعتبر زمان اعتبارها
كما في منزهين المناظر ويمكن ان يقال ان الاعتبار بينهما ايضا زمان واختار الحكم لكن الحكم المدلول عليه باسم الاشارة
زمان وقوم زمان الحكم والجزء والاعتدال في ذلك الزمان فيكون حقيقته ويكون قولك قلت هذا المعجز
اسس مجاز بحسب الكون لعدم حصوله في الحقيقة في زمان الاشارة والى اصل ان الحكم اذ علق على اسم الاشارة
الموصوف بصفة فالمراد منه الصفة زمان الاشارة واذا علق على شئ يكون وهم الاشارة فالمراد زمان المتعلق
قوله في جميع الازمنة تعرف المحصول فيكون اجمال السلب المجزئ لا الاعتناء ليكون السلب الكل والفرع من بين
المقدمة والاشارة الى ان هذا القسم من المجزئ لا يجري في اسما والاجناس والحقائق المستمرة كما نبه عليه منظر
فيما نقل عنه قوله وقت البلوغ ظرف لا توأ قوله وانما توأ الى آخره لكنهم ليسوا ايتامى وقت التام وهو وقت
البلوغ قوله يعني البعض فانه هو ما سوز زمان وقوم النسبة لاي بعض كان قوله ثم قيد ذلك البعض بوجوب
انه ابان لمحضف لم يجد في البعض المجزئ فانه ذلك البعض الخاص بقيد آخر وليس كذلك مراده ببيان خصوصية
وبعضية بهذا القيد واصل ان المشهور ان المراد من البعض ما سوى زمان وقوم النسبة لمحضف هو لما اورد
استعمال للماضى المضارع والعكس في هذا القسم قال ان المراد منه المنزلة زمان وصفه اللفظ وهو في الاسم زمان وقوم
النسبة وفي الفعل مدلول ثمية قوله فانه اراد بالمتحقق الحقيقة لا بغيره عليه انه على تقدير جملته بالاشارة ايضا

لازم لان الاستقارة استعمال اللفظ في غير ما وضع له لئلا تفسد بالمتغير الحقيقي والى اصل غير الى اصل هو الحدث فيكون
 المتغير الحقيقي بالنسبة اليه جزؤه والى غيره نفس الموضوع له بل قد اعتبر القوم منه الاستقارة التبعية وهو ليس بالاعتبار جزؤه
 والاستقارة التبعية قسم من مطلق الاستقارة فيزم عليهم ان يكون المتغير الحقيقي بالنسبة اليه جزؤه الموضوع والى غيره قسمه
 فان قلت الاستقارة التبعية انما هو في المصدر قلت هي بالنسبة الى المصدر صليته والتبعية انما هي بالنسبة الى الفعل قلت قد
 وفي الفعل الفاعل لا يعتبر لانهم كما اعتبروا الاستقارة فنية باعتبار جزئه وهو الحدث لما اعتبر فيه المحل باعتبار جزئه
 الآخر وهو النسبة الى الفاعل لم يبعد فان الماصي مثلا موضوع للنسبة الى فعل موضوع بالحدث في الزمان الماصي في الفعل
 الموضوع به في الماضي من غير ان يكون الفاعل ان في الفعل مجازين احدهما باعتبار اصل المتغير المصدر وهو الاستقارة التبعية
 والاخر باعتبار تقييده بالزمان ويمكن اعتباره بوجهين بان يبنى على التبعية في الحدث وهو نحو ان الشجر له اوراق خضراء
 جزا الاخر وهو النسبة الى الفاعل وهو نحو ان المصنف نعم قوله من باب الاستقارة نقل عن السيد قدس سره في الاستقارة
 في الفعل على قسمين احدهما باعتبار اصل المتغير المصدر مطلقا لانه به هو المشهور من الاستقارة التبعية في الفعل نحو
 الحال بمعنى ذلك والآخر باعتبار تقييده بالزمان فيكون اصل المتغير موجودا فيه وهذا ما قبل ان المجاز في الفعل يكون
 بحسب الزمان انتهى لكن انما قدس سره في هذا السبيل القوم لانهم لم يذكروا انما التبعية مع الاستقارة فربما جازها بل
 ذكره والتعبير عن المصدر بالمصنف في خلاف الحقيقة في هذا الحال في قرن الماضي وهو حقيقي من وطيفته البيان ولم
 يذكره في هذا الصدد وقد تكلف في جعلها من المحل بناك اذ قلت كتب مجازا عن كتيب باعتبار الاول كان معناه ان
 مدلول كتيب هو الكنية لغيره لانه الماصي يحصل في استعمال للمعنى المجازي الذي هو الكنية المتعارضة لزمان
 الحال اذ لا استقبال لان الكنية الاستقبلية اذ اريدت لم تقصص لصديق عليه الكنية المتعارضة لزمان الماصي
 وقس عليه المجازية باعتبار الكون ولا يخفى تكلفه قوله على تشبيه غير الى اصل انما مشعر بالخبر عما كانت
 المراد من الى اصل الماصي لان الاستقارة فيكون في التبعية وان كان الى ان يكون في تمامه متعاضدا
 وقس عليه قوله تشبيه الماصي الى الماضي قوله الاول ان حصول المعنى الحقيقي في قولنا مدلوله لان المصنف نعم القول
 ان حصول المتغير الحقيقي في الماضي وان اعتبار الحكم بحسب كون اللفظ حقيقته بل كونه مستغنى عن الموضوع له وهو خلاف
 المقدر لان ما ذكره مخصوص بالافعال والاسماء والغير القارة وان كان هذا المحل في القارة ايضا كما ان في المقدر
 اصل مجازا في الاول فهو مجاز في حصول العدل مسترا اذ تخصيص في الذكر لا يقتضي تخصيص في الواقع بل ليس اشئ لان
 المقدر انما غير مضافا لان اللفظ مستغنى عن الموضوع له بالتحسين وهو بعينه هو الحقيقة وذلك لانه قال وماذا طمعت فطاعت

ادلت الموضوع لم تحقيقة وان لدت غير الموضوع لم تكن اسما لالوازم المجاز في قول المصنف قد المحيطة لم يصح هذا الكلام
 ولا تخاف في ان حصول المجتهى للتحقيق للمراد في زمان اعتبار الكلام لا يجب كون اللفظ مستعملا في الموضوع لمن حيث
 هو كذا لكس بل يترجم خلافه لانه على الثاني يلزم تخصيص بالتحصيل ثم يمكن ان يقال انه لو جمل المجتهى في
 التمس في زمان اعتبار الحكم لم يكن مجازا بحسب الكون الاول بل حقيقة او مجازا باعتبار آخر لكن عبارة المصنف مع
 لبيد عنه براحل قوله الثاني ان الحصول بالفعل الزميل بذاته ايضا مدعوه لان مراده ان حصول المجتهى بالتحقيق بالفعل
 للمعنى المجازي شرط في المجاز باعتبار ما يؤول علم من ان يكون بالنسبة الى هذا الفرد الذي تعلق الحكم به في هذا الاطلاق
 اولى غيره ولا شك ان معنى الشرطية بتفصيل المصنف في المجتهى هو ايضا ليس بشئ لان لفظ المجتهى في قوله عرفت خرافة
 اطلاق على فرد من افراد المصنف قد يشترط حصول المجتهى بالتحقيق بالفعل لذلك المجتهى الذي اطلق عليه اللفظ ويدل ان
 الاطلاق لفظ على معنى شامل للاطلاق اللفظ على افراد المصنف عليها المجتهى فلم يحصل منه المجتهى لذلك الفرد الذي اطلق
 عليه لفظ المجتهى يمكن ان يحاج عنه بان مراده المصنف لم يقوله ان حصل بالفعل ان ذلك الاطلاق كان ملاخطة
 حصوله في بعض الزمان سواء حصل في الواقع او لا وان ما ذكره قدس سره وادخل المجاز بالقول عند المصنف مع
 في مثل عرفت ان كان الاطلاق ملاخطة بالحصول بالفعل في مجاز بالفعل وان كان ملاخطة بالاستعداد في القوة
 ونظروا ذلك ما صرح به في شرحه بقا من ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المخبر الواحد يكون مجازا في الاستفارة باعتبار ان المجتهى
 في شقفة لان قوله بل بالعكس لان العمومات العمومية عدم المصراع من شأنه ان يكون المصنف في قوله
 الاتفاق على اتساق الاطلاق الاب التميز عليه انه يمكن ان يكون ذلك الاتساق لوجوده بالعدم كون الفرد
 الذي معنى علاقة الاكبر ان ذلك الاطلاق متمم متحقق بسببته فيها قوله بتنزيل التعاقب منزلة التناسب
 فان الاطلاق اسم احد المتقابلين على الآخر من حيث كونها متقابلين لا يكون الا بالان ينزل نفس المتقابل منزلة
 التناسب فانه قيل من انه يجوز استعارة اسم احدهما للآخر للمشابهة الواقعة بينهما بالاعتبار بل باستعارة العدد
 الموجود العددي النقص واستعارة الميت الحي الجاهل لان هذه الاستعارة ليس من حيث كونها متقابلين كذا ما قيل
 من ان القوم عدد المتقابل علاقة بالاعتقال لان المجازة من الازمها لا يشبه وقد جعلوا الازم متساوية للمجازة
 في التخييل المتعلق والوهم والمصنفان مما اجتمعوا في احد ما مدعوه لان اللازم ما ذكر ان يكون المجازة في المجازة
 في الصنفين لان يكون التعاقب في خلاف المجازة فانهم قوله او متساوية احي قصد متساوية كذا فيما يتوهم
 لان المتساوية في التميز غير متساوية في عند الكلام بالتنزيل يتعلق عليه فالصحيح ان تنزيل التعاقب منزلة التناسب

بالنسبة لبقية راسم احد هاتين شيئا المشاهدة الموجبة لزيد الحسن قبل ذكر قدس سره في شرح المفاهيم انه لا يجوز
 من اجل ان هذا المشاهدة علاقة معتبرة في المحاور سوى العلاقات المحدودة وايضا اجل العلاقة في المطلق السببية على حدة
 السببية فان جزا السببية مسببة عنها فهو بمقام غيره من وجهين انتهى وليس شئ لان اشار قدس سره في شرح
 المذكور وفسر ما في السكاكي ان هذا كناية ان يذكر الشئ لمعطيه لوقوعه في صفة ذلك الغير سواء كان بينهما شي
 انواع العلاقات المعبرة في المحاور كالمطلق السببية على جزا السببية لمسبب عنها المترتب عليها او كالمطلق العجز على خاطئة
 الموجبة والتقيص ومن بينها قوى اشكال المشاهدة بانها ليست بتحقيقه هو ظاهر وانما لا يعود العلاقة لانها ليست
 التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصفة صحيحة لا يستلزم في ذلك المصاحب عليه القول
 بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا انتهى فالمتبادر هو الوقوع في الصفة لا ان يكون له في ذاته التذكير وانما
 جعل المطلق السببية على جزاها من قبل المطلق السببية على ما سبب بناء منها من قبل المطلق اسم اطلاقا بل من قبل
 لما قلناه سابقا فوجب من الشرح لبيد ان ان لا استلزام في استلزام العلاقات بعضها مع بعض قوله وانما سبب
 ذلك اصح فيها اذا كان المشاهدة من المتقابلين كالسببية جزاها والمكدر جزاها هي قد لا يكون كذلك كالطبيخ
 والحيطة في المحاور اجملة وقصدهم لا يخفى عليك انه اذا جعل المشاهدة كصفة للشيء لا بد من اعتبار المطلق من
 كونه مغاير لما هو على جزا السببية من حيث كونه حصة قوله ولم يقل بله شائعة الى ان هذا الخلق انما يراد بغير
 المتبادر والا فلا تخيل كما لم يصنف مع قوله فان قلت قد جعل انهم المصالحان لمصنف قسم القسم الم لازم
 بالنسبة الى المسمى الوصف على وجه يعرف منه ان بعض العلاقات لا يتغير مع بعض في بادة واحدة فانه لا يخفى في المحاور باعتبار
 السببية وغيرها ان لا يكون اللازم صفة للموضوع لم يفر ذلك منه انه لا يتنازع في الاجتماع وحاصل الجواب ان المراد
 مثلا من قوله ان لا يكون اللازم صفة ان لا يتغير كونه كذلك لان لا يكون في نفسه كذلك ليلزم استلزامه ان لا يتغير
 قوله اعني المقيد على المطلق او راد عليه انه من المطلق مقيد اعني شقة البعية على مقيد اعني شقة الانسان
 ان المراد انه حينئذ يكون المطلق شقة البعية على مطلق شقة ويكون وقوعه على شقة الانسان لا يكون من افراد
 ذلك المطلق لان حيث خصوصه وان شقة الانسان مطلق من قيد الفاعل بخلاف ما سطر قوله باقيا جازم
 داخل كسر في قوله المسافة الدخلة في الطيران والحركة السريه قوله او شكل لها كما في الانسان وصورة
 المتقشرة على الجدار لا يتوهم لها في ما في شرح الشرح من افعال الكل في الوصف لان هذا معنى على ما عدا
 اقسام الاستعارة لا يتوهم لها في الوصف وذلك وجه الكلام الى ان يجب بحيث يتوهم لاشكال قوله فكيف

جانب واحد من تحقق العلاقة في العصورين والانتقال في المحلّة فافضلها كان الملازم اصل لان الانتقال منه فوحي الى النقل
واللازم من قوله لكون الانتقال الذي يتفرع عليه فلا بد في الملازم من الاصل انه في اللازم من الفرع في الخارجية
والفرعية من الجانبين يصير المحل من الجانبين والانتقال من الجانب واحد من جانب واحد كذا كتب شيخنا رضي الله عنه
والدعم في حواشي هذا الكتاب والاصل ان الظاهر الملازم اصل لانه مقدمتان لكن اوردوا القول بالفرع في قوله
الانتقال لانه ليس معناه الاعتناء بالاحتفاظ بالامتناع في الملازم فافضلها كان الملازم اصل اي آخره وعنه في هذا
ان العيس معنى الملازم من قوله الانتقال لانه اعتبار الملازم اصل من جهة الانتقال بل الانتقال فالملزم اصل
الحق في قوله الملازم اليه على الاول في قوله اي فالصواب الملازم والمحل على الثاني لا قوله فالعلة اصل في الفصل
للعلة في الجبريات يعني ان منشا الانتقال من العلة الى المعلول من حيث كونها علة معلول لا هو الا جبراً فيكون
اصل فيه من جهة فكان كل منهما اصلاً من جهة الانتقال فيصير المحل من الجانبين وكذا الكل في الجبر في قوله والانتقال
كالعلة في المعلول في الجبر انما عدل عما يتوقف على السابق من ذلك السبب مطلقاً لا من ما يتوقف عليه كما يدل عليه
قوله كما هو في بيان الفروع العارضة فانه في قوله انما لوقال كالسبب السبب المذكور هو مقصود من السبب اوسع
عاش كما قيد المعلول لا يرد سبب المحض نقصاً لانه سبب ما هو سبب محض وهو يصدق في الجبر ولم يكن يتوقف
منه كملك الرقبة فانه لم يشترط لاجل ملك المتعة او هو مشروط وهو انتفاء الذي لا يفي الا تحت من الرضا فانه
قوله كما ينبغي وهو قول المصنف انما يصح إطلاق اسم سبب على سبب اذا كان السبب علة شملت الحكم اي لو كان
السبب الخ قوله والكل اصل تنبي عليه الجبر الخ عطف على قوله العلة جعل الجبر اعلم ان المداول التفتني والمنة
المجزي بناد واحد هو الجبر وقال السليمان كل واحد منهما هو الجبر والمفهوم في ضمن الكل لكن اوسع في الرقبة
في الثاني يدرك ان الكل ليس بمداول المداول هو الجبر فالجبر مفهوم في ضمنه لكن ليس مرداً في ضمنه بخلاف المداول
والتحقيق ان اسم الكل اذا كان مجازاً عن الجبر وكان فهم الجبر متأخراً عن فهم الكل فانه حينئذ يفهم الكل الاول
ثم يفهم الجبر واما متوسط القرينة وهو حينئذ قام ما فهمه ذلك الاسم بالوضع النوعي بخلاف اذا كان الجبر اولاً
تصنيفاً وفس عليه اللازم اذا كان دلالة الرأيا ومعنى جازياً فخط هذا ما ثبت الاحالة بالنسبة الى ما هو متجرب
بل بالنسبة الى الجبر المفهوم في ضمن الكل فتأمل قوله وهذا معنى قولهم التضمن الجبر هنا جازياً الى حمل النتيجة على
الحسن على ما ذهب اليه كثير من الناس من ان التضمن لا التزام منهم الجبر والافهم في ضمن الكل والملازم
واما على ما ذهب اليه بعضهم من انها فهم الجبر واللازم ليعرفهم الكل وقهم الملازم فلا تكن حينئذ تشكيل الفرق

بين كونها منية تضمنها وادعاءها وبيان كونها منية محايها فانهم **قوله** وفي هذا السليم مانعها لان قوله فيكون الجزاء
 اصلا بانها وانما يصح علمها بغير الاطراد وجيب عنه بان يمكن ان يكون اطلاقه الاصل منها محايها لانها لا تصل
 في الاحتمال الى ان كل اصل محتاج اليه بدون العكس والكل لا يمكن ان يكون اطلاقا حقيقته وضيافته لا يابس السابق
 ان ان يصير قوله الملازم اصل وقوله فاذا كانت الاصلية **قوله** فان لما كان فيهم لم يمكن ان يجاب عنه بان
 اللازم في الملازم ما هو مقدم فهمه على فهم اللازم مطلقا كما كان او ذاكما في فهمهم بل هو لكل لازما بالبقية **قوله**
 هذا ليس من انتقال الخبر لا صاحبته الى هذا على ما قلنا من التحقيق **قوله** واما اطلاق ايمين اي غيبة الباصرة وكذا
 قوله كاطلاق اللسان الملازم اطلاقا منقول الا نقاد ورواها صاحب القاموس وغيره الجا سوس في اللغة البهوتية
 للعين من استعمل في القوم منية اللسان فهو اساس اللغة ما اورد بها في معانيها المتقدمة بل اورد في الحكم من القوم في
 المعاني المعينة للسان فلهذا يمكن ان يكون لغير البعض اهل الجواب من معانيها المتقدمة لغلبة المعايير **قوله**
 قلنا ذكره صنف هو نقل عن المصنف هو فان قيل كيف يصح قول السليمان الجزم بغيره وقران الانسان لا يوجد بدون
 الراس والرقبة فان هذا وجب ان يكون الانسان وهو الكل مستلزما للجزم وهو الراس والرقبة قلنا لا فرق بين
 الملازم مصطلح اهل الجدل بل يزيد مصطلح اهل الحكمة والبيان يريدون طوفا من الماهية لوانها فيها فيقولون انما هي
 لازمة لها بية ولا يقولون هي لازمة لها بية اهل البيان يقولون المعنى لفظ الطيق على لازمه والكل في لفظه بغيره
 وقد مر في المتن ايضا ان الملازم اصل الملازم فهو اذا عرفت هذا لم يرد من الرقبة جزا لان لا يوجد الانسان
 بدونها فيكون كل واحد منها اصلا فيكون لازما واليد ليست بهذه الهيئة فلا يكون لازما انتهى **قوله** المستلزم الملازم
 بهذا المعنى كثيرة كلام اهل العربية قالوا لم تحصل له لازمة بغيره الا استفهاما قبل المسحوف عليه لازمة منها ولكن لازمة
 للنفوس الباردة لازمة للحرارية والجزم بغير ذلك هو ان لا يهتمة واما النفوس الباردة والجزم بغيرها ولا يوجد معها
 ان الملازم منها بالمتعلق هو وهو علمها حقيقة المعجزة بالعارضة بجميع افعالها لان الملازم منية اذ الملازمة
 والملازمة بغيره فيكون منية قولهم هذا لازمه لذلك ان الاول لا يوجد بدون الثاني **قوله** فانهم يعينون ان
 يمكن ان يقال ان هذا اتصاف الملازم بالمتعلق السابق بالي لازمه وغيره لازمه بالنظر الى الملازم مصطلح اهل الجدل
 اعتدوا اهل علم اصطلاح اهل علم آخر غير متضمنه ان يمكن ان يكون هذا المعنى ايضا مصطلح **قوله** لا يقال ان ملازمة
 العلم بهذا السؤال مني على الاعراض عن السابق لانه انما يتم بنا على قولهم في الملازم منية انما لا يمكن ان يصح قوله كل
 ملازم فهو محتاج لانه منية انما لم يكن يتحقق بغيره ان يكون محتاجا اليه يتحقق وقد قلنا منية الملازم سابقا

ومنه في كثير من كلام المنصفين تحقيقه وتوضيحه لئلا يظن قولهم انما يرد ذلك لو اريدوا انهم انما على تقدير كون الجواب باللام
 ما انتم انكافكم عن الشيء لا يصح قولكم بلزوم فهو محتاج الى الازمة فهو متناه انما انكافكم ليس عن الاحتياج ولا مقتضى
 له ولا فيز من ان يكون ملحقا بالآفة محتاجا الى الملحق لا يتدبر قوله حصول المشق في الغنى بل نعم من حيث شئيل
 حالين في محله من تشابهين كما ذكر في اول الفصل قوله سواء كان الكلام خبرا او نشأ او إشارة الى رد ما قيل
 من ان المحلة مختص بالخبر والامور المنهية لا يجري في التعود الى الاتفاقيات على ما في الكشف الكيفية قوله انشأه
 الى ما ذكره في اول السلام حيث جعل السببية مقابل الاتصال المنهية من حيث كونها من لوازم الاتصال العصور ولم
 يذكر غيرهما قوله كما بين السواء والمطراى السحاب والمطر فان كل ما عاكس فهو سواء او يقال ان الاتصال العصور
 بينهما على الطرف فان نسبتهم نزول من السماء وتناوب في المكان في الحقيقة فلهذا كان السحاب وما وقع التناوب
 انزل من السماء قيل في تفسيره واي من السحاب او من جانب السماء قوله في معنى المشروط بالاتفاقه على ما في كثير
 من النسخ وهو الموافق لما سيجي في كلام الملائم بعيدا عن حيث قال لا هنا لا تصح كل وصف بل معنى المشروط كيف
 وفي بعض النسخ المشروط بطريق كما في المتن بينهما وبينه لا يفي بغيره فلهذا كان المشروط لان الملحق انما هو الكيفية مشروطة
 التصرف لا الكيفية بلغة الذي اعتبره الاتصال بل ملاه في الاستعارة لكون ذلك المضمرة مشروطة بفصلها عن ان
 ينظر كيفية مشروعية وما قيل من انه محمول على الخذف والاتصال والتقدير في معنى المشروط فليس شئ
 لان الاستعارة قد يكون باعتبار الاتصال فلو نفس معنى التصرف لا في قوله كالحوائج الملوك ان كان معنى قوله فعل الدين
 من قوله ومضى الملوك لا فعل ولاية التصرف وكذا الكفاية والحوائج متشابهان في اعتبار احدهما لاخر فلهذا السببية
 كاستعارة السرا والملك فان معنى السببية لا في غرضيهما فيكون البيان قاصرا بخلاف قوله في معنى المشروط بالافقية
 فانه شامل لافقية الاستعارة بحسب الغرض ايضا لما سيجي من اسماهم من ان الغرض قد لا يتم مقام المشروط في
 عليه انه متغير المشروط ومن هذا يظهر ان قول المنصف هم واللازم اليقين التصرف المشروطة هم محل ناطق قوله كيف
 مشروطة كيف اذا وقع بعده قول السببية بنحو كيف يقوم زيد فهو منسوب المحل على الحال فواجب شيئا على الازمة مشروطة
 ان يكون صفة لصدة لصفة القول فيكون نحو كيف يقوم زيد قايما حاصلا على اى صفة تقوم زيد فواجب سرى
 مثلكا انما هو ذلك لكونه موصوفه بمقدار الاداء هو لفظي الصدارة بحسب الاصل وان اسلمت عنه الاستفهام
 في مثل هذا المقام اذا وقع بعده بالسببية بنحو كيف يقوم زيد فهو محل الرض على انه خبر المتبدا وخواب صحيح مثل ما بين
 قبيل الاول وجبته شره صفة للمشروط لكونه معهودا ونينا في حكم الكثرة كما في قوله لقد امر على التميمي قوله

مصلحتهم اذ لو لم يحصل الاستدلال ان الحكم شرع لمقاصد معينة ودونها كوجوب النفقة والاستدلال في الحقيقة
والاجتناب عن السفاح وجريان التوارث وغيره بالملك انما هي ثبوت تجاوزه ضرورة تحقيق هذه المقاصد شرعا
لغيره يثبت عنها لانه لا يمكن فاعلة عبارة عن بعض الحكم الذي يدل على الاتساق بينهما في اطلاق مصلحتهم
الشرعية فانه يثبت من هذا الزاوية والتلفيق بين الشك في وجوب الاتساق بينهما كوجوب الحنف واليه وسائر الاغلاط المتقدمة
للملك لا يثبت عنها خلاصه الانتقال عنها اليها ليعتبر عن افاقه المقاصد التي هي معدة والمقصود في الباب
فان لم يقبل ان لفظ المجاز لا يجب ان يدل على حيز او وصف المفعول بل على حصول المحجب انما لا يسلم انه شرع لها
بل هي ثمرات وفروم وهو يثبت عليه وهو مفهوم لبقا بلايه وهو لها عليه ما به ازاله سيده وهو الطلاق فان كان
وصفه ثبوت المصلحة هي مشتركة بينهما اسي غير حقيقة بالزوج لم يكن ما يثبت مقابله لوجوبه بمقتضى بل زوج ولم
يكن ازاله سيده فاختاره وليس المراد من قوله مشتركة بينهما كذا هو احدتها مشتركة بينهما بان بعضهما لهما وبعضها للاحد
هما وليس مقصدا بالزوج ليكون ما يثبت بمقتضى بالزوج ولذا لا سيده فاختاره وقول ان العلم بزوج مقابله بالزوج
الحكم بنبي على التحقيق فلا يردنه جعل في استدلال الشافعي من المصالح التي عليها ازاله للاحد ولها وصفه وليس
حاصلا كما قد علم ان لم يثبت المصالح المشتركة والا لما كان مستمرا على المصالح المشتركة لزوج وهو كما علمه واطلاق بان
المصنف لم يدركه وهو مضافا للاحد مشتركة فقط وقد عد المصنف هم منها ليعتبر تخصيص الدين لا يتبين منه عين
الاجتناب عن السفاح انه كونه الحسن لان السفاح عبارة عن الوطئ الحرام وتخصيص الدين او فاعله في الجرح والاحتكام
فهو تسليم الاحتراز عنه وعن النظر وليس التعديل الحرام وغير ذلك قال المصنف هم واذ اصرح لفظين لانه لان اى
السفاح والشرع يوجب قوله وتماثل ان يقول لانه ليس الجواب عن الاشكال بعد تسليم وجوب رعاية المصالح المتعدي بان
ليس منها ما عدم الملك بسبب رعاية فنيان بل لا يجوز والتلفيق قوله معتبر في هذا العقد الطاهر لقول في
معنى يدين لفظين اولاهما كالم العقد لان لفظين ان المراد معتبر في هذا العقد الاول لفظين لفظين بل قد عرفت
ان ليس بهذا الحقيقة في العقد الملك ما سواه من الازدواج والتلفيق وغيره ولكن من المصالح ثمرات وفروم
غير معتبرة فيه ولكن ان يقال ان في مجموعها فهم قوله ويمكن الجواب مثل هذا الجواب وما فيه من انظر في
لفظ قيل قلنا قوله وهذا المعنى اى لا يطلق قوله لم يتبعه العقد مخصوص بالوجهية مثل ما سبق انما قوله
وهو في نظر وجهه ان لا يطلق الا يكون قيد او امتحان لتعيين كذا ذلك قوله بل الجواب انه نحو الظاهر شيئا من السابق
ان جواب عن تماثل ان يقول وليس كذلك فاعلم ان يقال انه اضر من المصنف اى ليس الجواب بلسان

في كل حال الملك لا يجرى له في الوضوء ولا في غيره من شئ

من لا يصح من الشبهة جواز ان لا يصدق على كل ما يشترط فيه

المراد من قوله بل الجواب انما هو الجواب عن الاشكال

منها وقوله لما قلنا القليل لتغير به عد الشئ على قدرتها وادنا فيقيم بنفسه على هذا الخبر من الاصل فانه لم يمتد
 ودين وعنده الاكتفاء وفي تفسيره لا يصل على الخبر الاول ليس بولي كما ذهب اليه في هذا القول اي في التفسير
 اما حذف عن الظاهر فلا معنى لكون القلق الذي هو وصف في الشخص فهو ما عارض قوله موطنه في انتموهن
 كمنه لا يمنع ان التخصيص من عدمه لا يمنع هذا البعد واعتباره له الا انه لا بد من موطنه للمعنى الذي لا بد له من عرض منه فذلك
 الغرض من المعنى المحقق معناه فلم من ان يكون غرض من نفسه او من وضعه فانه قد قيل من ان ازالة الملك
 سبب لانبات القوة كما يحكي فليس الاول غرض من الثاني قوله بالوجوب رعاية عند استعادة الاطلاق والمنعولة
 ليعلم انها لغرض من معنى لغوي بحيث اعتبر ذلك المعنى في الوصف الشرعي وكيفية مشروعية فوجب رعاية سببها عند استعادتها
 لان معنى الاستعادة في استيفاء المشروعية لا انفصال في معنى الشرع وكيف شرع هو على هذا سببها فيمكن ان يطلق
 نقل الى مذهب فقه الشكاه لا يخفى الى انبات القوة مراد في قوله الاول وكيفية مشروعية ازالة الملك في القوة
 فلا تشابه بينهما فكيفية المشروعية وليس مراده ان رعاية المعنى المعطى وجهته في استعادة كل لفظ فنقول بحسب المنقول
 الذي يطلق اوجه ودون المناصبين المعنى اللغوي وهو معنى كما توهم لانه لا بد في مثل من نقل محبة ربا
 حرره فانه ما قيل من ان معنى ان يصير اختياره لا يطلق باقائه الغرض هو ازالة الملك تمام من العتاق وهو
 انبات القوة لانه كما يكون الانفصال في كيفية المشروعية لان المعنى اللغوي معناه في العلم به فانه قد قلنا
 فيه اقام قوله كونهما اى الموجود كالبابى والعتق فنقل في الشرع الى انبات القوة فيه ان العتاق هو
 منقول الى الانبات بل الى نفس القوة كالعتق والمنقول اليه انما هو الاعتراف وانه لا يلزم قولنا نقل لو كان
 معنى الاعتراف وانبات الوفا بل قوله خلافا بين المغنيين اى تشابهها حقيقة واما التفسير وان كان
 قد ينزل التعادل فقرة التناسب لانه انما يكون متغيرا او نهك او شكاية مثل ذلك لا يجوز في مسائل الشرعية بل
 انما يثبت في المقامات الخمسة قوله او ليس في وسع انبات تلك القوة لانها في مقابلتها لرق النعمى في
 حكمي ثبت في المملوك حق لادته جزا لا يستكانه عن عبادته واقباله له بخلاف ازالة الملك فانه يثبت بصدقه
 عن المالك لطريق الاقفا كما يصير اشارة لم بعد هذا فانه قد قيل انه لم يصدر من المالك الا قوله
 اعتقت فحجب الشرع به القوة ثانيا بهذا القول كما ازالة الملك ولا يتصور ثبوت الازالة منه بوجه آخر فنقول
 بان الازالة صادرة منه ودون الانبات حكم كما في قوله ثم يشرع عنها لبا سبها فان الشرع اسند الى السلطان
 من ان يملكه هو الوسوسة قوله او لا يصح من الاعتراف الخ اى لا يصح تخصيصه الا بهذا فلا يخفى ان صبا

التليين من ان كلام من العوام لغيرهم انهما جارا ومنه لغيرهم انه ثبت له تحقيق بالاحد وهو لغيره اثبات التوجه المحقق
 ولا يخرج على ذلك التوجه في بالنسبة للقوة المخصوصة بالاحد والقوة لغيره لغيرهم فلهذا ما علم من التعلق والرق
 لا يتجزأ ان اجماع هذه التعليلات متجزأ عما لا اعتاق مختلف فيه بآراء على انه لا تملك ان يكون لهم منه وهو من
 الحقيقة مما اثبت القوة لانه صادر من التعلق وهو عبارة عن القوة اجماعا ولا لا يخرجى التعلق فلهذا مما عرفت عن اثباتها
 سواءه ان السبب متناهى للعوام وهو من سبب مما جسيمة قليل من ان عدم التعلق من الاعتراف ان الازالة لغيره على ما
 ليس بشئ لا يثبت تسليمها ان ليس المفهوم منها لا يدرى اعماد كونه الازالة منهم ولكن جهة هو موصلها ثم لا يخرج عليك
 ان قوله اولاً لغيرهم المسمى قوله ولا يصح سنده حقيقة الازالة للمالك فانه انما يصح في انما هو الحكم الى صنفه
 الاول مقيد وسند للمعين المذكورين لقوله يكون للفظ الآخر فان عدم فهم غير ذلك للمالك من الاعتراف على
 وشروطه عند سنده لثابت القوة لانه ايضا سنده لثقل ما ساء يمكن ان يكون سنده لثقله بحجته اى لثقل
 انه محال ان لغيرهم منه مطلقا الازالة وهو لا يصح سنده الى المالك فلا يجازى له لاسناده الى السند وقوله يكون اللفظ
 متصور على قوله ما ذكره من نحو الجزأ بما يخرج منه انقل ما ساء من منتهى المخصوص فلكونه متصور عنه من حيث كونه
 وان كان مقدما في نفسه هو لصاحبه لكونه علاوة لان المقصود بالذات هو منتهى انقل المخصوص ومنه اصل نقل
 امر اياه عليه فقدر قوله لا بد من اثباته لم قد عرفت طريق اثباته فانه من انقل اليه ما ذكره في اصول فخر الاسلام
 والهداية والنهاية والحكاية وغير ذلك قوله وكان اثبات القوة لثقل التعلق على ما هو من بيان المصنف وان فقد
 عرفت اتفاق ان ليس دليله مجرد النسبية قوله معناه اثبات اى معنى هذا التصرف الذى هو الاعتراف قوله
 فليقل لعل وجهه انه يمكن ان يكون مجازا المجاز بان يكون الطلاق مجازا من الازالة وهو من اثبات القوة
 لكونه سببا لقوله ثم ولكن لا تلو اعدوه من سرفان اسر مجاز عن الوطى لانه لغيره غالبا فى السند وهو فى العقدة
 لانه مسبب عن المصلحة لا تلو اعدوه من عقد كحاشى ومثل ذلك كنيته فى كلامهم من بابا جعل المجاز الاول من بابا التحقيق لثبته
 فى غير ما يشره قوله ان يكون مستند له لانه لا يشجاء لا بد من ان يقال الام فى المستند له للعلية اى الذى
 يتغير بسبب ذلك وهو وجه التثبات المستند له لانه لا يكون لانه لا مستند له لانه
 المشبه كارجل الشجاء بالنسبة الى المستند فى المحلول المستعمل مستعمل لثبته مستند والمفعول المشبه به مستند
 والمفعول المشبه مستند له او يقال انه منى على نيب السكاكى من ان اسعدا فخر رتب اسعدا فخر الحامى مستعمل فى السجاء
 وهو لا ومنه كما ذكرت سابقا قل قوله يتقى فوه تامل هو حق الولا الذى هو اثر الملك السابق بشرط الاعتراف

فيكون منزهة لا ياراه حقيقته بل يشبهه الى اذاته القوية لانه لا يراه الا من هو قوا ليعلم ذاته ولا يراها البعض الاثارة
 في اذاته القوية ايضا بل يشبهه كواثر الرخوة في الرخوة وجوب لا ينفقه ويوجب له الحكم لغيرها لا ينفقه بل ينفقه
 واحدة تتخاف حتى لا لا يراه قبل اذاته القوية ينبغي ان يكون اقوى او ملك الرقبة اقوى من ملك الحسنة
 لا يستطيع ان لا يملك من نظري لا يملك من حجة وقيل من ان التام له ملك الحسنة ليعلم في حجة المستند منه
 الملك الذي يحصل بالحكم ليس بشي لان هذا هو وجهه حب لكشف ايراد على المحرك سمي فلا يصح حب
 من يعلم قولهم ان المراد بالمراد هو المشكك ان اذاته القوية يتقبل من اذاته الملك في الحجة قوله تعالى
 ان يقول الخ فانه ان الاختلاف في ان الاستقارة فانه تها المعالجة في وجه شبهه هو لا يصح محجود اطلاق
 على التاخر جعله هو ذاته كما انما يمين فيه نوع شبهه احد سائر الاثر اذا اراد جمعها فهو وجه شبهه فقط
 سورة الفوس بالصبر وكسنة اذا اراد فهو ميزه من مظلم اكثر من غير قصد الى المعالجة في وصف سورة الفوس
 والامتناع سورة الفوس ولكن قد حقق في موقعه ان ليس كل تشبيه يبنى الاستقارة وقد صرح في المطول في تقسيم
 الاستقارة بحسب المحامد وجوب كون وجه التشبيه في مستند اقوى وهو عرف لكن قال في كشف الكبر في مقالة
 الاستقارة الكفاية لشبهه بوجه الاصيل حاله والحوالة لشبهه بطلان الاصيل كفاية لقها بها في المعنى والوجه ذكرها
 منها الوضعية والارث وقلل ان كمالها استحالة بعد الموت وهذا في هذا المعنى بيان فقل قولهم جعله
 هو كذا في كثير من المعنى وفي بعضها لما ذكره كلمة هو والظاهر ان لا يمكن قد جاء في كلامهم وقوله لا يشبهه
 موضع المنصوب قوله واحد من القوي ومن ههنا فانه البعير لنفسه وانما فاضل بيان المدة وهو اصل الاجرة
 بعينه لانه لا يحل ليس محله حقيقة البعير الاجارة لا يدعيها من كمالها ولذا لو ترك واحد منها في صريح الاجارة لم يصح
 على رواية البزدي قوله ولو قال لعبت بك الهوى اذ افاض في المعين غير المحذور لم يذكر المدة فيقيد بها وان
 سمي جنس العمل وان ذكره بان لم يسم فظاهر واثبت فيه ان لا يسمي بذلك فيعتقد اجارة قوله معتمد شرط
 المجاز الظاهر فيعتقد شرطه او لاعتد المجاز فيعتقد شرطه قوله على الحقيقة الفاعلة ليس له من بعض المنة المنة
 لكن هو المشهور ان البعير الفاسد ليس بعض معنى البعير هو قوله لكنه ناقص لبعض افراد المشكك في حقيقةه ولذا
 لوجب الملك لبعض البعض والعمل على الحقيقة ولو فاعلة فاعلة من المجاز قال المصنف مع حق لو فاعلة الاجارة
 اذ اذكر في العقد الحقيقة بان قال اجرت مناهة الدار بشرا كذا المصنف هو رواية البزدي وذكر في المحظوظ
 يجوز كذا او قال اجرت لك او لك ذلك اذ قال اجرت لا يجوز لان القياس فيه عدم المحذور لكن المشهور

ورد بجزا فيما اصاب الاحارة الى العين او المنفعة والحق بها كل لفظ لا يختص بتلك العين كالبهية والبيهة
 قال المصنف بل لان المنفعة المعهدة انما هي في الشيء ان لا ينقصد لفظ البهية والتلك المضافين الى المنفعة
 الضياء والاجزاء انه ينبغي بها الا ان يقال دعوى الاجزاء عند الامتناع يسلم قوله بقبول الحقبة اما الحكم فقط
 او بدونه قوله وهو في البهية اقوى لعدم احتمال الرجوع بدون رضاها الآخر قوله وهو في الغناق اقوى لانه
 ان ذلك الملك الرقبة وهي يستتبع ازالة تلك المنفعة العكس قوله وهو في البهية اقوى لانه لو لم يكن المنفعة من ملك
 الرقبة قوله فلان ليس الاستعارة انما هي انما هي انما لا استعارة عبارة عن المطلق المشبه به على المشبه واما
 اذا كان عبارة عن المشبه به وادارة المشبه به فكل ما يعوضه لغيره على احوال في انفسه غيره قوله على ما ذكره المصنف
 فاليتق لانه اعتبر في ذكر السبب وادارة السبب لان يكون السبب محض صفة لذلك السبب لا يتوسطه امر اخر
 يرا منه البهية المحببة لكونه مسببا في ضمنه فكم ان يذكر الاشتراء وادارة ملك المطلق لكونه مسببا في ضمنه الملك
 الذي يحصل بالبيع فيه ان اشترت عبدا فهو حر يكون الاشتراء مجازا عن الملك الذي يحصل بالبيع عند المصنف
 فلا يتق اذا ملكته وعند الحبيب عن الملك المطلق فمتيق مطلقا فاقدم قوله وهو لا يحتج في ملك الحكماء المحبين
 الظن في الحكماء وملك الممين كمنه الكشف قوله واعلم انه اذا وجد الحق في ضمن الاقراض سطره
 وذكره هنا بطريق الضابط ثم افادته ان يكون البهية مجازا عن الحكماء كما ذهب اليه صاحب الكشف وادارة
 عنه كما ذهب اليه المصنف واما في سببها قوله فاجيب بمنع الملازمة فقل فيه اعترافه بدعي الخصم من ان مجرد
 اعتبار النعم لا يكفي في استمال شخص المجاز بل لابد من السماع وهو ليس بشيء لان التزامه انما هو في انه اذا وجد الحق
 المعقب لكونها وعلم عدم المانعة يصح استعمال المجاز او لا المانعة فيقول هو يشق فيه الامثلة المذكورة لعدم التجاز
 العلم بعدم المانعة عند عدم العقل ما بين من ذاك وانما يتم فرض تعيين المانعة اذا المانعة
 يكتفي بها القدر قوله وتماثل فيه المروءات في فعلها الى ما شاء فانهم ما قبل انه يلزم من يجوز استعمال النعمية في النعمية
 مثلها لعدم شجرة معروفة تأكلها في ذلك ولو وجدت المجاز قوله لا خلاف في ان المجاز لا يرد ان شرط الخلف
 الغدوم الاصل في الحال هو امکان وجوده في نفسه اذ لو كان حاصله لا يعتبر بخلاف ذلك لم يكن ملكا لما كان له
 خلف اذ لا فائدة من امتناع الصيغة لانها من الاضافات كذا في شرحه وبعثه وكشف قوله حتى يستوفى المجاز
 امکان المنفعة الحقيقية اي عدم المانع من منقطع النظر عن الامور خارجة عن الكلام قوله وعنده الحكم حتى
 يكفي صحة اللفظ في قبيل التشكيل عليه بمثل اعتقاده قبل ان تخلق او خلق لكونه صحيحا حيث امر به في قوله

شيخ الاسلام

المتوافقا وحسب عنه بانها انما لم تعد صحتها حقيقة ولا معيارا لاختلافها البني لا كبرسنا فانه صحيح من حيث اللازم
 اجتمع محمد بن علي بن عبيد بن حماد بن عيسى بن ابي ربيعة بن ابي لم يفتق ثم قال بعض المشايخ انه على القول
 بالنية وكثيرا ما تشبه محمد بن حماد بن عيسى بن ابي ربيعة بن ابي لم يفتق ثم قال بعض المشايخ انه على القول
 وحيث يمكن الجواب عنه باسبق قوله معروف النيب واما مجهول النيب فان كان صغيرا لم يفتق ودينبت النيب
 البنية وان كان اكبر فهو البنية على الخلاف فقيده معروف النيب بالنظر الى الاكبر شيئا لثباته في المراءى من حيث يكون
 بحيث يولد مثله لثباته الفاعل الصحيح الكلام عنده وصحة الحكم عندها او يمكن ان يكون مولودا بمنه بالوجه بالمشبهة
 وان عرف النيب من غيره قوله لا يقال الخ لانه ليس من قول المصنف ولو كان المولد انخر لو كان المولد
 ان هذا البني خلف عن هذا وهو مخالف لما هو اصل عندنا وهو هذا البني لاثبات النبوة ليكون المخالفة في
 الاصل فلفظ لان الفروع هي عندنا هذا البني لاثبات النبوة وهو متفق عليه فيكون من قولنا في الخلاف يكون في الاصل
 والفرع هي محمول على معنى انه مخالف لما هو اصل عندنا وهو ثبوت النبوة لان الاصل عندنا هو الحكم باللفظ عند
 البني فيكون المخالف عندنا هو ثبوت النبوة وحده هذا البني فيكون المخالف في كل منهما قوله ففند بها الاصل ثبوت
 النبوة لفظ لان الحكم المحمدي او الحقيقة عندنا هو ثبوت النبوة لان لفظ لان اعتبر حكمه صلا هو الذي اعتبر
 لفظه اصلا وهو محمول على حقيقة ثبوت النبوة وهو الحكم المحمدي او ثبوت النبوة فهو حكم حقيقة لهذا البني هو
 لفظه ليس عندنا اصلا بل لفظه هذا هو قائل قوله لان نقول هذا لازم الخ لانه ان الخلاف بين الصليين في
 ما ذكرتم باعتماد ان الاصل عندنا هو الحكم عنده لفظ لازم على التقدير الثاني البنية فلا يصح قوله والخلاف في الجهة
 فقطمنا الخلاف في كل منها ما ذكرتم لازم عليه لان الاصل عندنا هذا البني وهو مخالف لثبوت النبوة فنبطلتم
 المخالف في الفرعين كما ذكرتم فلا يكون الثاني الذي كذبتم في ان لغير السوال الجواب ليتطابق قوله لان الاصل
 عنده هذا البني وحيث لا يمكن ليل لان هذا البني البنية مخالفا لثبوت النبوة لان الاصل عندنا ليس مخالفا له حسب
 الموجب بل حسب الحكم قوله والحقيقة هي في الجواب فان السابق لنقض هذا بل ادعى المقام قوله وهو قوله
 وجب البصير الى خلفه العارية فيما رايناها من نسخة اصول فخر الاسلام صا منقلا الحكم استرازا لم نقل بالمعنى
 ادعى نسخة عنده كذلك قوله اخر ائمة علمكم نقل او عليه وجب وعلم لم نقل بمحصل المقصود قوله وفي نسخة لانه
 ان الحقيقة حقيقة علماني الكشف لكبير ان الاستحارة نقل وهو لا يتصور في المعنى الذي هو قاسم هدية المستحار منه
 وكذا صفة لان صفة الشيء هي القائية به فكيف يقبل النقل عنه وانما يتصور النقل في اللفظ لا في المعنى انما المشاهدة

نسخ الحكم

لا يجوز له ان يكون له

المتبادعة التي في الاسد لا ينقل الى الانسان ولكن اللفظ ينتقل فخرقا ان الحقيقة اصل في الحكم لا غير انتهى يعني ان
 المستعارة منه هو المعنى اتفاقا فلا يتصور النقل على هذا الا في اللفظ فالحقيقة هو اللفظ والحقيقة انما اعتبر صلا من حيث
 كونه حقيقة فخرق انها اصل في الحكم اللفظ فقط والمراد بالاولى الصواب وهو ما يخرج من ان المتبادر ان الحقيقة
 بحسب الحكم اللفظي اصل قوله وذكر المصنف في استدلالها اعلم انها شرط امکان الحقيقة وشكافية مرة مرساة
 وتارة مثل اختفك قبل ان تتخلى واخرى بالتحفة بين الحكمين بناء على انه لا بد للخلف من صحة الاصل اتفاقا لم يتخل
 لها لا ثبات الخلفية بينهما تارة بالمشهور واخرى بالذكرة المصنف ثم فلا يعكف الخلف بين المتعاقبين فهو ذكره بصريح
 ليس دليل الامكان الاول بالذات بل بالخلفية بين الحكمين بتوسطها والذرا في التوصيفات فيكون الامكان خلفا
 الخ وفرض عليه قوله فلا بد من امکان فمخ قوله لتوقف المعنى المبني اى بصيرورته خلفا عنه وكذا المراد من قول
 سوان مبنى المعجاز الخ ان مبنى المعجاز لا الانتقال من الملزوم الى اللازم فيكون الثاني خلاف من الاول فلا بد من
 امکان الاول صحة في نفسه قوله واجاب بان الانتقال الخ حاصل ان الانتقال الى اللازم متوقف
 على فهم الملزوم معناه ان اذا اطلق اللفظ فهم الملزوم فاذ لم يفهم ما لم يحل عليه يريد هو لا لا لازم بتوسط العلة
 فيكون اصلا من حيث الفهم هو متوقف على صحة اللفظ لا على صحة معناه في نفسه فتصوره لا على ان العادة بيان
 لنفسه فلهذا يستدل بخبره لو توقف على ارادته وكان اصلا من حيث العادة لا حقيقة في صحة معناه في نفسه و
 ليس كذلك بل التوقف انما هو على الفهم فلم يفرق بين الفهم والارادة فلهذا من قول المصنف وهو ان التوقف
 على ارادة الاول لا يجب امکان الاول اى اذ لم يتوقف الانتقال على الاول من حيث الارادة لم يكن اصلا
 من حيث الارادة فلا يقتضى امکانه في نفسه وصحة قوله لا يمكن صحة معناه اى في نفسه متوقفا على شرط
 والافهم الامكان بالنظر اليه لم يعلم عندنا فخلاصة الخلاف انها لا يبدل اليه من الحقيقة الى المعجاز لا فاعلموا
 فلا بد من امکانه في نفسه وصحة محجبه هو قال يعيل اللة لا فاعلموا بالنظر الى ذاته في نفسه قال المصنف ان من
 شرط صحة الخلف امکان الاصل اعلم ان تصور الوجود جوار الصدق شرط صحة الخلف والنعاد عند النظر في خلاف
 اى يوسف عولها ان البين انما يتعد لغيره اصل فلا بد من تصوره ليتقد في حق الخلف وهو كسباب الكفارة وله
 ان امكن القول بالنعاد وهو جوار اللة على وجه يظهر في حق الخلف فقط وهو كفاية فخلاصة دفعه لا فاعلموا في مسئلة
 من السامع يتقد لتصور اللة كمكان ان خلاصة اللة في حق بعض الاوليا ويحيث في الحال اتفاق ان
 لم يخلق وفي مسئلة تكون لولا المذكر اليوم لا ما فيه كما ذكره المصنف ثم بحيث عند في الحال وعند ساء لا بد من شرط

الاتفاق فالتمسك بمثلته الخلف انما يصح من قبل محمد بن قائلون قوله ان التمسك المتفق عليه من التمسك والامام
 لا ينبغي وبني قوله اذا كان فيه ما لا يمسك الكون لما يقيد باليوم مثلاً او مطلق وعلى التقديرين ليس في
 الكون ما كان فارق قبل السيل فهو التصور الثالث الاول لا يحث عندنا وعند ابي يوسف هو بحيث لكان
 في الاولين اذ منعه اليوم في الثالثة في الحال وفي الاخرى بحيث في قوله جميعاً في الحال فابو يونس لم يفتكر
 المطلق والموقت بل في التوقيت التوسعة الارض لا يحجب الفعل الا في آخر الوقت فلما بحث قبله في المطلق يحجب البر
 كما في قوله قد عجز بحيث في الحال مساهاً فافهمنا ما اذا وجد الماء وقت السيل ثم ابرق بان المطلق يحجب البر
 كما في قوله فاذا ايجبت في يمينه انما في الموقت فوجوباً ما هو في الخبر والاخر من الوقت وعند ذلك لم يبق تحليله لعدم
 التصور فلا يحجب البر بطل السيل كما اذا عرفت انه اذا في هذه الحالة هذا اول ما كان في صورة اراقة الماء وشبهته مكان
 الاصل وحادثة الماء في الكون ذكر في السائر وقد فيها تقريراً بوضعها فاقبل ان ايراد اسما الحجاب غير موجب
 غير موجب بل ان السيل المطلق اذا كان في الكون ما فارق بحيث بالاتفاق كمثل قطب البحر قتل الميت كما ذكرنا
 فلما جد ان يقال ان المراد فارق قبل زمان السيل الشوب وادكرنا هو فيما اذا كان الارقة بعد ذلك لكن في
 سنودهم المحدث انما لا فرق في مسألة الكون عند سائر ان يوجد وقت السيل مقدراً بكميته ان شرب ادم لم يوجد قوله
 وهو ميت على ما علف عالم مونة لانه لم يعلم لا بحيث قوله على خلافه لانعتدت فان ما انعقدت عليه هو ان كان
 الظاهر في بعد الارقة الموجود هو الامكان الذاتي قوله لا تقتل الشخص ان احياه الله انما بحيث في هذه العقدة
 في الحال للبحر العادي كما مر في المعتبر لا في مقتضى المقتضى عدم بحث اصلاً قبل غلق الحجة قوله كونه
 اي بغيره المشارة الى كونه متعيناً بحسب الوجود الخارجي اذ الكون الذي جعل في قوله مشار اليه في ما قيل المشارة اليه
 هو الكون لا المادة بشرط انما يقتضي عدم الماء الكون ما قيل من ان المراد الاشارة التي هي في البصير المستبينة
 ليس لشيء لانها معنى الاشارة الى الوجود الذي لم يلب وهو لا يقتضي الوجود قوله على انه استارة اليه لا بان يقتبر
 المسحوق منه الابن الذي كان ملوكاً فينطق ليصبح قوله هو يفتق حين الملك ذلك كلاً في ازلت حاجته رجل
 ثم ادعاء فقبل الدعوة كان الولد ملوكاً بعد ما يفتق من حين الملك وثبت النسب قوله وهو في الاس
 لقوى وبنه سائر الابن الذي ذكرنا مساهاً وكونه بعد المشار اليه مشهور بهذا الوصف غير لازم كما في قوله
 في الاستقارة اشتراكه في الوصف لا في تعاريف بل بعبارة الاستقارة في الوصف لا في تعاريف الا في تعاريف
 قوله لان النبوة من اجاب المتفق كما في صورة ولما في الجارية قوله هي ههنا متاخرة الزمان متاخرة اوردوا في

الافعال

الافعال

الافعال

لعينه ما يوثق ان لا يورد ان ليس السبب بينهما البتة فقط بل هو الملك في بعض النسخ وهي اذ كان متأخره قد
 اشار الى التيقن خبره محذوف اى حاصل قوله والحكم في هذه ذات وصعين الخ لانه اذ كانت الحلة
 منفعة مكتوبة من جزئين كل منهما منفعة لشئ قوله فالحكم المذكور على الخبر اقيم قائداى ان جعل فلابد ان
 المنفعة الخ وكذا قوله فهو كذب قوله ولم يسطر اى قوله غنى على اذا اكره عليه علم انه اقرار لانها اذا اكرهه لاي
 صحتها التيقن بل اقراره وارجاهم حيل اقول هذا السبب خبره عن السائق المذاق قوله وان جعل مجازا
 لا اقرار الخ لانه ان جعل مجازا لا اقرار عن الحرية والتيقن من جميع الملك فهو كذب محض لانه لا يثبت الا
 بالبيعة او بالاعتاق والادل مستحيل والثاني لم يوجد له من اقراره من اقراره فاعلى الاقرار بالاعتاق
 وبه علم لم يوجد له من اقراره بالتيقن وهو جازم لان الاعتاق لم يوجد وهو مستحيل لكن الاول هو المناسب
 يجعل معناه يثق على من حين ملكه في الاحضار الاظهر في الجواب ان ليقال انه مجاز عن الاقرار بالتيقن وهو ثابت
 مطلقا بالاعتاق فان وجد لا يثبت الا يثبت قضاء فقط اخذ بما يدل على اقراره او ليقال انه مجاز عن الاقرار
 بالاعتاق فان وجد يثبت بدقيق احد فلهذا دويانه ولا يثبت قضاء فثبت به بالتيقن كذلك على هذا لا يخفى
 عليك فان في رتبة الجواب من الاطالة والالتفات في كلامه لشارح وغاية توجيهه لئلا يحيل قوله ان جعل مجازا على ما
 ذكرنا بل ليقال معناه انه ان جعل مجازا عن الاقرار بالتيقن بالبيعة فهو مستحيل وان جعل مجازا عن الاقرار بالتيقن
 بالاعتاق فهو غير موجود بان يحيل البيعة والاعتاق فثبت للمعبر به في معنى قوله في الجواب انه مجاز لا اقرار المستحيل
 الخ انه مجاز لا اقرار بالتيقن من حين ملك مطلقا لا مقيد بالبيعة البتة وهو البتة لا التيقن ووجه توجيهه لئلا
 يانه اذا كان المراد التيقن وهو لا يثبت الا بالبيعة او بالاعتاق والادل مستحيل فكان بالاعتاق والاعتاق لم يوجد
 فلا يصح الاقرار وهو المراد بقوله فان قيل الاعتاق لم يوجد الخ قل فان قيل يحيل ان يكون الخ لا بد من اقرار المصنف
 من غير نيته قوله وفيه نظر وجهه من التيقن كيف وقد روي الحسن عن ابي حنيفة فهو يثق في هذا المعنى بالبيعة
 وروي في نه السبب انه لا يثبت بدون النية لا احتمال الشفقة قوله وهي معنونه سنا لاحاجة اليه يجب ان يثبت
 معروفة السبب كما يظهر من مسئلة تقدير الحقيقة والمجاز وانا قيد به في الكشف لانه فيهم اسوال على الجواب عن هذا
 لا معنونه سنا فقولنا لانه لا يثبت في المسئلة المذكورة جواب آخر قوله هو غير مقصود والمعناه اى ان
 معناه والذات لان معناه غير مقصود وعللوا لا يقر من ان لا يكون المنادى به مستغنى عن الكشف الكيفية والذات
 المنادى لا تخفى والمنادى هو المقصود القام به ان كان ثانيا سكونا لم يحل وهو محمول والافان كان مالم يصح

ثبوت من جهة المفاد هي مثبت ايضا اختصا ونحوها لا فلا استحضار فقط. قوله فيقوم عليه مقام معناه اذ لم
 يمتنع ما لم يمتنع اذا سمعوا من ناداه لا يصدق في الملبس اذ لا يصدق ان كان مودعا بهذا الاسم عند الناس
 واما اذا لم يكن يصدق في اقتضائه لانه ناداه بوصف بملك ايجابه قوله الى المذهب المخرج لم يخص القولين ان
 كلامهما قل باوعدا ودخل المشبه في جنس المشبه به لكن على الاول معناه اذ عا وثبوت المشبه به حقيقة اي ما هو حقيقة
 ثابت له كما يمكن المخصوص فيكون اللفظ مستعملا فيها وصفه لا التصرف فيه عطف وهو جعل غير المشبه به مشبها به على المشبه
 معناه جعل المشبه به لا بوصف مشترك بينهما وادعا وان اللفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف ان له افرادا مستقبلا
 وغيره فترفعه فاللفظ مستعمل في غير ما وصفه له لانه الفرد المستعار بالقول بالادعاء حتى يكون لا كما راعه صاحب المخرج
 بل كما راعه صاحب المصنوع ثم قال المصنوع الاستقارة يقع في المية وليستعار الهيكل المخصوص ناظر الى المذهب المخرج قوله
 ليستعار لفظ الاسد بينهما وفيما سبق الاستقارة استعمال اللفظ في اللازم للمباين ناظر الى المصنوع فلا بد من تأويل النص
 كلامه بان افعال تقوم الاستقارة في المعنى معناه انه ينقل المعنى عن اللفظ او لا يدخل اللفظ عنه كالاسد عن الهيكل المخصوص
 باوعدا والله موضوع الوصف المشترك فيقول الهيكل المخصوص عن لفظ الاسد ويجعل لفظه موضوعا للشجاء او عا وشم
 متوسط بينهما الاستقارة والنقل لغير لفظ الاسد للرجل الشجاء لكونه فردا للشجاء الذي جعل موضوعا لفظ الاسد او عا
 فيصير فردا غير متعارف او ليقال مع قوله ليستعار لفظ الاسد يستعمل مقوله استعمال اللفظ في اللازم استعماله فيه باوعدا
 انه المشبه به لکن قوله في بيان الوعاء العلاقات فيطلق الاسد على زيد باقتداره شجاء لم يفسد المذهب المصنوع
 او على المخرج اطلاقه عليه باعتبار انه هيكل مخصوص او عا لانه شجاء قوله في غير ما وصفه له تخفيا واما بالنظر
 الى التاويل فانه مستعمل فيها وصفه له بالوصف التاويلي قوله واما عدم جريان الاستقارة في المقام الذي
 قدمه سمك من ان الاستقارة تقتضي ادخال المستعار في جنس المتعارف هو السرفي القام ودخل الاستقارة
 في الاعلام قل العلامة في شروحه لانه لم يوصف له في جنسية فكيف يستعارها باستقارة الاعلام فذلك لان الشرط
 في المجاز والاستقارة ان يكون الاسم متوقفا عن معنى وصفه لفظه وان يكون النقل لمناسبة بينهما والعلم
 لم يوصف له معناه لا لاجل منحه وباعتباره فلو نقل علمه سمي به آخر حكمين النقل لمناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول
 اليه فيتم المجاز والاستقارة في الاعلام وانتفاء الشرطين انتهى القول لما في الاستقارة من ادخال المشبه به في حقيقة
 غير متعارف ومن نقل لفظ المشبه به اليه لمناسبة بينهما في وصف يجعل حقيقة ذلك الوصف او عا وكلا الامور
 منتف في الاعلام لان معنى العلم يخص من حيث هو معناه اعتبر في غاية التحسين والتبميز مما سواه وعدم التعداد

قوله في الملبس اذ لا يصدق ان كان مودعا بهذا الاسم عند الناس

قوله في الملبس اذ لا يصدق ان كان مودعا بهذا الاسم عند الناس

[illegible]

عبدالله بن محمد
الحاج محمد بن عبد الله
محمد بن محمد بن عبد الله
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

ان خورنيد اسدا ناعدي تشبيهها الاستعارة لان الفعل تب عن ان يكون الذي هو انسان هو بعينه اسدا على
ما هو مقتضى الحمل فيلزم الاتساق جعل الحكمين وصفا حتى يصير اسدا الى المبتدأ والمصير الى التشبيه يعني انه لو
امكن جعله وصفا لكان المشبه متروكا كالحال ناطقة فصحة استعارته لانه لو امكن لكان الفعل اب اذا لكان
جزء غنيمة الايمان وانفصلوا بالحقائق كما فهم المصنف وادخل هذا هو منشأ غلطه ثم الما انهم بالاستعارة على اسقاط
من كلام الشاعر وهو ذكر المشبه فقد عرفت انه انما يكون بالثاني اذا كان منبأ عن التشبيه وهو ممنوع مما ان المشبه
هو الرجل الشجاع لا زيد كما حققه الشاعر في المثلول واليه ان يقال زيد رجل شجاع فينبغي ان يكون استعارته و
الحق ان الاستعارة ان كان عبارة عن دعوى المشبه من جنس المشبه فهو استعارته وان كان دعوى كون
دعوى انه من جنس مفرد واعلمها مسلمة لا يتغير عنها باسم المشبه فهو تشبيه لانه ليس فيه الا دعوى ان المشبه
من جنس المشبه ومن افراده بخلاف تعييت اسدا فان فيه دعوى كونه من جنس مسلمة مفروضة عندها
عنه باسم المشبه و اسند الفعل اليه قوله ثم لا ينبغي ان هذا النحوي ان لا حاجة الى المصير الى الاستعارة ولا يجوز
لصحة معناها التحقيق فحذف حرف التشبيهية انه خارج عن قانون المناظرة لانه استدلال في خان قبل على
كونه استعارة ثم اجاب عنه بجواب كونه استعارة بتأويله بالمشيقي فالكلام عليه بانه لا حاجة اليه غير سديد
الا انه مثل المجاز فقد تعذر التحقيق المصير اليها على السواء قوله ليمون مثله مجازا لما نزلت للصريح التشبيه
ولذا اثيرت به المتن بخلاف صريح التشبيه قوله مصطلح بعض اهل البيان فانهم يسمونه مجازا بالنقصان قوله
لاني معناه التحقيق لان يمكن ان يقال ان يمتنع ان يكون استعارته بل يرتفع بل هو الحق في الحقيقة قطعاً لانه ان كان استعارة
فما من زيد وهو باطل قطعاً لانه لا يمكن قاطبة فانه يحتمل ج ما هو المقصود من هذا الكلام او عن رجل شجاع فانه
كان المراد مفهومه فلا معنى للتشبيه بالاسد ثم استعارته له وان كان ذات بهيمة متصفة بالشيء ج في صريح التشبيه
لكن ترجمته بالفا رسته زيد غير ليست لازمة كجوزي ليست هذا حاصل ما ذكره السيد في حاشية على المثلول لكن يرويه
لاسله انه يصح فانه زيد كجوزي ليست بل زيد وليست وكمال شجاعت ما هو مقتضى الاستعارة وهو ان
يقولهم زيد غير ليست نعم يرويه علي قال في المثلول ان من زيد اسد زيد رجل شجاع كالا سد قوله بدليل قوله زيد
اسد التح قال السيد فعلق الحارثية انما هو كمالا حقة لازم معناه الحقيقة من هذا القدر كاف في الاعمال لانه مستقل في محو
جزئي وبالكيفية كيف لا ولا يتصور تشبيهه معهم مجرى فضلا عن الاستعارة و يجوز ان زيد اسدا لانه انما انزلهم لوجه
مبعض التشبيه اى مشابها اسدا لوجه انتهي وقد استغنى سيوسي ان يقال مررت بجل يد على تامل جري كمن

مع
التشبيه
الاسد
لجاء
الاستعارة
الاسد

ويمكن ان يقال ليس مراد اشارة الى انه مستقل فيدل ان مفهوم مجتزئ وهذا يلحقه قصد بان استقار له انت
 بالموصوفة بالشجاعة **قوله** كالابن شجاع بان معنى زيد اسد زيد جل شجاعه كالاسد كما اختاره في المحل لكنه غير
 لازم فمحله استقارة لانه قد شبهه جل شجاعه بالاسد ثم نبى الاستقارة على تسمية فعله على الاستقارة فاذا ذكرنا انه
 جل شجاعه كالاسد **قوله** المقتران بشئ من اداة العموم يفهم من هذا ان ما هو عام فمفهومه كمن فهو عام مجازا كان
 او حقيقة بلا خلاف خارج عن محل النزاع **قوله** لا خلاف الزينة وان يخالف فيمن يجوز عموم المشترك كما يجوز
 الجمع بين الحقيقة والمجاز لكونه بالنسبة اليهما كما المشترك كما سيظهر به اشارة به في مسئلة الجمع فان المعاني المجازية يمكنها
 المشتركة كما الحقيقة والمجاز **قوله** ما يصلح اللفظ من اللفظ المجاز او يصلح اللفظ من اللفظ المجازية باعتبار اللفظ
 العلاقات **قوله** فانه لا يخلو بلحيته من دليل العموم قد عرفت ان مثل من خارج عن محل النزاع فمما قيل فيه من
 فان مثل من عام بنفسه ليس بشئ **قوله** لانه لا يكون حقيقة اى ليس علمته كونه حقيقة لانه لا يدخل فيه كمال
 عليه قوله والا كان كل حقيقة عاقلهم ان هذا رايه مثبت بدليله ولا يدخل فيه كونه حقيقة لانه اللفظ المستقل
 في الموضوع ولذا لكونه مجازا كان سالما عما ذكره اشارة به لكنه يكمل لمخمس ما ذكره من ان هذه الصيغة الخ
قوله والا كان الجمع من ان بعض الحقائق امتنع فيه العموم كالاعلام الشخصية **قوله** ان اريد الضرورة الخ
 هذا الرد يدعى التقدير باعتبار الضرورة بالنظر الى الاستعمال بان اعتبر بالظلال الوضعية بان الاصل بالنظر اليه ان يكون
 لكل معنى لفظ موصوفه بالمجاز ضرورة خلاف الاصل تنقيص بالمشاركة فانه ايضا ضروري به المنع وقد اعترض في العموم
 من ان القول بان اللفظ المستقل في المعنى المجاز لا يبرر ان المجاز بالنظر الى الوضعية خلاف الاصل غير متشكك **قوله** وان
 للمشكك المحزون قرنا بان المشكك في كل موضوعه راجع اختيار ايهما شاء وانبات مجاز لا حقيقة لا دونه خطأ اعتقاد
 فهو سند لم يتحقق هذه الضرورة من المجاز والاولى تقديره على سبيل المجاز وذكره بطريق التسليم لانه سند لمنزلة
 للمجاز ياذر قد يكون الاعراض اسخوه هو ايد الوجود والتسليم وان قررنا به قد عينه بطريقان فهو ايضا سند لمن
 للزوم والتعاطي بينهما بالاعتبار فان المتطوع الاول العدول اليه للاعراض رضى الثاني اختياره ثم تحقق الحقيقة
 ولو لا الموضوع ويمكن ان يجعل الاول ايضا سند لمنه التحقيق مطلقا بان يقال العدول اليه في جميع المواضع
 للاعراض من القدرة على الحقيقة لكن العلم يجوز ان يكون العدول لان لا يصلح **قوله** بل في طريق
 المجازى في كل مجاز وفي بعضه في الطريق ولو باعتبار بعض الافعال والاولى **قوله** لان المجاز في
 الجمع انفس الشافية كابن الناص قالوا عدم وقوعه فيه متمسكا بانه ضروري بالمعنى المذكور فلا يمتنع حجة

مستقل

شجاع

عليهم ثم المراد انه واقعه فيه ثم تحقق الحقيقة الدالة على مدلوله ليس المراد لعدم وجدان طريق التاديتة لنا
 لا يكون له حقيقة بل اعلم منه ومن ان يكون ولا يستعمله لما فيه فاندقم ما قيل ان المعنى المجازي الذي ليس له
 حقيقة لا يتصور اوله في زمان عدم الحقيقة الا بالمجاز فقدم نعلق القعدة باستعمال حقيقة لا يجب تصور
 في ذاته كالحجيات قوله بخلاف المتقضي المجازي للقياس الذي اشهر بقوله كالمعقود وحاصله
 ليس عدم العموم في المتقضي لكونه ضروريا بل لعدم كونه من قسم اللفظ والعموم من صفات اللفظ فعلم هذا
 ما شاع في عباراتهم من ان العموم للمتقضي لانه ضروري بأول بانه اعتبار عقلي لصحة الكلام لكن قد يفهم
 عليه القول بقدر الضرورة مما لا يثبت بدله والعموم من صفات اللفظ الا ان يقال المراد الضرورة الذي
 اعتبره الحقل قوله فان قيل قد سبق الخ لانه قد سبق ان العموم هو متغزق اللفظ جمعيه بالصلح لمن اجاد
 الكثرة الذي وضع له اللفظ فكيف يصح المجاز به بالنسبة الى معناه المجازي الغير الموضوع له القول بالعموم
 المجازي حقيقة اوله لا معنى الا ان يكون لفظ المجاز مستقفا لا احاد المعنى المجازي فلفظ الاسد بالنظر الى احاد
 الشجايه بنحو ان يوصف بالعموم لانه لم يستباحاد للكثير وضع اللفظ وان كان من حيث انه يدل على العموم حقيقة
 كما ذكرنا في حقه في تخصيص العام لا سوي في الشجايه من حيث يقصد به العموم فعلم فيا وضعه لكان دلالته على
 العموم حقيقة لا يصح وصفه وبقائه فيه بالنظر الى المعنى المجازي كما توهم قوله والمجاز موضوع بالنوع لانه ان
 المجاز العام بالنظر الى معناه المجازي من حيث كونه كثير يستغرق اللفظ احاده موضوع بالوضع النوعي الحقيقة وان
 كان بالنظر الى نفس ذلك المعنى موضوعا له بالوضع النوعي حقيقة فلفظ الاسد بالنظر الى معناه الشجايه لنفسه موضوع بالوضع
 النوعي الحقيقة وبالنظر الى انه كثير يستغرق اللفظ احاده موضوع بالوضع النوعي الحقيقة لكونه مركبا فانه قليل ان اعتبر
 في العام الوضع حقيقة سوا كان نوعيا اوله والمجاز موضوع بالوضع النوعي الحقيقة وقد دخل قدس سره في البقرة
 المنقشة في تعريف العام على علم انها حقيقة انتهت قد ذكرنا في تحقيق تعريف العام ما يقتضي حل الوضع فيطلى
 ما لم المجازي فلا يبعد ان يقال ان اشارة به قد اختاره شاذي عليه ودخل البقرة المنقشة ومشارا الى وجه
 آخر هذا غاية يمكن في توجيهه السؤال المحبوب فاقبل فانه من محضلات الكتب قوله ولا في اقتباسه
 في المنع الحقيقة والمجازي استعماله فيها اما بان يراد المجموع المركب او كل واحد منها وعلى التقديرين ان اللفظ
 حقيقة ومجازا ايضا او مجازا فقط والنزاع انما هي في الاخرة واما ان اراد المجموع سمي مجازا غير انفا فان
 وجد العلم به ما سماه من اصوله لم يزل بالاتفاق والحد كونه منها بقوله ولا في اقتباسه الخ سمي بها سواء

هذا المعنى المجازي
 لا يتصور

هذا المعنى المجازي

هذا المعنى المجازي

هذا المعنى المجازي

هذا المعنى المجازي

هذا المعنى المجازي

بسواء اريد المجموع اكل واحد واما اذا سمينا بالحقيقة فمذكور الخطر انشاعه قوله اشترط اى فى كون اللفظ
 مجازيا مصر فى جواب الرابع قوله تقدير صحة هذا الاستعمال وهو تقدير كون المردف المجموع بعلاقة صحيحة بين
 الجزء واما اذا اريد بكل واحد فلا يستعمل فى صحيح قوله واما التزام المردف بالمعنى فى آخر باب الحلف فمذكور
 المجموع بين المعنيين كالحال والاستعمال السببى فمختلفين فهو مجوز للمجموع بالحقيقة والمجاز ان كان المضارع حقيقة
 فى احد هما ومجاز فى الاخر وعلوم الاشتراك ان كان مشتركا قوله وان كان اللفظ الوصول باللفظ الى كون
 الرادع احدهما من حيث ان نفس الموضوع له وفيه إشارة الى ما قيل من ان ذلك الشافى ان اللفظ ظاهر للمعنيين
 بل حقيقة فيها كما فى المشترك حيث الحق للمعنى المجازى بالحقيقة للوضع النوعى قوله بمنزلة المشترك الزل بوالى اعتبار
 المعلوم ان بين محلى الحقيقة والمجاز لا بد من تعلق فاذ جوز تقييد مشترك برون العلاقة بين معنيتين كان التقييد
 هو الذى اولى لكن لازم عدلين يقول مجموع اللفظ بالنسبة الى المعنى المجازية بحسب انواع العلاقات فهو لم المشترك و
 القول بان للمجاز بالنسبة اليها كلها واما اذا خلا فكان كالمشترك سحاب المعنى الحقيقة والمجاز لا ينعزلان مجزى
 القول بمجموعه بالنسبة اليها بطريق الاولى قوله فمن جوز ذلك جوزنا ان المعنيين مجزى عن مجموع الاشتراك بحسب اللفظ
 جوزنا الى ان قال المثل الذى يجوز عندك باللفظ وان لم يثبت لنفسه اللفظ ومن لم يجوز لم يجوز لعدم ثبوت
 نفسه مع الحق به فى اللفظ قوله والمجموع المراد به من اللفظ وفيه اذا كان الماد وكل واحد المجموع والمركب
 ويمكن ان يحيل لا يقال اميلدا على قوله على تقدير صحة هذا الاستعمال ليعنى ان علاقة المجزى والكلية للحقيقة صحة اذا
 اريد بالمجموع ظاهرا للتمييز عنه بقوله على تقدير صحة هذا الاستعمال قوله وبالمجمل لم يثبت فى اللفظ وعدم ثبوته فيها عندنا
 كانه لا نقضه عندنا او لا دليل لجوز مثله عندنا الا ان قوله مجموع والمجازى قابل له واما اريد معنى مشترك
 ولازم معناه الاخر ان كان متعلق به فهو علاقة فهو قابل له ايضا وان كان لكونه لازما لمعناه الاخر فحاجر
 عن محل التزام كما يدل عليه فى تحريره والاخر من حيث انه متعلق به بل غير صحيح فاقيل ان الدليل بالاجر
 فيه لان لازم من قوله ليس تباين المعنى المراد ليس شئ قوله يتشبه استعمال الثبوت اى فى ان واحد ان اعتبر
 شخص واحد نفس الاستعمال ليس يتشبه بل الاتقان لم يثبت الملك والعارية اتفاقا من غير ما عدل باعتبار شخصين
 يتشبه نفس الاستعمال اتفاقا عقليا واعتبارا لم يثبت التفرقة بالتشبيه لا بتحقيق الاتقان فلا ضرب باعتبار تشبيه
 بالمعصية الاخرية قوله اذا واد اللفظ بين المعنيين اى لم يفرق معناه على الرادع التباين والافال لادوار ان سمي
 حقيقة مشتركة ثم التفرقة مجازة وادونها حقيقة قطعاً قوله فضلا عن ادواته ان قيل المراد من كون الحقيقة

مبنو حاله الى العبار الى المجاز لم يمتنع لغيره ما لكن يريد عليه انه ان اريد لم يمتنع وحده فمسلّم وغير مضموم وادب مطلقاً
 فمضموم قوله من غير مضموم مستقره اليه لم يمتنع بل له حلول في المعنى بل مراده انه قد يجوز ان الحكم بانسبه
 الى الاستقبال في مضموم له كما مستقر الثابت في محله وبالنظر الى غيره كالمضارع والمجمل ولذا يسمي حقيقته ومجازيها
 لا يمكن ان يكون الشيء مستقراً وتجاوذاً في حاله واحده كذلك لا يمكن ان يكون كالمستقر كالمستقر في حاله واحده
 فقد بر قوله واما الثالث فلاننا لا نعلم المحل المطابق للسؤال ان يقال ان امكان المعنى الحقيقي يقتضي
 ارادته في الجملة واحده والعدل عنه الحقيقي عدم ارادته وحده لانه ما عدل الى المجازي عن ارادته وحده لا مطلقاً
 فلا محال ويمكن ان يراد اننا نعلم ان ارادة المعنى المجازي يوجب العدل عن ارادته الحقيقي مطلقاً لتبديل عدم
 ارادته مطلقاً بل وحده فليس يتم عدم ارادته وحده وامكان المعنى الحقيقي يقتضي ارادته في الجملة فلا منافاة
 فتأمل قوله واما الرابع فلان الخ لا يمتنع استعناها هو فمضموم بل المحتاج اليه ان يرد من احتياج المجاز حقيقته
 الى قرينة ارادته فلا تنافي وان الرشد الى القرينة الملائمة فمضموم بل المحتاج اليه انما هو كون اللفظ محجازاً للقرينة
 المجازي لا يخفى عليك انه يفهم من هذا الرابع وجوب ان القرينة الملائمة لقرينة اللفظ هو على التقديرين المحتاج
 للملائمة المجازي او كون اللفظ محجازاً او كذا الموجب للاستغناء اما ارادة الحقيقي او كونه حقيقته قوله فقد
 ان الخ فخص المحجاز بغير السؤال والجواب فان اريد الملائمة عن ارادة الموضوع له مطلقاً فليس بمعنى صحيحاً
 لانه ليس بشرط لارادة المعنى المجازي ولا لكون اللفظ محجازاً وان اريد الملائمة عن ارادته وحده فهي ملائمة في كل
 التحقيقه واما تحت الماهول لكونها وحدها مراداً امير ان الافتقار انما هو لكونها بشرط كون اللفظ محجازاً لارادة
 المجازي من حيث هي كيف دلته عين التزام التزامها في ارادة المجازي لكون اللفظ محجازاً فمجازيها التزام
 مع حاله مع احتياجها الى اعتبار شيء فمجازيها لقرينة على ارادة المعنى المجازي يكون غير العلاقات فلا يلزم من
 ارادة المجازي مجزاة لقرينة عليها بالاشتراط الملائمة لارتفاع الامان عن التماثل كما توهم لانه وان كان العلاقة في
 لازمة لها لكن لا بد من قرينة على ارادته وحده لا يرتفع الامان فانهم قوله اي الذي يتصل بالقرينة ليس المراد
 ما يكون لفظ محجازاً قوله فاللفظ في المجموع اي كليها لا المجموع المركب اذ لا يمتنع فيه قوله فمجازيها على انه
 وحده ليس بمراد منها اعراض قولي وهو انه ان اريد من كون الموضوع له المعنى الحقيقي وحده بشرط لارادته
 مع المجازي ليس بمادة محققه والمجازي عدل ان اريد بالشرط شيء فليس لقرينة لانه عن ارادته بل هو مراد اللفظ
 عنه باعتبار الاول لكن مبنى ان الموضوع لنفس الشرط لاسم بشرط صورة لارادته مع المجازي نفس المشروط

المتعدد متحقق فمثل قوله لان الاتساع في المعنى الزماني ان الاتساع فيه انما جازم قبل الشرع والعقل ولا يخرج
 شئ منها في ارادتها **قوله** على انما لا يتجلى اللفظ للزمني ان استعمال اللفظ مثل استعمال الثبوت بطريق الملك انما هو
 هو بالنسبة الى ارادة المعنى الحقيقي وحده فيكون اللفظ متحققا فادارة المجازي ايضا يكون استعماله فيها بمنزلة استعمال
 الثبوت بطريق الملك والعارية وانما استعماله بالنسبة اليها هو لادارة المجازي وجب ان يكون اللفظ مجازا ليس بالابترزة
 استعمال الثبوت بطريق العارية لانه مستعمل في المجموع وهو غير موصوفه فانه قد قيل ان الاستدلال معنى على ارادة
 المعنى الحقيقي والمجازي لانه حقيقة ومجازا حتى يستقيم **قوله** في المجموع اسمى للتحقيق والمجازي اقلها لانه لا للمركب
قوله انما ان يتحقق قدم هذا القسم من ان مثله فاشرف من المقول لسبب ان هذا القسم على نفس مسئلة المجموع ظاهر
 واما على تعليقه برجحان المقبول على التاليف فاعتبارا في فهم منه من ان لادارة التاليف انما يكون عند عدم المقبول فلا يخرج
 منه **قوله** حتى حل الغيب اقيم بهذا النفس اذ لا ذكر له في كتاب الله الا انها من علمه على المس باليد لم يكون
 الغيب **قوله** فلا يراد المس باليد اي ظاهرا وهو موصوفه كما يدل عليه ظاهر قول الشافعي حيث نقل عنه كان القول
 اولى احمل على الوطى ومنه ليس جميعا لزم للمجموع بين الحقيقة والمجاز واما ان حل المس على المس مطلقا على ما يفهم
 من نفس العلوم وغيره انه حقيقة مطلقة او حل احد القرائين على المس باليد والآخر على الوطى كما في تخرجه
 فانها ترتيبا مستمرا لمستفهمين ما نحن فيه كعموم المجاز منها غير صحيح لانه لم يصلي بعد المس بلابادة
 الوصف **قوله** بل قيل آخر قوله عليه السلام اياكم فيكم فترتان وقوله عليه السلام لا يحب عليك بالصعيد فانه
 يفيك **قوله** لو رزق امر التفاق عليه ما ينبغي تحقيقه من ان التوطين للمساكين ان اشتركا في امر واحد وهو
 حكم شرعي فاحداث القول الثالث ابطال الاجماع **قوله** وعدم القول بخود قوله لم يونس ان يقال ان
 عدم القول به امر متفق عليه فالقول به برفعه بان عدم القول ليس قولا بل عدم الامر المشترك بينهما لا بد ان يكون
 مقولا لغيرها **قوله** فان قيل الحق لا ينبغي عليك ان هذا السؤال هو الجواب جارفي صورة موالية الصياغة
 انما قد لا يظهره في المفرد **قوله** عن ارادة المعنى الحقيقي وحده فقط لا لادارة عن المادته مطلقا والافترس
 عموم المجاز لان الحقيقة فيها نصير او تجل كما ذكرنا من المجاز فانه متوقف على الثاني فلا يرد انه لو لم يكن قضية
 صادقة عن المادته لو لم يكن المجاز ايضا لم لا ينبغي عليك ان عموم المجاز هو كون المعنى الحقيقي هو المجازي فتوقف
 على الصداقة عن الموضوع مطلقا كما لم يزلت غيره والمتوقف على الصداقة عنده واما هو الجواب بها كما سبق
 ولعل هذا هو وجه التسليم **قوله** لان اضافته المشتق الحق قبل الصواب ان يقال في التعليق بانها مصداقية

محتجته في ادلائل السباسة ويجاز فيها هو بالوجهة السبسية لان الاضافة انما هو للاختصاص في الاثبات لا الثبوت
 فتمه جازي في كلام زيد جازا الكلام الذي انبت غلامية لان الغلامية ثابتة في نفس الامر فلو لا ليعتني بان يكون
 بهم متشقين في نفس الامر وهو ليس بشي لان الاضافة ليس للاختصاص في الاثبات بل للثبوت في نفس الامر على وفق
 الاثبات للدال عليه الكلام ان كان قد يكون فيه بناء على خطأ المتكلم في الاضافة فمقدول جازي في كلام زيد
 الذي هو كلام في نفس الامر على مقتضى مدلول كلام زيد وان لم يكن في نفس الامر ويكون جازا في كلام زيد
 خطأ ثم فيها نحو في لا يمكن ان يكون في نفس الامر لان المتكلم حمل مفهوم المضاف منطوقا على حكمه صديقه لهم فثبتا
 الوصية على طبق كلامه لا يمكن ان يكون له في كل الوصف ثابتا والاما انما امتياز الوصية للمعنى غير فاقبل
 قوله وانما يسمى بعض المعنى قوله والاخر انه يسمى على صينية لمجبول قوله بالنسبة الى المتكلم ولا يمكن فيه اعتبار
 الالباسية المقروم قوله لفظ الابن الولد المضاف للظاهرة لانه لا فرق بين لفظ المقود والمجمل في الاثبات في الكلام
 لو وقف على ولده او اوصى اولد زيد لا يدخل ولد ولده لان كان له ولد بصليقان لم يكن مستحقا للاب في تخلف
 في ولد الميت وطاها البرائة عدم الدخول بها في المقود واما اذا وقف على الولد ودخل بالنسبة كونه حتى ودخل اللفظ
 الذي ذكره في الخارج هو في المقود والمجمل خاص بالصينية عند حمل على المقود وشال للمجمل عند اخذ بالعرف من
 الفرق بين مقود وجعله قوله فلا شئ لهن بالاتفاق قوله حيث يطلق الاثبات والوجهي ان المجمل متوقف في مقود
 على الحقيقة المستغنى عنها وعنده بالعكس فالمسئلة في المسئلة واشرب من الفوات قوله فلو قال الكعبة آمننا بها
 اذا قل واحد منهم امنوا في الكلام فهم من ان ما ذكره لم يجز في الثاني لان الاول معناه آمنوا الكعبة على اولادهم ولد
 ولما كان في الدنيا ولما كان في كناية المتكلم واحد لان اوجما لا يدل على وصف الكعبة من ان ولده ولما كان في كل
 ان لا يكون ولد الكافر بان اسلم الوء قوله الحق في الدعوى صيانة وتخطه قوله الانسان بينان الرب
 عنه عليه السلام ادعى بينان الرب ملعون من علم بينان الرب قوله واسم المضاف له طابق للسؤال باسم الاولاد
 والمسئلة فيها على السواء وانما وقع فيه لانه اخذ تقريرا لجواب من الكشف وهو قد رسلته في اللفظ كما في مثله قوله
 فقبل مجد صورة الاسم يعني علم انه من حيث العلم متبادل الفوق لان الحقيقة كقيدت على المحاور في الامارة
 فتبقى مجد صورة الاسم شبه قوله فلا يدخلون بالدليل الضعيف يعني شبهته صورة الاسم دليل ضعيف فيسقط
 العمل به عند وجوب المعارض بهذا ما ثبت كناية الاب اذا اشترى المكاتب ابا فليس من هذا القبيل على
 ما فهم اول ليس ثبوته بحسب تماثل الاسم بل بطريق السلبية قوله لان لفظ الاستهتاق والامام على ما عاين

هذا في كلامهم ما عدا ما ذكره في الكلام في المقصود في كلامهم في المقصود

باعتبار حقيقة الشرعية المراد ان النسبة حرمته الى الاجماع بالنسبة الى لفظ الاموات لانها تكون بالاجماع التي لا تشمل ان
يكون بطريق الاموال ويحل لفظ الام على المنع اللغوي اى الاصل كما في البداية **قوله** وهذا منقوله الخ لغير ارادة بيان سحر
المنع بحقيقة مطلق عرفا مراد ان الواجب ذلك لان الصدق على الافراد ضروري لانهم موصوفون بالمصير الى المحل في حقيقة اللفظ
وخصه بواجب الجسد لغير عدم القول على الفرد لانه شرط في حقيقة كما لو لم يسم قولنا وليس المراد الخ **قوله** ولفظنا لم يسم على
حقيقة بل المراد الاصطحاب ذلك ان القول حاجته الى هذا فان خروج باقى الجسد لعدم القول فيه على هذا الفرد لان
ليقال انه فيما اذا وصفا بواجب الجسد خارج في خصوصية الاصطحاب كما كان يكون قائما او متساويا ليقال ان العرف وضعه المقدم
فتأمل **قوله** صم ان ليقال الخ في نفسه ليس فردا باعتبار المفهوم اذ لا يمكن ان يكون الدخول فردا لمفهوم وضعه المقدم
وهذا القدر كاف في عموم المجاز وان كان هذا غير اعتبار التعميم بل فردية بالقدرة في الحقيقة **قوله** قد صرح في المصباح المحيط بالمراد
فيما في ما يفهم الحق على ما نقره من ان الدخول ليس بمنتهى حقيقة وان حقيقة مجبوبة ولفظان من معنى المصريح فيها ان
الدخول ما شاف من افرادها بالتحقيق بالمراد الذي ذكره انما مستعمل فعل فيه العينية من كل وجعل قوله بالصدق ديانته
قصدا لقول المصنف به الدخول حافيا معناه الحقيقة في قوة المصريح فيها فلا منافاة لوجه كما توهم وجواب ان المراد
انه صار حقيقة بمراد بالمراد بالادخال شيئا حقيقة وضعه القدر بالمراد المحجوز في المحيط اذ اعني بحقيقة وضعه المقدم لا
يبحث بالدخول اكل بالانه لوصي حقيقة كلامه مفيد ديانته وقضا **قوله** صا حقيقة عرفية غير ان الحقيقة
الفردية بل هو بالمراد بالنسبة الى الحقيقة اللغوية وهي مجبوبة منها كما بين وجه العمل بالمجاز المتعارف اتفاقا كما سيجي
فلا معنى لقوله حتى لو نواه لم بحيث بالدخول راكبا و ايضا لا معنى لقوله غير مجبوبة اذ لا يوصف بالمجاز المتعارف بالمجاز
وعدمه ولا يخلف الحكم في حصيل ذلك انها هي الحقيقة الا ان يقال ان المراد منه ان الحقيقة اللغوية الخ
فقد بره قد يكون دلالة الخ فيه وعلما في كشف الكثير من ان الاستقارة لا يمكن لايه فمما لا يحسم فيها على روايته
الطورية التي عينية من انه بحيث بالدخول في او يكون ملكا لفلان وان لم يمكنها بل لا بد من ان يجعل في ذلك
عبارتها لبيان اللفظ باللسان او بالملك ثم الظاهر ان الاستقارة لا بد من ان يكون ملكا لفلان وان لم يمكنها بل لا بد من ان يجعل في ذلك
فيها من انه يمكن من السكون للفرق الظاهر بين التمكن بالملك التمكن بالعارية والاعارة فاعني لادول سكونه دلالة وان
الناهي **قوله** وذلك فيما اذا كان اى التذرية اشارة الى ان قول المصنف به فاجتها الى الصواب لا الخ
معناه فبالمراد لعند الحقيقة و عدمه لفظ اليد مع ذلك لكنه محذرة كما يدل عليه قول المصنف هو وكثيرا ما يراى به
الوقت اشبهتم الحقيقة حتى كانه لا يتوقف على تدرجه فاجتهد الصواب وانا اجتهد في هذا اللفظ لاني غيره من الكلمات

باعتبار حقيقة الشرعية المراد ان النسبة حرمته الى الاجماع بالنسبة الى لفظ الاموات لانها تكون بالاجماع التي لا تشمل ان يكون بطريق الاموال ويحل لفظ الام على المنع اللغوي اى الاصل كما في البداية قوله وهذا منقوله الخ لغير ارادة بيان سحر المنع بحقيقة مطلق عرفا مراد ان الواجب ذلك لان الصدق على الافراد ضروري لانهم موصوفون بالمصير الى المحل في حقيقة اللفظ وخصه بواجب الجسد لغير عدم القول على الفرد لانه شرط في حقيقة كما لو لم يسم قولنا وليس المراد الخ قوله ولفظنا لم يسم على حقيقة بل المراد الاصطحاب ذلك ان القول حاجته الى هذا فان خروج باقى الجسد لعدم القول فيه على هذا الفرد لان ليقال انه فيما اذا وصفا بواجب الجسد خارج في خصوصية الاصطحاب كما كان يكون قائما او متساويا ليقال ان العرف وضعه المقدم فتأمل قوله صم ان ليقال الخ في نفسه ليس فردا باعتبار المفهوم اذ لا يمكن ان يكون الدخول فردا لمفهوم وضعه المقدم وهذا القدر كاف في عموم المجاز وان كان هذا غير اعتبار التعميم بل فردية بالقدرة في الحقيقة قوله قد صرح في المصباح المحيط بالمراد فيما في ما يفهم الحق على ما نقره من ان الدخول ليس بمنتهى حقيقة وان حقيقة مجبوبة ولفظان من معنى المصريح فيها ان الدخول ما شاف من افرادها بالتحقيق بالمراد الذي ذكره انما مستعمل فعل فيه العينية من كل وجعل قوله بالصدق ديانته قصدا لقول المصنف به الدخول حافيا معناه الحقيقة في قوة المصريح فيها فلا منافاة لوجه كما توهم وجواب ان المراد انه صار حقيقة بمراد بالمراد بالادخال شيئا حقيقة وضعه القدر بالمراد المحجوز في المحيط اذ اعني بحقيقة وضعه المقدم لا يبحث بالدخول اكل بالانه لوصي حقيقة كلامه مفيد ديانته وقضا قوله صا حقيقة عرفية غير ان الحقيقة الفردية بل هو بالمراد بالنسبة الى الحقيقة اللغوية وهي مجبوبة منها كما بين وجه العمل بالمجاز المتعارف اتفاقا كما سيجي فلا معنى لقوله حتى لو نواه لم بحيث بالدخول راكبا و ايضا لا معنى لقوله غير مجبوبة اذ لا يوصف بالمجاز المتعارف بالمجاز وعدمه ولا يخلف الحكم في حصيل ذلك انها هي الحقيقة الا ان يقال ان المراد منه ان الحقيقة اللغوية الخ فقد بره قد يكون دلالة الخ فيه وعلما في كشف الكثير من ان الاستقارة لا يمكن لايه فمما لا يحسم فيها على روايته الطورية التي عينية من انه بحيث بالدخول في او يكون ملكا لفلان وان لم يمكنها بل لا بد من ان يجعل في ذلك عبارتها لبيان اللفظ باللسان او بالملك ثم الظاهر ان الاستقارة لا بد من ان يكون ملكا لفلان وان لم يمكنها بل لا بد من ان يجعل في ذلك فيها من انه يمكن من السكون للفرق الظاهر بين التمكن بالملك التمكن بالعارية والاعارة فاعني لادول سكونه دلالة وان الناهي قوله وذلك فيما اذا كان اى التذرية اشارة الى ان قول المصنف به فاجتها الى الصواب لا الخ معناه فبالمراد لعند الحقيقة و عدمه لفظ اليد مع ذلك لكنه محذرة كما يدل عليه قول المصنف هو وكثيرا ما يراى به الوقت اشبهتم الحقيقة حتى كانه لا يتوقف على تدرجه فاجتهد الصواب وانا اجتهد في هذا اللفظ لاني غيره من الكلمات

باعتبار حقيقة الشرعية المراد ان النسبة حرمته الى الاجماع بالنسبة الى لفظ الاموات لانها تكون بالاجماع التي لا تشمل ان يكون بطريق الاموال ويحل لفظ الام على المنع اللغوي اى الاصل كما في البداية قوله وهذا منقوله الخ لغير ارادة بيان سحر المنع بحقيقة مطلق عرفا مراد ان الواجب ذلك لان الصدق على الافراد ضروري لانهم موصوفون بالمصير الى المحل في حقيقة اللفظ وخصه بواجب الجسد لغير عدم القول على الفرد لانه شرط في حقيقة كما لو لم يسم قولنا وليس المراد الخ قوله ولفظنا لم يسم على حقيقة بل المراد الاصطحاب ذلك ان القول حاجته الى هذا فان خروج باقى الجسد لعدم القول فيه على هذا الفرد لان ليقال انه فيما اذا وصفا بواجب الجسد خارج في خصوصية الاصطحاب كما كان يكون قائما او متساويا ليقال ان العرف وضعه المقدم فتأمل قوله صم ان ليقال الخ في نفسه ليس فردا باعتبار المفهوم اذ لا يمكن ان يكون الدخول فردا لمفهوم وضعه المقدم وهذا القدر كاف في عموم المجاز وان كان هذا غير اعتبار التعميم بل فردية بالقدرة في الحقيقة قوله قد صرح في المصباح المحيط بالمراد فيما في ما يفهم الحق على ما نقره من ان الدخول ليس بمنتهى حقيقة وان حقيقة مجبوبة ولفظان من معنى المصريح فيها ان الدخول ما شاف من افرادها بالتحقيق بالمراد الذي ذكره انما مستعمل فعل فيه العينية من كل وجعل قوله بالصدق ديانته قصدا لقول المصنف به الدخول حافيا معناه الحقيقة في قوة المصريح فيها فلا منافاة لوجه كما توهم وجواب ان المراد انه صار حقيقة بمراد بالمراد بالادخال شيئا حقيقة وضعه القدر بالمراد المحجوز في المحيط اذ اعني بحقيقة وضعه المقدم لا يبحث بالدخول اكل بالانه لوصي حقيقة كلامه مفيد ديانته وقضا قوله صا حقيقة عرفية غير ان الحقيقة الفردية بل هو بالمراد بالنسبة الى الحقيقة اللغوية وهي مجبوبة منها كما بين وجه العمل بالمجاز المتعارف اتفاقا كما سيجي فلا معنى لقوله حتى لو نواه لم بحيث بالدخول راكبا و ايضا لا معنى لقوله غير مجبوبة اذ لا يوصف بالمجاز المتعارف بالمجاز وعدمه ولا يخلف الحكم في حصيل ذلك انها هي الحقيقة الا ان يقال ان المراد منه ان الحقيقة اللغوية الخ فقد بره قد يكون دلالة الخ فيه وعلما في كشف الكثير من ان الاستقارة لا يمكن لايه فمما لا يحسم فيها على روايته الطورية التي عينية من انه بحيث بالدخول في او يكون ملكا لفلان وان لم يمكنها بل لا بد من ان يجعل في ذلك عبارتها لبيان اللفظ باللسان او بالملك ثم الظاهر ان الاستقارة لا بد من ان يكون ملكا لفلان وان لم يمكنها بل لا بد من ان يجعل في ذلك فيها من انه يمكن من السكون للفرق الظاهر بين التمكن بالملك التمكن بالعارية والاعارة فاعني لادول سكونه دلالة وان الناهي قوله وذلك فيما اذا كان اى التذرية اشارة الى ان قول المصنف به فاجتها الى الصواب لا الخ معناه فبالمراد لعند الحقيقة و عدمه لفظ اليد مع ذلك لكنه محذرة كما يدل عليه قول المصنف هو وكثيرا ما يراى به الوقت اشبهتم الحقيقة حتى كانه لا يتوقف على تدرجه فاجتهد الصواب وانا اجتهد في هذا اللفظ لاني غيره من الكلمات

مادة

بينه معناه الحقيقي ومطلق الآن وذلك صريح في المتن **قوله** لان مطلق الآن جزء من الآن اليومي يعني ان مطلق
 مطلق الآن جزء منه لان الكل جزء والجزء في كل في الخارج **قوله** بان اليوم مشترك الجزاء الصحيح ما ذكره المصنف
 من انه مجازي في مطلق الوقت لما تقرر من ان المجاز غير من الاشتراك لكن اعتبار الضابطة بالاشتراك بصق **قوله**
 كما ضرب بالجلوس الركوب يعني انها اعراف متحدة بتجدد الامثال لان الموجود منها في الثاني مثل الاول من كل وجه
 وهذا الاستيلاء هو كون الاول من مقولته الفعل والاخر من الوضعية فضلا عن ان اوله مقول بوجوده فيكون مقولتين
 ايضاً خلاف مذهب المنطقيين كما توهم ذلك لانه يمكن جعلها من الاجتماع الكلي فهو قسم الكون وجميعها يكون **قوله**
 لا يكون ثلثه في الاولى اي من كل وجه لان ذلك عند الموقفة صورة ومسمى الكلام الثاني بغيره غير ما ذكره
 وقد يقال ان الكلام ممنوع الى خبره واستخاره وامره وهي فلا يحيل على مطلقه انه عند سيره على الثاني انه لذلك لا يحيل
 على مطلقه انه غير عند ذلك النوع منه عند عليهما ان الكلام ليس الا الالفاظ المفيدة معنى كيف ما كان تحقق المعاني
 سواء كان المعاد من نوع الاول ومغاديه مغاد او لا كذلك في فتح القدير وسجى الى ان التعليل نهائيا كيد السجدة
 فالمطلق به المطلق هو الكلام الراجع للهجرة وهو غير مستند اذ الراجع لها هو ادول الكلام الثاني في مقابل **قوله**
 يتفهم الجواب عن هذا السؤال انه غير الدليل ان النسبة الى الظروف الزمان بغيره ليقضي المعيارية وهو ما يكون
 فيما اذا كان يتعلق بتقديره والمنصف اليه كمنك **قوله** وما قيل قد فرغ من تقرير الجواب عنه فتقرير
 الضابط **قوله** كثيرا ما يتبدل الفعل الخاطا كثيرا ما يكون مطلق الوقت مران الفعل كما يتبدل **قوله** كما في الامثلة
 المذكورة وكذا اذا قيل يومه الطيق فلان ادركته فان طابق اريد ما يرض النهار لانه لو لم يحل لمطقت كما في مطلق
 التعليل وهو متصود والا لا تقرر علمت طابق **قوله** ويحصل التقيد باليوم اي بماض النهار **قوله** جمل آخر
 دون جمل الدقيق اي غير جمل الدقيق ولهذا جزمه الدقيق بالسويق متفصلا فلا يكون ما كل من جمل
 ما كان موجودا في الخطه فلا يحسن كذا في الكشف الكبير **قوله** وقدر في عبارة فخر الاسلام حيث قال بعد على ان
 اصوم جب وفي بعض نسخه الصوره جيا **قوله** والعمل عن الرجب الخ كما في سجاد اردت سحر ليك على ما عر
 وهو اختيار بعض المتأخرين بغير النقصه من الحرف كذا في كشف الكبير **قوله** والمسلطه على سنة اوجه المراد وجه
 شتليق بها الاحكام الاحتمال التولية وله قال والمسلطه على سنة اوجه لاسنها سنة احتمالات ولم يذكر ما اذا
 نوى فيها او نوى احدها ونفى الآخر مران الاخرين يكن لو خالها في نوى النذر من نفى اليقين ونوى
 اليقين من نفى النذر **قوله** فادواتها مع الختم انما يصح بالنظر الى صورة ختمها وما اذا نوى اليقين من نفى

بل على ادراكه ان لا يتناول في قوله لا يستعمل في الازالة قوله للمباح
 بل على ادراكه ان لا يتناول في قوله لا يستعمل في الازالة قوله للمباح

تعرض الآخر فلا تفرق السؤال في الصورتين كما اختاره الساجد ثم ينبغي ان لا يستعمل في الازالة قوله للمباح
 المدونة ليس في احد طرفيه خط ولا الزم الشئ المنسوب ولا الصيغة ان يراد منه لا وجب في احد طرفيه لانه يلزم
 صحة النذر بالكلية و كان ليحل بعد على ان اصل في السبب المنصوص قوله المحجب بنفسه ليس في قوله للمباح
 زائدة قوله ودلالة اللفظ على لازم من غير العلم من هذا ان حاصل الجواب نعم ارادتها بانه ليس مستعملا في معنى
 ومراد هو منه بل انما يدل عليه لانه اللفظ على اللازم فذلك فاعلم لان المسئلة فيما اذا نوى الممنون او نواها لان
 يقال ان معنى فتية الميمن انه قصد ان ياتي بطريق اللزوم لدلول اللفظ والاستنباط لا استعمال فيه وكذا في غيرهما
 نوى احدهما باستعمال اللفظ فيه والثاني بطريق اللزوم لاستعمال اللفظ فيه وادارة عنه وليس هذا جمعا بينهما لما
 من ان الشرط ان يستعمل اللفظ في الازالة ومعناه ان يقتضيه المجازي وغيته ثبوت اللازم من حيث اللازم لا بالازالة
 من اللفظ ليس جمعا بينهما فحينئذ قد نظر الساجد في اللفظ لانه انما يرادوا اسلم ارادتها ومنه كونه بالبنية الى
 الميمن مجازا والظن من عبارة الساجد ما ذكرنا ومن عبارة الماتش في غيره من اللفظ في قوله للمباح بان
 هذا الكلام موضوعا لاجاب المباح وهو المدونة لكن لذلك الايجاب صلاحيته ان يكون مبنيا عند الغيبة باعتبار
 تضمن تحريم المباح وبتلزامه لانه لا يمتنع على الميمن بشرط الغيبة اعتناق ممتنع لانه لا يمتنع على الميمن بشرط الغيبة
 فلا جرم ينبغي ان يكون هذا اللفظ في الحقيقة ميمن نظر اللفظ المحجب كغيره وهو الايجاب كما لا يمتنع على الميمن بشرط الغيبة
 الصيغة حتى يراعى فيها شرط الغيبة في اعتبار المعنى حتى يراعى فيها احكام الهمم وقد سيجل هذا الكلام من قبيل الكناية
 حيث اريد اللزوم واللازم معا قد اعتبر فيها وشك في ذلك قال العلامة السبكي في قوله للمباح في قوله للمباح
 يجب عليه الحج ما شئت بطريق الكناية قوله لا الاشكال في الورد كما توهم ساجد المعنى من ظاهر كلام المصنف
 وذلك لان حاصل الاشكال في الورد عليه انكم قد قلتم بان الميمن موجب للتعصبي عن الميمن في الحقيقة المجازية فيجب ان يكون
 بينا وان لم يخف التردية في الاشكال لمجرد التاكيد ولا تذكير له في الورد الباعث لهم على القول بان الميمن موجب لغيره
 يمكن ان يجعل جوابا عنه باختيار الشئ الثاني قوله فلا يمتنع الحج ومقال السيد من ان كلام المصنف مخصوص
 بالاشادات الشرعية صحة متوقفة على ابداء الفرق بين الجواز والاشارة بل بين الاشادات العرفية والشرعية وهو
 جدا قوله قوله في محل آخر وهو لا يمتنع قوله والثاني ان تحريم ترك المنسوب الحج هذا هو الصحيح في الجواب
 كذا في الكف وذلك لانه يلزم على الاول اذا لم يخف شيئا منها او نوى الميمن ان يكون مطلقا ميمنا ولا يكون
 نذرا من ان خروج الميمن من كونه رادا لا صيغة الجواب لان عرض السائل لانه لو كان موجب يجب ثبوته

فان لفظ مخصوصه فانهم عن ارادة المحققين بعد اعتبار وضع الشرع حتى لو لم يقيد الشرع لم يكن بانفسه لفظا اولويا
لعض الافراد بالارادة فانها عادة انه لم يعد اعتبار ما هو العادة والمتعارف في ذلك اللفظ حتى ان نفس اللفظة
بذون اعتبار بالليس بالنية فلا يكون الاولوية لانتهاه في كل شكك لتعارف فيه الاختصاص بما هو اولي من
افراده لان كل كل في شكك الاولوية ليست لفظا بل تخصيص العرف والعادة فانهم فانه نية فهو بترتبات
النظرين **قوله** لانه اراد بالعادة الخ فالمخصص في مثله ايضا هو العادة لكن العادة القولية **قوله**
وكلاهما يقيدان المحصر قالوا لمقص من النية يميز العبادة والعبادة بعضها عن بعضها فانها لا يكون عادة او لا ليس
بغيره لا يشترط فيه كالايمان بالبعد والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقرارة القرآن والاذكار وقال ابن
هبان في مخرج منقولته ان ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى النية وان النية لا يحتاج الى النية ولعل العني في
مخرج النجاشي الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا يحتاج الى نية **قوله** والمراد بالنية قصد
الخبر هو هو وضعه على الشرع قال القاضي البصير في النية شرعا الارادة بالموتوخو لمفعول اعتبارا لوجه
المدغم واما لا يحكم ونحوه انما انقلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع او دفع ضرر لا اذ كان في مقام
العمل بالنية لانه الغرض من قصد الفعل ليعتد به انتهى وما هو في فعل المحرمات والممنهات فلا يفي في الشرع
نية بل قصد فحاشا في قاصدين ان يبره العيصير من تنجده حرام ان قصد به لاجل التمييز ارم والنجارة لا بد من
الكرم او غير معتد به في التامر فانما نية اذ تورد الكتاب فان قصد لفظ لا يكره والا يكره فان
في المسمى فان قصد الظل لا يكره وان قصد منقعة اخرى يكره وكذا نية اسم الداعي للعباس ان كان يقصد
العلامة لا يكره لانه ان يكره والنجاشي على ما في مصحف ان قصد لفظ لا يكره والا يكره انتهى وان
كل ما يتم لم يشهد استقامتهم في مثل هذا اللفظ المقصد ثم يطبق فلهذا يراد منه مطلق اللفظ وعقد القلب قال عليه السلام
ولكل امرئ ما نوى اسمى صغره وعقد اليد والظان المراد في الحديث صغره والشرع وكل امرئ ما نوى العبد نعميم بعد
تخصيص ثم قوله عليه السلام من كان سحرة الحديث تفصيل لقوله لكل امرئ ما نوى ويمكن ان يحيل على معناه
الانوى او يحيل على المعنى الشرعي ورجل ثقل قوله من كان سحرة الحديث بالسابق باعتبار الشئ الاول
قوله ايجاد الفعل واما التوك من حيث الخوض من عهدته المعنى لا يحتاج الى النية واما الحصول الثواب
فان كان كذا فخرج فهو فعل والا فلا **قوله** اذ قد يحصل العمل لغيره ان حقيقة بلا صنادم حاصر حصول
كل عمل بالنية والفعل ال على عدم ارادته فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يقدر فعل خاص او يحيل على الخوض

النية قد عرفت ان بعض العباد ثياب عليها ملائمة فعلى هذا ايضا لا يتبع على العموم قوله ثم على تقدير
 حمل على الثواب الحر صحة العباد عندنا ايضا لا يكون بدون النية بعين هذا الحديث لذا قالت المحققية
 عبادة لا يصح بدون النية اتفاقا والخلاف انهم يوفون كونه متناها فبنية بقوله ثم الخ قوله ان الثواب
 بالاتفاق ليجوز ان المخلص قوله ان الثواب ثابت لاتفاق انه مراد ليطابق المذهب وحرير عليه منتهى لال
 عليه لعدم بدون النية غير موجبه قوله فله ان يقول الخ لانه لو سلم ثبوت القول بعدم عموم المجاز فله ان
 يقول استبعاد ان ليس الاحمال مجاز عن الحكم بل في الحديث منها رد المجاز والاضطرار لان التقدم لاحد على
 الاخرى حكم الاحمال بالنيات او صحة الاعمال بالنيات او الاعمال بصحتها واعتبرتها بها او غير ذلك فان كل ذلك
 من قبيل الاضمار قوله واما ثالثا فلان الخ لا يخفى انه اذا جعل الاعمال مجازا عن الاحكام واريدين الحكم
 الثواب يكون التقدير لكل ثواب بالنية واذا اريد منه الصفة يكون التقدير كل صفة بالنية فعلى الاول لاحاقه الى
 تخصيص البيد الحكم بخلق الخ في قوله لو كانت الصفة عبارة عن النية ان للصيغة مذكورة التسليم
 انقاده انقاده لا ينبغي من المثال الا اذا كان معناه ترتب الغرض فيكون الغرض هو الثواب وهو غير لازم قوله
 فلوردد الاستعمال المشهور الخ لا يخفى عليك ان هذا غير وارد على ما هو مقصود المحققية هذا المقام على انقلد ان
 كما في هذا السلام لان مقصودهم ان الحديث لا يصلح لاجتماع الخصم لان العقل يدل على ان ليس المراد منه حقيقة
 فلا بد من الاضمار والمجاز ولكل منهما وجوه فصار مجازا والمجمل لا يصح لاجتماعه به ما تضمنه من بيان انه
 مجاز من الحكم وهو مشترك بين النوعين انما يدل على غرضهم فذكر الاستطاعة رابطة على تقدير الحمل على المجاز
 على هذا الوجه ايضا لا يرتفع الاحمال ولا يصلح للاستدلال فانتم عليه لا يصح ثم حران التواخي والاشترار
 المعنوي غير ما ذكره لاجمال قال الامام في المحصول للفظ اذا كان مجتمعا لثمة ولكن جعلها على بعضها
 من اليقين كان مجتمعا ثم تداول اللفظ لتلك المعاني اما بحسب معنى واحد مشترك بين الكل وهو المتواخي قوله
 واذن الحق يوم حساده ولا يخفى واحد وهو مشترك كلفظ التقر قوله خصوه يعني ان الثواب هو الحق
 في نفسه من غير ما ذكره كونه اذلاله ولا انه ليس بالسر له قوله لا يتربس بنه البهية حقيقة الشرب
 منها على ان من لا تبادر الى انما هو الكرم ولذا فسر قوله فسر له منه الاقلام كبر عوادا لفظة قوله لم
 ومن تربس منه فليس معنى الامن اعتراف بالاعلم منه فهو مجاز يصح الاستشهاد منقلا لفظا تقدير كونه
 على الحقيقة معززة لانها كانت وهو الكرم والمجاز عندنا للتعاقب وهو الاعتراف اى ملحقا بل الكرم ثم انما صار

حكمة حقيقة لا كمال من هذه النحلة واكرمه اكل حين يورث عليه كرامة من حقيقة الشرب منها الاكرام لا حكام ولا اذا
 تناول من معين الفرات يقال ان شرب منه ونحو تناول معين النحلة لا يقال اكل منها وهو اكرامه الحقيقية وذلك
 لان الشرب انما يكون في المائدة دون الحجاب قوله فان نفس النحلة قد روت في مائدة النبيذ لان اسم النحل مجازي
 عليه بالنظر الى كيفية التفرغ في المائدة من لدن هذه النحلة لان استعمال اللفظ في معناه المجازي واستغناء عنه في حال
 على ترك الحقيقة لان الكلام موصوف بالانهاض المطلوب به يثبت اليه الانهاض فاذا تعارف الانساق اتماه لشيئ
 كان الحكم استعمال الحقيقة فيه وما سواها لعدم العرف المجازي لا يتناول الكلام لا لغيره كذا في الكشف قوله ادخل
 في الكل وفي بعض النسخ ادخل في الجزء ومثاله استعمال الحقيقة في المطلق بمعنى ان خصوصية ان فسر بالجزء بطريق
 المشاحة والمنازعة فهو استعمال الحقيقة في المطلق وان فسر بتفسير المشاحة والمنازعة فهو في المصنوع مما قبل
 وليس جواب بعيد لكن الجواب يتحقق في مضمونه في الخارج يتحقق الكل في الجزئي فيكون كذا والجواب جزؤه وادخل في
 ان جعل الحقيقة بطريق المنة فالاول ان جعلت جوابا وفسا فالثاني تخفيف جدا قوله بما على علوم الجواب
 بما على نسخة او لكل في الجزء ظاهر كما ذكرنا من ان الجواب لمعومه يكون كالنقل فيكون جزؤه اما على نسخة الجزئ
 في الكل ففسا بما في الكشف من ان الاكثار الذي ينشأ عنه الخصوصية لبعض الجواب منه فعل في مضمون
 الجواب الاكثار والاقترار فيكون اطلاق اسم الجزئ على الكل وقيل هو من قبيل اطلاق اسم سبب المسبب
 ود الجواب انما ترتب على خصوصية الآخر فيكون من باب اطلاق اسم احد المتعلقين على الآخر
 في مجلس للقاضي وهو نهى سبب الحقيقة عند أبي يوسف ثم خوارق مطلقا قوله لان التوكيل مما استدلال
 على صحة مطلق الحقيقة فيكون فردا فهو الجواب ان الحقيقة المطلقة فردا ان خصوصية فردا موصوفة احدى الحقيقة
 عند موصوفة غير محقق وهو هو الاول وهذا كما قررنا ثم انما لا يهين قدمه في دور فلان قد بينا كيف هذه الصورة
 التوكيل الاكثار بعد الصورة محتاجا لكونه فردا الجواب التوكيل به الجواب شمس ماله هو التوكيل به ابتداء واد بالذات
 بخلاف حقيقة وهو لعمري مائة ليس بعد الذوات لا كجمل هو مجاز عنه قوله انما يصح الجزئ انه لا يصح مالا
 بملك لانه لا يصح كل ما يملكه عليه توكيل الذي لم يملكه غيره فانه باطل من ان التوكيل لاك واما توكيل المسلم الذي
 به امره جازية وليس ما يملكه التوكيل فبطلان ذلك نظر ان اصل التوكيل ان اتوا لادارة من هو المراد مما يملك
 وقيل بالذات كونه المستمر فيهما ادا عندنا فاشترط ان يكون التوكيل حاصلا بملكه التوكيل كذا في
 الدكائي قوله لا يقال فبني الجزئ في مضمون الخصوصية الا كذا مطلقا فهو لعمري فردا فبني ان يصح

الاقترار والجواب انه يجوز من حيث التعيين ثم انما يصح من حيث كونه اطلاقا في المنع المجازي قوله بل علمت
 عليه القومية وهو مطلق الجواب التام دل الاقترار والاعتبار قوله في التعامل عند بعض المشايخ انه قد مرنا
 يتفق بهذا في فصل المخصص فاجب اليه قوله لا نترجم بالزيادة يعني ان العلم هو الاستفصال ونقد في علمه
 مناه ان موقعه كثيرة في الزيادة على موافقه الحقيقة فيكون الترجمة الزيادة من جنس العلم قوله يعني على
 في جهة خلفه المجازير وعليه ان زيادة فائدة في المجازير لعموم دليل مستقل بل اعتبار الخلفه بل هي مناهة له عواها
 لان اثبات الاصل ولان اعتبار الحقيقة كون الحقيقة اولي دار كانت في اللفظ او المنع وحيد لا حاجة
 تخصيص الخلفه باللفظ لاثبات مذهب حقيقته وما قيل من ان عموم القافية لا يصلح مرجح بدون اعتبار الخلفه
 في الحكم فاعلى تقدير كونه في التكلم لا تعلق لعموم الحكم المجازير واثبت خليفته بخلاف اذا كان في الحكم ليس شي لانه
 لا يلزم من ان يكون المرجح له اقلما بالمجاز من جهة الخلفه بل ان يكون متحققا فيه قوله حكم الحقيقة اولى بالمجاز
 يدل على ان يكون العمل بالمجاز عندهما وبالحقيقة عنده اولى لا على ان النسبة به قطعا عند سادها قطعا عنده
 المسئلة خلاف ما ذكر قوله قيد الاصل وللعلم لهذا المعنى صغرها سادها لا يلزم ان يقول الصغرى قوله
 لا يثبت التحريم يعني انه سواء اعتبر بالمعنى الحقيقة او المجازي بثبوت التحريم لازم التباين بالطريق لوازم الحقائق ونفس اللفظ
 منها اذا كان مجازا عنه وثبوت التحريم مستحسن فيها بعين ما ذكر في المعرفة فلا يمكن اثباته مطلقا لا بالمعنى الحقيقة ولا
 المجازي قوله فرق بينهما فالا حارر وكذا ليقول في معرفته لم يثبت ايضا وردى في تفرق فيها مطلقا حاررا
 وفي مجزولة لم يثبت قطعا بل كان السبب انه لا يخفى عليك ان قوله سبب التعلق بالنظر الى التعليل التوضيحي لا مناسبه
 له ببيان نقد المجاز اصلا او لم تعرض في التكميد الشرع واحتماله بالنظر الى اذكر مناه الشارح لم يثبت له
 انه لا مناسبه لبيان نقد الحقيقة فلا معنى لقوله لا السبب نعم الظاهر من عبارة المتن ان ما ذكره انما هو دفع شبهة ان
 التعلق مثبت بهذا المعنى هو انه كذب شرعا وان كان كذلك بالكنه لا يتحمل التكميد والرجوع بخلاف السبب وهو باطل
 لان ثبوت النبوة مبني في الاكبر سادته مطلقا فلا بد من ان يقال ان ذكره لمرجوعا مناسبه انه لا يتحمل التكميد
 والرجوع بخلاف السبب خفي لا فائدة في تخصيصه بالذكر من بين سائر العقود التي لا يتحملها فلو ذكر لعبا
 كما في اصول الفروع الاسلام ووجهه ما في الكسف اى تخيلا قوله ان معنى لان العمل بحقيقته في الاصل مناهة ممكن على امر
 وكذا مجازة فيه في الاكبر سادته لان النبوة بعد الثبوت موجبها متعلق لقلبه الملك وهو موجب النبوة فيجب
 كنهية عنه فان مفهوما مستغفها بها قوله ايضا الظاهر ان متعلق بعقوب وهو مشعور به لا تقدير ذكره حقيقة تخلق

الحق المعنى ان هذا هو حقيقته لا يثبت له في الحقيقة فالحق المعنى ان هذا هو حقيقته لا يثبت له في الحقيقة فالحق المعنى ان هذا هو حقيقته لا يثبت له في الحقيقة

العلمية بالعلمية كذا في شرحه

تتعلق ببناء الانظار ان يقول كان الاستنباط بغير عقيب المجاز فقط وعلى ما ذكره من منشا على تقدير بذكر عقيب يتقوله
والى صلاحيته متعلق بالمجاز فقط لان يقال ان قوله ايضا متعلق بذكر فيكون المعنى ان المصنف لم يذكره
في بيان الحقيقة لاداني مناسبتة كان الاستنباط بغير عقيب المجاز لكونه نعم مناسبتة به وهو ما ذكره لقوله
الحاصل في قوله قاطع الملك كما يدل عليه قوله عز من ملك دارهم محرم فانه يدل على انه ثبت الملك
ثم تثبت عليه لعظم ملكه قوله ولهذا يقع عن الكفارة لغير ان الكفارة انما هو تحرير رقبة وهو لا يتعلق بالملك
فالملك من موجب لهونه انتهى بعد الملك القاطع له ما قدمه الابن لثبوت من الكفارة وكذا الدلالة لكونه الا ان
بعد الملك القاطع له قوله يصح شراؤه وبني اى ام المعتقد وبني قوله فان قيل فاللزام ان قوله انه قد
ان في الاستعارة يجعل مجازية الامم المتحدة من غير الامم المتحدة فيكون له قدر متعارف وغير متعارف واللام في الحقيقة
الاسد هو شجاع مطلق الشجاع فلو ما ذكرتم لا يمكن جعل مطلق الشجاع يصح جعله مجازيا عن الرجل الشجاع
ويمكن ان يقرر بانه علم ذكرتم انه لا يمكن جعل اللفظ مجازيا الا ان هو لازم معناه فيلزم ان يصح جعل
اسد مجازيا عن الرجل الشجاع لانه غير لازم للمعنى الحقيقة فلا بد من اللزام له هو شجاع اسد قوله قلنا الشجاعة
فيها معنى واحد تقرره على الاول ان الشجاعة فيها معنى واحد فيكون اللزام لاسد هو مطلق الشجاعة فيصير جعل
معناه مطلق الشجاع وعلى الثاني لانهم جعل مجازيا عن الرجل الشجاع بل الشجاع المطلق وهو لا بد لعل الشجاعة
معنى واحد فيكون مطلق الشجاعة لازما له معنى كون الشجاعة معنى واحد ان المراد منها انها مطلق وقوله الثاني
والاستقام وهذا المعنى واحد الرجل والاسد بلا تارة سجد الترخيم في الحرمة التي في لفظ غير تام المطلق
فانه لا بد من اصنافه في المطلق طارئة تحت الزوال وغير ذلك مما يدل على تنابر حقيقته فيكون جديدين
وبهذا الظاهر ان قيل من ان كون خصوص الترخيم القاطع سببا للفتية غير لازم لصحة المجاز على ما ذهب اليه الجمهور
بل كونه سببا كاف فيه فمقدار غير المعصية ان لا بد فيه من ان يكون خصوص المعنى المجازي سببا عن
الحقيقي قوله ايضا واصل الملك ايا حذف احد المفعولين يقال التفتت فلانا عند اذا عينية في بيان لانه
لا صحة للمعنى الخافه في الوجود من قوله صرحنا به قوله لم يجعل دليل توزير الترخيم الحكم او صرحنا به قوله
انه لبيان تقدير ثبوت المعنى الحقيقة لاحاطة به لبيان تعدد الترخيم بطريق اللزام من منافاته للملك لان
بطريق اللزام لا يمكن الا بعد ثبوت المعنى الحقيقة وما بعد على المعصية من انهم ذكره انه قد يكون المعنى
المعنى عنه محال ايضا كان المعنى الحقيقة ليس بشرط عند الامام فلهذا نحن نذكر من عدم الفرق بين

نبوت اللازم باستعمال اللفظية وثبوتها بطريق الالتزام الملازم وكلام المعصوم منها في الثاني وهو لا يمكن الاستبعاد
 نبوت الملازم كما لا يخفى قوله بل انما يجوز له وصفه معناه قوله قسما آخر وهو تقدير نبوته في حقته في حكم النسب
 قوله اي تقديره حكم التحريم الخ لا يخفى عليك ان تقديره يعني ايضا على هذا الوجه ليس بعظم في الترتيب
 بل العظم جديدا ان الغرض بيان تقدير اثبات الحقيقة في حقته بوجهين باعتبارها في نفسها لكونه كذا
 شرعا وباعتبارها لازما وهو التحريم بان ليس من حقوق المالك والتكلم لا يقدر الا على اثبات التحريم بانه
 ليس من حقوق المالك والتكلم لا يقدر الا على اثبات التحريم الذي هو من حقوقه وان شيئا ثبت بغيره
 فتقدير اثبات الحقيقة لهذا ايضا قوله متقدر ايضا كما تقدم بطلان قوله وهو العظم من تقديمه ايضا على قوله
 في حكم التحريم على ما ذكره المعصوم العظم بانه يمكن ان لا يثبت فيه الضمان بل لا بد ان لا يتحقق التحريم
 لتقديره في حق التحريم بطريق الالتزام ملازم لان غاية القول للمالك كما تقديره في حقته فذلك الحكم لتقدير نبوته
 والحقيقة فيكون نفى التحريم بطريق الالتزام ملازم على اكد وجهه والوجه قوله وهو ان يثبت في الحقيقة بطريقه في هذا
 دلائل ان مثله لا يمكن ان يكون المراد انه على تقدير فهمه من حيث انه لازم التزام فقط بخلاف اذا اريد فيه
 محاباة اي قوله على تمام ما وضعه له بالسوء الخ فانه شرح السوء اذا استعمل اللفظ في الجواز او اللازم هو مرتبة ما تفتقر
 عن ابدية الحكمي لم يكن للنفس والتمسك بالطلاقة كونهما دلالة على تمام المعنى اي ما عني باللفظ قد صدق به فبما هو
 من قبيل كونها طلاقة لم يفسر لطلاقة بدلالة اللفظ على ما وضعه بل على تمام المعنى اي ما عني باللفظ وقصد نفي هذا
 لا بد في كونها طلاقة باعتبار اللفظ النوي وهو ما يعتبر به في اعتبارها معناه في شرح التفسير على ما عني شرح المعصوم جديدا
 ان اللفظ المستعمل في الطلاقة هو تعيين اللفظ بغيره المحكي وليس كذلك بل هو موجود في التفسير على ما عني شرح المعصوم جديدا
 فالجواب انما هو كون التفسير فيها هو التفسير بنفسه بل مطلقا نعم المستعمل في تعريف الحقيقة والمحارز هو اللفظ في هذا المعنى
 او وضعه كون القرينة معتبرة في فصله بل هي شرط الاستعمال قوله هذه ايضا الخ يعني ان فهمها ضمن وقتها ودلالة
 على تمام ما وضعه له باللفظ لكون كل منهما من محارزها وان لم يكن اللفظ الدال عليها جديدا محارزا قوله نعم يعني
 انها دلالة على تمام ما وضعه له لكونه من حيث هو تمام ما وضعه له المستعمل في الطلاقة ذلك قوله على ان دلالة
 المحارز الخ اعلم ان اللفظ اذا كان محارزا في الجواز او اللازم فمعه الطلاقة لغيره من نفسه معناه الحقيقة وجزوه ولازمه
 في حقيقة علم يتأخر عن العلم عليه القرينة المماثلة فينتقل منه توسط العلاقة في الجواز او اللازم في
 المحارز يكون فيها من حيث كونها من محارزها بعد اكمل الملازم قطعها وانما تنقسم في الالتزام فقال القول انما هو

في الجواز او اللازم

المعنى فيهم الخبر والاداء بعد الكل والملازم مقعلا لوالد الاله المجازي لا من يقنع من والمتنزه لا مطلقا وذهب كثير
الى انها فيهم ما في ضمن الكل والملازم فلا يكون ولا تارة المجازي تقصير والتنزه اذ قال السيد الفاضل على الخبر مطلقا
هذا ساءا لطيف منته الى المعنى الموصوف له ولغيرهم جزء في ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك انه ليس له في ضمنه و
القرينة في مثل هذا المجازي لا تعلق لها بالغير فلا تارة المجازي على معناهم الخبر في ضمن الكل لا بعد فيكون نقصان
انه يحصل بعد تعلق الارادة فيهم آخر غير الغم الذي كان منبيا ولو سلم انه عينية بالذات لكنه لما صار قصدا لا يمكن
ان يكون نقصان لا تقا وكونه ضمن القرينة وان لم يكن لها تعلق باصل الغم لم يكن لها تعلق بالغير فقصدا لان
صفة اقصاه انما حصل لها بالقرينة كذا الفا وثنى وادعى قدس سره في حاشية على المجلد وما ذكرنا في خبرنا وقل من
مطابقة باعتبار الوصف النوعي ونقصان المتنزه باعقار الوصف الحقيقة فلا تعلق لان معنى فهو كونه نقصان المتنزه
هو تعلق الغيرين لا عدم اعتبار الوصف الحقيقة واعتبار النوعي الغم على مذهب القوم يمكن اعتباره مطابقة اليها باعتبار
النوعى قولنا في نوع الاستعارة اى نوع المجازي المطلق وهو الاستعارة او نوع من الاستعارة فانه مثل الاستعارة
الاصولية المدركة قوله لا تارة في الاصطلاح فانه اطلاق الركيب منجى الضعيف على ما يفتقر عن الطبع قوله التاثير من
الصفيف يدل مثل هذا بقدر ما ذكرنا كالمفضل في المعنى كقوله البرودة من الصفيف وباعتبار تفضيل في المسألة فان
كان المتعلق فيها مختلفا اى المبلغ في البرودة من الصفيف في الحارة يجعل من تعلقه بالبعد والتاثير المستوفى للتفصيل
اى البر من كل معنى متجاوز من الصفيف قوله اى الحسنات البديعية من المتأخرات التي جعلها من الداعي اللفظي
من ان منها ما هي حسنات معنوية لانه اراد ان يبحث على ايراد لفظ المجازي ان كان ايراد المعنى المجازي في هذا
على وصف لا يمكن ابراره عليه لفظ الحقيقة فالداعي معنوي والا فلفظي فان ابحاث على ايراد لفظ الوصفية
مخرج من المسك موجب الذنب ابراز المعنى المجازي على وصف التعليل في الاول وابراره في معرض الاستدلال
في الثاني بخلاف اذن كان عينا فحينئذ فان الباحث فيه ليس ابراز من انقص من افضالة على وصف من
الاداء بل بعد تبعية هذا اللفظ لحصل المطابقة وكذا المتأخرات في قوله وقد افردتنا سبب استوفائه
كالقافية في السطر قوله ولطف على اختصاص لفظ لاني في ذلك ولا تيسر من نياتي في ذلك حيث جعل اختصاص
لفظه خبرا لقوله اللفظي بالغير يدل عليه هذا الكلام اعني اختصاص لفظ الخبر فهو خبر لقوله الداعي المجازي
كيف ولو جعل خبرا لفظي ليعنى هو بالخبر قوله وفسده اى تمام المراد ولا يخفى عليك
ان المراد هو معنى الكلام المطابق مقتضى الحال وتامه وصورته وخصاله ونحوه في تفسيره من تشريح

والمراد منه

قوله نفيها لاحقا بمراد ان كون المجازات متناهية في الوجود وانها في الوجود في الحقيقة **قوله** ان اراد بالمتنوع قولنا فاذا حاولت ان
 الى العدل عنها فلا حاجة الى اثبات كون المجاز اوضح من الحقيقة **قوله** ان اراد بالمتنوع قولنا فاذا حاولت ان
 تؤدى المعنى قال السيد ان نفيها لشيء الثاني كما يدل عليه قوله المتضمنة بالمعنى المطرود لا يمكن ان لفظ المستقر
 حقيقة فيه لولا لفظ مستقر المحذور ان لفظ التعبير عن الرجل الشيخاء بالاسداد على نفيها من لفظ الشيخاء لا يستلزم
 في ان يتوهم بدي الرأى ان يكون الاسداد على معنى الحقيقة هو جميع التعاليم والاوزام والاعتقادات المستقر
 والمثلية بحسب السبيل المثال المحرر انتهى وفيه انه لا يصح معنى مطابقة تمام المراد هو ما فسر قوله زيادة البيان وانها
 قوله او نفي منه قوله بعضها او نفي في الدلالة وبعضها اخفى يعني ان يراد من المعنى الجاهل ليس والدلالة شيء من
 المجازات على الجاهل اخفى من الحقيقة قال المصنف لو يدعى المعنى لما تيسر سرعة تعميم لفظه لا لازم لظاهره لانه لا يكون
 بديته عليه لما جعله سابقا لادلاله على **قوله** وذلك لانه اذا ثبت بالبدية كان مثبتا مما ثبت بدونها وهو ان
 يكون ثبوته او نفيها اقرب الى التعظيم على الاكثر وهذا المقدار كاف للتأيد واخذ للمناسبة قال المصنف في اللفظ الموصوف
 له اى هو فقط بدون اعتبار شي من التشبيه ونفي تخصيصه او غير ذلك **قوله** واصفات مشتقة وقوله كلام
 القوم بدله بالمشق منه لكن قال الشارح هو في شرح التلخيص وهم الضياء قد خصصوا بالمشق من لفظ بالصفات
 المشتقة **قوله** والاصناف الموصوفة هي المجازات اى الامور المنقولة الثانية بقوله كلامهم بعض بيان صواب
 معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متحدة غير متفرقة بواسطة دخول الزمان في بعضها مما ادعى ضرورة
 الحذف وهو ظاهر كذا في شرح التلخيص ووجهه شتى والبر قدس سره نحو ما بان المراد انما يصح للموصوفية نسبة المجازات
 اى الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت سمي لشيء من ثبوته في نفسه كما تعرفه في محله ودون الجملة الانفعال والصفات انما
 من حيث انها لا يولد لها ثبوت سمي وذلك لدخول الزمان التي هو زمان نسبة معينة الى شيء هو في علمها او عرض
 ذلك الزمان لها عرضا صاربه كالجزء له فلا يغيب من هذه الحقيقة لها شيء فلا يكون موصوفة بوجه نسبة **قوله**
 ولما فيه كلام طيب من شرح التلخيص وهو ان كونه لا شك اننا قلنا بغيرنا مقول فلان اى الموصوفة الذي انصرف فيه صوابا
 شديد كان المعنى على تشبيهه بغيره بالمثل وكذا اذا قلنا بغيرنا مقول فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالقاء
 معراته ليقال مقامه اسم وجلس فخص به ومنه طيب وغير ذلك فانها تصح للموصوفية ولا يلزم ادسا فالفظة
 والصفات من الحركة والزمان معرته ليس من الامور المستقرة انما هي بغيره بغيره موصوفة بقوله زمان طويل وحركة
 سرعته وان المدعى هو ان المحروف الافعال لا يلزم تشبيهها بالامور المستقرة والدليل هو انه مستقر وقوله شبا فلا يخلو

يتطابق الدليل على المدعى **قوله** ليست معانيها اى معانيها المستعملة الالهيه عليها وان كانت موضوعاتها على ما
 هو مذموب الجهور قال الفاضل الاستاذ بادي في شرح الفرائد الموضوع له الحرف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن
 الواضحة شرط الاستعمال في الجزئيات حتى لو لم يكن الحرف مجازاً لا حقائق لها انتهى خلافاً منى للاستدلال الغاية
 واما اصله للوضع بمعنى قولهم من موضوعه كذا استدلالاً الخاص اى موضوعه كذا فيه والاستقارة بالتبعية في الحرف
 آخراً هو باعتبار استعمال فيه وهو لم يذكره الاستاذ الا في قوله على المعاني المستعملة فيها بحسب الوضع ولا يعرف
 الاسم بادل على منوال الحرف لم يوضع له لانه على المعنى المستقل او الواضحة اعتبر في وضعه الاستعمال في الجزئيات
 هذا والمستفاد من التخصيص والاضحاح والكشف ان الاستقارة في الحرف بتبعية السببية للمجوز وهو متخارجه في
 قدس سره في حاشيته على شرح التلخيص **قوله** والاكلمات
 لكونه معنى مستقلاً للبناء وما ذهب اليه جمهور من النحاة من ان لفظة من ولفظ الاستدلال موضوعان للملكى على السواء
 الا ان الواضحة شرط في دلالتها على ذكر متعلقا متبادرا من لفظة الاستدلال بل من وجوبه في شروط الوضع **قوله**
 بنوعه استلزامه سوا استلزام الجزئى للملكى **قوله** شبه ترتيب العداوة في المعناه شبهة احد التبيينين المخصوصين بالترتيب
 بتجانبية ترتيب غير العلة الغائية ترتيب العلة الغائية بتجانبية ترتيب كما نص في المعناه فاما من قوله للفعل
 الاتفاقات مثلاً مطلق الفعل كما صرح به في شرح التلخيص فالشبهة قصده اذ وقع في الترتيب الكبير
 ترتيب الترتيب وترتيب غير ما هم سوى فوجزئياتنا او شبه الاول بالنافي قصده اننا نكلمين فان الجزئى انما هو ترتيب
 عداوة موسى على القاطع فرعون له لا ترتيب العداوة على الاتفاقات مطلقاً وكذلك الجزئى انما هو ترتيب
 العلة الغائية لا اتفاقات فرعون لموسى للاتفاقات مطلقاً جنيئديمكن ان يراو من الفعل مطلقه بمعنى قولهم اعمل
 في المشبه اللام اى في جزئياته كترتب عداوة موسى على اتفاقات فرعون له او قولهم المشبه التبعي لبقى ان يجب ان يتبع
 المشبه بالتعليل لانه المتعلق للام لا فوزه وهو ترتيب العلة الغائية بل القول الغاية انما هو بيان عليه العللة الغائية
 لانه تمها لان معنى قولهم اللام للتعليل اى لبيان ان ما بعده علة لما قبله الا ان اقبال المراد ترتيبها بحسب دلالة اللفظ
 لانى لفظة الموضوع وعنده الله اللام لا يمكن ان يكون صفة للوضع فالتقدير الموضوع للتعليل والدلالة مصدره التعليل
 اى الموضوع له لفرض الدالة على ترتيب العلة الغائية الذي هو جزئى للتعليل الكلى واستعماله فيه كما هو مذموب الجمهور
 من ان الحرف موضوعه للكل بشرط استعماله في الجزئيات **قوله** ان المصهور معتبر بزيادة تيقظ الظاهر ان
 ذكره المصهور اعتباراً آخر على وفق ما ذكر في العلاقات من ان الاستقارة متمثلة في وصف لازم حيث اعتبر استعماله للتعليل

التعقيب للآزم له الذي هو جزئية الوصف للتعليل لكونه محمولاً عليه رغم أنه مشمول التعقيب غير العلل المحلول فلم يوافق
ذلك استيعاب الآزم الموضوعية للاستعمال في جزئيات التعليل لجزئيات التعقيب مطلقاً سواء كانت غير جزئيات
التعليل وجزئيات التعليل لكن الاستيعاب من حيث كونه استعارة لا في غير جزئيات التعليل ولا يمكن أن يستعمل في جزئيات
التعقيب بحيث يعقوب في الخارج على تعقيب غير المحلول للعلل كما يوم عبارة بشارده هو على وفق استعمال الاستعارة
الآزم أي الشبهة وقوله على زيد لكونه شبيهاً بالآزم استعماله لا يكون إلا في المجزئى مخصوص متحقق فلا يمكن اعتباره وقوله على
شئى إلا أن يراد منه أنه متعلق في ذلك الجزئى الشخص من حيث كونه جزئياً للتعقيب لا من حيث كونه تعقيب غير المحلول
لعلله لكونه في نفس الأمر متعلقاً به في الواقع أن المصداق لم يعتبر التعقيب للاستعمال الآزم فيكون مجازاً اصطلاحاً
البيان والشارح به عليه على وجه اعتبار التشبيه والاستعمال في المباني بناء على اصطلاحهم حيث قالوا: إن ما يستعمل في
الرجل الشبان لم يلاحظ التشبيه على ما ذكره المصداق بل كان مجازاً استعمالاً تبعيانياً في جزئى التوابع أي المصداق في قسم مجازاً استعمالاً
على الأصل والحقى لكن بملاحظة ذلك كما أنهم قالوا في بعضها من قوله تعالى: فإذ أفاضت القرآن فاستغذ بالعدا
قراوت مكان اردوت القواعد لكون القواعد بسبب عن ادواتها استعمالاً مجازياً في استعمال التوابع بتبنيده المصداق
في شرحه المتخصص أن يكون متعلق الحال مجازاً استعمالاً عن ذلك باعتبار أن الدلالة لا تارة للشيء فأنهم تأمل في بيان
التبنيده على وفق ما ذكره العلاقات فأنهم لم يعتبروا في التشبيه الاستعارة وما تارة في التوضيح جعل الموت كان الولادة على أنه
وقوله ارديد الموت وقوله في قوله محلول شيعران باعتبار التشبيه بالاول فغفروا لنا في غلانة على أنه قد يكون
مستعملاً في جزئيات الآزم منها الكلى ليس في استعماله اذ تارة في التوضيح الوقوع وايضا في ايدل على أن التشبيه المحلولية
وقوله كان الولادة عليه يدل على أن التشبيه العلية قد نزل أن المصداق أن قلت كلام المصداق يدل على
الاستعارة في العلية حيث قال ذلك مستعملاً لا ترتب ادر على التوضيح يكون الاول غير هذا من ...
التبنيده لترتب ادر على ادر من غير أن يكون ادر غير هذا من ادر في ادر بما فيه مطلق الترتب
ثم تستعير الآزم إلى التوضيح لترتب ليس من هذا من كلامهم شرح التوضيح على الاستعارة في محلولية قلت من
كلامه أن ترتب المحلول الذي هو غرض من شئى استعير لكون الشئى بحيث يكون تعقيب شئى آخر
فإن الاستعارة يكون المحلولية لا في العلية انتهى وقد عرفت أن في شرح التوضيح ايدل على الاستعارة
في العلية مقابل قوله استيعاب الآزم لتعليل التعقيب كالأزم الموضوعية للاستعمال في جزئيات استيعاب جزئيات
التعقيب لفظاً للاستيعاب من هذا على ما ذكره المصداق والعلاقات والافعه علماء البيان لفظاً لآزم لفظاً

الشبهة **قوله** واقرا وقد عرفت بان من الابهام **قوله** بتعقيب المعلول للعلته بتعقيب اى الموت لعلته لان
 التعقيب المحصور الخبرى ليس بمقتضى غير المعلول للعلته بالتعقيب الكليين ومنه ان التعقيب الاستعدادى التعبى
 فاعتبار متعلق التعقيب الامام زنايم لا حاجة اليه ولعل الشارح لم يذكر ذلك قال باعتبار زيادة تدقيق وان اريد من قوله
 مشبهها اعتبارا فهذا المشبه بالعلل لا حاجة اليه كما ذكرنا فى بيان كلام التعقيب **قوله** فلا معنى لاستارة التعقيب
 لان اللازم له هو الحقيقة **قوله** يلى التعقيب **قوله** اجاب ان حاصل الجواب ان التعقيب لا يستلزم بعض الافراد
 من جهة وهو الخارج **قوله** معلولة وانما جرح المعلولة لعلها على تبسط الفعل فيكون متاخرة عن الفعل ايضا **قوله**
 فلهذا فظاهر لا يخفى ان المعنى محقق للمعلول على عقب العلة **قوله** ما ذكر المعنى اى من اعتبار كونه معلولا والا
 فاعتباره لازما فاعلم بعض الافراد ضرورة المصنف **قوله** لا يقال ان لغيره ان اعتبار كونه معلولا واجب
 قلنا لان العلة من حيث انه معلول لا يمكن فيه اعتبار الترتيب فلهذا يجب اى ان كان كذلك فيجب ان يكون
 ترادف القوم من ترتيب العلة الثانية الذى جعله شبهة ترتيب للمعلول الذى هو غرض اذ لا معنى لاعتبار الترتيب بالنظر
 الى العلة فهذا استعمال على القوم المتطرد ولما ثبته المنشأ وهو عدم قضاة العلة الترتيب **قوله** باستاد الحاجة
 علة لا حصل التكرار بالذكر عقيبا فلهذا استعملنا حقيقة ومجازا و اختلاف المسائل المتوقفة بحسبها **قوله** فى البناء
 وعدم الاستقلال وجب الشبه بجميعها او كل واحد منها لكن الاول باعتبار اكثر افراد المشبه فان من الظروف المذكورة
 وتوهمى موتى لا يخفى عليك ان اشتراك عدم الاستقلال بينهما اشتراك فى المعنى **قوله** لما فى الثانى من المحبة بين
 الحقيقة المجازى لطلب الاول الامر من ان المقتضى ان يراى الحقيقة والمجازى الاول من حيث انه نفس الموضوع له
 والاخر من حيث انه متعلق به بنوعه على وجه تسمية الظروف حروف التعبىية ارادتها بجملة تشبيه و ارادة الحروف
 من حيث انها فعلية الموضوع له فليس المقتضى لانه كون ارادة المشبه بغيره من حيث بما كذلك تحلل التعقيب
 فانه يراى الجوهري بجملة فلهذا المعنى المجازى لا ارادة المجازى بجملة والحقيقة من حيث انه نفس الموضوع فافهم

بتعقيب المعلول لعلته بتعقيب اى الموت لعلته لان

فانه قد استعملنا لانه اسم مراد عن طرف الشام **قوله** قولوا لوالد مطلق الجرح اى الواو العاطفة لمطلق الجرح فانها
 يجرى جازية لانتفاء زنايم وغير ذلك من معانيها المذكورة فموقعه وفي بعض نسخ المتن المطلق بالحرف طبق لاصل
 فتح الاصل لم يطفئ لانه لا شئ من ذلك وان اردنا لطف الكلام ان ترادف احد المفردين الواو اخره الحكم لوانه المحلطين
 الى الآخر فالحصول **قوله** تشريكها نحو اولاد لوالد لاجازة لانه من الكلام والاسم والفعل الاول وقع من سهو
 وفلطف وان المتكلم قد صدق ان ذكر كثير من الورد الكلام بغير اوسم العقدة الى معناه كذا فى ما رضى فغل الشرح فاعلم

قامه بغيره وروى عن الورد جميل الا ضرب والرجوع قوله في الثبوت ثانيا في الجبل الى العمل بها من الاطوار سواء
 كانت ثبوتية او سلبية او مختلفة فالمراد من الثبوت انكم كما يراون من الخارج في قولهم الجبل خارج والى العمل بها من الاطوار
 في حكم الموقود قوله اني حكم الورد والاطراف المتعلقات راجعة الى احد ما قوله ذكر ابو علي انه جزم عليه نقل الشيخ ابو حيان
 عنه وعن الشراييف ان النعمان اجمروا على انها لا يعلو الترتيب وعلوهم بان قطرب والربيعي والفرزدق وعلوهم بوجوب
 والزيادة ومساوهم في انهم قالوا بافادتها الترتيب لعل عن الفرزدق والكسائي كذلك في مسو افع من كتابه ذكره
 في سيرة مشروضا من كتابه لعل اجماع اهل البصرة عليه قوله لا دليل له انه فقه ما قيل من انه يمكن ان يكون
 في هذه الموارد مجاز النعمان المطلق وهذا معنى على التحقيق قوله لا دليل عليها غير مسلم عنه انخصر قوله بعدم
 عن الاصل بغيره انهم انما على تقدير كون الدليل على احد ما لا يترتب ان يكون محذورا عن الاصل احتمال الاشتراك
 لا خلاف الاصل ما خرج عن المحار قوله وذلك مثل مشارك النعمان في الاخيرين لا يصح الترتيب فيها ولا يصح
 ولا يتبين من بيان قيامك وقعودك لا يصح فيه المقارنة لان القيام والقعود انما يمتنع اقترانها معا لا بالنظر
 الى تعلقي السابق واللاحق ان كلاهما لا يصح فيها اما المقارنة فخطا والى الترتيب في حق اولهما كذلك على ما في بابها
 فلهذا لم يستلزم ذلك بل هو لكن التكرار لا يمتنع الصحة وقد استدل على عدم افادتها الترتيب بل هو من القامض
 في تقديم السجود على قول حجة في سورة البقرة وتبين سورة الاعراف واليه قوله نعم وادركنا نوحا وادركهم
 بينفوا بالمقارنة وما فيها من واصل السغية الترتيب ونوحى اليك الى الذين من قبلك فينبغي قوله والراية ان
 افزه من ورود الاستعمال وليس فيه نفس استعمال اللفظ ما خالف منه اعتبارا عرف طبعي او عام مجازا ما يتبع من
 مسوده قوله ان نصب فانه لو ادخل في اعواب باقبلها كان النعمان عن كل واحد من الفعلين وليس الغرض
 ذلك كذا في الكشف انكم ليس بضع النعمان لانه كان نصب في كل واحد وعند الكشافين ليس بهن المورد وادركهم
 بغيره بل مقصود من اجماعه لغرضه المضاف لعينه الورد وصره عن السابق قوله لا يترتب ان هذا الاستدلال
 قد ذكرنا ان المنقول من الاجسام ايضا انما هو على عدم افادتها الترتيب قوله تحصيل ان يكون الخط الاول يكون
 عن استدلال على وجوب الترتيب ولما استدل لا على عدم وجوب الترتيب قوله ثانيا على ما يتعلق بالنعمان في قوله
 من غير دليل فان الزيادة عليه لا يصح بل يصح بغيره لانه نسخ النعمان كما سيجي فكيف اذا لم يكن دليل له واما
 من انه لا يمكن المقصود بتمية على الترتيب لكان الحسن ان يقال ولا يرد عليه وجهكم مسجودا بغيره كما يتخلل مسجودا
 منقولين فقول هو رد من الفعلين وما اريد عليه لانه لا يقال انما زيد او دخلت المسجودا بغيره كما يتخلل مسجودا

وجوب الترتيب بل يتحمل ان يكون ذلك للتقدير والتجاذب عند قصد الترتيب ايضا لا ليقال ودرجت بل ذات ثم ان قيل
 لو كان بينهما دليل مثبت للترتيب لاسيما زيادة على الكتاب لان الكتاب يدل على الغرضية المنبث بالدليل هو
 وجوب الترتيب ولا زيادة لا يكون الا اذا اتحد الحكم الشرعي كما قالوا ان الثبات وجوب الغاثة ليس زيادة على فخره
 واما من جهة الغرضية الا ان يقال ان المنبث للترتيب للفرق بين الغرض والوجوب لكن قد حقق في موقعه انه
 لا ينبغي التمسك بما قال بهما فذكره في الطلاق لا يقتضي تخصيص شيئا منها باسم قوله لا ليقال انه معرض على الاحمال
 ان في الطريق المعارضة بان فخره على دليل على وجوبه بل هو في العلم اي لان ان وجوب الترتيب زيادة على
 مدلول الولد من غير دليل بل هو بدليل الحكم وليس هو الزيادة مثله عليه قوله على الوجه لا وجوبه لانه مدلول
 والتعقيب يكون بالاشارة الى مدلول الوجوب وهو نفس قوله عقد على غسل الخاذ لا يكون مقارنا له فليس في
 ذلك واحد على ما هو العادة الا ان يرد قوله لا نأقول المذكور انه من غير المعارضة والبالاسنة للمدلول
 المسمى مفيدة لما حصل اليه من قبيل عطف المنفرد فيفيد شريكه في حكم الفصل فليكن مدلوله التعقيب لفصل مشترك
 بينهما قوله لا ليقال لكل عضو من الثابت لما من الثابت من قبيل عطف العمل بان الحكم عطف على مدلوله
 فيجب ان يفيد لكل فصل اذا كان من قبيل عطف العمل فيكون مفيدة لشريكه الفصل الا بالاشارة الى
 فيكون العاخذ في التعقيب الفصل فانه يلزم عدم القول بالفصل مثبت الترتيب قوله لا لانه لا يوجب
 لعدم المحال بعد فقهه لا ليقال او لكون مثل ما ذكر من عطف المنفرد وجوب التعقيب لا يوجب تقدمه في الخارج فليسا
 ولا يلزم تقدمه في الخارج بل هو ذلك لانه لو كان التعقيب كشيء جزاء لكان العاخذ مفيدة اليه بل هو في الخارج
 السوق والتعقيب فانه في تقدمه على سائر الخيارات قوله غير عطفه في جميعها بخلاف اذا كان من قبيل
 المنفرد فانه يفيد فصل المشترك بينهما والتعقيب لا سائر الخيارات فانه قوله لا ليقال فليسا في الخارج قد اوضح
 ان المتحد الافعال يوجب تعقيب الفصل الذي دخل عليه لا الفاعل واصلها بالاشارة الى فانه يمكن القول
 مفيدة اليه الفصل بالاشارة الى المدلول الى المسبوق عليه فيثبت الترتيب بعد العلم بالفصل قوله لا في مصنع
 الوجوه ان الاول فلان المسبوق عليه وكيفية ذلك يكون له هو ايضا ففقد فانه فيهم معلوم ان الاول
 وهو الوجه من غير الموت لغيره كما رجحنا في الامور العادلة كما في الترتيب ولو سلم في المسبوق في الفصل حقيقة ان المقام معلوم
 ففقد الفصل الواحد ايضا فيجب التعقيب من الدلائل عليه الفاعل فانه في الفصل ان ما ذكر لا يدل على عدم
 وجوب ترتيب بل على انه لا دليل على الوجوب فيه انه علم في قوله لا نأقول التعقيب بل ان الترتيب من قبل عطفه في قوله لا

على ما به وجوب الترتيب المذكور لقوله في لما عرفت ان الواو مطلق العطف ثم ان اقل ان دلالة الاستدلال
 المذكور على عدم الوجوب متوقفة على عدم دلالة العسل والمسح على الوجوب ليعبر لغيرهم الزيادة من غير دليل
 المعارض مسلم دلالتها عليه بطل اصل الاستدلال فتأمل **قوله** والوجوب المقام هنا جواب عن قوله تعالى انما نعلم
 و هو تقرير آخر لما ذكره لقوله لا يقال قوله فاعلموا وجوبكم باعتدال الشهادتين السابق فيكون انما معنا على المعارفة
 او الجواز لا الشبهة بالاطال منبأه وهو كون الفاعل الجزائية والاعلى لزوم التعقيب على طريق قولنا نقول المذكور الخ
قوله غير تراخ بان يكون مدلوله وصلة بلا فصل امر آخر بينهما كيف وانه ليقال تحت تولدت ليقال كل حي
 يولد فميت **قوله** وعلى وجوب الترتيب انه اذا كان مدلول الفاعل وصلة بلا فصل يكون التقيد بالجزاء على ما عرفت
 عليه واجبا **قوله** على ان يجب السعي التزم العظم على السعي تعقيب النذر وان الفاعل التعقيب مدلول الوجوب **قوله** استدل
 كون الواو التامة عبارة لتعقيهم ظاهر في الاستدلال بالآية فلهذا الجواب بان الترتيب بالحدث لها ما ذكره الشارح
 يشير اليه قوله في الترتيب وقوله عزمه واداء الترتيب **قوله** فقال الصحابة لا يتوهم من السؤال دليل على انها ليست
 للترتيب لانه محتمل ان يكون لانها هي لغيره **قوله** فهم النبي والخو لو سلم انه عزم فهم منها فانه من الواو بل ان
 السبب كما يدل عليه ادبوا لما يدركه فلو قيل ان الصفا هو المردة لكان الغرض من جملة **قوله** النبي بالاجاز
 لا يدركه كما يؤيدهم ظاهر الحديث الصحيح للترتيب فلو حصل في كل مقتضى من مقتضى الوجود احد من مقتضى الوجود
 ليعوم اللفظ لا يحسنه السبب كما توهم فالحمد لله لا بد من الصفا وعبر به لزيادة والترتيب مهم ان اثبات الترتيب
 به فوالله من زيادة على الكتاب بخبر الواحد على ما سبق من الشارح وما استنبأ فكونها من شواهد العبد ليس بحكم شرعي
 على ما بينه حتى يكون زيادة عليه نعم كون زيادة عليه على ما قال قوم من ان قوله من شواهد العبد دليل الوجوب
 لانه خبر مائة الا انما نقل الشيخ جلال الدين الطوسي في الاميل **قوله** كتب عليكم السعي ترك الشواهد كتب
 على ركنية وقيل انما ادر كتب استحقاقا كما في اذ احضر احدكم الموت الآية **قوله** قد يقال ان هذا ضعيف جدا
 اذ قد حقق ان الاجازة ولا خوف ومنها لا باضر بل فهم عروة من قوله فاجابهم سقوط الوجوب حتى قالته
 على الشبهة منى العبد عنها لو كانت علاقتها عليها كانت فاجابهم عليه ان لا يلطف بها وصرح في الهداية ان فاجابهم
 عليه لا باجزة الوجوب بالتحديد الاجام ولو سلم نعم يكون اثبات الترتيب ببدء الزيادة على الكتاب بخبر الواحد
قوله لان مطلق الترتيب يحيل دليلا على انه موضوع للتقيد **قوله** وانما ينقص العبد ظاهر في المعارفة
 لاسل كما ان الترتيب بهذه المعاني قد ساقط يدان يقال المردة من المعارفة وانقص كون الترتيب بالمقارنة

والفارق في المستبين في سبب الواو ومنه قوله لو كانت لترتيب الخاء لو كانت لها في المستبين المحذور من نصيب
الحاصل لو كان الترتيب والمقدور فيها الواو لما التقوا ليقال ان علم كونها لترتيب عنده والمقدور عنده ان
حكم المستبين يستلزم ان يكون حكمها كونها لها منه نقص على ذلك الا ان من هذا غاية في التصحيح قوله لما اتفق على
خالفه في الاول بوقوع التفتيح وخالفا في الثاني بوقوع الواو **قوله** معنى على ان التفتيح الاجرة الزماني بعد ما
على ان ذكره المعلقا متعاقبة متصل الاول بالشرط على انها في الثاني ثم ان كان موجبه عنده انفصال الثاني عن الاول
والثاني عن الثاني في التفتيح بالشرط على ان التفتيح في الواو كذلك موجبه عندهما الاجتماع والاختلاف فمعلق غير موصوفه بالترتيب
ووقوع كذلك كما اذكره المستظهر في اصول فخر الاسلام وهو شافعي قال ان قيد عليه ليس في موقعه لان الترتيب
في التفتيح متوقف عليه في هذا ولكن كلامهم شارح عوفي بقصوره في ما ظهر في ان خلافا لها ان هو في حالة الوقوع فقط
والفتوح في التفتيح في ذاته متعلق بغيره لا ان يراو من قوله انما هو في ذاته في التفتيح ابي ما يدل على التفتيح
كما يشره اليه استلاله عليه بان الترتيب انما هو في السطر الختم لا يحتمل عليك انه لاحابه لانتهاى تفتيح
الى بيان تفصيلها على سبيل التعاقب بل يكفي كون الاول كالمستقيمة على ما في غير متوقفة عليه لانه مثبت بهذا
القدر ان المطلق في تغيرها من غير توقف على ما في غير ما بعد لانها ام المحمية **قوله** ولما لم يمتنع في
منفردة في قاعها المماثلة به الاولى بعينه كما ينبغي ان يكون قبل عطف المعهود وانما لانه بسبب عطف المعهود
مضمون محذور ولا فارق منه الى عين انتم به الاولى متعقبة به الغنم الالف في علمي في ترجمه لعمدة وان الاولى
وان كانت مستقيمة لكن يعطف افاد كون عين تلك الماوية لعمدة اليه فانفسر الاستحالة كونها لكل منها اعلا
ويعتزل من الغاية لعمدة الامكان بخلافه لما في عينه لا يمكن اعلا لعمدة وقوة المطلق بانك لو استعمل فيهم
فانه قد وهم فيه بعض الناطقين **قوله** وان لعمدة بها عطف انما ايضا لعمدة الاولى كالثانية لعمدة الثاني فانه ايضا لعمدة
احتياجا اليها بل الى الاولى لان الاول ليقال ان تعلق الثاني على الاولى كان قبل ذكر الثانية لعمدة ثم تعلقها على
لعمدة كانت الثانية لعمدة ايضا قطعا **قوله** وتحقيقه الخ ما صدر ان الشرط ايضا متلفظت مرات في حق بوقوع
معناه وليس المراد من اعتد بانه صطلح الخ لانه وان في صورة لعمدة ولا في غير تفتيح الشرط غير لازم في حق
فانه صريح في تفتيح اذ منعه ولو وقع لدايتها على تفتيح اذ منتهى التفتيح لان جرد العطف اذا دخل على كل
في موضع الخبر اجزاء بشرط وجود ذلك لغيره في نفسه اذ ذلك المتعلق كما صرح به شارح عوفي في الاولى في قوله
وقد تدخل بين الجملتين فالخالفه في خبره بشرط لغيره ان الترتيب والترجيح بالفتحة الى تعلق الشرط **قوله**

في قوله ان التفتيح في الواو ومنه قوله لو كانت لترتيب الخاء لو كانت لها في المستبين المحذور من نصيب

وادعى سبحانه ذلك اى ما سبق من انه لا يفرق بين ارضته اطلاقا وانه الكلام جواب استدلال السجفة ثم كما قبل عليه
 قوله لا مجال لتطبيق هذه البقرة بخلافه عندنا لا يجب الترتيب بل ذكرنا انها تعلق غير موصوفة بالترتيب عندنا
 فتوابعه عدم الجواب عنها وان اجاب عنه في بيان قوله قد تدخل بين المجتدين قوله لانه جعل الحكم توقف النكاح بالزواج
 ليس فيها الحكم صرعا في كلامه بل اعتبر تصحيحه بمكانه قوله لعل النكاح الالتهام لانه لم يثبت مجال حالته اذ لم يثبت في الحركة لان
 المولى باعنا في هذه اما رد النكاح الالتهام واليه ذلك مما عجزه الزوج النكاح الالتهام لا يكون رد النكاح الحرة لانه مضمون
 فلا يكون احرازه معتبرا كذا في الجامع الكبير وحاصله على ما هو في حواشيه حصول فخر الاسلام لانه لم يثبت الزوج منهم بل في الحركة
 اذ في غيره الحال لم يثبت مجال لانه رد النكاح الموقوف معتبرا بتبدله لانه غير لازم فكان في حق من يزوج بغيره
 غير متعده فانه ما قبل ان النكاح انفسه لم يثبت توقفه على قبول الزوج كان النكاح توقف نكاحها لا احتمال لان ليقبل نكاحها
 ودون المتعده بعد فاعلم ان الزوجها على الحركة لان طاعة المولى لانه ليس له الزوج المذكور بل ما ذكر من المصنف من ان طاعة
 ما ذكره وجهها في تقديره ان زوجها المولى يثبت عقد لازم المصنف ثانيا في رد النكاح في الاول من المراءى قول المصنف في
 بالعقد الواحد والعقدين موحدة المولى في قوله لان الحكم بالواحد والعقدين مطلقا يختلف في بعض النسخ في المصنف في
 الى من افان المذكور في النكاح موحدة موحدة المولى في قوله موحدة موحدة موحدة موحدة موحدة موحدة موحدة موحدة موحدة موحدة
 احرازه الزوج لما قلنا اننا ان احرازه مضمون وبهذا الغرض مسئلة الاثنين فان احرازه نكاح الثاني بغيره غير نكاح
 الاول قوله لعل النكاح الثاني باعنا في الاول بعين النكاح انما قلنا في النكاح انما قلنا في النكاح انما قلنا في النكاح انما قلنا في النكاح
 الاول بالنسبة لمصنوعة احرازه اليها وبالنسبة لمصنوعة احرازه اليها وبالنسبة لمصنوعة احرازه اليها وبالنسبة لمصنوعة احرازه اليها
 النكاح حين قوله فيهما احرازه بطلان النكاح الثاني حتى لا يثبتها الا احرازه قبل ذلك لان المراءى اصل العقد ومقتضى
 الالتهام فاذا احرازه النكاحين اوله وتم ذلك النكاح مما عجزه حرة فلا احرازه الا احرازه بطلان عقد الالتهام وحالة الاحراز
 كحالة الاشاقول لانهما لو نشأ بعينته الثانية اى المولى بل دليل المصنف من فاعلم انما قلنا في النكاح انما قلنا في النكاح انما قلنا في النكاح
 والاصل ان اذا كان التوقف في صورة مخالفة حرية احرازها للتزوج فيها اذا كانت طارئة يكون التوقف في
 الاولى قوله لانه لا تضيق على توقفها كذا في المصنف لانه لا تضيق في التوقف بالمعنى المالم معناه ما عرفت من الزوج
 صم الالتهام في الحركة او رد نكاحها منها ليس شي منها الا الاول فليقتدر العقدان وهذا الثاني في انما ذكره انما ذكره
 بقوله احرازها النكاح في الثاني انما قلنا في الثاني ان الزوج هو المصنف فانه بالضم لم يثبت بطلان حليتها احرازها في قوله
 قوله لان حاله لا احرازه انما قلنا في الثاني انما قلنا في الثاني انما قلنا في الثاني انما قلنا في الثاني انما قلنا في الثاني

[illegible]

فيها معنى المنة المخرجة كان وجوبه بسبب النية قوله ادا ملأيتها اي المحفة فلا يرد انقص بالمجر من الغير
 غير محذوف قوله لا بد في الانابة انما يجوز بالمجر من الميت من فوات الاختيار لعدم سبيل اليه اصلا وحققت الخبر انما
 الغير الزايل بالموت والاطلاق للذمة بقاؤه اختياري والنايب من كل وجه قوله الا ان كان ذلك فان الانسان انما
 وهو كونه فمضى الاستثناء ومن انزلنا بسبب الخذلان الخذلان يلزم علم الامام بما فيه لاحتمال فعل ليس بشئ لان المحذوف
 معقوبه مقدرة خفا لدفع كل في الهداية وغيره قوله غير منوط بها الا ان كان فيهم حكم ببحث الاستثناء في بيان
 دليل عدم انشائها على كونها حكمة جزئية وهو صحيح لا يرد عليه شي مما اوردوه اللهم اذ لا تخاف ان عطف الانشاء على جاز
 لا يصح انشاءه بالاعتقود فانه يختلف فيه المنه الديانين ووجهه الخفا به وجوه بعضها كما فصلها في المصنف فمضى
 المذهب على ان سبيل الجزئية انشائية بالبعكس قوله فيجب ان يكون عطفها على الجملة لا على المصنف فذلك
 بل وعواه عدم عطفها على الاعتقاد بل من حيث البحث الاستثناء بان النسخة جعلوا اوليك متساغا قوله كقولهم نعم فمضى
 عنكم من هذا فذلك يتبين ان يكون المراد من خطأ فيك ما هو المراد من عنكم فكل من ذلك موقوفه على ان يكون
 ذلك خطأ بالمرتبتي منه الكلام على انها على الاول وفي المحل على الثاني واختاره كل كتاب اخلافا وقيل من ان لا يكون
 لثمة الخطأ في كلامه من تنبيهه انما هو عطف فانما هو اذا كان الخطأ من جنس واحد اذا كان من جنس
 فلا وان اردت تفصيل ذلك فليكن كجاء في النسخي والى قدس سره انما هو على المحل قوله من ان قوله لا الذين انما
 انما يعني هذا المرة لثمة على ان الاختلاف في كونه موقوف الى الاخرية ومصرفه الى الجملة المتساغة كما يجري او جعل
 اوليك موقوف على ما قبله او جعل موقوفه تصرف الاستثناء واليه متعين للمقرب والاعتقاد ولانهم يصح في منزهة فعل
 من المستثنى في انشائي منه كالسكوت كما هو في الاستثناء والاولى ان يراد من البقرة الذين الاستثناء وغاية ذلك ان لا يكون
 من المستثنى في انشائي منه وعدم قبول ثبوتها وتبع التوبة كما هو مذهب الجعفرية والمراد من المصنف العطف بالاعتقاد فلهذا قيل
 انما اعلم ان الالفه بحكي ما عطفه غير عطفه العاطفة يكون لترتيب اها ذكرها هو في داخل على جعل لم فصل
 هو في انوم ربه فعمله وانما هو عطفه على عطفه عادية وان طال الزمان نحو انزل من السماء وانما هو عطفه على عطفه
 متعلقين بهم من ان يكتسب فاعب عليه قد يفي المحض السببية من غير عطف نحو انما اعلم انك انكون فمضى لربك وغيره على عطفه
 يكون انما هو السببية وقد فعل على انما هو السببية في قوله فيهم فزائدة نحو انما اعلم انك انكون فمضى لربك وغيره على عطفه
 الى قوله فمضى لربك انما هو السببية في قوله فيهم فزائدة نحو انما اعلم انك انكون فمضى لربك وغيره على عطفه
 والسببية لترتيب بان سببه من ان يكون مصنفا كما في الاقان وهو صورة السببية لترتيب من هو في

هذا يكون معنى الفاء ان شرطه الترتيب مطلقا وهو قد يكون ذكره او قد يكون وتوحيها وقد يكون معنويا او اظنه معجزة
 المقصود من المراد من الفاء مطلقا كما كانت اولاد من الترتيب مطلقا والجزء معتبر على الشرط يكون
 عقيدته الجزئية منتزعا بالاشتراك او بما لو كان في بين الدخول فحول مجازة هذا الصبط والسبب بقوله على الجزئية
قوله شرط محذوف لا محاذيا لمقتضى الشرط فانها لمجرد السببية كما في اننا عطينا ككوترا نخل اركب الا ان الغالب
 ان معناه راجع الى حذف الشرط كما ينبغي به قوله في الحقيقة لا ان الشرط محذوف ثم المراد من جاء وقرب لانه المسمى
 والاشارة الى ما في **قوله** المتحقق من الفاعل انما هو بالمتحقق من الفعل الجوارح من الفاعل فعل انما هو بالمتحقق
 والماضي كونه المسمى على كلف او لصيق الخلق فان بعد الوضوء وذهب سقي وبقاياه يتجدي لا محال الى الوضوء
 اردوا **قوله** والفاء السمية التي في السقي الذي هو على الاطلاق هو محذوف الوضوء وذهب سقي وبقاياه يتجدي لا محال الى الوضوء
 للاراد انهم عيى المراد ولا بد من ان يقال ان شرطه متفاد لا يكتفي بالاراد او فاراد وهو ان يمكن ان يكون
 باعقيا بنفس السقي لا القيد **قوله** انه في معنى الارادة وكذا قوله انما يمكن ان يكون فاعلهم من ان لم يحل على القلب
قوله وادركت جدتها انما احتيج فيها الى هذا المعان الاكثر انما يد على السبل الجبال لانه يصح كنه الجبال قد جادوا
قوله لمن يجزي في المشارق بطلانها للميجري **قوله** يعني ان الولد النحر لانه يتجاسر الاحسانين يتحافوا
 ذلك اذ لم يقصد من اشتراطه الا ان كان لانه اذا انوى ذلك جازها بانه بالاشارة والاعتق لا يجوز ان كان
 يمتنع عليه **قوله** فبالاشرط انما هو من هذا الكلام ان من خول الفاء هو الا اعتاق وهو لا يصح ان يكون
 حكما ومعلولا للشرط لانه وضع لارادة الملك والشرط لانه فاعله لوليه باعقيا والعتق الثابت به من هذا الحكم لانه لا يجوز
 سبب الزمان لان العتق حكم الملك في هذه الصورة بالنقص المذكور وهو حكم الشرط وحكم الشئ عينيت معزنا
 وبعض الناطرين منها كلام لم يسم لمعنى يحصل **قوله** الا انه يصح ان يمتنع ملك ان يتوهم من قوله وضع الشرط لانه
 الملك ولا اعتاق لارادته من ان يمتنع ان لا يصح ضافة العتق الى اشتراطه وجعل حكمه ومعلولا لانه حكم للاعتاق
 ومصفان انما يكتفي نصفا الى ما في نفيه وفيه دلالة على ان لا يصح جعل العتق من قبل اتحاد المعلول والعللة لان
 الاعتاق نصفا الى العتق لا الشرط فلا يمكن ان يكون متحدا مع اصله بان يكونه انما هو الملك انما ينتمى الى احد
 الية ابتداء وبالذات وهو انما نصفا اليه يكونه موجب للملك فندبر **قوله** على معنى كون ما بعد ما سببا
 لما قبلها ليس من معنى الفاء والذات عليها على ما ذكره القوم ان كان ما بعد ما في نفسه سببا لان من هو الفاء على ما
 ان ما بعد ما سابق باعقيا لبقاء وهو لا يخلو من الجوهر على ما هو الاصل شيئا بالسبب بحسب الوجود وكذا على ما ذكره المقصود

وانما يكون معنى الفاء ان شرطه الترتيب مطلقا وهو قد يكون ذكره او قد يكون وتوحيها وقد يكون معنويا او اظنه معجزة
 المقصود من المراد من الفاء مطلقا كما كانت اولاد من الترتيب مطلقا والجزء معتبر على الشرط يكون
 عقيدته الجزئية منتزعا بالاشتراك او بما لو كان في بين الدخول فحول مجازة هذا الصبط والسبب بقوله على الجزئية
قوله شرط محذوف لا محاذيا لمقتضى الشرط فانها لمجرد السببية كما في اننا عطينا ككوترا نخل اركب الا ان الغالب
 ان معناه راجع الى حذف الشرط كما ينبغي به قوله في الحقيقة لا ان الشرط محذوف ثم المراد من جاء وقرب لانه المسمى
 والاشارة الى ما في **قوله** المتحقق من الفاعل انما هو بالمتحقق من الفعل الجوارح من الفاعل فعل انما هو بالمتحقق
 والماضي كونه المسمى على كلف او لصيق الخلق فان بعد الوضوء وذهب سقي وبقاياه يتجدي لا محال الى الوضوء
 اردوا **قوله** والفاء السمية التي في السقي الذي هو على الاطلاق هو محذوف الوضوء وذهب سقي وبقاياه يتجدي لا محال الى الوضوء
 للاراد انهم عيى المراد ولا بد من ان يقال ان شرطه متفاد لا يكتفي بالاراد او فاراد وهو ان يمكن ان يكون
 باعقيا بنفس السقي لا القيد **قوله** انه في معنى الارادة وكذا قوله انما يمكن ان يكون فاعله من ان لم يحل على القلب
قوله وادركت جدتها انما احتيج فيها الى هذا المعان الاكثر انما يد على السبل الجبال لانه يصح كنه الجبال قد جادوا
قوله لمن يجزي في المشارق بطلانها للميجري **قوله** يعني ان الولد النحر لانه يتجاسر الاحسانين يتحافوا
 ذلك اذ لم يقصد من اشتراطه الا ان كان لانه اذا انوى ذلك جازها بانه بالاشارة والاعتق لا يجوز ان كان
 يمتنع عليه **قوله** فبالاشرط انما هو من هذا الكلام ان من خول الفاء هو الا اعتاق وهو لا يصح ان يكون
 حكما ومعلولا للشرط لانه وضع لارادة الملك والشرط لانه فاعله لوليه باعقيا والعتق الثابت به من هذا الحكم لانه لا يجوز
 سبب الزمان لان العتق حكم الملك في هذه الصورة بالنقص المذكور وهو حكم الشرط وحكم الشئ عينيت معزنا
 وبعض الناطرين منها كلام لم يسم لمعنى يحصل **قوله** الا انه يصح ان يمتنع ملك ان يتوهم من قوله وضع الشرط لانه
 الملك ولا اعتاق لارادته من ان يمتنع ان لا يصح ضافة العتق الى اشتراطه وجعل حكمه ومعلولا لانه حكم للاعتاق
 ومصفان انما يكتفي نصفا الى ما في نفيه وفيه دلالة على ان لا يصح جعل العتق من قبل اتحاد المعلول والعللة لان
 الاعتاق نصفا الى العتق لا الشرط فلا يمكن ان يكون متحدا مع اصله بان يكونه انما هو الملك انما ينتمى الى احد
 الية ابتداء وبالذات وهو انما نصفا اليه يكونه موجب للملك فندبر **قوله** على معنى كون ما بعد ما سببا
 لما قبلها ليس من معنى الفاء والذات عليها على ما ذكره القوم ان كان ما بعد ما في نفسه سببا لان من هو الفاء على ما
 ان ما بعد ما سابق باعقيا لبقاء وهو لا يخلو من الجوهر على ما هو الاصل شيئا بالسبب بحسب الوجود وكذا على ما ذكره المقصود

لابد من ان يقال ان في كون مدلولها معلوما لمدخول السابق من حيث كونه معلوما فائدية ولا تسمى انه في نفسه معلوم
 السابق بسبب ليد اتمح ان هذه الفاعلية مستعانة بمسائل مجازا شائعا ولا يسمى فاعلية بل هو لمجرد ان مدلولها
 سببية ما قبلها **قوله** است غير انه لا يرد عليه المصنف بان وجوبها يتم الا بالثبت بان يرد من مدخول الفاعلية
 الاخبار به كما اشار عليه في تقريره بقوله لا لاخبار بآليات النور ثم ان العلل الفاعلية لا اخبار بالحق ليس نفس الامر المذكور
 بل مدلولها هو ان لا يتصور على السائل وهو المدلول السابق لما سبق منه في قوله ثم فاعله او كما يحتمل ان يكون
 غسل الوجه غريب الارادة **قوله** ليس الاشارة لا يغير وجه ترك لفظ الامر منها او يرد فيها لبعده الا ان يقال
 انه لا يرد اليقين علم ان المصنف لم يقصد خلاف القوم الا في ان نفس المدلول الذي جعلوا مدخول الفاعلية على علمته باعتبار
 الدوام والتعاقب جعله المصنف معلوما فائدية كما بعده فانهم صرحوا في هذا المثال بان المدلول الاشارة حيث قالوا فان النور
 باق بعد الاشارة ونزاد لفظ الامر بعده اذ لا يرد الى ان الاعتناء بالمطابق للكلام العلوية بالنسبة الى الامر واقل من ان الاشارة
 منها مستعانة جعل تخلف الشبهة والشبهة في المثال لا يتم من جهة صراحتها من ان تخلفها بالشبهة جعلها مستعانة
 فلا يشار ذاك في الامور بالعبارة فائدية فصيح كلامه بعد الوقوع بتكليفه بوجه لا يسمي لانه تغير الاسلوب وقيل في بعض
 النسخ الامر بالاشارة بقوله انما يكون معلوما فائدية العلم لانه انما على ان المراد من قوله ثم فاعله مدلول على العمل العللي الفاعلية
 قالوا فان النور باق لان النور معلوم فاعلية لا ياتي ان المذكور بعد الفاعلية علم وجوبه ليقوم كون مدخول الفاعلية
 باعتبار مدلول مدخولها فهو المدلول لا يتم مدلوله العلم من كلام المصنف انه لم يرد في نفسه الا في اعتبار مدلوله الفاعلية مستعانة
 بالنظر في العبارة والعبارة المصنف اعتبره بالنظر في العبارة الفاعلية لان في العبارة المدلول فاعلية فاعله ان هذا صحيح علمته
 الفاعلية العلم الفاعلي فان العلم الفاعلية علمه لانه لا علمية والواقع ان الفاعلية هو الفعل لا العلمية الفاعلية لان لاشارة
 اراد الا لا يرد على ما هو العلم من كلامه نعم يمكن ان يرد في قوله ثم فاعله من العلم بالاسباب وهي الافعال الذي خلقها عليها الفاعلية
 كما يشير به قوله اذا كان مقصودا من العلمية اذ لا يقال المدلول بالنسبة الى الفاعلية انه مقصود منها فحينئذ يكون اعتبار
 مدلولها بالنظر في الاخبار بآليات النور مدلول مدخولها فلا يرد عليه اذ ليس العلم الفاعلية في نفسه بل هو العلم الفاعلية لان في الافعال الفاعلية
 بعد الفاعلية التصور العلمية على العمل العللي الفاعلية هي غير واقعة بعد الفاعلية **قوله** والا قرب ما فوكره القوم الخ
 اعترض عليه في التحقيق مثل لا اتصل فقد طلعت الشمس وخطر فقد غرت واخرج فقد خرج الامر واخرج فقد دخل
 السطح او لا يرد في الشيء من العلوم والغروب والخروج والدخول واما ان كان المدخل في الخروج لا يتصور منه
 الدوام بل الاشارة بوجود النور فنعلم ان مدخول الفاعلية غير محقق بالمدوام ثم قال لا لاخبار بالمدلول مقدم على

فان العلة في البيان لكونه مقصودا لوجود العلة لتسريده وتحقيقه وان كان متأخرا عنه في الوجود وفيهذا الاعتبار يجوز دخولها
عندها والحاصل انها قد دخلت في اصل في الترتيب المذكري كالمجمل بالنظر الى المفضل واجابة بعض سائر المتنبين
المراد من الظهور في الغرض انهما قد انفجرا والاحتجاج بالاشغال المستتر احترا او مانعا عن غير هذه المعلوم قصد المجمل
معرفة المثال المذكور موجودا في الوقت والاشغال بسببها انتهى وما قيل ان اصل ان الشمس طلعت الظن ان المراد عند
الظن هو لا يظهر لطيف الله ليس ينبغي لان المراد قرب ظهورها ان كان الامر باذنه الصلوة وطاير ان القرب باق
ان الظن هو لا يظهر حقيقة ان كان الامر بالقضاء لكن ج ما دل على الوقت بل هو في وقت الكبرية وصحة القول
وقد يوردونه الغار بان مثل قوله لا يشبهه الا حيا ومضمون مثل قد انك الغنى لانه يدل على ما على وجه السرور كحبل
قوي ودرع صلاب لا تدفعه الا بذكر المشير به الكل تكلف الحق انها مجاز في معنى الامم كما ذكرناه في الترتيب المذكري كما ذكرنا
الاصح حسب التحقيق **قوله** من استبدوا الحكم لا لقا به ان بقا العلة ليس متباين عن بقاها فدخل الغار اعتبارها
بالنظر الى حدوث الاحكام **قوله** لتبقى في الحال يعني ان دخول الغار على فانت حيا بقا ان الحرية على الاداء لهادوام
اما الدوام فظنوا بالعلية لان الاداء موقوف على الحرية التي اصله عند قبول العبد ما علق المولى عقبة عليه لا بعد
على الاداء بحال موكمة او في يده ملك للمولى فخصه بالحق الفاعل في حرة بغيره المتوق لا يمكن ان يقدرا ان
اديت الى الفاعل فانت حيا لانه صمد وهو حكما لا مصل لا يحدار اليه الا عند عدم صحة الحكم بدونه ودخول الغار على
العلة وان كان لا يفسد على الاصل لكن في اعتبارها بما بالنظر الى دوامها اعمال الحقيقة فاني المجدة **قوله** فان الغار
للمحال لا الحلف لكان لا انقطاعا لاختلافها الشاروخا بالنظر الى الاصل فلا يرد ان قوله حرة قصد به الشاروخا
قوله اي كن حرا بكونه مودا الى الغار لان الشرط لاداء الحرية او المشكك من تعليقها بكونها من تجزئة هو
لانها من تجزئة لاداء **قوله** ثم الاتصال صورة التبيين لان السكوت والاتصال المقدر يرى لا العجز هو
لما يوشك ان يقال انه ليعا منه الجمل فانت المشككة في اجتهاد الزم ان حثيت في الشرط الغار بان الشاروخا
لمجرد الاتصال الصوري هو فك لان الخرج قد يتجدد بلا عطف فخلها الشرط فانه لا بد من الاتصال من كل وجه
وبالسكوت المقدر يرى فيفصل الكلام من معنى وما اورده عليه من انه قد غلبت الشككة فيما في هذا المعنى ولانه لم
يقض لان الاتصال الصوري لا يزم بل كاف فيه وما قيل من ان الاداء ان يقال المشككة فيما يتم الاداء لمعز
بمساعدة كلا فاضيد فخلها التعليق فانه لا حاجة الى اعتباره فمض بان دخلت الدرر فانت طلق وطاير وطاير
قوله لا يتعلق الثاني والثالث لعدم الاتصال من كل وجه فخلها المشككة فلو لم يمتدوخا من هنا بها الغيات

الاصح في قوله من استبدوا الحكم لا لقا به ان بقا العلة ليس متباين عن بقاها فدخل الغار اعتبارها

بما لا يفسد على الاصل لكن في اعتبارها بما بالنظر الى دوامها اعمال الحقيقة فاني المجدة قوله فان الغار

طابق للامتناع الصغير **قوله** يخص الانثى على ما هو الظاهر من كلامه وان امكن ما يدل بانه لابد من التراضي في الحكم
مطلقا ولا يلزم تخلف الحكم عنه في الانثى اذا لاقى بل بفصل والفاور وعلى تقليل المتن انه لو اعتبر وجود ما عطف ثم
متراجعا عن وجوده المطلق من غير اعتبار التراضي في الحكم لم يلزم تراخي الحكم عن الانثى وذلك لان الحكم هو وقوع
والانثى وهو تنجز الطلاق اللازم للتعلق لان المعلق يصير بخلافه وجوده بشرط قوتهم لزوم التراضي انما هو عند وجود
الشرط فاذا عطف به متراجعا عنه لم يلزم انما هو عطف بقا وجوده بخلافه من الشرط لانه علق بهذه الوجه
والضمان في هذا التعليل على كل المعنى المعنى تحكم ولا يحكم عليه بما دنا ان الغرض عليه مثل انت طالق هذا فانه استأثر بالمال
والحكم حقيق في الغد ليس بشئ لان حكمه وقوع الطلاق في الغد مطلقا وهو ثبت في الحال لاني في الغد انما ثبت عند
هو وقوع الطلاق لا وقوعه في الغد كما لا يخفى ثم لا يترجم من قول المصنف لان التراضي عنه انما هو في الحكم لانه لا يقول
بالتراضي في الحكم بل هو قائل به ايضا على ما هو صريح في الكنف فالحصن انما هو بالنسبة الى التراضي في الحكم فقط وما ذكرنا
في اثنا والعشرين والاربعين وما قيل من ان الحكم عنه مشكوك في الطلاق بتعليل وعندهما الجزائية والترتيب على الشرط
من ان الانثى وهو تنجز الطلاق اللازم للتعلق الموجود عند وجود الشرط فلانته لا اعتبار بالتعلق او الجزائية حكما في الحكم
عندهم هو وقوع الطلاق بالاتفاق **قوله** عن دليل ما الظاهر ان ايرادها على مذنب بغيره **قوله** احيى جده في حكم
المسكوت عنه الخ هذا اذا دخل على غيره في الحجر الميثاق اوله الا انه نسخا من زيد بل كبره اضر زيد بل كبره في الحال
كما مسكوت تحيل ان يكون موصوفا بالقيام وغير موصوفه بملحوظ اضر وغير مخطوطة شئت بان القيام الموكب عليه
مطلوب بالضرر وانما هو المتفق كما من زيد بل محروم لعدله لانه كالتقرب زيد بل محروم فلان ثابت عند مقتضى الدليل فمغناه
تقريره لقيام من زيد اثباته لمردود تقريره لانه من ضرب زيد اثبات الامر بالضرر عند رد بل في الكل للعطف وانما اذا
دخل على الجبل فلا اضراب عما قبله بالطا كقوله ثم بل عبادا كرمون اكل هم كرمون وليست ليا لطفه على الصحيح بل
حرف مبتدأ **قوله** لا هذا ايضا مغني الاول فتنه الميثاق قبلها لا لتأكيد الاضراب ووجهك الدليل على ان
ما ذكرنا قبلها بعد النعم ما يحركك لابل زاد في شفا **قوله** بل ان الاخبار به ما كان مغني ان لم يقرب اذا وقته
الخ المشتبها وانما اذا وقع له الامر مغناه على هذا ان المقدم طلب العبد وليس معقبه انما هو في الاصل انما ذكرنا
المعهم من ان الميثاق بالتدراك تدرك الكذب فلا يحتمله الانثى ولا يصح على ما ذكرنا المحققون بل على ما ذكرنا لبعضهم
وبما ذكرنا انما ثبت الشرع لا لتحيل التدراك بوجه من الوجوه لا بالرجوع وجعل الاول لانه لم يتكلم به ولا بالطا له
والا بانه ليس مقصود لان المغنى فيهم مقام مغناه فمجرد اللفظ شئت مغناه فوالجواب فلا يمكن تدراك بوجه **قوله**

قوله وبالحجة وقوعها الزعم في سابق كلامه وانه في كلامه فلفظا فاضته في عرض اخر من غير جواب
 والاطال اذ لم يكن له طريق للحكاية اي لم يكن السابق عليه محكيا واما اذا كان محكيا سو كان بل من غير محله ايضا
 محكيا كما في قوله بل في قوله لم وقالوا اتخذ الله ولدا لانه بل عبادكم مومنون يكون في كلامه لم ايضا فلفظا
 قوله والرجوع ولفظه لم يتوهم من قول المصنف بل لانه يكمل الاطال الاول من ان قول زفر من موقوف على كونه لا الاطال
 قوله نفي الفراء واقر به انما افاد ان العبد بل كونه اذا كان اقل نحو سنها ثلثة عشر بل ثلثي عشر سري او نفي الضم
 لا انفراد قوله ثم تذكر ذلك لا انفراد الاطال في الاثبات والاحكام الكلام الاول فلا يسطر فلا يتوهم انما في سابق
 من ان مدلول ليس الاطال الاول على نكرة المحققون قوله يميزه للحمية لا مقام دخول الادل في انما في مقية ان يجعل
 كانه عاد للاول فراء عليه لا يمكن ان يكون بل الاطال الاول كما في انما بل بل ثلثة لان بل ليس مدلوله لا
 الرجوع عن السابق بل الاطال في هذه الصورة انا كما في حيث ان يثبت انما في الالبية ولا في ما بين
 الاقر بالعدم في ثوب من الاطال الاقر بحيث لغير المقوله غير مسموع قوله وفيه نظر بل بل في
 ايضا ثبات السابق لما بعده والاعراض الرجوع عما قبله وخيل كما لمسكوت فيكون انما السابق لما بعده وما قبله
 مسكوت لم يتوهم فيكون تعلقه بالشرط استقلا لا بد من غير ملاحظة ما قبله وتوسطه ولما لم يكن الاعراض من الاول
 في رصعه صا يميز اثنين متعلقين بخلاف الواو فان مدلوله لتعلق الثاني بالثاني لتعلق الاول بالثاني فيكون التعلق بالشرط
 الاول فيقيم على الترتيب وهذا الترتيب في انهم من غير ادعائه لتعلق الشرط اخر والمصنف قال فتعلق الشرط اخر
 وهو غير موقوف على الترتيب بل على دليل عليه ويمكن ان يقال ان مراده انما لتعلق الشرط استقلا لا بد من
 غير شرطه الاول وقد تعلق الاول به لعدم امكان الاعراض عنه فكانه لتعلق الشرط اخر وليس له ان يقدّر بشرط
 آخر حقيقة قوله قال في خلاص كلامه انما هو صلة ما ذكره الفاعلية في السابق حيث لم يعتد بالامر لتعلق الشرط
 اخر بل اكتفى بافراد الثاني بالشرط والتصال به في شرطه قوله لانهم ان التصال انما هذا المنع على ظاهره ما يدل
 عليه كلامه من ان شرط الاتصال بالاطال في نفسه وانه ان اراد منه انه لا كان بل الاطال والاقامة كان حكمه
 الاتصال لكن لا يقتل بل من الاطال لكونه لا الاطال والاقامة سالان الاتصال في نفسه موقوف عليه
 فالحاصل ان الاتصال الذي من قضيته حكم شرط الاطال موقوف عليه يكون معناه الاطال والاقامة
 معا قوله قد اجمعا اي جابريهم ان خالفه من ذمة لا يعتد به قوله قوله لكن للاستدراك في الابطال
 النون لانه الذي يجزي عطفه كذا ولها مفردة الاستدراك في الابطال والاعلى بهم خبر فترفع الابطال في

وان كان قد سجد سجدات على قسمين مخففة ماضية الى الوضوء مخففة عن المشقة وهي تسبيح الاستدراك كل
اذا وليها كلام لا يكون عطفه صلابا بل حرف ابتداء لمجرد اعادة الاستدراك مرر بكل ذلك في الاتفاق بمعنى
التسبيح قوله واذا عطف بها جملة انما هو على انه سبب فشرى من انها قبل الجملة العطف يكون عطفه بالمشهور قوله
فسد المحققون اقراره عن مسند البعض بان سبب لما عطفها على انما قبلها بان يكون منه قوله نحو زيد ابيض لكن
اسود ونقيضه نحو ما زيد ساكن لكن تحرك او نحو الفاء نحو زيد قائم لكن شارب قيل لا يجوز الا في وجه فائدة لكن التثنية
من بدل امر ان ما عطفها على انما قبلها والافضل انما هو استفاد من نفس الحكمين بدون لكن قوله اذا لم يجرى العطف
عند مجيء ضم فكل من قصر لافراد وعلى ما ذكره فيناه في القصر لعطف قوله فاذا عطف بها مفرد فهو العطف على ما لا يمكن
توجيه منه العلامة ان المفرد المعطوف بها لا يتحمل النفي لان من جاز الاستدراك بهذه الكلمة اثبات العبدية كما في
واذا كان كذلك يجب ان يكون ما قبلها متصفا يحصل المتأثير لكنه لا قال اوله انه للاستدراك بان ثابت ما بعده بال
ان يكون ما قبلها متصفا يحصل المتأثير لكان احضروا وجه ما قبل ان المفرد من حيث انه مفرد على الفهم شي لا يتحمل
النفي فيجب ان يكون قبل لكن متصفا لم يفهم عليك فاسد لانه لا يتحمل الاثبات ايضا بل الفهم شي هو مثبت ايضا
في الكشف بان لكن لا يدل على الفهم الا على وجهه حيث قال وجوب الاستدراك بهذه الكلمة اثبات العبدية بالنفي
الاول فليس احكامها بل متعين ذلك بطلان النفي الموجود فيه صريحا وكذا ما قبل ان معناه لكن لا يتحمل النفي
فانه من متوكله العبدية من حيث راعى تأنيها في قوله وقبلها غير تام **قوله** تنبيهها على انه لا فرق في التوكل بين
الاصحون الامثلة بالعبادة او لا فرق بين العطفه غير تام في المعنى وهو الاستدراك قوله يكون المتوكل عبادا
بان سجد من قوله كان على قطب الذي حقيقته استمرار النفي لغير التوكل اذ اى التوكل على ذلك هذا العمل في ان
قوله كما اذا قال على الخ يعني انه يصير قوله على الموصوفه للاستدراك على الموصوفه على الخلفا يصل ودائرة فكر ذلك
هنا **قوله** اصل عن ذلك اى التوكل **قوله** وحده وهو لا ان اقره هو من مطلق احد اقره قوله فاقام كبريئة
فحقيقته الغرض لانه لو قضى بالكلول لم يحجب قيمه لدار المقضى عليه لعدم كذب الشهود **قوله** قصدت زيدا في قوله
ولذلك لم لا يخرج عليك ان قوله لكنه بالزيف نفسه قبل ضم تصديق زيدا اقراره وكذا نية النفي بغير ان يكون
ان لم يرد من النفي ان وان اشتهر به اى هو اتمت البينة بحسب تلك الشهادة لكنها في نفس الامر لا يرد وانما بعده
فهو بيان له انه متحمل قضا بان صادقا بل ما هي ملكة لا كذب فيه في النفي متوكله لزيد بان باعها منه او غيرها
لغيره لان الادب ان يكون قوله ما كانت الدلالة قط لكنها لا يثبت بان يجري بينها وبينه نفس او غير قبلها قوله

القول بعد القضاء وفاد قال ذلك في مجلس القضاء وتحييت لا يمكن جريان احد هاتين في فقد علم القاضي كذب الكذب
 لا حكم له وانما احتملها قبل القضاء وغير معتبر لانها قبله غير ممكن لتسليم ولا يبعد ان كان ملكه ولا يمكن التحويل بينهما في
 الوجهين نعم على ما ذكره الاسم الاجل الوجه محمد بن جمال الطوفا بادي البلخي من ان التملك يصح بدون التسمية نعم
 وانه غير البتة وعليه الفتوى تحيل ان يجري بينهما قبل القضاء وتملك هذا ولعل الاصوليين انما اعتبروا الاحتمال التحويل
 لنسب المشتك فيكون للبيان في المسائلين على وجه واحد **قوله** بعد القضاء مر فائدة انما **قوله** من ان التسمية
 المحل لينة انه لا تكيد للانبات في الحرف وان كان مقدا عليهم من حيث انه ينقص القضاء وفيها في الاقرار لزيد الحكم
 له لانه لا حكم له في نفسه اهلا كيف حكمه في حق كذب الشهود وان فاذن فاعقل انه على هذا يعني ان لا يلزم عليه التسمية
 للمقتضي عليه **قوله** وانه في حكم المناخر لان المخر في بعض النسخ في حكم المناخر من الملوكة لينة انه متاخر والآخر مقتضى
 عليه فلا يثبت في حق الطال وان كان متبدا في حق كذب الشهود اهلا انه متاخر وان كان ملكه حكمه حال الاول
 انه لا حكم له وان كان مقدا والبنية فيها كونه موكدا للانبات **قوله** وان المقتضى يحلف على ان التاكيد على
 النسخ الاول وعلى انه على النسخية **قوله** احتراز على النسخ وفادنه بدونه غير الاقرار بملكا مما به فان النسخي مدان
 مليون من حيث كونه الطال الاقرار بكلمة محمول من حيث كونه كذبا للشهود **قوله** لازم لنفي الملك بحسب
 وهو موقوف عليه بجملة ثبوت الملك لزيد فانه نبوة مقارن به غير متوقف عليه **قوله** وبالجملة يكون المذكور المحم
 في التحريم والاتساق هو عدم النسخي محمل النسخي والبنات اللذين يتوسط بينهما لكن في التوحيد لم يتبين للكلما تنافهم لم يكن
 المحم بينهما فلا يتحقق الحلف **قوله** وانما يكون متسقا لولم ينع عدم الاتساق انما هو على تقدير اطلاق الحكم
 وعلى تقدير التعقيد يكون متسقا لتوجيه النسخي والعقيد الاصل هو الموقوف لرد اليمين بحسب الاصول في مقتضى الدليل
 وتوهم صاحب الكشف عدم الاتساق في صورة التعقيد للقياد فيمن نفي الفعل واثباته وحين اعترض عليه بان
 العقيد حقيقي يكون غبا احباب بان النسخ راجع الى اذيت العقيد لا العقيد بعينه انما لو لم يعقد الاخر من مقتضى آخر فلا
 يكون عقيدته انت خبير بان منصرف العقيد بعينه لا دليل على نفي اصله على اطلاق بل لا بد من دلالة على ثبوت
 الاصل على عقيدته لاخر ولا معنى لقوله فادنه الاحتراز عن تعقيد آخر سوى هذا يكون النسخي راجعا الى العقيد بالبنية
 لا نقل الائمة فلا وجه لمعناه على ما نقل من الاستدلال لان قوله لا حيزه بائية لكن بهينه واثبات العقيد
 نفي فعل واثباته بعينه فيكون غير متسق بل هو نفي لمعقيد اثبات لمعقيد آخر كذا نقل عنه قدس سره ويمكن ان
 يعقل بان مراده عن مقتضى آخر هو من مجلس هذا العقيد بجملة اصل هذا العقيد بمقتضى باخر مثلا كما اذا اخرج كذا

اثنين احدهما بائية والثاني بائتين فقال للاجيز الحكم بائية لكن اجزءه بائتين فيكون قيد بائية لافادته بخلاف
 عن الحكم اخر مقيد بائتين يكون الكلام منفي محل الحكم ولا يقيد فلا يلزم له حيث لا يكون منفي فافادته بالاختراز
 عن مقيد آخر نفى المقيد باعتبار القيد ثم ان ذلك انما هو في القيد الصحيح المذكور على العقل من البائية وانما في غير ذلك
 كما بعد مثلاً فلا واسر فوان بعد انما يدل على ذلك المخصوص الذي في خصوصية القيد بدخل لا على نفس القيد
 فالنفي يتوجه فيه الوجود لا على القيد فانهم قد قيل انه يجوز ان يكون لاه الحكم للمقيد الحكم المقيد بالتحصيل
 على القيد **قوله** اوله لا تشيئين اوله لا تشيئين لا تشيى بذكر اقل ما يستعمله لازم قال ابن ميثاق الحق ما هنا موصوفه له
 والباقية من المعاني كلها متفاد من غير ما كيف مما مثل بالتجربة اذا باجتها قد مثل بالتجربة صفة مقول وابعثها
 بما قد يكون باجتها كمن لم يتعرفه لانه لصعد والفرق بين ما دخلت على المقيد وما دخلت على التجربة وهو حاصل ما ذكر
قوله فرد ذلك الزم لوجه ان من انصرف الوصف فهو استدلال بالوصف فما توهم من ان اثبات اللفظة بالمراسي
قوله وقد يكون مجرد ايهام او ايهام بنصفه الظاهر ايهاماً بالوعد على ما في بعض النسخ في الاتفاق ان او يكون
 ايهاماً على اسمهم خوفاً او ايهاماً على معنى اوفى ضلالاً مبين انتهى ذلك لان المقصود من ايهام بنصفه ايهاماً
 على صورة الانصاف المسكن للخصم من ان الشاغبين اول الامر يلحق الى القيد البقية فقيسك فيما
 كان يعتقد من ان على يد ايهام على اسمهم غرض منه ثانياً **قوله** هو الشك فافادته ان المستكتم شك ولا
 فتنر الشك ليس لغرض بل بسبب يخص النسبة الواحدة والاختبارها **قوله** والتحقيق انه الزم الظاهر ان مراده
 لانزاهل انهم لم يريدوا الوصف بل تبذره عند الاطلاق فمنتهى لان النسبة الى احدهما اعراضاً كفاية الشك
 واظهاره انصفه كما انصفه بقوله فان الاختبار يجرى الخرد المتبادر منها من حيث كونهما اعراضاً عند الاطلاق فافادته
 الشك فيكون المتبادر من المدلولات لانزاهلية تلك لانها المتبادر منها مطلقاً ليلزم ان يكون حقيقة فيها ومعناها
 لها بل المتبادر منها مطلقاً هو النسبة الى احدهما **قوله** على تقدير تمامه لانه يمكن ان يميزه ليقال وصفه لمطلق ابرار
 ما في انفس في قول الباعث لذلك قد يكون لانها مع قد يكون لغيره كما في مقبالتها فان ابرز فيها لا تتبادر وكما ان
 والعين قبل ان ان اراد من ايهامهم المعين فلانهم ان ليس كذلك لانها كم كيف والاحمال مما وصفه وهو غير
 مبين وان اراد مطلقاً سواء كان فيها او معينا لم يعذر لانه حاصل في الشك والتشكيك لان ترتيب ايداعه وهو اعيد
 فعلق الروية بواجدها لا على التبيين والشك او التشكيك انما هو في المخصوص **قوله** لم يوصف للتشكيك لانه المنفرد
 لانها لم يوصف ان المقصود انها ليست للشك مطلقاً اعلم من ان يكون المستكتم او المطلب ان في قوله قد وجد ان الشك

على ما في بعض النسخ
 في بعض النسخ

بما صدر ان الثالث مسطوف على الثاني على هذا الوجه يحلف المفرد لذللك على مجموعها من حيث هو بما حكم على
 الاول فصيغتها وهذا بمنزلة ان اولها يصير افراد كل منها بالجزئية لكون من قبيل عطف الجمل لانه مبني على التعدد
 الصور ففقه ما ذكرنا من كونها بمنزلة هذا ان مبني على ملاحظة الاسم والمعنوي من كون مجموعها محكوما عليه
 فوجب ملاحظة الاسم والمعنوي ودون التعدد الصور مدفوع بان ملاحظة الاسم والمعنوي ودون التعدد الصور
 انما يجب فيها اذا اختلف الحكم كما هو في الاول والاخر والظاهر والباطن حيث قال الكشاف ان معنى الواو الواو المعطوف
 على انها الجاهل من مجموع الصفتين الاوليين مجموع الاخرين فانه لو لم يحل التعدد في حكم الواو لوجب اسطره الواو واعتبر
 عطف الظم على الاخر كان غير مناسب اذا لمناسته للاخر بالضم بل مجموع الظم والباطن مجموع الاول والاخر
 لكون كل منهما متعاطلين وكذلك اعتبر الصغير في مجموع حلولها مضى واعتبروا المتعد متعاطلان باعتبار في احدهما
 ليدل على اننا نقتض فاعتبار الاسم والمعنوي فيها نحن فيه ليس كذلك لانه على تقدير جعلين من قبيل عطف
 الجمل افراد كل منها بالجزئية ايضا الحكم على المجموع من حيث هو لما ذكرنا من معنى الواو الواقعة بين الجمل فلا يتخلف المعنى
 على تقدير ملاحظة الاسم والمعنوي واعتبار التعدد والصور واما وجوب اعتبارها متحد كما لا يخفى ذو كراهية بعض
 الناس في جواب السيد الانعم **قوله** فكيف الجمل النافذة قوله انه بمنزلة احداهما وهذا بيان الحال اصل المعنى لا
 التقدير **قوله** ولو علم بناء على ان التاثير الجزئيتين لا يقتضي التقدير في الحذف بل من مجموع الاعتبار كما ذكرنا
 في جابوني زيدا وعمرو **قوله** معارض القرب لان المعطوف عليه اذا كان ماخوذا من الكلام متفاد امة لا يقال
 له انه قريب بل انما هو في المذكور **قوله** قلنا لاننا في التفسير انما نرى ان عدم كون الواو مخيرا انما هو اذا كانت
 المعطوف على ماخوذا من الكلام وهو احداهما وهو ليس بتعيين وانتم بعد ترجيح هذا ابل فتأمل ان يكون المعطوف
 على الثاني في معنى وفيه الزيادة فغير صادرة لان الشارح سمعنا كيفية الالتئام ولا يجب عليه ان يفيدى انه
 مسطوف على الثاني وقال السيد ان مدلول الواو وثبوت الجزئية كل منها واما انه اذا لم يكن في التفسير كما كان له
 ان يختار الثاني في وحده فامر خارج عن معنى الواو ولا اعتبار في هذه التفسير والالزام ان يكون مطلقا من غير الزيد
 فاك او قلت زيدا فلك ان تقول الله ما عطف زيدا واذا صنعت متعلق ليس لك ذلك الجواب عمدة ان
 الزيد انتقل الكلام من مدلول الى مدلول لا مطلقا بل انتفى الاحتمال عن السابق وعطف الثالث بالواو فانتقل له
 كما ذكره الشارح مع عطف مطلق في زيد متعلق فانه ليس بمتعلق لمدلول الكلام بل مدلول فان الله
 زيد ليس مدلول زيد **قوله** فان قلت الواو الحاشية فيتموه ان تفسير الواو باحد الصيغ اصلها خبره فلا وكان

الشارح يوقف على ملاحظة الثاني في معنى
 فيجوز ان يكون الثالث مسطوف على الثاني على هذا الوجه يحلف المفرد لذللك على مجموعها من حيث هو بما حكم على
 الاول فصيغتها وهذا بمنزلة ان اولها يصير افراد كل منها بالجزئية لكون من قبيل عطف الجمل لانه مبني على التعدد
 الصور ففقه ما ذكرنا من كونها بمنزلة هذا ان مبني على ملاحظة الاسم والمعنوي من كون مجموعها محكوما عليه
 فوجب ملاحظة الاسم والمعنوي ودون التعدد الصور مدفوع بان ملاحظة الاسم والمعنوي ودون التعدد الصور
 انما يجب فيها اذا اختلف الحكم كما هو في الاول والاخر والظاهر والباطن حيث قال الكشاف ان معنى الواو الواو المعطوف
 على انها الجاهل من مجموع الصفتين الاوليين مجموع الاخرين فانه لو لم يحل التعدد في حكم الواو لوجب اسطره الواو واعتبر
 عطف الظم على الاخر كان غير مناسب اذا لمناسته للاخر بالضم بل مجموع الظم والباطن مجموع الاول والاخر
 لكون كل منهما متعاطلين وكذلك اعتبر الصغير في مجموع حلولها مضى واعتبروا المتعد متعاطلان باعتبار في احدهما
 ليدل على اننا نقتض فاعتبار الاسم والمعنوي فيها نحن فيه ليس كذلك لانه على تقدير جعلين من قبيل عطف
 الجمل افراد كل منها بالجزئية ايضا الحكم على المجموع من حيث هو لما ذكرنا من معنى الواو الواقعة بين الجمل فلا يتخلف المعنى
 على تقدير ملاحظة الاسم والمعنوي واعتبار التعدد والصور واما وجوب اعتبارها متحد كما لا يخفى ذو كراهية بعض
 الناس في جواب السيد الانعم **قوله** فكيف الجمل النافذة قوله انه بمنزلة احداهما وهذا بيان الحال اصل المعنى لا
 التقدير **قوله** ولو علم بناء على ان التاثير الجزئيتين لا يقتضي التقدير في الحذف بل من مجموع الاعتبار كما ذكرنا
 في جابوني زيدا وعمرو **قوله** معارض القرب لان المعطوف عليه اذا كان ماخوذا من الكلام متفاد امة لا يقال
 له انه قريب بل انما هو في المذكور **قوله** قلنا لاننا في التفسير انما نرى ان عدم كون الواو مخيرا انما هو اذا كانت
 المعطوف على ماخوذا من الكلام وهو احداهما وهو ليس بتعيين وانتم بعد ترجيح هذا ابل فتأمل ان يكون المعطوف
 على الثاني في معنى وفيه الزيادة فغير صادرة لان الشارح سمعنا كيفية الالتئام ولا يجب عليه ان يفيدى انه
 مسطوف على الثاني وقال السيد ان مدلول الواو وثبوت الجزئية كل منها واما انه اذا لم يكن في التفسير كما كان له
 ان يختار الثاني في وحده فامر خارج عن معنى الواو ولا اعتبار في هذه التفسير والالزام ان يكون مطلقا من غير الزيد
 فاك او قلت زيدا فلك ان تقول الله ما عطف زيدا واذا صنعت متعلق ليس لك ذلك الجواب عمدة ان
 الزيد انتقل الكلام من مدلول الى مدلول لا مطلقا بل انتفى الاحتمال عن السابق وعطف الثالث بالواو فانتقل له
 كما ذكره الشارح مع عطف مطلق في زيد متعلق فانه ليس بمتعلق لمدلول الكلام بل مدلول فان الله
 زيد ليس مدلول زيد **قوله** فان قلت الواو الحاشية فيتموه ان تفسير الواو باحد الصيغ اصلها خبره فلا وكان

مضافا لانه جدي لا يكون ككرة تقيد العموم و ما ذكر ابن يعيش من الابهام فيه هو الاضافة على تقدير يكون بمعنى
الوجود بخلافه في الجملة الكبير بل هو يدل على انه لا يصح ان يكون بالمعنى الاول اصد حيث قال كلمة واحدة
خالصة بعبارة معنى لا نفهم من دلالة اليوم فانه يدل على انه بالمعنى الاول لا يعلم اصلا لانه الذي يوثق بين
التي بين وبين كلمة اما لان يقال ان المراد ان الكلمة واحدة مضافة وكذا لا يصح بالمعنى الثاني لانه
لا يصح في الاستيعاب الاستيعال فيه ايضا فكيف يصح فيه الاستيعال ايضا لا يختص استعمال او بمن يصح ان يخالف بل يستعمل
في غيره ذي المعقول ايضا الصيغة لا وجه لبيان عمومها بانه ككرة في سياق النفي لانه في معنى العموم نفسه في تقريرنا
مع لونه اشكال **قوله** والموت كقوله استعمل كقوله النسب **قوله** والمجموع كقوله لانه لا فرق بين احدهما
وهو المراد من الكشف انه في معنى الجملة لانه ككرة افاد العموم في سياق النفي كما وقع في عبارة القاضي **قوله** وهو
معنى لعموم الخ قال الرغب في مفردة القرآن هو لا يتفرق جنس الناطقين ويتناول الكثرة والتقليل لانه قال لم
منه منكم من احدهما عاجزين ويستعمل في النفي فقط **قوله** لا يستعمل في الايجاب اصلا الامم كل كذا في شرحه لا يفسر
قوله مضاف فلما يكون الخ بها هو السؤال السابق كانه تحقيق للمقام لان مناط الاشكال هو الاضافة ولا يدخل
فيه لكونه بالمعنى الاول او الثاني **قوله** لانه لا يصح الخ قال السيد هذا انما يستقيم في احد المعنيين الثاني في الاول
مكروا فممنون فتهي و ما قيل من ان مراد اشارة به انه لا يصح ان يكون بالمعنى الاول لما في الجملة من عدم عمومها
اصلا فممنون الثاني في هو لا يصح في الايجاب فهو لا يصح من عبارة مراد لانه كما كان عليه ان يقول فلا دلى ان
بالمعنى الثاني وبالمعنى الاول على كل ما جاء به على ان يكون كلمة واحدة مطلقا فانه هو ليس باشكال على ما ذكره ابن
يعيش فخصه بعبارة لا تعني الاول المراد من قوله فلا دلى الخ الاول ان يفسر بالمعنى الثاني في بناء على انه في
الثاني الا ان يقال انه لما علم من عبارة الجملة لطلان الاول مطلقا صار في الاولى بالنسبة اليه بصحة في الجملة فيما
في النفي وكان المتعطفين ممن يعقل فيكون تفسيره باعتبار بعض مواقف الاحتمال وان المراد كلمة واحدة مضافة
خاصة به هو اشكال على خصوص ما ذكره ابن يعيش ومعنى فلا دلى للاولى الفقرة ما وجد بالمعنى الاول من كونه غير
لا يصح قوله لانه لا يصح قال الرغب في مفردات القرآن احدهما الانثبات يستعمل على ثلثة احوال في العدد
من العشرة نحو احدهما والثاني في معنى الاول نحو اما احدهما فيسقي ربه فخره والثالث وصف مطلقا ونحو صف
لعمري هو الدال احد واحد احد الا ان وجهه يستعمل في غيره **قوله** ودان الاول ففتح بالثاني وبمجموع
الاول والثالث الاول والثالث واحد **قوله** انه مثل الخ فان اوسبب معطوف على منتهى المعنى

انه لا ينفع الايمان حينئذ لنفسه غير مقعدة ما بها او مقعدة ما بها غير كاستبته في ايمانها خيرا فالآية دليل لمن لم
يثبت الايمان بالموجود عن العمل يمكن ان يقال لا دليل له فيها لان المقصود من النفع في ذلك اليوم من احواله لان العمل
لقوة الايمان اذا استمر الساعات يقول هذه ما خبر به النبي صلى الله عليه وسلم قبل وقوعه لا ينفع عنهما سبحانه الفاسق
قوله لانه اذا نفى الايمان كان الخمين ان يقال انه على تقدير عمله على عموم النفع اليفع لا يلزم التكرار بان
من ايمانها الايمان الحادث الايمان السابق ويكون الجمع الايمان الحادث اذا خلا عن الايمان المتقدم
وعن كسب الخير ان لم يعمل زمانا لا يقدر على كسب الخير فله لا ينفع كونه ايمان اللباس فانه اذا تقدمه ايمان اهل
يكون ذلك الايمان نافعا لانه لم يكن حينئذ ايمان اللباس المراد من كسب الآيات الامهال بحيث لا يقدر على كسب
فانه لو اهل ولم يكسب لا يتبع الفيا ايمان اللباس **قوله** وما ذكره لمصلحة من انه كان الحمد ايضا ما ذكره ثانيا ان
الواد احتمال لقد وبعين في ما سبق في الفرق بين بل والواو من انه اذا قال ان دخلت فانت طالق واحدة
بل ثنتين مقصود كما اذا قال بابل انت طالق ثنتين ان دخلت فانت طالق الواو ان حاصله ان يكره بل بعينه ثنتين
سخراف الواو كما صرح به في الكشف ومن بهننا يعلم ان بالواو واليفع احتمال لقد ويسمى ان يقال ان بل قطع
فيه والواو احتمال لم ايضا فيه لانه منافاة ما سبق في معنى الواو في التوكيد من بيان تعليق الاخبار بالسر على بل
التي تب عنده ان حقيقة كمال يظهر عليك بالمرحبة اليه قوله اكثر من ان يحصى ان اكثر من كل شيء متباعد من
الاحصاء علم محققا ان الشرح لم يفسر المصاحم فمن المذكورة متعلقة بالمتباعد المتضمن والتفصيلية من ذكره في العدد
يعلم السر وانما ان اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسو مجرى العبارة الظهور المراد على تحت السند في شرحه له **قوله**
وليسمى باقية هذا ما ذكره احتججا بالاحتجاج ما لك في موجب صبيحة الاحر حيث قال انها الطلب وجود اليفع واذا
المتيقن بالاحتجاج بل انه نعم ان الابطاحه من الطلب وصرح القوم بانه لا تكليف فيه لا طلب نعم ان الريد من طلب
احد الامر من الاذن فيه منه اذا لا باقية اذن قطع **قوله** فسر الخبر بمنع الجملة لغيره لانه لم يقدركون منهم الخلو
اليفع كما في الوجوب المخرج كحصول الكفارة **قوله** اذا قدمه بعد بالمراد ذلك لانه لا بد لتعبه من ما قبله لا مضمون
قبله ليكون التعب بناء على العطف عليه وليس بعدا مضمونا موقوف لتقدير ان تجلبت بمعنى حتى لمناسبة بينه وبين
بعدا من مقتضى بليس المتعين ان مقتضى ان المضمون السابق بالمراد عن العطف ليد عليه ان العطف في محله
لا يوجب الاشتراك في الاعراب **قوله** وتعين كل منها باعتبار الخي فاعلم كل منها باعتبار فاعلم لاحتقال
الاخر من حيث كونه مدلول او وان كان قد لا يمتنع وقوم الاخر كما في الابطاحه وذلك لانها لا احد الامر من قلو

الذي يظهر من شرح السالك عليه كونه لا يمتنع في تقديره كونه لا يمتنع في ذلك اليوم

فلو قيل الاخر بالنظر الى ما لو لها حين اختار احد سها لعين من حيث كونه ما لو لها لم يبق ما لو لها احد الامرين بل كلاهما
 كيف ولو كان مراد انه فاق لا احتمال الاخر مطلقا لكان قوله اولاهما المتكويرين غبا لا يدخل في بيان المناسبات
 فانهم فاقه فذلكم تكلف البعض الناطقين فودع الامر الايراد بصورته لا باقية **قوله** وهذا منتهى قوله لا يدل عليه بغيره
 ان كلامه نهاية في نفس وجوده الاخر لانه بعد ما وجد ما لا يقدم الاخر وجوده **قوله** اي ليس لك من الامر في هذا
 او استصلاجهم قال القاصي في تفسيره واي ليس مني ثم شئ الا ان يتوب الله عليهم فيقيم سريرة اولئك برغم قسوة منتهى
 والمراد انه ليس شئ فانهم لم يبق في الاجل من حالهم وشأنهم الا ان يتوب الله عليهم لك ان يتوب الله عليهم والاعذار
 المنهية عن العكر ان شئ لها واثين في الاجل فانهم ما قيل ان لم يقبل التوبة والتخريب ايضا شئ كما في قوله ليس
 بيا فله في الاجل من ان المراد من الشئ الامر بالحدث بعد اذ هو يوم احد روى ان عتبة بن ابي وقاص سجد لرب
 احد وكسر ربا عتبة فجعل يسير الدم عن وجهه يقول كيف لي بغير قوم خفيوا وجههم بالارض فقلت ليس لك من الامر
 وقيل سمع ان يدعوا عليهم فيها الله عليهم بان فهم من يؤمن ولغيره كان قبل ذاك انهم ان كان مراد
 الشرح من هذا فلا بد ان يقال ان كلمة في التعليل كما في قوله في شدة ليس لك من حالهم وشأنهم شئ
 بسبب عدمهم او استصلاجهم حتى يقيم توبتهم بان اسلموا اخر يكون لك بسبب سرور او قسوة من خفيهم يكون لك
 بسبب شدة من ذلك لانه لا عذاب ولا صلاح قبل توبة الله عليهم او توبتهم يكون بسبب شدة من ذلك لانه لا يمكن ان
 يكون طرفا مستقرا حال من الامر اي ليس لك من شأنهم حال كونه ثابتا في عدمهم او استصلاجهم فزعموا ان شئ
 للكل وحل في على معناه وتعلقه بالسابق لا يخلو عن اشكال في تعلقه بالنظر الى ان شئ كما لا يخفى على القائل
قوله عطف على ما سبق اي قوله مكتوبهم في حال ان يكون معطوفا على الامر او شئ ما من ان اي ليس لك
 من امرهم او من التوبة عليهم او من توبتهم شئ او ليس لك من امرهم شئ او التوبة عليهم او توبتهم **قوله**
 اعترض بين المعطوف المتعلق بالاجل والمعطوف عليه المتعلق بالجل **قوله** ولا حاجة الي ما ذهب اليه
 ليعنه انه اذا صح الكلام بالتقدير لا حاجة الي الذهاب الى التقدير ان كان التقدير وجهائنا لا اشتيا فيه
 فلو يدعوا في قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم
 المالة وكموسم وحيات المعنى ما فيه نوع خفاء كما بدى في شرح الكشاف فلا تنافي بين كلاميه كما توهم قال
 المعصوم حتى الثانية قد عرفت ان ذكر الحروف انها هو لا يتبادر المسائل منها ما يتبين على معاني حتى فذكر
 حتى بمعانيها لكن ما يحجب من العاطفة وبالاخر من المحاربة فوالله في المحبتين بذكر كما احوال طعة متصلا بالمحاربة

وجزا انتقص من رعاية جهة الجند كبرنا في العاطفة بقدريم من الغاية وادعى رايها اصل في الجرد الغاية **قوله**
 والاعتماد الاطلاق فالكثرة الخفية اقوال قال ابن السراج والبولعي والكثير من آخرين من الخويليين انها يدل على
 الدخول الا اذا مر منها قرينة فقال المبرد والفرار والسيراني والزمان في عهد القاهر ان كان جزءا مقبلا دخل والا
 لا وقال جمهور النحويين فخر الاسلام وغيره تدل على عدم الدخول بالقرينة وقيل لا تدل على شي منها فالمراد من
 الاكثر اكثر المتأخرين من النجاة وبقية في عبارة الكشف والتحقيق من ان اكثر النجاة على عدم الدخول فالمراد من جمهور
 النجاة فاما تخالف وحمل اكثر في عبارة الشارح لم على ان اكثر استعمال حتى ذلك في غير صحيح لان المنع عند الاطلاق
 هو الدخول قطعا لكثرة استعماله لكان نعم استعماله مع قرينة الدخول اكثر في الاطلاق الا صحتها تدخل حتى دون
 الى حلا على الثالث في البابين لان اكثر استعماله مع قرينة عدم الدخول هو الى الدخول مع حتى وجوب الحمل عليه عند
 الرد **قوله** وفي الكل معني الغاية من الغاية فيها عند كونها النجاة او عطف المفرد ظاهر وما اذا كان عطف
 الجملة او كانت ابتدائية فليت شعري ما معنى كونها النجاة ثم ينبغي لجيد في موضعين انهما قد يكونان السطع
 من غير دلالة على غاية او مجازة الا ان يقال ان مرادنا الاستيعال بالنظر الى اللغة الان في ما كان مدخلها ليدل ان
 يكون غاية للسابق ان كانا جملتين فانه لا بد لثمة من ان يكونا مضمونين بجملة بعد ما صلاحي لان يكونا نكارة
 لمضمونين قبلها وادركه انهما الحظف المحض من غير دلالة فهو على اصطلاح النحويين انهما انتم التفعوا على دخول الغاية
 فيها قبلها في العطف لانها جملتان يعيد الجملة في الحكم كالواو وفي الاستدلالية في وجود الجملة في وقت واحد كما صرح في التحرير
قوله جزاء حقيقة وهو ظاهر او حكما نحو ضربني السواد هي عبيد هم فانهم صدادا كالجور لا اختلاط بينهم كذا في
 العجني الجارية حتى حديثها نزل الحديث منزلة جزئها لكونه من لوازمها والذي يقتضيه ذلك انها تدخل حيث
 يصير فدخل الاستثناء وميت حيث يتيم **قوله** من المحظوف عليه نفسه او محذوف عليه المحظوف عليه بالنظر الى النسبة
 الفعل اليه نحو القى الصحيفة حتى انما اى القى جملة ما عني فعله **قوله** وفي العاطفة يجب ان يكون جزاء الابد
 من تخصيصه باذا كان الحظف المفرد او الجملة فلا ياتي فيه الشرط وذكر ابن هشام من وجوه الفرق
 بين حتى العاطفة والواو انها لا تحذف الجملة بخلاف الواو **قوله** افضلها او ادونها جميعا الش عنة
 بيت واحد قهرناكم حتى الكفاة فالكلمة نحو فوننا حتى علينا الا صاغ **قوله** مات كل اب الى حتى آدم يعني ان
 لا يتيم جزاء لما يدل عليه المحظوف عليه كالامام فان موت كل اب يدل على موت الاباء والافاضة من غير
 للاب لا جزؤه **قوله** والاصل هي الجارة ليعني ان حتى حقيقة في الغاية المحضة **قوله** وهذا الحكم يقتضيه

لثبوتية هذا القليل المثل للشيء اقل من عدمه خذ جماعين جهة الغاية نظر الى وجوب الجزئية لانها ليس ملغطة فهو
لكونها غاية فعلكم انها فاعلمتم لم يخرج عن الغاية فانتم قد اصلتم انتم اعتبارا والغاية وجوب الجزئية من ان الغاية
قد لا يكون جزءا منها وعلى ان اعتبارا معنى الغاية وانها الحكم اليه مع كونها جزءا عن المصنف ما يعني ان يكونه شرطا
منه في الحكم فلا بد من ان يكون ذاتا فيه بل لا يمكن اعتبارا للتشريك بنوع الحكم للضاد والافعال اليه بل لا بد
جزءا افضل او اذن فاقصدوا وجوب الجزئية كخصه في العطف لا بالنظر الى ذاتها بقوله متمم حتى يعمد بالعطف
كما متمم بالجزء لا يتوهم ان معناه انها متغايرة لانها بالجزء لا يلزم حتى يمتلئ بالجزء معناه انها متغايرة مع
كونها بالجزء لا يتوهم ان معناه انها متغايرة بالسابق بالنظر الى العطف لعدم كونها جزءا وبالنظر الى الجزاء مع صلاحية في ذاته
قوله فخرجنا المرحب الرحب الى الرحبة قوله لطيف في هذا الموضع اذ يذكر الجزئية تحت القضية قوله وقوله
الجزئية فالمراد من الاعطاء القبول اذا القائل مني بحد القبول وان يعطوا بالفعل ثم جئنا قول الجزئية فخرج
غاية لبعض القائل كل فرد منه لغوه فاذا اتوا عنه فاعلم معهم ثم بالقبول مني في ذلك القائل وكذا توسل
عليه للاستدلال بالدخول قوله اي سياتي فاعلموا اليه انكم ام لا هو من الشئ اذ علمه
قال الله تعالى فان انتم منهم من شئ الذي في شمس العلوم قوله ان يكون سببا للثاني واما اذا كان الثاني
سببا فقط فلا يعرف كاستعمال كما توهم من نحو علمت النتيجة حتى رعت سببا فيها ورجحت حتى استخرجت مضمون
مضمون مضمون قوله يكون مقصودا منتهى الغاية التي العلم انه يلبس او يلبس لان يكون مقصودا هو الغاية من
الفرض من الشئ لان التيمم ما انتهى اليه الشئ فان الراس ليس بمقصود من اجل السكينة وان كان قد
يكون مقصودا استحوذت حتى تتأول لكل لا بد في التنبهين وصف لازم قوله وان اريد بالاسلام
الجزءين ان يراد الاقضية والذهنوى تحمل التكاليف فهو تحصيل الامتداد ودخل تحتها لاجلها فيكونا حتى
للغاية فلا بد ان يقال فان شئك لا يستعمل الا فيما اريد احداث الاسلام كما لا يخفى على الفاضل بمولود الاستعمال
والامم فيه سهل فانه منقشة في المثال قوله بهذا العلم اي بما ذكرنا من انه قد لا يكون الاخر صلاحيها
في مثال السببية بل يكون بعدد معه اكثر او كونه فسادا اعتبارا من سببه باقيا واما السابق ويمكن
ان يقال ان السبب من حيث كونه سببا ينتهي وان كان ذلك
ويكون اعم منه فيه ان سببا واما ان كان هو سبب الحث والقياس من حيث كونه سببا ايضا لان يقال
انه ينتهي من حيث كونه سببا للحدوث قوله ما قيل القائل من باب كسوف قوله كان حتى الثاني

لان الجزئية

من الوجه وقابل هذا القول الامام العباسي قوله لان سبب الظاهر هو ما المنسبة على قول الامام العباسي هو
 ان الغاية توصل بالمتبع كالمعروف في هذا ان المراد هو حاصله ان التعدي من ان لم يكن متقدما
 فالمتبع ان لم يقع بين اليتان بعقبه التعدي فهو ما تحت اذ من يتبعه اليتان كذلك في العرف ان من لم
 يتبعه ما لم يتعدى من غير تراخي عن هذا اليتان من الممكن ان يجاب ان مراد الامام بتحقيق انه متبعه انما هو
 انه اذا لم يتعد على اليتان بحيث يعيد العرف من اليتان ثم تعدي بعد ان لم يتعد على اليتان غير متراخي
 عن ذلك اليتان بحيث يصير موضع استعمال ثم يرفع لم تحت بعد التعدي على اليتان علم ان التعدي
 وبالذات بالتراخي بحيث يتحقق بدلول ثم علم انه ليس متبع ثم علم على جواب الشك ان لم يلزم في ان لم اضرب كجتي
 يصح ان بحيث اذ لم يقر عنه ضرب انتهى بالصيغة فمرة العرف لا يتحقق ضرب غير متبعي به والكل في مسأله في تصحيح
 يدل على خلافه فذكر قوله الى ما يقال القائل فذهب الكنف قوله لانه عطف على المجرور ولم يعرف الاقوال
 الا ان في المجرور من هو قوله في المتبوع نظري كلامهم وان كان قد لا يسقط في المتبوع كما في المحسن في
 واما قوله لم لا تحذف در كاد لا تحذف على قراءة حمزة فهو استئناف وعطف لالاف للاطلاق لقوله ثم لا يكون بالبعد
 العطف نادو حال بالواو المعنى لا تحذف العرف قوله لا على مجموع الفعل ثم على ان التعدي ايضا اثبات لاف
 غير متيقم لوقوعه بعد ان قوله لفساد المعنى لان التعدي عند المخاطب من عدم اليتان عنده غير ممكن قوله
 واطل ان الحكم لانه جدي يصح الحكم باليتان وعدم التعدي لان اليمين جدي بالنسبة الى كرم الحكم للمحل لكونه
 ايضا بالنسبة الى جتي التعدي المنسبة لكونه مبتدا وحكم لمسئله هو البر باليتان التعدي ومقابل بعض الناطق ان
 البر في التعدي من اليتان لانه عدمه كلام مختل لان يقال مراده لاني اليتان من عدم التعدي اذ على
 تعدي العطف على المجموع لا يصح الحكم البر في التعدي من عدم اليتان بل باذنا كما ذكرنا قوله محسن
 المحسن قائم الذي اختصر به الاستقارة واقتصر بها قوله من يؤخذ منه اللغته فان اثير اللغته مثل الى
 عبيدة وغيره كالواو يتحقق لقوله انب وان لم يكن لا باطلا فينا في سابق في بحث الاستقارة
 حوزا لعل اللغته الى معنى غيره انب قوله لتيقن النسي من عطفه في القاموس عطفه لتيقن حله
 معلوقه من تقديره ثم قوله بمكان طالسبه فالصاق منها بخارج وقد يكون حقيقا كما في مسكت فريد
 اذ قد ثبت على نسي من جسد والبال حقيقة فيها مثل بالاصاق المحب كما في فيمن الخفا قال لا خفي
 مني ردت زبده بليل لمرون عليهم من قال بن مشاهير ان كلام من الاصاق والاصاق وانما

حقيقة اذا كان بعضها الى نفس المود وان انفس الى ما يقرب منه في رفاستوى اتقديريان في المجازية فكل
 استعمل اولها بقوله عليه وموت بكنز من عليه وفي شرح اللب انما يقال حرفت عليه اذا جاوزته في المعدل
 مجازيا فكل ما كان كصيرت المرور من جانب العلوي يكون فيه من الاستغناء وعلى هذا السجل قول لا حشر في قول
 بن مائة بقوله اهي طلب المعونة اهي الاعانة على ما في الصحاح انهم طلب معونة الشيء ولا معنى لعلو الباء
 بالمعونة اذا لم تكن النسبة الى المعين بالباء ولا بالطلب كما لا بد من ان يقال انه منسججوها فانه منزلة الاعانة
 او بالاعانة وقيل انما يقال انما يطلب من الشيء انما يطلب من الاعانة انما يطلب من الاعانة
 او معين ان كان الثاني فلا بد من تفسير الاعانة بالاعانة لا بالطلب بالمعونة والظن هو الاول لان المنع من مثل
 التفت اخبارا منكم ما لا يكتف باستعانة القلم لا بيان حال القلم لا معنى **قوله** تدخل على الوسائل اهي الوسائل
 وهو ليس بقسم بالذات بالنظر الى الفعل السابق لا في حدوده ولعمد الصحيح ان يقال تبدل الذل بالذخا فانه
 اخذ من محله الغر بالنظر الى قوله واخذ من مكانه غير مقصود وان كان فلفظه مقصودا **قوله** معنى انك اهي راجية
 بسبب تحقق معنى الصداق الكتابية بالقلم فاما قول كسبت بالقلم لا ان معنى كسبت بانتم الصنف الكتابية بالقلم
 والمقصود في هذا المعنى قال معنى انك الصنف ولم يقل معنى الصنف **قوله** فان المقصود الاصل في النظر
 الى نفس من غير عقيدة الذي الغرض الاصل في الاعانة المقصود بالمعنى كونه متفهما شريفا به الشئ باعتبار الاصل
 الغالب وسيلة لبيان الحقيقة بالذات فلا بد ان المقصود بالنظر الى الباطن هو النفس **قوله** بل بواسطة التوسل
 الى الاحاطة في تقريره ودخولها على الاعانة على انها تدخل الوسائل في تنزيل الاعانة منزلة لآلات بل كافي
 كونها وسيلة سواء كانت بطريق الآلية او غير الآلية لا يمكن ان يقال ان المراد من الاعانة هو الولاية لانه جند الشيء
 ان يقول آيات لا منزلة لآلات كما قال في نفس وسيلة **قوله** فخره هو قوله وقوله لم يسم اسب لانه لا يفرق
 ما يقرنه على اصل بخلاف اقره فخر الاسلام فان المصنف ليس بوسيلة لآلات حقيقة بل هو مجرد فخر منزلة
 الآلة وما ينظر الى عبادة اصوله لكن ان اعتبره التفرع باعتبار تبعه فقط من غير اعتبار التوسل بان المصنف به
 لما كان متجها داخل على الاعانة التي هي ايضا اتباعا لكن بين التفرع في رتبة باعتبار التوسل **قوله** بالمعنى
 لانه المقصود التقدير الفعل بالاسم دون عكسه **قوله** فلو قال الحق التفرع باعتبار ان التفرع من العبد
 في الصلوة الاولى يكون الاول يدخل الباطن في الثانية بالعكس لذلك وان كان في خصوص كون الاول
 سببا في الثانية فلما يكون المبدء الاول في حاضر مشهرا واليه لا التفرع في قوله عام للمعنى

من غير التخصيص لا يخص قوله مناسب في حقيقته لما كان موقفاً عن كل مخرج من
 نفس عليه من الحجب في الصورة المراد من الحجب عرفاً والتقدير في كونه واجباً لبا ما ونياداً لظاهره
 العبارة عام حجب من حيث صفته حتى السارة مما سمحته المراد في كونه حجباً قوله وصفته هي في كونه عاماً
 مفعولاً وغير ذلك كما في المفعول هذا على ما هو المتعارف من أن المفعول هو المفعول في ما قام له لا زيداً على
 المفعول غير ما في العامل وجعل ما بعد الابدال تول ضعيفاً المعنى لانه يلزم قولها هو المقصود من الابدال
 اعني التولية التمهيد على القول الضعيف لا بد من ان يرد من الصفته الاعراب لانه ليس لفاعل المفعول
 وهو بدل منه قوله بما يتجى من ان النواشدة الى الفرق بين الاكل والكلام لا اكل ولا كلام بل ما يجي لان نفسه
 فان كون الكلام تأكيداً للقيضي ان لا يكون بينهما فرق اذ لا يزيد ان لا يكد على المتكلم كذا في كل شئ من كلامه
 قوله ليس لعمام وما الحذف في الاكل لوجوده في من افراد الاكل فيجوز وجهه وما فيه قيل حيث مضى قوله
 يقيد عموم لازمته ان لا يتعدى لا أتيك فقامن الاوقات الا اليوم الحجة لا أتيك كما هي على حال من الابدال
 الا انك بما صرح به في المفعول وحده المفعول عايناً يتبدل ما سواء من الاحوال بمنزلة اليوم ولكن ان بقية
 مصدر الابدال مصدر قبله على تسمية الابدال في فيكون التسمية لا أتيك اتياناً لا اتياناً لا يوم الحجة
 المتعلقة بالوقت في مثل هذا الاستثناء في كل ما الى المفعول المطلق وعلى هذا لا يريد على المصدر في كل
 ابن الحجب في ما يليه يدل ان مثل الابدال في الفياض في وجهين حيث قال في قوله لقد لا تقول لشيء الى
 فاعلى ذلك عند الان لشيء التام في مصدر احوال اى لا تقول لصاحبان لشيء والى الله لا تطلب ما
 لشيء الله في حرف الاستثناء والعلم بان القول لا يكون مفعولاً به الاسم حرف الاستثناء والى الله
 من ان قوله لبعض ما تبادله المصدر ثم انما يعبر بالنسبة لبعض النيات قال المصدر ثم المصدر في قوله
 المصدر حقيقياً للقيضي وقوم ان هو المصدر كذلك وكيف وقد ذكر ابن هشام من وجوه لا بد من بيان
 الاول بقية ما يباين الطرف دون الثاني فيجوز حيك مفعولاً ان المصدر نعم جوده ابن حنبل
 والآخر في شئ وعلى هذا لا حاجة الى قوله المصدر قد يعبر حقيقاً ان يقال ان المراد المصدر وما في معنى لكنه
 بعيد قوله يبقى هذا الوجه بالمعنى المعاصر لكونه شائلاً كثيراً والمرجح في الوجهة المحيطة بالشيء وكثرة
 الاستعمال وكثرة القائلين معتبراً كما ستعرف فذهب الى لا يخفى عليك ان قديراً قد رضى الوجهين ليس
 باجراً لانه ان لم يتعارف هذا الوجه الغير الشائك الفياض قوله قولنا الآخر دجاً باذن الله اعلم ان الله

مبسوطا انه لا يمكن قول الا ان اذن علم نحو الا باذني بان لا يقدّر المصدّر بعد الا فيكون المشتق من جنس المشتق
 منه لانه لا يصير التقدير الاخر وجان اذن ملك وها كلامه مختل بظاهره لا يفي له احتمال اذ وقع في بعض النسخ
 بخلافه قولنا الاخر جان اذن بالهاء وهو فعل وهذا لا يعلق الكلام المبسوط بالجواب عن وجه تقدير حرف الجر
 ان يقال ان القول بخلاف حرف ج و تقدير المصدّر بعد الاستيلاء المستعانة ان يقال الاخر جان اذن ان
 المصدّر لتحصيل الجنبية ثم بعد ذلك لا يصح تعلق ان اذن بالمصدر غير حذف حرف الجر من ان تصير المصدر
 لتصريح الحرف بخلاف ما قال في الترخي من ان الا ان لشيء لا يندرج اليه لا نقول ان لا طلب بان لشيء لا يندرج
 بمشيئة المدقق ان شاء والدفعان تقديره طلبا انه هو بعد تقدير الحرف بوجهه فلا يلزم عليه ان يكون الا بال
 ان لشيء لا يندرج اليه ثم لا يمكن ان لا يقدّر الا طلبا بان اذن فالحق انه لا يصح ان يبادر بالان اذن التكرار
 بالي باذني لمزج كل من ان في الاول والا في الثاني في ظاهره في الجوابم البركة وغيره انه ان نوي بالان اذن
 الا باذني صحت نيته قصد او ديانته لانه نوي بمثل الكلام لان حذف حرف الا لصاق شيئا به وفيه تشديد عليه
 وان نوي بالاذني الا اذن مرة صحت ايضا لان الاستثناء لا يفي بالقياسية فينبغي ان يثبت في المعنى فيعقد
 ديانته لا قصد لان لا يتحقق فتدبر قوله المسحوق اس ما يطلع الكف كذا في تاج المصداغاية لتوجيه
 ان يقال ان تفسيره ما قبل ما يتبع في الاكثر لا يفهمه ويفهمه المسحوق الواقعة في اية الوضوء في سنن العلوم حيث
 قال المسحوق في الوضوء اذ لم يزل على الراس هو اقل من الغسل انتهى والمراد من الامر ان من الحقيقة هو ما لم يحكم
 وهو بان يعزل متبلا بالراس مفهوما المسحوقه امر شئ علمي كافي في المعاشيس الشرعية واما ما وقع في القاموس
 المسحوق اذ لم يزل على الراس السائل اذ المتكلم لا بد ان يغير ظاهره وادع في شرح الوقايع ان المسحوق اصابته اليد بغير
 فعله الغسل تفسير المسحوق الوضوء فتدبر قوله صا يشبه بالآلة لتقابل القول كما ان المحل بسبب دخل الباء اصابته
 بالآلة صا والآلة بسبب تعدية الفعل اليه يشبه بالمحل فيصير للمحل استيعاب الآلة وقد صرح في الكافي بان الآلة
 من قبيل ما يندرج في الفعل في الآلة دخل اليد في المحل ويمكن ان يقال ان الآلة بحيث ان يكون الفعل فيه
 مستعدا الى الآلة بحيث ان يكون مترا لا يندرج في الآلة في بيان لا حد محتمل الآلة فلهذا فلا ينبغي استيعاب
 الآلة بالآلة ان يقال ان يجب مسح اليد بغير المحل لكن المحل محل التخفيف فاعتبره الكل لا اعتبار به هو اكثر
 ما هو الاصل في اليد وهو الاصل من ان يمسح الكف بيمينه من ان يمسح الكف بيمينه من ان يمسح الكف بيمينه من ان يمسح الكف بيمينه
 الحكمي قوله وذلك حاصل بعض الراس قول الامام الجليلان ليس باسمه بعضه يطلق عليه انه بصحة المسح

برأيه انما يطلق عليه انه ملحق بالسبح بحقه فاما ان يطلق عليه انه ملحق بالسبح باسمه حقيقة فلا انما يطلق عليه
ذلك لم سبيل المجاز وتسمية البعض بكل قوله فاشفى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يطلق عليه انما يطلق عليه
عن العهد باوفاي ما يطلق عليه اسم البعض وحاصل ما قال الوجهة هو انه محتمل ان ادعى انما يطلق عليه اسم معين
في مثل الوجهة فلم ليس مرادضا بمجلا وحاصل الجواب ان عدم التأدي بان في الضمن يدل على ان يكون
المراد اقل ما يطلق ان عدم التأدي بانها لو كانت الترتيب لانه لم يحصل القدر المفروض ولا يجب الترتيب
احتياج الواجب على حد ذاته لا نفس القدر المفروض قد حصل في ضمن غل الوجوه من هذا السبق واستدل بالاحتياج
حصر العدد على الترتيب بان يقال ان المراد بتبعيض اقله حاصل في ضمن الوجوه فلو لم يكن مقصداً لاشارة الى
الترتيب لكان السبيل الى استبعاد السبيل الى حصول القدر المفروض في ضمن غل الوجوه فانه قد ورد على السبيل من ان
نقل الوظيفه هو نقل السبيل الى الراس تخفيفاً فلو كان يطلق البعض كلياً لم احتج اليه لعدم الوجوه في غل
البعض ليس بشي لان الوظيفه كان غل الكل ثم لو نقل الى السبيل لكان على البعض في اسم قوله بينه
الشيء هو من الخيف مسح على ما هيته الوظيفه ولكن لما روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه اعتبرناه في حق القدر الكون
في حقه مجازاً في اثنين المحل وهو النافيه لانه في حقه معين فيلزم نسخه وجوباً لانه لا نسخاً في النسخ
ان المبدأين يكون مغيرة في شئ من ان النبي صلى الله عليه وسلم في سبيله قوم فبال وقولنا مسح على ما هيته في حقه
استكمال لان على ما هيته لا يقتضي الا تعيان ليجوز كون ذكر ان هيته لم تسم اسم مسح على النود والقول
مسح عن مغيرة فقط فمسح ما هيته كولا في حقه افادة تبين ان هيته فلا لا يستبر البياض ما ورد البوداد عن النبي
رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه فادخل به من تحت العمامة فمسح به
سكت عليه البوداد فمغيرة وظهر استيعاب تمام المقدم وهو الرديم السبي بان هيته قوله وهو الرديم لان النافيه
جزء من رايه اجزاء الراس وهي النافيه والقول دين قوله معنا الخلف جنباً الخافيه بناء الخلف
عليه لانه لم يكن فيه محلاً لما كان المنصه محتمل مكان لما لانه لو لم يكن فذلك السبيل لما كان هذا الخلف كما تم
اورد ما ورد قوله بالنسبة المشهورة ولا نها على الاستيعاب بان الخلف اقل عند عرسه فخره لانه بعد كتاب
كما نسل فقال لعمري كلفك ضربتان استعاط لما كان من عمله لانه في المسحوم فمغيرة استيعاب الوجوه لدرهم
كما كان في عمله لانه مشهور ما على وجه تقريره هذا وجهد كما لا يخفى ما قيل في هذا الوجه لانه على اسمان
للمجوز فلو لم يكن على العمل فمغيرة لانه ليس بطريق المجاز بل هو مغيرة فانه هو علم آية العظمى فمغيرة لانه ليس بطريق

الحديث انما يكون مشهورا ما قيل انه لا منسوخ في المأثرة فهو معارض بما في حلقته من ان آية ولا يشتر
الحرام منسوخة بما جاز الفاعل في زمان جازواك فاحكم بينهم واعرض عنهم منسوخة بقوله وان احكم بينهم بما انزل
الله وماذا آخر ان من غيركم منسوخة بقوله واشهدوا ذري عدل منكم وكلها في المأثرة خلف عن الوضوء وحصة
عني على الله استجبت المصلحة ان كان التولية في الراس غسل الكل لكن الشرح جعل المصلحة بعد ثبوت
منها من غير كمال لازم اتمد ووجها المصلحة في الحنف فانه ليس بخلاف بل هو بدل عن غسل الرجل فلم يشترط ولا اشياء
اذا كونه بدلا فلا منسوخة عنهم امكان الجبل منه بشرط الحنف لتعذر الاتصال لا عدم شرطه فاطع البديل فلا مكان
المبطل منه كما هو ظاهرا لا سيما فلا يلزم مراعاة صفة البديل منه قال المعتمد لان الدين ينبغي ان يراعى
ان يكون دين الدين والدين العبد ليطابق المدعى **قوله** انها صلت بيان لما قدم عليه لما لا يتم معناها بما
اللاهة لما ادى الى معنى الشرط فتوقف المباحية عليها لتوسم مقتضاها في ذلك فقالوا انها بمعنى الشرط **قوله**
لونها للشرط فبذلك الحقيقة ذكرتمس الائمة السرخي انها حقيقة في الشرط ولحق انها مجاز ليل يلزم الاشكال لانها
حقيقة في الاستعمال والافتاء فبذلك الحقيقة في حق كونها مقدا على الاتصال وانما يقدم عليه لكونه اقرب الى الحقيقة
اي لا لازم كحالات الاتصال فانه مجاز يخص اعتبر ليجوز لمن نسبته له بالزوم **قوله** لانها في اصل الوضوء لا لازم
معناه على استيفاء من انكشف ان يستعمله بحسب اصل الوضوء لا لازم الايجاب لانها منسوخة لا لازم لنفسه لانها
انما وضعت للاستعمال لكن بحيث يشمل الحكم فيه فعل الايجاب واللازم ايضا فلو لم يكن تجوزا للشرط بما جعل
العلاقة باله الى البعض هو اتم استعلا لانها اذا جعلت حقيقة في الايجاب واللازم لا في الشوط من ان فيه بعضا
معنى اللازم لان الايجاب العباد واللازم للديون يتوسم لونها استعلا فبعد فعل في الاستعلاء بتقييم الحكم بخلاف ما في
من اللازم وفي الميزان ان على للزوم باعتبار اصل الوضوء لان حقيقة التكليف من علو الشيء على الشيء وارتفاع
قوته وذلك حقيقة الوجوب للزوم منهم فلو لم يستعمل كونها في اصل الوضوء لا لازم انها في اصل الوضوء لا استعلاء
الارتفاع فوق الشيء الذي هو تفضيل اللازم وحكمه لازم فاستعمل منجبه الشرط باعتبار ان الجز مرتبط بالشرط
فيكون الزامه عند استعمال اللفظ حكم الشيء في ذلك الشيء ولكن يلزم على هذا ان يكون في الزام الديون كجواب
العباد مجازا فاقابل **قوله** في المعاد وضعت المحفنة المعاد وضعت المطلقة المحفنة وقد قيد بالمأثرة حقيقة
ليقبل المكملات حيث قالوا المعاد ضمت للمأثرة والمأثرة ضمت للمكملات والمأثرة ضمت للمكملات والمأثرة ضمت للمكملات
اي انما يلزم من الاستعلاء احتراز عن مثل الحكم والمعتق بالمألة **قوله** كالبية فانه معاد وضعت مال بالالاجازة

والجماعة فانه معارضة لما في المال والسخاء فانه معارضة البصيرة بالمال وليس في معنى منها في الاسقاط **قوله** مما يشترط
 من جانب المرأة اي محققته وان من جانب الزوج فقيدته في الاسقاط ويكون في حقه حتى لا يصح جوده قبل قبول المرأة ولا
 يقتصر على المجلس **قوله** علما بالحققة اي بتدليل الحقيقة **قوله** فلا يتحقق المعاقبة فيه ان تقدم خبر منه بالقبول المتبعة
 بين الشرط والمشرط بحسب الجواب في ذلك انما لغوت اذ تقدم وجوده على وجوده لا وجود خبر منه بالمعاقبة بحسب الجواب
 المشرط لكل خبر من الشرط ليس من تعينه الشرطية والقول بانه المتبادر من اشتراط ذي الاجزاء وبذی الاجزاء
 ودعاه توجيها ان يقال ان المراد بثبوت المشرط والشرط بطريق المعاقبة وليس من تعينه بشرط الاقتسام
 لزوم تقدم خبر من جهة الشرطية من حيث كونه تعينية وتقدم خبر من المشرط من حيث كونه خبرا ومنه لغوت
 المعاقبة كما لا يخفى وانه تقدم ذات خبريه فهو مستلزم لثبوت الشيء مما يجب لئلا يلزم ثلث الالف لا يجب له
 اذ لا انقسام بتعقبة الشرطية ليكون في مقابلته مل للاق ثلث منه **قوله** يجب ما يحصها الفصل عنه بين يوزع
 الالف علمه المثل لها فلو كان على سوادها فلو يجب بلفظ الالف وعلى هذا القياس **قوله** كان البديل كله عليها
 بانها المتكاملة بالجزء في مثلها يحل الحكم بمنزلة الاضائة كما في التفتيل **قوله** ولا فائدة لها انما في ان اطلاق الفقرة
 بعد اطلاقها في قابل لا يحل جزاؤها الالف فلا وجه لغيره لان العادة في طلب الشيء من الغير متبرغية بالمال لا
 ان يكون للخال في ذلك الشيء نعم اذ لا يقال ان شئت فقلك الف ولا فائدة له فوشية ان كان الخايعهم
 لغيره انه ان علمها وحده لا يلزم عليها شيء لكن العزم في صلاحية جزائية الالف وكلامهم لا هو ظاهر في هذا
 قال حتى يحل الالف جزاؤها وقال فائدة لها في اطلاق الفقرة ولم يقل في ضم طلاق فانهم فانه لوقته غلط
 فيه بعض الناس من وادخل من ان لها فائدة في اطلاق الفقرة وهو شفي الخطأ المحجوب عنه ان مثل هذه الفوائد
 بهجرة من عامته ان قد زال عنه الخطأ فقيدته انما الحكم على نهم حتى قد زال عنه **قوله** اكثر لان في المقابل لا يصح
 لها فائدة لحصول البعض الطلاق ولو ببعض الالف **قوله** فقد يكون للبينين او للتيقيض هذا دخل في المنط
 فقيد من الخطف الى ان قول المصنف قد قدرت مسائلها ليس على ما ينبغي بل ينبغي ان يقول فقد يكون الخمر لان المقص
 في هذا المحقق بيان ما حذرت المسألة اذ ان كان ما بينهما تمهيد لها اذ اقامت للنهم مقام المشرط
 بان المراد من مسائلها معانيه في مسائلها ووجه الصرف ما ذكرنا **قوله** وفي بعض
 الفقهاء كغير الاسلام صاحب البديع **قوله** لا طابق النية للغة كغير من النية للغة كالمبرر وغيره وفيه
 انها للغة لا لوجه ما مستعمل فيها لا قرينة وبعض الفقهاء وفيه الى انها في اصل الوصف للتيقيض لما وجد

وامن منهم الصبي ابدا والتعجب من ذلك منها حيث قال ابن عباس لو قال ابراهيم اجعل امة الناس لانه
 اليهود والنصارى فجعل ذاك لقومين حين قال من الناس ومن مجاهد لو قال امة الناس لانه اجعلكم عليه
 الروم وفارس وبنو ارجوا فتقره خطاب المؤمنين بنحو لكم ذنوبكم وخطاب الكفار بنحو لكم من ذنوبكم فاعلم ان
 لا يصير من امة الله لامة الله بل عليهم عدد من امة الله قوله عن المسافة فيه اشارة الى انها انما يدل على كون
 ما بعد ما انتهى لما قبلها من حيث كون قبلها مسافة للحكم السابق لان في نفسه لا يغير ذلك في اكلت السكينة انما
 قوله اطلاق اسم البحر على الكل اي سمي المسافة باسم ما قد يكون جزءه قوله ليس لها ابتداء وانتهاء من
 حيث تعلق الفعل به والا فانه يكون في نفسه ممتد ذات اجزاء قوله اي هو جمل الثمن المتفرق فالانحصار
 لعبت به جلست بيان لما حصل من التغير ثم علم ان الاصل في الاله حله على الزمان التوقيت وهو ان يكون
 الشيء ثابتا في الحال يعني الوقت المدة ولو لا الغاية لكان ثابتا في ما وراها اليه ثم قد يكون للتاجيل والتأجيل
 وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال هو وجوده متعقبة ثم يتغير بعد وجود الغاية ولو لا كان ثابتا في الحال
 البقاء وشئ من البقاء لا يتجمل التوقيت لكن البقاء يتجمل التاجيل باعتبار ما يدل عليه من الثمن فجعلنا متعقبا
 بتاجيل الثمن بخلاف الطلاق فصرنا الاصل فيه الى الابقام احرار عن الالفاء قوله والاقية فائدة النفي
 بالنسبة الى التاجيل انما هو باعتبار قد صرفنا احرارا والنفي عليه التاجيل ايضا ليقوم بعض الشيء لكن لا يفسر
 لا احرار بل لنية تحتل الكلام بعد الطلاق ليقبل الاضافة كانت طالق عند او الى المستقبل في التأخير قوله وعند
 زفره ليعرف في الحال هو رواية عن ابي يوسف قوله لان التاجيل التوقيت صفة للوجود فلا معنى لغيرها
 ايقام شئ غير موجود بل باليقين بان وجودا واعتبره في القضي وجود الطلاق ثم بعد ما وجد الطلاق يعني
 التوقيت والتأجيل لعدم قبوله ليدل النبوت نعم هو قابل للاضافة الى نفس الزمان كانت طالق عند اذ لا
 ليقضي وجوده الا في زمان ضيف اليه قوله وتحقيقه اي ما قالوا من انها لغاية مطلق قوله مخاير ان يعبر
 اي من انتهائيات عداو الله الذي هو دخول فيكون مجموعا الى من اجله المخرجه غاية لما قبله فلا دخل وعاد
 يتوغل المكان الذي هو دخولها بحيث يصل الى انتهاه فيكون ههنا باعتبار آخره ثم يدخل فيها قبله لكن من شئ
 محاذرة الحكم عنه واللام كمن غاية اصلا لعدم انتهاء الحكم باعتبار اوله ولا باعتبار آخره والى عمل ان يدخل
 يجوز ان يكون غاية باعتبار اوله فلا يدخل وان يكون غاية باعتبار آخره فيدخل الى هذا اشارة الى ما
 في شرحه لكشاف حيث قال لا يتحقق الذي ذكره ههنا من ههنا ودراستها في المؤمنين فاعلم ان ههنا

الى الاشتراك اللفظي وبعضهم الى دخول بعضهم في بعضه نظر الى ما بعده من كثرة الاستعمال وادى اليه بطور
 من ان كمال الغاية ان يصل الى آخر ما ادبوت على اولها فالمراد بالحد المكان امر واحد اعني دخول الى
 تقضي العبارة إشارة الى ان وقوعه على اوله باعتبار كونه حدا طرفا من غير نظر الى كونه في نفسه متزايدا وقوعه
 عليه باعتبار آخره نظر الى اعتبار كونه متزايدا كالمكان وقوله لكن استدراك لدفع ما يسبق الى الوهم من انه اذا تدخل
 في المكان تجوز المجاوزة الغاية هذا وقيل انهم من ان المراد من اول الحد آخر جزء الغاية من التوقف في المكان
 وصوله الى متمناه في الغاية وحقه على على الحد المتصل بالجزء الغاية فيكون دافعا على الاول خارجا على الثاني في
 العبارة عن نظم التباديل الغاية من ان كونه جزءا او مقصلا بالجزء لا يقتضي الدخول وعدم كريف وقد اتفق لكل
 على جواز كون الغاية جزءا من الغاية وعلى جواز حدهما عنه من الاختلاف في ان الاصل الدخول تحت الحكم او
 وان آخر جزء الغاية نفسه حدا فلا معنى للتغير عنه بادل الحد وان قوله لكن متنبه جيني لولا زيادة فيه انفاذه على
 ان ما وراء الغاية لا بد ان لا يكون دافعا تحت الحكم هذا جملا لا يشبهه فيه ولا نراه وان كلمة لكن غير واقعة
 اذ لا استدراك على هذا التوجيه كذا اذا شجى والى كونه العزق والقصص ثم الغاية ان كانت في شرح الوقاية
 ان كانت الغاية بحيث لو لم تدخل الى لم يتبادلها صدر الكلام لم تدخل تحت المبدأ كالمبلغ العموم وان كانت
 بحيث يتبادلها الصمد كالمقارنة في اى المرافق والكعبين تدخل تحت المبدأ انتهى بالشرح عليك في من كلامه
 لو لم يتخلف فانهم قوله وفصل المصدر ما لم يحصل له حكم بعد دخول الغاية مطلقا بهم مستثنوا منها ما تبادله
 الصمد ثم الامام في هذا الكلام جعل المرافق والليل من الغاية والمرافق انما دخلت من كونها قايما ليقين الابد
 بخلاف الليل فان الامساك فيه ليس بصوم شرعا ولم يصح ما من مقابلهما قبل شتاءه الاختلاف في
 تفسير الغاية فالصمد من كونها غاية قبل التكلم اى غايتها انها لا بالجيل ما دخل الموضع الاسلام فصره
 حاشى اصول كونها موجودة قبل التكلم غير متفق فوجودها في المبدأ في الصمد عليها دون قوله اذ تبادلهما
 الصمد يدخل لان القيام وان كان ما في عن الاستبعاد لكن يتناول الصمد وكونه جزءا له او متعلقا به
 فكان القيام من التناول لم يمتد الاستبعاد قوله وان لم يكن غاية انه لم يمتد الامام في هذا الكلام
 يكن قابلا لم اتمه عنه تدخل مطلقا بالتفصيل التناول وهو لا يدخل القيام بعد غير التفصيل بل المبدأ
 على التناول وعدمه على انه يكون كلام المصدر في الامام في هذا التناقض قوله فان تناوبها في
 وانما انه لو حلف لا يكلم فلانا الى عد لا يدخل منه انه يدخل في تركت الغاية غير قادح لان الكلام هنا في مقتضى

اللغة والاسمان يفتي على العرف وجازان بخالف العرف اللغة كذا ففتح القدير واما نحو لعبت الى مضان
 فلا تم انه لو تركت الفاية يدخل لان المقصود من التاجيل الترفية وهو حاصل بادني ما يطلق عليه الاسم كما ينبغي
قوله فله محرم الوصول لوجوب التوهم ان الوجوب حرم الوصول المستوجب الدليل فبالوصول تغير الوجوب فيجزم
قوله فتقوله وان لم يكن الخواص الى كل ذلك انما هو لعدم بقوله فتقوله كذا جواب الشرط **قوله** واعلم ان العلم المر
 سيفعله فيتم عليه على صفة لا اعتراض بالغا ودرز لتكليف الى ان العلم فتم ميك الناطق من الحرارة على القدر في مثال
 هذه العبارة ملخصة **قوله** وترك ما لم يكن بالتركه اذ ليس منها ذنب خاص بل توهم انه ذنب الاشتراك فذكره
 بعبارة يمكن ان يراهن الاشتراك المتكفوا مدلولها هو انها راسا في قطع من غير دلالة على الدخول وعدمه
 على سباجم الدخول وعدمه المراد من قولنا في دخول الغاية تحت المعنى الزاوية ليس استعمالا في موضع الدخول بل
 كالمذهب الذي ولا في عدمه كالمذهب الاول لا انها يدل على الدخول وعدمه اليقينية فيكون الاشتراك الغلطي وهذا وجه
 ما كان بعيدا لكن مثله غير مستبعد في عبارات المشايخ وما قيل ان ما ذكره راجع لتجريد النسخة خطأ فاحسن لان
 مذهب الجنبين معدوم مذكورا فيهم لم يخالف الاشتراك فانه لم يفرغ الى هو ان دليل الدخول وعدمه غير محرم
 في الجنس وعدمه على المختار **قوله** ذنب بعضهم الزيادة في التخيير على جميع هذه الوجود اعلى الاول فبانه يوجب
 غسل اليد الممسكة لان الكرمية على مثال غسل القفص مكره اعلى الثاني فبان الحكم اذا توقف على الدليل لا ثبت
 مع عدمه والمفروض منها عدم الدليل على وجوب غسل المرفق والاحتياط انما هو في العمل باقوى الدليلين وهو وجه
 التخيير وهو ينصف داما على الثالث فبان الامر لم يتحقق غسل الغداة ليجب غسل الاذن بل يتعلق باليد المرفقة وما
 بعد الى ما لم يدخل جزءا مما هي الذراع ونصف الملتصقان في المرفق وما علم الدابة فبان عدم دلالة اللفظ للجنس على
 بل الاجمال هو الدلالة المستبينة اعلى الخامس فبان اللفظ لا يوجب كون المقصود منه الاسقاط لم تعلقه على غسلهم
 ان الاسقاط يمنع عدم وجوب الغسل ابتداء لتحقيق فيما فوقه وان هذا التوجيه لا ينبغي تحت قاعدة من قواعد
 داما على السادس فبان خلاف الظاهر لا يلجى اليه ثم قال فيه الاقرب من الكل ان يقال انه لا احتياط لثبوت الدخول
 مع عدمه كثيرا لم يرد غير مظهره فنهت قوتها لادارة الدخول من النفس فبان فوجب هذا المجموع الاحتياط فلتفتوا
 الدخول وكثرة عدمه دليل وكثرة الدخول هو القرينة قومي الدليلين الا ان مقتضى هذا الدليل على مصلح الوجوب
 لا انقراض مكان الشبهة **قوله** معجمه هذا الصلح جوابا لانه فرجه لا تمسك لاثبات الذنب **قوله** اخذ بالاحتياط
 فوش فيه ان جانب الاحتياط وان كلان يقتضي الاستيعاب لكن مضمون غسل الوضوء يتحقق انما هو المحرم فيه ينس

الاصلية المذكورة **قوله** وان غسل اليد لا يتعمد بدونه الزماني ان المرفق هو موصل الذراع والمعدن من جعلها غايه علم
 ان ما سواه وجب الغسل قطعي وهو من فتر على عدم الساعه لورس الاصابع والموصل شبيهة بخوله وعلمه ففعل واخل
 في الوجوب فان غسل العنصرين للرجب لوجوب غسل اليد كلها لا يمكن بدونه **قوله** وقد اورد الشيخ عزم الزماني ان
 يكون الاثر من عزم على طهارة اليد كالاستيعاب فمحمم الراس كذا في فتح القدير وفيه انه لما ثبت منه عليه السلام
 بعض الراس اطل ان يكون الاستيعاب بياناً للجعل فخلناه على السنية فجاءت ههنا فانه لم يثبت عند المستدل الغسل
 بدونه والكتب محل بحثنا جازي البيان فجعل فعله عزم هو غسل الكل وبياننا **قوله** تفسيرين الفرق بينهما على الثاني
 متعلق بغسل اليد تقنين الاسقاط باعتبار المتضمن على الاول ما غسلوا نفسين تقنين لكونه لا اسقاط فلا اسقاط
 مدلول نفس الغاية **قوله** لا يعمم المجموع الى الابطال صرح به صاحب الهداية والكافي في كتاب اليات وعليه الجمهور بصحة
 الطلاق بعض اليد على ادون المتكلمين لتبديل ما انفكهم الى البرسم وما انفكهم الى المرفق استلزاماً لانهما
 صاحب الكافي في كتاب السرة ان اليد ذات مقام طهارة المرفق والابطال اية السرة فيجعل كل واحد منها
 وبياناً عليه السلام حيث امر بالقطع من الزند الى الاحتمال وذلك لان المعنى المجازي الشايع له شبهة المراجعة مع
 الحقيقة فغيرت باب الحدود واللاتي لا يجمع من السرة فصارت اية السرة كالجمل فاجتبه الى البيان **قوله** ولما صغر
 الامام ما بحيث اذا اجبت داره التفرق بين كما لا يخفى لان حاصل ان الكلام المقدر ان بها مدلول مجموع
 الحكم المعنى المنتهي اليها فلا معنى للاسقاط مدلول الغاية لوجوب الوجه بل يفهم منه ان جعل مدلول
 الى الدخول لمدلول الدخول مطلقاً وفي بعض المواضع غير صحيح ثم بحث الامام واراد قطعاً على ما ذكره من ان
 اعتبار حكم الغسل والغاية للاسقاط عنه نعم ما ذكره في التاويل ولو لو وجه بعيد من ان يقال ان مرادهم انه
 يفيد الايجاب اقتضاه الاسقاط اشارة كالتفخي والاثبات في كلمة التوحيد او انه بدون الغاية لغرض
 المجموع وبها بعضه فكانه سقط او انها للاسقاط عن ان يجب عليه الحكم لانه بعد النجاسة او ان ما ذكره واقتضى
 لوضع مجموع العقيد لمقيد وهذا النوع لا اعتبار كل منها منفرداً وقيل انه على الحقرة الثاني في البحث وغير ذلك
 مستطمين الى المرافق لايجاب الاسقاط من اليد اليها فمدفوعه وليس متعهم ان الآية لايجاب الاسقاط
 بل لا اسقاط عن الايجاب كيف ولو كان كذلك لانهم عند غسل ما فوق المرفق **قوله** من درهم
 عشرة وكذا الحكم في ما بين درهم الى عشرة **قوله** ودلالة الحال لا يلزم بدلوله من ان لا حاجة اليه **قوله**
 فان الواحد جزء من كل عدد والجماع علم ان ما فوق الواحد محتمل ان مراد منه الثاني او سواد الاثنين والثاني

هو الظم لا اعتبارا للجزئية وذكرنا في عشرة افعلى الاول الظم الى عاشره وشارحه جملة علم الاول وادركه الثاني بالقياس
 من ان الظم بالعكس لما فيه من اعتبار الفاحش **قوله** لا نعلم ان الواحد للجزئين الاول ليس بجزء للثاني والثاني
 بل للجزء المركب منه وما فوقه وهو ثنتين وفيه ان الثاني والاثنتين ليس شيئا منها عارضا لا يدخل الاول محروض
 الثاني وفيه ان في محروض الثانية قوله من باب اشتباه المحروض العارض من باب اشتباه المحروض بالعارض فاعية
 ما يمكن ان يقال ان الاتحاد هو المحروض المركب الاعداد لكن فيتركيب بعضها بم بعضها لا اشتباه مثلا هو ان
 والمتقضى للجزئية في اثنتين فلذا قال انه من باب اشتباه العارض بالمحروض **قوله** لان لازم اشتباهه وبعين
 ان لم يعتبر الواحد جزءا ولا خمسة والرجوع والقياس المراد كان اللازم ذلك بالظن الى الثبوت الذي هو متقضى للجزئية ولا
 فلو اعتبر الثبوت الذي هو متقضى الفكر للحكمة لاشتباه الا ان كان اللازم اكثر لان بالذکر الحكم الاثنتين لزوم اشتباه
 ولاجزئية لزوم واحد فلهذا ثلثه واثنتان الفين للجزئية فلهذا خمسة ولبعض الثلثة اللازمة من قبل ثمانية وكذا معنى
 قوله فلو اعتبر الثبوت المخزى في بيان اللازم والا فهو نفسه معتبر قطعا ولا فلا يمكن اعتبار الثبوت بحسب الجزئية
 لانه بناء على ان ثبوت الكل يستلزم جزؤه ثم قيل من ان الاقوال بالماضي في مجلس واحد يلزم الاكثر فقط اتفاقا
 فكيف اذا كان ملغيا واحدا فهو لان الاقرار ان يحيلان واحد الاتحاد والمجلس على انه اعداد الاول
 وراودا وما بعض الاول لعدم إمكان البطلان لازم الاول ومنها لا يمكن لان ضرب الثانية تقتضي ثبوت جميع
 ما بين الثابتين فاحصل على ثبوت الاكثر فقط كان ضرب الثانية لغوا **قوله** يبي لا يتصور بدون الاول اى
 لا يمكن وجود ثنائيتها بدون الاول فيقتضى تطلقا لان وجود الطلاق عين وقوعه **قوله** لان اشتغاف حاصله
 ان ليس اليقاع بالطلاق الموصوف باشئ فويتعلل الطلاق الذي ذكره بوصف الثنائوية واليقاع شيئا ذكره بوصف
 مصناف لا يقتضى التلازم انما هو بين مصنفين **قوله** لان يطلق المذاهم المقتضية كذا اليقاع بالشر
 ولعل ان المراد لو لم يلق من الاكثر والاكثر من الاقل **قوله** وعند هادى خيل الغايات قد يقال في وجه
 قدها ان مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف يراوده الكل لقول الرجل خذ من مالي من عشرة الى مائة وبعه عبدى
 بماية الى ألف وكل من العلم الى الجملة اخذ المائة والبيع بالف وكل الجملة **قوله** اذا جرد لا لاشارة لوجود
 تسعة ذلك انما بناه على قوله لم يرد اذ انصاف وقد عرفت فسادها **قوله** من الثابتين اى الحدين
قوله هو القياس المراد بالقياس قضية اللفظ لا القياس الاصطلاحي فتوكلما يقال ليس ذكر الاصل مقتضى
 صليح بل هو كمال اللفظ كالدليل السمع **قوله** لان الثانية اى المحذورين لا يدخل تحت المحذور

في اول خبرهم عن الغد اتفاقا **قوله** ونحوه هذا ما ذكره ابراهيم الخزاز في السلام وغيره ان الفرق من باب ما
 ومذهب صاحب عدم التفرقة بينهما لغة واذ لم يجد التخصيص لم يصح ان يجعل شرطاً لما سبق في التخصيص
 من ان الشرط مخصص للخبر وبعض التقادير **قوله** كالمشقة وكذا لارادة والمجبة والرضا والقدرة والحق ليقض
قوله لعدم العلم بوجود الشرط يعني انه تعليق بالالتيقف عليه فلا يقيم ويمكن ان يوجه عدم الوقوف بان مال هذا لا يتلحق
 انت طالق ان اذتم الطلاق لان مشيئة الطلاق ليس بالابان لوقعة الزوجه لانها وقوع الطلاق ووجوده
 الامن قبله لا يخفى ان انت طالق ان اذتم الطلاق لا يعيد شيئاً من هذا يعني ان كل ما لا يمكن بثبوته ووجوده
 الامن قبل المستكلم حكمه ذلك **قوله** كالعالم المتعلق بالحجم لم يتقرر الامام لعدم صحته التعليل بعلم البدل قال انه
 لا يقيم الطلاق فيما اذا قال علم الله لانه يستحيل في معلوم الله استعلاء شائئ فلما يصير شرطاً بل مستحيل لان كونهما طاقاً
 كان معلوم الله وجب وقوعه الا لكان عدمه معلوم الله كذلك على هذا يريد انه لا يقضي وقوعه في الحال فحق بل على
 الاحتمال لم يرد في المسئلة وادعى غيرنا فلذا قيل ان علم الله منجبه لا يصح للتعليل بعدم كونه علم المحل للوجود وتعلقه بجميع
 المفهومات قطعاً وادور عليه انما لا نسلم ان العلم المتعلق بوقوعه الاستدعاء امر كائناً في الحال بل هو جائز لعدم كسيف
 وقد قال نعم ان يعلم الله في تلك الخبر لم يترك خبراً ما اخذ منكم في حيد الاستحالة اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر جازي
 فافره لي وان كنت تعلم انه شرفاً صفة فليقل الاوجه ان يقال ان العلم محمول على مفهومه واذا كان في علمه
 انه طالق فهو فرع تحت طلاقها وكذا القدرة على مفهومها ولا يقيم ان من انت طالق في قدرة الله لم وقوع ذلك
 الاستدعاء من حق التحقيق يقال لها صدق الحال في قدرة الله صلاحه من عدم تحققه في الحال هذا ما قالوا لاداء الله موجه لانه
 يستلزم الوقوع في صورة مشيئة الله لا يكون الشيء في مشيئة الله يقضي وجوده بالجملة من المعصية **قوله** قبل احدى
 صفة قال الامام م اصوله ان من قال لا ارادة انت طالق قبل دخولك الدار طلق في الحال ونحوه مشيئة ان الطلاق
 اذ وصفه القيد المطلق كان الاقناع في الحال لا يقضي وجوده بعده فان صحته التكليف في قوله فخر رتبة من
 قبل ان يمسها لا يتوقف على وجود المسيس بعده وصحة الايات **قوله** نعم آمنوا بانزلنا مصداقاً لما حكم من قبل ان
 للمفس لا يتوقف على وجود المسيس بل يستفاد به الامن عنه انتهى ويرى عليه ان هذا التعليل يقضي ان يكون الوقوع
 في المدخلة قبل احدى الصفتين واحدة ولعل المصطلك عدل منه وعليه بعدم صلاحية المحل المدخلة صلاحية
 لكن وهو ثنتين بفي المدخلة على هذا الصفة متوقف على اثبات انه ليقضي وجوده بعده وقد عرفت خلافاً لما
 ان يقال انه لو لم يكن قصده القاء واحدة اخرى بهذا الكلام لكان الوصف لغيره اذا لا فائدة لعيد بها

البتقدير غير مختلف ما ذكر من الموضع الذي لا يقتضي وجود ما بعده وادعاء ان صفة اقتضاء الوجود فيما ذكر
 مستعمل على خلاف الاصل بعيد جدا قوله وللهذا اي ولما سبق من ان اختلاف الحكم انما هو اختلاف محل من
 حيث العالمية يزعم درهمان ذكرنا في الاقرار بغير درهم وبعد درهم يزعم قوله لان الحضرة قد علم
 المحقق والاعلى المحقق غير ظاهر وما ذكر من فهم الاستحفا هو بخصوصية الفعل ولذا لو قال ضربت زيدا عندك لا يفهم
 فالحق ان عندهم المحقق واقرب لمعنى ان كمانى قوله تم الذى عنده علم الكتاب وانهم عندنا لم يعصفيين
 فعندى افسان محل علم مخصوص واقرب المعنى يكون دنيا وان حل على المعنى يكون دو ايقعة وما شئت
 الاخر قطعنا لان الاصل البراءة فلا شئت الدري الا اذا ذكره وهذا على ما يكمل جعل عبارة لعدم محل يقال ان
 انه لا دليل على الاصل عليه البراءة وان كان بالنظر الى نفس اللفظ الاغلب قوله ظاهر كلامه فخر الاسلام اجم
 قال من هذا الجنس سواء النظر الى اى قسم فخر المصنفات من ذلك نحو الشرايط من با حروف المعاني
 قوله يجوز تغليب بان اقسامه اشد تشابها بالبحر فرب من حيث انها لا ينفك ما بينها الا بالحياتها بما اشرنا
 وبان كلمات الشرايط الاصل فيها ان وهو حرف قوله قوله فتبين في آخر الحجة كل شرط بان متفق حكمه لا يتفق
 المعلق به الا بالموت لعدم تحقق الشرط قبله اننى عمده لم يصدق انه لم يفعل ذلك لكن لا بد من ان لا يكون شئ يدل
 على الفور فانه ما لو اراد ان يحيا ما لم تكن فاشكل ان لم تد على البتة كانت مطلق قد خلعت بعد ما سكت
 شبهة طلقت قوله ثم ان لم يدخل بها لولم لان امرأة الفارنا تارت اذا مات الزوج هي في العدة مشرعية
 هو اشد لمصر يزعم المرادة عند ذال الكتاب المتكلم بالهتوال ما يقوم مقامه من الخلوة والموت بانها لم تكن بالهتوال
 راجعة مقامه من الخلوة والموت لا يحققه لا يزعم اطلاق الخلوة لكن المقصود بالتمتع والاختبات ما سوى الموت او لا حتى لان
 يقال انها تطلق قبل الموت وترتبه ان لم تمت ثم انه ان كان فارا في هذه الصورة لانه وان لم يكن له بعد تعلق
 الطلاق بعدم التعلق بدس وقوع الطلاق لكن ليس بالتعلق افس بدفها مثل التعلق بافعال الضرورية قوله
 هو امر حكى الى اى كونه كالملفوظ حكمى لا يستلزم له الزمان الذى يمكن لفظية بل يقتضى ساقطة عند التعلق
 قوله معنى ان لا يقيم الطلاق بوجهها وعليه رواية النواذر انه لا يقع قوله قلنا بل تحقق العجز المخرج القدر اذا
 حكمنا بوقوعه قبل موته لا يثبت منها الزوج لانها ما نثبت قبل الموت فلم يتحقق فيه ما زوجية حال الموت انتهى
 كلامه وكلامه اشد نوع سخا لانه انما يثبت ان مراد المخرج هو الوقوع حقيقة بالوقوع القدير المراد منه الوقوع
 بطريق الاستدلال فبما حصل الجواب ان العجز عن التعلق يتحقق بهى حية لانه يجوز قبل الموت بزمان يمكن فيه من تكلم

الشيخ
 التفسير
 الولد والفتى
 فانما يتبين
 ان نظائر
 من خالص
 بالحق
 لا يفتقر
 الشيخ

بعد تسليمهم مستند استلزام الاستعمال في ليس ليعتد في الحقيقة على الاستلزام منه بل كعرف وقد استعمل في القطع
 ولم يقل احد بسمية قوله انه حقيقة في الطرف الخ في الطرف فقط حقيقة وقد قيل لا شرط محاذ او هو لفظ ما نقل
 عنهم من ان موافق الطرف لا يستقبل من الزمان فيه فيه الشرط قوله يعني ان الحكم الشرعي متعلق بالزمان محاذ ان يكون
 غير متناه في الزمان فيكون ثبوت حكم الشرعي سواء اراد ذلك الحكم او لا ان كان قد تجاوز الزمان ايهام المحل ابل الغيبة كما في
 كليات الطلاق فانها مارية وقد احتاجت اليها لعدم ارادتها فله ذلك وياثبه بها فالحكم ان فيها لم يتوجه ثبوت
 حكمه قضاء وديانته وقد مر جوابه في التحرير وفتح القدير بما حصل ان يقتضي الظرف في المقتضى الحكم ولا اللفظ
 غير ما هو له اول القيد ما هو له عدم ثبوت الحكم وديانته الا في مثل النذر والكراهة والطلاق الرجعية والطلاق
 اسمى الصورتين لا يترتب على خلاف القياس حديث ثلث جد من جد من جد النكاح والطلاق والطلاق والطلاق
 عليه بالنسب في الباقي بالادلة لا في ثبوته وديانته بما يميزه كقوله اعد الشرع قال قوم لا يؤخذكم الله بالنسب فيكم
 وقد فسر ان جرى على سانه ليس بطلاقه فرفع الكفارة لعدم قصد تشريع لعبادة ان لا يرتبوا الاحكام على الاستلزام
 التي لم يقصد كيف ولا فرق بينه وبين النائم عند العليم ثم اخرج حيث لا قصد له الى اللفظ والحكمة وانما القيد فيه غير
 العليم هو القاضى انتهى قلت قوله تشريع لعبادة الزنا يقتضي عدم ثبوته قضاء وبطلان ما لا يخفى فبما قيل من ان
 الحكم لا يثبت كونه لا يغيره كالمعجز حتى ان السبع بالتجنية اذا ثبت بالقضاء بها وبالغيبية يصدر عينا قضاء وليس بشيء لان
 سبع التجنية هو بالقضاء بان الحكم لفظ السبع عند الناس لا بغيره البسم وحكمة ان تنفس الكلام ليس بمتوقف على القاء
 على السبع الا اخرج عن الواقعة وادواتها ذلك الا انما اذا اقصا على عدم حضور شيء من الاخر من الحيوان
 والناس عليه او خلفا فيما يصح العقد عند الحقيقة ثم ثبت الحكم كذا اذا اقصا على ان الحيوان يقتضيه ايضا الحكم
 ثابتنفس الكلام لكن نأخذ كما في جنس الشرط وكونه كذا الشرط الموديعية العقد ولذا ان اعاد في ثلثة ايام
 يصح العقد فليطلب من جنس النوازل فلا يجب بالتراضى تقريره على قوله لا يثبت بها ما يميزها بالثبوت لا على قوله
 وكذا اذا اقر على نفسه الزمان صورة لقوله فاذا قال است انا بزمان وقوله است انا بزمان ليس بقرار ما يجب
 المحل نعم هو ما يجب ان يكون قد قال قولا فاعيا قوله لان الشرع ليس بزمان لان سائر الامور لا يكون
 لموصوف غير ذلك فلهذه الخصوصية صار لزمان مستلزما مطلقا وليس المنع انه لو لم ينعها عند البيان لان
 وانه لو كانت غير مسلم يربطه الى المحلول ومنزوح لم ينعها من ان لا يتم بغيره لان يكونا في عقد الموديع
 والكان لان يكونا شتر اربعة منه ولكن لان افعال الموديع لو لم ينعها عند البيان لكن محط

يكون مقتضوا بالاثبات ومخطا للصدق والكذب وقد مر ان الغاى فى الكناية البدينية لا يكون كذلك بل غاى
 الانتهاء الى ان يترجم انه اذا جعل كناية لا يكون الموضوع مخطا ومقتضوا فترقب قوله فلا تجهتوا لا تقتضوا وادارة
 التخييل اذ لا تقتضيه مقتضى كناية بل عليه قوله الى اصل ثم انما يتيم او قيل انه لابد لا تقتضوا ومن ان يكون
 ما مضى له الخط مراد اوبى على ان الكناية لا تليق من ذلك او على تقدير استطراد مجاز الادارة في الجملة لا في ذلك
 المحل لا يتيم كما لا يخفى قوله عن كونى طالق وفي الخلاصة انه لو قال طلاق باش او طلاق شو تطلق من غير غنية
 قوله لانهم يشترطون المتوافق في التفسير كذا فلو بعض شرود اصول فخر الاسلام المراد انهم يشترطون التوافق
 في الحقيقة عند جعل صيغة مجاز عن صيغة وان كان قد يجعل الجرم مجاز عن الانشاء كرحمة الدين الرضى وذلك
 بناء على ان ما في الشرع من كون بعض صيغ التوقيد بمنزلة المدعى حتى يثبت احكامها من غير ادلة فيصير جعل صيغة
 مجاز عنها كالمعنى ما يستعمل في توجيه قوله مختص بالطلاق عبادة عن تخلص بغيره من ادال النكاح المتأكد
 والموضوع شرعا لانه الزوال هو الطلاق وما سواه ليس بموضوع له بل بغيره الزوال كالموت وقد لا يكون لزوال
 النكاح كاملا لعله انما تحقق فانها تقتضيه لا وجودا بسبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء او بالاعانة قاله في اصل
 انه بالنظر الى اصل مصر الشرع مختص غير موجود في خبره قوله والمباحث المذكورة في غرضي التوضيح عليك انه
 كما يجب كونها مجاز عن كونى طالق فغير المدخول بها كاعتدى كذا كالحجب ان يكون مجازا عنه في الاستبراء
 المدخول بها قوله مر فوجوه او منسوبة او موقوفة او لا موقوفة باعواب الواحدة عند عامة المشايخ بالصحيح وقلنا انهم
 ان رضى الواحدة لا يقيم شي وان لزم وان نصيبها وقعت واحدة ولزم لم يزلها في لغت المصنف است طالق
 تطليقة واحدة فقد اقدم بالصريح الى اسكن اجتماع الملية وفيه ان الرقعة يجوز كونه لغاى است تطليقة واحدة
 والطلاق بمنزلة كونه في الريب قال الشارح فان طلاق واطلاق الية ووجه الصحيح ان العوام لا يميزون
 بين وجود الاعراب فلا يجوز بناء حكم يرجع الى العامة عليه كذا في سعة روح الهداية قلت ما ذكر من وجه الصحيح
 مقتضى وقوع مجزرة ايضا قوله يحتمل ان يراد الية على جميع الوجوه لعدم تميز بين سببها قوله تطليقة واحدة
 فيه تحلف غير محتاج اليه في محتمل ان يواد منسوبة عن الزوجه وفيه ان التطليق بالمصدر كانه في كلامهم خلاف
 التطليق بقطاعات منسوبة عن الزوجه فكان احتمال انت واحدة للمصدر المميز من جهات الية المنسوبة عن الزوجه
 قوله باعتبار غير المعنى التخييل في قوله وتقسيم الثالث على ظهور الخبر استمحاء ان المراد من ظهوره في كلامه ان
 يحصل الاستمحاء باعتبار نفسها قوله وفي كلامه انه الية ظاهر كلامه ان المراد من ظهوره في كلامه ان الية

التفسير
 التفسير

سواء أتمنى التخصيص والادول في بلاد في المقصود على الحال لهم في مورث الوضوء المسوق له

وقد نقص به الامام على بن ابي حمزة عندهما لسان الجواز معناه بالقرينة لا بصيغة وقد صرح بخبره ابي عبد الله قال
ابن الحبيب الظاهر ان قوله لا بالقرينة اما بالوجه كما سادوا بالقرينة كما انما كان قد قال في انشاءهم من علم ان قوله اما
بالوجه او بالقرينة في قوله لا بالقرينة اما بالوجه كما سادوا بالقرينة كما انما كان قد قال في انشاءهم من علم ان قوله اما
فقط فهو اما بشكل او بغيره اذ المعتبر في الشكل تقسيمه الى اقسام فليس الصيغة فقط قوله وقد شذوا بخبرها ايها الناس يعني انهم
مثلوا بها وهي مسوقة لمعانيها الظاهرية فعلم ان المعتبر عندهم هو ظهور المعنى سواء كان مسوقا لها او لا بخلاف اصل البد
البيع وحرم الربو لانه غير مسوق للمعناه الظاهرية وهو محل الحرمة بل للقرينة قوله واما قوله فليس الصيغة فقط قوله وقد شذوا بخبرها ايها الناس يعني انهم
الثلاثة السابقة وانما الباقين والثالث الرابع فان المعتبر عندهم الظاهر المعنى الوضوحي في قوله لا بالقرينة اما بالوجه كما سادوا بالقرينة كما انما كان قد قال في انشاءهم من علم ان قوله اما
فقط فهو اما بشكل او بغيره اذ المعتبر في الشكل تقسيمه الى اقسام فليس الصيغة فقط قوله وقد شذوا بخبرها ايها الناس يعني انهم
مثلوا بها وهي مسوقة لمعانيها الظاهرية فعلم ان المعتبر عندهم هو ظهور المعنى سواء كان مسوقا لها او لا بخلاف اصل البد
البيع وحرم الربو لانه غير مسوق للمعناه الظاهرية وهو محل الحرمة بل للقرينة قوله واما قوله فليس الصيغة فقط قوله وقد شذوا بخبرها ايها الناس يعني انهم
الثلاثة السابقة وانما الباقين والثالث الرابع فان المعتبر عندهم الظاهر المعنى الوضوحي في قوله لا بالقرينة اما بالوجه كما سادوا بالقرينة كما انما كان قد قال في انشاءهم من علم ان قوله اما
فقط فهو اما بشكل او بغيره اذ المعتبر في الشكل تقسيمه الى اقسام فليس الصيغة فقط قوله وقد شذوا بخبرها ايها الناس يعني انهم

فلهذا ان سبباً فليتبو مقعده من النار قوله اوليس الامم للوجوب ليصير في هرا في وجوب النكاح لان في حله قوله
 يتوقف على كون هذه الامم او لو كانت متعديته نازلة قبل علم حل النكاح من غير ما جعلها مسوقة لاثبات الحدود غير
 سديد كما توهم اولاً لسياق الكلام لقيد الحكم من غير علمه بل قبله بل غاية من ان يقال انه مسوق لمجمل حل النكاح واما
 العدد فاولو حله يتوقف على كونها متعديته لانه استدل على كونها مسوقة لاثبات العدد وهو انها هرة في حل النكاح
 قوله بان يكون المني في نفسه او بسبب ضم امر مطلق معه وعرض الشارع لمجرد بيان طريق كونه محجب بحمل الكلام
 لا حصراً فيما ذكره كيف وهو قابل للملاحة بل باقتدار لفظه على التابيد ما سوى الدال اللفظي داخل في محل الحكم
 فافهم ما قيل في الجواب عن البراءة واللام للثبوت في الفرق من ان الدليل كل شيء عليم لا يقبل الكذب والغلط بل قطعاً
 انظر من كونه احباً راجعاً للبرهان القطعي بخلاف سجد الملائكة وما قيل من انه ينبغي ان يحل قوله بان يكون المني في
 متناه لا لما لا يحتمل النسب بحسب القرينة المتوهم قوله فان الملائكة مجمل في اللفظ فيجوز للملاكية كما في اللفظ لان الكلام مبني
 على تباين الاتساق فاسم السوق وعدمه مستبعد في النص والخط ولا يمكن اعتباره بها لان في الكلام قوله انه غير معلوم قد
 سيلب عنه العموم كما في الاشتراج النساء وقد روي به الواحد كقوله ثم واذا قلت للملائكة يا مريم المراجيل قوله
 وقوله كسهم اذ اذ الخ في اصول الفخر الاسلام السند بالتحقيق نذكر ان كل احتمال تاويل السورق فقطقة بقوله مجموع وفي
 الكشف بقوله كسهم اذ اذ الخ وضوحاً على الاول فصد وضوحاً وبقوله مجموع القطع الاحتمال بالكلية فصد وضوحاً انتهى فنظر
 في التسليط بينه بقوله ليس تخصيصاً لانه لا بد من ان يقبل التحليل فلا يكون الاستقلال قوله والمحكم فليس هو انقسم
 محكم بالاعتقاد لانه كامل في معنى الاحكام فيصرف المطلق الى ما يصدق عليه انه محكم فغيره اذ لا محكم لانه فليس
 في اطلاقهم المحكم لانه اصلاً على ان الامر لانه ليس للتحليل المحقق بل من ان محكم بالنظر في ذاته من اعتبار
 امر آخر من قول الموحى وعدمه فلا بد من ان يكون المحكم لانه محكم لغيره كما قيل ان الحجب لانه لا يلزم
 ووجه ان قوله تعاداً يعني فيه انفسه لان القطع يقال لما يقسم الاحتمال اصلاً كالمنفرد في الحكم فليعلم انما هو
 كالخط والنفس يسمى للعلل المقتضى العلم والبرهان واليقين واليقين ما يوافي القطع قوله ولان فيه مجاميع الدليلين
 اي من غير حل شيء منها على البدل الاحتمال لانه قد غرض ما قيل من ان في تدويل النفس والبقا والخط على حاله ايضا
 جميع بين الدليلين لما قد عرفت ان احتمال النفس لغيره لا بد من الخط ولعمري قد نهافت هذا القابل
 حيث مر قبيل هذا بان بالسوق تميزه احتمال غير المسوق في ذلك كيف يمكن تدويل النفس وقدره لانه قد علم
 فيه الشارع وهو المني قوله نفس اللفظ جرحه في نفسه اللفظ من ان مغيره في الحما والمراد من ان النفس بالثبوت

السمع لم يذهب الى الوقف على في العلم الا شذوذه قليلة واما لاكتنون من الصحابة والتابعين اتباعهم ومن لم يكن
 خصوصاً اهل الاستغناء الى الوقف على الالهد وهو اصح الروايات عن ابن عباس قد روى انه كان يقول او ما يعلم
 تاويله الالهد وبقول السرخون الآية وحكي الآية في قرأته في السرخون وروى ايضا ان في قرأته من
 مسجود وان تاويله لا عند السرخون العلم يقولون انه لا يروى ابو مالك الا شذوذه عند عليه السلام نقل عليه
 السلام لا اخاف على اهل العلم حلال ان يكتب لهم المال فيحتاجوا ففعلوا وان يعطهم لهم الكتاب فيما خذه المؤمن
 ميني تاويله وما يعلم تاويل الالهد الحديث في حديث عمر بن شبيب عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان القرآن لم ينزل ليكتب بعضه لبعضا فمما عرفت منه فاعلموا به وما تشابهوا فمما عرفت من ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم علموا بحكم القرآن وآمنوا بكتبه وقولوا آمنا بكل من عند ربنا وعن ابن عباس مرفوعا انزل القرآن
 على اربعة احرف حلال حرام لا يذرا حجة بحالة لغوية العرب وتفسير لغوية العلماء ومثاله لا يعلم الالهد
 ادعى علمه سوى الله فهو كاذب وعن ابي الشغباني في كتاب قالوا انكم يصطلحون هذه الآية في معنى معلومة وقال الطبيب
 الآية من باب الجوز لتقسيم التوفيق الى الجوز قوله هو الذي انزل الآية لتقسيم آيات محكمات الآية فيكون في ما
 الذين فلا بد من حلال السرخون فيما لم لان التقسيم حاضر فانه قيل فانا انزله فيكون فيقولون ان السرخون فيقولون
 الحكم ويردون المشابهة الحكم بقدر وسهم والافق يقولون كل من الحكم المشابهة من عند الله وهو قال كفى به
 السرخون في العلم ربنا لا تتفرق قلوبنا هذا على ان السرخون في العلم مقابل لقوله والذين يقولون انهم في العلم
 هذا ربنا وفي شهر المارة على ابتغاء اهل الزينة المشابهة لبلبيتين احدهما ابتغاء الفتنة والاشهية ابتغاء الدنيا و
 كلاما مذموم ثم ذكر ان تاويل المشابهة لا يعلم الالهد وهذا هو الظاهر فيكون والسرخون ابتداء كلام وخلفه على
 الجملة ليس بظاهر وجه الامام هذا الوجه بوجه منها ان اللفظ اذا كان له معنى راجع ودل الدليل على انه غير مدلول
 ان مراد الله لبعض محذرات تلك الحقيقة والمجاز كثيرة وترجم البعض لا يمكن الا بالترجم اللغوية وذلك لا يفيدها
 والمسلطة يعينية ولها الماسل بالاك من قوله ثم الرحمن على العرش استوى قال الاستوى معنوم الكيفية مجبولة
 والامان وجب دلها عنه بدو وقال الامام هذه الوجه فاحقة المسئلة وتطلب الى من التعصيب لعل اليها
 قوله وفيه نظر لما لا يخفى انه قد جوز السرخون فيما ترك تكرار ما على هذا الوجه من غير خفاء لهذا الوجه من الاكره في العلم
 وقد تكرر تكرار ما اختار هذا التقسيم من آلا خراف كلام يذكر بعد ما في موضع ذلك تقسيم الاول سخونا الذين
 اسخونا بالمدح وعظموا فيه علمهم في رحمة من الله وفضل اهل العلم الذين كفروا عنهم كذا وكذا في

تخوفا الذين في قلوبهم زيغ الآية اى واما غيرهم فيؤمنون به ويحكمون مناه الى بهم ويدل على ذلك الرجوع
فى العلم كما قيل واما الرسولون فوالعلم ليقولون انتهى وقال صاحب المصالح والمعيذات التمسك بالمدلول بعد الاشارة
او مثل كقولهم واما السفيهة واما الخلام واما الجدار الايات فالخبر واما الرسولون فخذف الالف لانه لا يفتقر
لوضع اشارة الى وجه ترك الحذف فانه بآية البيان للسلامة **قوله** يحذف المدة واما على ان يكونه موطنها الحليم
للقضى ان لم يفت اليهم ويطلب العلم فيثبت لهم لان يذكرها لهم المشعوب اليهم ولا كما لا يخفى على من رزق ذوقا
سيما بالافصاح وليس خذف نصحة التبدل ليرد عليه ان فعله بدونه لصحة الاستدلال **قوله** من المعطوف فقط هذا
عبدالرحمن الظم ولو عدم الالف لم يعلم ان الوقف على العلم لا يخفى عن عدول عن العلم واما ما يحذف او يحل
الحال من المعطوف فقط بخلاف الوقف على العلم عدمه ان مثل آمن به فى مادة الاستعمال يقال آمنه وامنهم
يوجب من ركنهم علام الغيوب على علم التاويل على وجه الاختصاص فلان سبب والى الفاعل يقتضى علمه كمال فهم آمنه
الآية **قوله** ولا تاتقص وهو لما يشك ان يقال ان فى الوقف على العلم تنقص فن انحصار العلم يقتضى ان
لا يتم غير العلم والخلاف والرسوخ يقتضى علمهم **قوله** بلوى هذا وانما كذا تقوى وتترى ودعوى وذكرى
الشرى ودعوى ودعوى ايقار غير مصروف للثبوت بالالف فانها فعلية وهو الاحوال وبقية بصرها فانها ج
لما لا يحق بحيفها و قد لا تنون هم انصرف ابدال اللتوين بالالف لئلا يوصل الى الوقف كذا فهم من الكونى قوله
ان الوقف مذنب اسلف هو الخبر ان التوقف هو مذنب كذا سلف كذا نقلا عن الفاء ولم يتجه فيها كذا انما الحذف
والجاء فى محله منها لا اضطرر وضرورة اخذ نصيب القاصر من لئلا يقعوا الاداء الباطلة والاقاويل الفاسدة لابل
ما نقل من تأويلها من القرآن الاول والثاني فهو من شرذمة تقليد وليس من فهم متوقف ولا مسلم فيكون ان يكون ذلك
نهم انهم ضرورة موجبة لذلك هم وجوب الوقف عند عدم فان الضرورة بنتيجة المحالوت فانه من نظر الشارح **قوله**
عن ابن عباس ان الوقف انما هو الرواية عنه **قوله** وهذا يمكن ان يفهم من قوله الوقف على العلم على
العلم كمن منها كذا فلا بد من التوقف فقالوا على الاول المراد من الوقف كذا ما استأثر الله بعلمه كمنها كذا فانه
مدركا ووقف السامع على التاويل لا يتوقف على العلم بل على التخصيص النظر الدقيق قال الرافعي مذهب القرآن لم يفضله
فما لم يشأ ان جميعه المشابه على ثلاثة اهراب مذهب لا يسبيل الى الوقف عليه منه بل الانسان بسبل البره وهرز تردد
بينما يتخصص بحرفة بعض الراسخين وهو انما التوقف عن علم الناس عباس العلم فقه في الدين وعلمه التاويل على علم الوقف
الموصفين جانب وكل منها وجه وقد يوفق بينهما بان المراد على الاول لا يعلمه تاويل حقيقة وعلمه التاويل فاسر

بحيث لا يكون فيه فتنه وعلى الاول انما خص المتشابه مع ان القرآن كله يحتمل لا يحيط على الآية الا هو ساد على
 ان علم حقيقة تاديبها بحسب طاهر من لوليات الفاخر في الدنيا تمتع بغير المدطلعنا بخلاف غير ما من القرآن فان ذلك
 فيه ممكن وان كان لا يمكن احاطة غير ما من الالهي قوله اما ان يكون عين الموضوع له كان العلم ان يقول تام
 المراد والمستعمل في اللفظ لئلا يلزم تخصيص العبارة والاشارة بالتحقيقة والاطلاق لا مانع من وجودها في الحجاز مثلاً او اعبر
 عن فائدها ما طاب لكم الآتيه بالقبول ما طاب لكم من اللباس منى وثلاث دراهم كذا في الآية الكتاب عبارة وفي العباد
 وكذا دلالة انفس والاقتضاء لان العلم انه ان وضع موضوعه ان يفهم يكون مجازاً عنه وغير عن اعنى وفيه فتنه فقط
 كذلك كان الدلالة والاقتضاء كما له في العلم ان هذه الاقسام غير متحققة بموضوعه ودون موضوعه كما لو لم يحاط بهم
 من تعقيد الدلالة بتقديراً بالشهر بل لعم جميع الموضوعات لغوية كانت او شرعية او غير ما قاتل قوله والثاني
 ان كان وهو لا يكون شيئاً من الموضوعات والخبر واللازم ان يكون الا ذلك من غير ما خرفها يكون متقدماً سموه وحده
 علم لغوية اسم الحكم هو العلم فهو اقتضاء او لا يكون متقدماً بان لا يكون وجده علم لغوية فالدلالة واللازم
 المعنى الذي لم يجد فيه العلم لغوية كونه لا دلالة عليه في المسكات الفاسدة وهذا الجيد جداً فلا بد من ان يراكون
 المتخرجات مثل المعنى واللازم على الدلالة على الازم انما عبارة او اقتضاء ولا يكون دلالة انفس بالنسبة الى الازم اصطلاح
 سيجي من الشارح ان المراد من اقتضاء الازم انه يجب ان يعتد به لعل الكلام وان كان ثابتاً بهذا
 الكلام ومعناه ففهم قوله وذكر في النص الخبر وذكر التبرام بذكر الامثلة فانه قال ان فائدها ما طاب آية طاهر في
 المحل لغيره العدد فعل منه ان معنى السوق ان يكون مقصوداً واصلياً قوله وفي كلام بعض الاصوليين ذكرنا
 الوجه في التحقيق قوله ان معنى المسوق الخ اعترض عليه بأنه لوجب عدم اعتبار النكات البديعية بالنسبة
 الى المدلول بالاشارة لانه غير مقصود اصطلاحاً لقصد فيها شئ وهو ايضا لا وجب لاثبات حكم بجملة اشعاره
 قصده اصطلاحاً بالاجواب انه قيد غير اصلي بل قصد افادته ليعتد به الغرض ففهم ان لا يكون المدلول بالاشارة
 مقصوداً اصلياً ولا غير اصلي بل ان لم يعقد ليعتد به الغرض يكون مقصوداً ومن اللفظ كثرة التفسير ليعتد به لغير
 العلم بالمؤولة فانه مقصود منه انه ليس مقصوداً اصلياً لان المقصود الاصلي انما يجب بالنسبة للاصلي بان قصد
 للقيمة السجائب فانه غير المعروف عليه ولا تتم سوله بخلاف اوجه النكاح فان المقصود بيان عدد من فوائده
 النكاح كمنى تتمه فله فقه قوله والثاني الثابت بانفس الخ يمكن ان يجاب عنه باننا نسلم ان اللفظ
 معبر عنه فبل هو من قبيل دلالة النص على النوع القياسي لا فرق بينهما الا بأنه متوسط مقدّمه شرعية هذا

توسط علمه لغوية وفيه بالعلم بالوضع لا يقتضي كونها حقيقة لانه ففهم العلة ولو صفة انما يكون الفهم فيه بنفس الوضع
للمدلول او كونه له ضرورة ولو توسط لالفهم العلة قوله بل من قوله الذي للقرني جعل لكل علم هو مذهب الحقيقة
سمو اذ لا يتحقق عنده ذو القرني النقي واما كان لا غنيا لهم فزانه لم يكن بطريق ضرب السهم وتخصيب لهم بل بطريق
الاستبرام قوله وقيل هو عطف الحرف وقيل التقدير عجبوا للفقراء المهاجرين الآية قوله وحقيقة الفقر لعدم الملك
الزائد من ان يراد من قوله واما عطف ما سوى ابن السبيل وهو اليقيني واما كين لان الفقر
بعد الملك لم يشترط لا يتحقق ابن السبيل لكن في التحقيق انه بدل من الذي القرني واليقيامي واما كين وامن
السبيل انتهى وقيل عن الزجاء انه بدل من الملكين فاصدق ثم لا بد ان يفهم من ان يقال ان البدل بدو نفس المفسر
والمهاجرين وصف باعتبار بعض ما يشتمل عليه الا ان يقال انه لم يكن ذو القرني واليقيامي واما كين في ذلك
الوقت لامن المهاجرين اومن الذي يتوجه الدار والامان اى الانضمار ماضية قوله نفى السبيل عن
انفس المؤمنين المزمع عليه انهم استدوا بهن هذه الآية على ان الكافرة لا يثمن من مسلم الا ان يقال ان الوارثة
ايهم يستدل على نفس المؤمن لان الوارث انما يملك الميراث بعد الغيبة عن الغيبة لا على ان الوباب الزامي
فان الشافعي لم يقد استدل بهذه الآية على ثبوت الكافرة مسلم هو سبيل على نفسه الا انه في الجواب ان يقال ان
المراد نفى سبيل الآخرة كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه وكلمة لا يحل الصدقة على ما مضى من ماله فنفى سبيل
الدين يلك سبيل التحجب كما نقل عن عيسى بن مسعود في سبيل اتصال المؤمنين كما في نفسه الجاهلين قوله اى انما جعلوا
اللازم ان يبين ان اشارة اليه بذلك مفهوم من السابق وليس بصريح قوله بمعنى ان كل علم هو ذلك انما يصح بالنسبة
الى العلة القائمة فلا بد من ان يفيد به وجه يصح ان يقال كل معلول يدل على علمه ولقيد معلول مساء الا ان يقال ان
العلة من حيث كونها علمة من غير ملاحظة امر خارج عنها يكون دلالة مطردة كما اذا كانت ماضية بخلاف المعلول
فانه لا يكون كذلك واعتبار المسادة امر خارج عن ذات المعلول قوله فبحسب ان يقال للمعلول كاللازم الى
الاجتناب ان يقال اللازم المتأخر كالمعلول الى كونه يحيل اللازم المزمع مثالا للمعلول العلة ارادوا التفتة على
ان المراد من المعلول العلة قول المعصوم ولان انفس لم يثبت الزمان به كالمعلول العلة هو اللازم المزمع والمزوم
قوله وهو زوال ملكهم عما خلفوا على قدرهم ان ان يقال ان المراد منه عدم كونهم ملكين لما خلفوا قوله لعدم ملكهم
شيئا الذي هو مدلول الفقراء بالنسبة باطلاقة عليهم قوله قوله فان ارادوا اى الوالد اختياره الى ما لا يخفى عليك
ان ذلك انما على تقدير تقييد الوالد في الآية بالمطلقات واما بالنكوح فلا ان المراد كونه هو متوقفا على النكاح

لكنه هذا سبب الولد هما لاجرة الرضا وما قيل من انه على تقدير تفسير المعلقات يكون الاستغناء ثابتا بالعبارة
 لان التقدير هو بالموجب هو محط الغاية ليس بشئ لان من كان التقدير محط الغاية ان الحكم غير معتبر بدونه لانه هو
 المختبر بدون الحكم فيكون المسوق له هو مجموع الحكم وقيد بالموجب جزء المسوق له غير مسوق له الكلام ثابتا بالاشارة
 قوله يصير ككفارة في الجملة رعاية لفظ كلام الدكر ان علي رضي الله عنه راهما يصلون قبل الصلوة طاعة
 فقال يا ايها النبي صلى الله عليه وسلم يصير قبل الصلوة احدى فقال اصحابه لم تمنعهم قال ليلا ادخل في قوله نعم رأت
 الله في عبد اذا صلح من هذه الآية تزلت في ابي جبريل لما وضع كرش الابل بين كتيبي صلى الله عليه وسلم
 وهو يصلي في المسجد فترام قوله يدل من اناس انهم انزل في حواشي الكشاف عن صفته وفي كشافه قول النبي لم
 يصح وفيه ان المبدل غير ظاهر ولطف على المبدل ادخال المعلق في حكمه وهو فاسد الوجه ان من اوسط قوله لم يحل
 على وصفية الطعام لا يحتاج في تقدير الطعام من اوسط عطف الكسوة لم يحل من اوسط من باب عطفه ثانيا وثالثا
 فالمنع الطعام هو الطعام اوسط والباس الكسوة وفي ايهام تفسيره الموضعين الجبره فيها من الحديث العيين
 قوله لا تجزئه الاحتمال يعني من باب الاشتمال لا يكون العيين كفارة أصلا بخلاف كسوته فانه على اي وجه يحل في
 تعين من يكون العيين كفارة على ما هو المشهور من ان الكسوة اسم لا مصدر وقوله وضع المعلق في الجملة
 من ان يرد بها من انه ذكر المفعول الثاني فهو التملك الصريح بحيث لا يشترط المخذوف الذي هو في حكم المعلق
 والافعل هذا الجواب يلزم ان يكون التملك قوله بكونه مقصودا بالنسبة وهو مقصودا لان بيان المعلق
 اهم من المقصود او بدون علم شئ منها لا يتحقق من الكفارة قوله جعل الكفارة عينا وما قيل من ان هذا جعل
 الظل لاشارة به اعتبار تملك الكفارة ليس بشئ لان المبدل يحل المبدل منه في حكم المنجز حقيقة فيكون محققا
 الحقيقة لا الظل بل بسبب الظل لا المتلفظ انما هو عدم المحل قوله يصير ككفارة لا يفيلا يكون عطفه على الطعام
 لكونه في حكم المنجز قوله وفي غير النسخة الى تقديره ان الطعام المنجز لان الجار والمجرور لابد من متعلق ولكونه بدلا
 ان يكون ما يمكن ان يقيم بدلا لطعام فانه يكون بدل اشتمال كيف لان الجار والمجرور بدون اعتبار المتعلق
 لا يمكن ان يكون بدلا من الطعام ايضا بدون تقديره لا يصير شيئا وقد رجح المبدل قوله ليقادح الطعام فقال
 الطيبي ولكن ان يقال انما يصار الى المبدل اذا اعتبر منه المبدل على نحو زيد ملامته جلا صليا لان منجي التسمية
 لان اهل اللغة يعتبرون معنى المبدل وجوبا نحو قول ان المبدل ليس في حكم المنجز من جملة الوجوه ولذا يجوز ان
 ضمير المبدل في بدل البعض والاشتمال فانه ككفارة طعام من اوسط ما تعلون اليك عشرة مساكن كسوة

عشر مسالكين من اوسط ما كتون اليكم قوله في كثير من كتب التفسير والنته يقال كساء كسوة بالفتح والكسوة فكر
 صاحب الكشف ويطوذي دفي تاج المصاوير الكسوة پوشايدن وفي التفسير قوله لثم كسوتهم معناه بالانساب
 وهي مصدوقا للخلج في تفسيره او كسوتهم ان كسوتهم من ازار قوله لان كلمة لثم لثام في المعنى الجباب اتامة
 بعد الشرع لان الفعل الفع وجب اتامة بعد الشرع قوله فكان موجب ذلك وجوب البنية بالنها لانه لا من
 لا شتر بل غيبة الامور قبل وقت الاداء حقيقة والليل ليس بوقت الاداء كذا في الكشف الكبير قوله علما بالبنية وهو
 قوله عليه السلام لا يصيام لمن ينو احياء من الليل فلما من حيث دلالة على الجواز بالليل لا عدم الجواز في غيره
 ليلا يلزم نسخ الكتاب بجبر الاحاد قوله امر الله بالنعيم والنعيم لا يحصل بعد الشرع فلا دلالة في الآية
 على ما قلتم كذا في الكشف لعل مراده ان الامور بعده هو تحصيل المكن لا تحصيل الشرع فاقول من ان الامور بعده
 فهو محتمل بان يوجد مقدما فيقارنه لبا والالان يقال الاصل اقتران وجود البنية بوجود الادة لا العاكس بالوجود
 لكن يقال القاضى البنية وحى وان البنية تشرع الزاوة المتوجه نحو الفعل ابتداء لوجه المدغم وعلما لا
 الحكمة ليقضى تقدم وجودها قطعا وتمازتها لبا ولما قال الشاعر في تفسيره هو قصد الطاعة والتقرب الى الله
 نعم واجبا لفعل بوجوب المتابعة وجود الادة قصد وصف الفعل فيقران وجود الفعل بخلاف ما ذكره القاضى
 فانه قصد النفس الفعل فلا بد من ان يتقدم قوله واليقين في حاصله ان الآية دليل لمن وجب البنية
 قوله يصير الامور فمما يمكن ان يقال لا نسلم ان الامور هو الامساك عقبيه متصلا فان لم نعلم في الآية
 لا التعلق بالافضل لكن كون الامور هو الامساك عقبيه متصلا متفق عليه مسلم لانها فيه قوله او حكم بان
 يحصل الخ لا دليل عليه الآية نعم يحتمل ان اقتران البنية بالعبادة كما ذكره المستدل ببنية قوله لثم الجباب اي
 انما قالتم ولتعرضتم لحن القول وقد يطلق على اللغة وعلى الفطنة والمناسبة فكل منها ظاهرة قوله قوله
 لاجل افساد الصوم بالجباب التام وهي الموقوفة المعدومة للصوم الرجل هو المباشر لذلك دونها اذ هي محل
 وليست مباشرة لها كالحكماء فعلها دون فعله بخلاف الحد فان سببه الزنا وهي مباشرة فان العدد لثم معناه
 زانية كذا في الكشف الكبير فلم من هذا ان من الجباب التام هو الموقوفة المعدومة له مباشرة فمضى قوله لان صومها
 لعينه مجرد دخول شيء من الحسنة ان فساده صومها تحقيق بمجرد دخول من غير فعل من قبلها غير المحل فليس من
 ما قبلها مباشرة الموقوفة فمضى تحقيق سبب الكفارة في فساده صومها وهذا هو معنى قوله بل الجباب بالوقاية التام
 وهي انحصار الرجل فانه ما قبل من ان بشرط الجباب التام هو بوجوب عدم وجوب الكفارة بمجرد دخول الحسنة فلا حكم

تحقيق الاجابة التام لان الجواب التام هي الواقعة المعدومة الواقعة مباشرة بتحقيق مجرد ادخاله وليس المراد بالتام
 ادخال كله او بشبهه بالانزال وكذا ما قيل من ان قوله لان صومها ليس مجرد العلم بمعارض لصوم الرجل ايضا مجرد
قوله ولهذا اسكت النبي ابي لم يتوض له اصلا لا بطريق الايجاب عليها ولا بالبيان فانه لم يقل ان سكوت
 النبي ان يكون لعدم اعتبار اعترافه في حقها لان ذلك لا يجب عدم ترضها بطريق البيان كما ترضها في
 حديث العيص نعم بوجوب عدم ترضها بطريق الايجاب عليها **قوله** بخلاف حديث العيص وما روي ان جليلين
 اخضاها اليه عليه السلام فقال احداهما ان ابني كان عسيفا ابي جبرائي هذا فزني بامرأته فخرجوني ان علي ابني الزوج فاذني
 منه بأمره شاة وعبارة في ثماني سألت اهل العلم فاجروني ان علي ابني بأمه جلد وتغيب عام وانا الزوج علمي امرائنا
 عوم والذين نفسي بيده لاقضين بينكما بكتاب الله وانما عنكم وجازيتك فرد عليك وانا انك فعلية جلد بأمه
 وتغيب عام واما انت يا ابيس قاعد على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاغترفت فرجمها **قوله** هذا محاضر
 بوجه اى كونها اخرج الى الزجر منه لما ذكر معارض بانه اخرج اليه لكونه اشده خباية لتعلقه بالآدمى وكونه محظورا
 الصوم ومفسدا للصومين وعدم شبهة الا باقية في سببها اى الشهوة ليعتبر تناسل سببها في الاقطار مطلقا بحيث
 لا يكون فيه خطر افساد نفس بسببه لو ثبت شبهة تلك الاباحة بخلاف تناسل سببها فانهم ما قيل الزنا غير وارد
 لان حاصله ان فيها جهة الاباحة وهم صرحوا بانها يجب فيها فيه جهة الاباحة ولذا لا يجب بالقليل عند الان المقصود
 معارضة وجوده الاباحية ولا تعلق بل بزوج الكفارة وعدمه من ان المذكورة ههنا الاباحة التي لم تتجمل بالخطر
 افسادا لمعتبره وجوب الكفارة هي التي تتجمل كما ينبغي **قوله** بان السبب هو فساد الصوم الزني ان السبب
 الكفارة الذي قلنا انها اخرج منه الزجر هو فساد الصوم لتعلق بالآدمى انا ليقضى اشدية اتفاق منافع
 البصيرة فامتنع من ذلك **قوله** وعن الثالث ان الزني ان لا يخل بفساد صومها في وجوب الكفارة عليه
 فلا يلزم بضمة شدة سببه ونظيره فساده صومه **قوله** فيكون الزنا أغلب وجودا واهم حصولا لاشارة الى ان
 ميلان الطبعين انما اعتبر رجاء الصيرورة أغلب وجودا بالنسبة الى اللواط فصار ومن ان الوقاه خير من ان
 وفي الاكل طبع واحد فلا يلزم ان لا تفتى به ليس لوجود ميلان الطبعين فيه لا بوجوب كثرة وقوعه بالنسبة الى
 الاكل والشرب **قوله** لم نقصان البعض كالشهوة الزني ان انتفاء الهلاك والافساد والاستتباء انتفاء بعض
 الاجزاء وكونها اجزاء والعلة ونقصان البعض الباقي لكونها ككتلة لها ايضا فان سخر الى كسرها **قوله** لان المنع
 المحجب الزني ان المنع المحجب هو ضرب بوجوب بعينه ليعرف ايضا اتفاقا كالمهرم فعلم بثبوت القتل المنقضى بتوسط

باب المنة الموجب فالجهر المذكور في النص انما هو بالنسبة الى ذلك المنع الموجب لاستفادة المنع من لفظ سيف الملائكة
 الآلة المخصوصة لا بالنسبة الى المخصوص لسيفه ليكون التعليل من قبيل التعليل على مضادة النص وسيف الملائكة
 الآلة المخصوصة لا بالنسبة الى المخصوص لخلقها ليكون ثبوت الحكم في العقل بالمتصل بعبارة النص فانهم قد وثقوا بعض
 المتأخرين في حيز بعض قولهم ولا يخفى ان كون الموجب انما هو ككشف الكبر لا خلاف لاحد في ان القود في
 قوله ثابت بمنع الحجابية على نفس وان هذا معنى يفهم منه لثبوت انما الخلاف فيما وراء ذلك وهو ان الخبر مجرد
 معنى الحجابية والمنتهية في الكمال وهذا ان كان من باب الحق كونه لا يدرج في كون الحكم ثابتا بالادلة لان
 اصل المنع الذي تعلق به الحكم مفهوما ثم قوله لقوله نعم ان الحجابات النورانية لست لست على نحو الصنائع
 دون الكبر بل المقول ويؤيد بالآية والحديث بان يقال ان الصنائع لما كانت واثرة بين المخلوق والاباحه
 وفيها خفة لخلقها فليعلمها بعض العباد وخالصها المصنف من المخلوق فيها منحو بالكلية فان المخلوق
 فيها محض قوى فلا يعلمها ليجب بالان ستمين من الكبرية والحديث لا يدل ان على عدم محو الكبرية اما
 الآيات فظهر واما الحديث فانه انما يدل على ان العبادات المذكورة فيه لا تحو لان شيئا من العبادات لا تحو لانها
 قلت لو كان شيئا منها تحو لمحت المذكورة فيه لكونها عبادات قلنا ممنوعا ولكن ان تحو العبادات لكن لم يشر
 خصوصية فيها ليست في المذكورة كيف وقد علم ان المعقود تحو الكفارة لكونها عبادات ولا تحو العبادات
 والمذكورة فيه قوله فان المراءى بينهن في معنى ان الاستدلال بالحديث ليس مفهوما بشرط بل بالمتقون لان
 المنع كفارات للصنائع لقرينة بشرط او كفارات للصنائع والكبرية اذا استتب الكبرية فمن الكلام
 حيث واللام بعيد الاختصاص فيكون منقولة انها كفارات للصنائع خاصة ثم الحديث بالنظر الى
 تعريفه لوصف الصنيرة بمبرته المتقيد والكبرية لسكونها عنه مبرته المطلق وان كان المخلوق منها فانما هو جمل
 المطلق على المقيد لاتحاد الحكم والحادثه قوله قلنا قد خص منه الى غير انهم خصوه لغيره بتخصيصه بغير الواحد
 والقول بان ناديه بتخصيصه من الحجابات تين اول الايمان لا يضره الحجب فان تمسكه انما هو بتخصيصه وان لم
 يكون له وجوب من الاذئاب منه ان يذهب المذهب بالكلية بالمذهب بالفتح مع انه موجود كما يقال وجوب
 المراءى بتبينه لان ليعدم المذهب بالفتح فان الاذئاب غير الاعداء الايمان انما هو معدوم للشرك لا للمذهب
 ولعل هذا هو وجه تخصيصه قوله وفيه جهة الاباحه من حيث الاختلاف التمسك فانه ليس فيه جهة الاباحه
 اصلا لان حقيقة حلف على امر ماض بتغيير الكذب فيه نعم ما ذكره فيمن اسلم الله قد يكون ذكره متطوعا لكن يتأخر

ليس كذلك بل في ذكرها انما العباد بالحد حيث ذكره على المكذب المستودع الماضى بخلاف المردود شرب الخمر
 فانها بالفعل متصفان بكونها تساؤل بالقيسوة الشهوة فيصفان بجدة الاباقه بخلاف المتوقعة فانها حلف
 على المستقبل فانها عقد مشروط ابتداء لما فيها من تنعيم اثم البد بالفعل ثم تعقب كذا ومن هذه الخشية صارت محذورا
 فانهم فاعده غلط فعينه بعض ان طعن قوله لا في المحل كما في قتل المسكين على ما ينفردون لا يثبت فيما اذا لم يسلم
 صيده او حيا لانه شبهته في المحل لا في الفعل فتدبر بعينه الفرق بين المستامن وبينه قودر وابعها ايام التحريض لا غلب
 لانها اذا حوسبت مما بقي من ايام العبيد وهو خمسة واربعون سنة من كل شهر عشرة يكون خمسة عشر سنة فيسقط النصفان
 ولا يدرى عن عبارة اكثر من عشرة ايام بل لو افترق قوله ولما سميت ذنابه لفسد لما لم يتبادر لها انفس لفظا لم يسلم
 انفس لكن لما كان المعنى الذي يتعلق بالحكم ثابا بانفس لانه ان الحكم انما سبب حيفا فالانفس لفظان نفس تبادر
 قوله حيث جعل كل جناته مبار على ان الجزاء لفته يدل على الكمال التمام فلو وجبت الكفارة مرة كان المذكور لبعض
 فلم يكن كاملا فاعدا في التحقيق والقيس بالمعدود من غير دلالة على مجهود يكون عاما لا مطلقا كما ينبغي في مباحث الامر
 بيان قوله تعذير فليخذه الذين يجادلون عن امره واليه في لو اضافه المصدر ليعينه المحصر كما في ضربى زيد انى الدار قوله
 يستند الى النظم ان دلالة انفس بالية الموضوعه لا فاعده المعاني لا بالاراء والاتجاه وكما ذكرنا انفا فلاننا في ما سبق من
 ان في دلالة الية المعنى قطع قوله دعى اختلال المعنى الذي في فتح القدير الى وجود تدفرو الشبهات واصحابا تقسموه الشبهه
 الى شبهه فمفصل كلفه حل دعى جارية زوجته والى شبهه نعى المحل كوطي جارية ابنه دعى ولا شبهه ولا نظاير وعند التحقيق
 شبهه ثابته دعى شبهه العقد فلا حداد او دعى محترمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمة انتهى فحكم ان شبهه الية
 اختلال معنى قد علم من الشرع ان الية متعلق به فالشبهه في خبره لواءه شبهه فيما شئت به بقلعه المعنى لا اختلال المعنى
 بعد علم تعلقه به وعلى هذا القياس مثله قد صرح في التحقيق بان ليس في شيء منها شبهه الية بل هو احد ثبوت كذا
 وقد ورد بالقياس فلانها شرعت ما حذر لانه من الاجرام ولا دخل للراى في معرفته مقدار الاجرام وانما
 ومعرفة تحصل به اذ انهم والزوج لهما ومقداره بخلاف دلالة انفس لانه متصف الى الشرع وكذا القياس المنصوص
 العادة لكن في الكشف ان عدم ثبوتها بالقياس بالشبهه الدار فيه وتبطلت اثم حيث قال لما عين من الشبهه بطلت
 فانظر فيها استوفى المتوفى ثم الشبهه في طريق الثبوت انما لم تستدل بها شبهه في دليل على المعنى والى العادة تحكم لعل في
 اذلة الشرع كغير ما من الاحكام التعليفية بخلاف الشبهه في الفعل او المحل او شبهه العقد فانها
 شبهه في تحقيق معنى هو علة الحكم فتدبر بها قوله لان اعتاق الرجل عبده لو كاله غير نيابة

هذا يدل ان البية هي مقتضى كلام المطلب وهو اعتقده غلب فلاولى ان يقال ان امر المتكلم بمقتضى المطلب
 عبده عن المتكلم بالوكالة وانسيب الان يقال ان عناق الرجل عبده لو كانه غير ان كان مدلول مقتضى
 لكنه موجب اعتق عبدك على بلف فينته كلام المتكلم البية موجبا للحكم في فهم يتوقف على حيلة كماله بالنقص وهو
 قوله عليه السلام لا عناق فينا لا يكمل ابن آدم ولا يخفى عليك ان ذلك يدل على ان المحقق حينئذ كماله لا الذم
 زيادة على انصاف شرط الصحة وهو خصوص البية انما ثبت له الصحة المنصوص الان يقال ان المراد لا يخرج في
 صحة لغيره بوجه الى ان يخرج املا وجعل مكانه ليس كذلك ادلا بانه من ثبوت البية اليه فبالبيان في سبانه
 ان يقال ان الحكم اللازم لكلامه هو لاية الاعتناق للمطلب عبده من قبل المتكلم لا يتوقف على اعتبار بية بينما
 سابق على الوكالة ولم تعرض للملك في التحقيق فوجه الفرق بين المقتضى والمحدد جعل المقتضى للملك مطلقا
 حيث قال في باب الاقتداء يكون المنصوص المقتضى والمقتضى مراد من المتكلم كما في قوله اعتق عبدك على بلف
 يكون الاعتناق للملك مقصودين الامر انتهى الان يقال ان المراد من البية تجوزا قوله بقرينة قوله
 بلف لان مقتضى البية على نعم المصطفى ولم يثن لانه الاصل في النقود هذا وفيه نظر لانه حكمون اللفظ والاعلى
 لفظ آخر قد مره الماش في اخر المبحث ان الالة المنقسمه على الارب دلاله للفظ على المعنى لا لفظ على اللفظ
 من ان التسمية القرينية في اللفظ تجعل المقتضى البية ومثله ما يصح ان يتبين عليه ولاية عناق عبده من قبل المتكلم
 قوله ما سبق من قوله اذ الالة النص الخ قوله وليتبين انما قال يقرب لانه لم يصح كون الالة ما تقدمه ما كان
 كان لفهم من قوله يتوقف بناء على ما يحكي قريسا من ان من المتقدم انه يجب ان يعتبر او لا يصح مدلول الكلام
 صرح بما يتوقف عليه صدق المتكلم قوله يتوقف عليه صدق اي تميز كون المتكلم صادقا الا بئس قوله عليه السلام
 رفع عن النبي الجحد والبيان قوله او صحه الشرعية او العقلية ائتم وجود المقتضى من الالة كاشي عبدك
 على بلف او عقلا كحمت عليكم امهاتكم فانه يقتضيه اصنافا لعل لان الاحكام لا يتبعها بالبيان ولا العقل لعلها
 بافعال المكلفين قوله فان تيسر اي يخص قوله احراز عن المحدث وغيره كان لكلامه كرسال القرينة لولا لقلنا
 اقرب لبعك الحجر فان جرت ولا يخرج به اعتقده لكونه لازما متقدما لانه يصح على نسبة السؤال الى الاله فمضربا به
 يجب اعتبارها او لا يصح مدلول الكلام مراده ولا يخفى عليك ان ما ذكره لشرح هو لبعده هذا في الاكل من ان
 يتوقف عليه الصحة العقلية يتوقف عليه الصحة الشرعية لتوقفها عليها ليقطع ان لا يخرج بقية الشرعية فتدبر
 قوله ولهذا لا يخرج حال المحسوس في الكلف ويحقق انه مفعول له اي ثبت تلك الزيادة لاجل ان يكون

شرط انعقاد ما حال عنه ليدل على تدويل بان جزاءه المريد او مقتضى ما على ما قالوا من ان الموت الذي ليس من جنسه
فالموت ويزيد ففهم الخ انما اعتبر ذلك الفهم ليكون كونه لازما متقدما مستتباً في التزفية والا فصدق ذلك القابل
تتبعه حديث قال لجهده لما لم يستعج عنه وجب لتقديمه **قوله** مقيداً او موحياً الاول في الاحكام والثاني في الناس
الشريعة **قوله** فلا يشترط ما لا يتوقف على القبول فلا بد ان القبول كمن البيه لا شرط لا يقال ان القبول لازم للبيه
والشئى اذا ثبت ولو بالافتقار ونسب لولده لانه قد انفك منه في الشارع فهذا كمن غير لازم كما اقرر **قوله** لم يستعج
في الامار المبنية لانه من شرطه المقضى **قوله** لم يثبت الوجود من حوزة تصرف الصبي لما دون فيما لا فقه **قوله**
سيتاجر اذ القبول الى قبول المستكتم قول المني طب اغفقه عنك فانه يصير كانه قال عبدى منك اغفقه كانه
منك لا بد من جميع المستكتم من القبول فانه يشتمل على الاعجاب والقبول الطهارة لا قبول في كيف ولا تقدم القبول
الاعجاب في شئ شئ منك فاشقته عنه الى ان اريد اشتراكه في شئ من شئ اشقته عنه **قوله** على الضعيف من البع
منه لا يكون من المقتضى غيره وكذا على ما ذهب اليه آخرون من ان كلا الجنين يدا في الحبل على طرية الكسابة لانه
ح من قبيل العبارة فلا بد من ان يقال ان مراده ان التحقيق ان يوجد هذا الكلام بهذا الوجه لم يحل من باب
الافتقار او يبنى على عدم الفرق بين المحدث والمقتضى **قوله** وقد حصل التقوى الخ لان الثابت ضمن كالتأني
بالدليل لاستناد خبره الى ما يضمنه **قوله** لا يجب اثبات جميعها اذ المكين العموم محتاجا اليه ليعم الكلام اذ اذا خرج
اليه في جميعه لا تقدر على ما لا بد وان ثبت العموم فيه ليعم الكلام ح اليه لا عموم للمقتضى بل المقتضى **قوله**
فقد انشأ فعمم الخ صلته ان يكون المفعول عند حذف المفعول مقدره فهو كالمفعول في خبر تخصيصه فلا بد من ان
او الشرط فيعم عند انقيصه من قبل المقتضى فلا يتم تخصيصه ولا اكل مثلاً لم يقم به كقول دون آخر فصار وديانته
عند انقيصه هو مقصود لا ديانته عند الشافعي هو في التحرير منه كون المفعول المحوى من المقتضى اذ ابا في تعلقات
الفعل من الزمان المكان فقد نقل الامام كل من الاتفاق على عدم تخصيصه فلونى لا ياكل في زمان او مكان
دون آخر لم يعمم اتفاقا ومن المحجب التمسك بغيره فقل السبكي لوقال لا اكل ولونى زمانا او مكانا
ودعوى الامام لا اجام على خلافه ممنوعة قد رخص الشافعي معلقاً انه لو قال بان كلت زيد انك قد شتمت قد اردت ان تحكم
شتمه انه يصح ومن الفرق بان المفعول في حكم المذكور لا يقتضيه تعقل المتعدي بدون خلاف الطرفين ورواها
نقطه تعقل المتعدي بدون خطاه فهو لازم لوجوده **قوله** لا ينقص كونه عقلياً **قوله** فوجهه ان الصحة
على ما يتعد الفرق بين المقتضى والموجب لانه ما يتوقف عليه الصحة العقلية فتوقف عليه الشرعية على ما بينه من

ووجه ان هذا هو حاله في معنى خبره في قوله لا بد ان القبول كمن البيه لا شرط لا يقال ان القبول لازم للبيه

فالموت ويزيد ففهم الخ انما اعتبر ذلك الفهم ليكون كونه لازماً متقدماً مستتباً في التزفية والا فصدق ذلك القابل
تتبعه حديث قال لجهده لما لم يستعج عنه وجب لتقديمه قوله مقيداً او موحياً الاول في الاحكام والثاني في الناس
الشريعة قوله فلا يشترط ما لا يتوقف على القبول فلا بد ان القبول كمن البيه لا شرط لا يقال ان القبول لازم للبيه
والشئى اذا ثبت ولو بالافتقار ونسب لولده لانه قد انفك منه في الشارع فهذا كمن غير لازم كما اقرر قوله لم يستعج
في الامار المبنية لانه من شرطه المقضى قوله لم يثبت الوجود من حوزة تصرف الصبي لما دون فيما لا فقه قوله
سيتاجر اذ القبول الى قبول المستكتم قول المني طب اغفقه عنك فانه يصير كانه قال عبدى منك اغفقه كانه
منك لا بد من جميع المستكتم من القبول فانه يشتمل على الاعجاب والقبول الطهارة لا قبول في كيف ولا تقدم القبول
الاعجاب في شئ شئ منك فاشقته عنه الى ان اريد اشتراكه في شئ من شئ اشقته عنه قوله على الضعيف من البع
منه لا يكون من المقتضى غيره وكذا على ما ذهب اليه آخرون من ان كلا الجنين يدا في الحبل على طرية الكسابة لانه
ح من قبيل العبارة فلا بد من ان يقال ان مراده ان التحقيق ان يوجد هذا الكلام بهذا الوجه لم يحل من باب
الافتقار او يبنى على عدم الفرق بين المحدث والمقتضى قوله وقد حصل التقوى الخ لان الثابت ضمن كالتأني
بالدليل لاستناد خبره الى ما يضمنه قوله لا يجب اثبات جميعها اذ المكين العموم محتاجا اليه ليعم الكلام اذ اذا خرج
اليه في جميعه لا تقدر على ما لا بد وان ثبت العموم فيه ليعم الكلام ح اليه لا عموم للمقتضى بل المقتضى قوله
فقد انشأ فعمم الخ صلته ان يكون المفعول عند حذف المفعول مقدره فهو كالمفعول في خبر تخصيصه فلا بد من ان
او الشرط فيعم عند انقيصه من قبل المقتضى فلا يتم تخصيصه ولا اكل مثلاً لم يقم به كقول دون آخر فصار وديانته
عند انقيصه هو مقصود لا ديانته عند الشافعي هو في التحرير منه كون المفعول المحوى من المقتضى اذ ابا في تعلقات
الفعل من الزمان المكان فقد نقل الامام كل من الاتفاق على عدم تخصيصه فلونى لا ياكل في زمان او مكان
دون آخر لم يعمم اتفاقا ومن المحجب التمسك بغيره فقل السبكي لوقال لا اكل ولونى زمانا او مكانا
ودعوى الامام لا اجام على خلافه ممنوعة قد رخص الشافعي معلقاً انه لو قال بان كلت زيد انك قد شتمت قد اردت ان تحكم
شتمه انه يصح ومن الفرق بان المفعول في حكم المذكور لا يقتضيه تعقل المتعدي بدون خلاف الطرفين ورواها
نقطه تعقل المتعدي بدون خطاه فهو لازم لوجوده قوله لا ينقص كونه عقلياً قوله فوجهه ان الصحة
على ما يتعد الفرق بين المقتضى والموجب لانه ما يتوقف عليه الصحة العقلية فتوقف عليه الشرعية على ما بينه من

الافتقار او يبنى على عدم الفرق بين المحدث والمقتضى

خص بقوله ثم اذلهوا اخرج المخرج من تعريف المقتضى قوله وتقرر الجواب ان المصدر النائب المقتضى عليه
 ليس العوز قوله ان خرجت فان طابق المخرج وبني ثم المخرج فانه يقع على تلك المخرجة فليكن قوله اكل
 على اكل دون اكل مثبته كذلك لا فرق بينهما من حيث صحة المدة المخصوص من لفظ الفعل المطلق في ان الحال كانت
 في اليقين على اراؤته ذلك واليه يحتمل ان يكون مضافا لا اوجدا كما في قبيل التخصيص كونه ما في التثنية فانه
 لا يقبل منه قضاء كونه مفعلا لفظا لا اوجدا في التحريم ان الاكل الجزئي المتعلق بالماكول الخاص لبعض اخرج من
 الاكل العام والماكول المطلق لا يصح لانه من المتعلقات التي لتعلق الفعل بوجدها كذا نعلم بما عدا في قوله عدم ملاحظة
 الحركة في هذه مائة الاكل الخاص اخرج من الاكل المطلق بل يلاحظ الماكول يخرج الخاص منه من مطلقه على مثل
 يعني الفقه فوجب التباين على ما حقه الماكول هو غير عام فلا يقبل التخصيص من غير زيادة هذا في فرض التبريل التاكيد
 بالقرآن فان قلت التسمية بالتعاطيل بالنوم والمره ليقضي ان يكون هو تأكيد من غير زيادة فلو لم يعتبر فيه ذلك
 لكان النوم والمره اليقين تأكيد اقل تحتمل ان يكون ذلك مجرد الالفاظ لا تدل ان كان النوم والمره اليقين تأكيد صدق
 ديانته ولم يصدق اليقين كانه غير متحقق عليه قال القاصي البرهانشين من القضاء لا لرجح لم يصدق ديانته اليقين لانه ذكر
 الفعل وانه لا عموم له فلا يقبل التخصيص وجواب الجاهم محمول على ما قال ان خرجت بخروجا وكذا في بعض النسخة
 انتهى لكن الفيدق قضاء اليقين الا ان يكون فو صدق ديانته اليقين فليس يخرج قوله ووجه بان ذكر الفعل هو
 وقد وجد بان المخرج من مائة اكل وهو ليس بمراد قصه كالمخرج الى السوق والمسيح فسر فية احد
 نوعيه ولا استناد للشاهد على بغير قول وفيدق ان عموم النكرة الخيرية ان عموم كل منها اعتبارا بالذات
 الا بان في النكرة اعمير الوصف النوعي فصار الوصف ليعقل فلا وجه للعقل بمعموم احد ما دون الآخر وقد
 رد باعتبار الوصف في النكرة بانه لا خلاف في انه قوله وذلك في المبيت التي تختلف الاكل فان اختلاف متعلقته
 لا يوجب اختلاف كما لا يلحقا فليكون له الوفاء قوله لاني اصل السكنى هذا ليقضي ان يكون المسكنة مجازا
 في الملك فوالله ان حقيقة المسكنة ان يكون المشاركة في اصل السكنى ونفسها لا فوات البعها كما لا يخفى
 فلا يكون احد نوعيه ولا احد منهوي المشترك قوله ولكن قد اشهرت البرهانية ينبغي ان لا يجهل عليه بيت
 واحد ان بناء الايمان على المعروف وهي في الوفاء اعم قوله ولا يجوز متعلق بادل المسكنة اى يجوز بيت
 بيت واحد لا يجوز فنية بيت الخ قوله اتفاقا اشارة الى خلاف الشافعي رضي عن مثل انت طابقا فليكن
 فانه يجوز فنية ثلث فيه عنده قوله اوجب بان الجاهل من التعليل وان كان مدلوله فنية ينبغي ان لا يجهل

غنية الثالث لكن بالاول لانه انما هو التعلق بالمعنى وهو غير ثابت بها قطعا والثالث ثابت انما هو التعلق بالمعنى لا لفظ
 بل اقتضاها فالحاصل ان تسمى الثالث للمعنى المعنى لعدم ثبوته لاسان المحال فلهذا يتحقق اقتضاها من التعلق بالثابت
 من الزوج ثانيا لغير ثابت اقتضاها فان قلت سلطنا انه لا يصح غنية الثالث من حيث كونه عمودا ولا عمودا لمقتضى لكن ينبغي
 ان الثالث كونه لكل الجنس فلهذا يتحقق المصدر فلهذا يتحقق بها هذه الحقيقة قلت الواحدة والحققة حقيقة وعكس مقدم على الوجود
 الحكمي وبه يزدحم الضرورة فلا يصح ان لا يكونا أصلا قوله الا ان اشترط ان لا يكون له ما لم يصح اخبارا جعله ثانيا لثابت
 اثبت التعلق بهذه الكلام من قبله في المحال فان قلت لم يثبت في المعنى فلهذا يتحقق اخبارا وهو الاول قلت لان
 شأن الاخبار انما هو الدلالة على الثابت لا اثبات ما دل عليه بخلاف الاشارة وقوله اقتضاها لانه في ان المقتضى
 هو الزيادة على المنصوص نصيحة المنصوص وما ذكرنا انما هو جعل الكلام ثانيا بغير المنصوص وهو ما من ذلك لعدم صحته
 ارادة المنصوص منه أصلا فلا يفيقوا من هذا من ذلك ان يقال ان ثبوت التعلق من قبل المتكلم في المحال
 منصوص وقدمه بجعله نشأ لولا يقال من لوازم ثبوت التعلق في المعنى ثبوته في المحال المستمرة من ذلك ان يكون
 رفعه أصلا بعد الثبوت فيجعل نشأ وصح المنصوص باعتبار بعض لوازمه لكن يلزم على الاول ان يكون وجوب الحج لثبوت
 على الناس حج البيت لطريق الاقتضا لانه لم يثبت العدد عليهم حج هذا فيصير في نفسه بجعله غيرة عن الامر بالثالث
 فلهذا وجوب الحج في المحال ليس بلازم لوجوبه في المعنى لاحتمال ان يحجب وينتج ان لا يحجب لازمه بالانضمام فلهذا
 ان يقال انه بكونه اخبارا يتقضي الابقاء من قبل المتكلم قبل ثبوت الشار من قبله والابقاء الطلاق في المعنى لا
 ينفيك عنه ثبوته في المحال ثم اثبات الابقاء منه في المعنى انما ثبت منه لما لا يقدر هو عليه لعدم قدرته على الاسناد
 على طبق ما قالوا فيما اذا قال است طابق اس فانه لغيره اسعة فستطو لم يتوعد في ثبوت في المحال فلهذا الطريق
 الشار من قبله في المحال وجعله نشأ فلهذا يتحقق الحادث اي الطلاق الثالث في المحال حكم مقتضى في الابقاء قبل
 الاحكام الملوك ليهو مقتضى حكمه يستند ان الى المنطق المقتضى على السواء يعني ان به لكن انما لا احتمال للمقتضى فستطو على حكمه
 الممكن وهذا وجوبه فيقول لا يرد عليه شيء وان حصل عبارة الشار من على الحكم يمكن بعد اذ لم يثبت من الهداية من قبل ذكر المتكلم
 داراة لازم ولا يلزم من غنية الثالث انه من عبارة الاقرب ان يقال ان طلاقك فلهذا يلزم من الشرع حقيقة في الاول
 على ما هو عليه فيما يجزئ ان يخلق امراته في الحيف فليست مقسورة النبي صلى الله عليه وسلم لو كان فلهذا
 الدلالة الثالث من الاستفسار على الملازمة حديث كنانة بن عبد بن زيد في سنن ابى داود انه خلق امراته التسعة
 فقال صلى الله عليه وسلم ما عدد اردت الا واحدة فقال والله ما اردت الا واحدة والحد في قوله وهذا في الثاني

اي اثباته عدم ارادة الثالث بهذا الاعتبار في مقتضى على كونها محملا لانها في التباين عدم ارادتها على عدم عموم
المقتضى يجوز ابقاءها باعتبارين علمين **قوله** فسر عدم التفسير للمصنف بآول قطع دليل في بيان كونها
ضرورة مقدر لعذر ما يدل على ان اعتبار الزايد على ما يذوق به بضرورة احتساب غير مقتضى ذلك في خارج **قوله**
كون هذه الالفاظ هي الالفاظ التي بدلولها الاخبار ونبئت بها الاحكام في الحال ليس بدلولها ثباته بدون
الحكم بها بخلاف الاخبار التي بدلولها ثباته بدونها في اعتبارها فيها قطع اذ ليس ثبات بدلولها ثباتها
بل هي ثابتة بدونها ما قبل عزم على ان يكون القيام في قريب يسمي بالطريق الاقتصار به ثم لم يلزم ان يكون
جميع الاخبار المستعملة في المعنى انما يكون كذلك فيكون ثبوتها مثلا مثل لد على ان من حج لبيت بطريق الاقتصار
قوله بل محتملا هي صيغة التوضيح فانه ان كون المرأة موصوفة بالطلاق في الحال بدلولها لغيره
اعني الثالث من الالفاظ من قبل الحكم حيث قال فاذا قال انت طالق وهو في اللغة للاخبار كون المرأة موصوفة
به في الحال فثبت الشرع الالفاظ من جهة الحكم اقتضاه على هذا معنى قوله فيكون الطلاق اى التطبيق والاشجار
ان جريان هذا في طهارة لا يبعد ان يقال ان مقتضى هذه الاخبار هو الالفاظ من قبل الحكم بل لم
يكن في الماضي كما مر فثبت في الحال فعدلت اشياء وسميت بها **قوله** لكنه غير مفيد لان ثبوت الزايد
كلام المصنف ان الشرع لم يجعلها اشياء بوضعها بل جعلها اشياء لاول للاحاطة بها في الاخبار ثبوتها
لا في نفسه بدون هذه الالفاظ فعدلت اشياء في هذا الطريق او لا معنى لاشياء لذلك ليس مراده انها
اخبارت بالفعل وليست بالاشياء اصلا ليرد ما ورد من الالفاظ ليس يتعدى في ذاته لانه يجب الانطلاق والالفاظ
لما يكون عن افعاله ولا في المرأة الا واحد فلا يصح فيه الانطلاق واحد على هذا اذ ذكر العدد لغيره نحو ثلثا لا
صفة لمصدر الفعل بل لمصدر غيره اى تطبيقه مثل انكم من الارض ثباتا او بغيره فعل على الخلاف **قوله**
لان صاحب الهداية الخ فان قلت مرادنا فخره ان ذكر المشتق في كسبه والاشفاق لكن موصوفة في طالق
كيف ودعوه ان مية الثلث في طهارة انت مطلقه لغيره صحيح قلت على هذا ايضا قوله ذكر الطالق ذكر لطلاق
وهو صفة المرأة بغير جواز اعتباره ببيان عدم ارادة جميع صور المدعى من ان يكون على التمثيل اليه بان يكون
ان ما هو فيه غيرة الثلث هو تطبيق الحادث وهو لا يصير كذا كذا كذا من هذه الالفاظ وفضي طالق ومطلقه
ذكر تطبيق اصلا بل الطلاق وتطبيق الذين بها مفعلا المرأة في طهارة وان ذكر كسبه ليس سجادة مراد
من قوله الطلاق هو تطبيق اى تطبيق حادث يصير فيه غيرة الثلث **قوله** ولا يخفى انه لا يزيد الخ مفعلا

في قوله بل محتملا هي صيغة التوضيح فانه ان كون المرأة موصوفة بالطلاق في الحال بدلولها لغيره اعني الثالث من الالفاظ من قبل الحكم حيث قال فاذا قال انت طالق وهو في اللغة للاخبار كون المرأة موصوفة به في الحال فثبت الشرع الالفاظ من جهة الحكم اقتضاه على هذا معنى قوله فيكون الطلاق اى التطبيق والاشجار ان جريان هذا في طهارة لا يبعد ان يقال ان مقتضى هذه الاخبار هو الالفاظ من قبل الحكم بل لم يكن في الماضي كما مر فثبت في الحال فعدلت اشياء وسميت بها قوله لكنه غير مفيد لان ثبوت الزايد كلام المصنف ان الشرع لم يجعلها اشياء بوضعها بل جعلها اشياء لاول للاحاطة بها في الاخبار ثبوتها لا في نفسه بدون هذه الالفاظ فعدلت اشياء في هذا الطريق او لا معنى لاشياء لذلك ليس مراده انها اخبارت بالفعل وليست بالاشياء اصلا ليرد ما ورد من الالفاظ ليس يتعدى في ذاته لانه يجب الانطلاق والالفاظ لما يكون عن افعاله ولا في المرأة الا واحد فلا يصح فيه الانطلاق واحد على هذا اذ ذكر العدد لغيره نحو ثلثا لا صفة لمصدر الفعل بل لمصدر غيره اى تطبيقه مثل انكم من الارض ثباتا او بغيره فعل على الخلاف قوله لان صاحب الهداية الخ فان قلت مرادنا فخره ان ذكر المشتق في كسبه والاشفاق لكن موصوفة في طالق كيف ودعوه ان مية الثلث في طهارة انت مطلقه لغيره صحيح قلت على هذا ايضا قوله ذكر الطالق ذكر لطلاق وهو صفة المرأة بغير جواز اعتباره ببيان عدم ارادة جميع صور المدعى من ان يكون على التمثيل اليه بان يكون ان ما هو فيه غيرة الثلث هو تطبيق الحادث وهو لا يصير كذا كذا كذا من هذه الالفاظ وفضي طالق ومطلقه ذكر تطبيق اصلا بل الطلاق وتطبيق الذين بها مفعلا المرأة في طهارة وان ذكر كسبه ليس سجادة مراد من قوله الطلاق هو تطبيق اى تطبيق حادث يصير فيه غيرة الثلث قوله ولا يخفى انه لا يزيد الخ مفعلا

افرد كلام الهداية باطن المعنى وطفن انه غير شامل للمثل لطلقك هو لا يصح جوازا عن شئ من اوصاف ولا يدغم المعنى
 في شئ منها ولا يخرج عليك ان قيل ان مراده ان الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة فان طالق في استمره نشأ
 لا لتطبيق الكسبية فيه الثلاث فيقبل هو تمام مقتضاها ويكون دفعا للمعنى في غير شامل لطلقك لكن القول بانها انشاء
 لطلاق وهو صفة المرأة بعيد لان الحكم لا يقدر على التطبيق لا على انشاء وصفه لها الا ان يقال انها مقدورة
 اليه بتوسط التطبيق **قوله** على ان تاويل الحرجيب عنه انه جازي من قبيل ارادة اسم المفعول عن الغرض على
 وهو متفق فان قلت هذا ما ذكر المصنف من التاويل فزانت الطلاق يدل على صحته ارادة انك عند ارادة اسم المفعول
 والغرض ان صريحة كانت مطلقا لا يقبلها فالجواب ان الذي لا يقبله هو اسم المفعول لا النسبة والذين فيها
 ليس بالنسبة فمثل هذا الاقرب في الحق ما قيل من ان مثل انت طالق اخبار بصيغة النسبة بوجه واحد
 الذي يدل عليه بصيغة وهو صفة المرأة لا يحتمل فيه الثلاث والذي يدل عليه بوجه ابي التطبيق تحيلها فمضى لكن
 مذكور الابهية فيه غنية العموم كونه مقتضى اذا ذكر نحو انت طالق طلاق زال المانعة فيصير يكون المذكور بمعنى
 التطبيق مؤكدا للتطبيق الذي يدل عليه بوجه **قوله** تعديل لقوله انما لم يجعله لتعليق النفي والحد الدال عليه كيف
 يكون مراده قال في المثل لا يحسن ان يقال التعزيب زيد فهو اخوك ويكون الفاء المترتبة على انقضاء المعنى وتعليقه
 ولذا قال في نحو شئ الكسفة في تفسير قوله ثم اذا اطعم عليهم فقاموا ان قوله حالت اشرى فحق مرشد في ام
 استتمت تاويهي فدهري مودبي تقديره لا تخافوا ولا تهابوا فاشري فحق مرشد في ام استتمت تاويهي فدهري مودبي فلو
 بالواو المكان سرية او قالوا في قوله ثم لم اتخذوا من دونه اوليا فالتاويل هو الى ان التقدير ان ارادوا وليا
 فالتاويل هو الفاء الفصحى وكثرة منعتها بها بخلاف ذكر الكلام من حذف المعللة من ان البرهان قد قال لا حاجة
 الى اعتقاد شرط محذوف فالتاويل هو الى ان الكلام يتم بدونه **قوله** قوله ان كان كالملفوظ ارادوا لمعهم ان
 قوله كسائر التماس ايام الى ان صحته فيه الثلاث انها هي لكونها واحدة حكما لا من حيث كونها عدد الماتية
 من ان الاسم هو كسائر اسماء الاجناس لا يحتمل العدد اصله ولعل هذا هو وجه ذكر الثلاث لمعهم وغير ذلك
 من الفاظ الطلاق نحو طلع نفسك ثلاثا وانت طالق ثلاثا لكنه لا يشكل فيه كبريتين ولذا قال في كشف الغطاء
 ثنتين في مثل بيان التغيير بغير جزمه وبغير ما يضيف للفظ عن بدلوله فيثبت بالاحتكام للفظ الصيغة لطلاق ^{الصحيح}
 عند الاطلاق لا يجب الوقوع في الحال او اذ علق بالشرط تنازع الحكم لا وجود لشرط انتهى ولما لم ينه عن عدم
 احتمال صيغة الطلاق والعناق تنازع الحكم فان لم يحتمل سواء لا يرد من غير مبيته عن ومعهما والموجب براءة

فقد برزت في محاسن العموم والذكر في قوله ليكل ما قالوا له لم ينعى ان النوعين نوعين الاول فيكون متبعا فليعين
 اقول فيما ذكر لك ذلك يمكن ان يقال ان الدلو والعلو متصوران في النوعين باعتبار قوتها احدهما وصف الآخر
 بالنسبة الى الحقيقة كالقضية العينية بالنسبة الى الوجودية بخلاف الاقلية والاكثورية فانه بحسب العدد كما صفة بالنسبة
 الى العتبات في است طالق وذلك غير متصور في النوعين كما لا يخفى قوله وفي بحث الزاوي فرق بعضهم واما اقول
 بان المخدوف فيه دلالة اللفظ على اللفظ بخلاف المقضي على ما في التوفيق فهو مطرد كونه حتى قوله فلا يغير في مثله
 قوله نعم الخ قال العلامة المنفى في شرح المختار ومن نظائر المقضي قوله نعم فلان اذ بها الى القوم الذين كذبوا
 بايتنا قد مرناهم وقوله تعالى انهم يصبواك الحجر فانجرت وقوله نعم نادى دلو قال يا يهودي قوله لم يمتدح على
 الذي لا يغير فيمن المقضي لفظ المصروف في حواشي الكتاب اقول معنى قول فخر الاسلام انه يشكك على اسم العلم
 بين المقضي والمصرف الكمية يحتاج صحة الكلام الى التسمية اذ لو كان الكلام يحتاج الى تسمية لما انشكك على اسم
 الفرق بينهما انتهى يعني ان المخدوف الذي لا يحتاج الى الكلام اليه وهو الذي لا يغير فيه لا يشبهة مع المقضي لكونه يحتاج
 اليه والمقضي يحتاج اليه الكلام فاما قوله قسم الشافية المعهذوم الخ انهم قسمه الدلالة الموضوعية اللفظية على التوفيق
 اي دلالة على حال في محل فتح بعد انصاف مفهوم امي دلالة على حال ليست فيه الدلالة على ان كانت ملحوظة واما قوله
 فهو صريح وان كان على ما يلزم وكان مقصودا لتعلق قصد المستكلم بما فوته فان كان فهمه توقعه في المستكلم او
 صحة الكلام شرعا او عقلا لولا فوته فالتقصا او الاقايما كقوله البنية السبب فان قوله عدم الحق دالة بقوله لا
 شأن وقوت في نهار رمضان وان لم يكن مقصودا فهو لاشارة كقوله جواز الاصحاب ختامه قوله نعم على لكم
 ليلته المصداق للثانية ان كانت على خلاف الشقوق فهو فوته ويسمى مفهومه وان فوته ونحو الخطاب
 ولحظة وقال السبكي يسمى نحو الخطاب وان كان اولي لمحذ ان كان مساويا وقيل لا يسمى المساويا وهو فوته والا
 فمخالفه ويسمى دليل الخطاب وهو المعبر عنه بالتخصيص بالذكر ثم انش فيهم دالام الحرجين والذكر اقولوا الله لا اله الا هو
 قياسية بطريق القياس الاول والمساوي المسمى بالحي وقيل لفظية لفهم من غير اعتبار قياس هذا جملة كلامهم قوله
 اي غير المذكور يعني ليس المراد من المسكوت عنه انه سكوت عن حكمه قوله وقالوا في آخرهم في الزيادة ذكره في غير مكان
 العاجب وبالسبب قوله لا يلزم تخصيص المنطوق الذي لا يلزم ذكر المنطوق خاصة فائدة غير ذلك ان كان منسوخا
 فافقية وهو اثبات الحكم واما قبل من ان حده الفائدة بالنظر الى معنى ذكر المسكوت المستفاد من هذا تخصيص ليس
 شئ لان الفوائد المذكورة انما هي لذكر المنطوق لا لعدم ذكر المسكوت والجملة بعد مفهومه والظن منه فائدة ولذا قيل

فصل في ان العموم والخصوص في اللفظ

منه الواحد المتعين بالمعنى من انه معلوم الانتفاء للثبوت المنفعية ولا مطلق العدد واذا وجدت الذي ليقارن
 الاستعراق العرفي ما قيل لانه يجوز ان يكون الوصف متوقفاً على احتمال العرفي فنقول الى الكشاف وسياق كلامه
 صريح في تعدد ما لها قوله بعينه لم يكن ان يراو من وانه مخصوصة بجنس مع الوحدة الذي هو مدلول الحركة
 لا اذ بتعيينه مستحسنة وما قيل في الجواب ان مراده مخصوصة بجنس النوع ليس بشي لان مال الكشاف لا يقتضيه
 قوله ولا يخرج من قوله الا غلب نقل عن ابن عبد السلام ان القاعدة ليقضي العكس لان الغالب على الحقيقة
 مثل العادة على نحو ما قيل في الحكم كقوله بل لا نعلم من ذكرنا فاذا ذكره دل على نفي الحكم عما ذكره بخلاف اذا لم يكن
 غالباً فيقضي المتكلم بذكره لانها لم تسامح بوجه التحقيق قوله للسؤال كان ليقال بل في الغنم السائمة ذكوة فاجاب
 في الغنم السائمة ذكوة قوله ولا يحاذيها كان سكت عن اخذ الزكوة عن غنم سائمة او ترد ايها بيان حكم
 غنمها عنه فقلت في الغنم السائمة زكوة تصفيعاً لان الغرض بيان وجوب الزكوة لاجل زيد قوله ولا تقدر
 جهالة اى جهالة التي طلب كما اذا لم يعلم المطلب الزكوة في السائمة مع علمه من العادة حقيقة رطله لم يتكلم كذلك
 او جهالة المتكلم بل السكوت في اذا كان غير السائمة قوله او خوف انما خوف ميم المتكلم عن ذلك السكوت قوله
 وانهما يلحق الجواب عما قيل في العلم ان هذا يراد على تسكين في اثبات التخصيص يدل على النفي بل نقل عن ابن اللطيفة
 منهم فذلك ما لم يقل منهم فذلك النيا بالتواتر والاحاد غير مفيد لان مسئلة التخصيص يدل على النفي من الاموال المتحصية
 ورجح لا يلحق جوارحها سبق من ان حصول العن بعد مفادته اخرى كانت تحقق المعنوم ففهم النفي عن الغيرة لا في الحقيقة
 المعنوم كما لا يخفى قوله ليس يلحق جوارحها من العادة المتبعة في تخصيص الوصف العادة التجارية بالتصنيف
 الموصوف بالوصف لا يتحقق الحكم بالنسبة للموصوف بل يمكن ما بين فارق يوجب كون احدهما موجبا للتخصيص بالذكور
 الاخره هو متعسر بل يمتدحهم انهم قد اعتبروا في غير الحقيقة تحقيق الحكم لمعالم على غلبته على كلامه قوله من وقت
 الدعوة وصيرورتها امره من وقت ولادة الماكبر انما هي بطريق الاستناد والضرورة لا غير لانه في حقه قوله
 فيكون مناسباً او رجوا في الحقيقة العلمية نحو السائل لما حجة اى دون غير الحق بوجه والفرق زماناً ومكاناً نحو ما ذكره
 الجوزي وجلس امامه زيد اى لاني غير لاداره والحال نحو حسن الى العبد مطيعاً اى لا عاهداً ولا جديراً ولا جديراً
 ثانياً من علة اى لا اكثر واذا مشى في الحكم في انما احدكم فيفسد سبعة مرات لا اقل من ذلك فقلت قال ليس في هذا
 لفظ مقيد لاخر ليس لسيوط ولا استياد ولا غاية لا الصفت فقط قوله ولا في غير الجارية انما ذكره ان ما ذكره
 في الوصف جاز في الشرط المتفردة به قوله وبالجملة الى ليس هذا حجة السابق لما بان ليقال ان كثرة العادة

في الغنم السائمة

قد يوجب توه المدلول في الجملة **قوله** لم يذهب الحكماء عن شريحه الى الجحيم العبري **قوله** لعندها الوطأ
 انه جعل ان يتركه مغلول فحل محذوف مجتعل ان يكون مغلول هو الذي لم يقدر ان يعقبها او مدله من طولها
 مغلول يستقيم وهو انشا والاختلاف **قوله** لا ما تشبه من فيها تكمسبى السعد الا منتهى دفاعة وان كانا كبيرين
 لانهما للراق لا يوقر الا الكبار **قوله** فعنده لحوه وعنده نأخجوز ولكن بحكمه لا احتمال استرقاق الولد من المكان
 الاخر وعنده وليس فيه الاسترقاق قطعا كما قال الشافعي من السلف بالاسية ان من مولاد لا يابى بالكره فتم قيد
 بالشرط والاولان العادة كانت بناتها عند هدم الاستطاعة **قوله** لا يجوز الخواص لا يجوز خارج الامة الكاتبة وان لم يولد
 طول الحرة عند مجزئهم وصف الغيت بالمؤنث **قوله** كاهم الامة وان كانت مؤنثة فوطأ حرة وان كانت لثانية
 وانما لم يعمل بها بمجزئهم وصف المحصنة بالمؤنث لمعة وقته دليل آخر وهو ان صيانة الخراج عن الاسترقاق الذي هو ك
 حكم وجب ما كان قدما على كاهم الحرة الكاتبة مع ان الولد يتبع خير الابوين شيئا بل يلزم به انما يجب اذ لم يولد
 دليل وقيل طول الحرة الكاتبة لم يمتعه فقول **قوله** هو محرم ليس عندنا من بل هو جائز فهو على تقدير تسليم
 او بانظر الى كثر من التسليم والجواز انما هو قوله ثم اصل لكم **قوله** لا حكم شرعي ولسلم المفهوم كيف يصدر ان
 يكون محصنا لمنطق وهو كقولهم من المفهوم عنده الا ان يقال ان المنطوق هنا لفظ عام مخصوص والعام عنده فمضى
 اذ كان مخصوصا فالمنطق تخصيص المنطوق **قوله** الحلق بالشرط يعني ان جواز كاهم الامة مشروط بعدم الاستطاعة فيجب
 ان يثبت عنده فلا يكون تابا بقية لقوله ثم اصل لكم لانه يلزم ان يثبت **قوله** عندنا من بل هو جائز فهو على تقدير تسليم
 الموافقة في كلام العرب قال اهل العربية ما ثبت حكم الجزاء على تقدير ثبوت الشرط والميزان قالوا هذا الحكم
 يلزم من شيء **قوله** ان اسم هو الجزاء قال الشيخ حرمه على المحلول انه مذهب صاحب الفتاوى وقد خالف
 النسخة حيث صرحوا بان مدلول حكم الجزاء ارتباطه بالادل الثاني والزمه له كل واحد من الشرط والجزاء اجزاء
 الكلام بمنزلة المبتدأ والخبر من غير صحيح فرفضه لان ركبت اضربك على هذا اضربك ركبا كما مضى عليه
 في المطول مع ان الاول صادق واذا اشد الاستاذ قدس الله سره العزير في تعليقاته عليه عا حاصلا انه
 بمنزلة الظرف والحال في خبر كونه قيد في كفيته التقييد فان الظرف مثلا قيد لنفسه لا ثبوت المستند
 اليه والشرط لثبوته له فلا يخفى صدق الاول من تحقق المقيد القيد مع الخلف الثاني فان صدقة لا يثبت
 بتحقيق الشرط والجزاء بل علوان يكون ثبوته فو وقت ثبوته وان لم يثبتا من اراد التفصيل فيطلب
 منها **قوله** حتى يقصر واما عند الشرط من باب قصر العام فعدم وجهه في القصر **قوله** فحكم تأخير الاصفاته

بما ينشأ من تأخير قوله جزئياً كقارة لمين الظاهر أنه من جهة تعجيلها أصلاً لان الكفارة لفظة التي تذهب
 انما الحث، والكلت، ولستة مكلف متقدم عليها لان يقال ان المراد انها تذهب به بدو شتره او واجباً فالواجب بالنسبة
 بمقتضى قولنا قلنا لما قررنا الحاصل ان المراد بسبب الشرط مطلقاً وان لم يكن في صورة التعليق ولما قررنا اولاً
 في اية من قوله بان سوتة انما يذهب الى الترخيم الى تعجيله عن ان ذلك الترخيم قولنا ان الحث سبب عنه الجزئ
 مختص بالوقت بسبب وجوبها لمين والحث وقيل لمين الجزئ بالحث بشرط قوله بالحث شرط الجزئ انما شرط الوجوب
 للتعلم بان الكفارة لا تجب قبلها اتفاقاً والواجب بمجرى المين بشرط لا يوجد قبل شرطه فلا يقع التكفير واجبا قبله
 فلا يسقط الوجوب قبل ثبوته ولا عند ثبوته ليعمل قبله لم يكن واجبا وانما تقدم التكفير على الحث على الميت لسبب ان ذلك
 هو مقتضى العطف فارد الشرع فيه على خلاف مقتضى الدين فيقتصر عليه ولا يمتحى به غيره قوله بل يلحقه الاخر في حق
 القضاة وفي الواجبات التي يلحقها الوجوب في قضائها قالوا بانها كالأجوب عن وجوبها وادخلوا في الابطال
 اثره فيه كالكفارة بالصوم فان وجوب قبل الحث لا يؤثر في القضاء فانه لكل واحد من اهلوه لمصره نسب اليهم
 لعدم الانفكاك في البدن مطلقاً بل كمن الشارح يقول في فصل تقييم المأمورين من جهة الشريعة بعد تقييم
 على عدم انفكاكها وان الوجوب في مثل النائم يتأخر الى زمان ارتفاع المانع مختلف في فعله الزمان الثاني في
 الجواب انه قد روي لمقتضى سبق الوجوب في الجملة لا على ذلك الشخص فنعلم ان لا يسقط قضاءه ولا بد له من سبق
 الوجوب على ذلك الشخص وقد تقدم الاجمال على جواز ترك مثل النائم فلا وجوب عليه ولو علم ان عليه الوجوب لم يمتنع
 السبب لعدم احتياج محل تحقق الزوم لولا المانع لم يسميه وجوباً بدون وجوب الاول وليس هذا التغير عبارة استثنائية
 فالصريح في كلامه على ما هو متحقق من انهم مذهب الانفكاك ليس التغير عبارة وليس مذهب محقق محصل قوله
 واما التعليق الوجوب بنفس المال اى القول بان الوجوب هو لزوم المال بثبوته كما يدل كلام المصنف حيث قال
 بان مثبت المال في الذمة لا بشرط ان لا يوجب اذ لا يوافق وهو لهم عزاء بالحق منه من التغير فيهم علم عدم انفكاكها
 مطلقاً من غير تقييد يدل على انهم لا يقولون بانها كمالا الى المالى اية وهو لهم من كثير من مسائل اصولهم فاعلم
 بتجريد تعجيل المالى دون البدن منبذاً غير ذلك في بعض شروحه الهداية انه لا يفرق بينهما في قوله لا يوجب
 لا يقدم الصوم لان تقدم الوجوب لسبب قبل الوجوب لم يعرف بشرط الا في المالى كالكفارة لا يوجب عليه
 ثم انه سيجي ان الوجوب في المالى عند الحقيقة هو لزوم المال بثبوته في الذمة مستحقة لئلا يدرك منها فاقوا وجوب
 نفس المالى في المالى استلوا في ذكره تأخره تحت الاحكام فمضاهي قوله او كذا العلم لانه غير له انفسا وليس سبب

اتعلق الفعل به ولا يمكن أصلا بخلاف الأول فإنه منزه عن الفعل مـ مكانه **قوله** لأنها متباعدة العين بسبب لكل واحد
 من الحلال والحرف **قوله** لا عند وجود الشرط الأفي التذبر فإنه تعليق التعلق بالمتى مـ أنه يتوقف سببا في الحال صـ بـ
 في الهداية في باب دستور ذلك ان المانع من السببية في تأثير التعاقبات قائم قبل وجود الشرط لان المقدم السببي لم يمتنع
 شجلا هذا التعلق فإنه ليس للمنع بل للثبوت المحررة فهو في حكم التجزئة لكونه متعلقا بما هو كائن في الحال لا في زمانه كما في الموضع
 واليضا زمان وجود الشرط يميل إلى التميز بالكلية للمتعلق به يمكن تأخير سببية في الحال وفي آخر باب التعليق
 لبعده من الهداية في الباب يتوقف السبب على الموت **قوله** اورده على الاول دون الثاني لان هذا قيد مسند
 جزئه ولا خصوصية ما يعتبر في سبب جزئه لا في سبب جزئه في الحال فالسبب مسند بـ وانه في اذ كان له جزئ سبب وجوده لا يقال له مانع
 لوجوده في الحال بخلاف الشرط فإنه يثبت في الحال في حصول السبب بـ ثبوت طالق وثبوته عند اهل العربية وخبر السبب
 وهو مجموع الجزاء والشرط فإنه يثبت جزئه الاخر وهو لا يجعله غير مستقل منجزه بعض الكلام القام عند اهل الميزان في
قوله انت طالق لو قال ان دخلت الدار فانت طالق فلا جبرية فإنه لا يصل به قطب لـ بـ من حدوث الملك
 ايضا بخلاف ما اذا قال لـ ان تزوجت فانت طالق فإنه يصل بمجرد وجود الشرط والحال التعليق واليضا السبب
 للحمل على الفلا بد من ان يكون الجزاء ظاهر الوجود ليكون مخيفا وعند عدم الحمل ليس كذلك **قوله** له عرضة لـ
 يصير له عرضة بدون البيا السببية وعلى هذا الاضافة في بياغية دلالة العرفه اعتبر الشرع له حكم السبب حتى اعتبره
 عنده اتفاقا فلا يكون مجزئا عند وجود الشرط وقدم الطلاق والتعلق ولو كان مجزئا عند التعليق لم يعتبره اصلا
 وهذا انما هو ما اورده لو قال ان تزوجت فلان فمخرج فاشترطه ينوي بكفارة مبدية لم يخبره لان البنية لم يفتقر
 بسبب التعليق هي السببية عند الشرط ليقف انه مجرد على هذا فانت سبب لانه لكونه بعرضة
 اعتبر الشرع له حكمه فوجب ان لا يعتبر البنية عند الشرط واليضا لاعتبار المقابلة ليعتبر بسبب السببية في مقابلة
 عند عارض عارضا لا صلبا فلم يعتبره وان اعتبره عارض لم يعتبره في ذلك لاعتباره بجميع الاحكام ما دام العلم بعينه كونه
 حكم السبب في حق الحمل حتى صرح لا جبرية ايضا لان الحمل انما هو لمصادقة الحكم وقد اقر العارض الوصول ولم يصادق
 فقال **قوله** الشك ما يكره في روى عنه عليه السلام لا نذر لـ بـ وومضيا لا يملك ولا علق لـ بـ لا يملك ولا طلق
 لـ بـ لا يملك قال الترمذي في الحسن وهو حسن نفي روى في هذا الباب وبهذه عليه السلام مثل عن رجل قال
 لوكم تزوج فلانة فهو طالق فلما قال طلق لا يملك والفقير عن ابي ثعلبة قال قال عليه السلام في علاج حتى اترى ملك
 ابني فقلت ان تزوجها فهي طالق فلما اترى ثم بد لي ان تزوجها فانت طابت رسول الله عليه وسلم فقلت فقال لي

وكان انما سبب قوله وجود الشرط في الحال المتضمن ان يتوقف عليه ان تزوجت فلانة فانت طالق

تنزهها فانه لا طلاق الا بعد النكاح قال فتمزجتها فقلت لي سعد اوسعيد او لوجوب ان الاولين محمولات
 على نفي التجزئة والحمل عن السلف كالشعبي والزهري وغيرهما ومن الزهري عليه مدار الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
 يفهمون من الطلاق طليقة وكذا المسترسل لو حلف لا يخلق امرأته فعلق طلاقها لا يحسن احبا لانا وان الاخيرين لا تنكح
 في وضعها قال حدثتني تحقيقا انها باطلان فقول الاول ابو خالد الواسطي وهو وصاه ابن معين وهو كذاب وفي
 الاخير علي بن قوين مكذب وقال ابن عدي بسرق الحديث بل ضعف احمد ابو بكر جميعه والحديث وقال ليس لها
 اصل في الصحيح ولقفي ذلك لطلب من فتم اقدر لبق ان حمل الحديث الاول على التجزئة بانه ما روى انصار من الجماعة
 ولم يذكر له حديثه في الهداية ومثله قوله قولوا بسبب الكفارة هو لم يثبت عندنا اى اعتبار حقيقة فمما مرزال لالة
 وسيجي في الاسباب ان سببها ايمان ما في الكفارة من ان سبب الكفارة هو ايمان بالافعال المراد منها قال الامام ابو
 اناسك ان ايمان سبب الكفارة ولكن نقول سببها لانه لم يثبت وفوات اللفظ طريق الانقلاب فان ايمان كانت
 سببا لافعال كانت الكفارة خلفا عن اللفظ لعل سببها ايمان المراد الى سببها الكفارة فتمت فاما ايمان اللفظ سبب عندنا
 كسبب طريق الانقلاب دم لا مرد له او دمه بل قال اول قوله لا اعتنا به اللفظ الحقيقي ان لا يكون شرط ايضا لاقتضاء
 ان يكون الشيء شرط تحقيق الاعمدة عدمه الا ان يقال انه شرط بان يوجد وينعدم ايمان لاقتضاء ما وضعت
 قوله لا اعتنا به الشيء الذي سبب التدبير سبب التدبير ثم انها لا تحقق الا بعد عدمه لا تثبت لعل الموت هو دم سعيد
 صرح في الهداية فباب التدبير فالوجه في تقرير الاول ما فيه من انه ليس لسبب التدبير فمما مرزال لالة
 السبب ان يكون مضميا للحكم لايمان تنوعت موجبة لغيره من الحث الذي هو صفة فيستحيل ان يكون مخرقا
 الى الكفارة التي ثبتت والحث وهو تقرير تخفيف قوله بحسب تقريره الخ فالقضية من الهداية وادخلها الى
 بل ليس الثاني الا حاصل قوله لا اعتنا به لعل لاجابة اخرى قوله من حيث انه جناسية نكاح روي ان لا بد من ان
 يكون سبب الكفارة دائريا بين الخط والاباحة الا ان يقال ان سببها المتيقن وهو ايمان كذلك وهذا القدر كاف
 فيكون شرطه الاضافة فهو قوله فذلك كفارة اي ما كنتم فمما مرزال لالة واللفظ والعرف كفارة ايمان من قبل الاضافة
 الى الشرط لا بسبب كما علمت فمما مرزال لالة جانية ما ثبت في الشرع كما في كفارة الاحرام وصحة فمما مرزال لالة وعلى
 الخ غير ذلك عليه لان النكاح يوجد عند وجود المهر ولو كان كان قد بقي ثم عدمه بخلاف ايمان فانه لا يمتنع
 وجود الكفارة ولذا لم يقل عندنا والكفارة بسبب يجب ان يكون كذلك على ما ذكره قوله هو الجانية عليه
 ما مر قاله من ان مراد منه لفظ بين الخط والاباحة قوله وانما يؤخر الحكم لفظ هو الملك تأخيره في الحاشية

واداني بالتأجيل فلما بدأ الموت خربناه وعلانية **قول**ه وشروطه التي راجح حاصله ان الامثل في الموت هو ان يدخل السبب
 لا الحكم فقط لئلا يتفك الحكم عن سبب لكن البير يكون من الانتهات غير محتمل للشروط الموت في جوار الضرورة على خلاف الفقه
 فاعتبر بقدر ما يندفع به الضرورة وهو باخا في الحكم بخلاف الساق والطلاق فانها تتجملان على شرطه فابق الموت على أصله
 وحصل التعليل على كماله فادخل في سبب **قول**ه انما اثبات القوة للحكمة قد تعترض موضعاً لا يجوز كيف وليس مقدور العباد
 انما له ملك فيقول الرق ثم فائدة اللفظ اسي اللفظ الكتاب كيدل عليه كلام المامون في اول الكتاب **قول**ه مما جاز الله
 والسنن في ذكره فيما بحث النجاة في **قول**ه انما لا يمكن تعليلها لم يتبادر المراد اذ فيه معنى الامر والسنن **قول**ه العلم
 او يحتمل ان يرجع الى الحكم المطلق المذكور في الحكم **قول**ه الا ان الخير والاشاء والحق والقسمة اعم من ان تقسم اللفظ
 المفيد للحكم النجاة الشرع الصيكون انما وخر ابل لقول معين للشرع والحق قد يكون غيره كالنقد او لمفيد لرد ال
 ملك المهاجرين مما خلفوا وصيرته في حقهم كمال الغيرة **قول**ه انما للفقراء المهاجرين الاية ولازم للمفيد لجل
 الاين للاب عند الضرورة ولاية ملك في قوله ثم وعلى الجواز كذا الاية كما مركن المقصود ذكر ما هو المعتمد من المعتمد
 للشرع وهو الامر والسنن في تقسيم الاشاء والنجاة ليس الامن ان عروضا القسمة اليها للفظ باعتبار فائدة المعتمد
 قال السبب ايراد في الباب الاول لان المورد في باب الاول بان توقف عليه افاضة الشرع لا مطلق بل في **قول**ه
 قيد اللفظ بالمفيد اسي الحكم ليجز قد عرفت ان المفرد قد يكون مفيد للشرع فلا يخرج به فالحق ان العقيدة بل ان
 التقسيم اليها وان كان هو قد لا يكون انشاء ولا خروج لا بد في حد الاشاء ومن اعتبارها يخرج منها المفرد فاعلم
قوله المفرد اسي ليس بكلام تام **قول**ه حد الاشاء والمستغاد من التقسيم تستلزم **قول**ه انه اسي المفرد **قول**ه
 لا حاجة الى ان يقال في دفعه ما ورد من ان باختيارها لا يعيد على شيء من افراد الجزلان اما صادق او كاذب
 ان المراد احتمال احد سها اسي لا انتصاف به فانه من كونه بعيد العباد قيد الاحتمال بالنظر الى نفسه اسي انما اذا كان
 غير اعتباره خصوصية الاحتمال اليه فانه لا يعيد عليها **قول**ه ومعنى احتمال الوجهي معناه انه يمكن عند العقل
 وتحتمل انتصاف بالصدق وانتصاف بالكذب على البيل في نفس الامر ظاهره باقال السيد من ان المراد مكان
 انتصاف بحسب نفس الامر فيكون الا يكون الامكان المند كونه نفس الاحتمال الذي هو الامكان الذي ينبغي بل
 بسببه كما يفهم من عبارة الافتتاح كما يوصف النجاة لا يصل وصف القول وصف القائل فانها باعتبار **قول**ه
 ولو سلمنا على انه تعريف بل انما مستغاد منه **قول**ه لتفسير لفظ النجاة لا تعريف لغني **قول**ه في الحكم كونه في جوار
 او مدحه او مدح فاعلم لاجل اوجه او ضني به لو وصفه بالاستغانة والعييب ومثله او قسم به فهو دليل على

ما جاز الله
 في سنن

مشروعية المستندتين الوجوب والذب وكل فعل في الشرع او عتبه عليه او عتقت فاعلا او لغيره في الشرع
 فاعلا باليهما يحكم او بالشيء عين او وصفه لسبب او مشد فله دليل المعنى من الفعل دلالة على التحريم او النهي
 واستيفاد بالاجتهاد من الاثبات بانافي الامعان من المناقضة من السكوت عن التحريم من الامكان من جرم
 الشئ وقد ذكر الشيخ عن الدين بن السكوت في كتاب الامام اوله الاحكام وجوب كثيرة فاستدل بها على ان الحكم من
 اذ كرت قوله فوجه افادته بالحكم الشرعي لوجه قال الامام فخرج الاسلام قضية الامر لغة ان لا يثبت الا بوجه او
 لكنه ينافي الاجتناب لثقل حكم الوجوب ولا يتوقف على اجتناب المأمور ولو وقف الوجوب على ان يثبت ويحذف الكتاب
 يعرف بواب الامر فلهذا الويل في الاخبار الذي هو لا يحجب ليس المحكوم فيه ذلك كذا لم يكن بعد افادته
 قضية لغة اليه الوجوب والتحقيق بل هو انما في ذلك للزوم كذا في الشرع فافهم قوله قول الله ان الله لا يهدي
 الا للظالمين قول فعل استعلاء كانه قيل ان يكون الفعل المفعول القائل وحسبنا جازا في قوله اي من حيث ان قيل
 لصديق على اقرار بطريق العلم فهو ولساوي وان كان من العالي قوله ولا يهدي الا للذين هم من عباده القاصين
 منهم استعلاء بالنسبة اليه لغيره بالعبادة اليه لان من قوله اي تشيرون في الكسوف تاملون
 من المواجهة هي المشاورة اذ من الامر الذي هو عند النبي جعل العبد امرين ووجههم مأمور لما استولى عليهم
 فوطا الله بهما الحيرة انتهى يعني انه لا يشتهر صما مستند لا فاعلا هذا ان كان بالعبادة عنهم بالنسبة اليه يكون بطريق الاستعلاء
 لاداني الخافعة منهم وح لا يمكن ان يقال ان الاستعلاء هو التعريف المكن من ان يكون حقيقة بطريق التعريف
 والتشبيه ان يثبت ان ما قاله لم يعد ذلك كان بطريق الاستعلاء وعد انفسهم عاتية فاعلا اده انه لا يشتهر
 يشتهر عليه الامر بحيث لم يميز بين الامر والمأمور فلهذا يجوز القول منه ناسي من الخط وخط غير يخرج على سنة
 لان الامر حقيقة قوله عن الدعاء عن امر الى كذا ملبس من حيث انه مقول له لاساسي وان لم يكن قوله
 والمراد بقوله الفعل المزيل او المراد بذكرها ولو قال المراد منه الفعل وما في معنى الدلالة على طلب الفعل
 مقبوع وصيغة لشيء مثل لغيره المقبوع بالذات انها امر الكتاب فلا بأس بخرجه امر غير ذلك للغة ولم يرد فيه
 بمثل قوله وطلب الفعل في شرح مختصر الاصول الطلب نوع من الكلام النفعي فهو باطلاق ثالث في بعض
 الفسخ باعادة وانما جعل الشارح لم اعتبارين باعتبار الاستفاق وعدله ولكن لا يغير فائدة وشكلا
 الى عدم الاختصاص بالصيغة ولا يمكن ان يرد من الاقتضار اللفظ فان سوق الكلام ابن الحبيب مبرجانه
 يعرف النفعي لانه اورد عليه ان النفعي لم يتعلق به غرض الاصول لان بحثه عن الاول اسمية قوله في كنف

تقديره الخارج النسخي بناء على ان المطلوب هو النسخ عن الكف لكون الترك غير مقدور الحق انما لاحاجة اليه لان
الطلب منه حرفة متوطنة متبعة بالغير وهو كلف البحري المدلول بالانتهية لا يقال له الفعل وان اتخذ ذاته الفعل
الايدي من الاستعداد فعل ولا يقال وضعت للفعل **قوله** يرد عليه نحو الكف يرد عليها كلفه نحو الكف ونحوه
كانته ذوو ترك وعلى طوره الطلب بالانتهى ولا تارة قيل انما تترك من ان يترك من الامر نفسه كلف من شيء
بل من غير طلب تركه فعل كذا الحال ايضا داخل فيه من انه جزوا انما يقتضيه دخوله في الصيغة **قوله** اللهم ان يتركه
مما لا دليل عليه الا حرفة الحاجة الى قوله غير كلف اذ يكون ان يقال طلب فعل هو انما يقتضيه منه لا يخرج كلف الكف
لان الكلف عن الكف مستفاد عن المجموع لا عن صيغة الامر بل هو المكلف مطلقا فانهم **قوله** صيغة الفعل غنهم
الامر ان اراد من اصطلاح العينية اللفظية فهو ممنوع بل يقال له في اللفظة بصيغة الامر والتمه لا الامر فانه من
مستند انما لهم الامر فيه حقيقة ولا مقتول هذا استوفى الامر القولي ولا الخلق الامر لفته على الفعل لا
اذا كان استغنى عن الفعل الامر نحو ضرب فانه لا يصدق مع السهو وعدمه **قوله** ما يتبادر منها وهو الطلب
المجازي **قوله** مستدر كما لا يكون مستدر كما لا ان استغنى ليس له ادب اهل هو امر خارج عن مدلولها لازما
على ان من امره مختلف في حيز شرطه بعضه بالحوادث تصير بالمراد عليهم صرح به بقى انما ان اراد من ما يتبادر
الوجوب ان لا يكون ما يدل على الذنب والاباحة وان اراد الطلب يخرج الدال على الاباحة فلا بد من ان يترك
ذلك او يجعل الاباحة من الطرد والشارح له لير مسئلة واذا اراد الاباحة بان اللفظ امر وليس بحقيقة فانه
المستعمل في الذنب والاباحة وعلى هذا المراد من ما يتبادر الطلب المجازي ولا بد من الحمل عليه لا يخرج عن المستعملة
فيها **قوله** مطلقا اذ على تقدير الوضوح لاحدها معناه يكون في الآخر مجازا مطلقا قطعاً بخلاف ما اذا وضع للمعجم
احدها فانه يكون كل منهما بالنسبة الى هذا المعجم كافراد الكل في نفس حيث انه صدق على كل منهما ودقوعه عليه
حقيقة فيهما وان كان في كل منهما معناه مجازا فانه قد ما قيل انه لا يصدق المجازي في المعين حرفة مجازا قطعاً
قوله فاعلمت اذ لم يذكر الثالث ولا يمكن ان يراد من قوله عند البعض حقيقة مع من ان يكون بالاشتراك
اللفظي والمعنوي لما احرازه بان الاشتراك خلاف الاصل وليس هو الا اللفظي **قوله** انما يستعمل في الامر اذا
اراد بهما لفظي عايد الامر وكل ما يطلق عليه ذلك فهو لا يجاب فقال البعض نعم لا يجاب امر المستعمل في الامر لا بل
لانها سوال عن التعيين فالوجه ان يجعل نعم مجازا عن يكون ولا تارة لا يجوز **قوله** لانه الموضوع بالرسد وهو
نفسه في ولا يصف شيئا منها غير الفعل الامحازا **قوله** قوله تارة امرهم شوازي تزلت في الانصار والذين استجابوا

نسخه بخلافه في الامور النسخية مستند في اللفظية المجازية امره انما يستعمل في الامر اذا اراد بهما لفظي عايد الامر وكل ما يطلق عليه ذلك فهو لا يجاب فقال البعض نعم لا يجاب امر المستعمل في الامر لا بل لانها سوال عن التعيين فالوجه ان يجعل نعم مجازا عن يكون ولا تارة لا يجوز قوله لانه الموضوع بالرسد وهو نفسه في ولا يصف شيئا منها غير الفعل الامحازا قوله قوله تارة امرهم شوازي تزلت في الانصار والذين استجابوا

لم يسم اى واحد من الرسول الى الامان فاستجابوا له واقاموا الصلوة وامرهم ثوري جهنم اى ذو ثوري لا يتغير
 دون برى حتى تينا وراى حتى عليه ذلك من فرائد برى وتغلبهم في الامر **قوله** ثم تماردتم في الامر والمراومة
 الامر احوال عزم المرأة وابتغوا حكمكم فاسم تماردتم فوارى بان قال بعضهم ان مراده من ابتغوا حتى ارجع اليكم
 وبعضهم ان مرادوا ابتغوا الى انهم لم يمشركين والآن قد انهم واهلهم موقفا منها فثبت مكانه مبرهم فمؤفود
 العشرة ونظر الناقون المنهيب **قوله** استدلال **قوله** التبعين من امر الله الخطاب للمرأة ابراهيم عزم حين لبيت
 باسحق ومن دراز حتى يعقوب وقالت يا ويلنا والله وانما يجوز هذا على شيخي ان هذا الشئ عجب **قوله** لكونه
 فيكون العمل عليه في الكثرة الفخاير **قوله** استماع الشئ من لوزم الحقيقة وكذا صحت من لوزم العلم المجاز وادور
 عليه ان ليس المراد من اللفظ من حيث هو لفظا وليس ان يقال ليس لاس لفظا اسد بل عليه يجب معناه لايد
 من ان يرد على تعليم الحق الحكيمة لا المجازية اللفظية لا الى سلب الشئ عن نفسه ولا بعض الحقيقة لانه لاغني
 عن سلبه عن نفسه انفسه من الاذا علم ان ليس شيئا منها وهو اذا علم انه مجاز وشكاه وادع الاول فيه المجاز
 من عليه وله عيب من ثروته فتمسك الاول ولا يمكن ان يرد صحة اللفظ في محاربي استعمال العيوب لانه ح
 لا يمكن لفظه من صحة شئ من باب لغة فوجوه المصنفات قبل منهم **قوله** دلائل البرهانه استدلال فيمنع في الاستدلال
 حتى لا يسمي ان صحت ان يقال ليس في هذا مراداه ظاهر لكونه صريحا صراحة بخلاف الاستدلال حتى لا يفتق فيقول
 في هذا ظاهر على المثال **قوله** والدلائل الاول الخ اليه اشار لم يقوله لكونه لم يثبت به الدليل الخ فتدري
 الفعل بانكسر **قوله** اذ غير الشان وعلو لانه يكون حقيقة فيه اللفظ مثبت مدعى القائلين بايجاب الفعل لان
 الفعل يستعمل عند فهمه فتمتدرك الحكم بالفعل وبالكسر معية الشان فتمتدرك الفعل **قوله** يجب بالاراي بنوع مراد ان
 مقتضاه وهو يجب بمراد اللفظ مطلقا بايجاب الفعل على من ان مقتضاه لونه الوجود ثم نقل الى
 وجوب مثل ما يرمي لفظ الحق وقيل من انه معنى على ما ذهب اليه اكثر البيانين من يجوز اطلاق السبب على السبب
 فهو من ان من اطلاق جنس السبب على مسبب لونه من السبب على جنس السبب ليد ولو كان منه لم يصح
 الوجوب على من السبب المعرف فانه يشترط ان يكون السبب مقتضيا لوجوده عليه لا الى حادثة كما مر **قوله** بالامر على صينية
 المعصية **قوله** اى اطاعوه والاطاعة انما يكون بالنية في القول بالفعل بل المعصية بالنية والتعبد لكون من يقول
 بايجاب الفعل لا بعد ان ينسب الاطاعة الى الفعل اللفظي كما تقول **قوله** بانما يكون انبائه لكان ان رجع ضميره
 انبائه الى انما تنويعه وان رجوعه الى كونه حقيقة فيه فهو من قبيل ما يورد الذين ادلا منه في الكثرة في تكميل **قوله**

غير اذ هو قوله ثم في خبر الذين الاية اذ لم يتدافع غيره **قوله** الى المنتمى الى في قوله ثم في خبر الذين وكذا في غيره
لان الخصم المحرر **قوله** فلهذا هي في خبر من تلك الاية والى في نفسها من المانتم من ارادته وان كان هذا
وقيعا وانما هذه الاية فلا في خبر من نفسها بل لا بد فيها من من غير مشترك **قوله** ان المؤمنون للملأهم ان
لا يصلح كون شي مؤمنوا بالمان ان يكون هي الصابرة لا الاشارة وان كانت في واما لها لا جملها بها هو الغرض من المؤمن
لها كما بين في موقفة وهي واقية بالمان صد المتعلقة بها الا فادة اذ ما من مقصدة تخلق بها فادة الا فادة الاية في فية
به يد بينه بل زيادة له قوله التوافق وعلى هذا الوجه لا استدلال في كذا لا ضعف فيه **قوله** وفيه المقصود هو ان كل مؤمن
المقاصد لا بد من كون مؤمن به فية ويجب ان يختص به الحق بان لا يتركه كالمضى وغيره فلا ضعف فيه من وجه ذكره
الاستدلال به اذ لم يجعل الفاعل مقصدا لا يتعدى للمدلول بل المقصود له الاتحاق بالنظر في فهم يمكن ان يجعل العظم
المانع عن الاتحاق فتأمل **قوله** لان انحصار الموجد والاول الاربعة لان الاضافة مكرمة في جزم متناهية في المقاصد
والمنهيات غير متناهية اذ منها حرر الاعداد واليه من كل الله غير متناهية **قوله** بل يدعون انه لهم لا يخرج عليك
انه لا يدعهم من القول بافادة فاعلم عزم الايجاب الاتباع اذ فاعلم للافادة هو ان في خبرهم ذلك المقصود من العلم
بوجوده ولا من وجوب اتباعه الا انه يعينهم به انه وجب علينا اتباعه واذ كان ما هو الاصل في افادة المقاصد كما في
لا يصير الى غيره فلا يصير الى افادة الفعل الايجاب **قوله** فلان كون فعله المخرج صلا انه لا يتلوه ان يكون
الفعل موجبا للقضاء والترتيب او احدهما صا او الاخرى والى عليه ما سبقه او بالاضطرار ان يكون كما انتمى الى صلا
اشارة الى الترتيب ووجوب الترتيب سلكهم وجوب القضاء والاستحالة الايجاب بوصف بدون الاصل انهم وجب
الركن والشرط بدون كالتقادة والوضوء بالنسبة الى الفعل اذ لو لم يدل عليه صلا لم يكن متبعا للايجاب الفعل
نقول انه مشتق منه من الفعل والجملة انهم جعلوا صلا واجبا للايجاب الفعل ونحن نجعله موجبا لاجبوه به
ويعتبر الايجاب الفعل **قوله** فهو عبارة المصير اليه كما ذكره الشارح ثم في تقريره الا ان لا يقر وموجبات
الجميع ولو جعل لفظة الايجاب امتن بعد المفعول اى كون فعله موجبا اى واجبا استغنى عن كونه فية كما قبل
لو جعل مصدر الفاعل اى لان معناه ان الايجاب اتيانه الصلوة الاتباع علينا انما استفيدت اوس صلا
لا من نفس الفعل استبداد صلا به من كماله لو افترق **قوله** يعنى كنى وليست كنى عاتقوى بالبر
من القرب والاشادة والاشارة بذكره وطاعة وغير ذلك قال بعضهم وذكر كمنساق خبره بل شراب
دونه كشراب ويجوز ان يعيدوا الفاعل الى الجباني ولما لم يكن من هذا العالم سبى وصلا بالنسبة للنيا **قوله** فلهذا قال الام

لما قيل الامام جواب عن التمسك القاطنين بالسياب بعض باروى البوسعيد وما روى انه واصل بانهم لم يكن
 لما القوا ولما وصلوا فنفذوا عن الاستشارة اليه اجاب وقد تلبسنا حرم الكسفة ثم لا يخفى عليك انه يمكن ايراد
 مثل نه على المعارضة بان يقال لم يكن سحرهم عليه اسلام فجميع ما تابعوه كيف يكون الكسفة في الجحش فليد على عدم
 الايجاب ولا يكون عدمه في الآخر وليا على الايجاب فتدبر قوله اى الاثر الثابت بالتوقف لما كان مذموب
 التوقفية التوقف في الموجب ودلول الامر وهو موجب الدليل المذكور لان موجب ودلول التوقف في الموجب بالشر
 ان ثبت ليعلم المدلول الحكم فيه نعم فعدم التوقفية حكم الامر المطلق حكم المجل وسو التوقف وعدم موجب العمل حتى يتبين
 المراد فعدمهم الاثر ان ثبت به حكم التوقف وعدم موجب العمل وعند العامة احد المذهب المتعينة على خلافه لانه بدلوله
 قوله لانه يستعمل الخ حتى جاز على التوقف وعدم موجب العمل لانه ان ثبت اشتراك فيثبت التوقف ليعلم عليه
 اني الكسفة انه بعد ان ثبت الاشتراك فلا وجه لذكر المذهب المحبزة في الفقا وحاصله ان استسما في المذهب المحبزة
 والوجه المتعددة انية كانت اوجب التوقف وعدم موجب العمل بواحد من معانيه حتى يتبين ان المراد منه احد
 معانيه الحقيقية او المحبزة فيجب ترتيبه بعين واحد منها فهذا احتياج على التوقف بالاستعمال والاحتياج عليه
 بالاستعمال احتياج بالوصف المتعدد وان كان الوصف قد ثبت بالاستعمال قوله تحت المعان بناء على انه محتاج
 الى النسب القرينية قلبي وهي قد تكون تعيين واحد من الخفايق وقد يكون تعيين المذهب المجتهد وعدم اعتبار
 احتمال المحبزة انما هو بالنظر الى نفس اللفظ قوله وصاحقه من المجتهد كالمجس والشمري والفاشي السابق في
 التوقف في تعيين الحقيل لوقفهم فيه يجب لا ذرى فهو منه اصلا وقال الشارح في بعض تصانيفه هو المتو
 كلام الله قوله تهذيب الاخلاق اى مع كونه ثواب الآخرة او الادب مذبذبة اليها في التاديب
 منه الاثر ثبت لان يقال ان المقصود المهم منه هو التهذيب ومن الذنب الثواب قوله قريب منه انه لكونه
 لطالب العمل وترجيحه في المحبة لكن للثواب بل للتهذيب على مصلحة الدنيا ولا يتنقص ثواب غيره ولا يزيده لغيره قوله
 واذا ثبت منه الظاهر منه قوله ايمانهم يتحول فيمنهم تهديد ومقتل اعداءه من مقتول بالهني الخ الظاهر قول
 المهم بالاستعمال لان النهي وجهان للنقص الاول بيان جري الدليل في ما لا يمكن اثبات الحكم فيه الثاني
 يستعمل في الما ان ثبت النقص فيه الحكم والشارح جعل الثاني معارضة لمكتبة الوجوه ولما راي فيه من اذات كون
 النهي امران ان النقص لا يكون فيه اثبات شئ بل مجرد بيان جري الدليل فيما يخلف فيه المدعى وهو لفظ من الاول
 ولذا جعله نقضا ولان النقص مقدم على المعارضة حاصل الابطال لو كان الاثر الثابت بالامر المطلق التوقف وعدم

وجوب العمل باختلاف الحال المستعملة هو فيما كان الاشتراك بالشيء المطلق البعد فذلك الذي فكيو بالاشتراك
 الثالث بما جعلها واحد هو عدم جوب العمل حتى يتبين المراد واعتقاد الحقيقة المبرق من فعل لا تفعل الاشتراك
 الثالث ما بيننا كانت بديهية بادل الغرض والسماء على هذا النظر فليطرا مشا رح لهم غير متوجه كما لا يخفى على المشايخ
قوله يستلزم الطمان الحقيقي بده عبارة منخر الاسلام وجهها المصداق لوجهين والظاهر ان مرادنا من ان احتمال
 الحقيقة المطلقة لا يتصور بخصوص الحجاز والاشترار كنار على انه يلحق ثلثة السنة والخصوص فقد يكون في ذلك
 مثل ما اعتبره من احتمال الامر المطلق للمعنى المختلفة التي قد يستعمل فيها المقتضى في علمهم ان يعتبر في ثلثة من طمان
 الحقيقي وتطبل المخصوص وعدم جوب العمل بهما والتوقف في جميعها حتى يتبين ان الاشتراك في المخصوص من غير اشتراك
 وبما يصحح لا بد عليه باورد الشارح في المظن ولو اعتبر فيما مثل الوصف دليل الاحتمال فليعتبر مثل المقتضى في المظن
 لا تفاوت بينهما بخلاف قوله توقف في ان الحد قد عرفت ليس مراد التوقف من التوقف بل ان يكون احكامهم على
 وهو عدم جوب العمل من اعتقاد الحقيقة قد صرح به التحقيق وعلى هذا الفرق بين الاشتراك في الشيء وبين
 كذا في اكثر النسخة هذا صحيح قطعا اذ ليس نحو الاعتقاد فان الدلائل لا يحجب المعتبرين لبيان ان الشيء في الحقيقة
قوله في بعضها لا تعتذر والظاهر ان هذا صحيح من اعتبار الاستعانة فان قوله نعم ما اياها الذين كفروا لا تعتذروا
 ليس بالحقيقة وليس اليوم مدار التكليف بل لبيان عاقبته لمرسم ان لا عذر انهم اليوم ولا لا يتبع حقيقته مما لا يتصور
 خطاب الرسول لهم وهو على العين من انه لم يطلع على احوال الظالمين وافعالهم لا يتبع عليه فانه لا بد ان يكون
 امرهم انه نعم انهم فيهم في قبيلة كثيرة لا محالة **قوله** نحو لا تعتذروا روى ان كركب من المشركين في يومهم
 عزم في حروقه فبأن قالوا انظر الى هذا الرجل يريد ان يفتحه قصود الشام وحسنوته سيات فاجزله لندبر جند
 فدعاهم فقال قلتم كذا وكذا فقالوا لا والله ما كنا في شئ من امرك وامراضك ولكن كمن في شئنا مما نحب من كركب
 ليقتله بعنفنا لانه بعض اسفرت قل ابلد دايمة وروك كنتم تستهزون لا تعتذروا والله لا تعتذروا
 فانها معلومة كذب **قوله** على ما نقل عن الشافعي في قوله وهو الاذن في الفعل هو لا نفس فوق والسنة والند
 موضوع كلاهما اذ قد يتفقوا على ان الاحكام لا المطلق اصلا بدون القرينة لا التوقف وعدم جوب العمل من
 اعتقاد القرينة بالعدم العلم بالموضوع او لعدم تعيينه او عدمه او المراد من العلم ان لا يكون العلم بالعدم
 بالاذن المطلق بدون كيفية الوجوب وغيره **قوله** وادناه المتيقن بالاجتهاد والظاهر ان علمه بخلافه لا ينافي
 اجتنابه في التوقف من ان الامر ملحق بحد المأمور به ولا وجود له الا بالاجتهاد فضل منزلة في اجتنابه

غلبه وانه الابطاحه اى ادمى لطريق الاتجار وحاصل ذلك هو ان مرادوا لطلب مطلقا وكيفية الابطاحه مثبت بطريق
 الضرورة فيكون الابطاحه موجب واثرا ثابتا به **قوله** منها قوله تعالى فيجوز الذين يخرجوا من اهل البيت ان يخالفوا لما للصدق عليه
 امر للتبادر وكل مخالف لشيء لما للصدق عليه امر بصدد العذاب **ثبت** الوعيد والام بحسن الامر بحسنه عن اهل البيت
 للمنافقه فيكون كل ما للصدق عليه امر لما تاركه بصدد العذاب وكل ما لم يكن تاركه بصدد العذاب فهو حرج فيكون
 كل ما للصدق عليه امر للوجوب وصيغة المطلق **ثبت** عليه امر فيكون الواجب مثبت عنه ان يطلق حسنة له
 وان كان من غير حسنة **ثبت** الخلف للغيرية ولا يجوز عليك ان تطلق لانه على كون صيغة الامر للوجوب موقوفه على كونها
 مما للصدق عليه امر لا على ان لما للصدق الا عليها وهو مسلم انما حاشى القائلين بكون الفعل امر النعم على مقتضى
 على غير ما لا يكون الواجب مختصا به فاذا قدم ما اورداشتم ثم فرغوا من اوصافهم في صيغة الامر **ثبت**
 منه ان لفظ الاحقية في بعد الواجب **قوله** لانه المتبادر فلا يعرف عنه الدليل واليه المضى لهذا المعنى انما
 مخالفه لدليل اعتقاد حقيقته الامر لانه **قوله** يقال خالفنى انتم تهديد لقوله الخالفنى انتم اى فعلى هذا الاستعمال لا بدنى
 للآية من المفعول له التفسير **قوله** فالفنى انتمى المفعول كذا فالفنى ليعرف عن المفعول المضمون فلهذا انما
 وسحتم ان يكون المفعول بصدد من عند دون المؤمنين **ثبت** ان يكون ما خذوا من خالفه عن امره او صده عنه فوجه
 والكتبة في حذف المفعول ان المقصود هو بيان المخالف للمخالف عنه **قوله** ويجوز ان يكون الخواص يكون
 مفعولهم هذا لكونهم فالفنى مخالفون امره بترك مقتضاه **ثبت** وهو من ستمتأخلف ستمتة وعن التفسير معنى
 الاعراض علم التفسيرين ان كان من قبيل الكنائسية فالكلام تام مطلقا لان المراد المقصود هو ليعضون عن امره
 لا معنى للمخالف المجد والتمهيد والاستعمال للمعنى الاعراض فلا احتياج الى اعتبار المخالف عنه واستعماله انما يكون
 اذا قصد حذاه وان كان من الخذف ويكون مقتضى المخالفون متصرفين عن امره فلا بد من القول
 بغيره للمخالف عنه بل المفعول ايضا **قوله** فسوق الآية انهم لان مرادها الخواص عن احد العذابين للمخالفه
 فيصير الخواص من المخالفه مضمون قرينه بان اقل دلت على عليها جواز التفسير عن المخالفه لكونهم فيها
 متفقين التفسير لم يكن التفسير جائزا بل منها بان يراد من حسن يجوز لم يكن لما اوردا لانه لا بد **قوله** يقال
 الخواص ان حسنة التفسير وجوب الخوف او على تقدير ابطاحه لاجل منه لان يقال ان عدم التفسير فيه حسن
 يكون الحسن من الجواز وقد **قوله** اصابته المكروه وجب وبفقهه العذاب مكروه مطلقا **قوله** فيكون عاما
 الدليل على هذا الاستدلال **قوله** وعلى تقدير كونه الخواصية توجيهه ان يقال من لفظ الامر المطلق من غير تقييد

اولا بانه كان يقال امرذلت يطلق للصيغة المطلقة ليس بها قرينة شئ وامرءة القرينة يطلق عليه التقيد فيمنه ظاهر الالوة
 الاقتصاد على الاول قوله والقرينة يحتاج الى الحذف للموجب قوله جمع لغو ما في كذا العدد عن انظر الان
 بانكم لا يصح لكل فرد من المؤمنين ان يكون لهم الخيرة فكذلك لا يصح لهم مجتمعين في جهة المعنيين مما قوله جمع التعظيم ما ذكر في الاول
 من ان الخيرة التعظيم في ضمير الثاني لم يقع في الكلام القديم الا ان يقال ان المراد كلام المتقدمين من الجماعة بل ان
 كان صحيحا وافقاني كلام المتقدم قوله ان يختاروا الى الخيرة بمعنى المصدر وتفسير القاضي الخيرة بما يختص به علم المتقدمين
 ليست من الصلة كما لا يخفى بل ليدل على ان يختاروا بل امرهم او متجاوزين عن خدش شئ قوله هذا الاول اذ لم
 ينبغي النفي عليها الا لو كان معهودا بموتها لتمام دس قد تم في الاثبات والكان غير موصوفة لان عمومها في
 الشرط انما يكون اذ كان للمعين كما صرح به في الفاظ العموم قوله ينبغي الحكم الظاهر ان كان المعنى اذ فعل الحكم للصيغة
 يتم الا انه لا بد من كماله اذ كان المعهودا حكم للصيغة بالاعتبات فان الحكم بالصيغة كما انما يكون اعتباره لو ناسخ الحكم
 كذلك هو نوع من الفعل لان يقال ان اعضاء معني الا تمام فلا يكون بخلاف الحكم للصيغة بل الرسول فذكر قوله
 ولا ينبغي ان يردوا ايضا ما معني الخيرة ٧ قوله واما فيها الا لاول ان يكتفي ببيانها سابقا ان حقيقة القول لا الفعل
 اذ بيانها في المشتب قوله لوراء الخيرة قضاء ما من الا تمام فلا يكون بخلاف اوله فيكون معن قوله
 فعل فخلوا هذا هو من فعل شئ قوله لا يخلوا الخيرة اذ اذ اريد فعل فخلوا غير متعلق بالمؤمنين ظاهره اذ اريد المستعمل بهم
 فخلوا قدر ما انما تزلت في معنى حيث جعلها مع لم يزيد من حاشية فاست هي هي اخو عبد الله اذ اتم كل يوم
 ثبت بحجة حيث انفسها لم يرد بها من نفي خطف هي اذ اذ ما قاله واما رسول الله فزادها عبا لكان قد بين عام
 فبشئ لكل لا يصدق عليه الفعل فلا يخفى السبب مما انما يفهم من اذ فعل في حقهم لزم حكمه في قوله ان يكون الحكم بغير
 فعل ومن حكمه فعل مندوب ليعقد انه حكم لفعل الشئ قطعاً في حيث المذكور لان لا يخلو اذ حكمه في قوله
 اتفاقا قوله فخلوا الخيرة لبيان ان امرءا منكم يقول فخلوا الخيرة لانه بغير حجة في السابق بل على ان المعص
 نفى الخيرة بالصيغة لا معني فالتعريف اذ حكم الرسول حكم قول فخلوا الخيرة من قول فخلوا الخيرة من قول فخلوا الخيرة
 بافعل بالان مهم ان يختاروا شئ مما يتجاوزين قوله المخصص من على تقدير الحال يكون امرهم اذ قوله المخصص من امرهم اذ
 بافعل مثل فهمهم كوا من راكبا في حاشية زيد راكبا فاعني كوا في ذاته ما قيل ان اجدوا جازرا زيد راكبا ما حصل الاستدلال
 ان الآية دللت على ان ليس لهم اختيار شئ مما يجوز من قوله المخصص من ولا يمكن لهم من تركه وليس اختيارهم
 متفصيا حقيقة قلها في المراد من نفى ان يجعلوا اختيارهم قايلا لاختياره وجوب الخاطوثة لعدم صحة اختيارهم المتجاوز

منه
 من قوله
 من قوله
 من قوله

عنه ترتب الذم والعقاب عليه للاشارة الى هذا قال الشارح نعم والموافق لهم ان اختياروا المولى لا سيما ان يريدوا
نفعيه حقيقة بالنظر الى مقتضى قوله المخصوص في الاصل كونه منزلة عليه ارادته لا ينفيك عنه الوجود ونبوت الاله
لهم انما هو بالنظر الى قايده بتكليف فثبت من الاية ج الوجوب اللغوي وعلى الاول الشرعي ويستفاد من عليك
في الاستدلال الرابع ثم لا يخفى عليك انك لا تمنع لغو اختيار شي متجاوز عن نفس القول المخصوص فلا بد ان يريد من مقتضى
القول المأمور به **قوله** على المعصية وهو المأمور بالانكسار في اعتبار العموم فيه لما سبق منه ان الكمال في الاكل
الكل ليس بعام لمؤكد على ما هو **قوله** على زيادة التفسير القاصر لاصل مثلهما في المثال يعلم كنهه في الفعل الذي
دخلت عليه ومنه على ان المأمور به يترك السجود **قوله** ١١ الى التيقظ فاستعمل منهم من دعوى مقدار لعموم من
الشيء مضطرا الى خلافه فاستعمل منهم من جهة اضطراره قيل ما اضطررك الى ان لا تسجد **قوله** لا يجاب بان هذا لا يقتضيه حال
فهو من قرينة حالية او قايمة لم يحكمها القرآن اوصاف من خصه صفة اللغة التي وقم الامر بها **قوله** دليل ان الامر
القرآن اذ لم يترك منزلة اذ قلنا انك اسجد ضمن خطابي للملائكة اسجد وادعوه مجبرين والقرآن **قوله** فيكون بالرفع
على تقديره فهو يكون المحبة اسم لقيمة ما يتوفا الشيء في وقت ارادة ايجاد الاكل فهو يكون والمجمل مبسوط على المحبة
الاسما لقيمة ما يتوفا الشيء في وقت ارادة ايجاد الاكل فهو يكون وكذا في قوله ثم انما امره اذا اراد شيئا لئن يقول له
كن فيكون مبسوط على امره ان يقول له كن لخصه في الموصفين **قوله** ذهب كثر المفسرين وهو مختار جمهور بل
السنة عطف على القول او تشبيهها بحجاب الامر وليس بحجاب حقيقة لانه مشروط بسببته هذه الاول الثاني وفيه ثلاث
قوله مجاز عن سرعة الاجابة فالمنتهى اذ ارادنا ايجاد شي يتكون والحث كمال السرعة ويحصل من غير اعتناء
وتوقف وانتفا **قوله** في حصول المأمور به متعلق بتشكيله الاول الموجد ليكون وجهه اشبه بمتشاكله **قوله** ذهب
بعضهم الى المشية الاستمرارية ومتبعية **قوله** قد اجري سنة اكثر كثيرا ما يعبر عنه بذهب الشيخ وهو ليس على ما ينبغي فان
عنده بمنزلة الكون عند غيره لا بد وجود الاشياء فيها عنده مثلا المتكويين عند غيره والقدرة والارادة بالاتفاق لا يصح
ان يقال اجري سنة بخلقها بالمتكويين او بالارادة فان ذلك انما يقال فيما اذا كان غيره كافيا ومنهم من ذلك لا يلزم
اجري العادة **قوله** الاشياء كلها **قوله** لا يعني اعيانها مجرد الخلق والكون متوقفا بالعلم والقدرة والارادة
توقفا متسلسلا على ما هو بذهب الشيخ من اجري سنة الله نعم يتكويين الاشياء كلها بهذه الحكمة لا بالنظر الى عدول الاية لان
مدلول ما يتوفا عند الارادة الا ذلك لان ان لا يكون ايجادها بقول امر ان الاية لا في من منكرى الاعادة
بان ليس ايجادها بالاجراء بل بقول بالاحضار والاعادة اسهل منه فلا بد من ان يريد الله ان يخلق وقد قال قومنا

ابره اذا اراد ان يقول له كمن يكون **قوله** ولما لم توقف خطاب للوجود وظيف لعدم ان كان له
قوله وهذه العبارة انما اردت انما هو ما لا يخرج من قولنا لا يوجد له وجودا بل هو وجوده المقصود بالامر
 لما استقم قديمه لا يوجد **قوله** على ما هو راي الاسفري فانه ذهب الى ان وجود الاشياء يتطلب كنهه فقط وقال هو اهل
 السنة وجودا بالاسجاد والتكوير من غير خطاب فعند الاسفري خطاب كنهه بغيره التكوير عند من فحق تريت الوجود وقوله
 مقرون به في وجود الاشياء وهذا مذهب ثالث وهو ان وجود الاشياء بالخطاب والاسجاد وسادس هو ان وجودها محمول على كنهه
 مع انه لم يذهب اليه احد لقوله قدما جري منه فانه انما يستعمل فيها اذا امكن الثبوت بغيره فلا بد ان يقول بالانجاء للتكوير
 ليصح ان ضم عبارة الامر اليه بطريق جري العادة وهو كاف في وجوده **قوله** واعلم ان كنهه باعتماد نفسه بالكونيات
 والكلام اللغوي الدال عليه والافتقار الى المراد منه الكلام اللغوي وهو لا يحيل الى العلم به **قوله** في تحقيق كنهه وكيف
 يكون مرتبا عليها من غير ان يكون شيئا منها شرطه ان لا يشرط في كنهه العيش انما له انضمامه مع قدرة الله
 لغيره فان انضمامها معها انما هو بانها شرطه لا يشرطه البند بطريق جري العادة فتأمل **قوله** وفي ما يتوهم فغيره انه
 لا بد من تعليق الوجود بالامر كالاسجاد والامر يصح ان يتركب من ان كان كل منهما مستقدا لزم التوارد والامر لم يفتقد
 صفة الاسجاد الى شئ اخر ليس هو شرطه لثباته وكالارادة والقدرة والحيوة بل هو شرطه وهو نقص وحاصل الذم
 ان الاسجاد والتكوير كاف في غير معتق الى شئ وفيه البيهيت يكون الامر مترتب عليها انما هو بطريق جري العادة
 فلا تورد ولا افتقار **قوله** بعضهم صاحب كنهه **قوله** نظر العقل في مقاربه ادحض من اقتيد به الا فتقار النظر
 الى جنس المكلفين بخلاف على عدم جواز اجتماعهم على ترك الواجب لان الامة لا يجتمع على الضلالة مع ان عدم الاجتماع على
 الضلالة خاصة فمذهبنا عدم الامر للوجوب بالنظر الى جميع الاصم واللغات والادوات **قوله** وحاصل ما ذكره في كلام
 ان غرض الشارع من ان يقرر ان كلامه لا يجتمع لغيره لان الضلالة لا يحصل الا على وجه الوجود والارادة فيجب ان لا يترك
 عنه لكن بقدرته يتكليف اخر الوجود وحين اختياره وجعل موثوقا عليه وبقي من دوله في غير ما عارض به معتقده بتكليف
 اذ ثبت به هو كد من وجوبه خلفا عن الوجود واما اخر منه فاما ما قلنا من ان الضلع في عبارة فخر الاسلام لم يكون له كنهه
 ولم يذكره الا بغير ثبات الاكد اصله حيث قال فنقل حكم الوجوب لازما بالامر لا يتوقف على الاخبار وتوقف الوجود
 عليه احرار عن الحق فتأمل **قوله** اولاد وجوب الاما بشرع عيني انه قد علم انه نقل الى الوجوب والواجب بالامر
 فيكون النقل شرعا فكون حقيقة شرعية **قوله** نعم من الجواب ان الله من ان امره خلقه سواء كان من الامور
 غيره للوجوب لغيره لا يصح قوله انه لا يدل لغيره على الاول بل على ان الامر من الله او غير الله

بهذه الآية في بعض مصنفاتنا بقية هذا الوجه حيث قال انه نعم كنى بالامر من المايحاذ فلا بد من مناسبتة بينهما الا بطريق السببية
 بان يجعل الامر ايجابا حتى يحل المامور على الايجاب فيحصل الوجود فيصير الامر سببا للوجود انتهى وعلى هذا الطريق
 اصله الوجوب ثم استير لاجل اختلاف الاول قوله قوله نعم حكايته عن قول موسى انه رد اور وعلى هذا الاستدلال
 منته كون القضي تارك مقتضى الامر المطلق بنا على ان اضافته امرى تهدية المراد منه اختلفني في قوله قال موسى
 لافيه ما رد ان اختلفني قوله تجرده عن قرينة الوجوب ممنوع بل السياق قرينة عليه قوله تركت بموجب ومنه لا يصح
 الداء ما رسم يفعلون باليؤمنون باليعصون ما رسم في الماضي يفعلون باليؤمنون في المستقبل فكلا غير م التكرار او
 لا يستير كون المامور به اى يفعلونه يفعلون باليؤمنون قوله تارك المامور به حاضر يراد عليه الاستعلاء بمورية
 قطعاً لانه طاعة فعل المامور به وليس تارك عاصياً والجواب ان ذلك لقرينة خارجية فالتارك
 المامور به المطلق قوله اي كذا التزم به وقم باليؤمنون المراد من من يعصى الله الكفر لراك من هو تارك
 المامور به لقرينة تجرد بان المراد به الملكة الخليل وكذا المراد من المبالغة الجولية كقوله ومن يتينه ابد اى
 الموت مع قوته وانه اياك يعصى عنيا ركب هذا ويراد عليه ان ارادة الكفر تخصيف واداءه كل تارك الامر
 يستلزم المجازة في الغضين وتخصيص خبرين المجاز لان افعال انصارها كالتحقيق فيقول الملكة المدة الجولية هي
 انتم كتحليل الكفار بالآيات الواردة فيه قوله ترك المامور به بل على التأكيد يدل عليه قبله بل للمكذبين قوله
 مطلق الامر المطلق والواقع الخاص قوله على نفس مخالفة الامر بدليل ما يكونون فهم استحقوا الويل للتكذيب والذين
 لا ترك قوله المطلق لانه رتب على ترك موجب فعل التي لا قرينة معها وترك الانتال الوجوب مجردا كقول
 واما دلالة الاجام لم يقل واما الاجام انا هو على الطلب بصيغة افعل فهو دلالة الطلب الفعل ليس الاجام على انه
 للطلب قوله واليعلم نزل السماء الخوجه آخر دلالة الاجام اى كالتواخي كل عصر سببية كون بصيغة المجردة عن
 التواخي على الوجوب بل هذا الدلالة عليه وذلك كما استدلل ابو بكر رضي الله عنه على وجوب التكون على اهل الردة بقوله
 نعموا اتوا الزكوة الصمى بتعويدهم سنواهم سنة اهل الكتاب وفليصلها انوا ذكرا وفليصلها انوا ذكرا وسببها على
 الوجوب من غير توقف كما لو اعيد كون الوجوب الا العارض وشاء ذلك في مقام فيما ينبغي من غير تكثير
 احد وكان اجابا عنهم على انه للوجوب وقد نيتش بان استدلالهم كذلك لنقل النيا بالتواتر والاحاد غير مقيد
 لان المسئلة من الامور اصل في قوله بهذا المقدار إشارة الى دفعها الى اجابهم عليه النحان منقولاً النيا بالاحاد
 كما في ثبات دلالة الان في الامور ان اولى تواتر لحد مشترك وان كان كل واحد من استدلالهم

المخصوصة احاد قوله لا تقرر حيث دلت على الارسلطاق المجرى عن القرائن او الورود لبعده كذلك قبله
والقابل ان حاصله ان روده بعد قرينة الاباقه ظم كمن امره مطلقا بل متوقفا بالقرينة فاجاب عن مساق الادلة
وفيه ان الظن من منبذ الاباقه ان موجب الورد لبعده ذلك حقيقة لانه متخطو وهو يحيل عليه بالقرينة والاول
الشرع الى ان الورد لبعده بل الصديق قرينة لم لا فلا بد ان ان يقال انه ليس من قبل الاباقه بل ايراد في
ادائه وان كان قرينة فكل لما كان له ضابطا على صاوه ضابطا نوعيا كالاستثناء قوله لابد لها من دليل كفى الضم
له ولما لا يكون المقدم رغم التحريم غير مالم يثبت انه قرينة على ان المقدم رغم التحريم فقط اى الشريط
ان لا يثبت بمعنى اخر يتم كمن تبادره بمحمونه انه لا يثبت قوله لابد لها من دليل على بل بقدره الدليل الغيا لا يجوز
اشباهه لوجود انحصار عنه وللغرض له قوله كالا لطلب الجواب كان منها بذرا البسم قوله وان لم يستبر
دل على ان الامر السوم لثواب الآخرة ولا جرم في تركه والاصح انقصا لموضوعه وهو منغى الذنب قوله قيل لا با
استد هذا المذهب الى الاستقراء اى الثالث على استعمال الورد لبعده للاباقه بالاستقراء والحمل على الثالث وجب
المعريف عنه نحو فاذا استعمل الشبه المحرم فاقبلوا اشركين فانه للوجوب وان كان بعد الخطر لوجوب قبل المشركين
المعنى واما بالاصح فاما مثال محض وليس يتصور للكلية لعل المصداق لاشارة الى ان قال كما في صفا واولم
يقول قوله لعمري فاصفا واما في اصول فخر الاسلام واليه في لادبه لما قالوا من انه لو كان لها لم يصح التصريح
بالوجوب بعد الخطر واوله الاستقراء لا المناقاة بين الايجاب والاحتياط والتحريم سابق والموجب من الاصل
عن القرينة غالب استعمالها فاعلمتها بما لا يوجب حمل المطلق عليها ككيف والامر طردا عند عاد ولا باقية
فلم يتحقق فيها معنى الامر فكان الحمل عليه بطريق المجاز وهو لا يجوز من غير دليل قوله للايجاب ليقال يعود على موضوع
بالنقص لاننا نقول علمنا علم من الحديث موضوع هذا الطلب الخاص اى الذى بعد الصلوة ذلك قوله الام
المطلق بعد الخطر والحق ان يقال انه لما عترض الخطر عليه وان كان اباقه فلا باقية كاصفا واما الصديق
كان مباحا قبل الاحرام فكان محظورا بعد فامره بعد التحلل وان كان جوبا فلو وجب قوله علمنا علمنا قبل المحضية
فدعى الصلوة واذا ادرت فاعلى عنك اهدم وصليا فان الصلوة كانت وجبة ثم حرمت بالمحضف والكشف
رويت في نسخته من الاعمال ان الخلاف انما هو في الورد بعد الخطر الورد ابتداء لا المتعلق لبعده او شرطا لبعده
غاية كاصفا والورد بعد حرمة الصلوة لمصلحة سبب الاحرام فانه لا باقية عنه جميعا راجل العلم قوله وليس
القول كونه للذنب بمادى الصلوة بعض اى من القائلين بان الامر المطلق للوجوب نعم عند القائل بالابتداء

كذا في شرح المختصر يمكن ان يعارض بأنه لو كان واجبا لكان تركه حراما ومصحية للان ليقال انه مثل الوجوب
 المحذور فيكون ترك الواجب لمعين مصحية بل تركه جميعا او غير مزمع مصحية لكل للغة مثل لما يستلزم من ترك الحرام
 وفعل علة انه يجوز ترك الجواز ففعل المباح ترك الحرام ترك الجواز وجب وفعل المباح جائز تركه قوله ولا يلزم
 العلم كذا في بعض شروح المنهاج قال الاستبراه كعدوته على الاستناد فقال ان اردوا لصحتها بخلاف الاجماع فيقال
 الكفا لم يستلزم ذلك ان اردوا بوجوبها فهي كذا في ذلك لان ترك الحرام امر واجب او مندوب او مكره او مباح فان قيل
 لا بد من تعيينها بتجديدها كالمصدم والاعتاق من الشارح لا بالاعراض العامة كقولها وجبت مثلاً قلنا هي الشرع
 كل من فعله من الفعل تنطبق به حكم ما وقعها ودون ذلك الانوار وادبها منها بالاعراض العامة لا غير من
 التفصيل المعلوم للجمهور وبما لم يتفق به حكم كالافعال الاصلية فلهذا بعض متعين بالزمان لكونه اما حركة او سكونا انتهى و
 يمكن ان يقال لا بد من تعيين الشارح من حيث كونه واجبا وقد جملوا واجبا من حيث كونه حراما ولا تعيين في الشرع
 مع هذا بالحقيقة ولا تعيين في لغة غير كاف لعل في قوله التي يحصل الإشارة اليه قوله عمل جديد قيل لا يعدم المحل
 قول الامام المذهب المختار ان معنى الاباحة والذب بعض منه فو قد يركانه قاصر لفظ الامر ليس مناه للوجوب
 ويمكن ان يقال انه قد تغير ان موجب لفظ الامر هو الوجوب ولذلك كان الادلة الدالة على ان الامر موجب
 مشبها لايجاب الفعل على تقدير كونه مما يطلق عليه لفظ الامر وفي الكشف عندنا وعند هؤلاء المجاهدين للوجوب
 له الامر موجب انتهى وفي صورة الذب والاباحة ما وضعه من التكلم بالصيغة استلزام تحقق فعلها واستعمال الوجوب
 من الوجوب اليها من انما البعض موجب في التقدير فليكن متغيرا بالكلية فيكون حقيقة فعل قوله في سلك واحد
 او لكون المذهب حقيقة قول الجمهور والاباحة قول البعض قوله وتخصيص المخالف الجمهور كلهم مخالفون لمن قال بحقيقة الاباحة
 لاحد ما فقط قوله بان الامر حقيقة للوجوب انه حملوا كلامه على طبق ما في الميزان من انه اذا قرئت بالصيغة
 تعين بها معنى الاباحة او تهديد قال اكثر الفقهاء ان اللفظ لا يبرق المجاز لبعض اصحاب الحديث انه لا يطابق الحقيقة
 فان الصيغة المطلقة بغير التقييد بالقرينة فيكون من قرينة الاباحة للاحد حقيقة تهديد ولا كما قالوا في اللفظ
 صرح الاستناد ورواية جارية في الشارح ثم من لزوم البطلان المجاز ويمكن ان يقال ان مصيغة فعل لما وحدها مستلزمة بغير
 لفظ استنادا لافراد متبادرة في المتن تلك المعاني كالموجب بغير ما مر من قوله كذا في الشارح ان المجاز في اللفظ
 تشبيه بالحقيقة بل تقدم عليها ولا يلزم منه ابطال المجاز بل قوله يجب في الحقيقة ان الوجوب فيها عدم القرينة للدلالة
 والقرينة على اعتبار عدم نسبت الدلالة للجمهور مستعمل قوله بناء على انه يجب ان يبين انه يجب ان يحل الغير في تعريف المجاز

على الخارج كالمشعل الخزانة ليس على الكل على خوف في الكلام لان المراد منه التغير المصطلح ليدل عليه انه يلزم ان
لا يكون المحراز الا في الخلق الموجود لا الاصطناعية ان لا يكون اطلاق المعلوم على المعلوم بل على المعلوم كالحراز
وعبرة الماتس صيرجيا وكذا ولذا قال الشارح انه في صحة خارج فان كانت للعلل على ما من في الماتس لان الماتس
المتعلق فانه لا يلبس على المعلوم على ما في الماتس فانه لا يلبس على الماتس فانه لا يلبس على الماتس فانه لا يلبس على الماتس
الى بعض المعنى وحيز ليس يخرج عنه بالحكمة بل بالضرورة يمكن استخراج المحراز وجعله قسما ثالثا بخلاف الاولين في
القدر الامكان قوله الاعتراض السابق وهو كونها الوان متباينة من غير ان يكون شيئا منها حيزا خيرا غير قوله
وحاصلها انه ليس معنى الخواص اذا استعملت حقيقة فعل واستفاد من استعمالها الذنب او الالباب انما هو باعتبارها
الذنب او الالباب انما هو باعتبارها في جوار الفعل الذي هو جوار الذنب وجوار الترك انما هو بحسب الالباب لا منها
فمنه كون الالباب لا يلبس على الماتس فانه لا يلبس على الماتس فانه لا يلبس على الماتس فانه لا يلبس على الماتس
في التقدير كما في قاضيه ان المستعمل فيه الصيغة جزئية بالتحقيق ان اللفظ المستعمل في قاعدة الجواز الفعل هو جواز
الترك هو جواز ومسألة المستعمل فيها هو جزئية فترك المستفاد من استعماله ترك جزئية قوله من غير دلالة
اللفظ الجزئي اللفظ المستعمل في مقام قاعدة الذنب او الالباب في نفسه مطلقا او صيغة اللفظ لغويا وانه على
اتمام الترك كونهما موقوفة لا وجوب قوله ثبات فاعلم لم يقل او يستحق التوابع كيد يراود الخيط ثبات عند انقطاع
بمقتضى الوعد بخلاف الثاني فانه لا يلبس على قطعا لكن جاز ان لا يلبس اذ الترك يكتفي في الوعد لا الوعد قوله
ما قل عن المصنف من انهما مستعمل في الخواص قوله لم لا يجوز ان يستعمل التركيف لادخل للدلالة في كونه اللفظ
حقيقة او مجاز فان مرادها على الاستعمال قوله هو كما هو في الخواص فانه لو صغره ان المراد انه على تقدير كونه
استعارة هو كما هو في الخواص على المثال ان بين الفعل ولا تعل عند تصدق الالباب فراقا على تقدير كونه مثل ماصو التوابع
فوق بالتوالي ما هو المراد من اللفظ لم تقصده هو الالباب وانه كان العلاقة المستعمل فيها اللفظ الاول في الاول جواز
الفعل وفي الثاني جواز الترك بخلاف الاول جواز من اطلاق الكل في الجزئية فيكون بينهما فرق بالنسبة في التوابع
لفظ كل منهما واردة فان المراد لم يقصده الاول جواز الفعل والثاني جواز الترك والجزئية الثانية مستفاد من الخارج لان
اللفظ بخلاف تقدير الاستعارة فان الالباب مستفاد من نفس لفظ كل منهما ولو بالقرينة فتقوله بالمجمل لا يخفى على القائل ليس
محمل الجواب بل مقدمة منه ومنه بالمجمل لا ينفصل الى ما بعده لا السابق يعني ان الفرق بينهما معلوم لهما من غير
تفصيل في جهة الفرق وان المراد التثنية بين التفسيرين في مجرد كون مدخل في كل منهما فردا مستعمل فيه اللفظ وتقدم

ليس الا بالقياسية يدو عليه انه يلزم ان يكون دلالة العينية على الحقيقة وهو الوب اليم تحتية الى القسمة كما تسمى
 المحسنة في وقت في بعض **قوله** في الغرس بان يكون هو المستقل فيه بالنظر الى نفس اللفظ **قوله** الفرق بين
 الفعل والفعل هو لو كان الفعل مستقلا في ان ياتر نفسها بدون توسط الاستقلال في جواز الفعل كان الفعل
 وحده يمكن منها فرق هو يدي والفرق بينهما بان الاول جاز الفعل من جواز ترك الثاني جواز الترك
 الفعل ان اريد منه الفرق باعتبار التبعية المستفادة من غير فاعسا او ان ياتر مجموع الجوزين من غير اعتبار احداهما
 لا يجوز ان اريد باعتبار التبعية والتاخر فهو في ذلك فقط واما غيره فان محاسن كليهما عند الا باخره كما اذا قلنا
 الجوز في القليل **قوله** والقرار الجوز اشارة الى ان الكلام في ان الامانة بمنح الجوز والا فان الفعل المفسر
 الجوز في الفعل وانك فانه مباني للوجوب لا يشبه في صفة الاتفاق عند الاتفاق على ان الاذن في الفعل ثابت
 ضمن الوجوب يدل عليه بدل عليه خلافة في انهم بقي بعد لستم الوجوب باسم لافس الشاغبة لادل على الوجوب ال
 على الجوز بعد لستم عند الخيفة **قوله** الجوز ان يرفع في المفسر في الجوز لقا دليل الجوز لا لقا فها
 فكيف يمكن لقا الجوز محتملا لست الا بدليل آخر لا بد لادل الوجوب وهو جوب في انه هو يدي في الخيفة فان
 ان دليل المفسر اورد شبهة في دلالة الجوز لا احتمال لرفع الوجوب بجا جزية في الخيفة ولا يدل عليه بل اعتبار
 في اشارة الى دليل آخر ان يقال انه لما جاز ارتفاعه باحد جزية كان دليل التسمية عليه لانه الا في الحقيقة
 من عطفها في دليل الجوز سالما **قوله** لا يرفع ان اريد انه غير ارفع قطعاً في العمل انما هو على
 ارتفاع الوجوب لا يمتنع في العلم الجوز **قوله** لا يصير اللفظ المرفوع لثبوت الاتحاد في بعض اللفظ لقا
 في اختلافها بالاعتبار بنا على ان التعميم الواحد بالذات يسمى طائفة بالذات في تمام اللفظ واللفظ لا يستلزم
 جزو على ما هو التحقيق **قوله** بالقاء مرة بعد اخرى بان يصير شيئاً الفعل بانما **قوله** بانما في
 لا يقتضيه كل فرد بوقت فعمل امر بوقت تارة بان **قوله** الجوز ان يقصد التوبان فيوى القياس
 وفتنه لان يجوز مرة بعد اخرى ثم ان اريد من التكرار القاء بجميع الافعال المتشابهة هو المفسر في
 عبودا عند بالدوام لذلك قال الشارح لوجب فيه المداد لانه لا يتصور التكرار بدون التعميم ان اريد انظر
 على اتمام افعال متاخره في القصد التكرار دون التعميم فيوى القياس في حلقين فاعل احدهما
 اخرى **قوله** وعلمته بالادام لانها موقوتة **قوله** فلهذا هي تستلزم المداد في المواد التي تعبر على صفة
 الجوز هو المداد لانه لا تعبر على ذلك كاستلزام من المفسر في انها مدكور ان **قوله** غير لقا لقا

الفعل من غير تعيين لشيء منها لكن الجوة مفهومة يقع عليها ادلاوية الماهية بقل منها فيجلى عليها وهذا هو الذي قلنا من
 اننا ان سئنا بالاكثرة لفظها لا يتكلمين وقل في الخبر انه لا يخفى **قوله** لكن تخيله الفرق بين الموجب والمحتمل
 ان الموجب يثبت من غير قرينة ولا محتمل لا يثبت بدونها **قوله** ولهذا يتبين الجزاء ان التعبد بالكرة لا يفيد
 بالقرينة والقدرة المفهومة بعصاف المتقابلة لا دلالة له على خصوصية شي منها وفيه انه ممنوع الاحتمال ان يكون طائر
 فواحد الصفات والتعبد بما يصيد فيها وفيه تعيين ما هو الغية العلم ان الموجب بما انما هو المادة فلا يثبت
 منه ان الامر بصيغة واحدة لا يدل على شيء منها ولا يثبت قوله والكرة في الاثبات نفى تعقبي ان يكون علولة
 بخصوص المرة **قوله** من سوال الامر قد مر انه سوال التحيل ان يكون لعدم ما يتراد الكلام لكن علمنا ايضا
 يثبت انه يحتمل التكرار لانه لا يثبت احتماله كونه موجبا للخصوص المرة **قوله** ومن كونه مختصا الجزاء من كونه
 مختصا من المحل اذ لم يبق كونه مختصا بما فيه ضربا للملكة والمختص توجيه **قوله** ان التعبد لمصدر معرفة الجزاء انه
 يحتمل ان يفهم من الامر قرينة فيفقد المصدر فيها اختصاره عنه معرفة **قوله** وجوابه الجزاء ان التكرار فيها ذكرنا
 هو لتفصيل في التعبد الخاص بالسبب فلا يثبت منه كون مطلقا للعلق والتعبد كذلك **قوله** مطلق اي مجرد
 عن قرينة التكرار والمرة **قوله** لو اطلق في عطف على المطلق **قوله** ولا يلزم الجزاء ان المستند لا يتكرر بالشرط
 مطلقا سواء كان لفظيا بالسبب او غيره موجبا للتكرار **قوله** طائر عبارة المصدر طائر عبارة لان فيه المطلق والتعبد
 لا يحتمل التكرار لانهما يتكلمان في الاستثناء وعندنا تكلم بالباقي بعد اثباته وقيل ان المتبادر من الاستثناء ان التعبد
 هو الاثبات لكسبه مجموع عندنا فهو انما يفسر في سياق الكلام بصيغة طائر عبارة ذلك اذ هو المصدر بيان الحكم
 المعلق في التعبد عندنا لان غيرهما لا يحتمل التكرار **قوله** فان قيل الجزاء لا يبعد ان يقال ان ليس هناك ثبات غير
 المحتمل لان اسحق لم يفسر بوضوح ان لا يوافق التعبد في الاستثناء **قوله** في غير اللفظ فيكون في تعبد والتعليق
 صارا غير متباين لانهما لا يتكلمان في اللفظ **قوله** لوجب الوقوم في الحال مع عدم اجتماعها في الكلام **قوله** فاما في قول
 شمس التكملة طائر طائر فاعلم ان الميزان سئنا بالاكثرة لفظها لا يتكلمين **قوله** وذلك لان الامر الجزاء ان
 هذا يدل على ان جميعها في الجزاء من الاعيان والممكن لا يحتمل التعدد ولذا قالوا انه لا يحلف للثريب
 ما لا يفسر في الاصل المصدق عليه وهو قطرة ولو نوى سائر الانها صم في شربها ولا يثبت قدره
 من الاكثرة في قوله من الجزاء ان لا يصح لانهما لا يتكلمان في اللفظ في اللغة من مع
 انما انما من اللفظ في قوله لا يثبت ولا يثبت في اللفظ والقيمة على العدول منها تباين والوقوف على التعدد لازم للتكلم

الا اعتباري دل على ان قطعوا دل على القطع الواحد حقيقة وتحيل جميع افراده ومختلفه ليس بمبادا احما فاعتين ان واحد
 والحقيقة فمقابل ما به على تقدير كون تواتر تواتر فاعلموا انهم على ما في علمك نفسك متفرعا على السابق لم يكن قوله اجماعا
 فأكيد بهم ان ليس مقتضى الاصل السابق ان تحتكم به وكل الافراد ليس بمبادا منه فذكر الاجامه وديلا لنفسية قوله لان
 اسم المفاضل الخ ولان فيما ذكر المصنف فله مونه او على تقرير القوم بعد التعرض لوجده السريته لا بد من التعرض لوجده
 القطع بخلاف المصنف فان الثاني كاف قوله وجوابه ان المراد الم فيه ان الكلام في لفظ المصنف لا سرية
 المقبر في لفظ السارق وهو عام قطعاً والمصدر القائم بكل فرد من افراد اسارق وهو معنى السريته لا على ما بالاصل
 المذكور والوجدة بالنسبة اليه انما هو لانه لا لفظ السريته نعم يمكن ان يجب منه بان اسارق مختص من هذا السارق
 وفي كل منها مصدر لا يحل البعد منه بر قوله مثل اداء الزكوة كلها امثلة غير الموقت من حق البعد لكل من
 الاداء والعقد ودر كل الموقت للظهور قوله لا يتان متعلق بقضا والحج قوله ونحو ذلك مما قد ذكره المصنف قوله ولا يخلو
 الاداء الخ فانها ان الايمان وما قد ذكره العرو والنوخل والمنذورات المطلقة وغيره لا يسمى اداء ولا خفا حقيقة واما
 النوخل الموقته كالضحي فانها يقضي عند الشاقي وهو في سخر جبه الجوامع الصلوة والمنذورات يقضي في الاظهر فاعلم
 عليه الصلوة المنذورة في حاشية الابري انما توصف بالعقضاء والاداء وعليه قول الفقهاء والنوخل الموقته يقتضي
 اداء فعل في ما لا بد في تعريف القضاء من ان يقال لما سبق لفعلة مقتض بل قول لما سبق له وجوبه في كل الجوامع
 لكن قال الشارح في جوهري المقتضى ان النوخل الموقته في وقتها اداء ومعه ليس بقضاء وانتهى فله في حق
 الاداء فيما لا يتصور فيه القضاء وبما تجمله من انزول الموقته لا يتصور فيه قضاء قطعاً كصلوة اعياد الجمعة والسنن
 والكفوف ولا يستحق فاعلم انما فانها ان المطلقون على فعلها الاداء في حق فيما لا يتصور فيه القضاء ولا يقتضي
 بها تعريف الاداء قوله اي عباده فعل في وقته احراراً على المفعول في وقته كالتقضاء على قول غير المحققين
 لم يجعل وقت التذكير وقته والاثنيان قبل الوقت وسببه لعبه الاداء الصعي في المقدار احراراً على المفعول له وقته
 كالنوافل والمنذورات المطلقة شرعاً احراراً على قدره لكن لا شرعاً كالزكوة اذ عين له الامام شهيداً في
 حاشية الابري عن المستصحب فلو كان الشاهد قبل حلال الحول كان اتيا والزكوة فيجعل القوم مقام الاداء
 ان وعيد شرط الاجراء في وقت وجوبه ولو كان في آخر الحول لم يصبه كان اداء لان الزكوة وان كانت على
 النوى عند الشاقي مع كل من لا يخرج من ادي كان اداء ويجوز ان يقرضه اليه حتى يجهده كونه انظر فانه لا يخرج من ادائه
 لانه لم يقدره زماناً بغيره وهو في مثل هذا اليوم من السوا لا ينتهي فله مستوفى مثل الزكوة فيصعب مبادا وليس فيها قضاء

مثل فعل الصلوة فان الامر بسبب نفس وجوبه وان كان سببا للوجوب او ان الوجوب في الذمة فالوجوب بالامر غير
 او وجوب بالسبب فيذمه الاشكال لان الاماويل هذا وقد يوجب التوسم بان سببا للوجوب لما علم بالامر صنف الوجوب
 اليه قولهم وصف في الذمة لا يقبل التعريف في الذمة في اللغة العهد وفي الاصطلاح ونضف في الانسان بدليله بالامر
 المحقق له وعليه وهذا هو العهد الا جري بينه وبين الصدق يوم الميثاق كعهده بالكتاب حيث ثبتت لهم عليه حقوق
 المسلمين في هذا الوصف بغيره بسبب كون الانسان اهل للوجوب له وعليه العقل بغيره لا شرط ومنه وجوب في ذمة
 كذا للوجوب على نفسه باعتبار ذلك الوصف واستعرف ان للوجوب عبارة عن اشتغال الذمة بوجود الفعل الذي
 او المال المتصور فالوجوب هو الفصل الذي او المال المتصور الشاغل بوجوده للشخص لانك انه وصف في الشخص غير
 قابل لتصرفه واما قبل التعريف فهو الصلوة في الخارج او قطعة من الموجود في الخارج هذا الملاح في الدلالة على حقيقة الحال
 قوله بالقياس الى علم بالامر في فعله فيكون او ان يكون ايضا باعيان ما علم وجوب بالامر وقيل انها مطلقه
 باعنا بالابايعانها انما هو بالنسبة الى الوجوب في الذمة كمن سئل عن تسليم العبد الى يريده فنهى عن التسليم لان
 في الاعيان الباقية ودون الافعال التي هي الاله اصل المتبعة والانتقاء بان معنى التسليم هو اخراجها من
 العدم الى الوجود والامان بها التسليم كل شيء ما ياتى سببا لصلواته في التسليمها هو ان يكونها وقد يجب بانها مطلقه
 والشرع وان الوجوبات الشرعية لها حكم الجاهل فيجوز التسليم فيها كجوز في الاعيان قوله في اعتبارها في القضاء
 وريق لم يعتبر فيه بعد الموت ليشمل قضاء الحج في صورة الاجحاج كما يجزى ان قضاء مثل غير متول هو قيام الموت
 قوله وقيل بعضهم انه لا يقيد بعضهم التسليم بان يكون الى مستحقه وحلها له ليعبد بل ان تسليم الدرهم الى غير
 الدين لا يصدق عليه انه تسليم الوجوب او مثله وقيل انه لا معنى لتسليم لانه من استلامته وهي انما يحصل في المكان
 مستحقه ومن ان اراد من التسليم التسليم الصحيح منه شرعا فيكون غنا من العتيدين قوله لا يكون قضاء
 به يعرف الذمة عن المضمون ملاذبه التام وهذا عند استود المالك يعود ذمة المديون مشغول فلا يحصل الغنا
 التام قوله قلت المباح للدينين مثل فاصطاده ليس عار عنه متحقق فلا يكون ثابت به بخلافها ثبت بالامر
 قوله ولهذا قال فخر الاسلام الخميني ان فخر الاسلام ذكر الوجوب في تفسير الاداء ثم ذكره في فعل وهو المتبوع
 ولم يتميز المباح عن غير المباح على ما ذهب اليه المحققون من كفايا المناسب بالامر فيها وان المباح ليس غلبة في الاداء والقضاء
 هما صفتان لمحكم الامر وانما سبب به لما كان في مبنى ادخال المندوب ليعلم ان يدخل المباح حيث ذكر بالا دفعه
 بما حصل له من ان لا يمتنع من الاختلاف في امر ومن انه حقيقة في الطلب الخارج من او مطلقه في التحقيق

موجب عند من لم يفرق ما انفك به ما انفك من شرح التوقيف اذ على وجه الشرح كون توفيق الاداء الى احوال
 والنقل من حيث هو فيكون قوله وكلاهما موجب الامر بعد التوفيق اذ منعه كلاهما موجب الامر عند من يجد حقيقة في
 الذنب لا المجهول في الامام في هذا المحل هو لوجه هو من غير ان يفرق ما انفك به ما انفك من شرح التوقيف اذ على وجه الشرح كون توفيق الاداء الى احوال
 منها الحق في قوله على هذا في كثير من كتب الأصول العرفية جواز الاداء بعينه القضاة وبالعكس وهو من غير ان يفرق ما انفك به ما انفك من شرح التوقيف اذ على وجه الشرح كون توفيق الاداء الى احوال
 التي لو دبرها قلباً وتلفظ بالعقيدة وهو في الوقت ادب الاداء وهو خارج عما يصح لعدم العبارة للسان بل العبارة
 انما هي القلبية لعدم اشتراط التلفظ ثم قد انقلب اللاب في الفقه والوقت ولو سجد فانه لا بد منها من التلفظ الدال عليه الا
 ان يقال ان المراد من الاداء هو بعينه القضاة حقيقة مكنته من اوصى القضاة على من خرج الوقت وهو باق
 وعكسه كمن اوصى الاداء على من يقبضه وهو قد مضى فانتموه باعقابه وصحة انما يكمل من المؤمنين ثم الاخر وهو من غير الجواز
 لكن في بعض شروحه اصول الامام من الصحيح فيه باعتبار انه لا يوصل القيمة في بعض النسخ انما هو من غير الجواز
 فاعلم قوله فاذ انقضت الصلوة ذكره بدون اللوازم بل هو انما ذكر انما ذكرت الاشياء بهذا الطريق لا بعد
 من قبل نحو مثل الكاف وح لا بد من الواو كما في من زويت او لم يظفر ثم القضاة في الاداء اذ المراد من
 صلوة المحبة وهي لا توصف بالقضاة وان كانت تأتمية مقام الظهور تأتمية عنه وستان من التقياد ثم شي ولكن
 قضاة قوله لا دست الذين قال سراج الدين الهندي في كونه مجازاً لا غير من جواز ان اداء الذين من قبل الاداء
 للكمال قال في هذا السلام اما اداء الكمال في مثل اداء المبدء اداء الذين انتهى الا ان يقال هو اداء الكمال من تسليم
 ما علم بوجوبه بالامر لا من تسليمه من الواجب بالسبب هو الوصف فالذمة فانه ليس باذا قطعاً فعل هذا لا يكون الاداء
 حقيقة الا فيما يكون فيه تسليم من الواجب حقيقة كروا من غير الوصف الذي يدور عليه والغضب البعير
 قوله ولو زويت اداء لاس من هذا اللفظ انما يجوز ان كان بالقلب ناد بالقضاة وهو يدور عليه فاذا ذكرنا من ان الجواز انما هو
 لعدم العبارة باللفظ لانه صحيح مجاز اذا كان تكبيرة وفاق القول من غير ان يقاء الوقت فهو غير جائز في الحقيقة
 لوى فرض الوقت بعد ختم الوقت لا يجوز قوله مبنى الحق قال هو ياء ولا لئلا ياء اي يحتاج فحقيقته قوله
 يكون بسبب عدم ياءه لانه لو لم يوجد بسبب الجهد لكان الواجب ساقطاً من الذمة غير مضروب مطلقاً من غير
 بلائهم ان كان محذوراً من غير العزلة عنه كما به قضاءه اذ لا سبيل لادراكه اليه قوله وقد استحقوا القضاة والحوادث
 هذا الاختلاف يقتضي ان لا يجب القضاة في المندرجات المستتية من الفرق الاول لكن ذكره لكونه قضاءً وما واجب
 باجتماع الفرقين لكن عند الفرق الاول التوقيت بمنزلة اسبب الجهد في مكانه او اوقت فقد انتم قوله في قوله

ح بالوقت بالمرض او المكنون مثلاً لكن ما ذكرتم ان الدليل الآخر عندكم هو تفويت عن الوقت على وجه
 هو معذور فيه او غير معذور بعيد من الوقت بغير التفويت عندكم وعلى هذا خلاف الان فيخرج الاحكام ثم هذا هو
 الخلاف في الامر بالوقت وقد خالفوا في ذلك فلو ان افادت عن اوقات الامكان فمن قال بالترخيخ
 وجوب الوقت الثاني بالاول والعرض العائدين بالغير فلهما يتجاذبان الى امر آخر كالوقت وبعضهم بالاول ذكره في غير
 قوله ما يعلم به ثبوت الحكم لا يخفى عليك ان سبب هذا المعنى يدخل فيه القياس فلهذا قد تراءى المعنى القياس
 التقضاء وعلى سبب انما هو في الثاني يكون التقضاء بالسبب مجرد فلا بد من ان يقال ان الفعل عبارة عن
 ليس الثاني ان ليس المراد بالسبب ما ثبت الوجوب لان المراد منه بل المراد بالنقض للثبوت الذي في
 الوجوب التقضاء ابتداء من ان يكون عليه الثبوت من قبل لا في الدليل بل في قوله نص قوله وانهما
 الاول بان الزم المذكور في احتجاجهم في الكشف والتحقق وغيره ما حصله من العبارة فعل ياتي بالمراد
 وجه التعليل بعدتم بمره فلما ورد الامر بوقت صارا لفعل في الوقت عبارة مقتداً بمصلحة في ذلك الوقت
 دون غيره فالفعل بعد الوقت لا ينافي امره لانه لكونه مقتداً بالوقت بل هو بالمراد بعد الوقت لا يصير
 عبادة ما لم يرد الامر به فهو بدو في الفعل فلا يكون مثلاً له الا بعد ورود الامر وذكره في كلامه في الواجب
 ذكره في الكشف ثانياً الجواب عما قيل من ان الامور لما فات لا بد ان يلزم من مثل من غير توقف على امر آخر
 كما في حقوق العباد وان شرط الجواب الزمان الملائمة لا يمكن انبات الملائمة في العبادات بالرى اذ لا بد من
 في مقاديرها واما كلامهم في ان كل عمل على قدر تقريره فليس عليه ما ذكره في كتابه كيف هو انما يصح
 جوازه من تلك الفريضة الثاني بالقياس لا احتجاجاً كما لا يخفى على المتأمل قوله يسمى قضاء والى اى سمي تسليم
 مثل الوجوب لكونه استدلالاً بالوجوب قوله اى بدليل اى ليس المراد منه سبب نفس الوجوب قوله الحال
 ان الفعل المسمى في الاستعداد الجواب عن قوله انه في غير الوقت لا يصير عبادة الا بالنقض بانما سئل ذلك
 لكن هذا بعد الفعل الذي شرع عبادة كما سئل فيجب اقامته مقام الوجوب قياساً على الصوم والصلاة فان الشارح
 قد اقامه فيه محضه مستعمل في الكشف في شئ على هذا لان الاستعداد لا يسمي الامام في قضاء وصلوة الدليل انما هو ان لا يقضي
 والمغرب اذ لا يخفى في نافذة النهار لا تفعل على مقتضى المنع قلنا الاستعداد امره بالتقضاء على هذا الوجه وبصفة
 عرفنا ان لا نقول انما يعلم للمعرف الى ما يدركه لكن في ذلك في فعل التقضاء لا مطلق كتحسين خصال الكفاية في ثبوت
 في منمن بالفعل لا مجرد القول وكذا في الحكم جارية لا يثبت فيمنع من الفعل لا يثبت فيمنع من القول لان جميعها في قوله لا يستند الى انما هو في

من الزمان ابا لا دار او سقطا وجب الحق او العجز لم يتحقق شي منها وليس بنا الاخر الوقت وهو قول ترك الزمان
 ولا يرجب سقوط الوجوب قوله فان قيل الوجوب بعينه لا يتحقق لان تسليم اصل الوجوب بعينه فوات فان قيل ان
 سقط لان الامر مقتضى الوقت بحيث يتم تقدير الاداء عليه فيكون الوجوب الموقوف بالصفة والوجوب بالصفة الخ
 قوله وذلك لا يختلف باختلاف الاوقات كما لا يختلف باختلاف الاماكن وكان هذا المكن امر بالتصديق بالشيء فثبت
 يجب التصديق بالشيء لحصول النرض ولما كان الوقت تباعا لم يحز سقوط الاداء اصله لم يقم بسقوطه كمن انقضت
 لا يستبعد عند المعجز عن النقل بل يجب التميز غاية الامر لتقدير الوجوب بالوقت زيادة المصلحة في الوقت لشدة كذا في الميزان
 وغيره قوله يقال بل ان الذي به خود او لضمان ان اخره قوله قد تحقق الخ يعني انما يقال احد ما اذا لم يتحقق الخ
 وانه قد يتحقق قول من جاز الزمان لم يحل اتيان الصوم جزاء ترك غير العادة بل المذكور لكن اذا كان جزاء
 العادة لم يعد علم غير العادة بطريق الاول او لعدم العذر انما يصح سقوطا لانها لا شيء آخر ولا يمكن ان يكون العذر
 محض لعدم السقوط فيكون العذر العادة الغير لا العذر ساقطة الايام الاخر لان العذر انما يصح محض سقوطا وفيه
 مشقة وان كان كراعه عدم سقوطه قوله يمكن ان يكون الخ هذا غير ممكن بالنظر الى سياق التقييم والتعريض في التوضيح
 بقوله استدلالا بالحدس الخ كما لا يخفى على من له ادنى مناسبة بالاسباب الكلامية لظن غرض المعصوم ان اللاحق
 جعلها وليي عدم ضمان الوقت لعدم سقوطه لانه ثبت من غير ملاحظة الآية والحدس بما ذكر من انما وجب
 بالسبب لا السقوط بخروج الوقت لان السقوط بالاداء والاستقاطا والعجز وخروج الوقت سقوطا لا يصح سقوطا
 ولم يوجد شي منها قد ثبت عليه الماتن بقوله وجب بسببه لا سقط بخروج الوقت فقول بعضهم واذا ثبت اهموم
 في الصلوة الخ اى اذا ثبت عدم ضمان الوقت لعدم السقوط وهو مقول المعنى في عبارتي ان الوقت ليس
 بمتعم في العبادة والكل عبادات واجبة بانها بها وقوله وما ذكرنا من النص لا يعلم ان الخ منعه انما كان
 مقتضى ان سقط الواجب بخروج الوقت لكونه مقتضى العلم بالنقص سقوا الوقت وعدم ضمانه فعلم ان الخ
 بالسبب لا السقوط بخروج الوقت في التوضيح ولا يرد قضاء الاعتكاف الخ انما هو على تقدير التيسر والاعلى
 ما قرره لم يصح لم مثبت العتقاد وعدم السقوط بالعتباس بل عدم ضمان الوقت ولا نقضا والسبب الاداء
 بخار على عدم السقوط لئلا يتصور قوله ثابت فلهذا يلزم الكتاب الثابت على وجه المصنف رحمه الله تعالى
 عدم ضمان الوقت والعتقاد انما هو لوجوبه بالسبب كما ذكرنا فليس غيب الحكم وهو لقا والوجوب وعدم
 سقوطه في غير الصوم والصلوة بالعتباس قوله قلنا لان الخ فالتقدير لو كان لا يعلم انما يصح العتقاد

ما علم بالاعتقاد من ان السقوط لا يكون الا بعد الفلته على طبق قاطنة في صلوا كما لا يتصور اصل حيث تمك القابل
 بالاجاب بالفعل من انه لو كان للاعلام اجاب الفعل لم يكن موجبا ابتداء لم احتج به ليدخل قوله عليه السلام وطوبى لرسول
 احتج به بما لا علام به فمفصلة من ان الوقت له وهو قوله وسقطا شرف الوقت لا فافهم قوله لو كان ما داء
 الا قضاء الكونه تسليم عين ثابت بالامر لا مثله قوله فصار علم التكليف واما اذا لم يعلم العلم يخرج عن العهد بالاجاب
 في قضاء الصوم بقا الاتصال لمصوم ثم يحكم كذا في الجواهر الكبرى في الاحتياط بان المضاف وجوب الصوم في هذا
 الاعتكاف يجوز ان يكون للاتصال لمصوم ثم فاذ زال شرف الوقت لم ينزل الاتصال بقا الخلاف فيجوز قضاء
 احد التين قوله لمزده قضاء واليه خلافا لحسن بن زياد والي يوسف في عدلية عنه بناء على ان الملاءمة في الاجاب
 صوم رمضان لا يوجد الا في اجاب القضاء الا بالصوم فلا اعتكاف الا بالصوم ولا يمكن اجاب متبدا لا يبيح
 على المزمع فوجب ان يبطل قوله خلافا للرفاعة في رواية كونه في رمضان المتوكل بان الصوم ثم لا الاعتكاف
 والشرط ليعتبر وجوده لا وجوبه كالمطهارة فان من نذر ان يصلي ركعتين وهو متخير يجوز ان يأتي المندور
 بذلك المطهارة وان انتقص وهو مذكور في التوضي ما دكر ان قوله لصلاة اخرى يجوز له ان ياتي المندور
 به بكنة انه قوله بحال ذلك الجواب للوجوب وقد يجعل اللازم لبطل كما قال حتى لا يدوم لم يبطل علمه لسبب جديد
 والمصداق انما اختار الاول بناء على ما وجهه احوط الوجهين فانه لا بد من الوجه الثاني في قول فزعم قوله لسبب
 الجديد وهو القياس الخواي لسبب الجديد هو القياس ان كان المراد بالسبب بمقتضى الية الحكم القياسي
 فلهذا المراد من النص في قوله لم يجب نص جديد بالقياس والنص بالنظر الى هو لسبب حقيقة فان الحكم
 القياسي وان كان مضاف الى القياس فلهذا لكنه في الحقيقة ثابت بالنص الذي هو عند القياس ثم لا يلحق
 ان هذا يدل على ان الجملة قانون القياس المندور عليها فالاختلاف بين الفريقين ان القائلين بالجدي بقولهم ان
 القياس بالنص مفيد لا يجب ابتداء وغيرهم انه لا يلحقه ولا علام بقا والواجب لم ينقل احد من العالمين بالجدي
 القول بالقياس وانه عند سمث لا مظهر وان كان ذكر لم يطبق الا اعتراض على غيرهم القول بالقياس في
 القول بالجدي مذكور فمكونه مظهر فاحتج بما في كنف من ان نفس التوقيف عندهم فبذلك النص الجديد قوله الى هذا
 المعنى ان يكون التوقيف كناية عن القياس في ذلك حيث قال اولاهم قالوا لقضاء وجب للتأخير بالتوقيف لا بالعلم
 ثم قال لئلا نقول انما يجب القضاء فموجب القياس على ما قلنا لا ينص مقتضوه فموجب النص مقتضوه ومن ان الظن
 لا بالتوقيف يرشد الى ان المراد من استوتب النص المقصود النص المقصود عند سم القياس على ما ذكره في

بالتفويت

من أنهم قالوا بالقياس لكنه مثبت عندهم لا مغلظة هنا غاية ما بين به الله ثمرة وقال الامام سعيد بن وهب قال قال
 بالجملة لا كراهية في التفويت مرة وبالتفويت اخرى لا سيما اذا خرج قولهم بحسب ابتداء بالقياس القياس شامل
 لصورة الوقت والتفويت قطعاً سواء كان كون ٧ تعديراً كلام الامام منهم قالوا بحسب ابتداء بالقياس لكن القول بحسب
 بالقياس على قلنا بالقياس وضاد مثل هذا الكلام الخ من ان يحجوا الا ان يادل هذا العلم بان المراد ان القول بحسب
 بالقياس بالقياس لا بالقياس ابتداءً ولا صلوةً ما في الكشف من ان قوله لا ينص بمقصود ثمرة ان التفويت
 كمنه مقصود عندهم قوله اول قال في المجلد الكشف حيث قال فانهم لم يقولوا بالوجوب بالامر وذلك مضمون بالقياس
 فذلك هذا قولهم في الاعتكاف الوجوب قيد بان الاعتكاف النفل ليس بشرط الصوم فانه الرواية وردت في الاعتكاف
 لم يرد في الصلوة فغير هذا الا يكون الاعتكاف نفل اقل من يومه كذا في الكشف قوله وكون امي التوبة والوجوب
 فحكما الوقتين جواب عن قياس من فرغ من ابتداء الفارق بينهما بان القوم مما يتنزه بالندرج بالانفس والافعال
 النذر بالاعتكاف المتعارفة بالصوم ولكن نذر الفذر لا يكون ملائماً لكون من جنسه وجب الشرع والاعتكاف
 ليس كذلك فحكما الصلوة وقوله في عدم وجوب صومهم في ان النذر بالاعتكاف من غير اضافة الى هذا الوقت
 الخاص كان لوجوب الصوم قبل هو نذره والى حاله اذا اختلف اليه لم يكن نذراً الى حاله لانه اضافة الى
 شرف لو ان الاعتكاف فغيره في قول بعض الصوفيين كان موجبا فاما ان يكون هذا الوقت الذي المشغول فيه
 فيه من الاعتكاف الفية او بدونه بان يكون الاعتكاف في هذا الوقت اشرف وهو في غيره وهو طاهر بالاطلاق
 لا بد من مقارنة الاعتكاف بصوم شرط له لاوله الثاني انهم غير ممكن لاشغاله بما هو معيار له لا قبل غيره فحكما
 الشرع من غير قولهم في الصلوة ان نذرهم كذا كان بوجبه المطلق من الصوم المحض لا بشرط
 ايجابه فوات الغيبة في ايجابها بالندرج فوات الغيبة التي اوجبها بالندرجها على نفسه بعد ايجابها كان نذراً بايجابها
 وانما لم يمتنع القول بسقوط الوجوب بسببه اذ كان الغيبة كمنه وقد ثبت وجوبه في وقت ايجابها كان نذراً بايجابها
 عن ايجابها بالاطلاق ايجابها بحسب الكسوف وكيفية العبادة في حينها ما كان صاعداً في الصوم المقصود في الاعتكاف لا يندرج
 انما يجب بايجابها في غير هذا زمان لم يقبل الوقت الذي اقبل به لا يجب بالعبد لغيره فلم يجب بانها ان
 منها انه لم يوجب هذا الاعتكاف وهو مقصود لانه في الوقت لم ينعف اليه فغلط لما روي من ان جليل
 خبره في كالتفويت كسعين فيما سواه فيمكنه فيه بصوم الشهر لا دراك منه الغيبة ولا يخفى على كل من اراد
 فحكما لا يبعد عنه لعدم قوله ايجاب العبد كما لا يخفى ولذا ضمن المتأخر في العبادة لغيره في الصوم

اذراك الغضبية لا يوجب للامتناع بالصوم اشبه بالامتناع ان الشهر يخص بالصوم لا يتحمل غيره وكذا الامتناع للصوم
 فرض وعدم قبوله ايجاب العبد لم يثبت المدعى بالامتناع ان الوقت الذي اصابه فيه لم يشر فيه
 الغضبية التي انزها له وجب في غير هذا الوقت ولذا جعل الشارع لهم وجها واحدا لعدد وقوله مزادة في قول
 المصنف فان الزيادة هي الغضبية صوم لم يمسها قوله فصل صوم انما لا يتحمل هذا العطف عن كلف فان فصل الصيام
 ليس بزيادة قوله لا يخالف بل سبب الزيادة والغضبية بوقوع معارضا لها قوله ان هذا الوقت لشدة الحر لا يتحمل الحر
 على هذا انه اذا نذر بعد على ان الصوم شعبان ثم نذر بعد على ان يكلف شعبان لا يسيط الصوم المخصوص
 ولم يتبادر ما عليه من الصوم شعبان نذره وليس كذلك لانه يقول الامم كذلك فان الصوم المخصوص به لم يمس
 بل وجب صوم شعبان في هذه الصورة ولا يمكن ان يقال بوجوب صوم رمضان بسبب اول ان لا يوجب العبد فيها
 ارجح العبد على ان قوله من جهة العبد انا قيد به لان الشارع لم يسنه ما وجب واجاب بالحبس قوله لا يتحقق العجز
 عن الكفاية لا احتمال الموت قبل رمضان آخر قوله ذلك بان الغضبية التي هي بغيره وفيه بين ان المراد وجب
 الغضبية من رعايته هو ان يحجز فيه الا فزاد لم يراه ما ثبت لسبب الوقت بل محذور في الصوم كالمقارن قايمة على الظواهر
 قوله لما احتمل السقوط بمضو رمضان بان لم يحجب قضاءه فان نقصان اولي بان سقط ولم يبق الا اذا كان في
 المحضين من غير تحقق والاحتقار انما ساءل بخصته بالنظر الى ما هو الاصل في الاحتقار والافق هو عزيمة اصل بالنظر الى النذر
 المضاف قوله هو ان يعجز عن الصوم ثم يقع عليه ذلك كما قال في زمن المقترن وجود الصوم مطلقا على الظواهر
 قوله وفيه انه لا يتحمل التحويل في مشاركة التعمية لجواب قوله ان النذر بالاحتقار يجوز لغيره ان اراد من النذر المضاف
 فلا يتم انه موجب للصوم ثم كيف ولو كان مع جمعا لما امكن السقاط موجب لادراك الغضبية اذ لا يخفى لا سقاط وجوب
 بعدا ان التقيد بسبب لادراك الغضبية وعارض شرف الوقت وان اراد العسر المطلق فهو غير موجود فلا يلزم من الحكم
 لوجوده بسبب وجوب ان المراد الاول المحض انه في نفسه ثم حكمه فنظر عن الاضافة وجوب له لان الاضافة وقت
 شريف منه عن ايجابه فبعد انقضاء الوقت الشريف والعجز عن اداها كما ثبت به صارا لافادة كان لم يكن فصار
 المضاف والمطلق مثبت حكم المطلق قوله على انه انما هي شهر رمضان علمه بعض اذا قصد به معين وقصد لغيره
 من علم الغرض فيكون معرفة بصوم صفة بالمعروفة ورمضان على تقدير كون شهر رمضان على غير صفة للعلية
 والالف والنون تباد على ما في الالف وغيره من ان الالف التي اجري الاعراب على حرفها الاول ومعمل
 موحدة واحدة قد وردت في النسخ منها على مثلها يلزم اضافة المعرفة الى الكلمة وان لم يقع

مؤكدته الشبهة الواجب حتى قال سراج الدين الهندي في شرح المختصر انها وجبت في المكتوبة فثبتت القصود في ايراد لغزاته
قال عليه السلام الصلوة بالجماعة افضل صلوة لمنه وبسبب وعشرين درجة لعدم وجوبها الحقيقية لا مثبتة في القضاة فذلك
لا ينافي من الشايع في ان ثبت لها شبهة الوجوب في الاداء دون القضاء الذي مني عن التصغير في المثال بل
كان ينبغي ان يكره فيه كما كره القضاء في المساجد لا لاعتقاده لكن لكونه مبنيا على الغاية لم يكره كما يجب في الجوارح لغيره
وقد يقال ان الاداء بها كامل السقوط وجب ان ينفرد به من صفة كمال وجوب السجدة وتركه قوله مثل المكتوبات
صفة قصور راي فيما ذكره كالتوفيل والوتر غير رمضان قوله الى ذلك اي كون القادر والشبيه بالقضاء لبعض
الصلوة قوله نعم التميل للقادر لانه لا يتحقق تلك الشبهة بالقضاء واليه تحيل ان يكون عبادة تامة وهي اذا سجدت
كما اذا كبروا الامام ثم جاء بعده فزعم ان كبرية الافتتاح شبهة لا تكن باو بعض منها كما اذا صلى بمعية بعضهما الاول
الحديث قوله فبني على ان لا يرد القارة وسبب السجود كبرية مقتضية باعتبار التحريم لانه اذ كبرها هم الامام وهو
واحد وهذا لا يصح اقتداء الغير به فالمنفرد في الكل منفرد اوله وتحريره بالمسوح في البعض اذ لا تحريم قوله قوله
كفعل اللاحق الحاصل المشكك في الغيرة لان رد قبل فراغ الامام ولو بعده وعلى التقديرين هو موجب استئناف
والطائفة المتأخرة والمشارك اوله على الاول مطلقا لو فرض فيه لكونه اذ اطلقا اذ الشبهة في نفسه لا يثبت باعتبار فراغ
الامام وعلى الثاني على الاول الشك كذلك كما في صورة التكلم على الثاني لا يورث لوروده على القضاء بهما في اللاحق
واما في المسبوق فهو موثر على وجهه كان وامي حال قوله ناهي حيث لا ينقص الوضوء والا فهو دخل في سبقة الحديث
قوله بعد الفراغ اي عن الصلوة وهذا التعديل لتصوير المسئلة لانه معتبر في اللاحق اذ لو اقتبسه بعد فراغه عن شيء من الصلوة
فهو ايضا للاحق قوله فهو يقضي بالنعقد له احرام الامام ثم انفي احرام الامام فلا نعقد لان تاليه لما موم وشاير
منه فهو يقضي له انكره ومتاخره ان نعقد له احرامه ثم حيث ليس مشاكسا حقيقة وجب انشاؤه كالمشارك في المشاكسة
كما ان نعقد له احرام نفسه الفعلة احرام الامام ايضا فانه نعم انه انما يقضي بالنعقد له احرامه لا احرام الامام قوله
والمنع في الجملة وليس معناه ان يكون حدوثه في ذلك مثلا والفرقة في زمان واحد متعارين قوله يشير الى قول القائل
انفقوا على جواز الاجماع عن الغير شرط العجز الذي هو في نفسه حتى جاز عن الحب وعين المريض مدت عمره فان قيل العجز
والوقر سببا ليعصيه تطوعا واختلوا في انه عن المباشر الامام قوله ليقم ان المباشر يكون
عنه ولا يسقط فرضه لانه لو كان الامام الوضوء لا يباي الا بغيره ومطلق الآية كذا في الكشف قوله والا ان في الجملة

الخبر يدعيان انه اذا وقع من المباشرة والامر ثواب الاتفاق فقط كيف يكون مستقلا للوجوب بل انه وان كانت
 عبادة بدعية لكن فيها شائبة المألوية من جهة الشرط ليعلم من الامر والنجدة عن نفس الحجج التي هي المصدر عنه
 مقام مجموع الشرط والشرط اذ في عليه بقدره عليه وهو الشرط دون الشرط **قوله** المعبر عن الامر
 بان يكون الغاية في الفعل **قوله** على الجواز الاحادي حيث قال علم السائل في جميع عن ربيك الغاية على علم
 رجل ان ابى مات ولم يحج فنجزي ان اجمع عنه فقال نعم وحديث المختصية هذا الباب شهور **قوله** والمثالة
 مستقول فكشف ان المثلثة على المذهب الثاني بين مثل الامر فعل المأمور به وهي معقولة ظاهر الظاهر من ان
 يقال ان فعل الغير لا يحصل به مقتضى له كمال فعل نفسه فلا يكون المثلثة بينها معقولة **قوله** لا يعقل لغيره علم
 قيامه بنفسه **قوله** لما فيمن البطل الاصل لان المخرجي الاصل الثاني او الاول ينبغي احد سادس **قوله** الثاني
 ليلزم القياس ثم انما هو شرط وهو كون انفس متقول للمعنى ولما اوتى ان ليرد ان الصلوة اذا كانت مثل يوم
 او ايام من كونها مواد الدين تالية الايمان ينبغي ان يثبت فيها بالدلالة وان كان غير معقولة للمعنى كما ثبت في الاكل
 والشرب بدلالة انفس الوارد في الجاه والكان غير متقول للمعنى حتى لم يكن القياس فيه مدخل قال ولا دالة بينية بانه
 لا بد في الدلالة من كون المعنى المؤخر في الحكم معلوما كما كان متوقفا لا لا في الثاني او غير متقول كالتجربة على الصلوة في الجاه
 الكفاية المكسبة المقدرة ومنها غير معلوم كما انه غير متقول وانما حلت علو ذلك ثم ان قوله بان المعنى في الصلوة دليل
 للتعيين اذ لا بد القياس انفس من كون المعنى معلوم بالتأثير بالنفس او الاجزاء لان المصدر لم يتصرف في كل المثلثة
 اصلا فليس قوله حقا لا بالانفسية في القياس وزاد اشارة مع لادلالة له في الاستحالة المذكورة على طبق استفاد
 من التحقيق **قوله** مشکوك فاما كان مشکوكا مع انه علق بغير قولته وعلو الذين يطبقون فذرية لان التعليق وان
 كان ظاهره انو تعليل لكن عدم صلاحية الخبر لا يجاب بوزن اشك فانه لا يصح على لا يجاب شي اصلا لا
 على الجواب بل انما يصح بالاستقانة هذا الاشعار بان سقوط الصلوة لعدم الاطاعة فاجب للبعدية خلفا عنه **قوله**
 على تقديره لتعليل بالاعتبار منه وهو كغير الشئ الغافي ومن كماله **قوله** الا ان على تقدير الخطة ان يقال انه
 على تقدير علم تأثيره فيه يكون الفدية واجبة فيها بدلالة انفس او القياس على تقديره لتعليل بالخبر الغير صحيح كونه
 غير متقول للمعنى اذ لا يعقل منه تأثيره بين الفدية والصلوة المصدر فلهذا لا يمتنع فلان سببها تنقيص المال وهو من جهة الغير
 من الصلوة انفس نعمه ما قدره فكشف من انه يتجمل بان يكون واجبا به في الصلوة على ما هو متقول من كون
 لا تقب عليه لصلوة تغيره كيون القياس صحيحا على هذا احتمال هذا فان قلت فثبت الاحكام بالنفس كيون ما بعد

ففي التقسيم الرابع او القياس وقد قسم القياس والدلالة وعلوهم تحقق ماسواهم من العبارة والاشارة والاعتناء
 ظاهر في اني وجبت وجوب العبدية في الصلوة قلت قد استصعب جد او غاية بالاخر لانه ثابت بدلالة النص المتعينة
 على الاحتمال لا على ما ذكرت فكيفما احتمل الثاني فليعلم به غير لازم فيما هو المنفعية به الدلالة اعتبارا وتوحيها لا انهما يعلم بالثابت
 ولعل عند غيري احسن من هذا قوله بانه اشارة الى اتفاقنا فيما اوجبه لميت وختلافنا فيما لم يوجب من الوارد قوله لانها عباد
 بالية الزمها صلا ان وجوب التصديق ليس بطريق الخلفية عن الاضحية بل حكم ثبت ابتداء في علمه على السبق وان كان
 ليس بشئ من جملة الاستدلال وغاية ما يمكن ان يقال فيه ان قوله في العبدية والعبدان جعلنا في حكم من شئ يرد على الجواب الاشارة
 انها عباد فائتية على انها عباد وقد شرط لها الغنى فيكون شرط الا في العبادات البالية التي هي في هذا الحال ما لم يرد بسبيله
 وفيها هو معنى العبادات البالية كونه عبادا بالية يوجب التصديق لكن علم بانه ان النص لا يرد في الوقت بل علم بالتعليل المحض
 في الوقت للمعلوم بالاشارة ولعبه علمنا به احتياطا قوله والاصل في الحال ان كان في كل من شئ يرد على الجواب الاشارة
 قوله ضيافة الدلائل فانهم اضافوا في هذا الايام الى الاكل قبل الصلوة ذكر الصلوة فيها كراهية اكل غيرها
 المصنف الا ان من عن الضيافة قوله اعلمنا بالقياس على سائر العبادات البالية اشارة الى ان الظاهر من عبارة الشرح
 ان قيد قياسا معتبه وقدر السؤال الثاني ان الظاهر في قوله المصنف عليه اعتبار في المعطوف اليه نعم عبارة التوضيح
 ظاهر في ان السؤال الثاني نقص مجرد على قوله التعليل لمثل قرينة لا يقضي الا بغير حيث لم يترخص في تقريره بالقياس
 كما افترض في تقريره الاول لكن بيان عدم حقولته المماثلة لغيره فان القياس فليعلم على الحقيقة للشرح من ظاهر المتن
 وهو ما في من حرف المتن عن الظاهر الى ظاهر الشرح قوله في الوقت في قوله في الوقت في المتن في الوقت في المتن
 بل لم يعمل قوله في معرض النص عليه تقرير اشارة من كل في الشرح جعله متعلقا بالتصديق بالحقين في قوله هو ان
 الاصل في العبادات البالية كونه على علمه في قوله في المتن في قوله في المتن في قوله في المتن في قوله في المتن
 الظاهر ان قوله في الوقت في الوقت في المتن في قوله في المتن في قوله في المتن في قوله في المتن في قوله في المتن
 من ظاهر التفسير وهذا الظاهر قوله كون الاصل في سائر العبادات البالية كونه اشارة على
 اصالة التصديق والنقل عنه اليها للتطبيق قوله سبب القياس حقيقة من جهة ما في المتن في قوله في المتن في قوله في المتن
 مدرك الركعة وانما لم يترصد اشارة من هذا الجمل ايضا انما هو لبقاء الانتصاب كجواز التكبير في كل منها انما هو لبقاء
 بالقيام لبقاء الانتصاب قوله المصنف على هذا الوجه لان الواجب عبارة عن التسمية فلا معنى للانتصاب في التسمية
 منه الانتصاب في انما هي قسام لا في الحقوق لا في الحقوق في القياس ان يكون قساما بها بخلاف على قوله في المتن

والا في سائر العبادات

الاستدلال ان كان بوجه الوصف المردى غير فيلزم استبدال قوله لما ذكرنا من قوله وتلكا عليم امتناعا للجزء المستلزم
 فان قيل القضاة والحق في غير هذا العسوال والجواب وجه لابق عبارتها وتخص في هذا المقام العلق بين الدين
 والقرض فان تسليم الاول اذ هو الثاني قضاؤه هو حاصل ولو سقط الموقوف بخلاف القرض قوله وان كان
 مثلا لعين بحسب الحقيقة لا يخرج عليك ان المردى هو الدين المعين بعين الجب فيه الوصف العين ليس مثلا
 للوصف بحسب الحقيقة الا ان يقال ان المراد منه انه ليس له اذ اذا لافقه وهو يكون من حقيقة بانها لو
 لا باعتبارها بحسب الحقيقة بل باعتبارها الشرعية قوله في الحجة الوصف مغاير لعين المردى من كل وجه لا في الحجة الا ان
 يقال انه يكفي في الشيء العينية التمايز في الحجة فالتعني قوله لم يحمله الشرع انما يخالف في المبدأ من ان المردى هو
 عين المقبوض حكما كالعارية ولهذا ينبغي بلفظ الاعارة كيف ولو لم يحمل عليه كان سببا لتخصس الشيء بحسب
 قيل اخذ المعلقين انما هو ضرورة الاختراع عن الربوا فلا يخرج من كونه اذ هو الكسف جملة قضاها شيئا بالاداء
 لكونه في حكم المقبوض شرعا وبوجه عليه انه ينبغي ان يكون كالدين فتأمل قوله رد المقبوض ممكن قبل ان يصرفه قوله
 واليه انما رد ولو سلم قضاؤه الدين بطريق تسليم المثل شرعا كما يدل عليه قوله فمما صامنا مثل لم يكن بيننا وبين
 الغرض فرق وقد فرق ولا يسجد ان يقال ان خصم المال انه ليس بقضاؤه ولا اذ وليس فيه تسليم العين لا
 المثل بل هو التماثل فمما صامنا مقبوضا بانها تساقط بالماضاه مثلا مثل فانه ليعمل فلا مثبت في ذمة
 رب الدين مثل ما ثبت في ذمة فقيسا قطان وليس منها تسليم العين ولا مثل قوله في لفظ تلك الزلف والنشر
 فان التماثل انما يتصور في الشغل بالجنابة دون الدين ولا تسليم انما يستعمل في العقد لا الغصب المستعمل فيه الرد قوله
 انارة الى ان الخلاف في استعمال الجنابة في التخصيص الكلام ان البصيرة المذكورة في المتن ثمانية في الاربع الاول منها
 اعني رد المقبوض بثمنه لا بالجنابة او دين وتسليم المثل بثمنه لا بجنابه ما يقتضى القبض عند الاثنية والثالثة الا في صورة تسليم
 المثل بثمنه لا بالجنابة حيث قال ان التسليم بها في المثل السابقة اعني رد المقبوض بثمنه لا بالجنابة او لغيره لا بالجنابة
 التسليم تام لا بالجنابة حيث قال ان التسليم بها في المثل السابقة اعني رد المقبوض بثمنه لا بالجنابة او لغيره لا بالجنابة
 في بيان الاختلاف بين الاربعة الاول وهو صورة تسليم المثل بثمنه لا بالجنابة وذكره وجه اخر في قوله مبرر له المرض فانه
 يدل على ان المرض مطلقا التسليم تام بالاتفاق لان المقس عليه لا بد ان يكون متفقا عليه في خصص الخلاف المذكور
 بالجنابة المقبوضه فنعلم منه ان الجارية المبيدة متفق عليه لكن كون الاتفاق في صورة البصيرة على تأمينة التسليم وكذا
 على مقتضى القبض في المثل الاول لا يخرج من خارج ومضى الخلاف الاول ان المشتغل بالجنابة اعني كونه المردى

لم يكن من غير ما بالافاق استحقاق اول افعال الله ليس باستحقاق لا يستحق بالمال لئلا يزور وعليها البيوع وكونه سماح الله تعالى
 يستحق بكونه سماحاً بالمال لئلا يستحق العقوبة بها كما بهما تكليف بالمال لئلا يستحق العقاب ولذا لو اشترى عبداً في بعض
 بابا وبصير البيوع ويكلم المشتري في المستحق بالعقوبة بنفسه بالبيوع المادية بمجرد حمل الدم لا يفوت المال لئلا يفتت باستحقاقه
 فيقصر الفوت على زمان وجود الاستحقاق فلا يتحقق القيد كما لو سلمه زانياً بالجلد بخلاف ما لو استحقه مالك لم يفتت هو
 سلمه مدوناً فان لم يتحقق فيها المادية بخلاف الرد في الغصب لان الرد اعادة يده كما كانت مستقراً الزمان بالرد فلو
 على سقوط حكم المادية للطاري عند الغصب فاذ لم يسقط عدم الرد وقال ابو حنيفة لم يردت يداً يفتت بسبب اذلتها
 مستحقته في يده لئلا يدعى ان لم يتحقق اليدين خرج بالنسبة والبيوع وان كان يرد على المالك يمكن استحقاق النفس بسبب القتل
 متعلق المادية كان بمنزلة علة العلة فمنه الوجه بان المستحق هو المادية بخلاف الزنا فان المستحق فيه ضرب بوجوه مستحقا
 ذلك لانها في المادية وهو قد لها في الاربعة الباقية ان الهالك لم يكن بالسبب الذي حدث عند الغصب هو الباطل اما
 في المرض فلا تارة انما يصير مملوكاً للضعف الطبيعية عن قوة انا في صورتي لعل فلان الاصل والغالب في العمل المسلمة
 والهالك انما هو المالك الذي حدث عنده وليس مضاعفاً الى الاتفاق الذي حصل في يد الغاصب وجوبه بالفرق بين
 المقتصر على الجارية الطبيعية ان الوجوب في المقتضية اهله اليك كانت ولم يوجد ذلك عنده باجتماع اختلاف الزمان
 الوجوب فيها ليس بواجباً سألما وقد استحق في سبب الذي حدث عند المادية لم يكن وجباً للهالك كذا كتب الله تعالى
 سره في حواشي الكتاب قوله ان ملك المقتضى الخ قال ابو حنيفة ولو لم يفسد له ادى خمسة زكوة في الزكوة
 مكان خمسة جبال لا يصير شيئاً بمقابل المحجوة وعند محمد يصير في الفرق للمحمد بين خمسة الزكوة وهذا ان سقوط نصف
 وعدم تضمينه غايه علمه ان مثل لم ينفردوا فلهن بشي يلزم الربوا او الوصف لا يتقوم هذا الم لم يوجد في مسك الزكوة لان
 الربوا لا يجري بين المولى وعبدته والفرق لا يوجب له ان التضمن في مسك الزكوة غير ممكن لان التغير بعد قبض الكفاية
 من العدد وليس لاحد حق الرد عليه بغيره وبدون وجه والمثل يستعذر اعتبار المحجوة بينهما رب الدين كما بين المطالب
 اصله ووصفها كذا في الكشف قوله وهذا اذا باصلا اي اداء الزكوة اداء باصلا لانه من جنس حقه قوله
 اذ لمثل الخ يعني انه لا يلزم المطالب اصل الاداء لاجل الوصف على تقدير عدم المطالب حقه في المحجوة لانه سمي
 حقه في المحجوة التي لا مثل لها ولا تضمينه منفردا فلا يمكن تداركها الا بقبول الاصل والمطالب اصل الاداء
 والمطالب الاصل للموصف نقص الاصول وقلب المعقول واليقين ان الاصل ضمان علم القابض حقه له
 وهو مضمون اذ الانسان لا يصير لنفسه شيئاً قوله لان يؤول المقتضى عندئذ كان قائماً ومثله اذ كان

عن أبي يوسف فإنه إذا علم بغير قبض ليس له ذلك بالاتفاق حيث رضى بطلان حقه قوله ويصرف على كونه
 شبهة لقضاء الزم وحده تخصيصه بغيره عند حقه قبل التسليم ذلك تصرف شبهة لقضاء وعدم عود حق المرأة على كونه مثل
 المسمى لا عينه حتى في الكشف فروع الشك على كون العبد غير المسمى حكما قوله وعائشة من بنى الخريد دفعه ما يلحق ان
 الصدقة محرمة على مولى بنى بنى ما شتم البغي بان بريرة مولاة عائشة وهي من بنى تميم لا يني ما شتم البغي انها كانت صدقة
 تطوعا على بارودي وهي لا تحرم الا عليه عمره قوله ناسية لا يخفى حيث جعل متعلقا بالبريرة ذات الشيء من حيث الملك
 والمراد المحرم كما صرح به آخره وقد عرفت بحث الموصوفه قوله اقصد ان الفجر الاسلام قال الامام بعد ما ذكر الاداء
 الذي هو في معنى القضاء ومثله ما بهما والاب فرغ على كونه عين حقا انه لا يملك ان ينهب اياه اذا ملكه على كونه غيره
 لتقبل البير عدم التعلق قبل التسليم ولذا تصرفا الزوج فيه وعدم عود حقه فيه بعد القضاء بالقيمة وبه المحجة في كلام
 الجامة مذكورة وتصيل بهذه المحجة ان من غصب طعنا فاطمة المالك لم يرد الاصال مسألة غصب الطعنا لم يملكه
 بمحكمة كالحاجة الجامة طاهرت قلنا انه اذا ائتمنته كونه عين بالبريد الذي لا تصرف على كونه عين حقه ما منعها اياها
 كما اعتبر العبد غير جنبا لتبدل الميرور في عليه التفرقات لهذا من قبل الجامة كذا في الشافعي ثم هو لم يحل الاطاع اداء
 لكون المالك اكلا على نية الغاصب بطن انه مال الغير وليس عين حقه وهذا الاصل طاهر لاستترة بدو النظر من كلامه
 انه ليس عينه ناس الا اذا اقام حشره قال قلنا نحن هذا اذا ائتمنته لان عين ماله وصل الميرور لو كان قاصرا لم يملك
 وكيف لا يتم وهو في الاصل كامل انتهى في ذلك فنفذ اجاب لما ذكر الشافعي من ان الغاصب ذل ايدى مطلقا بغير
 التصرفات واعاد ايدى اقامه هو قاصرا بغيره عن الكامل بان لو كان قاصرا لم يملك ثم بالهدال هم انما لا سلم انه
 قاصر بل هو كامل لانه يصلح الحق الى المالك اصله وقد عرفت في هذا في عبارة الامام ثم كونه موقفا للمصدم جعله من
 الاداء اقامه صرفا بغيره من وجه الثاني من الامثلة السابقة قوله خلافة وهو ان لم يبرأ امانة ليس باذرا لانه مأمور
 والفرغ غير مأمور لانه اداء قاصرا لا يتبرق ولا يبرأ منه بغيره بل يصير ملك الغاصب قوله لعدم المانع المحسني بخلاف مال
 نفسه فانه يتبرع عن القاذرة ائتمنا والبا على نفسه فمالي نفسه ان لم يكن ماله شرعا على الخلاف فلفظنا مانع
 حتى قوله كذا في تلك الشافعي فوجدنا المقام كذا في قوله اودق قاصرا مذكرا من انه انزال به اطمعته
 وما ثبت الايدى اقامه قوله الا ان الاول الكامل قد ذكرنا انه لا يملك للقضاء بالبريرة ناسية الجواز لغيره الا ايجاد
 قوله ولتفصيل الاحكام في كتاب الفقه جميعه صورا مستهشرة لانها اما ان يكون مأمورا او خطائيا او اعدا معا عدا
 والاخر خطأ وكل من لا يبرأ امانة على واحد اثنان من الشافعية اما ان يكون الشافعي قبل البر او بعده فبما تحلل البر

أو يختلف الفعلان عند اخطائتيان لانهما الاول بالبرهكون الثاني انش رخصته او يختلف حكم الفعلين فلا يكون
اعتبار اتحادهما واذ لم يتكلم في اتحادهما اذ كانا خطاين بحججهما الاجامه مطلقا لا مكانه والجمهور في الجوازات حيث لم
ينها اذ كانا غير من شخصين فليعلم خبايان اتفاقا لان الموجب القود هو مقتيد المساده في الفعل ان يكون القتل
بالعقل والعقله بالعقله حصول المساده متعذر في الجمع بخلاف اذ كانا خطاين في الشخصين فان الموجب الذي يفي
بيل النفس من مقتيد المساده وكذا اذ كانا شخصين عند شخصه لذلك لما عندهما فالحال ان الفعلين عند شخص
البره بحججهما في العقل انما لا الاول بخلاف ما اذا كانا من شخصين لان فعل الاول لم يتوقف على السريه السريه قتلان
الى شخص اخر فلا يكون جعل الثاني انما لا الاول فانه لم يلبسها من الفوق فها اذ كانا خطاين من شخصين في العقل
فهما بعد حيث جعل الاول واحده والثاني خبايان ولا يفرق بان موجب العبد مقتيد المساده في العقل بخلاف
الخطا كما سبق اذ على غير البره ان يكون قولها في اذ كانا غير من واحد بل كما يحضر ثم لا يفرق انه لو موجب مقتيد
الخطا كان الموجب في حق دية اليك كبر او غير مشروط بخلاف القتل وقضا صافها في كتمان ان فلان قتل
او كمر من قتلين في حق دية اليك كبر او غير مشروط بخلاف القتل وقضا صافها في كتمان ان فلان قتل
يخرج بدون شرط في حق دية اليك كبر او غير مشروط بخلاف القتل وقضا صافها في كتمان ان فلان قتل
السنة علم انه ليس بسريه القتل حيث افق مراده في الفصول كلها **قوله** يحكم النفس هل اذ يتبين في الفعل وال
على المساده والماله في القصاص ولا يتحقق ذلك لانهما من عدم السريه **قوله** فاذا انقضت اى اذا انقضت
منه الى القتل منه انما عبره بالانفصال لانه بعد ما اعتبر العقل انما لا يصير القتل كانه انقضت اليه **قوله** سقط حكم القتل
لان قبل متين عدم السريه الحكم لانه فاذا انقضت اليه العقل قبل قبيلته سبق حكمه مستقبل المختص به وسقط **قوله** لان القتل
دليل القود فها وادخل الخ **قوله** قد يلزم ان الثاني وليس فاما يمينه عن كونه انما من عقل البره لوتد
الحال في عدمه تجالس الخبايان من الجمهور بين الجوازات جعل ما سوى الاول شملا له موجب **قوله** لان العقل في الاعظم
لغيره بمتناقضه في اعتبار كل ضربه بنفسها بعض المجرم وكون حكمه حكم السريه بل لا يكونه تمامها كانه صدر من
قلم عاري **قوله** حسانه حقيقه لا شرعا لانه قد علم انه سقط بعظم العقل لان القتل انما هو اذن حسانه حقيقه
البينه بعظم ضربه وقلم اخر من حقيقه اذ في الودج الثالث بالقلم لغيره ان يكون حكمه حكم السريه انما يتعصب
وساها كونه منها للسريه فاذ في الودج الثالث في الكشف والفعل الثاني انما هو توقف عليه حكم القتل فحينئذ
هو قيل ان حكمه حكم السريه بغيره عباره عنهم ظاهره في الاول من العقل الثاني فقط والشملا بها **قوله** قد يجوز

لان كونهما من شخصين في العقل لا يفرق بينهما في العقل

اى لم يحيا له تحقيقا من حيث فوات المحل كما يصح تمامي ذكر تم وقول المصنف ان قال المصنف وما اكل به قائل كونه
 صاعدا من حيث ان جعل الزكاة قاطعة للسرقة في الشرع **قوله** والخلاف في انه لما اتفق بالامثل في التبرع بقيمة يوم
 التسبب لان القيمة تختلف فوجب ما يجب اصله والموجب لا يتخلف عن الموجب فوجب قيمة يوم التبرع فيه وجب اصل
 وهو احضار قيمته بالمتقوم الخ لئلا يتغير بالمتقوم ان كان المذهب ان المنفعة لا يصح من العين مطلقا كما وقص
 في عبارة مؤخر الا سلام تخصيصا على رقم الخلاف فيه مبتدأ ومن الشافعي ثم حيث ذهب اليها مضمونة بالمتقوم لو طينة
 لا قامة الدليل المذكور فانه انما يدل على سلب التمتع عن المنفعة فيما تترتب عليه هو انما يكون مثلا المتقوم لانها لا يكون
 مثلا للمال مطلقا فان غير المتقوم يكون مثلا لغير المتقوم كما في سلب التمتع عن المنفعة المذكور لا جلا فاقامة
 اقامة الدليل ولو اراد ينفي التخصيص بالمبال مطلقا لا بد من اقامة الدليل على انها ليست بمال التبرع عليه بان يكون
 مثلا للمال وانما كان الدليل المذكور قائما على سلب المتقوم ثم قلعة النظر عن المالية لان كبره لكل العيس بمجر ليس
 بمتقوم سواء كان من شأنه الاحرار والادخار كالصبي والمجنون والمال او لا فهو ينفذ في المتقوم مطلقا سواء كانت
 مالا او لا وقوله اقتصرنا في التعليل لقوله لا قامة الدليل في الاقامة المتقدمة من المتقوم الخ انما اقام الدليل على سلب
 المتقوم مدعى يمكن نفى المالية عن المنفعة ايضا بان يقال المنفعة غير قابلة للاحرار لعدم قابليتها وليس قابلا للاحرار
 ليس بالمقتصر على المقصود وهو انتفاء الملكية بين المنفعة والمال المتقوم بنحو كونه لا كالمسلم فمتقوم تسليم تسليم
 نفى الملكية بالذات وما سوى المتقوم كالمالية انما لا يستلزم نفى المالية لا سلبا من سلب المتقوم فاقصر على المقصود وهو
 ان المالية تنفك انتفاء عنه وهو المتقوم كذا انما لا يستلزم انتفاءه ويبقى في يوم التبرع **قوله** والمتقوم تسليم المالية
 الخ يعني ان كل متقوم مال وليس كل مال متقوما عند ايجاده كغير المسلم واما عند الشافعي ثم كل متقوم مملوك سواء كان
 مالا او لا وليس كل متقوم مملوك فانه مملوك عند من ليس بمتقوم ولذا لا يصح بالاتفاق فان قلت هذا مناف لما
 سيجي من قوله ايضا فخصم ان يقول بل المتقوم الملكية لان معناه ان الملكية مملوكة للمتقوم ميل على ان المنفعة متقوم
 وليس معناه ان الملكية لازمة للتمتع فان تحقق لازم لا يستلزم تحقق المنفعة مملوكة ما ذكره وايضا من غير كبر في الاستدلال
 اعني قوله كالمالين بمتقوم بعد منته ديل الصوري الخ قوله لانها غير واقعية بقوله وعلى عكس الاعراض والاصح ان
 الخصم ليس لان الاحراز شرط للمتقوم لستلزم انتفاؤه وانتفاء المتقوم بل بقول شرط الملكية وليس متصوفا بمتقوم
 بالملكية حتى لا يدين جعلها حرة او مملوكة باحرارها انما يدين بالملكية لانها لو كانت بالملكية لوجب ان يكون
 خمر الذي مضمونها بالاتفاق عنده لانه مملوك فيكون متقوما وليس كذلك لانه انما يدين ولو كان معناه ان الملكية

مدار التقوم واما قبل من ان يطعن من مذهبه اليه ان مدار التقوم للمالية حيث مرجوح ان بيان ان التقوم اموال
 متقومه كالاحيان فتبينه لانها خلقت لمصلحة الادبي كالمال حكم التقومها شرعا حتى صلت مبرها صحت في الغنوة
 والعقادة بالاجزاء وعرفا فقيام الاموال بالسوق بالمناظر فليس ينبغي لان اللازم ما هو حرجه المالية من الانقضاء به وهو
 مستقر بان التقوم اربابها للمالية من جهة صلاحيتها الادوار الذي نفى استلزام التقوم لها ثم ان في كلامه هذا التحليل
 اشارت الى ان المالية مدار التقوم عند المحقق حيث قال فيهم انه طاهر لفساد فان غير المسئلة بل عند وليس يقوم
 ونشأ ذلك انهم من قوا باعتبار الملكية انها علة التقوم عند فممكن المالية علة عند المحقق بل على خلافه
 ونقل عن قوله التقوم تسليم المالية عند المحقق بل على خلافه فممكن المالية علة عند المحقق بل على خلافه
قوله ما من شأنه ان المال يميل اليه القلب ويخرج لوقت الحاجة ولذا ايسر الامور الحسنية كالسرقين والتركاب
 وان كانت في غير محلها بل في كل ما يميل اليه القلب يميل اليه القلب ويخرج لوقت الحاجة ولذا ايسر الامور الحسنية كالسرقين والتركاب
قوله تضمن الغصب الحواشي ان ما في ان مسلة الغصب متفرع على عدم توافقه لئلا كاتلاف فان شرط ايجاب
 الضمان مطلقا المأخذ ولا فروع له بل على عدم ضمان التناظر مطلقا فما وقع في شذوذه اصول الا ان قيد
 بالاطراف في عبارة لا يخرج عن الغصب فانه غير متفرع على هذا الاصل بل على الاختلاف في زوايد الغصب فانها ليست
 مضمونة عندنا بخلافها في يد المالك فليس فيها ازالة محقة وكذا المنفعة في يد المالك فليس فيها ازالة محقة
 شيئا فشيئا وعند مضمونة لان الغصب عنه هو اثبات اليد المطلقة قطعي كما عرفت عن العين ثبت على
 المنفعة والزوايد ليس على مضمون فان عباده على هذا الاثنائي بناء على ذلك تبين صحة كذا وكذا وقيد بالاطراف في اصول
 الامام لاختصاصه بغيره بخلاف الغصب **قوله** ان المنفعة ونحوها صلبة انها ليست كدخلة والا يكون مدخلا
 يكون متقوما وان كان المدخلة لا يكون متقوما فلا يكون مثلاً المتقوم هذا اذا دواخاره بحسب ان يستهي به فهو ما
 لا غاصب له الغصب منه فلا يجب الضمان عليه كزوايد الغصب واليه هذا الاحراز فلا دواخاره ضمنه لا قصد
 كالحديث الثابت في ارض مملوكة لا يكون ضمنه بالاطراف وان كان محزرا لاحراز الا من **قوله** فيوقف
 على ابتداء وان قل وزوايد ضمن مثل الجود والبطيخ وغيره بالاطراف فان تلف بالدرهم لعدم التقاد
 بينهما في اصل التبادله فمقداره لا يمتنع الضمان **قوله** فلا يكون مثلاً المدخلة لا يكون متقوما لا يمتنع
 التقاد لمس الحاجة فهو سد باب التدوان والجواب ان العدو ان سبني عنه نادى ساس الحجة
 بعينه فهو مشهور كمن سبوه ثم سبوا قد ادهمنا الزبير بالشرع بالتعريض للمجلس في الميسر عندنا ثم يولد

ما من قول منه ظاهر لظهور لطلان ما استدلل به عليه من لزوم قيام العرض وهو محال **قوله** ولا ينبغي له ان يرد
 اكثر النسبة بالقاء في بعضها فيكون وجه المنة **قوله** واليه الخصم انحصار اذ ليس له المنه السابق اذ هو قابل
 لتغيره فالتباين **قوله** متفق الى تناقضه بل من ادعى قوله فو نفسه ما هو معتبر في كلامه كما يدل عليه سابقه اذ لا ينبغي له ان يرد
 ويشق في يوم القدر او انما القدر يكون المنشأ والمورد مذكورين فان قوله تقومها بالوقد ثبت بالرعي منشأ والا
 وقوله منه لانه يترك قوله فتومها لانه ليس بشي **قوله** هي الا يصح اثبات الخ لا يثبت عليك ان قول المصنف فلا يصح
 عليه ليس تنه السابق اذ ليس شي من القياسين ذكورا فوسا قبل السؤال الاول انقضت والثاني معارضة باثبات
 تقومها فو نفسها مطلقا لكن الشان في هذا المقام قياسا مشهور ان اردو فو لها بطريق التفرع على كون المقدم هو
 يختلف القياس باعتبار الجواب عن احدهما **قوله** على خلاف القياس لصورة جواز العقد ما جاز نشره عا ثبات
 الا حادثة لصورة جواز فان قلت لا ضرورة في العقد الفاسد موانعها فتقوم فيه اليه فثبت اثبات التقوم فلو
 الرضا وخلاف الاتفاق ولعقد حيث لا تراعى فيها قد يجاب عنه بان التقوم لما ظهر في حق العقد فثبتك فيه
 والفاسد فان الفاسد لا يجعل اصلا بنفسه بل يوجب حكم من يصح كذا تفيد من كسفت فاصحها انما اذ قيد
 بالرضا فو قوله فو تقومها غنيت في العقد بالرضا بخلاف القياس إشارة الى دفع الامرام بالعقد الفاسد **قوله**
 لا في حل وليس له ان ينفذ من الكسف في الجواب عن الفاسد ولا يدل على ان الرضا يجعل غير المتقوم متقوما
 واما ثبت الجواب عما قاله الشافعي من ان وجوب المال هو الاصل فو اقل من شره ليجوز العقل في ثبات عليه
 بدليل حاشا الخطا بالانحراف نحو حالة الخطا على خلاف القياس ضرورة فيختص بما غنيت فيه لا على وجه التمسك به
 ليعتد مطلقا **قوله** صيا متساو لم يلزم ان يخفى معذور فلا يؤخذ بالقصد الذي هو نهاية التعمد بالمعذور
 ونفس المتبرل محترمة لا يسلط حرمتهما معذور الخطا فوجب صياقتها فاجب للشر المال لها بالبريق **قوله**
 فان الجحان الزعم ليعمل لصحة التسمية وجواب عما قال الشافعي من انه لا يصح التسمية في الصورة المذكورة فوجب
 المتش لان الحكم عقد معاوضة العبد المطلق لا ينبغي لتعذر معاوضة كالبعير وذلك لان التقصير الملائم لغيره
 لا يصح للمال ليعمل في الامري انه او سمي دارا لا يصح التسمية بان المهر انما يستحق عوضا عما ليس بالوالد الحيوان
 في الذمة مطلقا في معاوضة وليس بال **قوله** في الغرة في الخيلين اذ القصة اهم منها ليعتبر في العدة والعبد ولا منه
 وفي الحاشية قوله لا يصح عليه اذ الخيلين بوزن كانه غير من الجسم كالبقرة كذا في الصحاح **قوله** كانه

والوجه من المثل قوله ان مجرد القول لا يفي ان الوجه السابق غير مهم بدون قسم قوله وفيه الخ وهذا لكن لا يخفى عليك
ان قوله بضمير التعميم بدوئ السابق فيكون السابق هو الاحاطة بالكون وليس وجهها براسد ولا بعده تام بدون السابق
فالاولى ان يقال ان السابق وجه تام بنفسه او المراد بغير المعجز من ادلة الاصل وحوار القيمة ابتداء وهو دليل اشارة الى
دلائل اخرى في جميع صورة القضاء ٥

التصريح حاشية التلويح

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا من انزل كتابه ليحكم بيننا بكل شئ وهدى صلياً على كاشف محلاته الذي لا يخلق من شئ وعلوه واصحابه الذين
بدلوا بهجرتهم عن ملات دعوى وعلى من تلاهم في امير الدنيا مقتبلاً لبعيدته وبنى قول الفقير المسكين في
ان الحق العلوم بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد
لا يتبدل الا في حق اعداء الاسلام منهجه لسلوك هذه المسالك من اجله من اجله من اجله من اجله من اجله من اجله
لا يحرم من عمل سرورات محدثة كل من لم يتناول اغراض المصلحة من قسم الانظار كل سهم سيمان كفا في التوفيق
فانها كشف ساق الحيد في التحقيق والتفكير فارت ان اعتقدها تنهياً على الخلا في تفهيمات حادتها في تحقيق قوله
مؤدعين الانسان سالكاً لطريقه الانصاف طارده كشمع عن جانب الاعتناء فتمسك من لهم شأن وبقا فتمت
درك المعقول والمنقول ان يصير دما يبعيد جميع النظر والاعتناء يتجاذب من حوله النفس الجنازة والاعراف جدد
المقل عبادة وترك العباد سعادة والاداء للمسلم للشرارة والاول السبل المحصنة والامداد قوله من قضائنا الشرع
التي لينة ان هذا الحكم ما ثبت في الشرع وليس من وجبات اللغة كما بعينه بقوله اما من حيث اللغة قوله لان
الشرع حكمه في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا من انزل كتابه ليحكم بيننا بكل شئ وهدى صلياً على كاشف محلاته الذي لا يخلق من شئ وعلوه واصحابه الذين
بدلوا بهجرتهم عن ملات دعوى وعلى من تلاهم في امير الدنيا مقتبلاً لبعيدته وبنى قول الفقير المسكين في
ان الحق العلوم بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد والاعتقاد بالاعتقاد
لا يتبدل الا في حق اعداء الاسلام منهجه لسلوك هذه المسالك من اجله من اجله من اجله من اجله من اجله من اجله
لا يحرم من عمل سرورات محدثة كل من لم يتناول اغراض المصلحة من قسم الانظار كل سهم سيمان كفا في التوفيق
فانها كشف ساق الحيد في التحقيق والتفكير فارت ان اعتقدها تنهياً على الخلا في تفهيمات حادتها في تحقيق قوله
مؤدعين الانسان سالكاً لطريقه الانصاف طارده كشمع عن جانب الاعتناء فتمسك من لهم شأن وبقا فتمت
درك المعقول والمنقول ان يصير دما يبعيد جميع النظر والاعتناء يتجاذب من حوله النفس الجنازة والاعراف جدد
المقل عبادة وترك العباد سعادة والاداء للمسلم للشرارة والاول السبل المحصنة والامداد قوله من قضائنا الشرع
التي لينة ان هذا الحكم ما ثبت في الشرع وليس من وجبات اللغة كما بعينه بقوله اما من حيث اللغة قوله لان
الشرع حكمه في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع والشرع في الشرع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

٤٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

فيمكن كون ذاتية بالضرورة وانما لم يقل بمعنى انه ثبت فرفعه الامر دليل ميان له لقائديتين احدهما الاشارة الى معنى
القول بالذاتية وهو كون العقل وسيلة اليه بدون الامر فانه الذي حداهم الى ذلك القول ثمانية التنبية على انهم كما ان
بالذاتية يقولون بثبوت العقل على ان الاشارة اليه يكونها وذكر بعض الافاضل انه ليس المراد يكون الحسن عقليا عند
انه يدركه العقل ليس قبل الاشارة والامر لا يصح تقسيمه الى اثنتي عشرة قسم بل مقابل الشيء اعني ما كان فرفعه مطلقا
عن امر الشارح وبهذه دلائل تقوية العقل بما ثبتت نفسه علاقة ان العقل لا يدرك الامور الا بآلية في نفسه وهو
معنى ما ثبت بالعقل فرفعه مطلقا فظهر عن الامر والشيء على معنى قوله ثبت بالامر **قوله** قال فوالله ان قال
الفاضل الجليل العظم انه اشارة الى القول بالتفصيل كما هو مذهب اكثر الخفيفة فمكون قوله سواء ثبت بنفس الامر
او بالعقل قبله في الكل اشارة الى عدمه في الاشارة بالمتن لانه لا يوافق لما سأل في المتن المنقول من القول
من استحاذ مذهب اكثر الخفيفة المتن انه اشارة الى ان ليس المراد بقوله او بالعقل قبله الايجاب الكلي كما اراد بقوله
بنفس الامر الايجاب الكلي بل الايجاب الجزئي الذي استلزم رفع الايجاب الكلي المدلول بقوله ثبت بالامر **قوله**
يجوز ان يراد بذلك علم الاصول فمكون تقريره تأكيد لما استفيد من قوله من امهات مسائل الاصول وانما جرد
الحصل على التأكيد بفتح المعنى انه لان المقام مقامه فان القوم تركوا تحقيق هذه المسئلة فكتبتهم المصمم من طول الكلام
فيه وكان مفسده ان يتوجه له اشتغال بالاشارة اليه في هذا العلم فصار الفصد في علم الكلام وقد يقال انه على المعنى الاول
ليس تأكيد الاشارة اليه كونها من جهات كالأخرى الاصول اعني المنقول الذي هو الكتاب والمستهد بالمقول ان معنى ما ثبت
الاجماع والقياس **قوله** من جهة البحث الخويفية انها موجهة الى البحث ان صفاته افعالية وقد يقال انها من جهة
الكلام اللطفي بعينها ارجاعها الى مباحث الامر والشيء بل هما يوجبان لها اول الان عليهما اومن مباحث فعل الكتاب
بمعنى بل هما من افعال اثاره الذاتية بالامر والشيء لا اقول يراد على الاول انها لو كانت من الكلام لا يراد وانما
مع انها مذكورة في مباحث الاقبال ان مباحث الكلام اللغوي ليس مطلقا من مسائل الكلام بل من حيث
انه يصير القصاص الكتاب اولاد انه حادث او قديم والامر ان يكون محقق مباحث الامر والشيء من مسائل الكلام
وعلى الثاني ان الحسن والقياس من الامر الموجود في الخارج حتى يقال انها من افعال اثاره الذاتية بالامر
والشيء اول الامر لا بعينه والوجود الراجح **قوله** اصولية من جهة انها المجرى كون ايجابية الامر والشيء باعتبار
انها مثبتان الحسن والقياس اولاد لان عليهما لامن احوال الحكم على التوسعة في العباد لانها لا يصح ان جعل الحكم
العلي من موضوعات اصول الفقه ولا انه لو كان كذلك لا يراد وانما هي مباحثه قوله بل ما ثبت بالامر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الشيء الذي يجب على هذا التعريف من انه ان اريد بدم الشارعة لفظة علمية فلا يوجد الجبره او الشارعة ما دم كل ترك
 اي وجب كان وان اريد بدم اهل الشرع قدور لان الغرض من تعريف التوب ان يعرف ان اى فعل
 وجب فيه دم تاكفاذا عرف بدم اهل الشرع وهم لا يذمون بالمعروف الوجب لا يعرفون الوجوب بالم
 يعرفون انهم كان دورا كما ذكره الله في تعريف المعرب باختلاف آخره باختلاف العوامل فيقول وهو لا يذني
 جواز العفو الصواب ان يقول لا يذني في وقوعه العفو ولا يتوهم من افاة الجزاء صلا قوله ولم يولد بحيث يعرف ان
 المتبادر منه كونه بحيث يقيم عليه العقاب في الاستقبال فيبقى وقوع العفو وكذا لو اريد كونه بحيث او عدا لعقاب
 عليه لا يتبادر خلفه الوعيد عند الكثر من نعم لو اريد به بتحقيق العقاب عليه ففسر الاستحقاق بانها يوجب
 عليه لا من انشاها لال الى ما ذكره المصمم كمن تفسير الالفاظ في التعليلات فيجوز ان يقال بوقوعه في ظاهره غير جائز
 قوله او اصدق من صفاتها حقيقة عند القدر اعتبارا بنية عند الحياء ولعل المراد بالذات لا يكون خارجا عن
 الما بانه لتسليم ليس بجزئية في قوله لكن الشرع انه استدراك لعدم توهم عدم الفرق بين منبهي الاستغناء والمعتزلة
 في هذا القسم حيث التقوا على عدم ادراك الحسن فيه دون الشرع وحاصل ان الحسن من مقتضيات الامر عند من
 موجب عند الاستغناء كما مر قوله وليس المراد بنية قول المصمم ان هذا بناء على الامر ليس مناه ان بدمه يكون
 على مجموع الامرين كما يتبادر من ظاهره بل ان كل واحد من الامرين عدة فموجب فكله منبها فالامر السالك
 بالنسبة الى مجموع الامرين وانما في النسبة الى كونهما منبهي قوله والمذكور في الكتب الكلامية انه
 اعترض على المصمم بان ما ذكره من انتفاء نسبة الحسن الى افعاله ثم عند الاستغناء يخالف لما في الكتب
 الكلامية وقوله اما معنى كماله الجواب سؤال وهو ان يقيم بثبوت الحسن لها بالتفسير
 المنقولين لا يذني انتفاءه عنها مع كونه متعلقا بالدم والنواب وهو الذي قصد المصمم وحاصل الجواب ان
 افعاله ثم منته عن ان يذهب اليه مطلقا عند الاستغناء والمعتزلة اذا لا يتصور منته ترتب ثواب في كل
 التقدير بقرينة قوله وما ذكره او قدم لما عيى ان افعال الجوارح ان يكون مراد المصمم انتفاء الحسن عن
 افعاله ثم عند الاستغناء بالتفسير الذي نقده عن الاستغناء وهو ما مرده وحاصل الفرق ان هذا التفسير
 انه يختص بافعال الصالحين لا يختص بالنسبة لغير الحسن وهذا المعنى الذي مرده وما ذكره ان هذا هو
 الذي اورده الفاضل المحلى نعم على قوله وما لم يعم كونه متعلقا بغير من ان ان ارد كونه متعلقا بها
 معا كان كماله بخصوصا بافعال الصالحين لا يرد بالمراد بالمراد وان ارد + +

الشيء الذي يجب على هذا التعريف من انه ان اريد بدم الشارعة لفظة علمية فلا يوجد الجبره او الشارعة ما دم كل ترك
 اي وجب كان وان اريد بدم اهل الشرع قدور لان الغرض من تعريف التوب ان يعرف ان اى فعل
 وجب فيه دم تاكفاذا عرف بدم اهل الشرع وهم لا يذمون بالمعروف الوجب لا يعرفون الوجوب بالم
 يعرفون انهم كان دورا كما ذكره الله في تعريف المعرب باختلاف آخره باختلاف العوامل فيقول وهو لا يذني
 جواز العفو الصواب ان يقول لا يذني في وقوعه العفو ولا يتوهم من افاة الجزاء صلا قوله ولم يولد بحيث يعرف ان
 المتبادر منه كونه بحيث يقيم عليه العقاب في الاستقبال فيبقى وقوع العفو وكذا لو اريد كونه بحيث او عدا لعقاب
 عليه لا يتبادر خلفه الوعيد عند الكثر من نعم لو اريد به بتحقيق العقاب عليه ففسر الاستحقاق بانها يوجب
 عليه لا من انشاها لال الى ما ذكره المصمم كمن تفسير الالفاظ في التعليلات فيجوز ان يقال بوقوعه في ظاهره غير جائز
 قوله او اصدق من صفاتها حقيقة عند القدر اعتبارا بنية عند الحياء ولعل المراد بالذات لا يكون خارجا عن
 الما بانه لتسليم ليس بجزئية في قوله لكن الشرع انه استدراك لعدم توهم عدم الفرق بين منبهي الاستغناء والمعتزلة
 في هذا القسم حيث التقوا على عدم ادراك الحسن فيه دون الشرع وحاصل ان الحسن من مقتضيات الامر عند من
 موجب عند الاستغناء كما مر قوله وليس المراد بنية قول المصمم ان هذا بناء على الامر ليس مناه ان بدمه يكون
 على مجموع الامرين كما يتبادر من ظاهره بل ان كل واحد من الامرين عدة فموجب فكله منبها فالامر السالك
 بالنسبة الى مجموع الامرين وانما في النسبة الى كونهما منبهي قوله والمذكور في الكتب الكلامية انه
 اعترض على المصمم بان ما ذكره من انتفاء نسبة الحسن الى افعاله ثم عند الاستغناء يخالف لما في الكتب
 الكلامية وقوله اما معنى كماله الجواب سؤال وهو ان يقيم بثبوت الحسن لها بالتفسير
 المنقولين لا يذني انتفاءه عنها مع كونه متعلقا بالدم والنواب وهو الذي قصد المصمم وحاصل الجواب ان
 افعاله ثم منته عن ان يذهب اليه مطلقا عند الاستغناء والمعتزلة اذا لا يتصور منته ترتب ثواب في كل
 التقدير بقرينة قوله وما ذكره او قدم لما عيى ان افعال الجوارح ان يكون مراد المصمم انتفاء الحسن عن
 افعاله ثم عند الاستغناء بالتفسير الذي نقده عن الاستغناء وهو ما مرده وحاصل الفرق ان هذا التفسير
 انه يختص بافعال الصالحين لا يختص بالنسبة لغير الحسن وهذا المعنى الذي مرده وما ذكره ان هذا هو
 الذي اورده الفاضل المحلى نعم على قوله وما لم يعم كونه متعلقا بغير من ان ان ارد كونه متعلقا بها
 معا كان كماله بخصوصا بافعال الصالحين لا يرد بالمراد بالمراد وان ارد + +

الشيء الذي يجب على هذا التعريف من انه ان اريد بدم الشارعة لفظة علمية فلا يوجد الجبره او الشارعة ما دم كل ترك

كونه متعلق لكل واحد منهما بالنفوذ كان صحيحاً في حق الثوب دون المدم قوله كون المباح هو المتعذر من آخر
 على المدم حيث علم لا من تعال سوا ذلك ان الار لا يجاب اولاً بانه لا يوجب دخول المباح في تعريف المحسن
 وتجب عتبه بان من ادخله فيه جعل المباح مأموراً به مجازاً وهو لا ينافي للاتفاق على انه ليس بمأمور به حقيقة وفيه
 بحيث لان الاثر قوله امر به بان يريد به معناه الحقيقة التي ما ثبت لصيغة ذاته على الوجوب بل للندب فالمباح
 خارج وان لم يدبر به معناه المجازي عنه ما ثبت لصيغة ذاته على الاية يلزم خروج الوجب والندوب لولا ذلك لكان
 يلزم المحرم من الحقيقة والمجاز تأويله بالاطلاق على لفظ الامر مطلقاً على طريقة عموم المحرم ليعيد به في التعريف
 قوله لا تقع فيهم في الاشارة بما على ان الكلام منهم مباح لا يتجلى الى ما ذكره فاضل الحجية لم يعيد خلاف الحكمي لانه
 مكابرة مخفية مبنيّة على غيبة صفة كذا تقر في موضع قوله ولانه ليس متعلق المدم والثواب ان المدم سم
 صرح ان المحسن والعقم بالمعنى الثالث عند الاشترى يكون بحد كونه من مورثه ومنها ما علم في المحرم ان
 يكون كما امر به حيث كونه متعلق المدم والثواب والمباح ليس كذلك فلا يكون مما امر به فادفع المدم الفاضل
 ان كان محل النهي دخول المباح في مطلق التفسير المحسن لم يرد في تفسيره الاخرج فعلة لا شك في قوله في ان كان فخرج
 بالتفسير بما امر به لم يصح التعليق بقوله لانه ليس متعلق الثواب والمدم قوله والمحسن ليس كذلك غير موقوف على ان
 البهائم ولصبيان والمجنون والاضطرابية وعل من عرف المحسن بذلك فيترحم كونهما حسنة او اذ جال المباح
 واخر اجابا ترجيح الماحم والى ما ذكرنا في غير عبارة السيد الهند قدس سره في حاشيته شرعاً محقق الاصول حيث صرح
 بان تعريفه لا يخرج في فعله لبيل المباح وفعل غير المكلفين لم يتبرهن عليه قوله ليكون القادر العالم بحاله ان فعله
 يكون الاقدام عليه بما لا للقول السليمة قدس عليه التبعيم قوله ان شاء ترك المراء بالترك لما ذهب اليه وارتاد
 واما عدم فعل المقدور قصد لانه الذي يتعلق به المدم والمدم والثواب والعقاب على تقدير كون
 به الحاشية لعدم الفعل مطلقاً فلا يتجوز ادومه الفاضل الحجية من ان الاول ان يقول ان لم يشاء لم يفعل
 لان عدم الفعل ليس مشبهة ولا لازم حدوثه قوله قد لا يكون حسناً بل قبيحاً لا يخرج من فعل المضطر المحبون
 كالزنا كونه من ماله ان فعله قد لا يكون متعلق به المدم والثواب بل يكون لا يتصل به المدم واعتقاد علم
 يعتبر فيه القادر العالم بالتعريف انما للمقترنة يلزم قوله في تعريف المحسن من خروج عن تعريفه فلا يكون مباحاً
 مسأداً للمعنى الثالث المتعارف فيه من ان يدين التعريفين لهم مغبان على المعنى الثالث المحسن والعقم كونهما متعلقين
 فاندفع الاعتراضان الاولان فلهذا الفاضل المحقق احد سبله ان اراد ان ماله فعله قد لا يكون مباحاً للمعنى

هذا هو المقصود من قوله
 لا يخرج من فعل المضطر المحبون
 كونهما متعلقين
 هذا هو المقصود من قوله
 لا يخرج من فعل المضطر المحبون
 كونهما متعلقين

عنه قيد القدرة والعلم فمما ان ليس كذلك وان اراد المعنى الاخر فلا يتم احتياجه وتماثل التفسيرين مما هو متعارف
 وقيد بذلك المراد المعنى المتعارف فيه وعدم كون فعلها متماثل قبيحا بذلك المعنى لغير نصرة هذا التفسير لانه فخره فيهما
 انه لم يحرز ان يكون فعل المحبون والمضطر حشا منها قبيحا من غير ما ووجه دفعه ان سقوط المذموم والعقاب
 عنهما لو اوسطه العذر لا يقتضي عدم كون الفعل متعلق المذموم والعقاب في نفسه **قوله الاول** ان الفعل حاصل
 منه عدم الواسطة على التفسير الثاني لان الفعل المضطر والمحبون لا يصدق عليه شي منهما وحاصل المحبوب ان النفي
 في قوله ليس للقادر العالم ان يعمله ليس متوجها الى التقييد بل الى المحذور فيصدق على فعلها تعريفه بغيره على
 عدم القدرة او العلم لكن الحق ان النفي متوجه الى التقييد وان فعلها واسطة بناء على ما صرح به السيد في شرحه الموقر
 ان ما ليس فعلا اختياريا لا يتصف بشي منهما اتفاقا ومن انخصه **قوله الثاني** انه منهم لقوله العجز عن العمل
 والمكروه كما يشهد بها بتفسير الاول استعدا بان المكروه انهم ما يجد على تركه فلا يكون فعله خلافا للحسن على التفسير
 الاول لعدم المدح عليه لا على الثاني لانه اذا كان يحذر بتركه ليس للعاقل ان يفعل ولا يذم على فعله لانه ترك الاول فلا
 يدخل في العجز على التفسير الاول فهو ادعى على الثاني لانه لو لم يذم على فعله لكان لفعل المباح فلا يصدق عليه ليس
 فعاد العالم بحاله ان فعله كما يصدق على المباح ولا يمتنع المساواة بين التفسيرين كما ذكره الفاضل الجليل في **الاجاب**
 لا يلحقه لان السائل انما شئت عدم ما وجد كونه المكروه بالكرهية التمهيدية واسطة وذلك ما يسلمه الجيب
 والقول بان مرادنا المكروه كرهية التمهيدية لا يغير قوله والعامل ان يقول ان العجز فرض على تركه فيكون التفسير
 متساو بين حاصله ان لا يعمل ليس للقادر العالم بحاله ان يعمله عدم مجوز دخل المكروه في الحسن فيجوز ان فعل
 فيه وان اراد عدم الاستعداد واللازمة يدخل في العجز كونه ليس بدخل فيه على التفسير الاول لعدم المذموم على فعله فيكون
 التفسير الثاني اعلم من الاول **قوله** فانه هذا الكلام الخ المشهور هو كونهما صليين للمدعي وانفي المدلول عليه
 هو انه ليس كذلك **ما جاء في هذا قوله** اوله كثيرة ان شئت فاجزم الى شرح مختصر الاصول قوله لا يوجب
 علوان فعل السبب الخ لا يوقف تلك العلة على ما بين المقدمتين لزم كونه صليين للمدعي بناء على صحتها لانه
 التي هي اصول وانما قال فانه هذا الكلام لانه يمكن ان يادل مثل ما سبقا بقوله ليس المراد **قوله** قد
 فوا بصفتها كما صرح به الشيخان المجاب مختصره **قوله الاول** فتقر به هذا الدليل الحقيقي لا الزمى ولذا
 استدلل على جودية الحسن واثباته على اقتناء قيامه بغيره واثباته على قيامه بالعوض بعوضه لانها لا تنضم
 يسلم الاول ولا يساعده الثاني والثالث **قوله** ان الحسن الخ وكذا العجز امر اذ على مفهومه لفعل الكائن

نفسه او جزية فيلزم من نقل الفعل بالكنة لعقله والشئ في بطون فيان نقل الشئ انما سلب لم نقل وتارة اذا كان بال
الكنة بالتفصيل وفيما نحن فيه كلا الامرين ثم قوله لان نقيضه الاحسن قيل اراد بسلب الحسن لانه نقيضه لا العدول
فلا يراد منه صدق على المعدوم فيه ان سلب الحسن نقيض ثبوت الحسن فلا يلزم من كونه عدولاً وجوباً لحسن فاحسن
لا محيص عنه قوله ضرورة ان الوجود لا يقيده قيام الموجود بالمعدوم بالضرورة قوله فيكون عصفالان
كوجود وجود بامم عدم قيامه بنفسه هو منعرض قوله ثم انه صفة الزينية انه قد يوصف بالفعل فيتم فعل
حسن فيكون قائماً به لا تنافي قيام وصف الشئ لموضوع قائم بغيره كما سبق في مبادي اللان ثم ان الفعل عرض بلا
مرتبة لانه اما حركات او كمالات او هيات مترتبة عليها وكل من الموجودات اعني القائمة بذاته او متعلقة بالشيء
الا ذلك فلو فرض عدم وجوده في اجناس الموجودات عند التخليق يلزم اطلاقهم على عدم كونها عرضية في ذاتها فيزم
اثبات الحكم للفعل الزينية ان قيام العرض بالعرض مطلقاً لا عرض وجوده سلباً في عدمه وان كان ذلك مستبعد
وجوده اما انما عنيته فذو الاول فانه لو فرض قيام العرض بالعرض يلزم انثبات علم اعني القيام لمحل الفعل
اعني الفاعل بالفاعل فيلزم فرض قيام العرض الذي هو الحسن بالعرض الذي هو الفعل يلزم ان لا يكون
القيام به بل بالفاعل وانما يخص الفعل بالذات اجزاء ليدل ابتداءه بالقيام ما نحن فيه في قياس عليه غيره وادار الفعل
مطلق العرض قوله واما الا فلفظ انشاءه القيام المذكور مطلقاً لا انشاءه قيام العرض بالفعل ولو بدل لفظ
الفعل بالعرض لكان اولي واما قلنا يلزم اثبات القيام لمحل الفعل لانه انما يصل في الواقع قيام الفعل
والحسن معاً بالمجرى الذي هو الفاعل او الفعل الحسن معاً معاً معاً حيث المجرى حاصل تعامله في التحيز في حقيقة القيام
بمحل تجزئة اما في تحيز فيكون حسن قائماً بالفاعل وقد فرض قيامه بالفعل وصفه وذكره الفاعل الحسني من انه لو كان يحكم
القيام يلزم ان يكون قوله لان حاصل قيامها معاً متصفاً بتسليم الشئ بنقيضه وسمي لان المعنى انه قد يفرض قيامه
الحسن بالفعل يلزم قيامه بالفاعل لان الحاصل في الواقعة على ذلك تقدير يكون قيامها بشتية بالذات في التحيز او لا
تغير للفعل بنفسه قبل المراء بالحكم الا انه لو لم يجب كما في قوله لم يصح عنه وجوب حكم الحكم كما في قوله هو الذي
لو قام العرض بالحسن مثلاً بالفعل لزم اثبات حكمه اعني احسنه للفاعل بالفعل وهو بطون قوله لان الحاصل في التحيز
ان كل حسن هو الفاعل لا فعله حتى يلزم اثبات حكمه لثبوت حكمه لثبوت حكمه لثبوت حكمه لثبوت حكمه لثبوت حكمه لثبوت حكمه
المصطلح والمعنى انه يقتضي اثبات الوجوب في محل الفعل اقول وكلا التوجيهين فاسد الاول فلان المعنى
الحسنه كون الشئ متصفاً بالحسن فيقول المعنى ان قيام الحسن بوقدر سب هذا القابل من نفسه الحكم بالقيام به بالذات

لا تسلكه لتبطل الشئ بنفسه فقم فيما سب عنه دانا لانهم ان حكم لصفة لا يتعدى يحملها فان العلم كما يجب عالميته لمحل
 لوجب معلومية المتعلق دانا الثاني فلان اتناء قيام العرض بالعرض سمة عقلية لا خصوصية لها بالاحكام التفسيرية
قوله اذها معاً الى المعينان معاً فخر الجواب طريق طبيعية قيل لم لا يجوز ان يكون احد العرضين ثانياً في التخيير الآخر
 ان لم يتخير الجواب ان يكون في احد ما خصوصية لتعقبي للمبوعية وفي الآخر خصوصية لتعقبي الثابتية ان لم يكن
 تبعية العرض للجواب في التخيير انما يتخير ان يقوم احدهما بالجواب بنفسه والآخر بواسطة العرض بل يتخير واحد منهما بالجواب
 بالذات والعرض بالشمع على نفس الحركة التبعية كما يدل عليه قولنا انما حيث ذلك العرض بحيث ذلك الجواب
 خلاصة التخيير ان يكون احد العرضين ثانياً في التخيير الآخر انما يتخير الجواب **قوله** وايضاً في قيامه في ظاهر هذا الكلام
 يقتضي انه استدلال آخر لردوم اثبات الحكم الفعل لمحل ولم يظهر الى الان فرق بين الاستدلالين ولعله اذ ان
 ليعال بسبابة اخرى وليد انه قال في سنن الشرح بعد ذكر الدليل الاول وهذا قال الله ان قيام احد
 العرضين بالآخر لا ينعى له سوى انه حيث ذلك العرض الآخر **قوله** الاول انه لو اريد بالقيام ان ي
 ان اريد بالقيام في قوله يلزم قيام العرض بالعرض الاختصاص فاستلزم تخصيص الفعل بالحيث لا يتم الحكم
 بطلانه ثم اذ الدليل المذكور لا يدل الا على اعتناؤه بتبعيته التخيير وان اريد به لتبعية في التخيير فالردوم مهم اذ لا يتوقف
 لا يتوقف الاختصاص بقوله بل هو اذ لم يتبر من المسائل بعد تقريره اذ لا يتوقف منعاً عليه قال الفاضل في
 لجعل التخيير الزم من سقط عنها الوجود المذكورة في بيان ضعفها وفيه ان الخصم انما يسأل في وجودية الحسن لا في
 اتناء انصاف الشئ بالانقيوم به دانا في اتناء قيام العرض بالعرض فكيف ينفي الوجود كلها قوله ان لصدق
 على المعدوم لا يقتضي عدمية مطلقاً انما لا يتحقق ان اثبت ان كان من ثبات الوجود في الخارج لا يقتضي ان
 به الوجود كالبياض فانه لا يمكن انصاف شئ بالبياض المعدوم والاثبت ليس من شأنه ذلك فلو كان
 الا حسن من الادعاء ان من شأنها الوجود في الخارج فما انصاف بالمعدوم في حال عدمه المجردة قد تحقق منه مقتضى
 بعض ابدان المتخيرين فخرجت من شرح حكمه العين المقام لا يتبين اياديه نعم تسليم كون احد التعقبيين عدمية
 المعدوم لا يتوقف على كون الآخر موجوداً بل هو كونهما معدومين والمحملة انهما محال للصدق لاني الوجود فلو ثبت
 وجودية التخييرية بحيث لان الازم ان اثبات وجودية الحسن مثلاً يتوقف على اثبات عدمية الحسن مثلاً
 وهو انما يتوقف على كونه داخل في عدمية وجوده لا على اثبات وجودية فالازم ليس الا توقف على اثبات على
 الوجود وذلك ليس مدبر لعدم ثبت ان اثبات عدمية الحسن لا يمكن ولا بطريق اثبات وجودية داخل

عليه لازم توقف اثبات وجودية الحسن على ثباته فيكون دوراً مضمر لكن دون خلو لقوله **فإنه** متوقف
بالامكان فثبت لو كان الفعل متصفاً بالامكان لازم قيام المعنى بالمعنى لان امكان الفعل لا يذهب عليه الا لزوم
تعلقه بوجوده لان نقيضه الامكان عدى لصدقه على مقتضى وصف الفعل فيكون قائماً به فيكون المعنى بالمعنى
قوله انه مشترك باللازم الخ قال في شرح المقاصد وانما لم يقتضه الدليل انه يقتضي ان لا يتصف الفعل بالحسن
المشترط للزوم قيام العرض بالعرض لان الحسن اشترى عند التحقيق قد يمدح عرض متعلق بالفعل لا صفة وقد بني في
شرح الاصول انتهى فان قيل الدليل المذكور على كونه صفة للفعل وهو توصيف الفعل به جازيهاً فكيف لا يكون صفة
الصفات حاصل الفرق ان الحسن عندهم لما كان صفة ذاتية للفعل كان توصيفه به باعتبار حاله توصيفه فلا بد من قيامه
بغيره كونه عرضاً وعندنا اشترى لما لا يكون من صفاته الذاتية بل من صفات الخطاب لازماً كان وصفاً بغيره
المستحق فلا يقتضي القيام به ليكون عرضاً فذهبوا عن العلم ان الوجه الاول الراجح من وجوه البهت حاصل ما ذكره
المعتمد من ان قولهم **فهو الاتقي الخ** لا اختياراً ضداً بالتقصير من جهة لغو عدم الراجح من الفعل ليس المراد
بالالاتقي ما يكون وجوده بلا فاعل لان الكلام في الفعل الصادرة من العبد فاعل متحقق فليقل **قوله** ولا يخفى ان الراجح
اقول كما ان المصنف مطالب بوجه تخصيص العكس بالفعل يقتضي هذا الوجه كذلك الشارح مطالب بتخصيص العكس
الاول فما هو جوابه فهو جوابه والظاهر ان الاستدلال بذكر واحد على طريق تمثيل قد يقال في الجواب عن القولين
ان خلق البقية في نسبوا خلق القبايل على العباد فثبت الاصل لما كان دليلاً بافتقارهم على نسبتهم خلق القبايل لهم
تعلقهم انهم من اولتهم الاخر كان ذكر البقية في كونه تعلقاً بهم وفيه بحث لان ثبوت الحسن التعليل اصل الوجوب
اشياء عليه نعم فكان تعلق الحسن العقلي بهم **قوله** وانه لا حاجة على تقدير التعلق الفاعل المجبى باللازم وعدم التمكن
من الترك لا يقتضي الاضطرار لقولهم ان الوجوب بالاختيار لا يقتضي بالاختيار لان ان يكون الوجوب ثم يضاف اليه
فلا بد ان يقال ذلك لا يكون متوسط اختياره لا تعلق الكلام الخ وليزيد هذا الجواب قوله الاتقي وهما مضمنة في الفعل
المراد قولهم **فهو متحقق** لان مقصدهما انه لا حاجة على التعلق الاول من الترويض لاثبات كون الفعل اصلاً
هذا الاستدلال لان حاصل الترويض الاول ان فاعل التقييم اما ان يكون قادراً على الترك او لا يقدر اصلاً فيكون الفعل
لانما لزمه فيكون انظاراً بالبداهة ولا يمكن ان يتعرض عليه بانه مجبور ان يكون للزوم وعدم التمكن
الاختيار وهو متحقق الاختيار لان المقصود من عدم القدرة على الترك اصلاً وحاصل الترويض في التعلق التام
انه اذا كان قادراً على الترك يكون الفعل الترك متساوياً من نظر الى ذاته فانما ان يحتاج الى امر يجب بغيره الوجود

وعلى الاول يلزم الاضطرار و قد مر انه يجوز ان يكون المرجح هو الاختيار والوجوب تبسط الاختيار كتحقق الاختيار
 فلا يكون اضطراريا فيحتاج في هذه الى ان يقال تغل الكلام في ذلك الاختيار فان قيل او متجه الى ما لا يكون اختياري
 فيكون اضطراريا بالموتوفى من الاضطرار اضطرار كذا ماذكره المصدر بقوله ولذا جيب عند وجود المرجح لا يكون اختياري
 لان القول بالشهر والما كان ههنا شره قوله واذ وجب الخ والاختيار فيكون مغلط لا اعتراض وبالمجمل فانبات
 كونه اضطراريا لما يحتاج في الشئ الثاني من الشئ الثاني في ذكره في الشئ الاول في زيادة قوله وان اراد به عدم مقتض
 الخ والوجوب اختياري الشئ الثاني في ليعلم كونه الاختياريا على ان المفروض ان الغافل قادر على الفعل والترك ليعلم
 احداهما ولا يتاخر في غير تخصصه اعتبارا في كفاية الغافل يكون الاتفاقية باعتبار فرض عدم تخصصه في الفعل
 يكون حجابا من غير مرجح قوله او يكون اختياري الخ في اكثر النسخة بحكمة او بلفظ المصدر ويريد على ان كون اختيار
 عين الاختيار من حيث المفهوم غير معقول وان اراد من حيث الوجود الخ في كون الملل الى انها متحدة في الخارج
 متغايرة ان هو الذي من ظاهرا في الامور الحقيقية وهذا الجنبية في الخطا على التقاطع الاعتبار الذي منها انارة السيد
 في شره الموتوف في بحث الوجوب في بعض النسخ بالبر او بلفظ المضار و قد مر ان يكون مغلط التفسير بقوله لا يتعلم قوله
 الثالث الزماني ان الحسن والمعسر شرعتين جاليدان الى وقوم التكليف بعنقه وسبكه واذ كان الغافل العباد اضطرار
 لا يكون التكليف بهما واقعا لان تكليف بالالطاف وان كان جائزا لكنه غير واقع فليز من ان لا يوصف بالحسن
 والبعث الشرعيين فيقال الغافل الجيب من ان الاخير ان يقال يلزم من ان يوصف بحسن وقبح شرعين لانها من
 صفات الافعال الاختيارية بخلاف حركة الملتزم والتميز عليه لا توصف بالشر والسيئ ههنا ويلزم ان يكون
 التكليف بامر بالتكليف بالالطاف يرد عليه ان كونها من صفات الافعال الاختيارية غير مسلم لا يشرى بل
 لقول بالعلق به الخطأ يكون حسنا او قبيحا وحركة الملتزم وان لم يدر امثالها لا تتصف بها لعدم تعلق
 الخطأ بها فلا يلحق ذلك ان الغافل ان تكليف بالالطاف غير واقع و قد مر ان لا يكون اللازم الامر او احدا قوله
 سواء قلنا يجب به اي بالاختيار الفعل ولا يجب بل يصير او على اختلاف الزميين كون الفعل اختياريا بقوله
 وجود القدرة لا تامة فلا يكون لغو تأثير القدرة وثبات الاضطرار معصا والميل به به قوله وعن الثاني في الزميين
 يحتاجان فلا يحتاج في مرجح ولا يصير به الفعل لا زنا ولا يلزم عدم التسبب لانه قديم فيجب اما الاول فان التسبب
 الاستقلال انهم في الفعل من المرجح لا في المرجح وكون المرجح في ذاته قديم قد لا يفيق لان القول ان كان الفعل من المرجح لا
 المصدر يكون اضطراريا وان كان جائزا وجوده فان يغير الى مرجح آخر او لا فعل في كون الاتفاقية

وعلى الاول يعود التقسيم نعم لو كان التوزيع في المرح بان ليعال ذلك المرح ان كان لازم المصداق والاول
 يكون اضطراريا وعلى الثاني يلزم ان يكون القول بان المرح في ذاته قد ينفصل عنه ولا ينبغي ان ينفصل عنه انما هو على
 تقرير الشارح وهو مطابق لما ذكره المحققون واما على ما ذكره المصنف فاجواب تام لانه مردود في المرح واما ثانيا فلا يكون
 المرح في ذاته قد يلا ليعلم بان كان لعلق ارادة لانه لو كان قد يلا يلزم قدم الحوادث والجواب انه يجوز ان يتر
 ارادة في الاول بوجوده في زمان مخصوص فعنده يوجد بلا حاجة الى لعلق اخر حادث وحينئذ لعلق حادث
 لاقدرة في ذلك الزمان تترتب عليه جدوة وان اعترف به المجهول من دليل ان ثلث فلان عدم احتمال
 القديم في المرح ليلزم اما القول بوجوده او ينبغي زيادته قوله والمصداق والمصداق ان المصداق هو المصداق
 ولزوم الجبر على التقديرين فترديد الشارح واقره موقفه قوله ان كثر من المصداق آتيل ان قال كثر ان ذلك
 في المصداق لا لزوم ان يعتمد ضرورة ان الهيات المتعديرة على المتعديرة يورث شيئا قد علم على لا في فواعلها والاعلية
 وان كانت ثمة انها ليست بمنها وقال الفاضل الجليل انه احتراز عما لا يحصل به من ثاب كالا مكان
 والاعتماد وغيرهما لا يوجد فيه اليقاع الفاعل على كمال موجوده في الخارج وفي بحث لان هذا وان كان صحيحا في نفسه
 لكن لا يمكن حمل عبارة الشارح عليه لان معنى المصداق هو اليجاد والايقاع وهو لا يتصور بدون الموجود فلا يمكن له
 ان يقول ان بعض المصداق لا ينفصل عنه ثابا والا لزم تحقق اليجاد بدون الموجود قوله وهو المعنى المصداق في
 اما ما لا فلان المعنى المصداق هو ان يثبت وقد ذكر السيد في حاشيته شرح لمطالع ان الحديث عبارة عن المعنى المصداق
 الفاعل بانه قائم به وقد ذكر في تعريف المصداق بان الحديث الجارى على الفعل بان الجارى اعظم من ان يكون
 على وجه المصداق وعلى وجه القيام كالحول واقتصر واما ثانيا فلان لا لزم ان اليجاد والحركة في ذات الموقف تحرك بل
 هو تحريك نفسه واما التحريك هو قيام الحركة بالمرتبة على ايجادها وارتباطها في امر واحد لا يقتضي اتحادها وكذا
 يراد على قوله كالا فاعل القيام بان لا لزم ان قيام على اقامة لذاته ترتب عليه قيام قوله والاول حقيقة مع المصداق
 بانه ويراد على قوله وهو الجبر من منه فهم للفعل انه يلزم ان يدل طال دات واما ثانيا على ايجال الموت والحول
 بحسب الحقيقة مع ان المتبادر منها ليس الا لا تقصص والقيام الذي يخبر بالبال في توجيه عبارة المتن ان
 والفعل بالكمس الذي هو اسم على ما في الصحاح مضمون على معنى احد المعاني الذي وضع المصداق المصداق
 وهو لفعل بانه هو الايقاع واليجاد وعلى التمهية المتدنية على ذلك الايقاع وهو لا يترد فانه اذا تحرك
 زيد فقد قام بالحركة في توجيه المعنيين بمعنى انه اذا تحرك زيد فقد قام بالحركة بزيد فاذا اريد بالحركة المحالة للحركة

والصحة

الثاني في الفعل وان اراد بالحركة اليتيم المعنى الاول والشارح فهم ان مراده هو المعنى الثاني والاول للمحرك فكيف لا يتحرك
الذي هو مصدر لازم ايضا اطلاقا فلما جاز ان اضخم قوله كنه اس المصداق وقعه في باطنه من المعنى العليل ولعل عذري
احسن من هذا قوله في النفس المبداء او عرض عليه بالاشتغال من انه يجوز ان يعتني الى القيام سواء اعلقنا به او لا فليس
من وجوبه ودين افراد طبيعة حسنة او عرضية وجوده فردا على فيه بحيث لان القيام اذا كان مماثله للوجود في الخارج
سواء كان في صورة نوعية او لا فالافتقار لغز ومنه فروع وجوده ذلك الغز في الخارج كما هو حاله في الانفس بالقيام
اعتباري على ان المصمم كلفه فيما سألني هو الانتباه الى الاعتباري كما ستعرف قوله او يكون القيام الاتي عين
القيام قد عرفت ما فيه يستتم فخرنا زيادة كلام اشار اليه في قوله وبديهة العقل قاطعة باستحالة ذلك لانه
لا يزعم ان مصدره من الفاعل المختار امور لا تستعمل بها اصلا قوله فلا يلزم ذلك اى ايجاد امور غيرنا هية عند ايجاد
شيء واحد سواء كان ايجادا بالاجاب او بالاختيار قوله واذا انتهى الى القيام قديم الخلود الكلام في استناد هذا الكلام
الى ذاته لانه لا الكلام في سائر الصفات قوله ولا يلزم من ذلك نفى التكوين للحادث وكذا في شرح مختصر الاسول
من قبل الاسفريجه في شرح الشارح في شرح العقيدة حقيقة ان القدرة تعلقا حادثا بالحدوث ضرورة وقد التفتي اذا
نسب الى العالم فهو ضرورة عن الخلق الى القدرة فهو ايجادا بالحدوث الى ذى القدرة فهو خلقا فالحق كونه احدث
بحيث تعلقت قدرته انتهى فلعلم ان التكوين يعود الى ايجاد اعتباري كيف واما كان حادثا فانما ان يكون قابلا
بالوجوب فيلزم ان يكون له الحوادث او بالتحقيق فيلزم قيام صفة الشيء للغيره وكلما المقدسين بالظمان عند الاسفريجه
فالا لزم ان تمام ما لا يثبت في قوله ضرورة انه لا يصحور القيام بالمعنى المقصود به لانه ان الكلام في القيام الذي هو كونه
هل هو حقيقة او اعتباري ولا شك في قيامه وجوده بمراد التكوين لان وزانه وازان الضرب بمصنفه فلو كان
قدما لم يزم قدم الحوادث بالضرورة واما قدم الالفاظ بمعنى التكوين الذي هو مصنفه اذ لانه ذات لتعلقه بالحوادث
كما لقوله الحارثية فلما نزلنا فيه قوله ضرورة وادخلنا فيه من تصور معنى الممكن وهو لا يتصور
ذاته وجوده ولا عدمه ومعنى الاحتياج وهو ان الكلام في الوجود وان لم لا يخرج جزم بالنسبة بينهما جازا
ايضا يربطها قلما يحتاج الى تمحيصه ينشأ على خلافه بالنسبة الى الازمان القاهرة بان ليعال والاما
لما كان ذاته كاهنا فيه فلم يكن ممكنا بل واجبا لان كل شيء لا يتصور امانا ان يكون وجوده مفضى الى
يكون كاهنا فيه من غير احتياج الى امر اخر او يكون عدمه كذلك ولا يكون وجوده ولا عدمه كذلك فاما
ذات الممكن كاهنا في وجوده كان واجبا واما ذكرنا انهم اتفقوا من انه لا بد في اثبات احتياج الممكن الى الذات الالهية

المتصور
الذي هو
المتصور

المتصور
الذي هو
المتصور

الاجابة وزعم الوهم اننا نثبت على من ذهب الى العينية الوجود في الوجوب والاعراض من قبل زيادة وقضاء ما بهتة له
فلاذ الفرق بين الوجوب والممكن في انه يجوز ان يكون ما بهتة علة فاعلة وجوده ودون ما بهتة الممكن مسبباً له والحق الاول
في مساندة اثبات الوجوب ادعى المبدأ منه في حجتنا على الموجهة ايضا وانت خبير بان تصور طرفي الحكم كيف في
الحكم المذكور محتاج الى التفريق وقد قل في شرحه الموقف لبعض الاولوية بان اللازم للاحتياج الى امر خارج الى
الموجود فلا يقتضي الثابتة بمقتضى كثرة العلم لان يكون عدسنا لذلك المحقق قوله انما يتحقق على بعض الاولوية
المرشدة المدغم ما يكون انما يكون ما بهتة ما ختم على بعض الاولوية حتى جعلوا كسبوا واستدلوا عليه لكنه لم يفرق
حيث قل وجوداً للكل التقا في قوله والالكان واجبا قد عرفت صحة هذه الملازمة بحيث لا يثبت فيه الفاضل
الجليل لما استدل عليه الامر قال الاول ان يقول ببله والالكان وجوده سبحانه بلامرجح وهو بله اذ قد ناقش في قوله كان
واجبا انتهى كلامه لا يتحقق عليك انما البذلح حقيقة باله ليقع نعم البذل لان الرجحان بلامرجح معناه وجود الممكن باله
فانما بهتة اثبات الشئ بنفسه قوله يجب عدم الممكن عند عددها بالقيدين بالقول بحجية اجزائها كما قد في جانب الوجود
اشارة الى ان عدم جزء واحد من العلة الثانية كاف في عدم المعلول لان عدم كل جزء منها علة ثالثة لعدم
شبه ان لا يتقدمه عدم جزء آخر بخلاف وجوده لمحل فانه لا يذنب من وجود العلة الثانية بجميع اجزائها ممكن قوله
وندر عليها مستدرك لان كل من يتوقف عليه وجود المعلول جزء من العلة الثانية ولذا عرفوه بحكمة ما يتوقف عليه
لا يكون موجوداً لكون فرض الملائمة جزء من معنى وجودها بحصدها بحجية اجزائها قوله كل بل بالمكان العام
ففيه لانه لا يقتضي الاعتناء بالاشارة للوجوب لان الكلام في الممكن المحتج بالواجب وهو لا يكون واجبا قوله اما
الملائمة التي تعني اما ثبوت العينية الملائمة الكلية اعني لو كان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه فلا يلزم ايضاً
لصدق قد لا يكون اذ اكان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه ويؤيد قد يكون اذ اكان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه
مخوذلك لانه يلزم ان لا يكون الممكن ممكن هذه رة ان استحالة اللازم يستلزم استحالة الملازمة تحقيقاً للمعنى
فيكون وقوعه لا محالة لا يكون ممكن بل متعدي وليس معناه اما ثبوت الملائمة من كونه ممكن ولفي لزوم المحل من فرض
وقوعه فلا يلزم ان يكون وقوعه لا محالة لان كان لزوم المحل لا يزيله ان لا يكون ممكناً لان استحالة اللازم التي هي
عليه انه يجوز ان لا يكون شئ من النقيضين اذ لزوم المحل وعدمه لا يلزم من العلم ان خاصته الممكن هو لا
يلزم من فرض وقوعه بالضرورة اذ لا ملاطفاً فان الممكن يجوز ان يكون ممكناً بالغير فيلزم من فرض وقوعه
محال لعدم المعلول الاول فان فرض وقوعه يستلزم نفي الوجوب لكن لا بالضرورة اذ لا ملاطفاً في وقوعه

مرجع فالصواب ان لقيت في الشايع بالمصمم متبرك الشق الاول من التزويد وغاية ما يكلف انه اعترض بانظر الى قوله
 واما الثاني فلا سلم له الرجحان لما مرجع من قطع النظر عن تفسيره فكأنه قال ان اردت بالرجحان ما مرجع وجود الممكن
 بلا علة فيلزم من تفكير السالو ان اردت ترجيح احد المتساويين قلزم منه منسلك من استحالة من يتصور قوله بغير الاستدلال
 اعترض سيد التحقيق باننا قد جعلنا الا باوجود من الجملة مكلف في تقرير الدليل جاز ان يقال وجد الوجود وجد الممكن
 لا قضاة تختلف عنه والافضل استحالة وجود شيء لا يوجد باق في المقدمات مستدركه والقيوم يلزم انما هو بساطة شيء ممكن
 مع انهم صرحوا بها القول العالمون بعبدو العالم من النصفان بطريق العشرة فان يكون بان الوجود هو الموجود والعكس
 لكن لا بطريق الوجوب والازم
 ان اردوا ان يثبتوا وجوده لا يثبت ما هو المدعى اعني وجوب وجود المعلول عند وجود العلة القائمة بل وادام
 وان اردوا ان يثبتوا وجوده لا يثبت ما هو المدعى اعني وجوب وجود المعلول عند وجود العلة القائمة بل وادام
 فلما يدور الرجوع الى ما قال المصمم من انه لو كان بعد تحقق المحبة عدمه فلو فرض وقوعه لما يكون هناك الوجود وان عتية
 الوجود بالوجود مبدئي ومتفق عليه في حاته الوجود وان وجد الحق ما لا لزوم عدم بساطة العلة القائمة فالصير لانه
 شريف كما بين في محله فليكن خبر الوجود الوجود من وجوه تزييف قوله وبما كان عدم استحالة بالنظر الى قوله
 ان هذا قول بالامكان بالغير فاما ذلك ان يحيا اليه بحيث يستوي النسبة فانه الى الطرفين ويمكن فيه امكانه
 بالقياس الى الغير لا امكانه فانه بسبب الغير وثمان بينهما قوله ان قيل المعدول النوع الحرفي فانه ليس له
 الاول اعني اذا عدم العلة انما يمتنع وجود المعلول قوله اذا احتجرت اشارت زيادة صعوبة الخفاء الى ان هذا
 الجواب لا يقتضي تسليم عبء السؤال في حله السؤال من كون المعلول نوعي حقيقة ولا على ما هو متحقق من انه
 قول محال ليس بهما انما قيل افرادة بالحل المتعددة فلا بد والسؤال الصالح قال ان هذا السؤال هو المطلوب يعني على
 وجوده ان لا يثبت في هذا من غير مقتضى عن اعتبار الاعتقاد في الجواب قوله واما علم ان ما ذكره المصمم من القول
 ليس المراد من ما وجد ولا ضافة التي يحصل من الموجد والموجد لتجدها فانه لا شك في ذلك المراد من العلة
 انها وجود معلول ولا ضافة عند وجوده فانه على ما بينه في شرح الموقف فومقده الطال الذم هو لا سيما في وقت تعاقب العلة
 واقدم الوجود هذا المعنى ما يشهد به بديهية العقل ان بعدد قسوس الترتيب الباعث بها في الوجود فومقده الطال الذم هو لا سيما في وقت تعاقب العلة
 القديم على مقتضى ما بينه في شرح الموقف فومقده الطال الذم هو لا سيما في وقت تعاقب العلة
 آه قال المحققين هذا لا ينافي في توقف الموجد عليه كعدمه لو لم يتوقف وجوده على الوجود بل على الوجود بل على الوجود بل على الوجود

فيتمتع العقل اذ فيه نسبة العلة الى السلول من حيث استصحابها به وهو في الذهن من غير انها في الوجود المحمول
 والراسخ في فوائده ليس له يتحقق اصلا لا محمولا ولا بالبطا ولا بالاحتياج الى وجوده في الوجود الى وجوده اذ لم
 يكن في الخارج الا الموجود والموجود انفسه متميز عن منها الوجود لم يتحققها لكن الوجود مما يتوقف عليه الوجود واما
 قدس سره بقوله لم يتوقف الخ في نفسه عليه انه ان اراد انه يلزم وجود الممكن من غير ان يكون الوجود موقوفاً عليه
 فممكن لكن لا يلزم المستحيل اذ لا بد من وجود الممكن لا يكون من غير وجوده الوجود واما ان الوجود مما يتوقف عليه
 فكذلك ان اراد انه يلزم ان لا يكون هناك الوجود فلا يلزم لزوم لان الموجود اذا وجد شيئاً فلا محالة يكون هناك الوجود
 واما الكلام في كونه موقوفاً عليه وجوده **قوله** والمشهور الخ في انبات انه يجب وجود المعلول عند وجود علته
 الثانية **قوله** ان تخصيصها بالمخصص وترجيحها بالمرجع سابق في المقدمه الى ترجيحها بالمرجع احدهما وبين او المرجح
 حاشية بسند او لا يجوز ان يرجح الفاعل احد طرفي الممكن بحيث يخرج عن التساوي او المرجحية من غير ان يكون هناك
 مرجح سابق على هذا الترجيح واما ترجيحها بالمرجع المتساويين او المرجح بالمرجع السابق ولا من هذا الترجيح فبطلان التسليم
 مرجحان احد المتساويين واما كذلك انه احتجاب بالمتقيدين واللام لا من منها هو المعنى الاخر لانه اذا جاز وجود الممكن
 تارة وعنده اخرى سر تحقيق جميع ما يتوقف عليه كان استنباط الجميع الاوقات على السواء لم يتحقق منه مرجحان لا الطرفين
 بالنسبة الى الاوقات فتوقف فوقه وقتا ولا ترجح مرجحان احد المتساويين سابقا واما فيها فافيد ما قيل ان ترجيح
 احد المتساويين من الختار حاشية اتفاقا معناه ما ذكره او لا فندبر **قوله** فان قيل لم ينبغي في وقوعه الممكن الخ لانه
 على المشهور واصله ان الشرط في انه يجوز ان يكون صدر المعلول من العلة لا بطريق الوجوب وهذا الاستلزام
 الا ان يكون العدم مكفياً في وقت الوجود لا في جميع الاوقات فهو لقول لا يمكن ان يكون الممكن عدم الممكن ثم يتحقق جميع
 ما يتوقف عليه وجوده كان وجوده تارة وعنده اخرى ترجيحاً بمرجع مرجح ازل يتحقق في ان تمام العلة لاوليتها احد
 الطرفين بخلاف صدره الى حد الوجوب بها لقيمة وقوعها في حال ممكن عدم عدم الوجوب من العلة ثم بعد ذلك فليكن عدم
 تبار على انه يجوز ان يتحقق لحد الوجود امر به لقيمة متميز عدمه بمرجع لقيمة التباين مع علة الوجود واما لا يلزم ترجيح احد
 المتساويين تبار على حصول الاولوية لاحدهما صدره والمعلول من العلة التامة بدون الوجوب وما ذكرناه من ان لا
 سيد المحققين السؤال بعد مكفياً الاولوية لحد اقامته اليه بان على وجوب الوجود عند تحقق جميع ما يتوقف عليه الوجود بخبر
 مرجح واما الوجوب الذي انفعه الفصل الجدي بما لا يخفى فساد على من ادوا في تميز **قوله** قلنا ان الممكن المرجح بتغير
 الدليل بخلاف الممكن العدم في حال الوجود ثم تلك الاولوية فان فرض وقوعها بالاسباب فيلزم مرجحان المرجح واما

سملوا في جميع الامور التي تصنف اشياء بها في نفس الامر الذي كالامكان والعلية والمعلولية والوجوب والاعتبار
والاخر مدققها لا يعلق بهذه الموضع ان ثبت فاجز الى الخواشي القديمة لم تحو الدردية ولكن ان يجاب اليقين
وجوب كل ممكن تصنف بالسبق في علمه لانه لم يعلم انه وجب فوجدوا ان كان علمه حصولا او حصولا في نفس ذاته
وانقاره لم يخال قولهم بان الممكن ان لم يجب لم يوجد الصواب ان يقول وجب وجوده فوجدلان ما ذكره انما
يدل على المزوم ودون الاحتياج الذي وجبه دخول الغار قوله فالوجوب ايضا مما يحتاج اليه وجود الممكن المزمور
انه ليس على ان لا يكون العلة التامة بسيطة هو خلاف المقر وعنده رغبة المحقق الدرداني ان المراه بها علم وجوب
الوجود والوجوب والشيء منصف فقولنا البساطة انه يلزم ان يكون العلة التامة متحدة بالذات كان ماسوي الوجوب
مستقرا على الوجوب لم يتقدم على الوجوب فيكون جميع ما يتوقف عليه للمعلول متقدما عليه ثم اتيناها بعد هذا اذا كان
المعلول مركبا لا تامة لم تقدم الشيء على نفسه الجواب انه قول غامض وقد تحقق المحقق الدرداني انها متحدة ولا يلزم ما ذكره
المستبعد العلة ان مثل كل واحد من الصورة والمادة والمعلول مجزئتها حقيقة وان للمعلول المركب في الجزم لا يكون الاجزاء مجزئتها
تتمايز اجزائه في الخارج وليس من غير الاحتياج الا ان افانته الصورة والكيفية والاجتماع اما حسب الاستعداد او الارادة
فلا اجزاء كما انتمسستة بقدرة على المركبات وهي متاخرة من حيث الاجتماع وليست شري كيف تخبر على المعلول ثم اعلم
هذه الاسباب غير اربعة على غيرهم لان مقتضى هذه الاقراض الذي اوردته لم يصح لادفعها لا يركب المتكثرة فهو منها قوله
لكلهم صريح قالوا انهم اعترض عليه الغافل الجواب انهم قالوا لو لم يتحقق الوجوب عند تحقق العلة التامة لكان طرفا وجود المعلول
وعدمه قد تحققا ثم استدوا على الظلانه لمزوم لم يخرج بل اخرج كما مر فلورادوا بالعلة التامة جميع ما يتوقف عليه
الشيء سوى الوجوب لم يمكن اهم القول المذكور اذا كان المعلول مركبا من المادة والسنورة او على تقدير انتقال
الوجوب عند تحقق العلة التامة بل من المذكور يكون المعلول متمم لعدم قول هذا مما يقتضي منه العجب لا لظلال
والقول المذكور اعني لا يمكن انما هو بالقياس الى مقتضىه لا بالقياس الى نفس الامر ولا شك ان انهما والوجوب
سليزما امكان طرف الممكن بل امرية وما ثانيا فلان تقديره انهما والوجوب عند تحقق العلة التامة بل من المذكور تقدير
محال لانه علة تامة لا تجزئ بجزان سليزما المحم وهو انقلاب الممكن الى الممتنع وما ثانيا فلان لانه على تقدير تحقق
ماسوي الوجوب من المادة والصورة وغيره لا يكون للمعلول متمم لعدم ما كنت قد عرفت ان للمعلول المركب ليس حقيقة
الاجتماع اجزائه وان افانته اعراضه ويجوز ان لا يتحقق الاجتماع فيكون معدوما ثم تخفى المادة والصورة فتدبر قوله
فتقول ان لم تعلم انما حاصل الجواب ماسوي الوجوب علة تامة له سواء اسمى علة تامة له لوجوده او انما علة الوجوب

هذا هو الوجه في
الاجتماع والوجوب
الذي هو العلة التامة
التي هي العلة التامة
التي هي العلة التامة

من جهة فهو له علة قائمة بالوجود فلا يلزم ما ذكره من كونه جزءا من الشيء واحد اقول فيجب ان لا يكون المراد ان
 اذا تحقق العلة انما تدعى بالوجود بحيث يجب الوجود ولم يتم دليله كقولنا ان خلاصة علمنا جرت له ولم
 يجب الوجود عند تحققه لكن العلة في ذلك الحال فلو فرض وقوعها بلا سبب فيلزم خروج المرحوم والاسباب فيكون
 عدم ذلك سبب في انعدام العلة القائمة فلا يكون الجملة صفة ويرد عليه اننا نتخار ان وقوعه عدمه سبب هو علم
 وانما خلاف المقصود ان تحقق جملة بغيره في نفسه كونه الوجود والا فعدم عدم الوجود لم يكن مقبلا فيها وادرو
 المحقق الذي في رسالته اثبات الوجود بان يكون الوجود متقدما على الوجود بمصادم لما قرره من ان الوجود
 للشيء في ذاته ثابت اذ الوجود امر متوقفي فيكون ثبوته للشيء متاخرا عن وجوده فالوجود سابق ان كان
 عين المسبوق بغيره متقدما على نفسه وان كان غير نقلا للكلام اليه فيكون الوجود ان يكون للشيء وجودا غير متناهي
 وهو لا اقول انت لم تدرك باسلفنا ذلك تحقيق بان نقول النصف الممكن بالوجود ليس كالنصف بالوجود
 في انه يدعى بالشيء اذ العلة هو جعل الممكن بحيث كلما لاحظ العقل باقيا من اليها انتم منه ذلك
 الموصفين فالذين اذناهم الممكن وجوده اعتبره النصف اوله بالوجود وبه الملاحظة انما يكون اجد وجوده الممكن فيكون
 ثم اذ لاحظنا الوجود انتم منه وجوبه بالقبول عليه ويكون سبب هذه الملاحظة وجود آخر في الذين
 ولا يبقى هذه الملاحظة وانما فيقطع ولقد مثل هذه الوجودات غير متممة واعلم ان القدم لم يدعوا في هذا المقام
 الا التلازم حيث قالوا للشيء ان لم يجب وجوده عن العلة لم يوجد كما ذكره المصنف المتقدم مما لم يقيم عليه دليل
 فالحق اقول ان يتبع في هذا المقام زيادة بسط الاله لا يلحق بهذا الموضع قوله قد لا بد للمعتبة فيه
 بحث اذ لا مقارنة للمعلول مع العلة ان قصة فكيف سياد المعية الزمانية فمراود المصنف بقوله ان قصة
 او القائمة المعية في الملاحظة العقلية اى اذا لاحظنا المعلول مع العلة القائمة لا يكون الوجود منها اى جزءا منها
 متقدما عليها اللهم الا ان يراد بالمعية الزمانية المعية في الملاحظة العقلية لكونه المعية الزمانية في ذاتها
 انها معية زمنية عن الملاحظين قوله قد لا بد للمعية الزمانية فان قيل اثبات المعية الزمانية للوجود القائم لا يفي
 اقتضاها سبقه لحدوثه ان يكون المعية الزمانية متقدما بالذات فلا يصح قوله فالوجود ليس الا آتيا فلو لا يكون
 الوجود الا معناه قية المعلول بالعلم كما يدل عليه قوله ضرورة ان الوجود معلولها فيصير التعريف فانه اذا كان
 معية المعلول يكون علة متاخرا عن العلة فلا يكون مما يحتاج اليه الوجود ولا يتقدم علمها الا انهم لا يخبرون ان
 معلولها ان يكون الوجود معلولها فالجواب ان الوجود قال المصنف ثم اقول قد لا يتبع النصف الفين الزمان في المعية

لا يفتقر الى
 العلة في نفسه
 بل هو متوقف على
 العلة في ذاته
 والاشارة الى
 ان الوجود
 لا يكون
 متقدما على
 العلة في ذاته
 بل هو متوقف
 على العلة في
 ذاته

المازني الخبيثين اعني الوجوب والوجود وطلاده على الوجود بل على التسلب والاطلاق الاضافة على المراد ليسى شائكم كما
قالوا الحكم صفاته بين العالم والوجود المقصود بان منشأ فعلهم في سبق الوجوب على الوجود ولما حصل ان العقل قد اعتبر احد
بما اعني الوجود متأخر من حيث انه يحتاج الى الاخر اعني الوجوب الذي حقيقة الرجاء ان الله يقدر به من العقل في العقل
اي في التصديق بنبوته اي الوجود الممكن فان العقل المصدق برجحان احد طرفيه جحانا كما خافوا الوجود
لا يمكن التصديق بوجوده وقد اعتبره على الاخر من حيث ان الاخر يحتاج اليه نبوته للممكن فان الوجوب حقيقة الوجود
متأخر عنه بالذات وقد اعتبره بما هي من حيث انها معلولة لاهل واحدة فمن قال انه ساقط على الوجود فاقام تقدمه
في الثبوت وبما حزننا من انه فاهم جميع ما ذكره الشيخ في الامم صحت الترتيب ويحجب وجهه اما التوجه المذكور انهم مضيقون
ان يقول بمن له ادنى اطلاع على ما بحث المتكافئ فكيف ليس بل المقصود الذي هو علم التيقن في التحقيق في المقبول
ثم لمحب من سلك المحققين انه قال انه كلام ضال على الطائيل تحت قوله قد بينا ان آية قد بينا على ما فيه فافضل
او دونهما اعترافنا ان اولها ان توقف الوجود على الوجوب لا يحسن له ان ليس في الخبر ولا في الذهن وقد عرفت
وقد عرفت بما لا مزيد عليه وثانيها ان الشبهة قد اعترض على المقصود بان الايجاد لا يعقل فلا يكون جزءا من العقل الباطن
كيفية يجوز بينها ان يكون الوجوب بينهما كونه اعتبارا بالقياس والجواب انه لم يجعل في الايجاد مجرد الاعتبار بل
عدم الجزئية بل متأخر وقد عرفت سابقا وثالثها انه لو كان الوجوب ان العقل يلزم من الوجوب والجواب
انه ليس مختصا بكونه ان العقل الباطن فانه لازم مجرد لصفات الجوب بالوجوب وبما احد اوله اعتبارا بالقياس والآخر
جارية قورون ان العقل وجد فوجب صدوره الى الله عليه قوله بعبارة العقل مقدما من حيث ان الاخر يحتاج اليه
لان غناها التقديم العقلية هو متجدد دخول الفاعل بينها متف ولا يخفى انه قد عرفت عند بحث لم يني لف فيه احد الوجوب
كيفية نسبة الوجود الى الماهية فلا ان يكون الوجوب الخاص متأخر عن الوجود الخاص فعدم صحة الترتيب
بالف ومحل بحث انما الكلام في التحقيق وهو لا ينافي في الصحة قوله كما لا يقدح الذي هو ارضا في ان ليس المراد بامثبات
ان الايقاع موقوف عليه من حيث ذاته بل من حيث انه حال قوله لا يخال اي وان لم يستعمل بالكانية
بل يكون كونه متجاك كون شي آخر لا معنى ان يكون هناك كونه ان احد ما بالذات هو الاخر لو اقره والادخل الاخر من الجاهل
بل معنى ان هناك كونه واحد احسوا بالاشي نسبة الى الحال بعبارة واحدة هو الجواب ان وصفه بالوجود كوصف الاشياء
بالحال متعلقا بالعلم ان القول بالوسطه وعدمه متعلقا به لا بدني على تفسير الوجود فان خبره بالمتعلق بالكانية
كان ووسطه والافلا فان قيل فما معنى الاستدلال على النفي والاثبات من الطرفين قلت لعل في الحال لم يسلم

نقد في العقل
مقدرة
للعقل في العقل
جميع
نقد في العقل
للمعقول
الوجوب في الجواب
ان العلم
بالعلم
مقدرة
مقدرة

اعترض عليه بان زوال العدم غير الوجود لانه في مفهوم الاول دون الثاني غاية الامر لهما في علمية المفهوم
 الاستلزام عليه لانهم يقولون اوان زوال العدم لا يوجب وجوده متحدان بحسب نفس الامر احداهما لا والاخر زوال
 فغيره انما يتغير بحسب المفهوم والاعتبار عند العمل من حيث التعبير بالمفهوم السليبي بالمفهوم الموجب وهذا الاختلاف
 لا يغير في علمية الوجود الخارجي اعني زوال الحادث لا نقول معناه ان زوال العدم يتجاذج الى وجود لان ذلك الجزء المعلوم
 يكون ممكنه ان لا يمتنع زواله و زواله لا يمكن لا بد من علمه موجوده في الخارج موجوده اياه فلهذا الاول يكون المفهوم
 نفس ذلك الجزء الموجود على الثاني في علمه لزواله وقد يجاب بان معنى علمية زوال العدم لول علمية الوجود بان
 وانما يمكن علمه بانما يتجاذج وجوده او عدمه فقط او كليهما على ما صرح به بقومته بيان حصر العلم وانما يكون الشيء الموجود
 علمه عدمه لا وجوده في مفهومه في العقل بل في العقل انما هو فرض عدمه للمعلوم لا يوجب زواله بل العلم ان كان العلم زوالا
 رفقه لا وجوده لا العلم ما قالوا ان علمه العدم عدم علمه الوجود فان قال بان زواله رفقه العلم وجوده فذلك علمه
 العقل به لا انما يتجاذج الى تلك المقدمات قوله لانه عبارة عن وجوده كعلم التجويز الاول على ظاهره وعلى التجويز الثاني
 في ان كانت بمعنى على المتأخر قوله الموقوف على وجوده كالموافق لما او اعاده سالها من اتحاد زوال عدمه لول وجوده
 كبر ان يقول زوال جزء العلم الذي هو وجوده كبر ما قال الفاضل الخ في معذرتهم من ان ما سبق هو اتحاد زوال
 العدم هو الوجود الذي حكم بها متوقفه زوال العدم كذا هو جزء العلم فلا يجدي نقضا ان زوال العدم ليس الا
 زوال عدمه فالتقدم زوال العدم تقدم زوال العدم قوله لاننا نقول انما يمكن ان يكون كبر من علمية
 تلك الموجوده لانه ان كان قدما يلزم ان لقيه عدمه غير فيلزم تقدم زيد الحادث وان كان حادثا نقل الحكم
 اليه بان يكون مستندا الى وجود حادث آخر وكذا فيلزم لنفسه في طرف المبدأ او لانها والى وجوده يكون مستندا الى
 الوجود بلا واسطه حادث آخر فيلزم تقدمه وذلك يستلزم تقدم زيد الحادث بهف وعلى هذا لا يرد النظر الذي اوردوه
 الشارح لغيره احدهما انما يستتف عليه قوله اذا ثبت بطلان توقف الإثبات بحسب لانه يلزم من بطلان التوقف
 المذكور ان يكون وجود جميع الموجودات المتفق عليها وجوده في مستند الوجود لمجوزا حقيقه علمه لا وجود ولا معدوم
 ولا يلزم منه التقصير في التي ادعى المصنفه ثبوتها على نفس الامر لانه يلزم انما تنقضه كماله لانه لا بد ان على ثبوتها
 وثانها على بطلانها بطلان مكسبه وان ثبوتها منافي لمطوبه اعني علمية الامر الحقيقه علمية الحادث اقول في تجويزه
 عبارة المتن بالشيء في السبيل وسير في التعليل مستثنا بلطف العلم كالحليل انه اذا ثبت القضية المذكورة اعني كماله في جميع
 الموجودات المتفق عليها وجوده زيد لوجوده من غير توقف علمه في شي فانما ان يوجد تلك الموجودات فكلها غير توقفه علمه

ا. و قد خرج يلزم من القضية المذكورة انه كلما عدم زيد عدم شيء من تلك الموجودات لان عدم المعلول لا يكون الا لعدم شيء
 من علته والفرص ان ليس فيها شيء سوى الموجودات فلا يكون لعدمه الا لعدم شيء منها وانه يستلزم امتناع الواجب فيلزم بطلان
 القضية التي تنبئ صدقها لان كذا الالف لم يستلزم كذا الباء فيسقط فلا بد ان يوجد بها ما هو الامور المحال له وهو ما لم يقل
 او ثبتت البرهان على المبدأ المتضمنة لادلة فاذ قد لم نردم الاستدراك فثبت ان الحاشي موجود وعلة ليست
 موجودة امت محضه لا معدة ولا مركبة منها فلا بد ان يكون للاحوال برهان على عدمه بالبرهان تام مجرد بنوع القضية المذكورة
 من غير نظر الى الازهار فانما بان هذه القضية انما لا تنفع توقف رجوع الحاشي على عدمه ثابتة فاما ان يكون
 علة موجودات متفرقة فهذا بطلانها كما سهاج الى قولنا كلما عدم الحاشي عدم شيء من تلك الموجودات وهذا البطلان
 فيلزم بطلان القضية التي تنبئ صدقها وان يكون معها امر لا موجود ولا معدوم وهو المبدأ وهذا البرهان تام مجرد
 لما حلت لازم تلك القضية من غير نظر الى بطلان الشقيين الاولين بما ذكره ثم قول في توجيه انه لا يجوز ان يكون
 علة الحاشي مركبة من الموجودات والمعدومات والاصدق قولنا كلما وجود جميع الموجودات لمقتضى الوجود زيد يوجد زيد
 ولا يتبع على عدمه محتاجا الى عدم شيء لانه يستلزم وجود جميع الموجودات وجود زيد لكن صدقها بطلانها لا يستحال لانها
 اعني قولنا كلما عدم زيد عدم شيء من الموجودات فالتركيب المذكور محال لان المبدأ انه لو لم يوجد به وجود ما لم يمتنع عددا
 متوقفا على عدم شيء سابق اوله واوله يستلزم قدره الثاني فلا يحصل الابدال موجود وذلك بزوال جزء من علته
 موجود فيلزم امتناع الواجب وهو محذور ما معدوم وادرجه في ذلك الموجود لا يكون خارج تلك الموجودات اذ العلم
 يمكن الجميع جميعا كيف فيكون داخلها فيكون ذلك لعدم الذي هو زيد الحاشي عليه يستند الى تلك الموجودات فثبت
 انه كلما وجود جميع الموجودات وجود زيد ولا يتبع على عدمه متوقفا على عدم شيء اذ الفرض ان العلة كسب من الموجودات والمعدومات
 ليس الا وقد ثبت ان المعدومات مستندة الى الموجودات وعلى هذا التوجيه لا يرد شيء من محجتي ابشاره اما الاول فلان قص
 المصمم ليس الا ببيان استلزام وجود الموجودات الوجود زيد لا نفى التوقف على العلم ما الثاني فلان مجرد استلزام
 وجود الموجودات الوجود لا ينافي ادخلية عدمه فمقتضى القضية المذكورة لا يستلزم بطلانها لعدم قوله واذ ثبت
 انه ولا يرد البحث الذي اودعه اشرار قوله لا يتقبل لا يجوز ان يكون المصطلح هو ان يكون وجوده بكونه مخالفا في تلك
 الموجودات يلزم صدق القضية المذكورة والفرق بين هذا التوجيه السابق ان السابق معني على ان المراد قوله
 لان عدمه القضية ثابتة انها ثابتة في نفس الامر على طقس اذ ذكره اشرار قوله من غير توقف على عدم شيء تفسير قوله
 يوجد زيد وحصل القضية في توقف وجود زيد على عدم شيء في اصل الاستدلال لو تركب العلم من الموجودات معدوم

والقضية التي تنبئ صدقها لان كذا الالف لم يستلزم كذا الباء فيسقط فلا بد ان يوجد بها ما هو الامور المحال له وهو ما لم يقل
 او ثبتت البرهان على المبدأ المتضمنة لادلة فاذ قد لم نردم الاستدراك فثبت ان الحاشي موجود وعلة ليست
 موجودة امت محضه لا معدة ولا مركبة منها فلا بد ان يكون للاحوال برهان على عدمه بالبرهان تام مجرد بنوع القضية المذكورة
 من غير نظر الى الازهار فانما بان هذه القضية انما لا تنفع توقف رجوع الحاشي على عدمه ثابتة فاما ان يكون
 علة موجودات متفرقة فهذا بطلانها كما سهاج الى قولنا كلما عدم الحاشي عدم شيء من تلك الموجودات وهذا البطلان
 فيلزم بطلان القضية التي تنبئ صدقها وان يكون معها امر لا موجود ولا معدوم وهو المبدأ وهذا البرهان تام مجرد
 لما حلت لازم تلك القضية من غير نظر الى بطلان الشقيين الاولين بما ذكره ثم قول في توجيه انه لا يجوز ان يكون
 علة الحاشي مركبة من الموجودات والمعدومات والاصدق قولنا كلما وجود جميع الموجودات لمقتضى الوجود زيد يوجد زيد
 ولا يتبع على عدمه محتاجا الى عدم شيء لانه يستلزم وجود جميع الموجودات وجود زيد لكن صدقها بطلانها لا يستحال لانها
 اعني قولنا كلما عدم زيد عدم شيء من الموجودات فالتركيب المذكور محال لان المبدأ انه لو لم يوجد به وجود ما لم يمتنع عددا
 متوقفا على عدم شيء سابق اوله واوله يستلزم قدره الثاني فلا يحصل الابدال موجود وذلك بزوال جزء من علته
 موجود فيلزم امتناع الواجب وهو محذور ما معدوم وادرجه في ذلك الموجود لا يكون خارج تلك الموجودات اذ العلم
 يمكن الجميع جميعا كيف فيكون داخلها فيكون ذلك لعدم الذي هو زيد الحاشي عليه يستند الى تلك الموجودات فثبت
 انه كلما وجود جميع الموجودات وجود زيد ولا يتبع على عدمه متوقفا على عدم شيء اذ الفرض ان العلة كسب من الموجودات والمعدومات
 ليس الا وقد ثبت ان المعدومات مستندة الى الموجودات وعلى هذا التوجيه لا يرد شيء من محجتي ابشاره اما الاول فلان قص
 المصمم ليس الا ببيان استلزام وجود الموجودات الوجود زيد لا نفى التوقف على العلم ما الثاني فلان مجرد استلزام
 وجود الموجودات الوجود لا ينافي ادخلية عدمه فمقتضى القضية المذكورة لا يستلزم بطلانها لعدم قوله واذ ثبت
 انه ولا يرد البحث الذي اودعه اشرار قوله لا يتقبل لا يجوز ان يكون المصطلح هو ان يكون وجوده بكونه مخالفا في تلك
 الموجودات يلزم صدق القضية المذكورة والفرق بين هذا التوجيه السابق ان السابق معني على ان المراد قوله
 لان عدمه القضية ثابتة انها ثابتة في نفس الامر على طقس اذ ذكره اشرار قوله من غير توقف على عدم شيء تفسير قوله
 يوجد زيد وحصل القضية في توقف وجود زيد على عدم شيء في اصل الاستدلال لو تركب العلم من الموجودات معدوم

لذلك الحكيم يكن ان ليقال الدليل الذي يدل على عدم التوقف يدل على عدم استلزام الموجود لعدم الوجود
 له مدخل في الحقيقة وانما الثاني فان لم يرد من ان بعض تلك الموجودات عاشرة ومجرد الاستناد الى الواجب باليقين
 المقدم يجوز ان يكون بواسطة عدم الاستناد الى تلك الموجودات وانتم في هذا الطالعة لم تلم الا انتم على تقدير استناد الوجود
 الى تلك الموجودات انما التمس او القدم الى ما ذكرنا في قوله ولا شك ان عدم المانع لم يشر الى ردها ولا سيما
 الموقف من ان رده المانع كما شاف عن امر وجودي وان العلة التامة بحجبه اجزاء موجودة قال الفاضل المحيى بحسب
 لجواز ان لا يتصور هناك مانع من التاخير فحتاج الى عدم وجوده بتوجيههم بساطة العلة التامة اقول هذا بحث خارج
 عن قانون المناظرة لان الشاهد مانع لاستلزام القضية المذكورة عدم التوقف على عدم مقتضى العلم على المنع مما
 يستلزم على ان بعض المتأخرين المتأخر بان تقدير المانع كاف في اعتباره ولا يجب ان يكون مانع في نفس الامر ولذا
 البطل بساطة العلة التامة ^{في قوله} انما يلزم ان يبين ان المقدم في ملكية القضية الشرعية بحجبه التقدير والاضام المكنة
 الاجتماع مع المقدم يجوز ان يكون ذلك التقدير مقتضى الاجتماع فلا يلزم صدق الثاني على ذلك التقدير قوله
 وثانيتها ان قوله لم وذلك لانه لما البطل الاقسام الثلاثة لتبين خطية الحال من غير استعانة بعكس نقض تلك
 القضية وقد عرفت ما يدعيه ويمكن تقريره بوجه اخر لا يخفى على الفطن العارف بانسب ان يقدر الله سبحانه على كسب
 العلة من الموجودات والمعدوم لتبين كذب القضية المذكورة فاستلزام القضية المذكورة لقولنا كلما لم يعدم شيء من
 الموجودات لم يفتقر اليها وكونه لا يلزم كذب تلك القضية لان في التركيب المذكورة تكليف لجميع الالات لا بالضرورة
 ذلك ان مثل هذا التوسيع لا يتوجب في الثاني الذي ذكرناه سابقا ونقول ان مراده ان التركيب المذكور يتلزم بسبق القضية
 المذكورة لكن صدق القضية المذكورة مستلزم لقول المذكور المستلزم لم يمكن ان محال لكن هذا مجرّد حسن من البناء لا يبرهن
 في كلامه اشعار بذلك قوله وانما عدم الوجود لم يلزم في وجه الاحتياج الى هذه المقدمات لعلنا نقول بان الكلام في ذلك
 المبسوط بعدم قوله فان قلت لم يجوز ان يكون من جملة تلك الموجودات فاعل بالاقتدار يريد ان الجلال
 توقف وجوده زيد على عدم سابقه الا ان الحق لا يقتضي صدق قولنا كلما رجع جميع الموجودات يوجد زيد في غير صدق قولنا كلما عدم
 زيد عدم شيء من الموجودات لجواز ان يكون من جملة تلك الموجودات فاعل بالاقتدار يوجد لعلنا نقول بان الكلام في ذلك
 لا يجيب به الحاشي حتى يكون عدله في انهما فاذن قال المحققين من هذه الاسئلة ليس سافرة ولا بنا قضية ولا نقاشا
 ولا تعلق له باتباع من الدليل على البطل الاقسام المكنة كيف وقد مر من مضى مع عدم دعوته على الدليل المذكور
 حيث قال وهذا اذا قدمنا على ان لا يجوز ان ينتهي فانه قد ظهر التعلق بما قبله وانه منتهى لصدق القضية المذكورة

منه صدق عكسها واما المذكو سابقا بقول مبنيا منه فليس الاعمدم دروده على الشئ الاول من الدليل وهو على التعديل
 ان يكون حمله تارة يتوقف عليه وجود الحادث فديا ولم يكن الوقت من حمله تارة لم يلزم الترجم لاجرم لاعمدم دروده على الدليل
 مطلقا واما ذكره الفاضل العلي بن ان هذا سند لمنه يتوجه على قولهم في اول البحث فخرج ان لم يكن لبعض تلك الموجودات
 مع وجودها فخرج من الازمنة لزم قدم زيد الحادث فممنه بعده عن الاول ان السليمة يرد عليه ان الجواب يكذب لانه ما
 فيه لزوم قدم الحادث الذي كان بمنه قابل بين لزوم اختلاف وقتها والواجب ولانه لا يصح التردد المذكو بقوله
 اما ان يتحقق ثبته جميع الموجودات او لا يتحقق لان الكلام على تقدير ان لا يكون تلك الموجودات معدوما في شئ من الازمنة
قوله قلت لان الكلام انما يحل ان اعتبار الفاعل المختار من جهة تلك الموجودات لا يقدح في وجوب زيد عند وجود
 جميع الموجودات لان المردف انما يجب وجود المعلول عند تحقق العلة فصدوره عن المختار لا يكون بطريق المستحيل
 وقت وجوده وان يتحقق جميع الموجودات او لم يوجد الحادث يلزم خلاف وهو لو كان لم يتحقق يكون عدمه لعدم ذلك
 الموجود ونقبل الكلام حتى ينتهي الى الواجب ويلزم انتفاء **قوله** فان قيل لم لا يجوز انما حمله بتجزئة ان يكون
 علة زيدا مركبة من بوجوده ومعدوم باختياره ان ما يتوقف عليه حده عدمه لاحق لكن لا يمكن ان عدمه اللاحق
 انما يتحقق بزوال شئ مما يتوقف عليه وجوده او لبقاءه لم لا يجوز ان يكون عدمه اللاحق من مقتضيات ذاته بان
 امر آخر فالذات كالحركة العقل لا ينقبض عن وجود شئ لا يكون عدمه المطلق متقضي لانه لو كان عدمه اللاحق
 كذلك لا يلزم من ذلك انقلاب الممكن متعينا فان المتعنه ما يكون عدمه المطلق متقضي لانه كما قال الحكماء في الزمان انه
 ميتهم عدمه لعدم وجوده وان لم يمتهم عدمه مطلقا ولا يلزم من ذلك كنهه ولجبا بالذات **قوله** على انها ازلية
 واما اعتبار ازلية الحركات يصح كونها واسطة في وجود الحادث من غير لزوم خطية الامور المحالة لانها اذا لم تكن ازلية
 تنقل الكلام الى علة حده فبما انه لا يجوز ان تكون موجودات محضة والازمنة قد ما فيلزم قدم الحادث ولا معدومه
 الحاضر ولا مركبة من الموجودات والمعدوم لان عدمه الموقوف عليه لا يكون سابقا للزوم القدم ولا لاحقا للزوم انتفاء
 الواجب او خلافا لتقديره فيكون الامور الاربعة واجلة فوعلة وجود الحركة وتكون معتبة فجميع الحوادث فثبت المظ
 فنانقل الفاضل العلي بن ان المنه يتيمم وجوده كون عدمه اللاحق بالحركة لذاتها لا لعدم شئ اخر من عكسها انه ليس
 بشئ كذا ما عتبر كون كل سابق معدوم اللاحق فلما يتم التمسك بها **قوله** اوجب انما حمله ان الحركة تعقضي المسبوبة
 بالغير لان حقيقة الانتقال من حال الى حال مثله ان كان بالحركة في الاين لانه من اين سابق بتلك الحركة لا يطلب
 الاخره كذا في الوضوء وكيف وكيف الاكم قول فلنك غير ممكن لابعاده لانه من احد المقولات التي يقيم فيها الحركة في حالة

حيث لا يكون

قابلة فلو استند ذلك الشيء الى الواجب وجوباً كما هو المفروض من وجوب وجود المخلوق عند علة التبرؤ كان
 بلا واسطة ام موجوداً وموجوداً كما يجب لقوله ان زواله لا يكون الا بزوال جزء من علته وزوال علة محلان زوال
 الموجودات يستلزم انتفاء الواجب وزوال المبدء ومكون علة زوال عدم علة وزوال عدم العلة مسبوق بزوال عدم
 علة الى الابد انتهى ان لو كان واحداً من ذلك لكانت العلة لا تزل بل يزم ان يكون عدم ذلك الغير في الازل فلا يجوز
 اصلاً هـ واذا كان الاعداد الزمانية غير متناهية يزم ان يكون الموجودات التي صلتها غير متناهية يزم وجودها
 الغير المتناهية يزم ان يكون الموجودات التي صلتها غير متناهية في الزمان وجودها في الماضي
 وانه محذور وان كان ذلك الغير السابق على الحركة وجب البقاء ولا يحدث الحركة تكون حصوها فاعزاة اليها
 ان الماهية الغير القارية فيتم ان يكون اثر الواجب وكيف لا فيتم والذات التي فيتم زوالها كيف يوجب اثرها
 يوجب زوالها والمفضل الحجة بينها كلام جميل اصادفت في قلمها وقد جفا فائدة **قوله** فان قيل الذات التي
 لا يلازم ان الوصف والابن المتولد مكن البقاء والما يلازم كذلك لو قضى الواجب زوالاً من افراد الحركة فانه
 يكون مسبوقاً بامر ان وصفه يمكن لقوله ان ذات الواجب تعلق علة للحركة المستمرة ان لا ابداء فيكون
 كل وصف منوصف بغيره البقاء وفروقه ان لبقاء يستلزم ان تعلق بالحركة التي هي مقتضى ذات الواجب لان استمرار الحركة
 في عدم حدودها لا يمتنع من ان واحداً يوجب ان تعلق بالحركة امر مبدى يوجب بقاءه فيجوز
 ان يكون اثر الواجب وان افراد ما يوجب زوالها **قوله** قلنا بعبارة استدلال على ان المطلق لا يجوز ان
 يكون اثر الواجب بانه لا يمكن وجوده في الخارج فلا يكون اثر **قوله** فان قيل انهم للملازمة المستفادة
 من قوله لا يمكن طبيعة المطلق مخالفة الطبيعة الافراد مستند بانه لم لا يجوز ان يكون المطلق باقياً بتجدد الافراد
 مع عدم بقائها كالموجود المطلق يتغير بغيره امر استثناء لقوله شخص من شأنه **قوله** نعم نعم يعني بالمخالفة البقاء
 وعدم حايثة لكن مرادنا انه لا يجوز مخالفة عين طبيعتها بامكان البقاء وعدنه لان طبيعة المطلق لا يزاد
 واحدة ولا ينقص الواحد لا يمكن ان يقتضي إمكان البقاء وادناه وفيه بحث لان اللازم ان لا يقتضي طبيعة
 الافراد اعتناء البقاء وذلك لا ينافي ان يكون هو شيئاً الشخصية بمقتضى البقاء

فيجوز ان يكون المطلق معلولاً للوجوب باقياً بغيره

افراد المتجددة بمقتضى البقاء بحسب وجهيها **قوله** وهو لا يضر في الجواب ما ذكره بعضهم على تقدير كونه
 انما يدل على اعتناء استناد الحركات الى الواجب نعم بل لا واسطة في الامر قارة وهو لا يضر ما ذكره الحكماء

من ان الزوايا مستندة الى ذاتها ثم لو اوسطه اراد ان يحد غير نفسه فلو كان في الزوايا
 والايديون فممكنة البقاء ولا يحد بالوصول الى حد من الحد وتحدث له مادة لا يحد عنه ويتحقق الارادة السالفة اليه
 هي مادة الوصول اليه لتفصيله وذكره المحقق الخوسي في شرحه لالاسارات لان الارادة الجزئية لما كانت سببا لحدوث
 حركة جزئية فذلك الحركة الالفية سبب لحدوث مادة اخرى جزئية حتى يتصل الارادات في انفس الحركات في الجسم واما
 يتصور فلو ان الارادة كون الجسم في حد ما من المسانة لم يحد لم يحجب عن الجسم اليه واداد جدا منتظم ان يكون الجسم
 في حال وجود الارادة في ذلك الحد الذي يريد لان لايجاد لا يتحقق بالموجود بل كان في حد آخر فلو ان منتظم ان يحصل
 في الحد الذي يريد حال كونه في الحد الذي قبله ومعلوم ان الحد الذي يريد يعني تلك الارادة ويتجدد فيفسد
 كل وصول الى حد سببا لوجود ارادة يتجدد من ذلك الوصول ووجود كل ارادة سببا لوصول تارة فممكنة الارادات
 والحركات استمرار شي غير قابل على سبيل يتجدد وتصوره واسباب لا يكون بانفرد له ملاحق بل لسطر اتم العلم بالفساد
 اليها من غير عرض هذا العلم انتهى كلامه بقى الكلام في سبب تجدد الاهداء وقد قالوا انها تجدد بالثبوت الذي يحصل
 بتجدد تصور الكمال الذي يحصل لعقل حركة اعني التثنية ليدار في جزوه من القوة الى الفعل قوله للعلم تحقيقه
 للعلم تحقيقه لا يسجد على انهم ان لم يوجد تصور متصور وما قيل ان المراد ان يكون اعتبارا فوضعا فممكنة ان لا يتسلم العلم
 لانه اذا لم يكن اعتبارا فوضعا ولا موجودا لا يكون حلا قوله والجواب انه ممكن ان لا يعلم تحقيقه لا يسجد
 انما المعلوم قطعاً انفس الوجود بالاسجاد وذلك لانها في كون امر اعتبارا لا يجوز الانقسام بالامور العينية قوله واما
 سمعت قالوا انهم لا يخفون ان بتقرير الذي سبق لبعض الازمان يتجلى جميع احدها ان لا واسطة بين الموجود والمعدوم
 لانه انفسها بالمتفكرين فلا يكون العلم بالحال يدخل في العلة لانه فرع وجوده واما بينهما لانه لا واسطة بين الموجود والمعدوم
 فالامر الذي جعلتموه جلاله داخل في احدها فالعلم بالامور بالذليل الذي ذكرتم لتسلم العلم به ولا يتصور الاول لا وجوب
 لما ذكره الشارح ولانه لا يرد العلم ببعض مقدمات الدليل العلم لانه لا يتدخل على عدم خلية ذلك الدليل بل لانه لا يمكن
 وجوده وعلى التفسير الثاني فهو لانه لا يعلم ان يقال لان العلم الذي هو كونه على العلم بالعلمية العلم بالعلمية
 على بعض مقدمات ذلك الدليل وهذا العينة ما ذكره الشارح ثم قوله بل توجيه السؤال الذي قد عرفت سابقا ان الزوايا
 في اثبات الوردية بين المعدوم والموجود فممكنة انهم في تفسيرهما معهما العلم بهما سواء كان الامور
 ام هي ليست بموجودة اصلية ولا معدومة في الخارج معتبرة في علم الله سواء قيل انها واسطة او اقلية في احد من
 على اقل الازمان وعلى في حكمة ما يجب منه وجود الحادث او لا موجوده في الخارج ولا معدومة في القول بهذا

البطلان ما سارفة وتقريره ان دليلكم وان دل على خطية الامور الحادثة لكن عند ما يتبين على نفى التوبة بل على
 ذلك بعد عدم فتلک الامور انما تربة او معدومة فاعلم انكم تربة منها ومن غير انما موجود او معدومات او تربة منها
 والاقسام الثلاثة باطلا كما ذكره واما النقص اجمالى تقريره دليلكم الدال على انما تكون تلك الحوادث شيئا من الاقسام
 الثلاثة لو صح بحججه قد رانما تخلف الحكم عنه حيث يجزى فيما تركت عن الامور الحادثة غير انها ما موجود او معدومات
 بناء على انما هو سطر في تركبها من غير انما موجود او معدومات او تربة منها والاقسام الثلاثة بطريقين وذكرتم على حكم
 اعم اشياء تركب الحوادث منها ومن غير انما تلتزم واما رد الفاضل الحجة على الاول من ان معنى الجمل ثبوتها لا يفسد
 ودخولها في عللة الحادث والدليل المذكور لا يدل على ان النقص المدعى بل جعل بعينه جزئية من هذا الدليل بناء على انها متعلقة
 به بعبارة ولو كان المراد المعنى لكان ان يقال دليلكم وان دل على انما تلتزم انما تلتزم انما تلتزم انما تلتزم
 المعدوم والموجود متساويان ولا يخرج عن النقصان في تيمم الاجتهاد الى باقي المقدمات ولا الشان بان التعرض لا يثبت
 التعويض المدعى لا يكون في النقص وسه ذلك فليس عين الدليل مثبتا للنقص لما توسل الاجتهاد على مقتضى ضرورة هي
 نفى للموسطة عند وقوعها في معنى المعلل لثباته في خطية الامور لا موجودة واما معدوماته سواء قيل بالوسط او لا
 ويدل على ذلك فيما سيجي قول الشارح ان يدخل في خطية الامور لا موجودة واما معدوماته بطلانها آه حيث قال
 بطلانها وقال وان جعلتم بعينه الحكم والخلاف فيكون المعارضة قائمة على خلافه ولا تيمم بدون باقي المقدمات
 كما عرفت والا يكون في النقص تعرض للنقص المدعى واما قوله وسم ذلك فمجرد ان التعرض لنقص الواسطة بيان
 الدليل المذكور فيكون الدليل مثبتا للنقص ثم قال ولكن ان يقال ان حاصل النقص استلزام الدليل
 للمع وهو انتفاء استناد الحادث الى عللة بعينه مقدمة ضرورية اعني عدم الواسطة وفيه انه لا يكون دليل الدليل
 مستلزما للمع الاجتهاد في تلك المقدمة الضرورية والفرق بين النقص وبين استلزامه للمع حكمه فاعلم
 الاصطلاح قوله فان جعلتم باوخلته في الموجود بان اردتم به ما لا تحقق في جملة مصادره ان كان استلزامه لمع حكمه فاعلم
 لجوز ان يكون من جملة تلك الموجودات الاختيار انما يجوز ان يكون من تلك الموجودات المعنى
 فسر قوله بالثبوت في الجملة لتعلق الارادة الذي من شأنه الاستعداد وقت دون وقت من غير ان يحتاج
 ذلك لتعلقه بالعللة اخرى توجب في وقت دون آخره من غير ان يلزم من تساقط النسبة الى
 الادات ودقوتها في وقت حيث يكون معدوم بل يروق للصحة وجوده للممكن بلا حاجة ولا ليعين له وجوده الخارج
 كما كان يلزم لو قلنا بعد ذلك الممكن عن العللة القائمة للصحة بل اللازم ترجيح الحق احد الاوقات

المتبادرة وتخصيصه بالوقوع وذلك جائز بل واقع كما سيأتي في المقدمة الرابعة فان قلت ذلك المتعلق وان لم يكن
 له وجود ومحمول لكن له وجود رابطي لا في تكييفه بل في الازالة فم نقول لو كان صدره بطريق الصحة يلزم وجود الممكن
 باعتبار وجوده رابطي بلا ايجاد لانه اذا تحقق حله بما يتوقف عليه وجوده رابطي لم يسبب وجوده فذا فرض عدم
 ذلك الوجود فنفى حاله لعدم لم يكن ايجاد فحال وجوده ان تحقق الازالة لم يكن المحل حله وان يتحقق يلزم وجوده
 رابطي بلا ايجاد وكن ان الوجود لمحمول للممكن بلا ايجاد فم فكذا ذلك وجوده رابطي والقول باننا لا نعلم له وجودا
 رابطيا فان الاحوال تتم ثم ايجاد الوجود الجني كما انها لم تنف في غير عدم نعم ان لها ثبوتا غيرا فالأمر ليس
 الاثبوت بالارادة بلا ايجاد لا يتوقف لان ثبوتها ممكن هو الماد بالوجود والسر للوجود وقدم باننا الفاعل فيه اذا جوزتم
 ثبوت الممكن بل باننا في غير فليخبر بوجوده بلا ايجاد والافراق واليقين اذا كان ثبوتها بلا تأثير لم يبق له احتياج
 لان العلم انما هي علمه باعتبار التأثير فقلت ذلك التعلق اثره لانه لا يمنع انها يجعل التعلق تخلفا او موجودا
 متعلقة بالارادة وثابتة لهابل منع انها تجعل الارادة متعلقة بالانتر كما لو كان تأثير الفاعل في توصف الما بانه
 بالوجود لا يمنع انها يجعل التصاف القضا او موجودا او الما بانه موضوعا لا التصاف بل يمنع انها تجعلها متصفة
 بالوجود على قسمين حال لعباءة فكذا الحال في التأثير فان الفاعل لا يجعل التأثير تأثيرا ولا موجودا ولا موضوعا
 بالتأثير في المزموم فان العلة لا تجعل المزموم لزوما ولا موجودا ولا موضوعا بالزوم بل يجعل احد المتكاملين لازما لا الآخر
 واتصافا متعلقا بالاضافات المذكورة انما هو امر مشترك في بعينه العقل بعد صدور نفسه من علمها ولو كان
 اتصافا حقيقيا يلزم القسم في الاتصافات فيلزم عدم تحقق تأثير شي في شيء لان كل اتصاف يعرض لا بد من
 الجوهر صرف به فليس التأثير فيه بل في اتصاف ذلك لا اتصافه والسر فيه ان الاتصافات من حيث انها اضافات
 رد الجاهل الاشياء كالانصاف فيكون انفسها اثارا بخلاف ما عدا ما من الماهية ثم العقل اذا احلها في نفسها
 واعتبر ما يفهم من المعقولات اعتبر لها اضافات اخذوا اذا كان التعلق نفسه اثر العلة فالأمر من صدره من
 السعة ليس لان يكون التعلق في وقت ادن اخذوا لا استحالة في ذلك **قوله** وان جعلتموه مادا دخل في خبره
 بان ادعتم به بالتحقق له اصاله سواء لم يتحقق اصاله او يكون متجا **قوله** وذلك لان الاضافات آحاد قال
 الفاضل الجليل هو ان يمتزج عليها اذ احلها زوال نفس الشيء من غير زوال عدمه او وجوده كما يعبر عن من زوال الكلام
 جاز ان يزول بعض المعقولات من زوال عدمه فلا يلزم من تركب العلة من مثل خبر المعدم شي اذ ما ذكرنا
 انقول زوال ذلك المعقولات لعدمها بان زوال وجوده رابطي او زوال نفسه لا يمكن الاول لانه لا يستلزم

تقبل ثم انتفاء الواجب لاستناده اليه بالواسطة او بدونها وعلى اننا في تصديق عليه في حال عدم زواله انما نتردد
الى العلة متبعية بثبوت في المحل ولو تنبأ لا تقيدها في حاله الزوال وليس له وجودها لانه لكونه معدوما واولا لم يلح بالمال
سواء يمتنع به بالمال او بالمعدوم لنقل الفاضل الحلي هو جوابا حاصله ان زوال ذلك المعدوم يمكن ان يكون بزوال وجوده
بغيره فيكون من جملة الاضاف التي جعلها المصنف واسطة فان زوالها بالغير زوال وجودها لغيرها فان جعلت
المعدوم فالنظر في نظري وفيه ان وجود الشيء سواء كان في نفسه او بغيره لا بد له من علة بحيث لا بد له من قوام
الممكن بل بالعلم كما في زواله لتقديره انتفاء الواجب قوله ولا يخفى انه لا يعني انه على تقدير جعل تلك الامور داخله
في الموجودات كما يمكن من لزوم انتفاء الواجب على تقدير تركب العلة من الموجودات والمعدوم كذلك يمكن
منه لزوم انتفاء الواجب او قدم المحادث على تقدير القول بكون العلة موجودات صرفة لانه لا سابق للزمن اليه
لا تضافه المتقدمة فيها تركب المصروف لان ذلك محذور جهل عقلي فانه لعدم المانع دخلا في الوجود الحادث
قطعا قوله ممكنة اي تلك الامور الاضافية متصفه بالامكان في نفسها كما يقال ان تصانف زيد بالوجود ممكن
فان الامكان كيفية نسبتة شي الى شيء فالمتصف به اولاً وبالذات هو المنسوب ذاته الوجود والمادة بغيره فاما تصانف
به بالواسطة وليس لها او انها ممكنة الوجود او الثبوت في نفسها او لغيرها لما من انتفاء وجوده وكون ثبوتها
استناده الى بغيره لتعلق بعد معدومها من علمها وقال فاضل الحلي لم يرد به انها لا يمكن وجوده في نفسها محتاجة الى
علة اولاً وجودها ولا انها لا يمكن ثبوتها في نفسها كذلك لان ثبوتها ليس محلا لغيره بل يقتضي وجودها بال
اراد امكان ثبوتها لغيرها وكما ان وجودها الممكن في نفسه مستند الى علة كذلك وجوده بغيره معدومها بغيره عند
اقول يرد عليه ما من انها لو كان ثبوتها لغيرها محلا لغيرها لم يرد من معدومها بغيره شيء بل بغيره بغيره بغيره
الان يكون لها علة لان العلة انما هي علة باعتبارها تارة والفرق بين الوجود بالاجاد وثبوت الشيء بالاثبات مؤثر
تجوز احداهما دون الآخر تحكم فالوجه ان يقال انها لا يمكن وجودها محتاجة الى علة لتسببها لها وذاتها
ومع ذلك يقال ان تصانف زيد بالوجود ممكن ليس المراد منه الا امكان في نفسه السفس فيه ان الامكان كيفية نسبتة
شي الى شيء فالمراد من له اولاً وبالذات هي المنسوب للاضافات ولو اسكتها لما علة الوجود فكما ان تصانف
زيد بالوجود محتاجة في نفسه الى علة كذلك التعلق الذي بين الازادة والعدم محتاجة الى علة لتسببها لها وذاتها قوله
بطريق الاستحباب اي ليس تلك الامور بانفسها لازمة للعدم وعنه نعم سواء كان الايجاب بذاته او بواسطة
الاختيار قوله على امور اخر موجودة الاخر ان يقال حمادة قوله انما الخ لا يعني انها ايضا مستندة بواسطة الاختيار

فان كان
المتصف به
قوله
الامكان
الاختيارية
وغيره

الى الوجوب بطريق اللزوم فيلزم مقدمها فيلزم مقدم المحذور **قوله** ضرورة قدم الوسائط قال السيد المحققين لتعيل ان
يقول لا يلزم من تقدم المحذور المتوسطة تقدم تلك الامور وانما يلزم لو كان اشتداد تلك الامور الى المحذور
اليعني بالوجوب وهو ثم يجوز ان يكون على سبيل الصحة ويجوز على ان جعل قوله على سبيل الصحة والاعتبار قوله على
الوجوب قيد الاستناد الى المحذور ان الوجوب يبطل عرض المصهر فانه لو جاز استناد المحذور الى الوجوب لم يتبادر
على سبيل الصحة ويجوز ان كان كثر المقدمات في اثبات الامور لا موجودة واللامحذورة علم طرف وكان قوله
ان اثبات تلك الامور على تقدير ان كل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر ليجب تخصيص عن القول بالوجوب بالذات
لو ان تلك الامور لا يمكن انفي الوجوب بالذات الا بالتمسك للمحال يستغنى عنه فجعل قوله لا على سبيل الوجوب متعلقاً بمفارقة
دقيقة الاستناد واستغناء من قوله مفارقة لان الافتقار الى الشيء لوجوب الاستناد يخص عن شبهات ينهي
كلامه اقول اما الجواب عن الاول فهو ان قول الله مني على ان استناد تلك المحذور المتوسطة الى الوجوب لا ينافي
بطريق الوجوب كان استناد الالفاظ تلك المحذور انما كذلك ضرورة توقف وجوب المحذور على وجوب
فيكون استناد تلك الامور لا ضافية اليه بطريق الوجوب اذ لا فرق بين الالفاظ في يلزم مقدم الحوادث وانما
فهو ان معنى قوله على سبيل الصحة والاعتبار ان تلك المحذور مستندة الى الوجوب بتوسط اليجاد والصاد وعلى سبيل
الصحة والاعتبار فيجب باعتبار ان اليجاد لا يجب ان يكون صادراً للصحة وبعد اعتبار اليجاد يجب وبما اقرره المصهور
لقوله فان ايقام الحركة غير وجوب الحركة لا يبطل عرض المصهر بل حقيقة ولم يلزم مقدم في مقدمات اثبات الامور
اللا موجودة والا لحد منه يكون قوله ان اثبات تلك الامور غير مستغنى عنه بل كذلك فاما جعل قوله لا على
سبيل الحركة متعلقاً بمفارقة قيدا للاستناد المستغناء منه فيرد عليه انه لا يكون التزويد المذكور لتجاوز ما انما يجب
قبلياً لانه لا يعيقس الا وجوب لا يتصور منه التعمته وهذا هو الذي احد الشرائع الى جعله متعلقاً بقوله مستندة اليه **قوله**
واذا قد افترقت البيان تقول المصهر واما ان يجب اى حين انما افترقت افتقار تلك الامور الى وجوبها
او انها متعلقة اليها بالواسطة للمحذور المستندة اليه بطريق الصحة والاعتبار في صادرة عنه بتوسط
الامر والمذكورة المتعمته اليه والام تصوره صدور بطريق الصحة كما عرفت فصدور تلك الامور من ذاته ثم
اما ان يكون على سبيل الوجوب آفة فانه في ما يرد على قوله واذا قد افترقت الخبر من ان التزويد انما يشرح لقوله
اما ان يجب آفة لكن لا يصح لان قوله افترقت بيان لما ان يكون المراد افتقار جميع تلك الامور بالذات اليه كما
يلى عليه قوله فصدور عنه آفة وليس كذلك لان قوله لانها متعمته الى الوجوب بالواسطة فانه لا ينافي

سواء قد عرفت بيان المتساوي بالنظر الى ذاته **قوله** فيكون ترجيح المساء الى المساء او المرجح قبل غيرها
الترجيح وهو بطرد الفاعل الفاضل اليه بها لا يحصل منه الاكثرية العباد **قوله** الثالث ان الارادة المنفعية ان الارادة
متحققة لابد منها ولو لم يكن من شأنها ذلك لم يحصل الفرق بين المنفعة والموجب لانه المرجح بحسب الفضل منه وبدونه
يستوكم ان من المرجح لابد يتحقق له ذلك **قوله** قد يكون المراد انما يفتقد الى كون الحكم خروجا لا لا كذا
لغيرها بل بصدده **قوله** فان قيل اختار فيه مطلق ان الاتحاد بالاختيار يكون ترجيحاً لاهل المتساويين ولكن الكلام في اختيار
المتعار وتعلق الارادة بغيره **قوله** قلنا الارادة لغيره ان الارادة لا تغفل بانها المتعلقة بامور الطرفين دون
الآخرى لبعض الالات دون آخرها منها ترجح لغيرها متحقق بها ترجيح كل واحد من الضدين على سبيل البديل بلا اهرام مرجح
والا لم يبق فرق بين الاحتياج والاختيار كما مر فانه قد بحث الذي اوردته الفاضل الجليل من ان ترجيح احد الضدين
او الكاست مفقوداً فبقيت كان لازماً لغيره من الاحتياج بان ثبت لكل ضد ارادة فان الزوم احد الارادتين لذات
المريد لم يكن لارادة الآخر تفضيلاً والارادة في ذاتها لا تفضل لغيره لانهما يلزم الاحتياج بان لو كان ترجيح احد الضدين
بخصوصه لزم ما هو اعلى منه في بين الارادتين المتعلقين بالضدين كما مبين في الشرح قدس سره فموجب برهان الترتيب
من شرح النصاي **قوله** فان قيل التوهم صفة لا يطال جواز ترجيح احد المتساويين او المرجح وحاصله انه يستلزم المرجح
يستلزم المرجح **قوله** وهو مقتضى الضرورة لان بطلان بان احد كنهى اليه ان ترجح على الآخر من غير مرجح من مرجح
المميزون **قوله** قلنا حاصله ان اللازم من ترجيح احد المتساويين في مقتضى مقتضى غير لازم لان اللازم مرجحان احد
المتساويين قبل هذا الترجيح المتمم رجحانه مادام مساوياً او مرجحاً **قوله** لم يقبلاً مساوياً او المرجح عرفت ان من كان
المتساوي لا يمكن التصانيف لعدم اقتضاء الرجحان بذاته لا اقتضاء عدم الرجحان فلا ينافي الرجحان الحال في العقل
قوله تعلق الارادة بالاحتجاب المقدمه التي منها المصداق لان لا لغير الحقيقة لانه ثابت الصانع
بيان الاستلزام انه اذا رجح احد المتساويين باختياره اى متعلق ارادته بوجود الممكن او ممكن اذ لو كان متساوياً
ولو كان واجباً لزم تقدم المراد فيقتضاه ان يكون صدوره عند الطريق الواجب فيجاء الى مرجح آخر
وغيره لتسلسل الرجحان او يكون صدوره عند الطريق الصحتة فوقه فموجب دون آخر يستلزم وجود الممكن
على ذلك كما مبين في المقدمة الثانية قال الفاضل الجليل هو حاصل السؤال ان الانتهاء الى الواجب لا بد منه احد
الامر من الحقبة لانه لو الترجيح بلا مرجح انتهى ولا يخفى عليك انه لا حاجة لتقريره لا يغير فيها جو المقصود الصواب
الترجيح بلا مرجح مما يتوقف عليه الاستدلال على وجود الصانع وحمله على انه بحث على الاستدلال المذكور مكنه حجة

عما سبق الكلام لاجل ترو عليه ان المستفاد من الدليل المذكور ان الانتهاء الى الواجب يدغم النفس في الموصلة او نحو
 الممكن بل موجود لانه يدغم النفس خلفها ليرد ذلك قوله ارادة الارادة الجواب بافتقار الشق الاول من من لازم
 النفس المحمسة مستند بان الارادة المرجحة لارادة الاولى عينها فلا يلزم النفس في الارادة انما اللازم النفس في المتعلقة حتى
 امور اعتبارية اوبان الارادة من شأنها ان تتعلق باحد الطرفين وترجح لذاتها لا بآراء اخرى فلا يلزم النفس في
 الارادة ولا في المتعلقة بها قوله او تتعلق الارادة جواب بافتقار الشق الثاني ومنه لزوم الوجود بلا موجب ان يتعلق من
 قبيل الاحمال وصدوره بطريق الصحة لا يستلزم وجود الممكن بل بالعلية كما عرف في المقدمة الثالثة والاجابة الثالثة على طبق
 ما ذكره المصنف في المقدمة الثالثة في صدوره بالاعتقاد قوله واعلم ان الحق على المصنف حيث قال ان الحكماء انما ترجعوا احد
 المستدسين من المختار باختياره فانهم لا يميزون الترجيح بالارادة انما يكونون بآراءهم مطلقا سواء كان ارادة اوليهم
 انهم يجوزونه بنابر على تفسيرهم الارادة في الحادث باعتقاد النعم او بل يعقبه في الواجب بقوله يعلمه النظام الاكمل
 فان صدوره لافعال منها ومن الواجب عندهم لا يتوقف على التمسك بآراءهم بل بالتفسير الذي ذكره المصنف وهو صفة
 من شأنها الترجيح لذاتها فالسنة راجع الى ان الارادة منفعة مرجحة لذاتها وهي اعتقاد النعم واما قوله بنابر على
 عدم تناسي التوقفات الاحتمالية في هذا اللزوم من على مقدمته حقيقة وهي ان الموقوف مغاير لما هو عليه الاضحية مواد
 يستلزم تناسي التوقفات فيرو على هذا البيان ما ورد في سيد المحققين في حاشيته المصنف من انه يلزم في بيان اللزوم
 اعتقاد مقدمتين متنافيتين احدهما ان الموقوف على الموقوف عليه رد او ثابتهما التاخير بينهما لوجه توقفات
 غير متناهية ولذا في حواشي المصنف الى اللزوم ترتيب النفوس الغير متناهية قوله اقول الموجود الذي لا قول
 انها قضيتان احدهما رجحان احدهما في الممكن بل بآراءهم سواء كان من ذاته او من خارج محم وبهذه العقيدة يثبت
 بآراءهم بصحان على ما صرح به في سطر الموقف والثانية رجحانه بآراءهم من خارج محم وبهذه موقوف على كفاية
 الوجودية للذاتية ومنه المصنف انه يمكن الاستدلال على وجود الصانع من اثبتته عن مقدمته الثانية الى ان ادعى الحق لتوقفه
 عليه حيث قالوا فان كان ممكنا بحيث لا يوجد بنابر على استثناء الرجحان بآراءهم وبهذه فان لزوم النفس ان لو حاج
 ثلثي مرجح خارج من ذاته والذي اثبتته توقف الاستدلال الذي ذكره المصنف على مقدمته الاولى فقد بقوله
 واما ما ذكره المصنف من ان فاضل الحل لان مراد المصنف من انهم لم يميزوا بين مقدمته الثانية والارادة السائلة وتثبت
 لانه بعد اثبات المقدمة المنعولة من مقدمات يدغمها اعتبارا او لو باسطة المحال لعود المسائل بالمتنوع والارادة السائلة
 لا يحتاج الى اثبات المرجح بل يكفي منع التساوي قوله ولعبه اثباته بصيغة نقصانية يراد به ليس غصبا

اشوق قسكم فلم يزلهم عدم التفرقة بين الاختيارية والاضطارية انشاؤا اليها ان اردتم عدم التفرقة مطلقا فلا
في الملازمة لانها باقية بالقياس على القدرة بحيث يصير تعلها بالادود ان تافيه وان اردتم عدم التفرقة بالنسبة الى الارادة
فالملازمة سلكا لانهم يطلبان اللازم وفيه بحيث لا يذم على ان يكون الادود عدم تعلها من القدرة فاما
لما يجوز وقوعه ونعم كالعلم والقدرة بالنسبة الى الصديق جميع اللغات على السوية فلا بد من ان يخرج من جملة
الصديقين فوحيه دون آخر فبما يتعلق القدرة وهو المتعلق بالارادة وعليه والافرق بين الاختيارية والاضطارية
ولذا اتفق الحكماء او المتأمن على ان مبادئ الافعال الاختيارية رابعة العلم والاشوق الادارة والقدرة قوله ان
بعض الفقهاء يذكرونه بريد التفرقة حيث انكروا كرات الاولاد او قالوا انهم منه اشتباهه الذي ينبغي قوله جازا
متصلا بالجملة الشارحة قوله انهم قصدوا جميع اجاب الى انهم يعللوا انهم انما ثبت في المقدرة الاربعة ان الارادة هي حجة
قواتها بعد العلم تلك المقدرة كيف يصح ان يقدروا الا انهم ان كان القصد مخلوق الله نعم باختيار العبد
اختيارا مستمرا ان حاصل سوال ترويض القصد بين ان يكون مخلوقا لله لا يتوسط اختيار العبد بزم الخيرة من ان
يكون تبرضا اختياره يذمهم التسامح بالحواس عزما باختياره لا الشق الاول وجرا يصح قوله انهم استاءوا على سبيل الوجه
في المخلوقات المرددة فانه يجرى في اختياره لا الشق الثاني وجرا لا وجه له لكونه من الله لا من المخلوقة واللامع داده
انهم لانهم على تقديره لا الشق الثاني في التسامح بالحواس بل انهم التسامح في الله والذى يخطئ به الكل
ان قوله ثم القصد ثم الاستدلال على ان الفعل بمجموعه قدرة العبد قدرة الله ثم فانه ان ثبت بقوله من بعد
يبدل انهم بان الله ثم يخلق العقل عقيب خلق الارادة بطريق جري العادة بهذا القدر غير ان الاشعرية
يقولون ان هؤلاء المتعلقين المسمى بالقصد مخلوق الله ثم يخلق العقل بمجربا العقل في الارادة يستند العقل لا العقل
وذا هو الفرق بين مذمبي الاشعرية والخرية فقال المص ان ذلك القصد مخلوق الله ثم يخلق العقل العبد قدرة
يصرفها العبد الى كل جهة الطرفين على سبيل النصوص من غير عيب بل ان الاقضية اعداها القدرة لكن قدرة
والاخرى فعل العبد ليس بذات الصفة مخلوق الله كما ذكره في الاشعرية فيكون في فعله واقعا محض من الله
فان وجوده منه صرف القدرة والى باخلق بطريق العادة من العبد وعلى هذا التفسير لا يرد الاقرض الله
وهو بقوله وتعالى ان يقول لو كان فيهم ولا يحتاج الى اجواب عنه قوله حاصله انما يعجزون انهم يصل
البرهان الثاني فانه ان ثبت في المقدرة ان تافيه ان الشوا لم يجب لم يوجد فعل العبد ان يجب لم يوجد
ويستطاع ان يخرجه من كماله وادخاله في كماله لا يخرجه من كماله لا يخرجه من كماله لا يخرجه من كماله

فان العبد ليس له اختيار في وجوده واذا وجد الفعل واذا لم يوجد استمر اما ان في فعلان ذلك الموصوفتين
 الى الواجب ليس العبد يتا في وجوده وتحققه بحيث الفعل فلا يكون اختيارا في فعله ايضا واما ان الثالث فعلان العبد
 السابق غير مقصور لكونه ارشاد واللاحق يكون نزول اخر من عدة فان كان موجودا فمقتضى العبد ارشاد لاشارة
 الى الواجب بالوسط او بلا واسطة وان كان معدوما زال المعوم وجوده مما سبق تحقيقه فيكون مستندا الى ان
 فاذا وجد زول ذلك المعوم وجد فعل العبد مستندا الى الواجب الى العبد من غير اختيار للعبد فيه ولا مستقيم
 ناهية وفي احوالي ذلك مما ذكره بطريق الصحة مما مر من هذا صدره لعل ان ذلك غير مستندا الى الواجب
 نعم والاشارة الى ان العبد اختيارا في فعله بحيث يمكن من فعله تركه بطلان ذلك الاشهر من كون
 مجبور الى فعل الاشارة واما ان ليس تعالى فلو فقه على اسرر ليس في وسعه فيكون فعله واقعا مجبور قدرة العبد
 وقدرة العبد هو المطلوب قوله ثم مقدمه اجابة بها لاجم الى من الاجابة عليها قوله ولا حاجة اليها
 المواد وانما هي على كل واحدة من مقتضات الدليل تبطل بالاقوال انه لا حاجة اليها فيكون له واحدة منها
 فالمعظم انما هو على الصغرى فلا على الكبرى ثانيا قوله والعجب من ذلك والعجب من ذكره انما انما قال في
 شرح المقاصد ان الشرع لا يحسن والقيم عند الله ثم ينفذ احقاق في علمه فحكم الله عليهم اذ لم عاجلا وانما انما
 والعقاب اجابته في الشرع من الثواب العقاب ان الكلام في فعل البواقة قدما مجرودا الشرع بحيث ان العقل لا يكلم
 بان العقل حسن والقيم في حكم الله تعالى باور وبله الشرع به فهو حسن وبله وبله الهني فينتج من غير ان يكون العقل
 صفة محسنة او مقبولة في ذاته ولا مقبولة من جهة واما ان الله لا يمدح العقل جهة محسنة او مقبولة في حكم الله تعالى
 بالضرورة او بوجه والشرع به يصح يد التحسين في الموافقة حاصل كلام الله من ان صفاته لم غير اختيارية
 والالفاظ عادية وانه سبحانه محمود عليها والالفاظ غير محسنة بالمعنى المعاصر فيه ويكون الاشهر في كلامه
 من صفاته الان صفات الكمال بحسبها واصل صفات صفات الله تعالى وكلها محمود وانه من او يتبع مع انه لا
 يقول بذلك الاشهر بنوع الكبرى ويقول ان الكلمات والصفات كلها سواسية لا تضيف شيئا منها الى غيرها
 قيل له والشرع بنا على العقل لا حكم له وانما على ما يحسن القيم العقلين على البداية في ذلك ثم ان المعظم
 لم يكتف ببدء العقل بل لا عسر استحقاق الثواب العقاب ايقن ان الكلام في انفعال العباد وان
 لعدم الاستحقاق انه لا يجب عليه شيئا منها محض استهانة الكلام ليس فيه وان اياد ان ليس معروض ذلك بنوع
 باطل ببدء العقل لان من علم انه عالم بالكمالات والمجوزيات قاد على كل شيء بخير من ان فعل المجرور من

وشروط عدم حصوله اجتماعان المتعارفين نسبة الشيء الى شئته لانا اني نافية دونه فاشترط للمقاصدين ان كانت
 لضعيف القدرة اني نفسيه في باسم القدرة من يضيفه الى غيره والارادان المحيوس به الذي يميزون الخبر اني لضعيف
 والاشترافي البطلان فبذلك انهم كما اتفقوا بهذا ان الضعيف بالقول بان يخلق خلقا ثم يميزه امته فسلم لا يجوز ان يكون
 الحكم بالحيثية على القدرة باعتبارها الضعيف دون الاول في دليلا لا صلاحة قوله به دل حاصله انهم
 اثبتوا المصداق بالفرقة الضرورية الوجودية انهم ليعيد انصافا ثم اثبتوا انهم لا يميزون الا شئ من الدوام
 المحض فثبت انهم انما في الاول يقولون وليست التفرقة بجزء من واقعته لادانها انهم وحاصل ان التفرقة بين الفعل
 الاختياري والاضطراري ليست بمحذوران الاختياريه موافقة لادانها دون الاضطراريه لان الارادية ان كانت
 صفة مرتبة فلا بد ان يعيد من التزمهم والتخصيص لا يمكن الا لاداة ارادة والى من يمكن صفة مرتبة في ما يتبع
 الداعية كما زعمه المعرفة والحكماء لم يكن التزمهم والتخصيص صادرا منا فلا يكون ارادتنا المجردة في غيرهم
 عدم التفرقة بين الاختياري والاضطراري التي نشأت بينهما والوجود ان يكون في فعله وان لم يكن صادرا من
 الخبر انهم بشرط المقابل يقولون ان كانت صفة مرتبة في الاشياء في القول والاضطراري في الاعتبارات فان قدر
 فيهم حاصلها افرق بين الاختياري والضروري من الاختياري بطريقه كما لم يكن في صفة مرتبة فقدر على ترك الاول
 دون ان في فعلهم ان الاختياري هو في الاول ولما فهم الفصل والتركيب ان في ثبات الفاصل بينهما بطريقه وان
 كان الاختيار حيا سببا ومن على هذا قوله وكذا التفرقة في التركيب انهم وانما في ان في القول والاضطراري في الاعتبارات
 انهم وحاصلها ان الفعل هو الداعية وهي القوة والنفع وبدونها تعلم ان الارادة صفة مرتبة لذاتها لا يبرر تمييز
 اعتقاد النعم وان كانت كذلك بدون يكون موثرة وقوله فسلم ان العلم الوجودي اني انهم فينتج لما تقدم ثم
 اثبتوا ان القدرة والارادة غير كائنة في الفعل سواء كان بطريق الصحة كما زعمه المعرفة من ان العبد هو عباد
 لا فعله بطريق الصحة بطريق الايجاب كما قال الحكماء ان العبد يوجب لعبه القدرة والارادة بهما بزمان لمضطر
 بوجهين فثارت في الاول بقوله ثم مع ذلك نشأ هذا وحاصل ان المشاهدة خوارق العادة صفة لا لفعل ليعيد
 صرف للقدرة حاله لا فعل على ان قدره العبد وادواته في بطريق الايجاب فثبت اجرت العادة
 والاما تختلف عنه ولما تحقق خوارق الكادات والادوات العلم مع العلة الموحية وكذا انشأه خوارق العادة انهم
 صدقوا في ان كانت الكفاية ليعيدون انما الانبياء هم مقصدا عاجزا ما يشهدون سببا ولا يبررون بنحو
 اقداره وهي القوة المبدئية للاعضاء ولم يعيد منهم ذلك هم قد فهم على شئ من ذلك فلو كان القدرة لكانا

كافيته في وجوده فقال بعد علم كلهما والعقول بان القدرة التي تجعلها بالفعل غير مخلوقة فبما كان في
 المكاتبه والافعال بالقدرة الا القوة المباشرة في الاعضاء التي غير سلامة الابواب والالات وهي مستحقة منتزعة
 سببه نعم القدرة المستحقة في ان شئها الا في شئها قال هنا مستقر ليعمل غير مستحقة فلا في شئها
 في الفعل ضرورة ان من جملة ما يعتبر في العلق قدرته وادله متعلق بالفعل بقوله العلم ان لم يشر في وجوده في حركته
 لما تقدم من ان شئها في قوله ان كان لما يخالف القوة ما ظهر في قوله وكذا في عدم صدور ما في قوله ولو كان
 طبعاً أي ايها في ما جرت عليه العادة ما ظهر في قوله ثم مع ذلك في ما جرت عليه العادة في قوله ان في الوجه انما
 والافعال لم يكن في الحركات الا بتدبير الاحصاء ثم وما حصلنا من كون العبد هو في الافعال باختياره كان عالماً بتدبيرها
 وليس فليس في قوله فلم يكن من وجدان ما يدل على الاختيار في جملة ما سبق وما يدل على الاختيار في الفرقان المذكورين
 وما يدل على عدم تأثير اختيار العبد في حاله لمسا بذكران وعدم العلم التفصيل اذا عرفت تحقيق عبارة المفسر في العلم
 ذكره المفسر قدس سره بقوله في اصله ان شئها في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره
 المفسر بقوله فلم يكن من وجدان ما يدل على الاختيار في جملة ما سبق وما يدل على الاختيار في الفرقان المذكورين
 ان شئها في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره
 قد تقدم ان في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره
 فوارق العادات في جانب الفعل والترك فانه تخلف الفعل الذي من شأنه ان يتحقق بقدرة العبد في اختياره
 انما بين وقوله وقد تقدم بالفعل ان شئها في عدم العلم تفصيل اذا عرفت تحقيق عبارة المفسر في العلم
 الفعل العلم بتدبيره والافعال العلم بعدم تحققه في الابواب التي من عنده في تعلق العبد والاختيار ضرورة انه فرع
 بالمتعلق ولا شئها في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره
 فان طول تسمية الكلام في قوله وتعالى ان يقول ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره
 ليس علم عدم استقلال العبد في الاستقلال في الابدان في التوقف على شئها في قوله ان في العبد قصد واختياره
 ان لا يريد العلم وعدم وقوعه في حقيقته لانه لا يعلق بالاعمال بل هي آثاره ولا راد له في العلم
 في العبد في المعروف ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فعدم تعلق ارادته بتدبيره في الوقوف مستحق ما شاء الله
 ان لا يتخلف ارادته في الوقوف من اشتراطها عدم ارادته الذي هو طول لا وقوعه في العلم قوله
 في الكلام غير خاص ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره في قوله ان في العبد قصد واختياره

صرح المصنف في تقرير الدليل بقوله وان كان نفي العلم بوقف رجحان فعله على تركه على وجه المرجح انما هو من غير
 جهة ما يتوقف عليه الفعل الذي هو ضد الترك لا ينافي توقف وجوده على فعل الذي هو الحالة المحصورة مثلا على غير احتمال
 كالاتفاق فان المرجح انما هو الفعل الذي هو ضد الترك ليس رجحانا للفعل بل من جهة الاثر ضرورة توقفه على نفس الفعل
 ايضه فتقول المصنف ما بانته بقرينه عطف على قوله ما بالقول انه مضاه انما يلزم حين يقول انما بعد الاشياء
 بلا وجوب توقف الموجود وكالاتفقا مثلا على امر النبي ^ص وجوده لا يحكم له في المقدرة انما لمن انشاءه الوجوب بدونه
 والحالة المذكورة بعد وجوب المرجح انما هو الفعل على الترك يتوقف على الامر كالاتفقا فلا يجب وجود الحالة بل لا يجب وجود
 فردا لك طر انما عارض عليه ان هذا هو القول المصنف ما بانته بقرينه انما هو كلام مني على القول بما جاء في الوجوب
 بلا وجوب تكليف يصح قوله انه لا يقول لا يجب وجوده ولا يلزم بيان المراد بالمرجع من حيث هو المرجح انما كماله عليه كونه
 المرجح انما انما ولتوقف على امره لم يكن مرجحا ما بالاطاعة فترقم الدليل اني ان يتكلف ان المراد بقوله انما
 الوجوب بلا وجوب يتوقف على انما الحال ليس هو الوجوب يتوقف على انما في تقيده على تقدير تبينه في وقت
 الثاني بان تقدير الوجوب في غير مقتضى المرجح كونه من الموجودات افلا ينافي التوقف على الحال نعم المرجح انما هو
 بالشيء يجب باختيار الشئ انما في قوله فان قيل نقل الكلام الى صدره انما في نفسه اذا كان وجوده في الحالة المحصورة
 بتوسط اتفاق الفاعل نقل الكلام اني ذلك الاتفاق بانته انما ان يجب صدره منه فيجب البصر بتوسط البصر فترقم
 الاضطرار ولا لا يجب قصده في وقت دون آخر رجحان بلا مرجح قوله فلما عرفت انما في نفسه انما في نفسه
 لو كان مرجح لا بتوسط اتفاق الفاعل بل باله كنه يجب بتوسط اتفاق آخر انما في نفسه انما في نفسه في وقت دون آخر
 او بلا اعتبار بان يكون اتفاق معين او اتفاق فلا يلزم التمسك اصلا او تحتمل ان لا يجب بل يصدر من الفاعل بطريق
 الضمير واللام انما هو مرجح اصله كونه في الاتفاق وجوده بغير تنفع انما المتعمد رجحان بلا مرجح بغيره
 الممكن بلا حجة فترقم لتفصيل الشوق في الثالث بالمرجوع عليه قوله وانما في نفسه انما في نفسه بغيره
 انما انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه
 صحيحه بالشيء الاخر انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه
 المصنف من هذا الكلام اثبات ان التوسط في كل من وجهه والقدر في نفسه قوله فترقم في الاعتبارين
 مصيب انما في نفسه بل التمسك انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه
 وادوا لغيره انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه انما في نفسه

والشواهد اى كبره افضل من سائر وان من قبل المذكور كان في معرض الثواب والى بن السبط عليه بعضه ليس المراد
 تفصيل كيفية الثواب الثواب فانه لا يسيل العقل اليه ذلك الخرم يربى عند الفاعلين يكونه عفايدين باليقول بعلم
 ذلك الخرم الان في صحيفه في عقل قوله ان تصديق الختم اما الصغرى فلما ذكره ولم يسمه واما الكبرى فنحن كل با خبره
 اى لانهم عقلا يدوم فاعلمه دينهم تاركه كل فاعل للمدوم او المدوم في معرض الثواب والثواب فيكون حنا بالثواب
 فيه فاذن جوابه انما هو قوله لا تخافوا ثم قد ظهر جوابه فانه قد انقضى واما انقضى بانه قد انقضى فاعلم الخرم
 على الاقام والفضل على رسول خير الانام وانه الكرام بر حمتك يا ارحم الراحمين ٥ ٥ ٥ تمام شد

خاتمة الطبع ٥

فى اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الثانى سنة الف وستمائة على اقامته على محمد الانام د على آله
 واصحابه الكرام ابا عبد الله يقول الغفرنى فى بحر العصفان الراجى الى غفر الرحيم الغفران حمد الله برفقته
 سائدا من الشراخفى والنجاة لما كانت النجاة سدا والذين الانام وكانت حاشية النصير حاشية
 محمد كرم كافيه كل مشكلات النجاة وغفر انقضى وانه الوجود فانتس بطبعها عند حضرت من به السائلان
 المنان فاطمة خير السدان صاعف الله جلاد وادام على الانام فاعلم انقضى التست بنموته النفع الموعود
 ربيعت لتفصيل نسخته نقل منها فوجدت نسخته صحيح تفصيل السدان نسخته المودى قدس سره فخطب الشريف
 بنو نبيسده فحالت تلك النسخة ليصوتها في غير البصر مغفرا وارجس العلماء والتقنين بان يدعوى +

حق المصحح والامر بالطبع خير مما ينسب

الخاتمة لمفكرة العصفان فان
 حقا البررة الكرام بقوله
 عند الثغاب بالعلم

+

صرح المصنف في تقرير الدليل بقوله وان لم يكن فان لم يتوقف رجحان الفعل على تركه على حرج الزم وجود المرح بالمقام الثاني
حيلة ما يتوقف عليه الفعل الذي هو عند الترك لا ينافي توقف وجود الفعل الذي هو الحالة المخصوصة مثلاً على امر آخر حال
كالإبقاء فان المرحم ان لم للفعل الذي هو عند الترك ليس مرجحاً ما للفعل من جهة الاخر فمرددة توقفه على نفس الفعل الثاني
التي هي قول المصنف واما ما يميزه من عطف على قوله لما بالقول الخ وسمناه انما يميزه من القول بالتمام وهو في الاشياء
ما لا يجب توقف الموجود كالحالة مثلاً على ان ليس بوجوده لا معدوم لما في المقتضى الثاني انما هو الوجوب بدنه
فالحالة المذكورة لعدم وجود المرحم انما للفعل على ان لم يتوقف على الامر كالايقان فلا يجب وجود الحالة بذلك المرحم وبما
قررنا لك ظهر ان ما اعترض عليه بان هذا من قول المصنف واما ما يميزه من قوله هو كلام مني على القول بالتمام والوجود
ما لا يجب فكيف يصح قوله وان لم يتوقف لا يجب عند وجود المرحم وبان المراد بالمرحم هنا هو المرحم انما لم يدل عليه قوله
المرحم انما هو الخ ولوقوله وان لم يتوقف من مرجحاته لا حاجة فيه فقدم الاول الى ان يتكلم بان المراد بقول المصنف
الوجود انما هو وجوب على تقدير ارتفاع الحال لشعير الوجوب على تقدير ارتفاع الحال لا ينافي في تعينه على تقدير بؤيته في دفتر
النفي بان قيد الوجود ليس بتقييد المرحم بكونه من الوجود فلا ينافي في توقفه على الحال ولو علم المرحم بان يؤول الوجود
بالبؤية يجب باعتباره في نفس قول له فان قيل متعلق الكلام الى حدوده والجزئية اذا كان وجود الحالة المخصوصة
توسط ايقان الفاعل متعلق الكلام الى ذلك الايقان بانه انما يجب صدوره ونجيب بصدور توسطه ايضا فيميز
الاصل انما لا يجب صدوره في وقت دون آخر رجحان ما مر في قوله قلنا يجب في نفسه بخلافه انما لا يميز في الكلام
لو كان وجوده لا توسط ايقان الفاعل عليه لكنه يجب توسط ايقان آخر انما يميزه بالذات ولا يميزه بالمتعلق
لذلك الاعتبار بان يكون ايقان المرحم الايقان فلا يميز التسميه اصلاً او تحتها انه لا يجب بل يصدر من افعال بطريق
المعتقوه الا انما هو ترجحه على مقتضى ايقان اخصه لا ايقان اعم منه وهو غير محتمل انما المقتضى رجحان ما مر في وجوب
التمسك بما علة قدر تفصيل الشقوق الثلث ما لا يميز عليه قوله وان اردوا ان ينافي ان الفعل من جهة الايقان
الخ اظم من قبل المصنف وان اردوا ان ينافي في تعينه فقلنا في جوابه باعتبار الشقوق الثلثة انما ان الشقوق
خصصه بالشيء الاخر بناء على انه لا يميز المرحم عن اسمهم واما ما في انما قلنا كثيره فليست قوله قد ورد في كلام
المصنف من هذا الكلام ثبات ان المتوسط لما في كل من المرحم والتقدير شبه بالمجوس قوله فبهذين الاعتبارين
ينسب المرحم الى السنة الى ان النافعين لقدرة الله على التسميه القديمة لما بينهم المرحم في القول بتعدد المقتضى
واو لا يجوز لواجد الشرع ان يفرق بين المقتضى الى ان المقتضى في القدرة عليه في التسميه القديمة لما بينهم المرحم في القول بتعدد المقتضى

هذا هو مقتضى القول
بأن المرحم هو المرحم
الذي هو المرحم
الذي هو المرحم
الذي هو المرحم

الخبر ومنهم من رضاء وجوابان المتعارفين شبه الشيء الى مشبهه لا الى ما فيه وروى الله في شرحه المقتضيان من
 المصنف القدرا لم نفسه اولى باسم القدري فمن يضيفه الى رب واما الرد بان الجوس هم الذي يسيرون الجوز الى الله
 والشيء الى الشيطان فغيره انهم كما انصفوا بهذه الصفة انصفوا بالقول بان خلق خلقهم سيرة ومنه فام لا يجوز ان
 يكون الحكم بالجو سيرة بل القدرة باعتبار هذه الصفة ودان الاول دليل هذا الامسادة قوله الاول حاصله ان
 انشئت الصفة اولا بالفرقة الضرورية الوجودية ان العبد اختار ان يمشي او لم يمشي من دون
 المحقق شيئا وجب انشار الى الاول بقوله وليس التفرقة بمجرد موافقة لارادتنا بل موافقة له ان التفرقة بين الفعل
 الاختياري والاضطراري لم يمت بمجرد وان الاختيارية موافقة لارادتنا دون الاضطرارية لان الارادة وان كانت
 صفة مرجحة فلا بد ان يصدر منها الترجيح والتخصيص لا يمكن الارادة ارادة وان لم يكن صفة مرجحة بل سيرة
 الاختيارية كما زعمه المخترعة والحكماء لم يكن الترجيح والتخصيص صادرا منا فلا يكون ارادتنا الاجرة شيئا بل
 عدم التفرقة بين الاختيارية والاضطرارية التي نشأت في الوجود الواحد ان يمشي بقوله ان الحكم بانهما بين صفاتهما
 الجوز مقام الشرط المتقبل لقوله ان كانت صفة مرجحة وانشار الى الثاني بقوله واليه لفرق في الاختيارية بين القدرة
 الجوز حاصله ان الفرق بين الاختيارية والضرورية وبين الاختيارية الطبيعية كالجوز كذا الى صفت لفرق في الاول
 ودان الثاني فاعلم ان الاختيار موثوق الاول ولذا صم الفصل والترك دون الثاني فان الفاعل فيها هو الطبيعة
 كان الاختيار مجامعة معها فليس على هذا قوله وكذا الفرق في الترك الجوز ان الثاني ان الثالث بقوله واليه لفرق في الاختيارية
 الجوز حاصله ان الفعل هو الاختيارية وهي الصفة وانتم بعدونها فاعلم ان الارادة صفة مرجحة لفرق في الاول
 اعتقاد انتم اذا كانت كذلك لا بد ان يكون موثوق وقوله فاعلم ان العلم الوجودي الى الجوز نتيجة لما قلناه من ثم
 انشئت ان قدرته وصادقة غير كافية في افعاله سواء كان بطريق الصحة كما زعم المخترعة فمن ان العبد موحد
 لافعاله بطريق الصحة او بطريق الايجاب كما قال الحكماء ان الله لا يحب العبد القدرة والارادة وهما نوعان الفعل
 موجبين انشار الى الاول بقوله ثم ثم ذلك نشأ به الجوز والى هذا ان المشقة في حوز القادر العبد والاعمال العبد
 من صفته القدرة والارادة يعلم على ان قدرته والعبد وروايت ليس موثوقين بطريق الايجاب بنا جرت به العادة
 والاعمال تختلف عنه ولما تخفى خوارق العادات لا يعلم المحلول من القدر المحبوبة كذا مشاهدة خوارق العادات في عدم
 صفة الاعمال حيث كان كذا لتقصه من ايداء الملائكة وعزم قسدها جازا وبارسوزان اسبابه وبعبر فون
 القدرة هي القوة المباشرة في الاعضاء والمعينين في ذلك وقد يمتدح على ان يمتدح في ذلك فلو كان القدرة والاعمال

